



إصدارات خاصة

رأي ضحى الثورات

حنه أريندت
تعريب
خيري حماد



رأى فى الثورات

حنه أريندت

تعريب
خيرى حماد

وزارة الثقافة



تفنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية والأعمال الخاصة لأبرز
المكتتابين في مصر والعالم

• هيئة التحرير •

رئيس التحرير
سعد عبد الرحمن
مدير التحرير
عماد مطاوع

مساهمة الإصدارات الخاصة

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
سعد عبد الرحمن
أمين عام النشر
محمد أبوالمجد
مدير إدارة النشر
صباحي موسى
الإشراف الفني
د. خالد سرور

• رأى في الثورات
• حنه أوهنت
• تعريب: خيرى حماد
• الطبعة الثانية:
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2011م
165 × 235 سم
• تصميم الغلاف: أحمد الجنائس
• رقم الإيداع: 10712/ 2011
• الترخيم الدولي: 978-977-704-735-7
• الرواسلات:
بسم / مدير التحرير
على العنوان التالي: 16 شارع أمين
سامى - قصر العيني
القاهرة - رقم بريد 11561
ت: 27947891 (دخلى: 180)

• الطباعة والتخزين:

شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه
بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف في تمام الأول

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس أو قسمة
كتابه من الهيئة العامة لقصور الثقافة - رقم 11561



رأى فى الثورات

تقدمة المغرب

قليلة هي الدراسات العلمية المقارنة عن الثورة ، أصولها وجذورها . قواعدها ، ومفاهيمها ، تطلعاتها وأهدافها ، وأقل منها أن تكون هذه الدراسات عميقة كل العمق ، موضوعية كل الموضوعية ، بعيدة عن التحيز نائية عن الغرض ، ولا سيما قد انقسمت المفاهيم الثورية ، شأنها في ذلك شأن أية مفاهيم أساسية أخرى ، كالمفاهيم التي تتناول الثقافة أو الحرية أو الديمقراطية أو المجتمع أو السلطة أو غيرها ، الى عالمين منفصلين من عوالم الفكر ، هما العالم التقليدي البورجوازي ، والعالم الاشتراكي التقدمي ، ولا يربط بينهما الا برزخ رفيع ضيق من الفكر الليبرالي ، الذي خرج على تزمته الفكر البورجوازي المحافظ والكلاسيكي ، ولم يمض بعيدا في تطوره وتقدمه ، الى الحد الذي يضعه في مصاف الافكار الاشتراكية التقدمية .

لكن هذا الفكر الليبرالي ، وأنا لا أعني بالليبرالية هنا معناها التقليدي الذي عرفته انجلترا ، في أوائل القرن العشرين ، ودفع بانصارها الى سدة الحكم والسلطان فيها ، وانما أعني بها ، معناها الحديث ، من التحرر من قيود التزمته المذهبي يمينيا أو يسارا ، شاملة أفقا واسعا يمتد من اليمين الى اليسار ، مع اختلاف واضح في مفاهيم هذا الجانب أو ذاك ، يتميز غالبا ، بالعمق في الدراسة ، والانطلاق في البحث ، بعيدا عن القيود ، مع شيء من الانحياز الى هنا أو هناك ، هو ثمرة الانتهاز الذي يكون في الغالب طابع هذا الالتزام في المفاهيم والأسس والقواعد العامة .

ولسنا الآن في معرض الحديث عن تحديد المعاني الأساسية للثورة على ضوء ما تؤمن به من أنها الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العبور عليه من الماضي الى المستقبل ، وانها الوسيلة الوحيدة للخلاص من أغلال الماضي ورواسبه ، والتحرر من عوامل القهر والاستغلال ، أو انها الاداة الفريدة في مقابلة التخلف ومواجهة التحديات التي تفرضها

تطورات العلم والتقنية على المجتمعات كلها من متقدمة أو متخلفة ، فلهذا الحديث مكان آخر ، غير هذه المقدمة القصيرة التي نريد أن نقدم بها هذا الكتاب الذى تولينا نقله الى العربية . ولكن هذا الضيق فى المجال ، يجب ألا يحول بيننا على أى حال وبين القول ، بأن الثورة كما نفهمها ، وكما حددها لنا الميثاق على ضوء القواعد العلمية للفكر الاشتراكي ، وضوء تجربتنا الثورية ، لم تعد تمثل المفهوم الكلاسيكى الذى يقسمها ويجزئها الى ثورات عقائدية أو فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية ، ولم تعد تمثل مجرد انتفاضة ضيقة الأفق ، محدودة الهدف ، تنوخى رفع حيف معين ، أو تغيير وضع محدد ، وانما باتت ثورة شاملة، تتناول كل افي من آفاق الحياة ومجالاتها ، وتستهدف التغير الجذري ، المصحوب بعملية البناء الكاملة ، لضمان غد أفضل عن طريق اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

فالتريق الثورى كما يقول الميثاق ، هو الجسر الذى تتمكن به الامة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه ، وبين ما تتطلع اليه . والثورة هى اداة النضال العربى الآن ، وصورته المعاصرة ، وتحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر ، محققة اهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر ، وهى أولا الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والنتائج من المناقشة الحرة ، التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب ، وثانيا الحركة السريعة الطليقة ، التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية ، وثالثا الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى ، الى الدروب الفرعية التى تبعد بالنضال الوطنى عن طريقه ، وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وتجاوبا مع هذه المفاهيم الواضحة الصريحة ، وانطلاقا من هذا الخط الجلى فى فكرنا المتحرر من قيود الالتزام المذهبى ، نرى أن ننقل الى العربية بعض الكتب الفكرية النظرية مما تصدر به مطابع العالم ، برغم اختلافنا الكبير أحيانا مع ما فى بعضها من اتجاهات وآراء ، محاولين الرد عليها حيث يقتضى الرد ، والتقويم حيث يستدعى التقويم ، والتعليق حيث يستلزم التعليق ، ولا سيما اذا تميزت هذه الكتب بالعمق فى الدرس والبحث ، والغوص فى كنوز التاريخ وأعماق التجارب الانسانية القديمة منها والحديثة .

وكتاب اليوم ، من هذه الكتب القليلة النادرة واللامتزمة في الفكر الثورى ، التى تتصف بالعمق ، والدراسة الدقيقة المتمعة برغم خروجه على الموضوعية فى أماكن كثيرة ، وبرغم ظهور طابع التحيز أحيانا ، الى هذه التجربة أو تلك من التجارب الثورية التى يتناولها بالبحث ، وقد يكون من العسير تماما ، تحديد مكان هذا الكتاب فى سلسلة الفكر التى تمتد من أقصى اليسار الى أقصى اليمين . وإن كنت أرى فيه جزءا من ذلك الحيط الفساصل الدقيق بين المفهومين ، اللذين أشرت اليهما فى مستهل هذه المقدمة ، مع الميل غالبا الى الناحية اليسارية التى تقف أحيانا موقف التعارض الكلى ، دون أن يخلو أحيانا من وثبة فجائية يقفزها الى جانب اليمين ، فتظهره بمظهر التناقض الصارخ .

والكتاب فى مجموعه دراسة علمية عن الفكر الثورى تتوصل منها المؤلفة الى تحديد عدد من القواعد التى تراها والنتائج التى تتوصل اليها وهى مرتكزة على تجربتين ثوريتين ضخمتين على الصعيد العالمى ، أولاهما الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وثانيتهما الثورة الأمريكية لعام ١٧٧٩ ، وبالرغم من تزامن هاتين الثورتين ووقوعهما فى جيل واحد ، وبالرغم من تأثرهما بالفلسفات الثورية التى أطلقها رواد الفكر الثورى من أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما ، وبالرغم من وجود كثير من أوجه الشبه بينهما ، فانهما تختلفان اختلافات جذرية لا فى أهدافهما فحسب ، بل وفى تركيبهما أيضا ، فالثورة الأمريكية ، ثورة تحررية قام بها سكان المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد ، على الوطن الأم ، دافعها نقمة البورجوازية الجديدة فى أمريكا على السيطرة الاستعمارية فى العالم القديم ، وما تعنيه من استغلال اقتصادى لموارد البلاد ، وغايتها ضمان التحرر ، لتستطيع البورجوازية الجديدة العمل بحرية فى بلادها . أما الثورة الفرنسية ، فثورة بكل ما يعنيه المفهوم الثورى الجديد من معان . انها ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية ومذهبية ، استهدفت تغيير الأوضاع القائمة من جذورها ، وبناء مجتمع جديد . وسواء أنجحت فى تحقيق هدفها هذا ، أم لم تنجح ، اذ فشلت فعلا ، فإن الآثار التى تركتها فى العالم ، ما لبثت أن امتدت وانتشرت لتشمل كل أرض وكل صقع فى القارة الأوروبية ، ولتكون أم الثورات التى شاهدها القرنان التاسع عشر والعشرون . لكن هناك حقيقة أخرى يجب تأكيدها هنا ، وهى ان الثورة الأمريكية ، برغم ضعف تأثيرها على الصعيد العالمى ، بالنسبة الى الثورة الفرنسية . كانت رائدة فى أنها ضمنت النجاح للنظام الجمهورى ، الذى ما لبث العالم الحديث أن اتجه اليه ، ليستبدل به

نظام الملكية السابق ، انذى كان يقوم على الحق الالهى للملوك ، كما ضمنت تحول البلاد التى تمسكت بملكياتها الى النظام الملكى الدستورى ، كما حدث فى انجلترا بالفعل ، نتيجة صراع طويل ، امتد قرونا من الزمن . هذا بالاضافة الى ان نجاح الحرب التحررية التى خاضتها المستعمرات ضد انجلترا ، كان أيضا مثلا للحروب التحررية الأخرى التى خاضتها مستعمرات ثانية ، وان جاء أثرها متأخرا نتيجة العزلة التى فرضتها أمريكا على نفسها بعد تحررها .

ولعل من أبرز النتائج التى توصلت اليها المؤلفة ، وهى المانية الأصل أمريكية التجنس ، أن الحرب ، أصبحت - نتيجة التقدم العلمى والتقنى فى الاسلحة النووية الحديثة - بعيدة الوقوع ، بل شأنا من شئون الماضى ، وأن الثورات كانت وستكون طابع القرن الذى نعيش فيه . ولعلها كانت مصيبة كل الصواب عندما قالت : انه فى هذا القرن ، قرن الثورات لا الحروب ، سيفوز فى صراعات الحرب الباردة ، الدائرة على أشدها بين عالمين متنافسين ، الجانب الذى يفهم الثورة ويقدرها تمام التقدير ، أما الجانب الذى ما زال يؤمن بالحرب ، كملاذ أخير فى سياساته الخارجية ، فسيجد نفسه بارعا فى تجارة بار سوقها ، وكسدت سلعتها .

وهى تعتبر ان الثورة أعظم ظاهرة شهدتها العصور الحديثة . وانسياقا منها وراء هذا الايمان ، راحت تركز بحثها على الجذور الثورية الحديثة ممثلة فى الثورتين الفرنسية والأمريكية ، وتبين ماتمخضت عنه هاتان الثورتان من مفاهيم جديدة تتناول قضايا العنف والحرية والديموقراطية والحكم الجمهورى ، وأنظمة الحزب الواحد والحزبين والأحزاب المتعددة ، والحمية التاريخية ، والصفوة المختارة وغير ذلك من المسائل الأساسية فى الفكر الثورى ، راجعة بها ، وبعمق غير متناه الى جذورها التاريخية منذ أيام الاغريق والرومان . كما تناولت - بالكثير من الاسهاب العميق فى البحث - قضايا السلطة والصلاحيات والمصالح الطبقية ، والحكم التمثيلى ، منتقدة حكم الحزب الواحد بقوة لا تقل عن تقدها لنظام الحزبين أو الأحزاب المتعددة ومبينة النقطة التى تصل الى فيها الثورة ، اما لتضى بعدها فى طريق النجاح الثورى . أو لترتد عندها الى ثورة مضادة ، تعيد الامور الى ماكانت عليه تحت ستار من الشعارات الثورية الزائفة .

ولعل أبرز مايتضح من معالجاتها ايمانها المطلق ، بدور الشعب فى ممارسة سلطانه ، لا عن طريق ممثليه فى البرلمانات التقليدية القائمة فيما

يسمونه بالعالم الحر ، بل عن طريق مجالس أو لجان أو سوفيات محلية تقوم في ظل كل ثورة أصيلة ، وفي مستهل عهدها ، في جميع القطاعات القاعدية ، لتعكس ارادة الشعب الذي يسهم فيها اسهاما فعليا . وهي تقول : ان الشعب في النظم الديمقراطية التقليدية لا يمارس سلطانه الفعلي المعترف به كحق له ، الا يوم الانتخاب فقط ، حيث ينتهي منه ، وقد أسلم هذا السلطان الى ممثليه الذين يؤلفون « صفوة » هي الحاكمة دائما .

وبينما تواصل المؤلفة نقدها لهذه النظم ، نراها تنتقد أيضا ، وفي أماكن عدة ، نظام الحكم في الاتحاد السوفياتي ، اندفاعا منها وراء اعراضها الشديد عن نظام الحزب الواحد ، مؤكدة أن التحول من سلطة السوفياتات - التي تكبرها كل الاكبار - الى سلطة الحزب ، يعنى نهاية الثورة ، ونهاية هدفها الاساسي في الحرية . وهي لهذا تقترح استمرار الروح الثورية وماتنطوى عليه من فضائل عن طريق الإبقاء على المجالس وجعلها مركز السلطة ، موفقة بين المساواة والسلطة ، ومؤمنة السعادة العامة والحرية العامة للشعب .

والمؤلفة التي هاجرت الى أمريكا في عام ١٩٤١ واكتسبت جنسيتها لتتولى التدريس في كبريات جامعاتها ، وفي مقدمتها كولومبيا وكاليفورنيا وبرنستون وشيكاجو ، تعتبر من فلاسفة الفكر السياسي في أمريكا . ولقد وصفها أحد نقاد أمريكا وهو جورج ستانير ، في مجلة « ريبورتر » بأنها « من اقوى الأدمغة وأكثرها ابتكارا في حقل السياسة الملئ بالنظريات المتضاربة » ، وأنها « باحثة تفوص في الاعماق » ، لتظهر على حقيقتها كواحدة من أكبر فلاسفة السياسة المعاصرين .

هذا هو الكتاب الذي أضعه اليوم بين أيدي القراء ، متوخيا أن أكون قد حققت منه بعض الهدف ، مؤكدا ، أنني راعيت أن أنقله ، كشأن دائما ، بكل أمانة وصدق ، ومعلقا في هوامشه على بعض ماختلف فيه مع المؤلفة من آراء ومفاهيم . والله وراء القصد .

خيري حماد

القاهرة ١٢ من يوليو ١٩٦٤

مقدمة

الحرب والثورة

قررت الحروب والثورات حتى اليوم صورة القرن العشرين ، وكان الأحداث قد شاءت أن تستعجل الاوضاع لتحقيق تكهنات لينين وفراسته . وما زالت هذه الحروب والثورات ، تؤلف القضيتين السياسيتين الرئيسيتين في العالم ، على النقيض من المذاهب التي ميزت القرن التاسع عشر ، كالقومية والعالية والراسمالية والامبريالية ، والاشتراكية والشيوعية ، والتي فقدت - بالرغم من أن الكثيرين ما انفكوا يضعونها كالاسباب المبررة للأحداث - الاتصال بالحقائق الأساسية لعالمنا الراهن .^(١) فقد عاشت الحروب والثورات حتى بعد أن زالت مبرراتها على الصعيد المذهبي . نفى هذه السماء الصافية التي تعرض خطر الإبادة الكاملة عن طريق الحرب ، مقابل الأمل في التحرير الشامل للبشرية عن طريق الثورة التي تدفع الشعوب واحداً إثر آخر في سلسلة سريعة متعاقبة من الوثبات لاحتلال المكان الذي خولتها اياه قوانين الطبيعة والهتها ، بين قوى العالم ، لم تبق هناك الا قضية واحدة ، هي أقدم القضايا الانسانية كلها ، وهي

(١) قد اتفق مع المؤلفة في أن تقنيات الحرب النووية غيرت الكثير من المفاهيم الانسانية ولكنني لا أوافق معها في أنها نسختها تماما ، فالمذاهب التي تحدث عنها هنا لم تبطل أبداً ، وإنما أصبح تطورها حتميا بفضل هذه التقنيات ، وظلت تحتل مكانها كحقائق أساسية في عالمنا الراهن ، كما كانت في عوالم أسلافنا . فالقومية مثلا لم تنسخ ، وإنما تطورت من مفهومها البورجوازي العنصري ، الى مفهومها التقدمي الحديث ، وكذلك الحال بالنسبة الى العالمية . ولا ريب في أن حتمية الحل الاشتراكي ، ستساعد كثيرا على اخفاء بعض المفاهيم المذهبية القديمة ، لتحل محلها ، مفاهيم حديثة تنسجم مع التقدم التقني في عصرنا الراهن .

التي قررت منذ وعى التاريخ نفسه وجود السياسة وجوهرها ، وأعنى بها قضية الحرية .

وقد تكون هذه الحقيقة ذاتها ، داعية الى الدهشة . فليس ثمة في هذا العصر الذى يتعرض لأعنف الهجمات المركزة من العلوم الحديثة التي تبدد سراب الخيالات كالنفس والاجتماع ، امنع على الانهيار من مفهوم الحرية . فالثوريون أنفسهم ، الذين لامعنى لوجودهم ، بدون فكرة الحرية ، الا اذا شئنا أن نضعهم في إطار من التقاليد التي لا يستطيع الانسان وصفها أو تحليلها ، يؤثرون الخط من شأن الحرية وجعلها هوى من أهواء الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى ، على أن يعترفوا بأن الحرية كانت ولا تزال الهدف الرئيسى لثورتهم . ولكن حتى ولو كان اختفاء تعبير الحرية من قواميس الثوريين مثيرا للدهشة ، فإن هذا التعبير ، فرض نفسه على جميع المناقشات السياسية الراهنة ، ولا سيما أخطرها ، وعلى كل حوار عن الحرب وعن تبرير استعمال العنف . فالحروب من وجهة النظر التاريخية ، من أقدم الظواهر الطبيعية في التاريخ المدون ، في حين لم تكن الثورات ، اذا شئنا الدقة في التعبير ، موجودة قبل بداية العصر الحديث ، ولذا فإنها تعتبر من أحدث الحقائق السياسية الرئيسية . وكان الهدف من الحرب ، على سبيل التباين في المقارنة مع الثورة . لا يرتبط الا في حالات نادرة مع مفهوم الحرية ، ولكن بالرغم من صحة القول بأن الثورات التي تحمل طابع الحروب ضد الفزاة الاجانب ، كانت تعتبر على الغالب حروبا مقدسة ، الا أنها لم يعترف بها ، لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ، كالحروب العادلة الوحيدة .

ومبررات الحروب حتى على الصعيد النظرى ، قديمة للغاية ، وان كانت لاتصل في قدمها بالطبع الى تاريخ ظهور الحروب المنظمة . ويمثل الاعتقاد بأن العلاقات السياسية لاتكون في مجراها العادى خاضعة لسلطان العنف بين الشروط الاولية الواضحة لهذه التبريرات ، فقد رأينا هذا الاعتقاد ماثلا للمرة الاولى ، في أساطير الاغريق القديمة ، حيث عرفت المدينة ، أو دولتها ، تعريفا واضحا ، بأنها طريقة الحياة التي تتركز كل الارتكاز على الاقناع لا على العنف . وتظهر هذه الحقيقة بجلاء على أنها ليست مجرد كلمات فارغة جوفا ، تقوم على التضليل ، في العرف الاثينى القديم ، كاقناع المحكوم عليه بالاعدام بالانتحار عن طريق احتساء محتويات القدح المسموم ، لتجنبه ، بوصفه مواطنا اثينيا ، على أى حال ، مذلة التعرض للعنف البدنى . ولكن لما كان تعريف الحياة السياسية عند الاغريق لا يعدو أسوار المدينة التي يعيشون فيها ، فإن استخدام العنف كان يبدو

عندهم غير محتاج الى التبرير ، فى المجالات التى نسميها اليوم بالشئون الخارجية أو العلاقات الدولية ، حتى ولو كانت شئونهم الخارجية ، هذا اذا استثنينا حروب الفرس ، عندما اتحدت بلاد الاغريق كلها لمواجهتها ، لاتعنى أكثر من العلاقات بين المدن الاغريقية نفسها . ولقد سمعنا ثوسيديديس (Thucydides) (١) يقول : ان الأقوياء كانوا يفعلون خارج أسوار المدينة ، أى خارج المجال السياسى فى العرف الاغريقى ، ما يشاءون ويستطيعون ، وكان على الضعفاء ان يحتملوا ما يجب عليهم احتماله .

وهكذا بات لزاما علينا أن نعود الى التاريخ الرومانى لنشهد أول تبريرات للحروب ، مصحوبة بالفكرة القائلة ان هناك حروبا عادلة وأخرى غير عادلة . لكن هذا التمييز عند الرومان وما رافقه من محاولات للتبرير لم يكن مصحوبا بأى مفهوم عن الحرية ، ولم يعمل على رسم خط يفرق بين الحروب الدفاعية والحروب العدوانية ويقول تيتوس ليفى (٢) المؤرخ الرومانى المعروف : « ان الحرب الضرورية حرب عادلة ، ولا تكون الأسلحة التى لا يمثل الأمل فيها الا أسلحة مباركة » . وقد اختلف مفهوم الحاجة منذ أيام ليفى ، وعبر القرون والأجيال ، وبات يعنى الآن أمورا أخرى غير التى عنها آن ذاك . بحيث بات فى وسعنا أن نطلق نعت « الظالم » على ما كان يدعى ذات يوم بالشئ العادل . فقد كان الفتح والتوسع والدفاع عن المصالح ، وحماية السلطان من ظهور قوى جديدة تهدده ، وصيانة حد معين من التوازن الدولى ، تعتبر من « الضروريات » ذات يوم ، أى تعتبر حوافز مشروعة لفرض قرار عن طريق السلاح ، ولذا فقد كانت هذه الحقائق المعروفة فى عالم « سياسات القوة » سببا فى اندلاع معظم الحروب فى التاريخ . ولم يكتسب مفهوم العدوان كجريمة ، وان الحروب

(١) ثوسيديديس (٤٦٤ - ٤٠٤) قبل الميلاد - مؤرخ يونانى ... من أهل اثينا كان خطيبا وفيلسوفاً . نفى بعد فشله فى الدفاع عن بلده . قضى عشرين عاما فى المنفى ثم عاد حيث اغتيل فى أثينا . أرخ حروب البيلوبونيس ولكن لم يكملها .
(العرب)

(٢) تيتوس ليفى أو ليفيوس (٥٩ ق.م - ١٧ ب.م) - مؤرخ رومانى مشهور . ولد من أسرة معروفة فى بادوا ، وثقف ثقافة عالية فى ادب الاغريق ، وفلسفتهم ومنطقهم ، وكان معروفا ببعوله الجمهورية فى الحرب الاهلية . وتوقع سقوط الامبراطورية الرومانية رغم صداقته للامبراطورين أوغسطس وكلوديوس . ولا يعتبر كتابه من تاريخ رومة مرجعا علميا نظرا لافراقه فى قبول الاساطير .
(العرب)

يمكن أن تبرر في حالة واحدة وهي درء العدوان أو منعه ، أهميته النظرية والعملية الا بعد الحرب الكونية الأولى ، وبعد أن تبين ما تؤدي إليه ظروف الحرب في التقنيات الجديدة من احتمالات الدمار المخيفة .

ولعل هذا الاختفاء الملحوظ لحجة « الحرية » من التبريرات التقليدية للحرب ، كالملاذ الأخير للسياسات الدولية ، هو السبب في هذا الشعور الغامض الذي يحفزنا على استبعاد هذا المفهوم ، عندما نرى البعض يحاول ادخاله في المناقشات التي تدور اليوم عن موضوع الحرب . ومن هنا يكون اللجوء الى التعبير المفرح ... « اما الحرية أو الموت » ، أمام هذا الخطر المائل ، والذي لا مثيل له ، كما لا يمكن تصوره ، من الدمار في الحرب النووية ، شيء فارغ بل ومثير للهزء والسخرية (١) . ولعل من الواضح ايضا ، ان هناك فرقا كبيرا بين ان يضحي الانسان بحياته من أجل حياة بلاده وحريتها وأجيالها القادمة ، وبين أن يضحي بوجود الجنس البشري كله من أجل الهدف نفسه ، وأن هذا الفرق ، يجعل من العسير على الانسان الا يشك في حقيقة نوايا من يحملون الشعارات التي كثيرا ما نسمعا « كالموت خير من الشيوعية » أو « الموت خير من العبودية » . وهذا لايعنى على الإطلاق بأننى أنادى بعكس هذا الشعار ، أى أن « الشيوعية خير من الموت » . اذ أن توقف احدى الحقائق عن الصحة ، نتيجة تعذرها على التطبيق ، لايعنى وجوب اعتبار عكسها ، حقيقة واقعة . وفي وسعنا ، من ناحية واقعية ، أن نرى بالنسبة الى مدى مائتص الى المناقشات في موضوع الحرب في أيامنا هذه على هذا الصعيد تحفظا عقليا من الجانبين المتحاجين . فالذين يقولون مثلا ان « الموت خير من الشيوعية » ، يعنون ان الحسائر لن تكون من الضخامة على النحو الذي يتوقعه البعض ، وأن الحضارة ستبقى ، أما الذين ينادون بالعكس ، وأن « الشيوعية خير من الموت » ، فهم يعنون أن الوضع لن يكون سيئا للغاية بالنسبة الى الحرية ، وأن

(١) انا لا اتفق مع المؤلف في عطفها هذا في الحديث عن أخطار الحرب النووية، بحيث يفهم من قولها بأنها تدعو الى تنازل الفرد أو المجتمع عن الحرية ، أمام خطر الحرب النووية . فالحرية مبدأ أساسي للانسان ، لا على أساس الفردية ، كما يقول الليبراليون ، بل على أساس المجموع ، في المفهوم الاشتراكي ، وعلاقة الفرد بهذا المجموع ، ولا ريب في أن الحرية الجموعية التي تؤمن بها الاشتراكية ، هي التي تدفع الاشتراكيين دائما الى محاربة التسلح النووي ، والدعوة الى التماسح السلمي . كخطوة في طريق تحقيق الاشتراكية على الصعيد العالمي التي تعنى نهاية الاستعمار ، ونهاية سبب مباشر من اسباب الحروب . (المؤلف)

الإنسان لن يبدل طبيعته ، وأن الحرية ستبقى وتعيش . وهذا يعنى من الناحية الأولى أن سوء النية عند الجانبين المتحاجين يمثل فى أن كلا منهما يحاول المراوغة والتخلص من الحل المنافى للعقل الذى يقترحه هو ، وأن الفريقين هازلان فى معالجة الموضوع (١) .

وحرى بنا أن نتذكر هنا ، أن فكرة الحرية ، لم تجد مكانا لها فى المناقشات التى تدور عن موضوع الحرب ، إلا بعد أن اتضح تمام الاتضاح أننا قد وصلنا الى مرحلة من التطور التقنى باتت فيها وسائل الدمار من الهول ، بحيث لم يعد فى الامكان استخدامها استخداما منطقيا . وبعبارة أخرى ، بات مفهوم الحرية يظهر هذه المناقشات كشيء دخيل ، ليبرر على أسس عقلانية مالا يمكن تبريره أبدا . فهل من المبالغة فى أن نرى فى هذه الفوضى الراهنة واليائسة من الحجج والقضايا ، دليلا متفائلا على احتمال اختفاء الحرب من مسرح السياسة ، حتى دون أى تحول جذرى فى العلاقات الدولية ، ودون أى تبدل فى عقول الناس وأفئدتهم ؟ أو لا يمكن أن يكون مانعائيه من حيرة فى هذا الموضوع دليلا على افتقارنا الى الاستعداد لتقبل اختفاء الحرب ، وعلى عجزنا عن التفكير على صعيد السياسات الخارجية على أنها الملاذ الأخير ولكن نتيجة الاستمرار بأساليب أخرى .

فهناك بعض الدلائل على وجود هذا الاتجاه ، حتى دون اكتشاف تقنيات جديدة ، كالقنابل «النظيفة» أو الصواريخ المضادة للصواريخ ، تحول دون وقوع هذا الخطر من القضاء الكامل . فهناك أولا حقيقة واقعة ، وهى أن بذور الحرب الشاملة ، قد نمت منذ أيام الحرب الكونية الأولى ، عندما توقف المتحاربون عن التمييز بين الجنود والمدنيين لأن هذا التمييز يتعارض مع الاسلحة التى يستخدمونها . وتقريراً للحق والواقع ، أقول أن التمييز نفسه كان فى حد ذاته ابتكارا عصريا الى حد ما ، وكان الفاؤه عمليا ، بمثابة عودة الى أساليب الحرب القديمة بل الى تلك الايام التى أزال الرومان فيها مدينة قرطاجنة من الوجود تماما . أما بالنسبة الى الظروف العصرية الراهنة ، فإن ظهور الحرب الشاملة أو بعضها من جديد يحمل طابعا سياسيا فى منتهى الأهمية ، إذ انه يناقض النظريات الأساسية التى تقوم عليها العلاقات بين الفروع المدنية والعسكرية من الحكم على اعتبار أن من واجب الجيش حماية السكان المدنيين والدفاع عنهم ، وعلى

(١) راجع كتاب كارل جاسبرز من « مستقبل الجنس البشرى » فيه مناقشة صريحة لموضوع الحرب من ناحية ما يواجهه الإنسان من أخطار الحرب النووية .
(الحرب)

سبيل المفارقة ، نستطيع القول ان تاريخ الحرب في القرن الذي نعيش فيه ، يشير الى قصة العجز المتزايد من جانب الجيش عن أداء هذه المهمة الاساسية ، اذ ان سوقية «الردع» قد بدلت دور العسكريين من صورة الحماية المدافعين ، الى صورة المنتقمين الذين لا جدوى من انتقامهم .

وهناك من الناحية الثانية ، حقيقة أخرى في منتهى الاهمية ، وأن ندرت ملاحظتها ، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الانحراف في العلاقات بين الدولة والجيش ، وأعنى بها اننا بتنا منذ نهاية الحرب الأولى لا نتوقع وبصورة آلية رتيبة ، وجود أية حكومة او دولة او أى طراز من الحكم من القوة الكافية ، بحيث تستطيع او يستطيع البقاء في حالة الهزيمة في الحرب . وفي وسعنا أن نرى هذا التطور ، حتى في القرن التاسع عشر ، عندما أدت هزيمة فرنسا في حرب السبعين الى التحول من الامبراطورية الثانية الى الجمهورية الثالثة ، أو في بداية القرن العشرين ، عندما أدت هزيمة الروس في الحرب الروسية - اليابانية الى ثورة عام ١٩٠٥ ، وهما نذيران بما ينتظر الحكومات في حالة الهزيمة العسكرية . وقد تكون النتائج المؤكدة اليوم لاية هزيمة في الحرب ، هذا اذا استثنينا الإبادة الشاملة ، وقوع تبدل ثورى في الحكم ، اما من الداخل عن طريق الشعب نفسه ، أو من الخارج نتيجة الاملاء من الدول المنتصرة ، التي تطلب الاستسلام اللامشروط ، والشروع في محاكمة مجرمى الحرب . وقد لا يعنيننا كثيرا هنا أن نحدد ما اذا كانت هذه التطورات ، ستنشأ عن الضعف الحاسم الذى سيلحق بالحكم نتيجة الهزيمة ، أو عن فقده لسلطته وسلطانه ، أو ما اذا كانت الحكومات أو الدول ستجد نفسها عاجزة ، مهما كانت الثقة التي توليها اياها شعوبها ، أو مهما كان ثبات اقدامها ، عن الصمود لهذا الارهاب الذى لا مثيل له من العنف الذى تطلقه الحروب العصرية من عقالة ، على السكان جميعا . والحقيقة الواقعة هنا ، هي أن الحروب قد باتت حتى قبل مفازع الحرب النووية ، قضية حياة أو موت من الناحية السياسية ، وإن لم تغد بعد كذلك من الناحية الحياتية . وتعنى هذه الحقيقة ، أن جميع الحكومات باتت تعيش في ظل أوضاع الحرب العصرية . ومنذ نهاية الحرب الأولى الماضية ، حياة مؤقتة ومقترضة من عمر الزمن .

وتشير الحقيقة الثالثة الى تبدل جذرى في طبيعة الحرب نفسها ، عن طريق ادخال «الكوابح» كالمبدأ الموجه في سباق التسلح . فمن

الصحيح كل الصحة القول بأن سوقية «الكبح» أو الردع ، « تهدف في الواقع ، الى تجنب الحرب التي تدعى الاعداد لها ، لا الى كسبها . وهي تميل الى تحقيق اهدافها عن طريق التهديد الذي قد لا يصل قط الى مرحلة التنفيذ ، لا عن طريق العمل نفسه » . (١) ولعل من الصحيح القول ، بأن مايقال من أن السلم هو نهاية الحرب وغايتها ، وأن الحرب والحالة هذه ، هي وسيلة الاعداد للسلم ، ادعاءات قديمة تعود الى أيام ارسطو ، كما أن الادعاء بأن الهدف من سباق التسلح صيانة السلام ، اقدم عهدا من ارسطو نفسه ، إذ يعود الى الأيام التي اكتشف فيها الانسان منافع الأكاذيب الدعائية . لكن الشيء المهم الآن هو أن تجنب الحرب اليوم لم يعد الهدف الصحيح أو الزائف لاية سياسة شاملة ، بل بات المبدأ الموجه للاستعدادات العسكرية نفسها . فلم يعد العسكريون بعبارة أخرى ، يعدون العدة للحرب التي يأمل الساسة في عدم نشوبها أبدا ، وإنما يهدفون الى تطوير الأسلحة ، التي تجعل من الحرب نفسها شيئا لا يمكن وقوعه .

يضاف الى هذا أن الجهود التي تبذل للاستعاضة جديا عن الحروب « الساخنة » بالحروب « الباردة » ، والتي أخذت في الظهور في آفاق السياسات العالمية ، تسير جنبا الى جنب مع هذا الاتجاه ، وأن بدت متعارضة معه . وقد لا أرغب هنا في أن أنكر أن الاستئناف الأخير الذي نأمل في أن يكون مؤقتا للتجارب النووية من قبل الدول الكبرى ، (٢) يهدف أول ما يهدف الى المزيد من الاكتشافات والتطورات التقنية . ولكن يبدو لي أن مما لا يمكن انكاره ، أن هذه التجارب على النقيض مما سبقها ، هي في الوقت نفسه « أدوات سياسية » ، وأنها تحمل والحالة هذه ناحية مشؤومة من نواحي التناور الجديدة في أيام السلم ، التي لا تستهدف في تطبيقها تضليل الأعداء العاديين لمناورات الجنود ، وإنما تستهدف التأثير على الأعداء الحقيقيين المحتملين أيضا . ويبدو وكأن سباق التسلح النووي ، قد تحول الى شكل من أشكال الحرب الاختيارية

(١) راجع مقال « العمل السياسي في ظل سفر الرؤية النووية » في كتاب « اخلاق السلطان » من اعداد هارولد لاسويل ومارلان كليفلاند - طباعة نيويورك لعام ١٩٦٢ .
(المؤلف)

(٢) كتبت المؤلفة كتابها هذا قبل التوقيع على اتفاق موسكو الأخير لوقف التجارب النووية في الجو .

التي يظهر فيها كل فريق من الفريقين المتخاصمين للفريق الآخر ، ماتحملة الاسلحة التي يملكها من قوة تدميرية . وبالرغم من أن هذه اللعبة المميتة من الافتراضات النوعية والزمانية ، قد تتحول في يوم ما ، وبصورة مباغتة الى واقع ، فان مما لا يبعد كثيرا عن التصور ، أن النصر والهزيمة قد يمثلان في يوم ما نهاية حرب لم تنشب في الواقع ابدا .

تري هل هذا مجرد خيال وتصور ؟ لا . أنا لا أظن ذلك . فلقد واجهنا هذا الاحتمال من الحرب الفرضية منذ اللحظة الاولى ، التي ظهرت فيها القنبلة الذرية الى حيز الوجود . وقد ظن الكثيرون ، بل مازالوا يظنون أن عرض هذه الاسلحة الحديثة على مجموعة منتقاة من العلماء اليابانيين كان كافيا آن ذاك ، لارغام حكومتهم على الاستسلام اللامشروط ، اذ ان هذا العرض على الذين يعرفون كان لا بد أن يكون دليلا واضحا على التفوق المطلق ، الذي لا يستطيع معه أى تبدل في الطوالع او أى عامل آخر أن يبدل شيئا في النتيجة . وهانحن بعد سبعة عشر عاما من القاء القنبلة الذرية على هيروشيما ، نرى أن تفوقنا التقني في وسائل الدمار ، يقترب بسرعة من النقطة ، التي تختفي معها جميع العوامل اللاتقنية للحروب ، كمعنويات الجنود والخطط السوقية ، والكفاية العامة ، والظالم الحسن ، اختفاء تاما ، بحيث بات في الامكان حساب النتائج بمنتهى الدقة مسبقا ، وعندما يصل أى فريق الى هذه النقطة ، تغدو نتائج التجارب والعروض المجردة ادلة شاملة وواضحة للخبراء ، على المكان الذي سينتجه اليه النصر او الهزيمة ، تماما كما كانت ميادين القتال ، والمواقع المحتلة ، وانهيار طرق المواصلات وما ماثلها ، تعتبر أدلة في الماضي يستند اليها الخبراء العسكريون عند الجانبين في تقرير النصر والهزيمة .

واخيرا هناك حقيقة في منتهى الأهمية بالنسبة الى موضوعنا ، وهي ما طرا على التداخل في الترابط بين الحرب والثورة ، والعلاقة المشتركة والمتبادلة بينهما ، من نمو متزايد ، بحيث بات التأكيد على العلاقة يتحول شيئا فشيئا من الحرب الى الثورة ، ولعل من الصحيح أن يقال ، ان هذا التداخل في الترابط بين الحروب كحروب والثورات كثورات ، ليس بالظاهرة الجديدة ، اذ انه قديم قدم الثورات نفسها ، اذ انها كانت تسبق أو ترفق في العادة بحرب تحريرية كالثورة الامريكية ، أو تؤدي الى حروب من العدوان والدفاع كالثورة الفرنسية ، اما في قرننا هذا ، فقد برز طراز جديد ومختلف من الأحداث بالاضافة الى الوقائع

القديمة ، بحيث بات كل ما تحمله الحروب من عنف لا يعدو أن يكون مقدمة أو مرحلة تمهيدية للعنف الذى تطلقه الثورة من عقاله ، وهو ما اكده « باسترناك » كمفهوم عن الحرب والثورة فى كتابه « الدكتور جيفاكو » ، أو بحيث أن الحروب العالمية باتت تظهر على النقيض من المؤلف السابق ، نتيجة من نتائج الثورة ، التى تحمل طابع الحرب الاهلية التى تنشب فى العالم كله ، وهو ما رآه الكثيرون بالنسبة الى الحرب العالمية الثانية ، وكان لرأيهم كل ما يبرره . فلقد اتضح بعد عشرين عاما من نشوب هذه الحرب ، ان الثورة هى نهاية الحرب ، وان قضية الحرية الثورية ، هى القضية الوحيدة التى تبرر نشوبها . وعلى ضوء هذا ، نستطيع القول ، بأنه مهما كانت نتائج الورطات التى نعيشها اليوم ، هذا اذا لم تمنح البشرية من الوجود كلية ، فان الغالب على الاحتمال ، هو ان الثورة لا الحرب ، ستظل قائمة معنا وفى مستقبلنا . ولو تمكنا من تغيير صورة هذا القرن الى الحد الذى لا يفدو فيه قرنا للحروب ، فانه سيظل حتما قرنا للشورات . وفى هذا الصراع الذى يقسم العالم اليوم ، والذى يتعرض فيه الكثير للخطر ، فان الذين يفهمون معنى الثورة ، هم الذين سيكسبون ، اما أولئك ، الذين ما فتئوا يؤمنون بسياسات القوة فى معناها التقليدى ، ويؤمنون من ثم بالحرب كالملاذ الاخير للسياسة الخارجية ، فانهم سيكتشفون ، وفى المستقبل القريب ، انهم قد اتقنوا العمل فى تجارة ، باتت منسوخة وغير مجدية ، ولا يمكن الاستعاضة عن هذا الفهم الحقيقى للثورة أو معاكسته ، باتقان الثورات ، المضادة ، اذ ان هذه الثورات المضادة التى صاغ كوندورسيه (١) تعبيرها أبان الثورة الفرنسية كانت وستظل ، بالنسبة الى الثورة ، ما تعنيه الرجعية بالنسبة الى التقدم . وسيظل القول المشهور الذى صدر عن دى ميستر فى عام ١٧٩٦ من أن الثورة المضادة لن تكون رجوعا بالثورة الى الوراء بل عملا معاكسا لها يمثل الذكاء الفارغ الذى بدأ منه عندما قاله (٢) .

- (١) ماري جان كوندورسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) - كاتب فرنسي بارز في الشؤون الفلسفية والرياضية . ولد من أسرة عريقة . درس في نافار . وضع عددا من الكتب في الرياضيات والفلسفة التحليلية . انتخب عضوا في المجمع العلمى . وقف مع الثورة وانتخب نائبا في الجمعية التشريعية وأصبح رئيسها في عام ١٧٩٢ . انحاز الى حزب الجروند ، أصبح مهددا بالاعدام من البعاجة فانتحر في سجنه .
- (٢) كان هذا هو رد دى ميستر على كوندورسيه في الجمعية الوطنية عندما عرف الثورة المضادة أنها رجوع عن الثورة . ضمن قوله هذا في كتابه « تأملات فرنسية » الذى أصدره عام ١٧٩٦ .
- (العرب)

وبالرغم من الحاجة الماسة الى التمييز نظريا وعلى صعيد التطبيق بين الحرب والثورة مع وجود الترابط الوثيق بينهما ، فان علينا ان نلاحظ الحقيقة الواقعة وهى ان الثورات والحروب لا يمكن ان تقع خارج نطاق العنف ، وان هذه الحقيقة كافية لان تجعلهما فى معزل عن الظواهر السياسية الاخرى . وقد يكون من العسير علينا أن ننكر أن من بين الاسباب التى أدت الى هذه السهولة فى تحول الحروب الى ثورات ، والى أن تظهر الثورات هذا الميل المشؤم الى اطلاق الحروب من عقالها ، هو ان العنف نفسه مؤثر مشترك لهما معا . وقد يكون نطاق العنف الذى أطلقته الحرب العالمية الأولى كافيا لخلق الثورات فى أعقابها ، حتى ولو لم يكن ثمة تقاليد ثورية ، أو حتى لو لم تقع ثورات من قبل .

ولكن العنف لا يقرر الحروب ولا الثورات تمام التقرير . فحينما يتحكم العنف ويسيطر ، كما فى الدول الفاشية مثلا ومعسكرات اعتقالها، يتحتم على كل انسان أن يسكت لا تنفيذا للقانون ، وانما تنفيذا للحكم أيضا . ولعل هذا الصمت هو الذى يجعل من العنف ظاهرة هامشية فى الملوكوت السياسى ، فلكل انسان بوصفه كائنا سياسيا القدرة على الكلام . ولا ريب فى أن تعريفى أرسطو المشهورين عن الانسان من أنه كائن سياسى ، ومخلوق حى يميز بالقدرة على الكلام ، يكملان بعضهما ، ويشيران الى ذات التجربة فى حياة المدينة الاغريقية . والنقطة المهمة هنا ، هى أن العنف نفسه عاجز عن الكلام ، لا أن الانسان يفقد القدرة على النطق عندما يواجه العنف . ولعل هذا العجز عن النطق ، هو الذى حال بين النظرية السياسية وبين المزيد من الحديث عن ظاهرة العنف تاركة أمر النقاش فيه الى المختصين . فالفكر السياسى ملزم باتباع ما توحى به الظواهر السياسية نفسها وما تقوله ، وهو ملزم بأن يحصر اهتمامه بما يبدو فى مجالات الشئون الانسانية . ومثل هذه الظواهر ، تحتاج اذا ما قورنت بالقضايا الطبيعية الى الكلام والحديث ، أى أنها تحتاج الى شئ يتجاوز حدود الظهور العضوى، أو مجرد السماع لتبرز وتظهر . ولهذا لا يستطيع اية نظرية عن الحرب أو عن الثورة ، أن تعالج أكثر من موضوع تبرير العنف ، لأن هذا التبرير يؤلف حدودها السياسية ، أما اذا توصلت الى تمجيد العنف أو تبريره لمجرد التبرير ، فانها لا تظل نظرية سياسية بل تفقد مناهضة للسياسة .

ولما كان العنف يلعب دورا بارزا في الحروب والثورات (١) ، فإن هذه تكون خارج نطاق الملكوت السياسي ، اذا شئنا الدقة في التعبير بالرغم من دورها الضخم في التاريخ المدون للعالم . وقد دفعت هذه الحقيقة القرن السابع عشر الذي كان له نصيبه من تجربة الحروب والثورات الى الافتراض بوجود حالة سابقة للحالة السياسية يطلقون عليها اسم « وضع الطبيعة » وان لم يعنوا بها قط أن تكون حقيقة تاريخية . ويقوم اتصال هذه الحالة بالحقيقة حتى اليوم ، في الاعتراف بأن الملكوت السياسي لا يخلق بصورة آلية رتيبة ، حيثما يعيش الناس بصورة مجموعية ، وان هناك أحيانا ، بالرغم من وقوعها على الصعيد التاريخي المجرد ، لا تكون سياسية في واقعها ، وقد لا يكون لها أى ارتباط بالسياسة أيضا . وتشير فكرة « الوضع الطبيعي » الى واقع لا يمكن فهمه على الأقل ، عن طريق الأفكار التي سادت القرن التاسع عشر عن التطور ، مهما كان الشكل الذي نحمل فيه هذه الآراء ، وسواء اعتبرناها مؤثرا أم أثرا ، أو احتمالا واقعا ، أو حركة دياكتيكية جدلية ، أم مجرد انسجام وتسلسل في الحدوث . وفرضية « الوضع الطبيعي » تتطلب وجود بداية مفصولة عن كل ما يتبعها ، عن طريق انفصام لا يمكن وصله أو التغلب عليه .

ولا ريب في ان علاقة مشكلة البداية بظاهرة الثورة في غاية الوضوح . ولا ريب في ان بدايات تاريخنا الأسطورية على النحو الوارد في التوراة أو في الكتب الكلاسيكية القديمة ، قد تحدثت عن حتمية هذه العلاقة بين البداية وبين العنف . فقد ذبح قابيل أخاه هابيل (٢) . وذبح رومولوس أخاه ريموس (٣) ، وكان العنف هو البداية ، كما

(١) أنا اختلف مع المؤلفة في ان العنف شرط من شروط الثورة . فقد تقوم ثورات بكل ما في الثورية من معنى ، ولكنها لا تلجأ الى العنف بمعناه التقليدي ، وانما تتبع الطريق الثوري الذي يبتز ولا يصلح ، وقيم من جديد ولا يرم ، وان كان هذا الطريق معنى في حد ذاته احتمال العنف ، اذا وجدت الثورة ما يعترض طريقها وتلجأ عليها لملاجه بطريق اللا عنف . ولعل المؤلفة انساق في كلامها هنا وراء التعريف التقليدي للثورة ، وهو تعريف يثبت شموليته عن طريق بعض التجارب الثورية التي تقف تجربتنا الثورية في طليعتها .

(الحرب)

(٢) قابيل وهابيل ولدا آدم ، وقد قتل أولهما الثاني بعد شجاره نشب بينهما .
(٣) تقول الاساطير الرومانية القديمة أن رومولوس مؤسس رومه ، قتل أخاه ريموس طمعا في الملك .

(الحرب)

لا يمكن لاية بداية ان تكون بدون العنف . وليس ثمة من شك في ان الافعال الاولى التى دونتها التوراة او التقاليد العلمانية ، سواء اكانت من طراز الاساطير أم الحقائق التاريخية المصدقة ، قد مرت عبر قرون طويلة مصحوبة بالقوة التى يحققها الفكر الانسانى فى الحالات النادرة التى يصل فيها الى استعارات مقنعة أو قصص معقولة على الصعيد العالمى . فهاتان القصتان اللتان أشرت اليهما ، تتحدثان بمنتهى الوضوح والصراحة عن ان كل ما يستطيع الانسان تحقيقه من أخوة ، انما نشأ عن قتل الأخ لأخيه ، وأن كل ما حققه الانسان من تنظيم سياسى ، انما يمت فى اصوله وجذوره الى الجريمة . فقد كانت هناك جريمة فى البداية، ولم يكن تعبير الوضع الطبيعى الا تصويرا لها من الناحية النظرية، وقد حملت القرون المتعاقبة ، مجالات ذاتية لتصديق هذه الحالة من الأوضاع الانسانية اكثر من تلك العبارة التى وردت على لسان القديس يوحنا ، فى رؤياه التى دعا فيها الى الخلاص ، والتى قال فيها . . « أنا الألف والياء ، البداية والنهاية ، يقول الرب الإله الكائن والذى كان والذى سيأتى القدير » .

معنى الثورة

- ١ -

لن نعنى هنا ، فى هذا الكتاب بموضوع الحرب ، فالمجاز الذى استعملته ، ونظرية « الوضع الطبيعى » التى اعتمدتها فى تحليل هذا المجاز على أساس نظرى ، يمتان الى مشكلة الثورة اكثر من صلتها بالحرب ، وان كان كثيرا ما أفاد فى تبرير الحروب والعنف على أساس انهما شر متأصل فى الانسان وقد ظهر منذ البداية الاجرامية للتاريخ الانسانى ، وذلك لأن الثورات هى الاحداث السياسية الوحيدة التى تعمل على مواجهتنا بصورة مباشرة وحتمية بمشكلة البداية . فالثورات مهما كانت التعاريف التى نميل الى استخدامها ، ليست مجرد تبدلات . فلا علاقة للثورات المعاصرة ولا شبه ، بالفتن العسكرية التى دونها التاريخ الرومانى ، ولا بالحروب الاهلية التى كانت تقض على المدن اليونانية مضاجعها ، وليس فى وسعنا أن نساوى بينها وبين التحولات شبه الطبيعية التى نادى بها أفلاطون من شكل من أشكال الحكم الى آخر ، ولا بالكسر العشرى الدائر الذى ابتدعه بوليبيوس (١) polybius والذى صور فيه الشئون الانسانية وكأنها ملزمة على اتخاذه من جراء اضطرابها الدائم الى اتخاذ المواقف المتطرفة (٢) ولقد عرفت العصور المتناهية فى القدم ، التبدلات السياسية والعنف الذى رافقها تمام المعرفة ، ولكن أيا من هذه التبدلات لم يأت بشيء جديد كل الجدة .

(١) بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢) ق.م. مؤرخ روماني . ولد في اكاديا . ووقع أسيرا في يد الرومان فقتلوه الى ايطاليا حيث استقر في رومة . رافق شيبو في حملاته على قرطاجنة . ساعد مواطنيه في بلاد اليونان على الحصول على الرحمة بعد فشل ثورتهم على رومة . يعتبر تاريخه من أهم الكتب التى وصلت الينا .

(٢) عرف علماء السياسة التقليديين أن معنى الثورة لاينطبق على هذه التعابير القديمة، راجع كتاب نيومان « سياسة أرسطو » .

ولم تعترض التبدلات مجرى ما أسماه العصر الحديث بالتاريخ ، إذ بدلا من أن يبدأ بداية جديدة ، نراه يعود الى مرحلة مختلفة من الدائرة التاريخية ، مخططا مسيرا قدرته طبيعة الشئون الانسانية ، وكان في حد ذاته غير قابل للتبدل .

ولكن ثمة ناحية أخرى من الثورات الحديثة ، لعل من الخير بالنسبة اليها ، ان نجد سوابق لها ، تمت الى عصر أقدم من العصر الحديث ، فهل ثمة من يستطيع أن ينكر الدور الهائل الذى باتت المشكلة الاجتماعية تمثله في مختلف الثورات ، وهل هناك من يعجز عن تذكر ان سقراط ، اكتشف عندما بدأ في تفسير نظرية أفلاطون عن نظرية التحول شبه الطبيعى من حالة الى أخرى من حالات الحكم ، أهمية ما نسميه اليوم بالحواجز الاقتصادية كقيام الأثرياء بقلب نظام الحكم وإقامة حكومة السراة « الأوليجاركى » ، أو قيام الفقراء بهذه العملية وإقامة الديمقراطية ؟ وقد خبر القدماء أيضا وصول الطغاة الى الحكم عن طريق تأييد البسطاء والفقراء ، كما خبروا ان فرصة هؤلاء الكبيرة والوحيدة في الاحتفاظ بالسلطان كانت تقوم في رغبة الشعب وتطلعه الى التكافؤ والمساواة . فالعلاقة بين الثروة وبين الحكم في أى بلاد ، والنظرة البعيدة الى أن أشكال الحكم تترابط ترابطا وثيقا مع توزيع الثروة ، والشك بأن السلطان السياسى قد يسير جنبا الى جنب مع السلطان الاقتصادى ، وأخيرا ، القول بأن المصلحة تؤلف القوة المحركة في كل صراع سياسى ، كلها ليست من اختراع ماركس ، ولا من ابتكار هارينجتون Harrington (١) الذى قال ان « السيطرة هى الملكية شخصية كانت أو فعلية » ، كما انها ليست من اختراع روهان Rohan (٢) الذى قال ان « الملوك يحكمون الشعوب كما ان المصالح تتحكم بالملوك » . وإذا كان ثمة من يريد إيقاع اللامة

(١) جيمس هارينجتون (١٦١١ - ١٦٧٧) - فيلسوف سياسى انجليزى . ولد في نورهامبتون شاير ، قضى شطرا من حياته في خدمة شارل الاول ثم كرس نفسه بعد موته لوضع كتابه «الأوفيانوس» ، الذى رسم فيه مخططا جامدا لجمهورية يحكمها السراة . أنشأ ناديا في عام ١٦٥٩ ليحاول من طريقته تطبيق نظريته .

(٢) هنرى دوق روهان (١٥٧٩ - ١٦٢٨) - من زعماء البروتستانت في فرنسا . ولد في بريتانى وقاد ثورة البروتستانت (الهوجونوت في فرنسا) على الكتلكة . مبعثه لويس الثالث عشر مارشالا على فرنسا ، وقد ترك مذكرات طبعت ، واعتبرت على جانب من الأهمية ، نظرا لما فيها من آراء وافكار .

على كاتب واحد ، بالنسبة الى ما يسمى بالنظرة المادية للتاريخ ، فان عليه أن يعود بذكرته الى الوراء الى أيام أرسطو ، الذى كان أول من قال ان المصلحة التى تفيد شخصا او جماعة أو شعبا ، هى التى تتحكم ، بل يجب أن تتحكم فى القضايا السياسية .

ومع ذلك فان هذه الانقلابات والاضطرابات التى تولدها المصلحة ، لا بد أن تعتمد على التمييز بين الفقراء والأغنياء ، وهى حقيقة لا شك فى طبيعتها وحتميتها فى الحياة السياسية ، تماما كحاجة الجسم الإنسانى الى الحياة ، بالرغم من حتمية اتصافها بالعنف والدموية فى المراحل التى تسبق فرض النظام ، ولم تبدأ المشكلة الاجتماعية فى أداء دورها الثورى الا عندما بدأ الناس يشكون فى العصر الحديث لا قبله ، فى أن الفقر فطرى فى الأوضاع الإنسانية ، وان التمييز بين أفراد القلة الذين نجحوا عن طريق الظروف أو النفوذ أو الخداع فى تحرير أنفسهم من قيود الفاقة وبين جماهير العمال الذين أصابهم الفقر بنابه ، شئ حتمى وأبدى ، وكان هذا الشك ، أو بالأحرى الاعتقاد فى أن الحياة على الأرض قد تكون متميزة بالوفرة بدلا من الفاقة الملعونة ، امريكا فى جذوره وسابقا للثورية ، وذلك لأنه نما بصورة مباشرة فى التجربة الاستعمارية التى عاشتها امريكا . وفى وسع الإنسان أن يقول من الناحية الرمزية ، ان المسرح اعد لتقبل الثورات فى معناها العصرى ، أى كتفسير كامل للمجتمع ، طبقا لما قاله جون ادامز John Adams قبل نحو من حقبة من اندلاع الثورة الأمريكية . . « اننى اعتبر دائما أن تسوية المشكلة الأمريكية تعتبر استهلالا لمخطط عظيم وضعته العناية الإلهية لانارة السبيل أمام الجهلاء ، وتحرير الجزء المستعبد من الجنس البشرى فى طول العالم وعرضه (٢) . أما من الناحية النظرية فقد أعد

(١) جون ادامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) - الرئيس الثانى لجمهورية الولايات المتحدة . ولد فى كونيس ، درس فى جامعة هارفرد وتخرج محاميا . انتخب نائبا فى الكونجرس ، واشترك فى وضع اعلان الاستقلال ، عين سفيرا فى هولندا بعد استقلال بلاده ، ثم فى بريطانيا ، واصبح رئيسا للجمهورية فى عام ١٧٩٧ . له كتاب « دفاع عن الدستور الأمريكى » وآخر « تاريخ الولايات المتحدة » .

(المرب)

(٢) راجع آراء ادامز فى القوانين والانظمة الانقطاعية . مؤلفات ادامز (١٨٥٠ - ١٨٥٦) المجلد الثالث ص ٤٥٢ .

(المرب)

المسرح عندما قام جون لوك John Lock (١) لأول مرة ، وتحت تأثير الأوضاع المزدهرة للمستعمرات في العالم الجديد ، ومن بعده آدم سميث Adam Smith (٢) بالتأكيد على ان العمل والكسب ، هما مصدر كل ثراء مخالفين ما كان سائدا قبلهما من رأى يقول ، ان العمل والجهد هما التراث الطبيعي للفاقة ، بل العقوبة التى تنزله بكل من يفتقر الى الملكية . ولا بد لثورة الفقراء في ظل هذه الاوضاع من أن تعنى أكثر من تحرير هذا الشطر المستعبد من الناس ، واستعباد شطر آخر منهم .

وقد أصبحت أمريكا رمزا للمجتمعات التى لا فاقة فيها ، قبل امد طويل من العصر الحديث بتطوراتها التقنية الفريدة في نوعها والتى اكتشفت الوسائل ، للخلاص من ذلك الشقاء الوضيع من الحاجة الماسة التى كان ينظر اليها دائما على انها شيء دائم لا يزول (٣) . ولم يكن في امكان المشكلة الاجتماعية وثورة الفقراء أن تلعب دورا ثوريا فعليا الا بعد ان وقع هذا الاكتشاف وأصبح معروفا لدى الناس في أوروبا . وقد بنيت الحلقة المفرغة القديمة من التكرار التاريخي للأحداث على اساس الافتراض بأن ثمة فارقا طبيعيا بين الفقراء والأغنياء (٤) ، ولكن الوجود الفعلي للمجتمع الأمريكي قبل اندلاع الثورة ، قد حطّم هذه

(١) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فيلسوف انجليزي ، آمن بالفلسفة الاختبارية ، ودرس الطب في اكسفورد . عاش امدًا في فرنسا ، ووضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الإنسانية ، ونالته عن التسامح . والف كتاب «منطق المسيحية» وقد حاول فيه الفصل بين الحقيقة والمقيدة التزمته ، ويعتبر من أول المؤمنين بالنظرية المادية .

(٢) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) - من علماء الاقتصاد السياسي ، وهو اسكتلندي الأصل درس في جامعتي جلاسجو واكسفورد . اشتهر كـ « ثروة الامم » ، الذى يعتبر اساسا في كل المؤلفات عن الاقتصاد السياسي لانه وضع على أسس علمية حديثة .

(٣) اعتقد أن المؤلف قد جانب الحقيقة هنا ، وليس أدل على ذلك من المقال الكبير الذى يقع في نحو من عشرين صفحة والذى نشرته مجلة «اللايف» الأمريكية نفسها قبل اربعة اشهر تحت عنوان «الفقر في أمريكا» .

(٤) كان هذا هو السبب الذى دفع المؤرخ الرومانى بوليبيوس الى القول بأن تحول الحكومات من شكل الى آخر ، يقع انطباقا مع الطبيعة ، تاريخ بوليبيوس المجلد السادس ص ٥ .

(العرب)

الحلقة تحطيمًا كليًا ونهائيًا . وهناك مناقشات علمية كثيرة تدول حول موضوع تأثير الثورة الفرنسية بالثورة الأمريكية ، وحول التأثير الحاسم للمفكرين الأوربيين على سير الثورة الأمريكية نفسها . ولكن مهما كان لهذه البحوث ما يبررها ، ومهما اتصفت بالصفاء والإشراق ، فليس ثمة من اثر ملحوظ للثورة الأمريكية على الثورة الفرنسية التي بدأت بقيام الجمعية التأسيسية ، يعادل الانطباع الذي تركه الأب رينول Abbé Raynol الذي أطلق اسم « الرخاء المذهل » على تلك البلاد التي كانت لا تزال مستعمرات انجليزية في أمريكا الشمالية ، بالرغم من قول البعض بأن « اعلان حقوق الانسان » الذي صدر عن الثورة الفرنسية قد صيغ على غرار قانون الحقوق الذي صدر عن الكونجرس في فرجينيا (١) .

ومع ذلك فما زالت ثمة فرصة ولو ضئيلة لمناقشة تأثير الثورة الأمريكية على مجرى الثورات المعاصرة أو عدم تأثيرها ، فهناك حقيقة لا تقبل النقاش مطلقا وهي أن روح هذه الثورة ، والنظريات السياسية الحصيفة والرصينة التي نادى بها الرواد الأول في أمريكا ، لم تترك أى انطباع ملحوظ على القارة الأوروبية . ولعل ما اعتبره رجال الثورة الأمريكية بين أعظم ابتكارات الحكم الجمهوري الجديدة ، من تطبيق نظرية مونتسكيو (٢) من تجزئة السلطات في أجهزة الحكم السياسية، والتوسع فيها ، لم يلم إلا دورا ثانويا في فكرة الثوريين الأوربيين على اختلاف عصورهم . فقد رفض تورجو Turgot (٣) ، هذه النظرية على

(١) للمزيد من الاطلاع على تأثير الثورة الأمريكية على الثورة الفرنسية ، راجع كتاب « الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية » لافونس اولارد الصادر في مجموعة « الدراسات والدروس المستمدة من الثورة الفرنسية » المجلد الثامن الصادر عام ١٩٢١ . وللإطلاع على وصف الأب رانيول لأمريكا ، راجع كتاب « خريطة ثورة المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية » .

(٢) شارل مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) - فيلسوف فرنسي ومؤرخ ، درس علوم الطبيعة ، وضع عدة كتب في التاريخ الطبيعي ، ومن أشهر مؤلفاته (روح القانون) ، و « تاريخ العالم » ، الذي قدم فيه عرضا للأسباب التي أدت الى عظمة رومة .

(٣) جاك تورجو (١٧٢٧ - ١٧٨١) - سياسي فرنسي وعالم بالاقتصاد ، أصبح وزيرا للمالية في عهد لويس السادس عشر ، وأدخل اصلاحات كثيرة ، ولكنه ما لبث أن طرد . نشر عدة مؤلفات في الاقتصاد والأدب .

الفور لاعتبارات تتعلق بالسيادة القومية (١) ، وذلك لان تعبير «الجلال» الذى استعمله جان بودان (٢) ، أولا ، والذى ما لبث أن حوله الى السيادة ، يتطلب أول ما يتطلب على حد زعمه سلطة مركزية لا مجزأة . وبدأت السيادة القومية التى عنت جلال المملكة فى العصور الطويلة من الملكية المطلقة ، متعارضة مع قيام الحكم الجمهورى بل ومناقضة له . وبدأ بعبارة أخرى ، وكان الدولة القومية ، وهى أقدم عهدا من الثورات كلها ، قد هزمت الثورة الأوربية حتى قبل ظهورها . ولم تلعب الثورة الاجتماعية التى تحمل طابع الحالة المرعبة لفقر الجماهير ، أى دور فى سير الثورة الأمريكية مع أنها كانت من الناحية الأخرى تبدو أكثر المشاكل إلحاحا بالنسبة الى الثورات الأخيرة ، وأكثرها تعقيدا من الناحية السياسية ، ولاريب أن الأوضاع التى وجدت فى أمريكا واستقرت ، وذاع أمرها فى أوروبا قبل إعلان استقلال أمريكا ، هى التى غدت الحماسة الثورية فى أوروبا أكثر من الثورة الأمريكية نفسها .

وقد غدت القارة الجديدة ملاذا وملجأ للفقراء يجتمعون فيه ، وظهرت فيها أجيال جديدة من الناس تشدهم « العرى الحريية اللينة للحكم الهين » ويعيشون فى أوضاع من « الانسجام المتع » الذى اختفت منه « الفاقة المطلقة التى تفوق الموت سواء » لكن كريفيكور (٣) الذى اقتبسنا منه هذه الفقرات كان يعارض معارضة جذرية فى الثورة الأمريكية التى رأى فيها شكلا من أشكال التآمر بين « كبار الشخصيات »

(١) كتب جون آدمز الكتاب الذى اشرت اليه فى الهامش السابق ردا على حملة تورجو فى كتاب بحث به الى الدكتور برايس فى عام ١٧٧٨ . وكانت القضية المختلف عليها هى اصرار تورجو على ضرورة وجود سلطة مركزية بدلا من تجزئة السلطة .

(٢) جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) - فيلسوف فرنسي وعالم اقتصادى . ولد فى انجير ودرس القانون فى طولوز ، ثم أصبح أستاذا لفقه القانون فى جامعتها الى ان جاء الى باريس فى عام ١٥٦١ ينشد التقرب من الملك فأصبح مستشاره القانونى كما أصبح مندوبا فى مجلس الولايات حيث دافع عن حقوق الشعب ضد الملك والنبلاء والكنهوت . أصبح ذا نفوذ كبير ومات متأثرا بالطاعون . كان متحررا فى فكره ولذا اعتبره البعض ملحدا .

(٣) جان ميهيل كريفيكور (١٧٢٥ - ١٨١٢) كاتب فرنسي . درس فى إحدى مدارس اليسوعيين ، وقضى بعض الوقت فى إنجلترا . سافر الى نيويورك فى عام ١٧٥٩ ، وتجنس بالجنسية الأمريكية فى عام ١٧٦٥ . عاد الى فرنسا أكثر من مرة . وقد اشتهر أمره بكتابه « رسائل من مزارع أمريكى » .

(العرب)

على « الجماهير العادية من الناس » (١) ، ولم تكن الثورة الأمريكية أو انصرافها الى اقامة تنظيم سياسى جديد أو شكل من اشكال الحكم هى التى أحدثت ثورة فى افئدة الناس وأرواحهم فى أوروبا أولا ومن ثم فى العالم ، وانما ولدتها أمريكا نفسها « القارة الجديدة » على حد تعبير جيفرسون (٢) ، أو « الأمريكى الرجل الجديد » الذى يمثل التكافؤ الرائع « الذى ينعم به الفقراء مع الأغنياء » ، وكان هذا التأثير من القوة بحيث بدت الثورة الأمريكية منذ أيام الثورة الفرنسية ، وحتى ثوراتنا العصرية الراهنة ، لجميع الثوريين أكثر أهمية فى تغيير شكل المجتمع على النحو الذى وقع فى أمريكا ، منها فى تغيير جهاز الحكم السياسى ونظامه ، وإذا صح أنه لم يكن ثمة ما هو أكثر تعرضا للخطر فى ثورات عصرنا الراهن ، من التبدل الجذرى فى الأوضاع الاجتماعية، فإن فى وسع المرء أن يقول ، أن اكتشاف أمريكا، والاستيطان الاستعمارى فى القارة الجديدة ، ألفا جذور هذا التبدل ، وذلك على اعتبار أن « التكافؤ الرائع » (٣) الذى نما بصورة طبيعية ، بل وبصورة عضوية فى العالم الجديد ، لا يمكن أن يتحقق فى العالم القديم إلا عن طريق العنف والثورة الدموية ، عندما تصل اليه الآمال الجديدة للجنس البشرى . وقد انتشرت هذه النظرية فى صور عدة تحمل طابع « التفلسف » ، وأصبحت سائدة لدى عدد من المؤرخين المعاصرين الذين توصلوا منها الى الاستنتاج المنطقى ، بأن أية ثورة لم تحدث قط فى أمريكا . ولعل من الأهمية بمكان أن كارل ماركس نفسه أيد هذا الاستنتاج ، إذ أنه آمن أن تكهناته عن مستقبل الرأسمالية والثورات الطلائعية العمالية (البروليتارية) القادمة ، لا تنطبق على التطورات الاجتماعية فى الولايات

(١) الاقتباسات من كتاب « رسائل من مزارع أمريكى » ، المطبوعة فى نيويورك عام ١٩٥٧
(٢) توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) ثالث رئيس جمهورية فى أمريكا ، بدأت شهرته فى الظهور عندما حرر وثيقة استقلال أمريكا . انتخب رئيسا للجمهورية مرتين واعتذر فى المرة الثالثة ويعتبر من واضعى الدستور الأمريكى .

(٣) أنا لا أفهم معنى هذا الاصرار من المؤلفة على القول بوجود التكافؤ فى الولايات المتحدة . فكل من يدرس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها يعرف أن نخبة من البيوتات المالية وأرباب النفوذ هى التى تتحكم فى أوضاع البلاد وسياساتها ، كما أنها هى التى تسيطر على اقتصادها ، أما إذا كانت المؤلفة تعنى بالتكافؤ وجود فرس « وهى غير متكافئة أبدا » أمام الافراد كلهم للآراء بأى طريق، فقد تكون محقة فى رأيها .

المتحدة . ولكن مهما كانت المؤهلات التي تتصف بها هذه التكهّنات، وهي تظهر يقينا تفهما أكثر للوقائع المادية من تكهّنات أتباعه ، فان وجود ما يسمى بالثورة الامريكية ينفي هذه النظرية . فالحقائق ثابتة وصلبة، وهي لا تختفى اذا أثر علماء الاجتماع أو التاريخ التعلم منها ، وان اختفت عندما يحاول كل انسان نسيانها . لكن مثل هذا النسيان لا يمكن ان يكون اكاديميا بالنسبة الى الثورة الامريكية ، اذ ان وجوده يعنى بالفعل نهاية الجمهورية الامريكية نفسها (١) .

وما زلنا في حاجة الى قول بعض العبارات عن الادعاء الذي كثيرا مانسمعه بأن جميع الثورات العصرية هي مسيحية في جذورها من ناحية الأصل ، حتى ولو كانت العقيدة التي تدعو اليها هي الاتحاد . وتشير الحجة التي تؤيد هذا الادعاء في العادة ، الى الطبيعة الشائنة عند رواد العقيدة المسيحية ، مع التأكيد على المساواة بين الأرواح أمام الله ، وازدراؤها المكشوف لجميع السلطات العامة ، وعودها بملكوت السماء ، وهي أفكار وآمال يقال انها انتقلت الى الثورات العصرية وان كان انتقالها بطريق علماني عن طريق حركة الاصلاح الديني . ولاريب في أن التحول الى العلمانية ، والفصل بين الدين والسياسة ، وقيام ملكوت علماني معتز بنفسه وكرامته ، كلها عوامل في منتهى الأهمية في الظاهرة الثورية . وقد يظهر بالفعل بأن مانسميه ثورة ، هو في الواقع مجرد مظهر مرحلي يؤدي الى ظهور ملكوت علماني جديد . واذا صح هذا القول، فان العلمانية نفسها ، لامضامين التعاليم المسيحية هي التي تؤلف أصول الثورة وجذورها . وكانت المرحلة الأولى في هذا التحول الى العلمانية ممثلة في نشوء الحكم المطلق لافى الاصلاح الديني ، اذ ان الثورة التي تهز العالم ، على حد تعبير مارتن لوتر (٢) عندما تتحرر كلمة الله

(١) ليس لمة من ينكر أن هناك ما يسمى بالثورة الامريكية ، لكنها ثورة للتحرر من الاستعمار وتمثل في المنطق الماركسي ، الثورة البورجوازية النموذجية ، اذ ان الذين قاموا بها قضات من الطبقة البورجوازية الجديدة من اهل المستعمرات الامريكية أرادت التخلص من استغلال الاستعمار الانجليزي . وهذا لا ينفي مطلقا انها اعتمدت على التأييد الجماهيري الواسع .

(٢) مارتن لوتر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) - اول من دعا الى الاصلاح الديني ، وهو الماني يعتبر مؤسس المذهب البروتستانتي . اهم مؤلفاته « حرية الرجل المسيحي » و « خطاب الى نبلاء الشعب الالماني » و « الاسر البابلي لكنيسة الله » حرمة البابا من الديانة .

(العرب)

من سلطان الكنيسة التقليدى ، هي ثورة دائمة ، وتصحح بالنسبة الى جميع صور الحكم العلماني ، فهي لا تقيم نظاما علمانيا جديدا ، وانما تهز وبصورة دائمة ومستمرة جذور جميع المؤسسات الدينية (١) . وبالرغم من ان لوثر ، قد اضعى في النهاية مؤسس كنيسة جديدة ، واصبح في عداد كبار المؤسسين في التاريخ ، فان ما اقامه لم يكن يهدف قط الى بروز نظام علماني جديد ، وانما كان كل ماقصده على النقيض من ذلك تحرير الحياة المسيحية الصحيحة تحريرا جذريا من اعتبارات النظام العلماني ومصادر قلقه ، مهما كانت النتيجة . وهذا لا يعني اننا ننكر ان ما قام به لوثر من تحليل للرابطة بين السلطة وبين التقاليد ، ومحاولته اقامة السلطة على الكلمة السماوية نفسها بدلا من اقتباسها من التقاليد ، قد اسهم في ضياع سلطان الكنيسة في القرون الوسطى . ولكن لو لم يقترون مافعله ، بتأسيس كنيسة جديدة ، فانه كان سيظل غير مجد ولا مؤثر تماما كأوهام أواخر القرون الوسطى اللاهوتية وتوقعاتها ابتداء بيواكيم دى فيوري ، وانتهاء بالمصلح سيجيسموند (٢) . ولقد قيل مؤخرا ان الاخير يعتبر من الرواد الأبرياء للمذاهب العصرية ، لكنني أشك في صحة هذا القول (٣) اذ أن في وسع الانسان أن يرى على نفس الاساس رواد الحماسة الجماهيرية العصرية في حركات القرون الوسطى اللاهوتية . لكن الانتفاضة التي هي أقل من الثورة ، تعتبر أضعف بكثير من الحماسة الجماهيرية ، وعلى هذا الاساس فان روح الثورة التي بدت في بعض الحركات الدينية المجردة في العصور الوسطى ، كانت تنتهي دائما بشيء من اليقظة الدينية أو حركة البعث الديني ، التي مهما كان عملها في التجديد ، بالنسبة الى من آمن بها ، ظلت دون نتائج من الناحية السياسية ، وغير مجدية من

- (١) اقتبست العبارات التالية من أحد مؤلفات لوثر ، وقد قال فيها مانصه : « لعل أهم مصير لكلمة الرب ان العالم كله وضع من اجلها في حالة من الفوضى . وبأي قداس الرب منظما ليغير العالم كله ويمنه بحيث تستطيع كلمته ان تصل اليه » (٢) سيجيسموند (١٣٦١ - ١٤٢٧) أحد أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة . كان عضوا بارزا في مجمع كونستانس الديني للبحث في الخلاف الديني . اشترك في ادانة جون هس برغم ميوله الدينية خوفا من النظرة آتومية لحركة هس وخطرها على امبراطوريته .

(العرب)

- (٢) كتاب « علم جديد في السياسة » لآبريك فولجلين - طباعة شيكاغو لعام ١٩٥٢ وكتاب « البحث من العصر الاثني » لنورمان كوت - نيويورك ١٩٤٧ .

(المؤلف)

الناحية التاريخية . يضاف الى هذا أن النظرية التي تقول بثورية
العوالم المسيحية ، نظرية خاطئة ويسهل دحضها تماما كما دحضنا
النظرية التي تنكر وجود الثورة الأمريكية . فهناك حقيقة واقعة ، وهي
عدم قيام أية ثورة أبدا تحت اسم المسيحية قبل العصور الحديثة ، ومن
هنا يكون كل ما يستطيع الانسان أن يقوله في تأييد هذه النظرية ، ان
تحرير الأسس الثورية للعقيدة المسيحية كان يحتاج الى شيء من
العصرية .

وهناك على أية حال ، ادعاء آخر ، يمس القضية التي نتناولها
بالبحت مسا وثيقا . فقد أكدنا عنصر الجدة الكامن في جميع الثورات ،
وكثيرا ما يقال ، بأن آراءنا التاريخية ، مسيحية في جذورها لأننا نتبع
في مسيرها تطورا مستطيل الأضلاع . ومن الواضح أن ظواهر الجدة .
والتفرد في الأحداث وغيرها ، لا يمكن ادراكها الا في أوضاع المفاهيم
التي تعتمد على طول الزمن . ومن الصحيح أن الفلسفة المسيحية خرجت
على المفهوم الزمني للقدم ، لأن ميلاد السيد المسيح وقد وقع في ميلاد زمني
علماني ، مثل بداية جديدة ، كما مثل حادثا فريدا في نوعه ، لا يمكن
أن يتكرر حدوثه . لكن المفهوم المسيحي للتاريخ ، على النحو الذي وضعه
أوغسطين Augustine (١) لا يمكن أن يحمل على محمل البداية
الحديثة الا اذا أخذ على صعيد أنه حادث عالمي الشمول . اقتحم السير
العادي للتاريخ العلماني ، وقطعه . وقد أكد أوغسطين ، ان مثل هذا
الحادث يقع مرة واحدة ، ولا يمكن أن يحدث مرة أخرى الى نهاية الزمن
وهكذا يظل التاريخ العلماني من وجهة النظر المسيحية مرتبطا
بعلاقات القدم التي تقول بظهور الامبراطوريات وسقوطها كما في
الماضي . الا على اعتبار ان المسيحيين وقد امتلكوا حياة خالدة ،
يستطيعون أن يحطموا هذه الحلقة من التغيير الدائم والمستمر ، ويجب
ان ينظروا بشيء من التجاهل واللامبالاة ، الى ماتعرضه من صور .

(١) القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٠) - من اكبر البارزين من آباء الكنيسة
الكاثوليكية ، ولد في نوميديا ، من أبوين فقيرين . وكان والده وثنيا . أما والدته
فكانت مسيحية ، وقد انشأته على دينها . ودرس في جامعة قرطاجنة ، حيث
أحب امرأة ولدت له غلاما غير شرعي . وظلت علاقته بها ، امدا طويلا ، ابان
دراسته الجامعية ، واخذ يتحول بعد ذلك الى التعمق في الدين والتأثر باللاهوت ،
الى ان اعتزل الصائم وهو في الثالثة والثلاثين من عمره بعد ان عهد مسيحيا .
وضع عدة كتب ، تعتبر مراجع في اللاهوت المسيحي .

ولم يكن ذلك التبدل الذى سيطر على كل ماهو دنيوى ، فكرة اختص بها المسيحيون وحدهم ، بل كان حالة مزاجية غالبية ، سيطرت على مجموعة القرون الاخيرة الماضية ، ولهذا فقد كانت صلتها أوثق بالتفسيرات الاغريقية الفلسفية التقليدية بل وبالتفسيرات التى سبقت الفلسفة للشئون الانسانية منها بالروح التقليدية التى سيطرت على الجمهورية الرومانية . واذا ما قارنا بين الاغريق والرومان تبين لنا أن الأوائل كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن القدرة على التبدل عند الناس على اعتبار انهم معرضون للموت ، لا يمكن تغييرها ، لأنها تتركز فى النهاية على حقيقة واقعة وهى ان الشبان الذين يعتبرون فى الوقت نفسه من المستجدين ، كانوا يقرون باستمرار الاسـتقرار المائل فى الأوضاع الراهنة ويزيلونه . ولا ريب فى أن بوليبيوس الذى كان فى الغالب أول كاتب أحس بالعامل الحاسم للأجيال المتعاقبة عبر التاريخ قد نظر الى الشئون الرومانية بعيون اغريقية ، عندما أشار الى هذا التداخل المستمر والثابت بين الأجيال فى الملكوت السياسى ، وان كان يعرف ، أن مهمة التعليم الرومانى على النقيض من التعليم الاغريقى ربط الاجيال الجديدة بالقديمه ، ليجعل من الأجيال الصاعدة أهلا لخلافة أسلافهم (١) .

ولم يكن الاغريق قد عرفوا شعور الاستمرار الذى عرفه الرومان، اذ انهم كانوا يؤمنون بالطبيعة الكامنة فى التحول عند كل ماهو حى ، دون أى تلطيف أو تعديل ، ولعل هذا الايمان هو الذى أقنع فلاسفة الاغريق ، بألا يحملوا مجال الشئون الانسانية محمل الجدد المطلق ، وان على الناس أن يجتنبوا اخفاء شىء من المكانة على هذا المجال الذى لا يستحقها . فانشئون الانسانية تتبدل باستمرار ، ولكنها لا تخلق أى شىء جديد كل الجدة ، واذا كان ثمة من جديد تحت الشمس ، فهذا الجديد هو الناس أنفسهم ، لأنهم خلقوا فى هذا العالم . ولكن مهما ثبتت الجدة عند الأجيال الجديدة ، فانهم قد ولدوا عبر القرون ، ثمرة مشهد طبيعى أو تاريخى ، ظل فى أساسه ومجموعه واحدا لم يتغير أبدا .

(١) بوليبيوس (٦) ٠ ٦ و ٩٥ و (٣١) - ٢٣ - ٢٥ .

لم يكن المفهوم العصري للثورات ، المرتبط ارتباطا وثيقا بالفكرة القائلة بأن سير التاريخ يبدأ نتيجة الثورة المفاجئة من جديد وان قصة جديدة كل الجدة ، لم يروها التاريخ من قبل توشك أن تظهر بظهور الثورة ، معروفا قبل الثورتين العظيمتين اللتين شهدتهما نهاية القرن الثامن عشر . ولم يكن أى من الذين اشتركوا فى أداء أدوار هاتين الثورتين ، يعرف أو يحس احساسا يحمل طابع التكهن بما سيكون عليه موضوع هذه المسرحية الجديدة التى يشترك فى تمثيلها . ولكن قبل أن تشرع هاتان الثورتان فى المسير فى طريقهما ، وقبل أن يتبين الذين اشتركوا فيهما ، ما اذا كانت مغامرتهم ستنتهى بالنصر أو الكارثة ، فان مافى القصة من جدة ، ومافى موضوعها من معان خفية ، قد أصبح واضحا للممثلين والنظار على السواء . وكان ظهور الحرية هو محور القصة ولا شك ، فقد استطاع كوندورسيه Condorcet (١) فى عام ١٧٩٣ وبعد أربع سسنوات فقط من نشوب الثورة الفرنسية أى فى الوقت الذى كان فيه روبسبير (٢) يحدد دوره ويعرفه « بطغيان الحرية » ، دون أن يخشى الاتهام بقول الأحاجى والألفاظ ، أن يلخص مابات معروفا لكل انسان آنذاك ، وهو أن عبارة « الثورية » ، يمكن أن تنطبق على الثورات « التى تجعل من الحرية هدفها ليس الا » (٣) وقد ثبت ان الثورات ، تعنى بداية عصر جديد كل الجدة ، قبل هذا التاريخ ، عندما وضع التقويم الثورى الذى جعل من السنة التى أعدم فيها الملك لويس السادس عشر ، والتى أعلنت فيها الجمهورية السنة الأولى من التاريخ الجديد .

ومن هنا تبرز الأهمية لتفهم ثورات العصر الحديث ، فى توافق فكرة الحرية مع فكرة البداية الجديدة ، ووجوب سيرهما جنباً الى

-
- (١) ماري جان كوندورسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) - (راجع الهامش السابق) .
 (٢) روبسبير (١٧٥٨ - ١٧٩٤) من كبار رجال الثورة الفرنسية ، واحد زعماء حزب الباقية انتصر على الجيروندين بخطبه الثورية وجرائته . ثم طهر حربه من منافسيه وفي مقدمتهم دانتون وأصبح المسيطر على حكومة الثورة ، والمحرك الأكبر للجنة الامن العام والارهاب ، لقي مصره على القفلة .
 (٣) كتاب كوندورسيه « حول معنى الالفاظ الثورية المكشوفة » (١٨٢٧ - ١٨٢٩) المجلد الثانى عشر .

جنب • ولما كانت الفكرة السائدة على « العالم الحر » (١) هي ان الحرية ، لا العدالة ولا العظمة ، هي القاعدة السامية في الحكم على دساتير النظم السياسية وطريقة تركيبها ، فان مفهومنا عن الحرية ، وهو مفهوم ثورى فى أصوله ، لا فهمنا للثورة ، هو الذى يحدد مدى استعدادنا لتقبل هذا التوافق أو رفضه (٢) • وقد يكون من الحكمة حتى عند هذه النقطة التى مازلنا نتحدث فيها على الصعيد التاريخي ، أن نقف قليلا لنفكر ، فى احدى النواحي التى كانت الحرية تظهر فيها آنذاك ، هذا اذا شئنا تجنب الوقوع فى مزيد من الأخطاء الشائعة ، وأردنا أن نلمح مباشرة مافى الثورة من معانٍ عصرية •

وقد يكون من الأوليات المسلم بها ، ان التحرر والحرية ، لا يعنيان شيئا واحدا ، وقد يكون من هذه الأوليات أيضا ان التحرر هو الاشتراط الرئيسى لوجود الحرية ، وان كان لا يقود اليها بصورة آلية رتيبة ، وان فكرة الحرية التى ينطوى عليها التحرر لا يمكن الا أن تكون سلبية ، وان العزم على التحرر لا يعتبر مرادفا للرجية فى الحرية • ولكن اذا كان الناس ينسون فى الغالب هذه الأوليات ، فذلك لأن التحرر كان يحمل دائما صفة الاتساع والشمول ، ولأن أساس الحرية كان دائما دورا ضخما ومتعرضا للنقاش فى تاريخ الفكرين الفلسفى والدينى أى طيلة تلك القرون التى تبدأ فى انحطاط العصور القديمة وتنتهى بمولد العصر الجديد ، والتى انعدمت فيها الحرية السياسية،

(١) « العالم الحر » ، هذه هي التسمية التى تطلقها كتلة الدول الغربية على نفسها ، مع ان بعض دولها ، بعيدة عن الحرية بعد الارض عن السماء • فهل يمكن أن تسمى ديكتاتورية سالازار في البرتغال ، واستعمارية حكمه فى المستعمرات الافريقية او ديكتاتورية الحكم فى كثير من دول هذا العالم ، واضطهاد السود فى أمريكا ، والفرقة العنصرية فى جنوبى افريقية ، وغير ذلك من الظواهر ، حرية • • لقد فقدت الحرية فى هذه التسمية معناها الصحيح ، واصبحت ستارا يخفى اهدافا سياسية معينة •

(٢) كانت النتيجة التى توصلت اليها المؤلفات من التوافق خاطئة لانها بنيت على أساس خاطئ من جذوره ، وهو كما قلت فى الهامش السابق ، يقوم على أساس افتراض شئ غير موجود على الإطلاق ، وأن وجد فعلى نطاق ضيق كل الضيق ، يضاف الى هذا ، ان الحرية يجب الا تكون نسبية على الإطلاق ، وان وجب توافقها مع ناحية أخرى وهى مصلحة المجموع •

(العرب)

ولم يكن الناس يعنون بها لأسباب قد لا تهمنا هنا (١) . وهكذا بات من الأمور الأساسية ، حتى في النظريات السياسية ، ألا نفهم الحرية السياسية على أنها ظاهرة سياسية ، بل أن نصورها ، على النقيض من ذلك ، على أنها مجال حر إلى حد ما من النشاطات اللا سياسية التي يسمح بها أى جهاز سياسى للحكم لأولئك الذين يتبعونه أو يضمونه لهم .

وقد نشأت الحرية كظاهرة سياسية مع نشوء الدول المدنية عند الاغريق . وكان المفهوم منها منذ أيام هيرودوتس (٢) أنها تمثل شكلا من أشكال التنظيم السياسى الذى يعيش فيه المواطنون فى ظل أوضاع « اللا حكم » ، حيث لا يمكن الفصل بين الحاكمين والمحكومين (٣) وقد عبرت كلمة Isonomy التى تعنى التكافؤ فى الحقوق السياسية والاجتماعية عن فكرة « اللا حكم » هذه ، إذ أن صفتها البارزة بين أشكال الحكم على النحو الذى صنّفه القدماء ، كانت تقوم على أن فكرة الحكم سواء فى الملكية أو فى حكم القلة أو الديمقراطية ، كانت

(١) لا أدري ما الذى تقصده المؤلفة بقولها عن اختفاء الحرية السياسية فى هذه الفترة التاريخية التى تحددها ، والتى يظهر من تحديدها لها ، أنها تمنى القرون التى انصرفت بين سقوط الإمبراطورية الرومانية فى عام ٤٧٦ ميلادية وبداية عصر النهضة الأوروبية فى القرن الخامس عشر ، وهى القرون التى كانت الحضارة العربية إبانها فى أوج أمجادها ، على حين كانت أوروبا تعيش فى ظلام القرون الوسطى . وإذا كانت المؤلفة تمنى بقولها ، أوروبا ليس إلا ، فرأيها مصيب ، وإن كان عليها أن تحدد ذلك بوضوح . أما إذا كانت تمنى العالم بأسره ، فرأيها مخطئ ، وقد يكون خطؤها ناجما عن جهلها بالتاريخ العربى ، لأن العرب عرفوا معنى الحرية السياسية تمام المعرفة ، وطبقوه فى مختلف عصور حضارتهم تمام التطبيق ، وليس أدل على ذلك من نظام الشورى عندهم ، ومن محاسبتهم لخلفائهم وحكامهم .

(٢) هيرودوتس - (٤٨٤ - ٤٢٥ ق.م) - مؤرخ ورحالة يونانى يلقب بأبى التاريخ . زان العالم المعروف آنذاك ولا سيما العراق وفينيقيا ومصر . له كتاب «التاريخ» وهو من أهم مراجع التاريخ القديم .

(العرب)

(٣) حاولت هنا أن أخص الفقرات الشهيرة التى أراد فيها هيرودوتس أن يعرف لأول مرة الاشكال الرئيسية الثلاثة للحكم ، وهى حكم الفرد ، وحكم القلة ، وحكم الكثرة ، وإن يشرح مزاياها (الكتاب الثالث ص ٨٠ - ٨٢) . وفي هذه الفقرات ، يرفض الناطق المدافع عن الديمقراطية الأثينية ، الملكة التى عرضت عليه قائلا : « أنا لا أريد أن احكم ، ولا أن أكون محكوما » ويقول هيرودوتس : إن بيته أصبح الدار الحرة الوحيدة فى الإمبراطورية الفارسية كلها .

معدومة فيها ، فالمفروض أن المدينة الاغريقية polis ، كانت مجتمعا يسوده التكافؤ في الحقوق السياسية والاجتماعية Isonomy لا مجتمعا ديموقراطيا . ولقد ضاع أولئك الذين كانوا يعارضون في مجتمع التكافؤ ، عبارة الديموقراطية ، ليعنوا بها حكم الأغلبية ، أو حكم الكثرة وكان قصدهم من صياغتها أن يقولوا لدعاة مجتمع التكافؤ ان ماتنادون به هو « اللا حكم » إذ أنه لا يعدو في الواقع طرازا آخر من التحكم يعتبر أسوأ أنواع الحكم ، لأنه يعنى حكم الجماهير (١) .

واذا ماتابعنا الموضوع على ضوء الأفكار التي وصل اليها توكفيل Tocqueville (٢) تبين لنا أن التكافؤ الذي نرى فيه عادة خطرا على الحرية ، كان مرادفا لها في الاصل . ولكن هذا التكافؤ ضمن نطاق القانون ، وعلى ضوء ماتعنيه عبارة مجتمع التكافؤ Isonomy ، لم يكن يعنى الأوضاع كلها بالنسبة الى الجميع بل الى هيئة من الاشراف أو النبلاء ، إذ بالرغم من أن التكافؤ كان يشترط الى حد ما المساواة في النشاط السياسي كله في العالم القديم فان الملكوت السياسي كان متفتحا فقط أمام من يملكون الأرقاء والممتلكات . وكان مجتمع التكافؤ يضمن المساواة لا لأن جميع الناس يخلقون متساوين ، بل لأنهم على النقيض من ذلك غير متساوين نظريا ، ويحتاجون الى نظام مصطنع ، هو « المدنية » تضمن لهم التكافؤ بفضل نظمها وقوانينها ، وكان التكافؤ قائما بين الناس على الصعيد السياسي وحده ، أى عندما يجتمعون كمواطنين ، لكنه معدوم بينهم عندما يلتقون كأفراد . ويتضح من هذا أن هناك بونا شاسعا بين مفهومنا عن التكافؤ ومفهوم القدماء عنه ، فنحن نرى أن الناس يوجدون أو يخلقون متكافئين ، ثم يقوم

-
- (١) لمعرفة مجتمع التكافؤ Isonomy ، ومعناه في الفكر السياسي ، راجع « ايسونوميا » لفيكتور اهرنبرج (المجلد السابع) ، ففيه يروى المؤلف ملاحظة وردت على لسان توسيديديس يقول فيها ان قادة الاحزاب في الصراعات الحزبية يؤثرون أن يطلقوا على انفسهم أسماء جميلة ، كمجتمع التكافؤ أو الاستقرابية المعتدلة ، على حين يمثل الاول الديموقراطية والثاني حكم الرأى «الاوليجاركى» .
- (٢) شارل دى توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) مؤرخ فرنسي ، ولد في ولاية السين . سافر الى امريكا في عام ١٨٣١ للدراسة احوال السجون فيها وراح يجمع المعلومات فيها لكتابه « الديموقراطية الامريكية » . الذى يعتبر أول كتاب موضوعى عن الحكم في تلك البلاد . يعتبر ليبراليا متزمتا في آرائه السياسية . أصبح في عام ١٨٤٩ نائبا لرئيس الجمعية الوطنية زار انجلترا بعد ان طرده نابليون وضع كتابه « ذكريات » .

التفاوت بينهم بفضل النظم الاجتماعية والسياسية التى خلقها الانسان على حين أنهم كانوا يرون على النقيض من ذلك أن الناس يخلقون غير متكافئين وأن هذه النظم هى التى تضمن لهم التكافؤ . فالتكافؤ فى المدنية الاغريقية ، أى مجتمع التكافؤ ، عمل من أعمال المجتمع لا الناس الذين يصلون الى التكافؤ عن طريق حقوقهم كمواطنين ، ولا عن طريق خلقهم وولادتهم . فلم يكن الاغريق ينظرون الى الحرية والتكافؤ على أنهما صفتان فطريتان فى الطبيعة الانسانية، فهما من الخصائص التى لاتولد مع الطبيعة أو تنمو معها وانما من الخصائص التى تعارف عليها الناس واصطنعوها وكانت ثمرة جهودهم البشرية لتغدو خصائص للعالم الذى خلقه الانسان .

وكان الاغريق يرون أن ليس فى استطاعة الانسان أن يكون حرا الا اذا عاش مع أقرانه ، ولذا كانوا لا يعتبرون الطاغية أو الحاكم المستبد أو رب البيت المسيطر عليه ، حرا ، حتى ولو كان متحررا كل التحرر ، ولا يخضع لارادة سواء . وكان قصص هيرودوتوس من وصف الحرية « باللاحكم » ان الحاكم نفسه لم يكن حرا ، اذ أنه يتسلمه زمام الحكم على الآخرين ، قد حرم نفسه من أولئك الاقران ، الذين كان فى وسعه أن يكون حرا بينهم . وهذا يعنى أنه تولى تحطيم المجال السياسى نفسه ، بحيث لم يعد ثمة مجال آخر للحرية ، لا بالنسبة اليه ، ولا الى الذين يحكمهم . ولعل السبب فى هذا الاصرار على العلاقة المتداخلة بين الحرية والتكافؤ فى الفكر السياسى الاغريقى ، هو أن الحرية ، تظهر فى بعض النشاطات الانسانية لا فيها كلها ، وان هذه النشاطات لا يمكن أن تظهر وتكون حقيقة ، الا عندما يراها الآخرون ويحكمون عليها ويذكرونها . وتتطلب حياة الانسان الحر وجود الآخرين . فالحرية اذن تتطلب وجود المكان الذى يجتمع فيه الناس ، سواء أكان هذا المكان ساحة عامة مكشوفة أم سوقا عامة ، أم مدنية أم مجالا سياسيا صحيحا .

واذا ما فكرنا فى هذه الحرية السياسية فى معانيها العصرية ، وحاولنا أن نفهم ماعناه كوندورسيه وغيره من رجال الثورات عندما ادعوا أن الثورة تهدف الى الحرية وان مولدها يوحى ببداية قصة جديدة كل الجدة بات لزاما علينا أولا أن نلاحظ الحقيقة الواضحة الأخرى ، وهى أن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا قد عنوا تلك الحريات المجردة التى تربطها اليوم بالنظام الدستورى للحكم ، والتى نسميها حقبا بالحقوق المدنية . فأى من هذه الحقوق ، حتى حق الاشتراك فى الحكم على أساس أن « لا ضرائب

بلا تمثيل ، ، كان في الواقع ومن الناحية النظرية وليد الثورة (١) .
وقد ذكر بلاكستون (Blackstone) (٢) ان هذه الحقوق كلها هي ثمرة
« الحقوق العظمى والأولية الثلاثة » وهي الحياة والحرية والملكية ، والتي
تكون جميع الحقوق الاخرى ، « تابعة لها ، أي أنها الوسائل وأدوات العلاج
التي يجب اللجوء الى استخدامها ، لضمان الحصول على الحريات الأساسية
والحقيقية والتمتع بها » (٣) ولم تكن حقوق « الحياة والحرية والملكية »
هي وليدة الثورة ، بل ان اعتبارها حقوقا صريحة لا تمس للانسان
الذي انبثق عن الثورة . لكن الحرية لا تعني حتى مع الامتداد الثوري
الجديد لهذه الحقوق بحيث تشمل جميع الناس ، أكثر من حرية الانسان
من القيود التي لا مبرر لها ، وأصبحت تعني على هذا الاساس ، تمام المعنى
حرية الحرية أي « القدرة على التحرك دون أسوار أو قيود طبقا لاجراءات
القانون » ، وهو ما اتفق عليه بلاكستون تمام الاتفاق مع الفكر السياسي
القديم في اعتباره أكثر الحقوق المدنية كلها أهمية . ومازال حق الاجتماع
الذي غدا اليوم أكثر الحريات السياسية أهمية وإيجابية ، يظهر في
التعديل الأول لقانون الحقوق الأمريكي « على أنه حق الشعب في أن يعقد
الاجتماعات السلمية وأن يطلب الى الحكومة ، رفع المظالم عنه » اذ « أن حق
الاستدعاء الى الحكومة هو الحق الأول من الناحية التاريخية » ، وأن التفسير
التاريخي الصحيح له يجب أن يكون حق الشعب في الاجتماع ليقرر
الاستدعاء للحكومة (٤) . ولا ريب في أن جميع هذه الحريات التي
نستطيع أن نضيف اليها مطالبتنا بأن نكون أحرارا من الخوف والفاقة ،

(١) تحدث السير ادوارد كوك في عام ١٦٢٧ عن هذه الناحية فقال .. « ترى ما معنى
الاقتراع ؟ فقد يفرض السيد الضرائب على أتباعه ، وقد تكون مرتفعة أو منخفضة .
لكن مما يتعارض مع قانون الاقتراع في البلاد ، ان توضع الضرائب على الاحرار
الا بارادتهم وبموافقتهم في البرلمان . والاقتراع كلمة فرنسية الاصل مشتقة من كلمة
« الحرية » اللاتينية . والفقرة هذه مقتبسة من كتاب «الدستورية قديما وحديثا»
« لشارل ماكلوين - طباعة ايتيكا » (١٩٤٠) .

(٢) السير وليام بلاكستون (١٧٢٣ - ١٧٨٠) - عالم انجليزي في القانون . ولد في
لندن . ودرس في اوكسفورد ، ثم اصبح استاذا فيها ، له كتاب ضخيم هو «تطبيقات
على وقوانين إنجلترا» ، أصبح حجة في البحوث القانونية . وصار عضوا في البرلمان .

(٣) مقتبسة من مقال « المعنى الحقيقي لتعبير الحرية في الدستور الاتحادى ودساتير
الولايات » لشارل شانوك « في مجلة جامعة هارفرد القانونية (١٨٩١) .

(٤) راجع كتاب « الدستور وما يعنيه اليوم » لادوارد كوروين - جامعة برنستون
١٩٥٨ ص ٢٠٣ .

هى حريات سلبية فى جوهرها ، فقد تكون ثمار التحرر ولكنها لا تؤلف بحال من الأحوال المحتوى الفعلى للحرية ، لأن هذا المحتوى كما سنرى فيما بعد ، هو الاشتراك فى الشئون العامة ، والتقبل ضمن الاطار العام للحكم . واذا كانت الثورة لا تهدف الا الى ضمان الحقوق المدنية ، فانها فى هذه الحالة لا تكون هادفة الى الحرية ، بل الى التحرر من الحكومات التى تكون قد تجاوزت صلاحياتها . واعتدت على الحقوق الثابتة والمقررة منذ أمد بعيد .

والمشكلة هنا ، هى أن الثورة كما نعرفها فى العصر الحديث كانت تعنى دائما بالتحرر والحرية معا . ولما كان التحرر الذى تعتبر ثماره من غياب القيود وامتلاك « القدرة على التحرك » من شروط الحرية ، اذ لا يمكن لأى انسان أن يصل الى المكان الذى تحكمه الحرية ، اذا لم يكن قادرا على الحركة دون قيود ، فان من الصعوبة بمكان كبير عادة ، أن نحدد متى تنتهى الرغبة المجردة فى التحرر أى الحرية من التعسف ، ومتى تبدأ الرغبة فى الحرية كطريقة سياسية فى الحياة . والنقطة الأساسية هنا ، هى أنه فى الوقت الذى يمكن فيه تحقيق التحرر أى الرغبة فى الحرية من الظلم ، فى ظل الانظمة الملكية ، وان لم يكن فى الامكان تحقيقها فى ظل أنظمة الطغيان والديكتاتورية ، فان تحقيق الشانية أى الحرية ، يتطلب اقامة شكل جديد أو شكل أعيد اكتشافه مؤخرا من أنظمة الحكم ، التى يمثلها الدستور الجمهورى (١) . وليس ثمة من شئ أكثر صحة ، وتقوم الحقائق على ثباته ، بالرغم من اهمال مؤرخى الثورات له اهمالا كلييا ، من أن « منازعات تلك الأيام كانت منازعات تتناول المبادئ بين دعاة الجمهورية ودعاة الحكم الملكى » (٢) .

لكن هذه الصعوبة التى نواجهها فى التمييز بين التحرر والحرية فى أبة مجموعة من الظروف التاريخية ، لا تعنى أن هذين التعبيرين يؤلفان

(١) قد يصح قول المؤلف بالنسبة الى الانظمة الملكية الدستورية الصحيحة اننى يطك فيها الملك ولا يحكم ، أما بالنسبة الى الانظمة التى ينساق فيها الملك وراء مركبات العظمة الوراثية ، والرغبة فى الطغيان ، فان هذا الاحتمال ، الذى تراه المؤلف لا يكون قائما على الاطلاق . يضاف الى هذا ان النظام الملكى ، يعتبر فى حد ذاته مناقضا لمبدأ التكافؤ بين الناس الذى يعتبر عنصرا أساسيا فى الفكر السياسى الحديث ، ومن هنا يكون النظام البديل ، أكثر ضمانا للتحرر والحرية معا .

(٢) هذا ما قاله جيفرسون ، وقد اقتبسناه من كتاب « حياة جونسون وكتابات » - طبعة المكتبة المصرية ص ١١٧ .

شيئا واحدا ، أو أن تلك الحريات التي يفوز بها الإنسان نتيجة التحرر ، تروى القصة الكاملة للحرية ، حتى أولئك الذين عملوا في مجالى التحرر والحرية ، في أكثر من مناسبة ، لم يستطيعوا التمييز بين هذه القضايا أيضا بوضوح . وكان من حق أهل ثورات القرن الثامن عشر ، أن يظلوا مفتقرين الى هذا الوضوح ، فلقد كان من طبيعة المغامرات التي أقدموا عليها ، أن يكتشفوا قدرتهم على التمتع « بمفاتيح الحرية » ورغبتهم فيها ، وذلك إبان العمل التحررى الذى قاموا به على حد تعبير جون جى (Gohn Gay) (١) . فقد طوحت بهم الاعمال والافعال التي تطلبها التحرر منهم ، في مجالات الحياة العامة ، حيث شرعوا بصورة غير مقصودة ولا متوقعة في غالب الاحيان ، في اقامة ذلك المجال من المظاهر ، الذى تستطيع فيه الحرية أن تكشف عن مفاتها ، وأن تعرض نفسها كحقيقة واضحة وملموسة . وكان ثقل التقاليد المسيحية وحدها ، هو الذى حال بينهم وبين الاعتراف بالحقيقة الواضحة ، وهى أنهم كانوا مرتاحين كل الارتياح الى ما يعملونه ويؤدونه بالاضافة الى ما فيه من واجب .

ومهما كان في الشعار الأول الذى رفعته الثورة الامريكية وهو شعار « لا ضرائب بلا تمثيل » من حسنات ، فانه لم يكن قادرا وحده على استهواء الجماهير الامريكية بفضل ما فيه من مفاتن . وكان لا بد لتمكين هذا الشعار من الوصول الى نتيجته المنطقية ، وهى اقامة الحكم المستقل وبناء الجهاز السياسى الجديد ، من لقاء الحطب واتخاذ القرارات ، أى من القول والعمل ، والتفكير والاقناع والعمل الفعلى . ولا ريب فى أن هذه التجارب التي مر بها أولئك الذين تحدث عنهم جون آدامز بأنهم « دعوا دون توقع وأرغموا دون أن يكون لديهم ميل » ، على أن يكتشفوا بأن العمل لا الراحة هو مصدر سعادتهم . (٢)

وكانت تجربة « الوجود الحر » ، هى التجربة التي دفعتها الثورتان الامريكية والفرنسية الى المقدمة ، وكانت هذه التجربة جديدة ، لا بالنسبة

(١) جون جى (١٧٥٤ - ١٨٢٩) - سياسى أمريكى ورجل من رجال القانون ، ولد في نيويورك ، أعد دستور ولاية نيويورك واختير قاضيا . أصبح رئيسا للكونجرس عام ١٧٧٨ ثم رئيسا للمحكمة العليا . أصبح حاكما لولاية نيويورك عام ١٧٩٥ . من أكثر الأمريكيين معرفة بالقانون الدولى .

(٢) هذه الفقرات مقتبسة من جون آدامز (كتابات آدامز المجلد الرابع ص ٢٩٣) ومن ملاحظاته في مكياغلى (المجلد الخامس ص ٤٠) .

الى تاريخ الجنس البشرى فى الغرب فحسب اذ عرفها قدماء الرومان والاغريق بكل تأكيد ، وانما بالنسبة الى القرارات التى فصلت بين سقوط الامبراطورية الرومانية والعصور الحديثة (١) . وكانت هذه التجربة الجديدة النسبية ، اذ أنها جديدة على الاقل بالنسبة الى من صنعوها هى تجربة قدرة الانسان على القيام بشئ جديد . ولا ريب فى أن هذين الأمرين معا ، أى التجربة الجديدة وما تكشف عنه من قدرة الانسان على الجدة ، هما الأساس فى الحوافز الانسانية الهائلة التى نجدها فى كل من الثورتين الامريكية والفرنسية ، وفى هذا الاصرار المتكرر على أن ليس ثمة فى تاريخ الانسانية المسجل ما يمكن مضاهاته بهما من ناحية الأهمية والجلال ، بالرغم من أن هذه الحوافز قد لا تكون قائمة أبدا اذا مانظرنا اليها على ضوء النجاح فى استعادة الحقوق المدنية التى كانت موجودة قبل هاتين الثورتين ومنذ أمد بعيد .

وعلى هذا الصعيد ، يكون حقنا فى التحدث عن الثورة محصورا فى حافز الجدة هذا وفى ارتباطه الوثيق بفكرة الحرية . ويعنى هذا بالطبع أن تكون الثورات أكثر من مجرد عصيانات ناجحة ، وان ليس ثمة ما يبرر لنا تسمية كل انقلاب بالثورة ، أو رؤية الثورة فى كل حرب أهلية . فقد تعودت الشعوب المضطهدة القيام بانتفاضاتها ، ويمكن فهم الكثير من التشريعات القديمة ، على أنها كانت مجرد ضمانات وقائية من انتفاضات العبيد التى كانت المجتمعات القديمة تخشاها كل الخشية بالرغم من ندرتها . وكانت الحروب الأهلية ، والصراعات الطائفية بالنسبة الى الأقدمين تمثل الخطر الأكبر الذى يهدد كل بتيان سياسى ، وكانت مطالبة ارسطو بتلك الصداقات الغربية كأساس للعلاقات بين المواطنين ، تعتبر عندهم ، أكثر الضمانات فعلا فى الوقاية منها . وكانت الخشية أقل من الانقلابات ، ومن ثورات القصور ، حيث ينتقل السلطان من يد الى أخرى ، أو من زمرة الى زمرة ثانية ، طبقا لنظام الحكم السائد فى المكان الذى

(١) يبدو أن المؤلفه تحصر بحثها فى الوجود الاوروبى وحده ، جاهلة أو متجاهلة ، وجودا آخر ، فى الشرق ، هو الوجود الممثل فى الحضارة العربية التى ازدهرت فى هذه الفترة التى تحددها المؤلفه ، والتى عمت العالم بأسره ، وكانت مصدرا أساسيا فى الحضارة المالية الحديثة . ولعل هذا الجهل أو التجاهل ، هو الذى دفعها الى تجاهل الحديث عن الحرية فى تلك العصور ، مع ان العرب كانوا أعرق الناس فهما للحرية ، ويكفى أن ندلل هنا بقول الخليفة الثانى عمر بن الخطاب لأحد ولاته .. محاسبا اياه .. « متى استعبدتم الناس وقد ولتهم أمهاتهم أحرارا » (العرب)

يقوم فيه الانقلاب ، وذلك لأن ما تحدثه هذه الانقلابات أو الثورات القصرية ، من تبدلات ، لا يتعدى المجال الحكومى ، ولا يحمل للشعب فى مجموعه ، الا الحد الأدنى من الاضطراب والقلق . لكن العصور القديمة عرفت هذين الشكلين من أشكال الثورة ، وتناولتهما بالوصف المسهب .

وتتشترك هذه الظواهر كلها مع الثورات الحقيقية فى عامل واحد ، هو عامل العنف ، ولعل هذا هو السبب الذى حمل الناس فى العادة على تسميتها بالثورات . ولكن العنف لم يعد الصفة التى تكفى لوصف ظاهرة الثورة ، كما أنه لا يفوق فى طاقته هذه صفة التبدل . ولا يمكننا أن نتحدث عن الثورة ، الا عندما يقع التبدل على شكل بداية جديدة ، وحيث يستخدم العنف فى اقامة طراز مختلف كل الاختلاف من الحكم يحقق تشكيل جهاز سياسى جديد ، ويكون التحرر من الطغيان هادفا على الأقل لبناء الحرية . وبالرغم من أن التاريخ قد عرف فى سائر عصوره أمثال الكيببىادس (Alcibiades) (١) الذى أراد السلطان حبا فى السلطان ذاته ، أو من أمثال كاتيلين (Gatiline) (٢) الذى كان متشوقا دائما الى الجديد ، فان الروح الثورية فى القرون الأخيرة ، أى التلهف على التحرر وبناء الاطار الجديد الذى تستطيع الحرية أن تحل فيه ، كانت من طراز لم يكن له مثيل أو ما يفوقه فى جميع عصور التاريخ .

- ٣ -

لعل الطريقة المثلى فى تحديد التاريخ الفعلى لبعض الظواهر التاريخية العامة كالثورات أو الدول القومية أو الاستعمار أو الحكم الجماعى ، أو ما شابهها من تعابير ، هو أن نجد بالطبع متى شرع فى استعمال تلك

(١) الكيببىادس (٤٥٠ - ٤٠٤ ق.م) - قائد أثينى . كان تلميذا لسقراط . وترغم جانب الديمقراطية فى حروب أثينا . هزم فى حربه مع صقلية . ومات منفيا عن أثينا .

(٢) كاتيلين (١٠٦ - ٦٢ ق.م) . نبيل رومانى . تآمر على مجلس الشيوخ ، وتمرض لحملات شيشرون الخطيب الرومانى المشهور فى مجموعة من الخطب اشتهرت فى التاريخ باسم « الكاتيلينيات » .

(العرب)

الكلمة التي ظلت منذ ظهورها ملتصقة بهذه الظواهر . ومن الواضح أن عبارة جديدة لأبد أن تخلق للتعبير عن كل مظهر جديد من المظاهر الانسانية سواء أكانت هذه العبارة قد صيغت للتعبير عن التجربة الجديدة ، أو أنها عبارة قديمة ولكنها تستخدم الآن . وقد حملت معنى جديدا . وينطبق هذا القول انطباقا مضاعفا على المجال السياسى فى الحياة حيث يكون للتعبير والكلام القدر المعلى .

ولعل من المهم ، أهمية تتعدى حدود العناية بكل ما هو قديم ، أن نلاحظ أن تعبیر « الثورة » ما زال غائبا حتى عن المجالات التي يخيل إلينا أنه موجود فيها ، كالجغرافيا التاريخية لعصر النهضة ونظرياته السياسية . ولعل من المدهش حقا أن مكياڤلى (١) قد لجأ إلى استعمال تعابير شيشرون (Cicero) (٢) فى وصفه لعمليات الانقلاب بالقوة ضد الحكام ، والاستعاضة عن طراز من الحكم بطراز آخر ، كان أكثر اهتماما به من غيره من ناحية العاطفية ، حتى ولو كان هذا الاهتمام متيسرا أو سابقا لأوانه . ولم يكن تفكيره فى هذه المشكلة القديمة من مشاكل النظريات السياسية ، محدودا ومقيدا بالردود التقليدية التي تجعل من حكم الفرد طريقا إلى الديمقراطية ، ومن الديمقراطية طريقا إلى حكم القلة ، ومن هذا طريقا إلى الملكية وبالعكس ، تطبيقا للاحتتمالات الستة التي كان افلاطون أول من تصورهما ، وكان ارسطو أول من صنفها ونظمها ، ثم جاء بودين (Bodin) (٣) ، فمشى على طريقة أرسطو فى وصفها دون أن يحدث فيها أى تبدل .

وكان اهتمام مكياڤلى الرئيسى محصورا فى عمليات الفتن والانقلابات

-
- (١) مكياڤلى (١٤٦٩ - ١٥٢٩) - كاتب سياسى ايطالى مشهور عرف بنظرياته التي تقوم على أن القابة تبرر الوساطة ، له كتب عدة منها « الأمير » و « مطارحات مكياڤلى » وقد نقلتهما إلى العربية و « تاريخ الحرب » و « تاريخ فلورنسة » .
- (٢) شيشرون (١٠٧ - ٤٣ ق م) من أشهر رجال السياسة في رومة القديمة ومن أفصح خطبائها . ومن أشهر خطبه الدفاع عن ميلو ، وعن مورنيا وعن ليجاريوس ، ومطالبته بمحاكمة كاتلين .

- (٣) جان بودين (١٥٣٠ - ١٥٩٦) فيلسوف واقتصادي فرنسي ، ولد في انجير ودرس القانون في تولوز وأصبح أستاذا في جامعتها . أصبح محامى التاج في عام ١٥٧٦ ، ثم نائبا في البرلمان حيث دافع عن حقوق الشعب ضد الملك والكنيسة والنبل . من أشهر كتبه « ستة كتب عن الجمهورية » ويعتبر أول محاولة في علم السياسة الحديث .

وتبدلات الحكم ، التي اكتظ كتابه بها ، حتى ان كثيرين من المترجمين اخطأوا في تعاليمه واعتبروها « نظريات في الانقلابات السياسية » ، وصنفوا أنظمة الحكم عنده الى صنفين احدهما الثابت الذي لا يتغير ، والثاني المتبدل والمتغير . ولعل ما يجعله على صلة بالتاريخ الثوري ، الذي لم يكن الا رائدا من رواده ، هو انه كان أول من فكر في احتمال اقامة نظام سياسى دائم ومستمر وبقا . والنقطة المهمة هنا ، انه كان على علم وثيق ببعض العناصر البارزة في الثورات العصرية كعنصر التآمر ، والنزاع الحزبى ، وتحريض الجماهير على العنف ، وما يتلو الثورات عادة من اضطراب وخروج على القانون يجعل جهاز الحكم عاجزا عن ادارة دفته ، وما تفتحه الثورات من آفاق جديدة للمغامرين ، والمحدثين الذين تحدث عنهم شيشرون ووصفهم « بالرجال الجدد » كما نعتهم مكيا فى نفسه « بالقادة الجدد » ، والذين يرتقون من الأوضاع الخفيفة الى أفق الحياة العامة ، ومن التفاحة الى السلطان الذى كانوا يخضعون له فى الماضى . ولعل ما هو أهم من هذا كله ، ان مكيا فى كان أول من تصور نشوء حكم علمانى صاف ومجرد . تكون قوانينه ومبادئ العمل فيه مستقلة عن تعاليم الكنيسة بصورة خاصة ، وعن المقاييس الاخلاقية أيضا ، ومتجاوزة مجال الشئون الانسانية عامة . ولعل هذا هو السبب الذى دعاه الى الاصرار على ان من واجب من يقحمون أنفسهم فى الميدان السياسى ، ان يتعلموا أولا « كيف يستطيعون ان يكونوا غير صالحين » أى كيف يستطيعون الخروج على مفاهيم الكنيسة وحدودها . (١) ولعل أبرز ما يميزه عن رجال الثورات ، هو انه فهم الأساس الذى يرتكز اليه ، وهو اقامة ايطاليا موحدة ، أى اقامة دولة قومية ايطالية على غرار الدولتين الفرنسية والاسبانية ، وكان بذلك يعتبر التجديد ، التغيير النافع الوحيد الذى يستطيع التفكير فيه . ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان الحوافز الثورية المحددة فى الجدة المطلقة ، وفى ايجاد البداية التى تبرر حساب الزمن على أساس السنة الأولى للثورة ، كانت غريبة عليه كل الغرابة . ولكنه مع هذا لم يكن بعيدا كل البعد عن لاحقيه فى القرن الثامن عشر كما يبدو لنا . وسنرى فيما بعد أن الثورات كانت تبدأ كعمليات اعادة اوضاع سابقة ، أو تجديد اوضاع قديمة ، وان الحوافز الثورية الداعية الى خلق بدايات جديدة ، لم تولد الا بعد البدء فى العمليات نفسها . ولا ريب فى ان روبسبير كان محقا الى حد كبير عندما قال بأن « مخطط

(١) كتاب الامير لمكيا فى - الفصل (١٥)

الثورة الفرنسية كان قائما في كتب مكياڤلي (١) ، اذ كان في وسعه أن يضيف الى ذلك قوله «... ونحن أيضا نحب بلادنا أكثر من حبنا لسلامة أرواحنا» (٢) .

ولقد نشأ نتيجة كتابات مكياڤلي ، الميل الكبير ، الى اهمال تاريخ تعبیر « الثورات » ، واعتبار الاضطرابات التي نشبت في الدول المدنية الايطالية ، ابان عصر النهضة بداية التاريخ بالنسبة الى ظاهرة الثورات ، وليس ثمة من شك في ان مكياڤلي هذا ، لم يكن واضع علم السياسة أو خالق النظريات السياسية ، ولكن من العسير على المرء أن يفكر ، ان في وسع كل من يقرؤه أن يجد فيه الأب الروحي لمفهوم « الثورات » . فنحن لا نجد عنده هذا الجهد الدؤوب الواعي لبعث روح الرومان الأقدمين ونظمهم فحسب ، وهو البعث الذي بات الطابع المميز للفكر السياسي في القرن الثامن عشر ، ولكننا نجد فيه ما هو أهم من هذا بكثير على هذا الصعيد ، وهو اصراره المعروف على دور العنف في المملكات السياسية ، وهو اصرار ما انفك عن إثارة الرعب في قرائه . بالاضافة الى انه بات مصدر الالهام لعدد من قادة الثورة الفرنسية في أحوالهم وأفعالهم . ولا ريب في ان هذا الاطراء للعنف ، يقف موقف التعارض الغريب في جميع الحالات ، مع اعجابه الواضح بكل ما هو روماني ، وذلك لأن السلطة

(١) راجع كتاب « مصنفات روبسبير » اعداد لابونيراي لعام ١٨٤٠ المجلد (٢) ص ٥٤٠ (٢) وردت هذه العبارة اول ما وردت في سجلات جينو كابوني لعام ١٤٢٠ . (راجع مصنفات مكياڤلي الكاملة ص ١٥٣٥) . وقد استعمل مكياڤلي تعبيرا مماثلا في تاريخ فلورنسة ، الجزء الثالث (ص ٧) ، حيث اطرى مواطني فلورنسة الذين تجردوا على تحدى البابا ، فظهروا بذلك « ايثارهم لمدينتهم على أرواحهم » . وعاد فطبق نفس التعبير على نفسه في أخريات أيامه ، عندما كتب الى صديقه فيتوري يقول : « اننى أحب نفسي أكثر مما أحب روجى » (مقتبسة من رسائل مكياڤلي ، اعداد الان جيليرن - طباعة نيويورك ١٩٦١ ص ٢٢٥) .

ونميل نحن ، وقد بشنا لا نعتبر خلود الروح حقيقة مسلما بها ، الى تجاهل مالي عقيدة مكياڤلي هذه من مرارة . ولم يكن هذا التعبير عندما استعمله مكياڤلي مجرد « كليشيه » ، وانما متى ان الانسان على استعداد للموت ، والتعرض للمقبات في الآخرة ، دفاعا عن مدينة . ولم تكن القضية التي تطرق اليها مكياڤلي هي ، ما اذا كان الانسان يحب ربه أكثر من دنياه بل ما اذا كان يحب دنياه أكثر من ذاته . وكان تقرير هذه القضية دائما من أهم المواضيع بالنسبة الى جميع الذين يعملون في السياسة . ولا ريب في ان حملات مكياڤلي على الدين ، كانت موجّهة الى أولئك الذين يحبون أنفسهم ، ويؤثرون « انقاذ » أرواحهم على الدنيا ، ولم تكن موجّهة الى أولئك الذين يحبون الله أكثر من دنياهم أو أنفسهم .

لا العنف ، هي التي كانت تتحكم فى سلوك المواطنين فى عهد الجمهورية الرومانية . وبالرغم من أن أوجه الشبه هذه ، قد توضح السبب فى هذا التوقير الذى حصل عليه مكيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إلا أنها لا تكفى على الإطلاق ، لمعادلة تلك الفروق الأكثر بروزاً وجلاءً . وبالرغم من أن الاتجاه الثورى الى الفكر السياسى القديم لم يهدف الى بعث القديم لأنه قديم ، ولم يحقق النجاح فى بعثه . إلا أن ما مثله ميكافلى لم يكن إلا مجرد الناحية السياسية لحضارة عصر النهضة فى مجموعها ، إذ أن فنونه وروائعه الأدبية بزت كل ما وقع من تطورات سياسية فى غضوناته فى الدول المدنية الإيطالية . أما بالنسبة الى رجال الثورات ، فقد رأوا على النقيض من ذلك ، فى هذه الحقيقة شيئاً لا يتفق مع الروح الغالبة على عصرهم ، وراحوا يزعمون أن هذه التطورات ، ولا سيما بعد استهلال العصر الحديث ونشوء العلوم العصرية فى القرن السابع عشر ، قد فاقت كل ما حققه الأقدمون . ومهما كان إعجاب رجال هذه الثورات بعظمة روما القديمة ، إلا أن أيأ منهم لم يكن ليرتاح الى القديم كارتياح ميكافلى ، ولم يكن فى وسعه أن يكتب قائلاً : « وعندما يجىء الدجى ، أعسود الى منزل ، والى مكتبى ، فأخلع عن بدنى فى مدخله ملابس النهار التى كستها الوحول والغبار ، وأضع عليه ملابس فيها الأناقة وفيها الجلال ، وهكذا إذا ما ظهرت بمظهر صالح ، دخلت البلاطات القديمة للقدماء العظام ، فاستقبل منهم بكل ود وحب ، وأروح اتعدى بذلك الطعام الذى هو غذائى ، والذى خلقت من أجله ليس إلا (١) » وإذا ما قرأ الإنسان هذه العبارة وغيرها من العبارات المماثلة ، فإنه سيتابع طائفاً مختاراً ، ما حققته الدراسات الأخيرة من نتائج ، وهى الدراسات التى لا ترى فى عصر النهضة إلا الذروة فى سلسلة من حركات بعث القديم التى بدأت فور انتهاء القرون المظلمة بالنهضة الحديثة والتى انتهت فى القرن السادس عشر . ولا ريب فى أن الإنسان يتفق على هذا الأساس ، مع رأى القائل بأن الفتن الغربية التى نشأت فى الدول المدنية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . كانت من الناحية السياسية النهاية لا البداية ، أى أنها كانت نهاية الحياة المدنية التى عرفت القرون الوسطى بحكوماتها الذاتية وحرياتهما فى الحياة السياسية (٢) .

(١) رسائل ميكافلى - ص ١٢٧ .

(٢) اقتبست هذه الآراء من كتاب « المدنية فى التاريخ » للويس مفورد - طباعة نيويورك ١٩٦١ ، الذى حاول أن يصور قرى « نيو انجلند » على أنها الصورة =

لكن اصرار مكياڤلى على العنف ، يوحى بأشياء أكثر من هذه من الناحية الأخرى . فقد كان هذا الاصرار ، النتيجة المباشرة ، للحيرة المزدوجة التى وجد نفسه فيها من الناحية النظرية ، والتى غدت فيما بعد ، الحيرة العملية التى تزعج رجال الثورات وتضايقهم . وتمثلت هذه الحيرة فى عملية ايجاد الأساس ، أو وضع البداية الجديدة ، التى بدت وكأنها تتطلب العنف وانتهاك الحرمات ، أو تكرار الجرائم الأسطورية كجريمة قتل رومولوس لأخيه ريموس أو جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل ، فى بداية عهد التاريخ . وسارت مهمة وضع الأساس جنبا الى جنب مع مهمة تشريع القوانين أو ابتكار سلطة جديدة تفرض نفسها على الانسان ، ويجب أن تكون مصممة بشكل يضمن صلاحها لتحل محل المطلقات القديمة التى كانت تستمد سلطانها من الله ، متفوقة بذلك على أى نظام أرضى يتمثل الحد الأعلى من قداسته فى السير على أوامر الله القادر على كل شيء ، ويكون المصدر النهائى فى شرعيته ، ممثلا فى تجسيد الله على الأرض عن طريق الانسان . ومن هنا ، انبثق اضطراب مكياڤلى ، وهو العدو الواضح للاعتبارات الدينية فى الشئون السياسية ، الى طلب المعونة السماوية للمشرعين والالهام لهم تماما كما فعل « المتنورون » من رجالات القرن الثامن عشر من أمثال جون ادامز وروبسبير مثلا . ولم يكن هذا اللجوء الى الله لازما الا فى حالة بعض القوانين اللا عادية ، كالقوانين التى تقوم على انشاء مجتمع جديد . وسنرى فيما بعد ، ان هذا الجزء الأخير من مهمة الثورة ، وهو العثور على مطلق جديد يحل محل المطلق السابق المتمثل فى السلطان السماوى . شىء لا يمكن حله ، أو الوصول اليه ، اذ ان السلطان فى ظل أوضاع التجمع الانسانى لا يمكن أن يرتقى الى مستوى القدرة الالهية ، كما لا يمكن للقوانين التى تتركز الى السلطان الانسانى أن تغدو من النوع المطلق أيضا . ومن هذا ننبئ أن تطلع مكياڤلى الى « السمامة العالية » على حد تعبير جون لوك ، لم يكن نابعا عن أية مشاعر دينية ، وانما أملت الرغبة فى « الخلاص من هذه الصعوبة » (١) . وعلى نفس

= المقلدة لمدنية القرون الوسطى ، وأن يقول فى كتابه « ان نظام القرون الوسطى ماد فتجدد من طريق الاستيطان فى أمريكا » ، وأن النشاط انتقل من العالم القديم بعد أن توقف فيه الى العالم الجديد بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (راجع ص ٢٢٨ و ص ٢٥٦) من الكتاب . (المؤلف)

(١) راجع كتاب « مطارحات مكياڤلى » (الكتاب الاول - القسم الثانى) . وائى لاتفق مع وايتفيلد فى كتابه عن مكياڤلى ، فى أن مكياڤلى لم يمثل انحطاط السياسة =

هذا الصعيد ، نستطيع القول بأن اصراره على دور العنف في السياسة ، لم يكن ناتجا عما يسمى بواقعيته البعيدة النظر في الطبيعة الانسانية ، بقدر ما كان ناجما عن أمله اللامجدي في قدرته على العثور على ميزة معينة عند بعض الناس ، ترتقى الى مرتبة الميزات التي نربطها بكل ما هو ضماوى .

لكن هذه لم تكن الا مجرد نذر مسبقة ، اذ ان أفكار مكياڤلى سبقت بكثير جميع التجارب الفعلية التي مر بها عصره . وستظل الحقيقة ، أننا مهما كنا ميالين الى تبين تجاربنا على ضوء تلك التجارب التي انبثقت عن الصراعات الداخلية في الدول المدنية الإيطالية ، فان هذه الصراعات لم تكن كافية في جذريتها وتطرفها للايحاء بضرورة العثور على تعبير جديد ، أو إعادة تفسير تعبير سابق ، يطبق على أولئك الذين اشتركوا في تلك الصراعات أو شهدوها . وكان تعبير « الدولة » ، هو التعبير الجديد الذي أدخله مكياڤلى في النظريات السياسية ، وإن كان استعماله قد بدأ حتى قبل ظهوره (١) . وبالرغم من اشاراته المتكررة الى أمجاد روما ، واستعاراته المستمدة من التاريخ الروماني ، فإنه أدرك في الغالب أن قيام إيطاليا موحدة ، سيؤلف كيانا سياسيا يختلف كل الاختلاف عن كيانات الدول المدنية القديمة أو كياناتها في القرن الخامس عشر ، بحيث يتطلب العثور على تعبير جديد .

والكلمتان اللتان كثر ورودهما في كتابات مكياڤلى ، هما العصيان Rebellion والثورة (revolt) . وقد تقرر معناهما وتحدد

■ والثقافة كما يقول البعض بل مثل الثقافة الجديدة التي وعت المشاكل السياسية لما تعرضت له هذه المشاكل من أزمة . ولعل هذا هو السبب الذي دفعه الى محاولة تحريرها من العناصر التي منحتها « الانسنة » الجديدة للثقافة الغربية على أية حال ، لم تكن « الانسنة » هي الحافز الذي دفع ثورتي القرن الثامن عشر الى تحرر ما جاء به القدماء سعيا وراء حل لمشاكلهم السياسية - للمزيد من الإيضاح - راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(١) اقتبس مكياڤلى تعبيره هذا من عبارة لاتينية تعنى « شكل الحكومة » وكان يودان قد استعملها أيضا ، وتطور معنى التعبير فلم يعد يعنى شكلا من أشكال الحكم ، وإنما أصبح يعنى وحدة الشعب السياسية التي تستطيع الصمود ، برغم تغير الحكومات أو أشكالها أيضا . وما عناه مكياڤلى بالطبع هو الدولة القومية ، التي تعنى ان دولة كإيطاليا أو روسيا أو الصين أو فرنسا ، تظل ضمن حدودها التاريخية برغم تبدل أشكال الحكم فيها .

(المؤلف)

منذ أواخر القرون الوسطى . لكن هاتين الكلمتين ، لم تعنيا قط حتى ذلك الحين ، التحرر على النحو الذى تفهمه الثورات العصرية ، كما لم تكونا ترمزان مطلقا الى اقامة حرية جديدة . فالتحرر فى المعنى الثورى ، أصبح يعنى ، ان على جميع أولئك الذين عاشوا فى الماضى ويعيشون فى الحاضر ، لا كأفراد فحسب بل وكأعضاء فى الأغلبية الغالبة من الجنس البشرى ، فى فقر وهوان ، وجهل وتبعية لآلة سلطات تحكمهم فيهم مهما كان شكلها ، أن يهبوا ، وأن يصبحوا السادة المطلقين على الأرض . وإذا شئنا طلبا للايضاح ، أن نطبق هذا المعنى على صعيد الأوضاع القديمة . فانه يعنى ان على العبيد أو الغرباء الذين كانوا يؤلفون غالبية السكان فى المدن الرومانية والاغريقية السابقة ، وان كانوا لا يعتبرون من الشعب مطلقا أن يهبوا وأن يطالبوا بالتساوى فى الحقوق ، وانه لاينطبق مطلقا على ماكان يسمى بشعب روما أو شعب أثينا من الطبقات الدنيا للمواطنين فى الاعراف الرومانية والاغريقية لكن شيئا من هذا لم يحدث على الاطلاق كما نعرف اليوم (١) . ولم يعرف القدماء قبل طلوع العصور الحديثة فكرة التكافؤ بين الناس على النحو الذى نفهمه اليوم ، أى أن يكون كل انسان مكافئا غيره بحقه الطبيعى النابع من دلالته كإنسان (٢) .

ومن الصحيح أن يقال ، ان نظريات القرون الوسطى ، والفترة القصيرة التى تلتها قد تحدثت عن « العصيان المشروع » و « الانتفاضة على السلطات القائمة » ، و « التحدى الصريح » و « التمرد » . ولكن هدف مثل هذه الانتفاضات لم يكن استبدال السلطة كلها ، أو استبدال النظام الذى تركز اليه هذه السلطة ، وانما كان هدفها دائما تغيير الشخص القائم على السلطة ، سواء باستبدال المعتصب لها بالملك الشرعى

(١) اختلف مع المؤلف فى هذا الرأى . فقد عرفت القرون القديمة فى التاريخ الرومانى ثورات اسميت بثورات العبيد ، تلك التى تولى «سبارتاكوس» قيادتها فى القرن الثانى للميلاد ، وكان القائلون بها من العبيد ، وهدفها ، الوصول الى حقوقهم الانسانية .

(٢) اعود فأختلف مع المؤلف فى تحديدها تاريخ معرفة الانسان للتكافؤ بالمصور الحديثة لما فى ذلك من تجاهل للتاريخ العربى ، اذ ان الاسلام ، وهو دين ودولة ، قد ساوى بين الناس ولم يكن هناك مايعرف بنظام الطبقات . فقد أكد ان الناس سواسية كأسنان المشط وان لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى ، وفي ذلك ما فيه من معانى التكافؤ الواضح .

(العرب)

استبدال الطاغية الذى أساء التصرف فى سلطانه ، بحاكم شرعى .
هكذا بالرغم من أن تلك النظريات قد قبلت بحق الشعب فى أن يقرر
من لا يجب أن يحكمه ، إلا انها لم تقبل بحقه أبداً فى تقرير من يجب أن
يحكمه ، كما لم تقبل ، بحقه فى أن يحكم نفسه أو يختار حاكميه من
بين صفوفه . وإذا ما حدث فعلا أن بعض الأفراد قد ارتقوا من صميم
الشعب ، ومن طبقاته الدنيا الى أمجاد الحكم والشئون العامة ، كما وقع
بالنسبة الى بعض القادة العسكريين فى الدول المدنية الإيطالية ، إلا ان
قبولهم فى السلطة والشئون العامة ، كان ناتجا عن المزايا التى تميزوا
بها عن بقية الشعب ، والفضائل ، التى كثر مادحوها ومطروها ،
لاسيما وأنها ليست الثمرة الطبيعية للمولد النبيل أو الأصل الشريف ،
ولا ريب فى أن حق الشعب فى الاشتراك فى الحكم ، لم يكن ضمن
الحقوق والامتيازات والحريات القديمة التى أقرت بها هذه النظريات
للشعب . ولا ريب أيضا فى أن الحق فى الحكم الذاتى ، لم يكن مائلا
أيضا تمام المثل ، فى الحق المشهور بأن « لا ضرائب بلا تمثيل » . وكان
الوصول الى الحكم يشترط أن يولد الحاكم من طبقة الحكام ، كان يكون
من المواطنين الأحرار بالولادة فى الأنظمة القديمة أو من الطبقة النبيلة
فى أوروبة الاقطاع . وبالرغم من وجود العدد الكافى من الكلمات فى
المصطلحات السياسية السابقة للعصور الحديثة ، لوصف الثورة التى
يقوم بها الرعايا على الحاكم ، إلا انه لم يوجد تعبير واحد يمكن أن يطلق
على أى تبدل جذرى يقضى بأن تصبح الرعية هى الحاكمة .

- ٤ -

ولكن القول بأن ظاهرة الثورة لا سابقة لها فى العصور قبل
الحديثة ، لا يعتبر حقيقة يسلم بها دون نقاش . وقد يكون من الصحيح
القول بأن كثيرين من الناس ، يسلمون بأن التلief على كل ما هو
جديد، مصحوبا بالايان بأن الجدة شئ مرغوب فيه، هما ظاهرتان خاصتان
بالعالم الذى نعيش فيه ، وأن من المؤلف الشائع ، أن نعاذل بين هذا
الاتجاه لدى المجتمعات الحديثة وبين ما نسميه بالروح الثورية . ولكن
إذا كنا نفهم على أية حال ، من الروح الثورية ، تلك التى نمت بالفعل
من الثورة وانبثقت عنها ، فإن هذه اللفظة العصرية على الجدة ، مهما كان

الثنى . يجب أن تميز تمييزا واضحا عن تلك الروح . وإذا ما شئنا الحديث من الناحية النفسية . قلنا ان تجربة التأسيس مصحوبة بالاعتقاد بأن قصة جديدة توشك أن تفتح صفحاتها ، لا بد وأن تدفع بالناس نحو شعور «المحافظة» « لا نحو الثورية » ، اذ أنهم يكونون ميالين للحفاظ على ما بأيديهم ، وإلى ضمان استقراره ، بدلا من التعرض لأشياء جديدة وتطورات وأفكار جديدة (١) . أما اذا تحدثنا من الناحية التاريخية ، فإن رجال الثورات الأولى ، أى الرجال الذين لم يشوروا فحسب بل وأدخلوا الثورات فى المجالات السياسية ، لم يكونوا جميعا من الطراز التواق للأشياء الجديدة ، ولا ريب فى ان هذا العزوف عن الجدة الذى مازال صدها يتردد فى تعبير « الثورات » نفسها ، يشير الى ان هذا التعبير قديم الى حد ما ، فى مبناه ، وان اختلف فى معناه مؤخرا ليس الا . ولا ريب فى أن استعمال هذا التعبير يشير فى الواقع بمنتهى الوضوح ، الى افتقار الممثلين أنفسهم للتوقع والميل ، على اعتبار انهم لم يكونوا أكثر استعدادا لتقبل الأمور التى لا سابقة لها من نظراتهم الذين عاصروهم . ولعل النقطة التى تهمنى هنا ، هى أن الحوافز النفسية الهائلة لخلق عصر جديد ، والتى نجدها فيما لا عد له ولا حصر من التعابير والألفاظ المتباينة والصادرة عن ممثلي الثورتين الأمريكية ، والفرنسية ، انما ظهرت الى حيز الوجود ، بعد أن وصل هؤلاء الممثلون برغم ارادتهم الى النقطة التى لا تكوص منها .

وكان تعبير الثورة باللغات الاجنبية revolution ، فى الأصل ، تعبيراً فلكياً ، نال قسطاً كبيراً من الأهمية فى عالم العلوم الطبيعية ،

(١) أعتقد أن المؤلفة قد أخطأت هنا فى هذا العرض النفسى لموضوع الثورة . فليس صحيحاً أن تكشف احتمال التبدل ، هو الذى يدفع بالناس الى « المحافظة » بدلا من « الثورية » الا اذا كان المقصود « بالناس » عند المؤلفة ، الفئات التى ترفض التبدل لانه يتعارض مع مصالحها التى تريد الحفاظ عليها . فبالإضافة الى غريزة الرغبة فى كل ما هو جديد ، هناك حالات تجعل الذين يعيشون فيها ، ميالين الى كل تغير . حتى ولو لم يعرفوا طبيعة هذا التغير واتجاهاته ونتائجه ، فكيف اذا كان هذا التغير ، هادفا كما هى الحالة بالنسبة الى الثورات العصرية الى بناء مجتمعات جديدة على أسس ثابتة وواضحة .

بعد استعمال كوبرنيك copernicus (١) له . وكان هذا التعبير في استعماله العلمي ، يحتفظ بمعناه اللاتيني الاصيل والدقيق ، اذ يشير الى الحركة الدائرية والمنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس ، ولما كانت هذه الحركة فوق منطقة نفوذ الانسان وطاقته ، فانها اكتسبت معنى « الذي لا يقاوم » ، وان لم تشر من قريب أو بعيد الى أى معنى يرمز الى الجسدة أو الى العنف . فالتعبير يعنى على النقيض من ذلك ، الحركة الدائرية المستمرة والمتكررة . وكانت هذه العبارة ترجمة حرفية لكلمة لاتينية استعملها بوليبيوس وهي (Qvaku'kows) ، وقد نشأت أيضا في علم الفلك ، ثم استعملت مجازا في ملكوت السياسة . واذا ما شئنا استعمال هذه الكلمة . بالنسبة الى الشئون الدنيوية للناس ، فلا يمكن أن تعنى إلا أن الأشكال القليلة المعروفة من الحكم ، تدور بين الاحياء في دوران متكرر دائم ، وبقوة لا تقاوم من النوع الذى يحمل النجوم على اتباع سيرها المرسوم في فلكها في السماء . وليس ثمة ما هو أبعد عن المعنى الاصيل للكلمة « الثورة » من الأفكار التى سيطرت على عقول جميع الثوريين ، وهى أنهم منفذو عملية تعنى النهاية الحتمية والمحدودة لنظام قديم ، وخلق عالم جديد .

واذا كانت قضية الثورات العصرية من الواضح كهذا التعريف الاكاديمي ، فان اختيار تعبير « الثورة » ، يكون أكثر إثارة للدهشة والحيرة من الحقيقة الواقعة . وعندما هبطت هذه الكلمة لأول مرة من السماوات ، واستعملت لوصف ما حدث على الارض بين الاحياء ، ظهرت كاستعارة واضحة ، تحمل فكرة الحركة الدائمة المتكررة التى لا تقاوم بالنسبة الى الحركات الاتفاقية العارضة ، والى تقلبات المصير الانساني التى شبهت بطلوع الشمس وغروبها ، أو بطلوع القمر والنجوم الأخرى وغروبها منذ أقدم عصور التاريخ . وعندما استعملت الكلمة لأول مرة في القرن السابع عشر ، كاصطلاح سياسى ، كان المضمون المجازي لها أقرب الى المعنى الاصيل للكلمة ، اذ انها استعملت لتعنى الحركة التى ترمى الدوران والعودة الى نقطة مقررة في السابق أو بالأصح التراجع

(١) كوبرنيك (١٤٧٣ - ١٥٤٣) - مؤسس علم الفلك الحديث . ولد في بروسيا الشرقية . ودرس في جامعة كراكا البولندية ، أولع بدراسة الفلك ، وقامت نظريته على أن الشمس هي المركز وأن الارض والكواكب السيارة التى تدور حولها ، تؤلف المجموعة الشمسية .

وقد استندت المؤلفة في هذا الفصيل على ما كتبه المؤرخ الالمانى كارل جريونك عن نظريات الثورة .

(العرب)

لتعود الى نظام مقرر سابق . وهكذا لم تستعمل الكلمة لأول مرة عندما اندلع ما نسميه بالثورة في إنجلترا ، حيث وصل كرومويل ، الى أول ديكتاتورية ثورية في الحكم ، وانما على النقيض من ذلك في عام ١٦٦٠ ، عند انهيار البرلمان القصير وعودة الملكية الى الحكم . وقد استعمل التعبير ثانية ، وعلى نفس الصعيد في عام ١٦٨٨ ، عندما طردت أسرة ستيوارت (١) من الملك ، وانتقل السلطان الملكي الى ويليام وماري (٢) وهكذا لم يعن تعبير « الثورة المجيدة » الذى وجد مكانه المحدود في اللغة السياسية والتاريخية ، الثورة بمعناها المعروف اليوم ، وانما عني عودة السلطان الملكي الى شرعيته السابقة وإمجاده .

ولما كانت كلمة الثورة تعني العودة . وذلك في معناها الأصلي ، فان أى لفظ معاكس ، يمثل بالنسبة الينا ، أحجية من أحاجي علم المعاني . فالثورات التي وقعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والتي تبدو لنا وكأنها تحمل طابع روح جديدة ، هي روح العصر الحديث ، لم تكن في واقعها الا نتيجة التصميم على عودة أنظمة سابقة . وقد يكون صحيحا ان الحروب الأهلية في إنجلترا ، كشفت عن عدد كبير من الميول التي بتنا نربطها ، بكل ما أصبح يعتبر جديدا في ثورات القرن الثامن عشر ، فظهور جماعة دعاة المساواة (٣) وتشكيل حزب يضم الفئسات الخفيضة من الناس الذين تناقض تطرفهم مع قادة الثورة ، كل ذلك أشار بوضوح الى السير الذي ستنتهجه الثورة الفرنسية ، في حين كانت المطالبة بالدستور المكتوب «كالأساس الذي تقوم عليه الحكومة العادلة» ، وهو ما أثاره دعاة المساواة ، وحققه كرومويل الى حد ما عندما أنشأ

(١) من الأسر المالكة في إنجلترا وهي اسكتلندية الاصل ، جاء اول ملك منها وهو جيمس الاول الى العرش عام ١٦٠٣ ، بعد موت الملكة اليبابيات ، وهي الملكة الأخيرة من أسرة تيودور . وظلت الأسرة في الملك الى عام ١٦٨٨ ، عندما طرد البرلمان آخر ملوكها جيمس الثاني ، وفي عهد هذه الأسرة قامت ثورة كرومويل .

(٢) ويليام وماري جاءا الى الملك في إنجلترا من هولندا بعد خلع آخر ملوك أسرة ستيوارت عام ١٦٨٨ ، وكانت هذه التبدلات ، نتيجة الصراع بين الكتلة والبروتستانتية التي اعتنقها الشعب الانجليزي ، في حين ظل ملوك آل ستيوارت على كثرتهم .

(٣) حزب سياسي جمهوري الميول ظهر في بريطانيا في الحرب الاهلية بين الملك والبرلمان في أواسط القرن السابع عشر . كانوا ينادون بالتسامح الدينى والحكم الديموقراطى . من أشهر قادتهم جون ليلبرن .

(العرب)

« أداة للحكم » ممثلة في نظام الحماية الذي أقامه ، يعتبر تكهنا بعمل من أهم المآثر ، التي حققتها الثورة الأمريكية ان لم يكن أهمها كلها . لكن هناك حقيقة على أية حال وهي أن النصر القصير الأمد ، الذي حققته هذه الثورة العصرية الأولى ، كان يفهم على أنه إعادة لشيء سابق ، كما يشير النقش المحفور على الخاتم الأعظم لعام ١٦٥١ . والذي يقول :

« أعيدت الحرية بنعمة الله وبركاته » .

وقد يكون من الأكثر أهمية لنا ، على هذا الصعيد ، أن نلاحظ ما وقع بعد أكثر من قرن واحد . فنحن لا نعى هنا بتاريخ الثورات كتاريخ ، ولا بماضيها وجنودها ، وسير تطورها . وإذا أردنا أن نعرف حقيقة أية ثورة من الثورات ، وما تعنيه بصورة عامة للإنسان . كمخلوق سياسي ، وأهميتها السياسية للعالم الذي نعيش فيه ودورها في التاريخ الحديث ، فإن علينا أن نلتفت الى تلك اللحظات التاريخية التي تظهر فيها ظهورا كاملا ، وتتخذ فيها شكلها النهائي ، شارعة في القاء سحرها على عقول الناس ، مستقلة عن الفطائع والاسماء ومظاهر الحرمان من الحرية التي أرغمتهم على الثورة . علينا بعبارة أخرى أن نعود بأذهاننا الى الثورتين الفرنسية والأمريكية ، وإن تأخذ في عين اعتبارنا ان الأشخاص الذين لعبوا الأدوار الأساسية في مراحلهما الأولى ، كانوا من الناس المؤمنين بأنهم لم يفعلوا أكثر من إعادة نظام قديم ، اضطرب وخرق من جراء الطغيان الذي مارسته الملكية المطلقة ، أو من جراء التصرفات السيئة التي صدرت عن الحكومة المستعمرة . وكانوا ينادون بكل صدق وإخلاص ، بأن ما يريدونه هو أن تعود الأمور سيرتها الأولى ، كما كانت في الأيام السالفة ، عندما كانت الأمور تسير على ما يرام .

وقد أثار هذا الكثير من الالتباس ، ولا سيما بالنسبة الى الثورة الأمريكية « التي لم تاكل أبناءها » ، والتي كان الذين شرعوا فيها لإعادة الأوضاع ، هم عين الذين بدأوا الثورة وأكملوها ، ثم عاشوا ليصلوا الى مناصب الحكم والسلطان في العهد الجديد . وكان كل ما فكروا فيه إعادة الأوضاع واستعادة حرياتهم السابقة ، وقد تحولت إعادة الى ثورة ، كما تحولت آراؤهم ونظرياتهم في الدستور البريطاني وفي حقوق الانجليز ، وأشكال الحكم الاستعماري ، الى مناداة بالاستقلال . لكن الحركة التي تحولت الى ثورة ، لم تصبح ثورية الا عن طريق الصدفة

العارضة ، ولا ريب في ان « بنيامين فرانكلين (١) » ، الذي كان يعرف عن المستعمرات معرفة وثيقة تفوق ما يعرفه غيره كان صادقا كل الصدق عندما كتب يقول « . . . ولم أسمع قط في أحاديثي مع أى انسان سواء أكان صاحبا أم منتشيا بالحمر ، أى تعبير عن الرغبة في الانفصال ، أو أية اشارة الى أن مثل هذا التطور قد يكون في مصلحة أمريكا » (٢) . ومن المستحيل بالنسبة اليانا أن نحكم على هؤلاء الناس ، وهل كانوا من « المحافظين » أو « الثوريين » ، هذا اذا استعملنا هذين التعبيرين خارج مفهومهما التاريخي ، كتعريفين شاملين ، ناسين أن الاتجاه المحافظ كعقيدة سياسية وكمذهب ، مدين بوجوده الى الارتكاسات على الثورة الفرنسية ، ولا يصبح ذا معنى الا بالنسبة الى تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين . ويمكن تطبيق هذه النقطة نفسها ولكن بشئ أقل من الوضوح على الثورة الفرنسية . وأن نستعير من توكفيل قوله : « وكان في وسع الانسان أن يعتقد بأن هدف الثورة القادمة لم يكن التخلص من النظام القديم بل اعادته » (٣) . وحتى عندما تبين لرجال هاتين الثورتين بعد قيامهما ، استحالة العودة ، والحاجة الى الشروع في نظام جديد كل الجدة ، وعندما أصبح لعبارة « الثورة » معناها الجديد ، فان توماس بين (٤) راح يقترح انسياقا مع روح العصر الذي مضى ، وبكل جد ورصانة تسمية الثورتين الامريكية والفرنسية « بالثورتين

(١) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) من رجال الدولة البارزين في أمريكا كما انه من رجال الفكر . ولد في بوسطن ، اشتغل كمامل في الطباعة في صباه . ثم اصبح صاحب مطبعة خاصة اصدرت مجلة « ساتردى ايفنينج بوست » . له عدة اختراعات في الكهرباء ونظارة العين والافران . اشترك في الثورة الامريكية وفي وضع اعلان الاستقلال ، واختير سفيرا في فرنسا . اشترك في وضع الدستور الامريكى .

(٢) راجع كتاب « الثورة الامريكية الاولى » لكلينتون روسيتر - نيويورك ١٩٥٦ ص ٤ .

(٣) راجع كتاب توكفيل « العهد البائد » طبعة باريس - المجلد الثانى ص ٧٢ .

(٤) توماس بين (١٧٣٧ - ١٨٠٩) مؤلف وسياسي انجليزى ، سافر الى أمريكا في عام ١٧٧٤ حيث اصدر كتابه « المنطق » الذى بحث فيه اسباب الحرب بين إنجلترا ومستعمراتها الامريكية ، شغل عدة مناصب في أمريكا ثم عاد الى إنجلترا عام ١٧٨٧ . اصدر كتاب « حقوق الانسان » في إنجلترا عام ١٧٩٠ ، أى بعد اندلاع الثورة الفرنسية ، واضطر الى الفرار الى فرنسا حيث وضع كتاب « عصر العقل » . ثم سافر الى أمريكا حيث مات فيها .

(المغرب)

المضادتين» (١) ولا ريب في أن صدور مثل هذا الرأي الغريب حقا ، عن شخص يعتبر من أكثر الرجال ثورية في عصره ، يظهر بصورة في منتهى الجلاء والوضوح ، مدى تعلق الثورين عقلا وقلبا بفكرة الدوران والعودة التي ينطوي عليها تعبير الثورة في معناه الأصلي . ولم يكن بين ، يهدف الى أكثر من الامسك بالمعنى القديم لكلمة « الثورة » ، والتعبير عن ايمانه العميق بأن أحداث العصر ، قد دفعت بالناس الى الدوران نحو الوراء ، الى فترة سابقة ، كانوا يتمتعون فيها بحقوق وحریات انتزعها منهم الطغيان والفتح والاحتلال . ولم تكن هذه « الفترة السابقة » عند بين بأى حال من الأحوال ، الحالة الطبيعية الفرضية السابقة للتاريخ ، كما فهمها رجال القرن السابع عشر ، وانما كانت تعنى فترة تاريخية محددة وان لم يعرف تحديدها من الناحية الزمنية .

وعلىنا أن نذكر أن « بين » استعمل تعبير « الثورة المضادة » ردا على دفاع بيرك (٢) القوى عن حقوق الرجل الانجليزى الذى تضمنه التقاليد المريقة والتاريخ، ضد الفكرة المستجدة عن حقوق الانسان. لكن المهم أن بين لم يكن يختلف عن بيرك ، فى احساسه بأن الجودة المطلقة ، ستكون حجة ضد صحة هذه الحقوق وشرعيتها لا حجة معها . وقد لا أجد لزاما على أن أقول أن بيرك كان من الناحية التاريخية محقا فى رأيه وان بين كان مخطئا . وليس ثمة من فترة فى التاريخ يمكن أن نرجع اليها ، « اعلان حقوق الانسان » . فقد تكون القرون السابقة قد عرفت ان الناس متساوون أمام الله أو الآلهة ، اذ أن هذا الاقرار قد سبق المسيحية ، وعرفه الرومان الأقدمون ، وكان فى وسع الأرقاء فى عهد الرومان ، أن يكونوا أعضاء متساوى الحقوق مع غيرهم فى أى مجتمع دينى أو ضمن اطار القوانين المقدسة اذ أن أوضاعهم الشرعية كانت لا تختلف مطلقا عن أوضاع الأحرار (٣) . لكن الحقوق السياسية المسلم بها الى جميع الناس ، بحكم الفطرة أو المولد ، كان لا بد وان تظهر لجميع العصور التى سبقت عصرنا ، كما ظهرت لبيرك نفسه ، مفارقة فى التعريف بدل مناقضة لدلولها . ولعل من الطريف والحالة هذه أن نلاحظ بأن التعبير

(١) فى مقدمة الجزء الثانى من كتاب « حقوق الانسان » لبين .

(٢) ادموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - من أبرز ساسة بريطانيا وخطابها. من أشهر كتبه « انطباعات من الثورة الفرنسية » . وقد رد عليه توماس بين .

(٣) راجع كتاب فريتز شولتز « مبادئ الحقوق الرومانية » - طباعة برلين لعام ١٩٥٤ ص ١٤٧ .

اللاتيني للرجل **Homo** المعادل للتعبير الانجليزي **man** كان يعنى في البداية مجرد رجل عادى ، لاحقوق له ، أى عبد من العبيد .

ولعل من المهم بالنسبة الى هدفنا الراهن ، أو الى محاولتنا النهائية فهم النواحي الغامضة من الثورات العصرية بل النواحي المؤثرة للغاية والمتعلقة بالروح العصرية ان نذكر بأن فكرة الجدة كلها كجدة ، قد وجدت قبل هذه الثورات ، ومع ذلك فلم تكن موجودة فى بدايتها . ويميل الانسان فى هذا المجال كما فى غيره ، الى القول بأن رجال الثورات كانوا من الطراز القديم على صعيد أيامهم ، وهى حقيقة لا شك فيها اذا ما قارناهم برجال العلم والفلسفة فى القرن السابع عشر ، الذين كان لسان حالهم ينطبق على ما قاله جاليليو (١) عن «الجدة المطلقة» فى اكتشافاتهم العلمية ، أو مع ادعاء هويس (٢) فى قوله ان الفلسفة السياسية ليست أقدم عهدا من الكتاب الذى ألفه والذى أطلق عليه اسم « البصلة » أو مع ديكرات (٣) الذى أصر على فشل الفلاسفة الذين سبقوه فى مجالهم الفلسفى . ولا ريب فى ان الانطباعات عن « القارة الجديدة » التى ولدت الآراء عن « الانسان الجديد » ، وهى الآراء التى اقتبسناها من كريفيكير أو جون آدمز ، أو غيرهما من الكتاب الأقل شأنًا كانت منتشرة وشائعة . لكن الرأى السائد عند الناس كان على النقيض منه عند العلماء والفلاسفة ، ان « الانسان الجديد » هبة من العناية الالهية ، لا ثمرة من أعمال الانسان . وهذا يعنى ان حافز الجدة الغريب ، الذى بات الطابع

(١) جاليلى جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) - عالم وفيلسوف ايطالى كبير ، ومن رجال الفلك . درس في بيزا التى ولد فيها . وقد تحول من الطب الى الفلسفة التجريبية . اكتشف البوصلة ، وجهاز قياس الحرارة والرمصد ، وله نظريات اثرت في اكتشاف الجاذبية الارضية . وكانت له اكتشافات اخرى في عالم الاجرام السماوية . وكان اول من امن بأن الكون يسير وفقا لظواهر طبيعية آلية منها دوران الارض حول نفسها وحول الشمس . اتهمته الكنيسة بالزندقة ، وسجن بامرها ما بقى من حياته .

(٢) توماس هويس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) فيلسوف انجليزي . درس في اكسفورد . طاف كثيرا في الخارج . عاش امدا في فرنسا كلاجئ سياسي . اصطدم مع الكنيسة . ترجم الالياذة والوديسي والبهيموت . وكتب «ليقيان» . اهم كُتبه «الغزال» وفيه جماع فلسفته المادية . رأى ان الاحساس أساس المعرفة .

(٣) رينيه ديكارت (١٥٩٧ - ١٦٥٠) - فيلسوف فرنسي ، اشتهر بكتابه « مقالة الطريقة » الذى كان له الزه البالغ في الفكر الغربى . وفيه مبدؤه المسروبة « أنا أفكر ، اذن أنا موجود » وهو مصدر الفلسفة الحديثة .

(العرب)

المميز للعصر الحديث ، تطلب أكثر من مائتى عام . ليخرج من العزلة النسبية للفكر العلمى والفلسفى ، وليصل الى مجال السياسة . ولقد قال روبسبير فى هذا الصدد ٠٠٠ « لقد تغير كل شئ فى عالم الطبيعة ، ولا بد ان يتغير فى عالم الأخلاق والسياسة » . لكن عندما وصل هذا الحافز الى هذا الملكوت السياسى الذى تصبح فيه الأحداث موضع اهتمام الكثرة لا القلة . فانه لم يكتف بأن يحمل تعبيرا أكثر جذرية وانما بات متميزا بشئ من الواقع الذى تختص به السياسة وحدها . ولم يبدأ الناس فى الاحساس بوجود بداية جديدة يمكن أن تتحول الى ظاهرة سياسية ، الا ابان الثورات التى وقعت فى القرن الثامن عشر ، وأصبحوا يرون فيها ثمرة ما يفعله الانسان ، وما قد يفعله عن وعى وإدراك ، ولم يعد الناس فى حاجة منذ ذلك التاريخ الى « قارة جديدة » أو « انسان جديد » نابع منها ، لنبعثنا الامل فى قيام طراز جديد من الاوضاع . ولم يعد « النظام العلمانى الجديد » نعمة من السماء تمنحها ضمن « نظامها السامى وتخطيطها » ، كما لم تعد الجدة ، الخاصة المتكبرة والمفرعة التى يملكها البعض وعندما وصلت الجدة الى السوق ، أصبحت بداية قصة جديدة ، شرع فيها ممثلون دون ذكاء . لتقوم ذريتهم بتمثيلها وتعزيزها والتوسع فيها .

- ٥ -

وبالاضافة الى أن عناصر الجدة والبداية والعنف ، المرتبطة أوثق ارتباط بفكرتنا عن الثورة ، كانت مفقودة فقد واضحا من المعنى الأصلى للكلمة ، ومن استعمالاتها المجازية الأولى فى اللغة السياسية ، فان هناك مضمونا آخر للتعبير الفلكى الذى أشرت اليه بشئ من الإيجاز فيما مضى وقد ظل هذا المضمون قوى الاثر فى استعمالنا الحالى للتعبير ، وانا اعنى بهذا المضمون الحتمية التى لا تقاوم على اعتبار أن الحركة الدائرية للكواكب تسير فى فلك مقرر ، يخرج عن نطاق سيطرة الانسان وتفوذه ، فنحن نعرف ، او اننا نعتقد اننا نعرف ، التساريف الدقيق للمرة الاولى التى استعمل فيها تعبیر الثورة ، مع التأكيد الكلى على هذه الحتمية ، ودون أى مضمون آخر عن الحركة الدائرية الى الحلف ، ولاريب فى أن هذا التأكيد مهم كل الأهمية لتفهمننا المعانى الثورات ، بحيث أصبح من المؤلف الشائع

أن نؤرخ الأهمية السياسية الجديدة لهذا الاصطلاح الفلكي السابق من الوقت الذي بدأنا نستعمله في معناه الجديد .

وكانت ليلة الرابع عشر من يوليو عام ١٧٨٩ ، وفي باريس هي موعد هذا التاريخ ، عندما سسمع لويس السادس عشر من الدوق دي لاروشيفوكو ليانكور ، بسقوط الباستيل ، وتحرير عدد من المسجونين وتخاذهل الحرس الملكي أمام هجوم الشعب . ويحسر الحوار القصير المشهور الذي دار بين الملك ورسوله ، الشيء الكثير . فلقد قيل أن الملك صرخ هاتفا ٠٠٠ « انه عصيان » فرد ليانكور مصححا ملكه ٠٠٠ « لا ياسيدي ، انها ثورة » ، فنحن نسمع بالكلمة هنا ، وعلى الصعيد السياسي ، للمرة الأخيرة ، في المعنى المجازي القديم ، الذي ينقل المعنى من السماء الى الأرض ، ولكن التأكيد انتقل هنا وللمرة الأولى على الغالب بصورة كلية من شرعية الحركة الدائرية المحسورة ، الى حتميتها ، واستحالة مقاومتها (١) . فما زالت الصورة تظهر على شكل حركة الكواكب ، لكن ما يؤكد عليه الآن ، هو أن الانسان عاجز عن وقف هذه الحركة ، ومن هنا أصبحت قانونا في حد ذاتها . فعندما أعلن الملك ان افتتاح الباستيل « عصيان » ، كان يعنى تأكيد سلطانه والوسائل المختلفة المتوافرة لديه ، لمقاومة ومعالجة ما فيه من تأمر وتحد لسلطته . أما رد ليانكور ، فكان يعنى أن ما حدث لا يمكن أن يعالج ، ويفوق سلطان الملك وقدرته . ترى ما الذي رآه ليانكور ، بل ما الذي يتحتم علينا ان نراه أو نسمعه ، ونحن نصغي الى هذا الحوار العجيب حتى دفعه الى اطلاق صفة الحتمية على ما وقع واستحالة معالجته أو مقاومته ؟ .

يبدو الرد على هذا السؤال أول ما يبدو في منتهى البساطة . فنحن نستطيع أن نرى وراء هذه العبارات ، وأن نسمع جواهر الشعب الساخطة وهي تزحف ، وتندفع الى شوارع باريس التي لم تكن في تلك الايام

(١) يقول جريوانك في المقال الذي اشرنا اليه في هامش سابق ان « عبارة انها ثورة » استعمل لأول مرة عند الحديث عن هنري الرابع ملك فرنسا وتحوله الى الكاثوليكية بعد أن لبوا عرش البلاد . وقد اقتبس في مقاله هذا عبارة وردت في كتاب « تاريخ حياة هنري العظيم » لهاردوان دي بريفكس ، الطبوع في أمستردام عام ١٦٦١ ، ويقول جريوانك ايضا ان فكرة استحالة المقاومة تمتزج هنا مع المعنى الفلكي الاصلى من الثورة بوصفها « دوران يعود الى نقطة البداية » . ولا ريب في ان هاردوان عنى أن جميع هذه الاحداث عادت بالفرنسيين الى وضع «الامير الطبيعي الاصلى» .

عاصمة فرنسا وحدها ، بل عاصمة العالم المتحضر بأسره ، ونحن نستطيع ان نتخيل اضطراب سكان المدن الكبرى وقد اختلط اختلاطا كليا مع هبة شعب باريس في طلبه الحرية ، وان نتصور هذا الزحف وذلك الاضطراب من النوع الذى تستحيل مقاومته بسبب ضخامة عدد المشتركين فيه . ونحن نعرف أن هذه الجماهير التى خرجت الى وضوح النهار للمرة الاولى فى التاريخ ، كانت بالفعل جماهير الفقراء ، والمظلومين التى كانت القرون السابقة تفرض عليها الانزواء والاختفاء فى حياة من الظلام والعار ، ولا ريب فى ان كل ما تبينه رجال الثورات ونظارتها من استحالة على المعالجة منذ تلك الايام ، هو ان آفاق المجالات العامة ، التى كانت مقتصرة منذ وعى الانسان وجوده على الاحرار ، أى على المتحررين من مخاوف الضرورات الحياتية للانسان وحاجاته البدنية ، يجب أن تتفتح الآن ، وعلى أوسع نطاق ، أمام الجماهير الغفيرة من الناس اللامتحربين من مخاوف الحاجات اليومية ، وان ينعموا بنورها وضيائها .

ويتردد صدى فكرة « الحركة التى لا تقاوم » والتى سرعان ما حولها القرن التاسع عشر الى مفهوم الحتمية التاريخية ، فى تاريخ الثورة الفرنسية من بدايته الى نهايته . وسرعان ما اخذت صور ومورثيات جديدة تتبلور حول تلك الاستعارة القديمة ، وسرعان ما ظهرت كلمات جديدة فى المعجم السياسى . وعندما نفكر اليوم بالثورة ، نجد انفسنا وبصورة آلية نفكر فى التعابير المتعلقة بتلك الصور التى تولدت فى تلك الايام ، وبينها صورة « المد الثورى » التى اطلقها ديمولان (١) . والنسبة اظهر فيها الرجال الثوريين وقد خلقتهم موجاته وحملتهم معها ، الى ان ابتلعتهم دواماتها من السطح ، ليزولوا مع اعدائهم من عملاء الثورة المضادة . ويقول روبسبير ، ان سرعة المد الثورى تنعزذ دائما «بجرائم الطغيان» من ناحية ، و«بتقدم الحرية» من الناحية الأخرى ، وهما ناحيتان متعارضتان ، تستغفر اولاهما الثانية ، بحيث لا يكون توازن بين الحركة ، والحركة التى تضادها كما لا تكبح احدهما الاخرى أو توقفها ، وانما تعملان معا وبطريقة خفية فى مضاعفة سير « العنف المتدرج » الذى يمشى فى نفس الاتجاه وبسرعة

(١) كميل ديمولان (١٧٦٠ - ١٧٩٤) - ثورى فرنسى وصحفى . ظهر على مسرح الثورة عام ١٧٨٩ عندما دعا الناس الى حمل السلاح . اشتهر بخطبه ومنشوراته النارية التى كان يحنونها « بفرنسا الحرة » و « فلسفة الشعب الفرنسى » ، أصبح صديقا لدانتون . اشترك فى اباداة الجيرونديين . اعدمه روبسبير .

متزايدة باستمرار (١) . وقد وصف جورج فورستر (٢) . الثورة التي شهدتها في عام ١٧٩٣ ، وقال انها اشبه ما تكون « بالحم البركاني » الرهيبة ، التي لا يستطيع احد وقفها ، كما تجرف كل ما يعترض طريقها » (٣) . فهي في رأيه المنظر الذي « يتسلط عليه الشيطان » ، وهي « الثورة التي تاكل أبناءها » على حد تعبير فيرجينيو ، الخطيب الجيروندي (٤) المفوه . وقد تحدث عنها روبسبير فوصفها « بالعاصفة الثورية » التي تدفع الثورة في طريقها ، وبالأزوبعة المخيفة التي تجرف امامها كل شيء ، او تفرق كل ما لا يستطيع المرء نسيانه ، حتى ولو كان من البدايات التي يتم التأكيد فيها « على عظمة الانسان مقابل صغار العظام » (٥) ، أو التي تمثل على حد تعبير هاملتون (٦) . دفاع الانسان من شرف الجنس البشرى (٧) . ويبدو وكان قوة أعظم من الانسان قد تدخلت ، عندما بدأ الناس يؤكدون عظمتهم ، ويدافعون عن شرفهم .

وقد سيطر هذا التفكير في التيار القوي الجارف ، الذي يدفع الناس معه الى سطح الأمجاد أولا، ومن ثم الى الأهوال والحزى، على الحقب التي

(١) من كلمات روبسبير وقد القاها في ١٧ من نوفمبر ١٧٩٣ في المؤتمر الوطني . (راجع

مصنفات روبسبير - المجلد الثالث ص ٤٤٦) .

(٢) جورج فورستر (١٧٥٤ - ١٧٩٤) - ولد في دانزيج . تجول كثيرا ، وزار فرنسا

في عهد الثورة . من أشهر الكتاب الاثان في وصف الطبيعة . من أهم كُتبه « مناظر

من الحياة السفلى » .

(٣) مقتبسة من كتاب جريوانك ص ٢٤٣ .

(٤) بيير فيرجينيو (١٧٥٣ - ١٧٩٣) - خطيب وثوري فرنسي مشهور . ولد في ليموج

أصبح عضوا في الجمعية الوطنية عام ١٧٩١ ، وتولى زعامة حزب الجيروندي . طلب في

ديسمبر ١٧٩٢ استفتاء الشعب في مصر الملك . ولكنه مالبث هو وأحد

وعشرون من رفاقه ان اعدموا بأمر من روبسبير ولجنة الامن العام .

(٥) من خطاب روبسبير في ٥ من فبراير ١٧٩٤ « مصنفات روبسبير ص ٥٤٣ »

(٦) هاملتون - اليكساندر (١٧٥٧ - ١٨٠٤) - سياسي أمريكي ، وعالم بالاقتصاد .

كان من أبرز الذين اشتروا في وضع الدستور الأمريكي وفي تحديد سياسات أمريكا .

كان أبوه تاجرا ثم أفلس ، واضطر الصبي الى ترك المدرسة ، وهو في الثامنة عشرة

ليعمل كاتباً عند أحد التجار ولكنه عاد فأكمل دراسته وتخرج في جامعة كولومبيا .

قربه جورج واشنطن ، وظل ملازما له كسكرتيره الشخصي . كان من ذوي الميول

المحافظة . اشترك مع ماديسون وجي في كتابة سلسلة من المقالات عن الحكم جمعت

في كتاب « الاتحادى » . أصبح وزيرا للمالية . يعتبر مؤسس الحزب الجمهورى .

(٧) الاتحادى (١٧٨٧) اعداد كوك - رقم ١١ .

قلت الثورة الفرنسية . وكان المثلون من رجال الثورات ، الذين بالرغم من انتشائهم بخمر الحرية في معناها المطلق ، لم يؤمنوا قط بأنهم باتوا أحرارا ، هم الذين صاغوا هذه الاستعارات ، التي تمثلت فيها الثورة وكأنها ليست من عمل الانسان ، بل كعملية لا تقاوم ، والتي ربطت بين مفهومها وصور التيار والعاصفة والحريات . ولو اتيح لهؤلاء ان يفكروا لحظة واحدة ، بصورة تنطوي على الاتزان ، فانهم ماكانوا ليصدقوا ، انهم هم او انهم كانوا ، الذين خلقوا هذه الاعمال التي قاموا بها ، أو كان في الامكان ان يتبدلوا وتتبدل معتقداتهم الذاتية في غضون بضع سنوات ، لولا هذا العصف الثوري الهائج ؟ او لم يكونوا جميعا في عام ١٧٨٩ من انصار الملكية الذين دفعوا في عام ١٧٩٣ لا الى اعدام ملك واحد ؟ قد يكون خائفا أو لا يكون بل والى الحملة على حد تعبير سان جوست (١) ، على النظام الملكي كله ، على اعتبار انه يمثل « جريمة دائمة » ؟ او لم يكونوا أيضا ، من انصار الحقوق الخاصة في التملك ، ثم راحوا جميعا يعلنون في قوانين فينتوز في عام ١٧٩٤ ، مصادرة جميع الممتلكات ، لا التي تعود الى الكنيسة وحدها ، أو الى النبلاء المهاجرين وحدهم ، بل والى جميع المشبوهين ، ووجوب تسليمها الى التعساء الفقراء ؟ او لم يكونوا هم الذين عملوا على وضع دستور كان المبدأ الأساسي فيه ، التطرف في اللامركزية ، ثم ما لبثوا ان ارغموا على العدول عنه ، واعتباره ، شيئا لا قيمة له ، والاستعاضة عنه ، بطراز ثوري من الحكم ، يتم عن طريق اللجان التي كانت اكثر مركزية من أى طراز شهده العهد البائد ، أو جرؤ على تطبيقه ؟ او لم يكونوا قد اشتبكوا ، بل أوشكوا على أن يربحوا حربا لم يرغبوا فيها أبدا ، ولم يصدقوا أبدا أنهم قادرون على كسبها ؟ أو يمكن ان تظل هناك في النهاية ، الا المعرفة التي كانت لهم في البداية ، والتي حددها روبسبير وهو يكتب الى شقيقه في عام ١٧٨٩ قائلا « ... لقد ولدت الثورة الراهنة في بضعة ايام ، احداثا اضخم بكثير من التاريخ السابق للانسانية كله » ؟ ويميل الانسان في النهاية ، الى التفكير ، بأن هذا كان اكبر مما كان متوقعا .

(١) لويس انطوان سان جوست (١٧٦٧ - ١٧٩٤) ثوري فرنسي - كان صديقا لروبسبير واصبح نائبا في الجمعية الوطنية وعضوا في لجنة الأمن العام . اشترك في اسقاط دانتون - دافع عن فرنسا في الحرب وكان بطلا وانتخب رئيسا للمؤتمر الوطني . لكن روبسبير عاد فاعدمه .

وقد الف الناس منذ الثورة الفرنسية ، ان يفسروا كل انتفاضة عتيفة ، سواء أكانت ثورية أم مناهضة للثورية ، بأنها استمرار للحركة التي بدأت في عام ١٧٨٩ ، وان اوقات الهدوء ، وإعادة الاوضاع لم تكن الا التوقيفات في سير المد الذي انتقل الى الجريان تحت سطح الارض ، ليعود فيستجمع القوة الكافية لبروزه من جديد في شكل ثورات اعوام ١٨٣٠ و ١٨٣٢ و ١٨٤٨ و ١٨٥١ و ١٨٧١ ، على اعتبار ان هذه الثوارخ تمثل الاحداث المهمة في القرن التاسع عشر . وكان انصار هذه الثورات وأعداؤها ، يفهمون هذه الأحداث ، على انها النتائج الفورية لثورة عام ١٧٨٩ ، واذا صح ما قاله ماركس من ان الثورة الفرنسية ، مثلت على مسرح الاحداث بازياء رومانية ، فان من الصحيح أيضا القول ، بأن كل ما تلاها من ثورات ، حتى ثورة أكتوبر نفسها (الثورة الشيوعية) ، قد طبقت على نفس القواعد والاحداث التي نقلت الناس من الرابع عشر من يوليو الى التاسع من ثروميدور والثامن عشر من برومير (١) ، وهي توارخ أثرت على ذاكرات الشعب الفرنسى ، بحيث يربطها الآن كل انسان بسقوط اللياستيل ومصرع روبسبير ، وظهور نابليون بونابرت . ولم يكن عصرنا الراهن هو المسئول عن خلق التعبير الجديد وهو تعبير « الثورة الدائمة » ، وانما صاغه برودون (٢) في أواسط القرن التاسع عشر ، وارفقه بالفكرة القائلة « . . . لم يكن هناك ما يسمى بالثورات المتعددة ، وانما كانت هناك ثورة واحدة في خصائصها واستمرارها » (٣) .

واذا كان صانعو الثورة الفرنسية ومنفذوها ، هم الذين صاغوا المفهوم المجازى لتعبير «الثورة» من تجاربهم ، فان هذا التعبير ، حمل المزيد من التأييد من أولئك الذين راقبوا سيرها من الخارج وكأنها منظر يشهدهونه .

(١) هذه هي الأشهر الجديدة ، التي ابتكرها الثورة الفرنسية لتأريخها ، والاستماسة بها عن الأشهر المعتادة .

(٢) برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) اشتراكى فرنسي عمل في الطباعة ثم درس في إحدى الكليات ونال جائزة دراسية ، أهم مؤلفاته نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية الذي وصف فيه الملكية بأنها سرقة . وهو يعتبر من كبار المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين .

(٣) مقبسة من مقال لتيودور شرايدر «مشكلة الثورة» - المجلد ١٧٠ من المجلة التاريخية - ١٩٥٠ .

(العرب)

وفعل أبرز ما في هذا المنظر ، هو أن أيا من الممثلين الذين اشتركوا فيه لم يكن قادرا على التحكم في سير وقائعه ، وإن هذا السير مضى في اتجاه لم يكن له أى شأن على الإطلاق بالأهداف والغايات المقصودة للناس ، بل انه على النقيض من ذلك ، ارغم ارادتهم واهدافهم على الخضوع الى قوة الثورة المجهولة ، اذا أرادوا الاحتفاظ بحياتهم وأرواحهم . وقد نجد هذا القول ، من شياع الراى اليوم ، بل قد نجد من العسير علينا ، على الغالب أن نفهم أن شيئا غير التوافق يمكن أن يصدر عنه ، ولكن كل ما نحتاج اليه اليوم هو أن نذكر سير الثورة الامريكية ، التى وقع فيها النقيض تماما ، وأن نذكر أن احساسا طاغيا سيطر على جميع ممثليها بأن الانسان هو سيد قدره ، بالنسبة الى الحكم السياسى على الأقل ، وذلك لكى يفهم الانطباع الذى خلفه منظر عجز الانسان عن التحكم فى سير ما خلقه . وقد ولد الاحساس المعروف بخيبة الأمل عند الجيل الاوروبى الذى عاش أحداث ثورة عام ١٧٨٩ كلها الى أن وصل الى عودة أسرة البوربون بعد سقوط نابليون ، شعورا من الاجلال والتعجب من سلطان التاريخ نفسه ، وبينما كان سلطان الملكية الطاغية وحده ، هو الذى وقف بالأمس ، أى فى عصر النهضة ، حائلا بين الانسان وبين حريته فى العمل ، ظهرت الآن ، وبصورة مفاجئة ، قوة أضخم بكثير ، وقد أرغمت الناس طبقا لارادتها التى لا خلاص منها ولا مفر ، ولا ثورة عليها ، على العمل ، وهى قوة التاريخ والحتمية التاريخية .

وكان مولد المفهوم الحديث للتاريخ فى فلسفة هيغيل . (١) هو اهم ما حققته الثورة الفرنسية من نتائج من الناحية النظرية ، ولعل الفكرة الثورية حقا التى جاء بها هيغيل ، ان المطلقات القديمة للفلاسفة ، يائت بشكل واضح فى مجالات الشئون الانسانية ، أى على وجه التحديد فى ذلك الاطار من التجارب الانسانية التى رفض الفلاسفة بالاجماع قبولها على أنها مصدر المعايير المطلقة ، أو مقر ولادتها . وكانت الثورة الفرنسية

(١) جورج ويلهلم فريدريك (١٧٧٠ - ١٨٣١) - من مدينة شتوتجارت كان آخر الفلاسفة الالمان الاربعة المثاليين وهم كانت وفيخته وشيلينج . قام بالتدريس فى فينا ونورمبرج . اصدر اول مؤلفاته « ظواهر الروح » فى عام ١٨٠٧ ، واعتقه بعلم المنطق ، كما اصدر فى عام ١٨١٦ ، وكان استاذاً فى جامعة هيدلبرج ، موسوعة عن الدراسات الفلسفية ، اصيب بالكوليرا ومات . ويضعه بعض الفلاسفة فى مصاف ارسطو . كانت فلسفته الاساس الذى اعتمد عليه ماركس فى نظرياته المادية ، كما كانت دولته المثالية الاساس الذى قامت عليه النظرية الفاشية التى بناها هتلر وموسولينى فى نظاميهما .

(المغرب)

هى الطراز الذى مثل هذا التكشف الجديد للعملية التاريخية . كما كانت العامل الذى حمل الفلسفة الالمانية التى تلت عهد كانت (١) ، على فرض نفوذها الهائل على الفكر الأوروبى فى القرن العشرين ، ولا سيما فى تلك البلاد المعرضة أكثر من غيرها للقلق الثورى ، كالمانيا وروسيا وفرنسا ، لا بما فيها من مذهبية مزعومة بل على النقيض من ذلك بتخليها عن مجرد الخيال والتصور ، ومحاولتها صياغة فلسفة جديدة ، تتفق مع أحدث تجارب العصر وأكثرها واقعا ، وتشمل جميع مفاهيمها لكن هذا الشمول نفسه كان نظريا على صعيد المعنى الاصيل والقديم لتعبير « النظرية » ، فقد ظلت فلسفة هييجيل بالرغم من عنايتها بالواقع وبمجالات الشئون الانسانية ، لا تعدو حدود الخيال والتصور . وهكذا تحول كل ما كان « سياسيا » ، من أعمال وأقوال وأحداث ، عند النظرة المتطلعة الى الورا من نظرات الفكر . الى المجال التاريخى ، مما أدى الى ألا يستقبل العالم الجديد ، الذى رمزت ثورات القرن الثامن عشر الى بدايته ، علما جديدا من علوم السياسة (٢) على حد تعبير توكفيل ، بل الى أن يستقبل فلسفة للتاريخ ، لاعلاقة لها مطلقا بالتحول الخطير التالى من الفلسفة المجردة الى فلسفة التاريخ ، وهو تحول لا شأن لنا به فى هذا المجال .

واخطأ فى هذا الطراز الجديد بل والحديث كل الحدائث من الفلسفة فى منتهى البساطة من الناحية السياسية ، فهو ينطوى على وصف المجال الكامل للعمل الانسانى وتفهمه ، لا على صعيد الممثل أو الفاعل لهذا العمل بل على صعيد المشاهد الذى يشهد منظرا معيناً ، ولكن قد يكون من الصعب نسبيا اكتشاف هذا الخطأ أو هذه المغالطة على الأصح لما فيها من حقيقة كامنة وهى أن المعنى الصحيح للقصص التى يبدأها الناس ويمثلونها لا يظهر الا عندما يصلون الى نهايتها ، وهكذا يظهر ان المتفرج وحده ، لا الصانع أو الممثل ، هو الذى يستطيع ان يأمل فى فهم حقيقة ما حدث

(١) عمانوئيل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤) - من أعظم الفلاسفة فى العصر الحديث ، وأعظم مفكر فى شئون ما وراء الطبيعة (الغيبيات) ، ودرس الفيزياء والنظريات الطبيعية ، وحاول التوفيق بين ديكرات وليبنيتز فى رسالته عن « معرفة الطبيعة » ، والتوفيق بين نيوتن وليبنيتز فى كتابه « تاريخ الطبيعة العام ونظرية السماء » ، وكتب رسالة من « وجود الله » ، ودرس العقل الانسانى وحلله . واشهر كتبه « احلام انسان ذو خيال » ، و « غيبيات الاخلاق » و « العقل العلوى » .

(٢) راجع مقدمة المؤلفة لكتابتها « الديمقراطية فى أمريكا » حيث تقول .. « لا ريبه فى أن علما جديدا للسياسة قد ظهر فى العالم الجديد » .

في أية سلسلة من الأفعال والأحداث . وكان المتفرج ، لا الممثل ، هو الذي يتبين وبصورة أوضح ، ما انطوت عليه الثورة الفرنسية من تبديد هالة الحتمية التاريخية ، أو تبديد القول بأن نابليون بونابرت هو قدر فرنسا الموعود (١) . والنقطة المهمة هنا . هي أن جميع الذين حاولوا السير في القرن التاسع عشر ، بل وفي القرن العشرين أيضا على خطى الثورة الفرنسية لم يروا في أنفسهم مجرد خلفاء لرجالها ، بل منفذين للتاريخ والحتمية التاريخية ، مع ما في هذا التنفيذ من نتائج متناقضة . وهي أن تصبح الحتمية لا الحرية القاعدة الأساسية للفكر السياسي والثوري .

وقد يكون من المشكوك فيه لولا الثورة الفرنسية ، ان تكون الفلسفة قد حاولت ابدا ، الاهتمام بمجاذلات الشئون الانسانية ، واكتشاف الحقيقة المطلقة في ملكوت تتحكم فيه علاقات الناس ، وصلاتهم بعضهم ببعض ، وتكون بالتالي نسبية في تحديدها ، وبالرغم من ادراك الحقيقة على الصعيد التاريخي ، أي من تكشفها على أسس زمانية ، بحيث لا تكون صالحة لجميع الاوقات والازمنة ، الا ان من الواجب اعتبارها صالحة لجميع الناس ، دون اكرات بالمكان الذي يقيمون فيه أو البلاد التي ينتمون الى وعويتها ، وعلى هذا الاساس ، لم يكن ينظر الى الحقيقة على انها ذات صلة بالمواطنين الذين يتميزون دائما بتعدد الآراء وتنوعها ، أو بالقوميين الذين يحدد لهم تاريخهم وتحدد لهم تجاربهم القومية ، مفهوم الحقيقة . وانما كان ينظر الى الحقيقة على انها العلاقة بين الانسان والانسان . وهو كواقع دنيوى ملموس ، لا يمت بالطبع الى أى مكان معين ، واذا كان لابد للتاريخ من ان يغدو الوسيلة لتكشف الحقيقة ، فان الواجب يقضى بأن يكون تاريخا عالميا ، وان تكون الحقيقة التي يكشفها مطابقة « للروح العالمية » . ولكن لما كان في وسع النظرة الى التاريخ ان تحمل شيئا من المكانة الفلسفية في ظل الافتراض بأنه يشمل العالم بأسره ، ومصائر

(١) جريوانك في مقاله الذي اشرنا اليه سابقا وقد اهتم بدور النظرة في مولد مفهوم الثورة اذ قال : « لو اردنا السير على هدى التحولات الثورية بعد وعيها منذ ظهورها ، فاننا لن نجد من الصعوبة بمكان في البداية ، وعند تعاملنا بهذه التحولات، نفهم ايمانها الواضحة ، بنفس القوة التي نفهم بها ظواهرها الفعلية » ، ويبدو انه توصل الى اكتشافه هذا متأثرا بهيجل وماركس وان طبقها خطأ على الرسم التاريخي ، لفورنسة ، وذلك لان هذه التواريخ كانت تحتاج ساسة فلورنسة ورجال دولتها . ولم يكن مكيا في وجوب كارديني من النظرة على صعيد ما كان هيجل وغيره من مؤرخي القرن التاسع عشر .

(المؤلف)

الناس جميعا فان فكرة عالمية التاريخ تصبح ، كما هو واضح ، سياسية فى جذورها . وقد سبقت الثورتان الفرنسية والامريكية هذه النظرة وهما الثورتان اللتان طالما تفاخرتا باستهلالهما لعهد جديد للبشرية ، يقوم على اساس الاحداث التى تهم علاقات الناس بالناس ، اينما وجدوا وفى أية ظروف عاشوا ، والى أية قومية انتموا . وقد تولدت النظرة عن عالمية التاريخ من المحاولة الاولى التى قام بها الانسنان لايجاد عالمية السياسة ، وبالرغم من ان حماسة الثورتين الفرنسية والامريكية لمفهوم « حقوق الانسان » قد ذوت بسرعة مع مولد فكرة « الدولة القومية » ، التى ثبت قصر أجلها بالفعل ، الا أن هذه النظرة كانت النتيجة الوحيدة التى طال أجلها نسبيا للثورة فى افريقيا ، بحيث باتت عالمية السياسة بشكل أو بآخر ، الذيل الذى ألحق بالسياسة منذ ذلك اليوم .

وهناك ناحية اخرى من تعاليم هيجيل ، وهى فى منتهى الاهمية على هذا الصعيد لأنها مستمدة من تجارب الثورة الفرنسية ، وذلك لأنها تركت آثارا مباشرة من النفوذ على جميع ثوريى القرنين التاسع عشر والعشرين ، اذ أن هؤلاء الثوريين ، ظلوا ينظرون الى الثورة على الأسس التى ابتكرها هيجيل ، بالرغم من انهم لم يتعلموا شيئا من ماركس ، اعظم تلاميذه ، أو انهم لم يشغلوا انفسهم بقراءة هيجيل نفسه . وتتعلق هذه الناحية بطبيعة الحركة التاريخية ، التى رأى فيها هيجيل وجميع تلاميذه ، جدلية مادية (دياكتيكية) أو حتمية ، فقد انبثقت الحركة الجدلية المادية والحركة التاريخية المضادة لها ، من الثورات والثورات المضادة التى وقعت بين الرابع عشر من يوليو والثامن عشر من برومير واعادة الملكية . وراحت هاتان الحركتان تحملان الانسان فى تيارهما الجارف ، الذى يجب ان يخضع اليه ، منذ اللحظة التى يحاول فيها اقامة الحرية على الارض . ولعل هذا هو معنى الجدليات المشهورة عن الحرية والحتمية ، وما فيها من تطابق ، يؤلف أفظع الأحاجى وأصعبها من الناحية الانسانية فى مجموعة الفكر الحديث . ومع هذا فان هيجيل الذى رأى ذات يوم فى احداث عام ١٧٨٩ اللحظة التى تم فيها التفاهم بين الارض والسماء ، كان ولا ريب ، لا يزال يفكر على صعيد المفهوم « المجازى » الاصلى لتعبير الثورة ، وكان الحركة المشروعة التى لا تقاوم للاجرام السماوية قد هبطت عن طريق الثورة الفرنسية الى الارض والى شئون الانسان ، مضيغة عليها شيئا من « الحتمية » . ومن الخطر أن المنظم الذى بدا لكنت Kent . فوق « الصدفة المحزنة » ،

ونجوته (١) فوق « المزيج المحزن للعنف والتفاحة » ، كان يؤلف نفس الآراء التي كانت حتى ذلك التاريخ أهم الصفات المميزة للتاريخ الانساني ولسير الكون ونظامه . ومن هنا لم يكن لغز هيجيل في وصف الحرية بانها ثمرة الحتمية ، اكثر تعقيدا من لغز التفاهم بين الارض والسماء . ومن هنا يتبين لنا أن نظرية هيجيل لم تكن تنطوى على أى مزاح أو مجون ، كما لم تكن جدلياته المادية عن الحرية والحتمية تنطوى على أى هذر أو لغو . وقد يكون العكس هو الصحيح تماما ، وإن تكون هذه الجدليات قد استهوت الى حد كبير اولئك الذين كانوا لا يزالون واقعيين تحت تأثير الواقع السياسى ، وذلك لأن مافيها من حوافز قوية تدعو الى التصديق ، لم تكن نابعة من الادلة النظرية ، بقدر ما كانت تنبع من التجربة التي تكررت المرة تلو المرة ، عبر القرون وما شهدته من حروب وثورات . ولما كان الناس لا يزالون يستمدون هديهم من العلوم الطبيعية ، ولا يزالون ينظرون الى هذه العملية كحركة دائرية مستمرة فى دورانها ، وهى النظرة التي تطلع بها فيكو Vico ايضا ، للحركة التاريخية نفسها ، فإن وجود الحتمية فى الحركات التاريخية كما فى الحركات الفلكية أمر لازب لاغنى عنه . فكل حركة مستمرة الدوران تحمل طابع الحتمية فى معناها ولكن لما كانت الحتمية طبيعة كامنة فى التاريخ ، فإن حقيقتها يجب ان تعيش حتى بعدما وقع من انهيار عصرى فى نظرية « الدوران المستمر » للاحداث المتكررة بصورة ازلية ، ويجب ان تظهر من جديد فى حركة « مستقيمة الاضلاع » ، لا عودة فيها الى الوراء ، وانما سير متواصل نحو الغد المجهول . ولا تدين هذه الحقيقة فى وجودها الى التخيلات النظرية بل الى التجارب السياسية ، وسير الاحداث الفعلى .

وكانت الثورة الفرنسية لا الامريكية هى التي ألهمت العالم ، وكان صيرها بالتالى ، لا سير الاحداث فى الثورة الامريكية او اعمال « الابهاء المؤسسين » (٢) هو الذى قدم الينا ما يعنيه الاستعمال الراهن لكلمة « الثورة » من معان ومفاهيم ، وهذا ينطبق على العالم بأسره ، بما فيه

(١) جوته (١٧٤٩ - ١٨٣٢) من مشاهير الشعراء الالمان . له من اتيق العبارة وسعة الخيال ، وحق الفكر ما يضمن له الخلود فى الادب العالمى . له روايات « فوست » و « فيتر » ، و « هرمان ودوروت » .

(٢) هذه تسمية يطلقها الامريكيون على مؤسسي الولايات المتحدة الامريكية من رجال الثورة ، الذين ثاروا فى الولايات الثلاث عشرة الشرقية على الحكم الاستعمارى البريطانى واقاموا الجمهورية الامريكية . (العرب)

امريكا نفسها . وقد يكون الاستيطان الاستعماري في امريكا الشمالية ، والحكم الجمهوري في الولايات المتحدة ، أعظم ما حققه العنصر الأوربي من مغامرات وأكثرها جرأة واندفاعا ، لكن هذه البلاد - أى أمريكا - ظلت أكثر من زهاء مائة عام من تاريخها ، تعيش منطوية على نفسها ، فى عزلة قد تكون رائعة وقد لا تكون ، عن القارة الأوربية الأم . ولقد تعرضت منذ أواخر القرن الماضى لثلاثة اندفاعات قوية من التحول الى الحياة المدنية ، والتصنع ، والهجرة الجماعية ، والأخيرة أقواها وأعظمها أهمية . وقد هاجرت مع هؤلاء المهاجرين الى قارتنا منذ تلك الايام النظريات والمفاهيم الجديدة ، وان كانت لسوء الحظ ، غير مصحوبة بتجاربها ، وقد جاءت من العالم القديم الى العالم الحديث حاملة معها عبارة « الثورة » بكل معانيها ومفاهيمها . ولعل من الغريب حقا ، ان نرى الرأى العام الأمريكى المثقف يميل فى القرن العشرين أكثر من صنوه فى أوربا الى تفسير الثورة الأمريكية على ضوء مفاهيم الثورة الفرنسية ، وان يوجه اليها النقد أحيانا ، لأنها لم تتفق اتفاقا واضحا مع العبر المستفادة من تلك الثورة الفرنسية التى انتهت بالفشل الذى يبلغ حدود الكارثة ، قد أصبحت مشهورة فى التاريخ العالمى ، بينما ظلت الثورة الأمريكية ، التى حققت نصرا عظيما مؤزرا حادثا ذا أهمية محلية ليس الا . (١)

فعندما تظهر اية ثورة من ثورات عصرنا على المسرح السياسى ، تبدو فى صور مستمرة من سير الثورة الفرنسية ، وتفهم على ضوء مفاهيم صاغها النظارة على صعيد الحتمية التاريخية ، وكان الاهتمام الكلى العميق بأشكال الحكم ، الذى يعتبر من خصائص الثورة الأمريكية ، وان كان كثير

(١) بالرغم من أهمية الثورة الأمريكية كالتجسيد العبرى الأول لثورات التحرر من الاستعمار ، إلا أنها لا يمكن ان تقارن من ناحية مفاهيمها الثورية وما حققته من نتائج بالنسبة الى الثورة الفرنسية التى تمثل الحتمية التاريخية لثورة الجماهير على طبقات الملكية والطبقة المتبددة المثلة في نبلاء الانقطاع وأقطاعى الكليروس . وبالرغم من هذه المقارنة التى تنطوى على شيء من التمصب الذاتى والتى أوودتها المؤلفة ، فإن الثورة الفرنسية مثلت الثورة الاجتماعية الشاملة ، بينما مثلت الثورة الأمريكية الثورة التحررية السياسية ليس الا . اذ لم تنطو الثورة بعد نجاحها ، على تغيير كلى في الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية في العالم الجديد ، ولعل مجرد التحول الى النظام الجمهورى ، هو التغير الكبير على الصعيد السياسى .

الاهمية ايضا في المراحل الاولى للثورة الفرنسية ظاهر البروز لاختفائه من عقول الذين يعملون الثورات والذين يراقبونها محاولين التفاهم معها . كان رجال الثورة الفرنسية ، الذين ارهبهم منظر الجماهير وهي تهتف « روبيير » الجمهورية ؟ الملكية ؟ انا لا اعرف المشكلة الاجتماعية ، « ضاعوا تمام الضياع في خضم المنظمات والدساتير التي تؤلف على حد نصير سان جوست ، « روح الجمهورية ، بل الثورة نفسها » . (١) ولقد انساق الناس منذ ذلك التاريخ ، رغما عن ارادتهم مع العواصف الثورية باتجاه مستقبل مجهول ، وحل هؤلاء محل المهندسين المعتزين بقدرتهم على بناء بيوتهم الجديدة ، على أسس من الحكمة المتجمعة لديهم من تراث الصور السابقة على النحو الذي فهموها فيه . ومضت مع أولئك المهندسين الذين اختفوا من الصورة الثقة المطمئنة بقيام نظام عالمي جديد على أسس من الافكار ، وطبقا لمخططات موضوعة من المفاهيم يؤكد قدمها نفسه حقيقتها . وقد قال جورج واشنطن (٢) ان العالم « كان ميمون الطالع لانه وضع قيد الاستعمال ، كنوز المعرفة التي توصلت اليها الحضارة عن طريق جهود الفلاسفة والحكماء والمشرعين ، عبر سلاسل طويلة ومتلاحقة من السنوات » . وقد احس رجال الثورة الامريكية بمساعدة هذه الكنوز بقدرتهم على الشروع في العمل بعد ان تفارقهم الى غير رجعة ظروف السيطرة البريطانية وسياساتها ، اذ لم يكن ثمة مناص لديهم من اقامة نظام سياسي جديد كل الجدة . ولما كانت الفرصة قد اتاحت لهم للعمل قلم يعد في وسعهم القاء اللوم على التاريخ والظروف ، واذا عجز سكان الولايات المتحدة عن ان « يكونوا كاملي الحرية والسعادة فان اللوم في ذلك يقع عليهم وحدهم » . (٣) ولم يكن في وسعهم ، ان يظنوا حين ذاك ان ادق الذين تابعوا عملهم ملاحظة واكثرهم تفكيرا وجدوا انفسهم بعد وضع حقب مضطرين الى القول « . . . لقد عدنا الى التاريخ منذ اقدم عهوده نتابع عصوره واحدا اثر آخر ، ولكننا لم نجد شبيها لما يقع تحت

(١) لمعرفة مواقف سان جوست وروبيير من هذه القضايا راجع كتاب البرت اوليفيه ، « سان جوست وقوة الامور » - طباعة باريس لعام ١٩٥٤ .

(٢) جورج واشنطن (١٧٣٢ - ١٧٩٩) - مؤسس الولايات المتحدة ، وبطل استقلالها اذ قاد ثورتها ضد الانجليز . عرف بسداد رأيه وحسن نيته ، وصدق معاملته ، ونشاطه التواصل .

(٣) مقتبسة من ادوارد س. كورين - مقال من « أسس القانون العليا في الدستور الامريكي » - مجلة جامعة هارفرد القانونية ، المجلد ٤٢ - ١٩٢٨ .

انظارنا الآن . فعقل الانسان يتيه الآن فى متاهات الغموض ، لأن الماضى توقف عن القاء اضوائه على المستقبل ، • (١)

ولا ريب فى ان الاستهواء السحرى للحتمية التاريخية الذى سيطر على عقول الناس منذ مستهل القرن التاسع عشر ، ازداد قوة بعد ثورة أكتوبر ، التى تركت فى قرننا نفس المعنى العميق الذى تركته الثورة الفرنسية فى عصرها من ناحية كونها اول تجسيد لآمال الناس اشراقا وهى الآمال التى مالبثت أن خبت ليلفها اليأس (٢) . ولم تكن النتائج غير المنتظرة هى التى كشفت عن هذه الحقيقة ، وانما كشف عنها التخطيط الواعى ، لطريقة فى العمل تستند الى تجارب عصور وأحداث ماضية . ولاريب فى أن الضسفظ المزدوح الجدى للعقيدة والارهاب ، وأولهما يضغط على الناس من الداخل ، بينما يضغط ثانيهما من الخارج ، هو الذى يوضح الايضاح الكافى ، السبب فى تلك النعومة التى سار فيها الثوريون فى جميع البلاد التى وقعت تحت تأثير الثورة الشيوعية الى مصيرهم ، وان كانت العبرة المستقاة من الثورة الفرنسية قد اصبحت جزءا لا يتجزأ من الضسفظ الذاتى الذى يفرضه التفكير العقائدى اليوم على معتنقيه • (٣) ولقد كانت المشكلة واحدة دائما ، فجميع الذين دخلوا مدرسة الثورة تعلموا وعرفوا مسبقا المخطط الذى يجب ان تسير عليه . وهم لهذا يقلدون سير الاحداث ، لا اعمال رجال الثورات نفسها . ولو انهم اعتبروا هؤلاء الرجال النماذج التى يجب عليهم تقليدها ، لظلوا يتحدثون عن براعتهم حتى اللحظة الأخيرة . ولكنهم لم يستطيعوا ان

(١) راجع كتاب توكفيل « العهد البائد » المجلد الثانى - الكتاب الرابع - الفصل الثامن .

(٢) اعتقد أن فى هذا القول من المؤلفة خروجاً على الموضوعية . فالتجربة الاشتراكية التى اعلنت ثورة أكتوبر بدايتها ، ما زالت قيد التجربة على الصعيد العلمى الدقيق ، ولم يقد فى الامكان بالنسبة الى الموضوعية المجردة ، الحكم لها أو عليها ، يضاف الى هذا ان التجربة الاشتراكية على اختلاف طرق تطبيقها ، تم الآن اكثر من نصف سكان العالم ، ولا يمكن الحكم عليها بأنها بعثت اليأس فى النفوس ، الا اذا كان الحاكم الذى يصدر هذا الحكم متحيزا وبعيدا عن الموضوعية .

(٣) ليس الارهاب جزءا عقائديا من التطبيق الاشتراكي ، وانما كان تكتيكا مرحليا اقتضته الى حد ما طبيعة الصراع المذهبى في مراحلها الاولى . ولعل مما ينقض رأى المؤلفة هنا ، هو ان الاتحاد السوفياتى الذى قاسى من ارهاب ستالين الكثير ، هو الذى يحمل الآن على سياسة الارهاب من الناحية المذهبية وبحملها الكثير من ثبات الاخطاء فى الماضى .

(العرب)

يفعلوا ذلك ، لانهم يعرفون أن الثورات لابد وأن تبتلع أبناءها . ولا تقل معرفتهم لهذه الحقيقة عن معرفتهم ، بأن الثورة يجب أن تسير في مجراها في سلسلة متعاقبة من الثورات ، أو أن العدو « الخفي » لا يلبث أن يلحق بالعدو المكشوف للثورة ، تحت ستار ما يسمى « بالمشبهين » ، أو أن الثورة نفسها لابد وأن تنقسم الى فريقين متطرفين ، احدهما مغرق في تطرفه الثوري والثاني متسامح في عمله الثوري ، وأن الفريقين يعملان معا وبصورة « موضوعية » ، في قلب الحكم الثوري ، وأن الثورة لا تنجو الا على يد الانسان الذي يقف في الوسط ، والذي لا يمكن اعتباره معتدلا لانه يعمل على تصفية فريقى اليمين واليسار تماما كما صفى روبسبير كلا من دانتون وهيبير . ولا ريب في ان كل ما افاده رجال الثورة الروسية من الثورة الفرنسية ، هو التاريخ لا العمل . فقد اكتسبوا المهارة في أداء أى دور تعهد به اليهم مسرحية التاريخ الكبرى لتمثيله ، لما اذا لم نجد هذه المسرحية أى دور لهم ، سوى دور « الشرير » ، فانهم يؤثرون ادائه ، على ان يظلوا خارج الرواية .

ولا ريب في أن منظر هؤلاء الرجال ، الذين تجرءوا على تحدى جميع أوجه السلطان القائمة ، أو تحدى جميع السلطات الماثلة في العالم ، والذين لا يتطرق الشك مطلقا في شجاعتهم ، وهم يدعون بين يوم وآخر وبمنتهى التواضع ودون أى ضجيج أو احتجاج ، لنداء حتمية التاريخ ، مهما كان شكل هذه الحتمية بعيدا عن العقل والمنطق في نظرهم ، ينطوى على الكثير من السخرية . ولكنهم خضعوا لاستجهاال التاريخ ، لا نتيجة مقال دانتون وفيرجينو وروبسبير وسان جوست ، من أقوال مازالت تطن في آذانهم ، بل نتيجة ايمانهم الاحمق بحتمية التاريخ .

المشكلة الاجتماعية

« التمساء هم مصدر القوة في العالم »

سان جوست -

- ١ -

قد يكون من الصحيح القول ، بأن التاريخ استجهل الثورين
لمحترفين الذين ظهوروا في مستهل القرن العشرين ، ولكن هؤلاء الثورين
لم يكونوا من الجهلاء أو الحمقى على الإطلاق . وكانت فكرة الحتمية التاريخية
قد فرضت نفسها كقاعدة من قواعد الفكر الثوري ، أكثر من مجرد منظر
من مناظر الثورة الفرنسية ، أو ذكرى من ذكريات أحداثها ، التي تمخضت
عن تكثف هذه الوقائع وتحولها الى مفاهيم . فراء هذه المظاهر ، قبع واقع
حياتي . لا تاريخي ، وان بدا الآن ولأول مرة على الغالب واضحا تحت أضواء
التاريخ ، فالعملية الحياتية هي اقوى حتمية نحس بها في مراحل الاستبطان
النفسى ، تتعرض لها ابداننا ، فتحافظ عليها في حالة مستمرة من التبدل
تكون الحركة فيها آلية رتيبة ومستقلة عن نشاطاتنا ، ومن النوع الذى
لا يقاوم من ناحية سرعته الطاغية . وكلما قل ما نعمله ، قل نشاطنا
وكلما فرضت هذه العملية الحياتية نفسها بقوة اكبر ، وفرضت حتميتها
الكامنة فيها علينا ، وبعثت في نفوسنا الرهبة منها ومن هذه الحركة
الغائية القدرية من الاحداث الغريبة التى تقوم وراء التاريخ الانسانى
كله . وقد وجدت حتمية العمليات التاريخية التى شوهدت في الاصل
في صورة هذه الحركة الحتمية والشرعية والدائرية للاجرام السماوية ،
صورتها القوية المائلة في هذه الحتمية المتكررة التى تتعرض لها الحياة
الانسانية كلها . وعندما وقع هذا ، وقد وقع عندما اندفع الفقراء متأثرين
بمتطلباتهم البدنية الى مسرح الثورة الفرنسية ، فقدت الاستعارة الفلكية
التي تتطابق تطابقا ملحوظا مع التبدلات الأزلية ومع تقلبات القدر
الانسانى - معانيها القديمة ، واكتسبت تلك الصور الحياتية التى تقوم

وراء النظريات العضوية والاجتماعية للتاريخ وتدخلها ، وهي نظريات تثبت ترك جميعا فى رؤية جماعية حقيقية للأمة أو الشعب أو المجتمع ، فى صورة كيان خارق ، تقوده « ارادة عامة » لا تقاوم ، وتفوق مستوى البشر .

ولقد بتنا منذ القرن الثامن عشر نطلق على هذا الواقع الذى يماثل هذه الصورة الحديثة ، اسم المشكلة الاجتماعية ، وفى وسعنا ان نسميه وبصورة متفوقة فى البساطة اسم « وجود الفاقة » . فالفاقة تعنى أكثر من الحرمان المجرد ، لانها حالة من العوز الدائم ، والشقاء العنيف ، يمثل العار فيها فى قوتها المحطة للانسانية ، فالفاقة معيبة ووضيعة لأنها تضع الناس تحت السيطرة المطلقة لأبدانها ، أى تحت السيطرة المطلقة لحاجات هذه الابدان على النحو الذى يراه الناس على ضوء تجاربهم الوثيقتة وخارج نطاق كل تكهن وتوقع . وكانت سيطرة هذه الحاجة وتحكمها هى التى دفعت الجماهير الى مساعدة الثورة الفرنسية والايحاء لها ، ودفعها الى الامام ، وايصالها اخيرا الى مصيرها الحتمى ، وذلك لأن هذه الجماهير كانت من الفقراء . وعندما ظهر هؤلاء على مسرح السياسة ، ظهرت الحاجة معهم وكانت النتيجة : تحول سلطان العهد البائد الى العجز ، وولادة الجمهورية الجديدة ، ووجدت الحرية نفسها خاضعة الى الحاجة والى الحاج العملية الحياتية نفسها ولجأيتها ، وعندما قام روبسبير يعلن « ان من الواجب تحويل كل ما يلزم للبقاء على الحياة ، الى منافع عامة ، مع الاحتفاظ بالفائض وحده كملكية خاصة » ، لم يكن يعكس فقط النظرية السياسية التى سبقت العصور الحديثة ويقلبها رأسا على عقب ، لانها كانت ترى وجوب توزيع ما يفيض على المواطنين من وقت وسلع ، كحاجة مشتركة ، وانما كان أيضا - وفى حدود تعبيره هو - يخضع الحكم الثورى اخضاعا نهائيا . لأقدس القوانين وهو قانون رفاه الشعب ، وأكثر الشعارات صدقا وهو شعار الحاجة (١) . وهذا يعنى أن روبسبير كان يتخلى عن ديكتاتوريته وعن طغيانه على الحرية فى سبيل اقامة الحرية ، وضمان حقوق من هم بلا لباس وهى « اللبس والمطعم ، وانتاج الأولاد (٢) » وقد كانت الضرورة وحاجات الشعب الماسة هى الأسباب التى أطلقت الارهاب من عقاله ، وبعثت بالثورة الى مصيرها ، وقد أدرك روبسبير أخيرا تمام الادراك

(١) مؤلفات روبسبير - اعداد لابونيراي - سنة ١٨٤٠ - المجلد الثالث - ص ٥١٤ .

(٢) اقترح بواسيه - وهو صديق لروبسبير - اصدار « اعلان عن حقوق المرأة » من الفقراء - راجع كتاب «روبسبير» لطومسون - طباعة اوكونفورد (١٩٣٩) ص ٣٦٥

(العرب)

ما حدث ، وإن كان قد وضعه أخيرا « فى خطابه الأخير » فى شكل تكهن
 اذ قال : « وستختفى من تاريخ الجنس البشرى ، لأننا أضعنا فرصتنا
 فى بناء الحرية » . ولم تكن مؤامرات الملوك والطغاة هى التى صرفتهم
 وأشغلتهم مدة طويلة ، بحيث أضاعوا « الفرصة التاريخية » ، وإنما
 كانت مؤامرات الحاجة والفاقة ، الأقوى مراسا ، هى التى أشغلتهم .
 وكانت الثورة قد غيرت اتجاهها فى غضون ذلك ، فلم تعد تهدف الى
 الحرية ، وإنما تحولت الى اسعاد الشعب (١) .

وكان تحول حقوق الانسان الى حقوق « العراة » ، هو نقطة التحول
 لا فى الثورة الفرنسية وحدها ، بل وفى جميع الثورات التالية ايضا .
 ويعود هذا التحول الى حد كبير الى الحقيقة الواقعة وهى أن كارل ماركس
 اعظم مخططي الثورات فى التاريخ كان اكثر اهتماما بالتاريخ من
 السياسة ولذا فقد أهمل النوايا الاصلية لرجال الثورات اهمالا كليا
 تقريبا ، كما أهمل موضوع اقامة الحرية ، وركز اهتمامه ، وبصورة
 كلية على السير الموضوعى الظاهر للاحداث الثورية . وقد انقضى بعبارة
 أخرى أكثر من نصف قرن قبل تحول «حقوق الانسان الى حقوق العراة» ،
 وقبل أن يجد التخلي عن الحرية ازاء املاءات الضرورة ، من يضع له نظرياته .
 وعندما وقع هذا فى مؤلفات كارل ماركس ، كان تاريخ الثورات قد
 وصل الى النقطة التى لا رجوع فيها ، ولما لم يكن هناك شيء يمكن أن
 يضاهى ولو من بعيد على صعيد الفكر ماقد نتج عن الثورة الامريكية ، فان
 الثورات باتت بصورة قاطعة تحت سيطرة الثورة الفرنسية بصورة عامة
 وتحت نفوذ المشكلة الاجتماعية بصورة خاصة . ويصح هذا القول أيضا
 بالنسبة الى توكفيل أيضا ، الذى كان همه منصرفا الى دراسة نتائج
 تلك الثورة الطويلة والحتمية فى أمريكا ، وهى الثورة التى لم تكن احداث
 عام ١٧٨٩ ، الا المرحلة الاولى من مراحلها . فقد ظل غير آبه بالثورة
 الامريكية نفسها ولا بنظريات مؤسسيها وهذا ما يثير الدهشة والغربة .
 ولا يمكن لانسان ان ينكر التأثير الهائل لمناقشات ماركس ومفاهيمه على
 سير الثورات ، وبالرغم من انه قد يكون من المغزى ، بالنسبة الى ماتميزت
 به ماركسية القرن العشرين من روح علمية غريبة ، ان ننسب هذا التأثير

(١) حمل البيان الصادر عن حقوق المرأة من الفقراء فى نوفمبر عام ١٧٩٣ ، عنوان

« اهداف الثورة وسعادة الشعب » . راجع كتاب «عراة باريس - وثائق وبيانات»

من اعداد وولتر ماركوف والبرت سوبول . طباعة برلين الشرقية لعام ١٩٥٧ .

(المؤلف : ٢)

الى العناصر المذهبية في كتابات ماركس ، الا ان من الاصح ان نناقش الموضوع من زاويته الاخرى، وان ننسب ، مايقال عن أثرها - للماركسية الى الاكتشافات الصحيحة والاصيلة الكثيرة التي حققها ماركس ، وسواء أكان هذا أم ذاك ، فان الحقيقة التي لا شك فيها ، هي ان ماركس الشاب اصبح مقتنعا من ان السبب الذي ادى الى فشل الثورة الفرنسية في اقامة صرح الحرية ، هو فشلها في حل المشكلة الاجتماعية . وقد توصل من هذا الرأى الى الاستنتاج بان الحرية والفاقة لا تجتمعان على الاطلاق . ولعل أكثر اسهاماته أصالة وثورية في قضية الثورة هو تفسير المتطلبات الالزامية لفاقة الجماهير على الصعيد السياسى ، كثورة لا تهدف الى الحزب والثروة وحدهما ، بل وتهدف الى الحرية أيضا . وكل ما تعلمه من الثورة الفرنسية هو ان الفاقة يمكن ان تكون قوة سياسية من الطراز الاول . أما العناصر المذهبية في تعاليمه ، وإيمانه بالاشتراكية «العلمية» وبالحمية التاريخية ، وبالمراتب العليا ، و «المادية» وغيرها فليست الا اشياء فرعية أو مشتقة على سبيل المقارنة والتفاضل ، اذ أنه يشترك فيها مع العصر الحديث كله ، ونحن لا نجدها فى الاشكال المتعددة للاشتراكية والشيوعية فحسب ، بل وفى جماع العلوم الاجتماعية كلها .

وقد ضمن ماركس تحويله للمشكلة الاجتماعية الى قوة سياسية في تعبير واحد هو « الاستغلال » ، أى فى فكرته القائلة بأن الفاقة هي ثمرة الاستغلال الذى تقوم به «طبقة حاكمة» تسيطر على وسائل العنف . وقد لا تكون لهذه الفرضية قيمة كبرى فى العلوم التاريخية حقا ، فهي تستمد هويتها من اقتصاد العبيد ، عندما كانت طبقة من السادة تتحكم بالفعل فى طبقات دنيا من العمال ، وهى تنطبق على المراحل الأولى من عهود الرأسمالية ، عندما كانت الفاقة التى لامثيل لها ، الثمرة الطبيعية لانتزاع الحقوق عن طريق العنف . ولم يكن فى مكنة هذه النظرية أن تظل صالحة لأكثر من قرن واحد من البحث التاريخى لولا ما تضمنته من محتوى علمى وثورى (١) . ولقد كان الهدف الثورى نفسه هو الذى حفز ماركس على

(١) نظرة سطحية لا عمق فيها ، في تحديد النظام الرأسمالى ، فقد تجاهلت المؤلفة تمام التجاهل فرضية الحلقة الدائرية في نشوء الرأسمالية وتطورها ، وهى النظرة التى أقام عليها ماركس ، ومن قبله رواد الاشتراكية الاول ، حمية انهيار الرأسمالية . ومن هذه السطحية - أو قد يكون التجاهل - نشأ هذا الاستنتاج الخاطىء في تحديد عمر الرأسمالية بنحو قرن من الزمن . أما بالنسبة الى علاقة السلطان السياسى بالسلطان الاقتصادى ، فهذه لم تعد فى حدود النظرية فحسب =

اقحام عنصر السياسة في علم الاقتصاد الحديث ، وجعل منه مادعا هذا العلم نفسه ، أى الاقتصاد السياسى ، بمعنى أنه اقتصاد يقوم على السلطان السياسى ويمكن ازالته والخلص منه عن طريق التنظيم السياسى والوسائل الثورية . وقد تمكن عن طريق الرجوع بعلاقات الملكية الى العلاقات القديمة التى كان العنف لا الحاجة يقيهما بين الناس ، من استفزاز روح من الثورية لا يمكن أن تنبع الا اذا تعرضت الى العنف ، لا نتيجة تعرضها لحكم الحاجة . واذا كان ماركس قد ساعد فى تحرير الفقراء ، فانه لم يفعل ذلك عن طريق القول لهم بأنهم يمثلون التجسيد الحى لحاجة تاريخية أو غير تاريخية، وانما عن طريق اقناعهم بأن الفاقة نفسها ظاهرة سياسية لا طبيعية وانها ثمرة العنف وانتهاك الحقوق ، لا ثمرة ندرة الموارد . فاذا كان لا بد لوضع الشقاء ، التى لا يمكن فى حدود تعريفها أن تخلق « أناسا أحرار الفكر » لانها أوضاع الخضوع للحاجة، من أن تولد الثورات بدلا من السير بها نحو نهايتها وخرابها، فان من الضرورى ترجمة الاوضاع الاقتصادية بلغة العوامل السياسية، وشرحها على صعيد التعابير السياسية أيضا .

وقد اتخذ ماركس من نظام الرق القديم الطراز الذى اعتمد عليه فى الايضاح ، وذلك لأن هذا النظام يمثل بوضوح « طبقة حاكمة » على حد تعبيره : تمكنت من حيابة الوسائل التى ترغب « الطبقة المحكومة » على احتمال متاعب الحياة واعباتها لخدمتها . وقد نشأ أمل ماركس الذى عبر عنه بتعريف الوعى الطبقي الذى ابتدعه هيجل من الحقيقة المجردة ، وهى أن العصر الحديث قد حرر هذه الطبقة المحكومة ، الى الحد الذى باتت فيه قادرة على استعادة قدرتها على العمل ، فى الوقت الذى بات فيه عملها من النوع الذى لا يقاوم ، بحكم الحاجة التى فرضها التحرر على الطبقة العاملة . فتحرير العمال فى المراحل الأولى من الثورة الصناعية ، كان متناقضا الى حد ما . اذ أنه حررهم من ساداتهم ، ليضعهم فى ظل سيد أقوى ، وهو حاجاتهم وضروراتهم اليومية ، أى القوة التى ترغب بها الحاجة الناس وتدفعهم ، والتى تعتبر أقوى ارغاما من العنف نفسه . وقد أدرك ماركس - الذى كانت نظريته العامة وغير الصريحة أحيانا مستمدة الى حد كبير من نظريات الأقدمين ونظمهم - هذا . تمام الإدراك ، ولعل هذا كان من أهم الاسباب الخفية التى جعلته تواقا الى الاشتراك مع هيجل فى

= وانما أصبحت وانما حقيقة مقرررة على ضوء التحليل العلمى المجرد للحرية وملائتها بالنظرية المادية .

(العرب)

ايمانه بالعملية الجدلية المادية (الديالكتيكية) ، التي تنبع فيها الحرية بصورة مباشرة من الحاجة .

وسيلظل مكان ماركس في تاريخ الحرية الانسانية دائم الابهام . فقد يكون من الصحيح انه تحدث في مؤلفه الاول عن المشكلة الاجتماعية على الصعيد السياسى ، وفسر حالة الفاقة على ضوء قواعد الاضطهاد والاستغلال ، الا أنه هو نفسه ، الذى عاد فى جميع كتاباته التى وضعها بعد « البيان الشيوعى » فعرف اندفاعه الثورى الصادق فى شبابه على صعيد التعاريف الاقتصادية . وبينما كان فى بداية عهده قد رأى العنف والاضطهاد اللذين ينزلهما الانسان بأخيه الانسان ، من عمل الانسان نفسه ، فى حين كان الآخرون يرون أنهما نابعين عن بعض الحاجة الكامنة فى الوضع الانسانى ، نراه فى أخريات أيامه يرى القوانين الفولاذية للحاجة التاريخية مطلّة وراء كل عنف بل ووراء كل تجاوز على القانون وانتهاك له . ولما كان على النقيض من أسلافه فى العصر الحديث ، مع محاكاة أسلافه الذين تعلم عنهم من مفكرى العصور القديمة ، قد عادل بين الحاجة وبين الحوافز الضاغطة للعملية الحياتية ، فانه عمل أخيرا ، أكثر من أى انسان آخر ، على تعزيز العقيدة التى تعتبر أكثر العقائد ضررا من الناحية السياسية فى العصر الحديث ، وهى أن الحياة هى الخير الأكبر الذى يطلبه الانسان ، وأن العملية الحياتية للمجتمع هى محور الجهد الانسانى ، وهكذا لم تعد مهمة الثورة تحرير الناس من اضطهاد اخوانهم الناس ، ولا اقامة صرح الحرية ، بل تحرير العملية الحياتية للمجتمع من قيود الخصاصة بحيث تستطيع أن تنعم فى فيوض من الوفرة . وهكذا لم تعد الحرية هى هدف الثورة ، بل غدت الوفرة وكفاية الانتاج هى الهدف .

وقد يكون من الظلم حقا على أى حال ، أن نلقى بالملامة فى هذه الفروق بين كتابات ماركس المبكرة والمتأخرة ، على الاسباب النفسية أو على التطورات التى مرت به فى حياته ، وأن نرى فيها تبديلا حقيقيا فى قرارة نفسه . ففى عام ١٨٧١ وكان قد بلغ سن الشيخوخة ، ظل ماركس على درجة كبيرة من الثورية دفعته الى الحماس فى الترحيب بنظام الكوميون « الشيوعى » الذى قام فى باريس ، وإن كان قيامه قد ناقض جميع نظرياته وتكهناته . وقد يكون أقرب الى الصحة ، القول بأن هذه الفروق كانت ذات طابع نظرى . فبعد أن كان قد استنكر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد السياسى ، نراه بعد وقت قصير ، وقد تبين أن القواعد التى بنى عليها نظرياته ، يمكن أن تعكس ، وإن من الممكن من الناحية النظرية تفسير السياسة على الصعيد الاقتصادى والعكس بالعكس .

ومثل هذا الانعكاس في المفاهيم ظاهرة واضحة في جميع قواعد التفكير الهيجلي . فبعد أن أثبت وجود علاقة فعلية بين العنف والحاجة ، لم ير هناك ما يدعو الى عدم التفكير في العنف على صعيد الحاجة ، والى عدم اعتبار الظلم نتيجة للعوامل الاقتصادية ، حتى ولو كانت هذه العلاقة قد اكتشفت في الاصل ، من زاويتها المعاكسة ، أى عن طريق اعتبار الحاجة عنفا من صنع الانسان . ويبدو أن هذا التفسير قد استهوى احساسه النظري استهواء كبيرا ، لأن معادلة العنف بالحاجة يوفر لتفسيره ميزة نظرية لا تنكر ، وتجعله أكثر كياسة ، اذ تبسط له القضايا الى الحد الذى يصبح فيه التمييز الفعلي بين العنف والحاجة شيئا لا لزوم له على الاطلاق . ففى الامكان فهم العنف حقاً وبمنتهى البساطة ، كعمل أو كظاهرة سطحية ظاهرية لحاجة كامنة ومتحركة . أما الحاجة التى نشترك جميعا فى حملها معنا وكجزء من واقع وجود أبداننا وحاجاتها ، فلا يمكن الهبوط بها بمنتهى البساطة لتصبح معادلة للعنف والقسر أو جزءا منهما . ولا ريب فى أن طبيعة ماركس العلمية ، وطموحه الى أن يرفع من « علمه » الى مستوى العلوم الطبيعية التى كانت الحاجة لا تزال قاعدتها الرئيسية ، هى التى حفزته ، على عكس قواعده السابقة . وقد دفع هذا التطور بماركس الى التخلي الفعلي عن الحرية طلبا للحاجة . ولقد فعل ما كان يفعله أستاذه فى الثورة ، روبسبير ، وما فعله أعظم تلاميذه لينين من بعده فى أعظم ثورة أوحث بها تعاليمه .

ولقد بات من المألوف النظر الى جميع هذه التسليمات أو التخلّيات ولا سيما الأخير منها الذى وقع فى عهد لينين على أنها استنتاجات سابقة ، ولا سيما لأننا نجد من العسير علينا ، أن نحكم على أى من هؤلاء الناس ، وبخاصة على لينين ، أنه - أو أنهم - من الرواد ، بل على ضوء ما ينادون به . ولعل من المهم أن لينين خلافا لهتلر أو ستالين ، لم يجد بعد من يؤرخ سيرة حياته ، بالرغم من أنه لم يكن أفضل من الرجلين فحسب ، بل وأكثر منهما بساطة . ولعل السبب فى هذا هو أن دوره فى تاريخ القرن العشرين ما زال محاطا بالغموض ، وعسيرا على الفهم . ومع هذا فإن لينين بالرغم من تزمته فى ماركسيته ، كان قادرا فى الغالب على تجنب هذا التسليم ، فهو الرجل الذى سئل ذات مرة أن يحدد فى عبارة واحدة جوهر ثورة أكتوبر وأهدافها ، فرد بالمعادلة الغريبة التى نسييت منذ أمد طويل قائلا « انها الكهرباء زائدا مجالس السوفيات ! » .

ويعد هذا الرد فى منتهى الأهمية بالنسبة الى ما حذفه ، وهو دور الحزب من ناحية ، وبناء الاشتراكية من الناحية الأخرى . فعوضا عن هاتين

الناحيتين ، نرى لينين يفصل فصلا لا ماركسيا بين السياسة والاقتصاد ، ويفرق بين الكهرباء كالحل لمشكلة روسيا الاجتماعية ، وبين نظام مجالس السوفيات كجهازها السياسى الجديد الذى برز ابان الثورة وخارج نطاق الاحزاب كلها .

ولعل ما هو اكثر اثاره للدهشة من جانب الماركسيين هو القول بان حل مشكلة الفاقة لا يكون عن طريق الاشتراكية والتحول الاشتراكي ، وانما عن طريق الوسائل التقنية اذ ان التقنية على النقيض من التحول الاشتراكي يعد حيادا من الناحية السياسية ، اذ انها لا تصف ولا تحظر اى شكل معين من اشكال الحكم . ويعنى هذا القول ان التحرر من لعنة الفقر ، سيأتى نتيجة الكهرباء ، أما ظهور الحرية فلن يكون الا عن طريق طراز جديد من الحكم ، وهو مجالس السوفيات . وكانت هذه احدى الحالات النادرة ، التى تغلبت فيها مواهب لينين كرجل دولة على تدريسه الماركسي ومعتقداته المذهبية .

لكن هذا الوضع لم يطل كثيرا . فلقد تخلى عن احتمالات تطوير البلاد تطويرا اقتصاديا عقلانيا ولا مذهبيا ، وعن طاقات النظم الجديدة على تحقيق الحرية ، عندما قرر ان الحزب البلشفي وحده ، هو القادر على أن يكون القوة الدافعة فى تحقيق الكهرباء وقيام مجالس السوفيات . وكان بعمله هذا ، هو الذى وضع السابقة لما وقع من تطور لاحق عندما أصبح الحزب وجهازه . . . المتفوقين فى السلطان على كل شيء . ومن المحتمل أن يكون قد تخلى عن موقفه السابق لأسباب اقتصادية لا سياسية ، ولتحقيق الكهرباء لا لضمان سلطان الحزب . وكان على يقين من أن الشعب العاجز فى البلاد المتخلفة لا يستطيع التغلب على الفقر فى ظل أوضاع من الحرية السياسية ، ولا يستطيع على اية حال ، أن يهزم الفاقة وأن يقيم صرح الحرية فى وقت واحد . وهكذا كان لينين الوريث الأخير للثورة الفرنسية ، فهو لم يكن صاحب مفاهيم نظرية فى موضوع الحرية ، ولكنه عندما واجهها كواقع قائم ، أدرك خطورة الموضوع ، وعندما ضحى بالنظم الجديدة للحرية الممثلة فى مجالس السوفيات من أجل الحزب الذى آمن بأنه القادر على تحرير الفقراء ، كانت دوافعه وطرائق تفكيره متفقة تمام الاتفاق ، مع ما منيت به تقاليد الثورة الفرنسية من فشل ذريع .

ولقد باتت الفكرة القائلة بأن الفقر يساعد الناس على تحطيم أغلال الظلم التي تقيدهم ، لأن الفقراء لا يخشون على ضياع أى شيء لا يملكونه ، سائدة عن طريق تعاليم ماركس ، حتى اننا صرنا نميل الى نسيان الحقيقة وهي أن هذا القول لم يسمع قط ، قبل السير الفعلي للثورة الفرنسية . وكانت هناك فى الواقع نزعة غالبية ، على قلوب أولئك الذين يتعشقون الحرية ، فى القرن الثامن عشر ، تقول : « ان أوربا شهدت طيلة ما يزيد على اثنى عشر قرنا ، جهودا مستمرة من جانب الشعوب لاستخلاص حقوقها وتحرير نفسها من ظلم حاكميها (١) » لكن هؤلاء الناس لم يكونوا يعنون بالشعوب ، جماهير الفقراء ، ولا سيما أن النزعة التي سادت القرن التاسع عشر من أن جميع الثورات اجتماعية فى جذورها ، لم تكن معروفة فى نظريات القرن الثامن عشر أو تجاربه . وعندما جاء رجال الثورة الأمريكية فى الواقع الى فرنسا ليواجهوا مافى القارة الاوربية من أوضاع اجتماعية ، ولبروا أوضاع الفقراء والاثرياء ، لم يعودوا يؤمنون بما قاله لهم واشنتطن من أن « الثورة الأمريكية تبدو وكأنها قد فتحت عيون كل شعب فى أوربا ، وأن روحا من الحرية المتكافئة تبدو وكأنها تثبت أقدامها فى كل مكان » . وكان بعضهم قد حذر الضباط الفرنسيين الذين اشتركوا معهم فى حرب الاستقلال ، من أن تتأثر آمالهم بانتصارات الثوار الأمريكيين على أرضهم العذراء قائلين : « ستحملون معكم مشاعرنا ، ولكنكم ان حاولتم زرعها فى بلاد عانت من الفساد قرونا طويلة ، فستواجهون عقبات أقسى وأقوى من تلك التي واجهناها ، فلقد فزنا بحريتنا بالدماء التي قدمناها ، أما حريتكم فستطلب سفك أنهار من الدماء قبل ان تتأصل جذورها فى العالم القديم (٢) » لكن السبب فى موقفهم هذا كان أكثر تحديدا . فلقد كان هذا السبب كما حددده جفرسون (Jefferson) (٣) قبل عامين من

(١) قول لجيمس مونرو أدرجه ايليوت فى كتابه « مناقشات فى مؤتمرات الولايات

المتحدة على أقرار الدستور الاتحادى » - المجلد الثالث - ١٨٦١ .

(٢) القرنان مقتبسنان من كتاب اللورد اكون « محاضرات عن الثورة الفرنسية »

- ٦٩١٠ - طبعة « سبيير باك » لعام ١٩٥٩ .

(٣) أدرج فى هامش سابق .

نشوب الثورة الفرنسية وجود « عشرين مليوناً من الناس ، منهم تسعة عشر مليوناً يحيون في بؤس وشقاء ، بل وفي أوضاع أكثر بؤساً ، وأكثر عناء في كل ناحية من نواحي الوجود الانساني ، أكثر من أى انسان شقاء في الولايات المتحدة كلها » .

وهكذا وجد بنيامين فرانكلين (١) قبله ، نفسه في باريس وهو يفكر «عادة في سعادة نيو انجلند ، حيث يعد كل انسان مالكا حرا ، وله صوته في الشئون العامة ، ويعيش في بيت دافئ مريح ، ويجد لديه كميات كبيرة من أحسن الطعام والرفود . . . » .

ولم يكن جفرسون يتوقع أى أعمال عظيمة من بقية أفراد المجتمع ، بل من أولئك الذين عاشوا في راحة ورفاء ، وكانت آداب السلوك العامة تتحكم في تصرفاتهم ، وهي آداب يؤدي تبنيها « الى أن تكون خطوة أخرى في طريق الشقاء الكامل » في كل مكان (٢) . ولم يخطر في باله أية لحظة واحدة ، ان الشعب «المحمل بالشقاء» ، أى الشقاء المزدوج من الفاقة والفساد ، سيكون قادرا ، على تحقيق ماتحقق في أمريكا . وراح يشير على النقيض من ذلك الى أن هؤلاء الناس لم يكونوا بأى شكل ، أولئك الأحرار في الفكر الذى يفترض الانسان وجودهم في أمريكا « على حين اقتنع جون ادامز ، بأن الحكومة الجمهورية الحرة ، « نظام غير طبيعى وغير معقول وغير عملي ، لفرض أى نظام على الفيلة أو الأسود أو النمرة أو الفهود أو الذئاب أو الدببة في حديقة الحيوانات الملكية في فرساي (٣) » . وعندما أثبتت الأحداث بعد نحو من خمسة وعشرين عاما الى حد ما أنه كان على حق ، وعندما عاد جفرسون بفكره الى «دهاء المدن الأوروبية» ، الذين لابد أن تنقلب في أيديهم أية درجة من درجات الحرية فورا الى « تدمير كل ما هو خاص وعمام وتحطيمه » (٤) ، كان ولا شك يفكر بالاغنياء والفقراء على حد سواء وبالفساد والشقاء في آن واحد .

وليس ثمة ما هو أقل عدالة في حمل نجاح الثورة الأمريكية على

(١) ادرج في هامش سابق .

(٢) من رسالة بعث بها جيفرسون من باريس الى السيدة تريست في ١٨ من أغسطس عام ١٧٨٥ .

(٣) من رسالة بعث بها من باريس الى المستر ويت في ١٣ من أغسطس عام ١٧٨٦ ، ورسالة بعث بها ادامز الى جيفرسون بتاريخ ١٣ من يوليو عام ١٨١٣ .

(٤) من رسالة الى جون ادامز بتاريخ ٢٨ من أكتوبر عام ١٨١٣ .

محمل الأشياء المسلم بها ، وأن يجعل المرء من نفسه حكما يحكم على فشل رجالات الثورة الفرنسية . فلم يكن هذا النجاح ناشئا عن حكمة مؤسس الجمهورية الأمريكية ، وإن كانت هذه الحكمة من طراز رفيع حقا . ولعل النقطة المهمة التي يجب على الإنسان أن يذكرها ، هي أن الثورة الأمريكية قد نجحت ، وإن كانت لم تأت بنظام عالمي جديد ، وأنه كان في الامكان وضع الدستور « في الواقع » ، كموجود واقع في شكل مرئي ، « وألا يغدو مع ذلك بالنسبة الى الحرية كالفقواعد بالنسبة الى اللغة » (١) ولعل السبب في النجاح وفي الفشل هو أن حالة الفاقة لم تكن على المسرح الأمريكي ، على حين كانت في كل مكان في العالم . ولكن هذا البيان من النوع الواسع المتسرع الذي يحتاج الى تأكيد مضاعف . فالفاقة لم تكن معدومة على المسرح الأمريكي ، وإنما كان المفقود منها هو الحاجة والشقاء . فالصراع بين الأغنياء والفقراء ، وبين العاملين والعاطلين ، وبين المتعلمين والجهلاء ، « كان موجودا أيضا على المسرح الأمريكي ، وكان يشغل عقول مؤسس الجمهورية الأمريكية ، الذين كانوا - بالرغم من رخاء بلادهم - على يقين من أن هذه الفروق « قديمة قدم الخليقة نفسها ، وشاملة شمول الكرة الأرضية كلها » ، وأنها باقية أزلية (٢) . ولكن لما كان العاملون في أمريكا يعانون من الفقر ، دون أن يحسوا بالتعاسة والشقاء ، فإن ملاحظات الجوابين الذين يطوفون بأرجاء أمريكا ، والذين يفدون اليها من انجلترا أو من القارة الأوروبية ، كانت تجمع على الدهشة ، وقد كتب اندرو بورنابي Andrew Burnaby (٣) يقول :

« لم أر في الألف ومائتي الميل التي قطعتها، إنسانا واحدا يستحق الاحسان ويستثيره » ، ولهذا لم تكن الحاجة هي الحافز على الثورة ، كما ان الثورة لم تقع تحت سيطرة المحتاجين والفقراء . وكانت المشكلة التي يمثلونها سياسية أكثر منها اجتماعية ، ولم تكن تتعلق بتركيب المجتمع ونسقه وإنما تتعلق بنظام الحكم . وكانت النقطة المهمة هي ان « الجهد المستمر » ، والحاجة الى الراحة بالنسبة الى غالبية السكان، ستحرمهم بصورة آلية رتيبة من الاسهام الفعلي في الحكم ، وإن لم تحرمهم بالطبع من أن يكونوا ممثلين ، وأن يختاروا ممثلهم ، لكن التمثيل ليس أكثر من مجرد قضية تتعلق بالحفاظ على النفس أو بالمصلحة الذاتية ،

(١) توماس بين في كتابه « حقوق الإنسان » - طباعة بوسطن - ص ٤٨ ، ٧٧ .

(٢) جون آدمز في كتابه « حوار عن دوالا » - بوسطن ١٨٥١ . المجلد السادس ص ٢٨٠ .

(٣) بور نابي - (١٨٤٢ - ١٨٨٥) - رحالة انجليزي . درس في هارو ثم في الكلية العسكرية . طاف بانحاء افريقية وأمريكا الشمالية . (المغرب)

وتكون ضرورية لحماية أرواح العمال ، ووقايتهم من اعتداءات الحكومة . ولكن هذه الضمانات السلبية في طبيعتها ، لا تتيح المجال السياسي للكثيرين ، كما لا تخلق لديهم تلك « الرغبة العاطفية في الامتياز » ، وهي الرغبة في التفوق لا في التكافؤ أو التماثل » ، والتي وصفها جون آدمز بأنها أقرب ما تكون الى « حفظ الذات » كما أنها « النبع العظيم الدائم للأعمال الانسانية » (١) .

وعلى هذا الاساس توجد حالة الفقراء بعد ضمان حفظ الذات ، أن حياتهم لاقيمة لها ولا أهمية ، وأنهم سيظلون محرومين من اشراق الحياة العامة حيث يتحقق البروز والامتياز ، وأنهم سيظلون في غياهب النسيان والتجاهل ، أنى ذهبوا . ويقول جون آدمز : « ان ضمير الانسان الفقير يظل صافيا ، لكنه يبقى خمولا ، فهو يحس بنفسه بعيداً عن أنظار الآخرين ، يتلمس طريقه في الظلام ، فلا يحس به أحد من الناس . ويظل طائفا متجولا لا يكثرث به انسان ، واذا ما وجد نفسه وسط الزحام في السوق أو في الكنيسة ، فهو أيضا مغفور ، ومحط التجاهل وكأنه في زنزانة أو في قبو مظلم ! فليس ثمة من يلومه أو يعنفه أو يوبخه ، لأن ليس ثمة من يراه ، ولا ريب في ان هذا التجاهل من جانب الآخرين، ومعرفة الانسان بأنه موضع التجاهل، من الأمور التي لا تطاق . ولو فرضنا ان كروزو ، عثر في جزيرته النائية على مكتبة الاسكندر ، وكان على يقين من أنه لن يرى في حياته وجه انسان ، فهل يعقل أن يفتح كتابا وأن يقرأه ؟ » (٢)

وقد اطلت في اقتباس هذه العبارات ، لأن ما فيها من الاعراب عن مشاعر الاجحاف ، وما فيها من ايمان بأن حياة الظلام والنسيان لا الحاجة هي لعنة الفقر ، وسببته ، شيء نادر في كتابات العصر الحديث ، وأن كان في وسع المرء أن يظن أن ما بذله ماركس من جهد لاعادة كتابة التاريخ على أساس الصراع الطبقي كان الى حد ما ، نتيجة الرغبة في تابين أولئك الذين أضاف التاريخ الى حياتهم الطافحة بالاساءات، اهانة النسيان .

وكان غياب الشقاء من الحياة الأمريكية ، هو الذي مكن جون آدمز، كما هو واضح من اكتشاف الحالة السياسية للفقراء ، ولكن الفقراء أنفسهم لا يشاركونه في استشفافه للنتائج المحطمة التي يحس بها المغمورون عندما يقارنونها بالتحطيم الواضح الذي تنزله الحاجة بالحياة الانسانية . ولما

(١) جون آدمز - المصدر نفسه ص ٢٦٧ و ٢٧١ .

(٢) جون آدمز ، المصدر نفسه . ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

كان هذا الاستشفاف قد ظل وقفا على الممتازين في معرفتهم ، فانه لم يترك
أى أثر تقريبا على تاريخ الثورات أو على التقاليد الثورية .

وعندما تحول الفقراء الى أغنياء فى أمريكا وغيرها ، فانهم لم يصبحوا
من الآلفين لحياة الفراغ ، الذين تحفزهم رغبتهم فى التفوق على العمل ،
وانما أذعنوا لما فى الفراغ من ملل . وبينما أنموا فى نفوسهم الرغبة فى
« تذوق الاحترام والاطراء » ، فانهم اكتفوا بأن يحصلوا على هذه « المتع »
بارخص ما يمكن ، أى أنهم ، أزالوا من نفوسهم كل شوق الى البروز
والتفوق للذين لا يفرضان وجودهما الا فى وضوح الحياة العامة وأصواتها .
وظل حفظ الذات غاية الحكم عندهم ، أما اعتقاد جون ادامز بأن « الغاية
الرئيسية للحكم هى تنظيم الرغبة فى التفوق والامتياز » (١) ، فلم يعد
موضع نقاش لديهم لأنهم آثروا نسيانه . وبدلا من أن يقحموا أنفسهم فى
غمرة الأسواق العامة حيث يتالق البروز والتفوق ، آثروا ، كما هو واقع ،
أن يفتحوا نوافذ بيوتهم وأبوابها على مصاريعها ، فى « كرم متصنع » ،
ليعرضوا ثراءهم ، وليظهروا ما لا تسمح طبيعته بأن يراه الجميع .

لكن متاعب اليوم الراهنة فى الحيلولة بين فقراء الأمس وبين تنمية
أعرافهم وأساليبهم فى السلوك ، وفرضها على المجتمع السياسى بعد أن
يتحولوا الى الثراء ، لم تكن فى القرن الثامن عشر . وبالرغم من أن هذه
المتاعب الأمريكية موجودة اليوم وفى ظل أوضاع الوفرة الراهنة ، فانها
تبدو ككماليات واضحة اذا ما قورنت بمتاعب بقية أرجاء العالم الأخرى
وبواعث القلق فيها .

يضاف الى هذا أن حياة الغموض والنسيان لا تؤثر على العقل الحديث
حتى لو انطوت على خيبة أمل « المواهب الطبيعية » و « الرغبة فى التفوق »
التي تسير معها جنبا الى جنب .

ولعل مما يثير دهشتنا حقا - أن ترى جون ادامز ، قد تأثر بالتحول
التأثير بهذه الحالة من حياة الانسان ، بصورة تفوق تأثره هو أو تأثر غيره
من مؤسسى الجمهورية الأمريكية بالشقاء الواضح ، ولا سيما اذا ذكرنا ،
أن اختفاء المشكلة الاجتماعية من المسرح الأمريكى ، لم يكن على أية حال ،
الا مجرد سراب خادع ، وأن هذا الشقاء الوضع والمذل ، قائم فى كل
مكان ، فى شكل تجارة الرقيق وعمالة السود .

ويؤكد لنا التاريخ ، أن اثاره الشقاء لمشاعر الاشفاق ليست من

(١) جون ادامز - المصدر نفسه ص ٢٢٤ .

القضايا المسلم بها ، والتي لا يختلف عليها ، فحتى في تلك القسرون الطويلة التي كانت الرحمة في الدين المسيحي تقرر المعايير الاخلاقية للحضارة الغربية ، كان الاشفاق يعمل خارج نطاق الملكوت السياسى ، بل وخارج اطارات التسلسل في الرتب الكهنوتية .

ومع ذلك فنحن نعالج هنا حالة رجال القرن الثامن عشر ، عندما كان هذا الاهمال القديم قدم الأجيال يوشك أن يختفى ، وعندما أصبح مجرد رؤية « انسان مثلك يتألم ، يثير في نفسك » على حد تعبير روسو : « عواطف مكبوتة من التقرز » ، وذلك لأن هذه العواطف انتشرت لدى طبقات معينة في المجتمع الأوربي ، ولا سيما بين أولئك الذين صنعوا الثورة الفرنسية . وأصبحت عاطفة الاشفاق منذ ذلك التاريخ الكابوس الذى يتسلط على رجال الثورات ويحفزهم الى العمل ، وكانت الثورة الأمريكية هي الثورة الوحيدة التى لم يلعب الاشفاق دورا فيها فى تحريك الممثلين ودفعهم الى العمل ، ولو لم تكن هناك تجارة الرقيق من السود فى الحياة الأمريكية لمال الانسان الى ايضاح هذه الناحية البارزة وتفسيرها على صعيد الرخاء الأمريكى ، وعلى صعيد ما قاله جفرسون عن « المساواة الرائعة » ، أو على صعيد ما قاله ويليام بين William Paine (١) عن أمريكا التى تمثل « بلاد الفقراء الطيبة » .

وقد نجد أنفسنا ميالين فى ضوء هذا الى التساؤل ، عما تعنيه هذه الطيبة فى تلك البلاد ، لو لم يكن البيض يعتمدون الى حد كبير على عمل السود وشقائهم ولا سيما أن عدد هؤلاء السود كان فى أواسط القرن الثامن عشر زهاء أربعمئة ألف انسان مقابل مليون وثمانمئة وخمسين ألفا من البيض ، وبخاصة أن الافتقار الى الاحصاءات والأرقام الصحيحة المضبوطة فى تلك الأيام ، يدفعنا الى الاعتقاد بأن نسبة الفقر المدقع والشقاء الانسانى ، كانت فى العالم القديم أقل منها فى العالم الجديد .

ونصل من كل هذا الى النتيجة القائلة بأن نظام الرقيق ، يحمل معه حياة من القموض والنسيان ، أشد سوادا واكفهرارا من غموض القساعة

(١) ويليام بين (١٦٤٤ - ١٧١٨) - المؤسس الكويكرى (من طائفة الاصدقاء) لولاية بنسلفانيا ، ولد في لندن ، درس في أوكسفورد . خرج على المذهب الانجليكانى فطرد من الجامعة . انتمى الى طائفة الكويكرز ، وسجن لكتاب أصدره بعنوان « قواعد الرمال تنهار » . هاجر الى أمريكا وأسس بنسلفانيا لابناء الطوائف المضطهدة . أصيب بالانحيار العقلى في أخريات ايامه . جمعت كتاباته في مؤلف واحد . (العرب)

وما تعنيه من نسيان للناس ، وأن العبد ، لا الرجل الأبيض ، هو الذى كان يتعرض للتجاهل والنسيان الكاملين . وإذا كان جيفرسون وغيره من الذين يقلون عنه شأنا وأهمية ، قد عرفوا « الجريمة البدائية » ، التى يقوم عليها بناء المجتمع الأمريكى ونسيجه ، وإذا كانوا يرتعدون « من مجرد التفكير بعدالة الله » ، على حد قول جيفرسون ، فإنهم انما كانوا يفعلون ذلك نتيجة اقتناعهم ، بتعارض نظام الرقيق مع أسس الحرية وقواعدها ، لا نتيجة تأثرهم بعواطف الاشفاق على اخوتهم فى البشرية أو تضامنهم معهم .

ولم يكن هذا التجاهل الذى يصعب علينا فهمه ، وقفا على الأمريكين مما يستوجب من ثم لومهم على وجود الرقيق بدلا من لومهم على هذا الشذوذ فى العواطف . أو وقوعهم تحت سيطرة المصلحة الذاتية . فالمعاصرون لهم من الأوروبيين فى القرن الثامن عشر ، لم يسلكوا سلوكا مغايرا لنظرائهم الأمريكين برغم تأثرهم بعاطفة الاشفاق على ما يرونه من أوضاع اجتماعية فى بلادهم ، فقد كانوا يرون أيضا أن الفرق الوحيد بين أمريكا وأوربا يقوم فى « عدم وجود تلك الحالة الوضيعة التى تحكم على جزء من الجنس البشرى بحياة الجهل والفاقة فى أمريكا » (١) . ولم يكن نطاق الرقيق يؤلف آن ذاك جزءا من المشكلة الاجتماعية لا للأوروبيين ولا للأمريكين ، بحيث أن هذه المشكلة سواء أكانت معدومة فعلا ، أم محتفية فى غياهب الظلام ، لم تكن موجودة على الصعيد العملى ، ولم يكن ماثلا معها أيضا ذلك الاحساس الذى يعد من أقوى المشاعر ، واشدها اجتياحا فى خلق الثورات وهو شعور العطف (٢) .

وأرى لزما علينا أن نقول ، تجنبنا لكل سوء فهم : ان المشكلة الاجتماعية التى تهمنا هنا ، بالنسبة الى دورها فى خلق الثورات ، يجب

- (١) مقتبس من كتاب ايشيفريا « السراب فى الغرب - تاريخ الصورة الفرنسية للمجتمع الأمريكى حتى عام ١٨١٥ » - طبعة جامعة برنستون ١٩٥٧ - ص ١٥٢ .
- (٢) انا اختلف مع المؤلفة فى قولها بأن العطف يعد من أقوى المشاعر ، واشدها غنفا فى خلق الثورات ، فالعطف لا يكون سببا ولو ضعيفا من أسباب الثورة ، لانه لا وجود للاشفاق أو الاحسان فى عملية الخلق الثورى . وانما الثورة تنبع من الضرورة الاجتماعية والحاجة المادية تحس بهما الطلائع الثورية مع الجماهير الشعبية ، فتحول هذا الاحساس الى اندفاع ثورى يكون هدفه الاول ازالة الاوضاع التى تفرضها ، ومن ثم الشروع فى العمل الخلاق لازالتها من المجتمع . وإذا كانت المؤلفة تقول بنظرية العطف ، فانها بذلك تفصل بين الطلائع والجماهير ، بزعم أن الطلائع تحس بالعطف على الحاجة الجماهيرية ، وهو خطأ واضح .
- (الغرب)

الا تؤخذ على قدم المساواة مع الافتقار الى التكافؤ فى الفرص ، أو مع مشكلة الطبقة الاجتماعية ، وهما الموضوعان اللذان باتا يحتلان مكان الصدارة فى الحقب القليلة الأخيرة فى حقل العلوم الاجتماعية .

وقد باتت لعبة البحث عن المركز الاجتماعى شائعة تماما لدى بعض طبقات مجتمعا ، لكن هذه اللعبة لم تكن قائمة على الاطلاق فى مجتمعات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولم يكن أى انسان ثورى ، يفكر أن ذاك قط ، بأن واجبه يدعو الى تعريف الناس بهذه اللعبة ، أو تثقيف المحرومين من الحقوق بقواعدها .

وتبدو غرابة هذه القواعد الراهنة بالنسبة الى تفكير مؤسسى الجمهورية الامريكية ، من موقفهم من مشكلة التعليم ، التى كانوا يعتبرونها من أهم المشاكل ، لا لتمكين كل مواطن من ارتقاء السلم الطبقي ، بل لانهم كانوا يرون أن رخاء البلاد ، وعمل منظماتها السياسية يعتمدان على تعليم المواطنين جميعا . وكانوا يلحفون على « وجوب تعليم كل مواطن » ، تعليما يتناسب مع أوضاعه الحياتية ، ومجالات عمله » وكان هذا يعنى وجوب تقسيم المواطنين بالنسبة الى التعليم الى فئتين : وهما « فئة العمال وفئة المثقفين » ، وذلك لأن مما « يفيد المصلحة العامة ، ويخدمها ، أن يتاح لأولئك الأشخاص الذين جمعتهم الطبيعة العبقرية والفضيلة ، أن يكونوا قادرين على حماية الودعة المقدسة لحقوق اخوانهم فى الانسانية وحررياتهم ، دون اعتبار للشراء أو كرم المولد أو غير ذلك من الظروف والاولضاع العارضة » (١) .

ويبدو من هذا ، ان الاهتمام الليبرالى فى القرن التاسع عشر بحقوق الأفراد فى تنمية مواهبهم تنمية كاملة ، لم يكن موجودا فى هذه الاعتبارات كما كان احساسهم الخاص بالاجحاف الكامن فى خيبة أمل ذوى المواهب ، مرتبطا ارتباطا وثيقا بعبادتهم للعبقرية ، ناهيك بالفكرة الراهنة القائلة بأن لكل انسان الحق فى التقدم الاجتماعى وفى التعليم أيضا ، لا لأنه انسان موهوب ، بل لأن المجتمع مدين له بتطور مهاراته التى يستطيع عن طريقها تحسين وضعه .

ولا ريب فى أن الآراء الواقعية لمؤسسى الجمهورية بالنسبة الى عيوب الطبيعة الانسانية قبيحة للغاية ، لكن الافتراضات الجديدة التى صدرت

(١) راجع جيفرسون « مشروع قانون للمزيد من توزيع المعرفة الصامة » لعام ١٧٧٩ و « خطته للنظام التعليمى لعام ١٨١٤ » فى مجموعة مؤلفاته الكاملة - اعداد بادوفر

- (١٦٤٢) من ١٠٤٨ و ١٠٦٥ .

عن علماء الاجتماع ، بأن من حق أولئك الذين يمتنون الى الطبقات الدنيا في المجتمع ، أن ينفجروا مدفوعين بالغضب والطمع والحسد ، كانت تشير ذهولهم ، لو أنهم سمعوا بذلك في أيامهم ، لا لأنهم كانوا يرون ان الحسد والطمع من الرذائل أينما وجدا فحسب ، بل ولأن واقعتهم ، كانت لا بد أن تبين لهم ان هذه الرذائل أكثر وجودا في الطبقات الاجتماعية العليا ، منها في الطبقات الدنيا أيضا (١) .

وكانت الحركة الاجتماعية أى الانتقال من طبقة الى أخرى - عالية النسبة بالطبع في أمريكا القرن الثامن عشر ، ولكن الثورة لم تكن هي التي دفعتها أو نشرتها . وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أتاحت المجال لذوى المواهب ، وبصورة فعالة حقا ، فإن هذه المجالات لم تفتح الا بعد عهد نظام القناصل ، وقيام نابوليون بوناپرت عندما لم تعد الحرية أو أسس الجمهورية هي المعرضة للخطر ، وإنما تصفية الجمهورية ونشوء البرجوازية هما المعرضتان لأشد الأخطار .

ولعل النقطة التي تستحق الاهتمام على صعيدنا هذا هو ان حالة الفاقة وحدها ، لا خيبة الآمال الفردية أو المطامع الاجتماعية هي التي تستثير الاشفاق . وعلينا الآن أن نهتم بدور الاشفاق في الثورات كلها باستثناء الثورة الأمريكية .

- ٣ -

ولم يكن من السهل على باريس القرن الثامن عشر أو لندن القرن التاسع عشر ، حيث كان ماركس وانجلز يفكران في نتائج الثورة الفرنسية . أن تتجنبنا التطلع الى ما تعانيه الجماهير البشرية من شقاء

(١) دراسة حديثة أعدها روبرت لين بعنوان « الخوف من المساواة » في مجلة « العلوم السياسية الأمريكية » (المجلد ٥٢ - عدد مارس ١٩٥٩ ، تناول فيها آراء ممثلى الطبقة العاملة في موضوع التكافؤ أو المساواة ، وهو يرجع الافتقار عند العمال للثقة الى « تخوفهم من المساواة » والى اعتقادهم أن الأثرياء ليسوا أسعد حالا من غيرهم ، وذلك كمشاهدة منهم لإبعاد الحسد من نفوسهم ، ورفض أى خلاف في نظرتهم الى أسدقائهم اذا أثروا . وقد حول الكاتب في مقاله هذا كل فضيلة الى رذيلة ، في أثناء محاولته تصيد الدوافع الخارجية غير الموجودة .

(المؤلف)

ويؤس ، كما أنه ليس من السهل اليوم على بعض الدول الأوروبية ومعظم الدول الأمريكية اللاتينية ، وجميع الدول الأفريقية والآسيوية ، أن تتجنب مثل هذه النظرة . ولا ريب في أن رجال الثورة الفرنسية ، كانوا مدفوعين بكراميتهم للطغيان ، ولم تكن ثورتهم على الظلم أقل من ثورة أولئك الذين قال عنهم دانيال ويبستر Daniel Webster (١) بشيء من الإعجاب : انهم كانوا يخوضون غمار الحرب دفاعا عن مقدمة بيان عن حقوق الانسان ، ويحاربون «سبع سنوات طويلة دفاعا عن البيان نفسه» . وكانوا يؤكدون حقوق الشعب الذي هو مصدر السلطات الشرعية كلها على حد تعبير التشريع الروماني الذي تثقف جميع القادة الثوريين في مدرسته الفكرية ، ضد الظلم والطغيان لا ضد الاستغلال والفاقة . ولما كانوا يشعرون انهم لا حول لهم ولا طول من الناحية السياسية ، وانهم ينتمون الى فئة المضطهدين ، فانهم كانوا يعدون أنفسهم جزءا من الشعب ، ولم يكونوا في حاجة الى اعلان تضامنهم معه .

وإذا كانوا قد جعلوا من أنفسهم الألسنة الناطقة للشعب ، فان هذا لم يكن نتيجة رغبتهم في ان يفعلوا شيئا معينا للشعب ، أو نتيجة جهم له أو رغبتهم في السيطرة عليه ، وانما لأنهم كانوا يقولون ويفعلون كممثلين للشعب في قضية مشتركة .

وهكذا فان ما ظهر كشيء حقيقي في السنوات الثلاث عشرة من حياة الثورة الأمريكية ، سرعان ما تكشف كأسطورة مجردة في سير الثورة الفرنسية وحياتها .

ولم يؤد سقوط الملكية في فرنسا الى أي تبدل في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولا بين الحكومة والامة ، وبدا أن ليس في وسع أي تبدل في الحكم ان يرأب الصدع بين الجانبين . وهكذا لم تختلف الحكومات الثورية عن سابقتها ، في انها لم تكن للشعب أو من الشعب ، بل كانت في أحسن حالاتها ، تعمل من أجل الشعب ، وفي أسوأها ، « اغتصابا للسلطان السيادي » على أيدي ممثلين نصبوا أنفسهم في الحكم

(١) دانيال ويبستر (١٧٨٢ - ١٨٥٢) - خطيب امريكي وسياسي ومشرع . ولد في نيوهامبشاير . اصبح عضوا في مجلس الشيوخ . رشح نفسه للرئاسة ففشل . كان من أوائل المدافعين عن السود في أمريكا ، يعد خطابه « الحرية والاتحاد » الآن والى الأبد » من أروع ما في الادب الأمريكي .

«مستقلين غاية الاستقلال عن الامة» (١) وكانت المشكلة فى ان الفرق الرئيسى بين الامة وممثلها ، من جميع الفئات . لم يكن ذا علاقة بالفضيلة والعبقرية ، كما كان روبسبير وغيره يأملون ، وانما كان فى التباين الواضح فى الاوضاع الاجتماعية التى ظهرت جلية للعيان ، بعد ان تحققت الثورة .

ولعل الحقيقة التى لا تخفى ، هى ان التحرر من الطغيان كان يعنى الحرية للقلة ، ولم تحس به الكثرة التى ظلت مثقلة بأعباء الشقاء . وكان لا بد من تحرير هؤلاء من جديد .

واذا ما قارنا التحرر من نير الفاقة ، بالتحرر السابق من الطغيان ، فان هذا التحرر يبدو وكأنه لعبة أطفال .

يضاف الى هذا ان رجال الثورة ، وأفراد الشعب الذى مثلوه ، لم يكونوا فى هذا التحرير ، مرتبطين الى قضية مشتركة بعري موضوعية ، وكان لا بد من بذل جهد خاص من الممثلين أو محاولة للتضامن أطلق عليها روبسبير اسم الفضيلة ، وهى ليست من الطراز الرومانى اذ انها ليست جمهورية الطابع ولا شأن لها بالحرية . وكانت الفضيلة تعنى سعادة الشعب ، وربط ارادة الفرد بارادة الشعب ، فى جهد مشترك هدفه الاول سعادة الاغلبية . ويقول سان جوست : ان الحرية لم تعد بعد سقوط الجيرونديين الفكرة الجديدة المسيطرة على أوروبا وانما «السعادة» .

ولا ريب فى أن كلمة «الشعب» تعد مفتاح كل فهم للثورة الفرنسية ، وكان أولئك الذين يتعرضون لمناظر آلام الناس دون ان يشتركوا فى تحملها ، هم الذين يقررون مفهومها . وقد شملت هذه العبارة للمرة الاولى فى أثناء هذه الثورة أكثر الناس الذين لا يشتركون فى الحكم ، لامن المواطنين فحسب بل ومن أبناء الطبقات الدنيا (٢) . وقد نشأ تعريف الكلمة عن عواطف الاشفاق ، وأصبح مرادفا لمعانى

(١) روبسبير «المصنفات الكاملة» اعداد لوران ١٩٢٩ . الجزء الرابع . دفاعا من الدستور (١٧٩٢) رقم ١١ ص ٢٢٨ .

(٢) كانت عبارة «الشعب» تسمى الطبقات الخفيضة وتضم « صغار التجار والبقاليين وأرباب الحرف ، والعمال والموظفين ، ووكلاء البيعات والخدم والعمال البوسيين ، والعمال الصناعيين ، وصغار الفنانين والمثليين ، والكتاب القلبيين » . راجع كتاب وولتر ماركوف عن شعب باريس - برلين ١٩٥٦ .

الشفاء والبؤس . وكان روبسبير يقول دائما : « ان الشعب لا يعرف الهتاف لانه شقي » ، كما كان سيبس Sieyes وهو من اقل رجال الثورة تعلقا بالعواطف وأكثرهم رزانة يقول ذلك دائما أيضا . وعلى هذا الاساس كانت الشرعية الخاصة بأولئك الذين يمثلون الشعب والذين يرون أنه مصدر جميع السلطات الشرعية ، تمثل في قولهم بشيء من الحماسة العاطفية ، « انه الحافظ الطاغى الذى يجتذبنا الى الرجال الضعفاء » (١) أى ان هذه الشرعية ، كانت ماثلة بعبارة أخرى ، فى القدرة على تحمل الآلام من « تلك الطبقة الكبيرة من الفقراء » مصحوبة بالارادة على السمو بالعواطف الى مرتبة المشاعر السياسية السامية والفضائل السياسية الرفيعة .

ويمكن القول من الناحية التاريخية بأن الاشفاق بات القوة الحافزة للثوريين بعد فشل الجيرونديين فى وضع دستور يقيم نظاما جمهوريا للحكم . وكانت الثورة قد وصلت الى نقطة تحولها ، عندما استولى اليقاعبة بزعامة روبسبير على الحكم ، لا لانهم كانوا أكثر تطرفا ، بل لأنهم لم يكونوا يشتركون مع الجيرونديين فى الاهتمام بأشكال الحكم ، ولأنهم كانوا يؤمنون بالشعب أكثر من ايمانهم بالجمهورية ، ولأنهم علقوا ايمانهم على « الطيبة الطبيعية للطبقة » ، لا على الدساتير والنظم . وقد سمعنا روبسبير يصر على القول بأن من الواجب سن القوانين فى ظل الدستور الجديد باسم الشعب الفرنسى ، لا باسم الجمهورية الفرنسية» (٢)

ولم يكن هذا التحول فى التأكيد ، نتيجة نظرية جديدة ، بل نتيجة التطبيق فى الثورة الفرنسية نفسها . ومن الواضح على أية حال أيضا ، ان النظريات القديمة ، بتأكيداتها على الموافقة الشعبية كشرط أولى للحكم الشرعى ، لم تعد وفى ظل هذه الظروف كافية ، وبدا لاعتبارات الاستبصار المتأنى ، أن من الطبيعى أن تحل عبارة روسو عن « الارادة العامة » محل التعبير القديم عن « الموافقة » ، وهو التعبير الذى رأى روسو بموجب نظرياته الجديدة ، أنه لا يمكن أن يعنى أكثر من « ارادة الجميع » (٣) .

ولم يكن هذا التعبير الاخير ، أى ارادة الجميع ، مفتقرا الى الحد

(١) روبسبير - خطاب الى الفرنسيين فى يوليو عام ١٧٩١ . نقله طومسون فى كتابه المشار اليه سابقا ص ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٥ و ص ٣٣٩ .

(٣) كتاب المقد الاجتماعى ١٧٦٢ - ترجمة كول - نيويورك ١٩٥٠ - الكتاب الثانى الفصل الثالث .

الكافي من الحركية والثورية لاقامة جهاز سياسى جديد ، أو لاقامة طراز جديد من الحكم فحسب ، وانما كان يفترض وجود حكم قائم ، ومن هنا لم يكن يعد كافيا الا لاتخاذ قرارات معينة ، وتسوية المشاكل التى تنشأ داخل هذا الجهاز السياسى القائم ، فور نشوئها ، لكن هذه الاعتبارات الشكلية ، تعد ذات أهمية ثانوية على أية حال . ومن هنا نشأت الأهمية فى الاستعاضة عن تعبير « الموافقة » بما يعنيه من خيار مدروس ، وفكرة قتلت بحثا ، بتعبير « الإرادة » التى تنفى وجود أى تبادل فى الآراء ينتهى الى اتفاق بينها .

وإذا كان المقصود من الإرادة أن تعمل ، فيجب أن تكون واحدة ، غير مجزأة ، اذ لا يمكن تصور « الإرادة المجزأة » ، ولا يمكن أن تكون ثمة وساطة بين الإرادات ، كما تكون الوساطة بين الآراء .

وقد عني التحول من الجمهورية الى الشعب ، أن الوحدة الدائمة للجهاز السياسى فى المستقبل قد ضمنت لا على شكل أنظمة دنيوية يشترك فيها الشعب بل على شكل ارادة الشعب نفسه . وكانت الصفة البارزة لهذه الإرادة الشعبية العامة ، هى الاجماع ، وعندما أشار روبسبير الى « الرأى العام » ، كان يعنى به اجماع الإرادة العامة ، ولم يكن يفكر على الإطلاق فى رأى يتفق عليه الكثيرون بصورة علنية .

وعلينا ألا نخلط بين هذه الوحدة الدائمة لشعب يستلهم ارادة واحدة وبين الاستقرار . وقد حمل روسو هذا الاستعمال المجازى للإرادة العامة ، محمل الجد ، وفى معناه الحرفى ، بحيث تصور الأمة وكأنها هيئة تدفعها ارادة واحدة ، مثل الفرد تماما ، اذ يستطيع هذا الفرد تفسير اتجاهه دون أن يفقد شخصيته . ولاريب فى أن هذا هو ماعناه روبسبير تماما عندما قال « نريد ارادة واحدة ، نريد ارادة تختار بين الجمهورية والملكية » . ولعل هذا هو الذى دفع روسو الى القول بأنه من السخف بالنسبة الى الإرادة أن ترتبط بالنسبة الى المستقبل : (١) ، متوقعا بذلك ما تتميز به الحكومات الثورية من افتقار الى الاستقرار والثبات (٢) ،

(١) المصدر نفسه الكتاب الثانى - الفصل الاول .

(٢) لايد اطلاق مثل هذا الحكم العام كحقيقة مقررة عملا موضوعيا على الإطلاق ، الا اذا كانت المؤلفة تعنى بالثورات مجرد انقلابات تفتقر الى الاستقرار فعلا ، وهو ما لا منيه أبدا ، اذ انها تحاول فى كتابها شرح الثورية شرحا وافيا وان كانت أحيانا تخطئ بين الثورة الأصلية وبين المحاولة الانقلابية ، فالثورة الأصلية ، قد تفتقر الى الاستقرار فى مستهل عهدها ، ولكن هذا الافتقار لا يلبث أن يزول ، عندما تشرع الثورة فى عملها الإنسانى الصحيح .

(المغرب)

ومبررا به أيضا ذلك الاعتقاد المفجع القديم بالنسبة الى الدول القومية وهو أن المعاهدات تكون ملزمة لها فقط طالما أنها تخدم المصلحة القومية .

ولعل هذه الفكرة عن منطق الحكم أقدم عهدا من الثورة الفرنسية نفسها لسبب واحد وهو أن مفهوم الإرادة الواحدة المتغلبة على جميع المصائر ، والمثلة لمصالح الأمة كلها ، كان التفسير الشائع للدور القومي الذي تستطيع الملكية المتنورة ان تلعبه ، وهى الملكية التى قضت الثورة بالغائها .

ولا ريب فى ان جون ادامز « كان على حق عندما قال : « ان المشكلة التى واجهت رجال الثورة انما هى « حمل خمسة وعشرين مليوناً من الفرنسيين لم يكونوا يعرفون أو يفكرون بأى قانون سوى إرادة الملك على الالتفاف على أى دستور جديد حر » .

ولعل هذا هو سر استهواء نظرية روسو ، لرجالات الثورة الفرنسية ، اذ أنه عثر كما يبدو على وسيلة رائعة مبتكرة يستبدل فيها بشخصية الملك الواحدة ، جمهور الشعب الواحد ، اذ أن الإرادة العامة لم تكن الا الوسيلة التى ربط بها الجماهير الغفيرة بشيء واحد .

وقد اعتمد روسو ، فى دعم نظريته هذه عن « الواحد ذى الرؤوس المتعددة » ، على مثل فى منتهى البساطة حتى ليصل حدود الخداع ، وفى منتهى العقل أيضا . وقد استمد دليله من التجربة الشائعة المألوفة والقائلة بأن أية مصلحتين متناقضتين ، قد تترابطان عندما تواجهان مصلحة ثالثة تقاومهما معا ؛ فقد افترض من الناحية السياسية وجود عدو قومي مشترك واعتمد على القوة التى توحد بين الخصوم لدفع هذا العدو المشترك . ولا يمكن لفكرة الشعب الموحد الذى لا يتجزأ ، والتى أصبحت المثل الأعلى للفرنسيين ، ولغيرهم من أبناء القوميات المتعددة ، أن تسود الا فى حالة وجود العدو المشترك . وهذه هى الحالة الوحيدة التى تفرض فيها الوحدة القومية وجودها فى الشئون الدولية فى ظل وجود ظروف من العداء المحتمل . وكانت هذه النتيجة هى السلعة الرائجة فى سوق السياسات القومية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ولا ريب فى أنها ثمرة نظرية الإرادة العامة ، التى عرفها سان جوست أيضا ، والتى قال عنها : « فالشئون الخارجية وحدها ، هى مايمكن تسميتها بالسياسية ، أما العلاقات الانسانية فتؤلف الناحية الاجتماعية » . (١)

(١) البرت أوليفيه فى كتابه . «سان جوست وقوة الأمور» باريس - ١٩٥٤ ص ٢٠٢ .

لكن روسو ، مضى الى أبعد من ذلك ، خاطيا خطوة أخرى . فقد أراد أن يكتشف مبدأ موحدًا داخل الأمة نفسها يصلح للشئون الخارجية والسياسات الداخلية أيضا . وكانت مشكلته تتلخص في المكان الذي يحتر فيه على العدو المشترك خارج نطاق الشئون الخارجية ، وقد عثر عليه على حد قوله ، في صدر كل مواطن ، أى في ارادته الخاصة ومصالحه . وكانت نقطته المهمة ، هي أن هذا العدو المعين الخفى ، يمكن أن يرتفع الى مستوى العدو المشترك الذى يوحد وجوده الأمة كلها ، اذا جمع المراء جميع الارادات والمصالح الخاصة بعضها الى بعض ، وهكذا غدا العدو المشترك في رايه للأمة ، هو مجموع هذه المصالح الخاصة لجميع المواطنين . وهو يحول في هذا الصدد مقتبسا قول الماركيز دار جينون أولا : « ان اتفاق مصلحتين خاصتين يؤدي الى معارضة مصلحة ثالثة » . ليستطرد منه الى القول : « وكان في وسع دار جينون أن يضيف الى ذلك ، ان اتفاق المصالح كلها يؤدي الى معارضة هذا الاتفاق لكل مصلحة على حدها . ولو لم يكن ثمة اختلاف في المصالح ، ما أحس الانسان بالمصلحة المشتركة ، اذ أنها لا تلقى في طريقها أية عقبات . وأن ذاك تسير الأمور على طبيعتها ولا تفدو السياسة فنا من الفنون (١) .

ولا ريب في ان القارئ قد أدرك هذه المعادلة الغريبة بين الإرادة والمصلحة ، التي يبنى عليها روسو نظريته السياسية كلها . فهو يستخدم هاتين الكلمتين في كتابه « العقد الاجتماعي » وكأنهما مترادفتان ولعل افتراضه الصامت الذى لا يفصح عنه ، هو أن الإرادة هي الإفصاح عن المصلحة العامة . ومن هنا تكون الإرادة العامة هي التعبير عن المصلحة العامة ، أى عن مصلحة الشعب أو الأمة في مجموعها ، ولما كانت هذه المصلحة أو الإرادة عامة ، فإن وجودها ، يدل على أنها تتعارض مع كل مصلحة أو إرادة فردية على حدها .

وهكذا لا تحتاج الأمة في رأى روسو ، الى التريث حتى يهاجمها

(١) تتضمن هذه العبارة زبدة مفهوم روسو عن الإرادة العامة . ولا ريب في أن ظهورها في أحد الهوامش ، يدل على أن التجربة المحددة التي استمد منها روسو نظريته أصبحت طبيعية له ، بحيث لم يجد ضرورة لذكرها ، وبالنظر الى هذه الصعوبة الشائعة في تفسير الكتابات النظرية، تكون الأسس التجريبية البسيطة لمفهوم الإرادة العامة المعقدة ، شيئا ذا دلالة ، اذ لم يسبق الا لعدد قليل من المفاهيم في النظرية السياسية ان أحيط بمثل هذه الهالات من الغموض ومن التفاهات .

عدو أو يهدد حدودها لتهدب هبة رجل واحد ، وتحقق الوحدة المقدسة ، فالوحدة للأمة مضمونة طالما أن كل مواطن يحمل في صدره العدو المشترك ، كما يحمل المصلحة العامة ، التي يخلقها وجود العدو المشترك ؛ إذ أن العدو المشترك ، هو المصلحة الخاصة أو الإرادة الخاصة لكل انسان . وكل ما يطلب من الفرد هو أن يثور على نفسه من ناحية مصلحتها الخاصة ، وفي وسعه أن يستثير فيها عدوه ، أى الإرادة العامة ، فيصبح والحالة هذه المواطن الصالح فى جهاز قومي سياسى واحد .

وهو يرى . . أنه إذا استطاع كل انسان أن ينتزع من نفسه الارادات والحوافز الخاصة ، وي طرحها من مجموع شخصيته فان الناتج المتبقى من عملية الطرح هذه ، هو الإرادة العامة . وعلى كل مواطن صالح ، إذا أراد الاشتراك فى الجهاز السياسى لأمته ، أن يثور بل أن يظل دائم الثورة على نفسه .

ولكن الشيء الثابت المؤكد ، هو أنه ليس ثمة سياسى قومي ، قد سار مع روسو حتى النهاية فى منطق المتطرف هذا ، إذ بينما تعتمد المفاهيم القومية السائدة عن « الوطنية » ، الى حد كبير على وجود العدو الخارجى المشترك ، لا نجد فى أى مكان الافتراض بأن العدو المشترك يستقر فى قلب كل انسان . لكن هذا الوضع يختلف على أية حال بالنسبة الى الثوريين والتقاليد الثورية .

ولم يكن ظهور المصلحة المشتركة متكررة فى صورة العدو المشترك ، مقتصرة على الثورة الفرنسية وحدها ، وإنما تعدتها الى جميع الثورات التى استلهمت وحيها منها . ولا ريب فى أن نظرية العنف الثورى ابتداء بروبسبير وانتهاه بلينين وستالين ، تفترض أولا : أن مصلحة المجموع يجب أن تكون وبصورة آلية ومستمرة معادلة للمصلحة الشخصية لكل مواطن (١) .

وكثيرا ما يصاب البرء بالذهول من صفة « الغيرية » التى يتصف بها الثوريون ، ولكن على الانسان ألا يخلط بينها وبين « المثالية » أو البطولة .

(١) يمكن العثور على هذا التعبير الكلاسيكى عن الصورة الثورية للفضيلة الجمهورية فى نظرية روبسبير عن القضاء وعن التمثيل الشعبى . التى لخصها هو فى الخطاب الذى ألقاه فى المؤتمر الوطنى فى الخامس من فبراير عام ١٧٩٤ - راجع مجموعة كتابات روبسبير وأقواله . طبعة عام ١٨٤٠ . المجلد الثالث ص ٥٤٨ .

ولقد دأب الناس منذ أيام روبسبير على معادلة « الغيرية » بالفضيلة ،
إذ أنه بشر بفضيلة اقترضاها من روسو ، ولعل هذه المعادلة نفسها ،
هى التى تركت طابعها الذى لا يحى على الإنسان الثورى ، وعلى عقيدته
الباطنة ، بأن فضيلة السياسة يمكن أن تستحث ، بالمدى الذى تستطيع
فيه مناقضة المصالح الخاصة الباقية كلها ، وأن فضيلة أى إنسان يمكن
أن تكون موضع الحكم ، بالمدى الذى يعمل فيه ضد مصلحته الخاصة
وضد إرادته .

ومهما تكن التفسيرات التى وضعت لتعاليم روسو ونتائجها من
الناحية النظرية ، فإن النقطة المهمة فى الموضوع ، هى أن التجارب الفعلية
التي تقوم وراء « غيرية » روسو و « إرهاب الفضيلة » عند روبسبير ،
لا يمكن أن تفهم دون أن يأخذ الإنسان فى حسابه الدور الخطير الذى بدأ
الاشفاق يؤديه فى عقول أولئك الذين هيئوا مجرى الثورة الفرنسية .
وفى قلوبهم ، وفى عقول أولئك الذين نفذوا هذا المجرى وقلوبهم أيضا .

وكان من الواضح بالنسبة الى روبسبير أن القوة التى تستطيع
بل يجب أن توحد الطبقات المختلفة للمجتمع فى أمة واحدة ، هى عاطفة
الاشفاق من الذين لا يعانون على أولئك الذين يقاسون العناء ، أى من
الطبقات العليا للمجتمع على طبقاته الدنيا . وكانت طيبة الإنسان فى
حالته الطبيعية ، قد غدت المحور فى تفكير روسو ، وذلك لأنه وجد أن
الاشفاق هو أكثر ردود الفعل الإنسانية طيبة تجاه آلام الآخرين ، ولذا
فهو الأساس العقلى فى جميع العلاقات الطبيعية الصحيحة بين الناس .

ولم يكن هذا لأن روبسبير أو روسو ، قد جربا الطيبة الأصلية
فى طبيعة الإنسان خارج المجتمع ، بل لأنهما استمدا وجوده من الفساد
الذى يسود المجتمع ، تماما كالإنسان الذى يعرف أن بعض التفاح
العفن ، قد يبرر عفونته بوجود تفاحات سليمة فى حالتها الأولى . وكان
كل ما عرفاه من تجاربهما الذاتية الخاصة هو الترابط الأزلى بين العقل
والمواظف من ناحية ، والحوار الفكرى الذاتى بين الإنسان وذاته المتمثل
فى مناجاته لنفسه من الناحية الأخرى ، ولما كانا قد ربطا بين التفكير
والعقل ، فقد استنتجا أن العقل يتدخل فى شئون العاطفة والاشفاق على
حد سواء وأنه يعيد الإنسان الى ذاته ، ويفصله عن كل ما يمكن أن
يؤدى الى إزعاجه أو التأثير عليه ؛ فالعقل يولد الأناية عند الإنسان ،
ويعول بين الطبيعة وبين ربطها نفسها بما تراء من آلام التعسفين ، أو

أنه على حد تعبير سان جوست « يعيد جميع التعابير الى أصلها في الضمير ، ويجعل من الروح صوفية تنقل جميع الفضائل الى ملكوت المذبح » (١) .

وقد تعودنا أن ننسب الثورات على العقل ، الى الروح الرومانطيقية التي سادت القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والى فهم طبيعة القرن الثامن عشر على صعيد العقلانية « المتنورة » ، متخذين من معبد العقل رمزا له . وكثيرا ما قادنا تعودنا هذا الى تجاهل قوة هذه النداءات المبكرة الى العاطفة والقلب والروح ، أو التقليل من قيمتها ، ولا سيما تلك القوة التي تجزىء الروح الى جزأين على حد تعبير روسو . ويبدو وكأن روسو في ثورته على العقل ، قد وضع الروح المجزأة الى قسمين محل الروح المزدوجة المتحدة في روح واحدة وهي التي تعرض نفسها في الحوار الصامت للعقل مع نفسه وهو ما نسميه بالتفكير . ولما كان وجود روحين في روح واحدة ، يعد صراعا لا حوارا ، فانه يخلق عاطفة من الاحساس المزدوج بالألم الشديد وبالأشفاق الشديد أيضا . ولا ريب في أن هذه القدرة على الألم هي التي أثارها روسو على أنانية المجتمع من ناحية ، وعلى عزلة العقل الهادئ والمشغول في حوار مع ذاته من الناحية الأخرى . وهو مدين الى هذا التأكيد على الألم أكثر من أى جزء آخر من تعاليمه ، في هذا التأثير العظيم الهائل على عقول أولئك الذين قدر لهم أن يصنعوا الثورة ، والذين وجدوا أنفسهم يواجهون الآلام البالغة للفقراء الذين فتحوا لهم أبواب الحياة العامة بما فيها من أضواء لأول مرة في التاريخ .

ولعل ما هو أهم على هذا الصعيد ، وفي خضم هذه المحاولة لخلق تضامن انساني عام ، هو وجود « الغيرية » ، أو القدرة على أن ينسى الانسان نفسه في غمرة تأثره بآلام الآخرين ، بدلا من وجود الطيبة الفعالة ، كما أن الانانية لا القسوة هي التي تؤلف العنصر الغريب والخطر في هذا الوضع .

يضاف الى هذا أن هؤلاء الناس كانوا أكثر دراية بالرزيلة منهم بالشر . فقد رأوا رذائل الاثرياء وانانياتهم التي لا تصدق ، وتوصلوا

(١) لمعرفة ما قاله روسو راجع «مطارحات عن أصل اللاتكافؤ بين الناس» ص ١٧٥٥ ترجمة كول - بنويورك ١٩٥٠ ص ٢٢٦ . أما قول سان جوست فقد اقتبس من كتاب أوليفيه ص ١٩ .
(المؤلف)

الى النتيجة القائلة بأن الفضيلة هي « تراث الشقاء ، بل حقه الموروث » ،
بالنسبة الى الفقراء . وقد رأوا سحر الملذات مصحوبا بالجريمة ، وقالوا :
ان عذاب الشقاء لابد أن يولد الطيبة (١) .

ولعل السر في الاشفاق انه يفتح قلوب المتألمين لآلام الآخرين ، فيقيم
العلاقة الطبيعية التي فقدها الأغنياء بين الناس ويوثقها . وعندما تنتهي
العاطفة التي تعنى القدرة على التألم ، وينتهي الاشفاق الذي يعنى القدرة
على التألم مع الآخرين ، فان الرذيلة تبدأ . وليست الأنانية الا طرازا من
الحرمان الطبيعي .

واذا كان روسو هو الذي أدخل الاشفاق في النظريات السياسية،
فان روبسبير ، هو الذي وصل به الى الشارع ، مشفوعا بعنف بلاغته
الحطابية الثورية .

ولم يكن في الامكان تجنب مشكلة الخير والشر ، وتأثيرهما ، على
سير المصائر الانسانية ، في بساطته الواضحة غير المتفلسفة ، وأن تكون
هذه المشكلة قد سيطرت على عقول الناس في اللحظة التي كانوا
يؤكدون فيها أو يعودون الى تأكيد كرامة الانسان ، دون الرجوع الى نظم
الدين وقواعده . ولكن لم يكن في وسع أولئك الذين كانوا يعتقدون أن
الطيبة هي ما أسماه روسو « بالثقرز الفطري للانسان من رؤية اخوانه
في الانسانية يألمون » ، أن يتفهموا عمق هذه المشكلة ، ولا سيما أولئك
الذين كانوا يرون في الأنانية والنفاق تجسيد الشر .

وهناك نقطة أخرى في منتهى الأهمية ، وهي استحالة عرض
المشكلة الرهيبة للخير والشر ، في اطار التقاليد الغربية على الأقل ، دون
أن يأخذ عارضها في حسابه ، أكثر التجارب التي مر بها الانسان
الغربي صحة واقناعا وكمالا بالنسبة الى حب الخير كالمبدأ الموجه لجميع
الاعمال ، واعنى بها تجربة المسيح الناصري .

وقد شرع هذا الاعتبار في الانتشار في الفترة التي تلت الثورة ،
وبالرغم أن من الصحيح أن يقال - أن روسو وروبسبير لم يستطيعا

(١) راجع كتاب بالر « اثنا عشر رجلا حكموا - سنة الارهاب في الثورة الفرنسية »
يوسطن (١٩٤١) . وقد اقتبست كلمات روبسبير منه ، ولا ريب في أن هذا الكتاب
« حياة روبسبير » لطومسن هما خير مرجعين من روبسبير ورجاله حتى الآن .
ولاريب في أن كتاب بالر يعد اسهاما في النقاش حول طبيعة الارهاب .

التعبير عن القضايا التي أثارها تعاليم الاول واعمال الآخر في جدول أعمال الأجيال اللاحقة - فان من الصحيح أيضا أن يقال ، انه بدون هذين الرجلين ، وبدون الثورة الفرنسية نفسها لم يكن في وسع ملفيل Melville (١) ولا دوستويفسكى Dosxoevsk (٢) أن يجروا على انكار التحول المجيد ليسوع الناصري الى شخصية المسيح ، والعودة الى الدنيا في صورة « بيلي بادز » التي رسمها الاول و « المفتش الأعظم » التي رسمها الآخر ، ولا أن يظهرأ بوضوح وصورة محددة ، وان كان بشاعرية ، وعن طريق الاستعارة المفامرات المفجعة ، والذاتية الذميمة التي خاضها رجال الثورة الفرنسية دون أن يعرفوا ، مايفعلون .

وإذا كنا نريد أن نعرف أى خير مطلق ، يمكن أن يبرز سير الشئون الانسانية ، على أساس تمييزها عن سير القضايا السماوية ، فان من الخير لنا أن نلتفت الى الشعراء ، وهذا ما نستطيع أن نفعله بكل ثقة واطمئنان ، طالما اننا نذكر ، أن الشاعر « لا يجسد الا شعرا تلك العواطف المجيدة » التي قال عنها ميلفيل : ان « طبيعة كطبيعة نيلسون nelson (٣) ، قد حولتها ، عندما أتاحت لها الفرصة الى أعمال » .

وفي وسعنا أن نتعلم من هؤلاء الشعراء ، أن الخير المطلق ، لا يكون أقل خطرا من الشر المطلق . وانه لا يكون على شكل غريبة ، وذلك لان « المفتش الأعظم » ، يتسم بالغريبة الى حد ، تصبح فيه متفوقة على الفضيلة ، حتى لو كانت من طراز فضيلة « الكبتن فير » بطل القصة .

وفي وسعنا أن نقول : ان روسو وروبسبير لم يحلما قط بخير يتعدى حدود الفضيلة ، كما أنهما لم يستطيعا أن يتصورا ، ان الاغراق في الشر لا يمكن أن يشترك على حد تعبير ملفيل « في أى شيء شهوانى أو قبيح » ، وان ليس ثمة وحشية تتعدى حدود الرذيلة .

(١) هيرمان ملفيل (١٨١٩ - ١٨٦١) كاتب أمريكى ولد في نيويورك . عمل بحارا في صباه . طاف في البحار الجنوبية وفي المحيط الهادى . له قصص عدة منها « السترة البيضاء » انتقد البعثات التبشيرية في الخارج .

(٢) فيدور دوستويفسكى (١٨٢٢ - ١٨٨١) - من عمالقة الادب الروسى ومن اكبر رجال القصة في العالم ، في القرن التاسع عشر . ولد في موسكو ، من والد يعمل في الطب أصيب بعماع في صباه ظل يشكو منها طيلة حياته . من أهم كتبه « الجريمة والعقاب » و « الجداول » و « اخوة كرامازوف » وغيرها .

(٣) بطل قصة كتبها ميلفيل .

(العرب)

ومن الطبيعي الا يكون رجال الثورة الفرنسية قد تمكنوا من التفكير على هذا المستوى ، والا يكونوا من ثم قد لمسوا لباب القضية التي دفعت بها أعمالهم الى المقدمة وجوهرها . ومن الواضح أن أقصى ما عرفوه ، هي المبادئ التي الهتهم ما عملوه ، ولكنهم لم يعرفوا قط معنى القصة التي كان لا بد أن تنشأ في النهاية عن هذه المبادئ .

أما ملفيل ودوستوفسكي ، فبالرغم من أنهما ربما لا يكونان كما كنا بالفعل من عظماء الكتاب والمفكرين ، فانهما كانا على أية حال في وضع أفضل يمكنهما من أن يعرفا كل ما دار وما كان السبب فيه . ولما كان في استطاعة ملفيل بصورة خاصة ، أن يستمد ما يكتبه من مجالات أكثر غنى في التجارب السياسية من دوستوفسكي فانه استطاع أن يعود بالحديث مباشرة الى رجال الثورة الفرنسية وأن يناقش افتراضهم بأن الانسان خير في طبيعته ، وانه لا ينقلب الى شرير الا في مجتمعه . وقد فعل هذا في كتابه ، وكان فيه وكأنه يقول لهم : دعنا نفترض انكم على حق ، وان رجلكم الطبيعي هذا قد ولد خارج حدود المجتمع لقيط لم تجبه الطبيعة الا براءة وطيبة من الطراز البدائي ، وانه قد سمح له بالعودة الى الأرض ثانية ، فانكم ستذكرون ولا شك أن هذا قد حدث في الماضي ، وليس في وسعكم أن تنسوا ، القصة التي غدت الأسطورة المنشئة للحضارة المسيحية . أما اذا كنتم قد نسيت هذه القصة ، فاسمحوا لي أن أعيد روايتها على مسامعكم ، على صعيد الظروف التي تعيشون فيها وفي نطاق التعابير التي تستعملونها .

وقد يكون الاشفاق والحير ظاهرتين مترابطتين ولكنهما لا تؤلفان ظاهرة واحدة ، ويلعب الاشفاق دوره المهم جدا في قصة ملفيل ، ولكن الحير هو موضوع الكتاب ، وهو خير يتعدى حدود الفضيلة ، وشر يتعدى حدود الرذيلة ، ولا يتعدى محور القصة ، وقوف الواحد منهما أمام الآخر . فالحير متجاوزا حدود الفضيلة انما هو من النوع الطبيعي ، كما أن الشر متجاوزا حدود الرذيلة « غواية على صعيد الطبيعة » ، لا تشترك مع الأشياء الغريبة والشهوانية . وكلاهما « يوجد » خارج نطاق المجتمع ، كما أن الانسانين اللذين يجسدانها ، لا يمتان من الناحية الاجتماعية الى أي مجتمع . فبطل ملفيل ، لقيط ، وكلاجارت هو خصمه ، ولكن هذا الخصم أيضا مجهول الأصل .

وليس في المقابلة بين الاثنين ، أي شيء مؤس .

وبالرغم من أن الحير الطبيعي لا يفصح في بيانه ، ولا يستطيع حمل

الآخرين على سماعه أو فهمه ، فانه أقوى من الشر ، اذ أن الشر وليد غواية الطبيعة . والطبيعة الفطرية ، أقوى من الطبيعة الناتجة عن الغواية والانحراف .

وتبرز عظمة هذا الجزء من القصة في ذلك الخير ، اذ انه جزء من « الطبيعة » ، وهو لا يفرض وجوده بضعف وانما بقوة وبشيء من العنف ، بحيث يقنعنا بأن العمل العنيف الذي قام به « بيلى باد » والذي أسفر عن مقتل الرجل الذى تقدم بشهادة الزور عنه ، عمل كاف ، لأنه أزال من الوجود غواية الطبيعة .

وليست هذه على أية حال ، هي نهاية القصة ، بل هي بدايتها : فالقصة تتكشف ، بعد أن تكون الطبيعة قد قطعت سيرها ، مما أسفر عن موت الرجل الشرير ، وتغلب الرجل الخير الطيب .

والمشكلة هنا هي ان الرجل الخير الطيب ، قد تحول الى عمل الشر أيضا لأنه واجه الشر . وهذه حقيقة حتى لو افترضنا أن البطل لم يفقد براءته ، وظل ملاكا من ملائكة الله . وعند هذه النقطة تتدخل الفضيلة في شخص « الكبتن فير » ، في الصراع بين الخير المطلق والشر المطلق ، وتبدأ المأساة . فالفضيلة التى تقل مستوى عن الخير - وان كانت وحدها القادرة على تجسيد النظم الدائمة - لا بد أن تتغلب على حساب الرجل الخير الطيب أيضا ، وتغدو البراءة الطبيعية المطلقة ، فى « حالة حرب مع سلام العالم وسعادة الجنس البشرى » ، وذلك لأنها تستطيع العمل بعنف .

وهكذا يكون تدخل الفضيلة فى النهاية لا بقصد الحيلولة دون جريمة الشر ، بل لعقاب العنف الذى ترتكبه البراءة المطلقة . فلقد قتل أحد الملائكة كلاجارت ، ولكن هذا الملاك يجب أن يشنق عقابا له على جريمته . ولعل المأساة هي أن القانون قد سن للناس لا للملائكة أو الشياطين . فالقوانين وجميع النظم الدائمة تتحطم وتتهار لا تحت وطأة هجوم الشر البدائي ، بل وتحت تأثير البراءة المطلقة أيضا . ولا يستطيع القانون الذى يتحرك بين الجريمة والفضيلة ، أن يعترف بما يتعدى نطاقهما ، وفى الوقت الذى لا يجد عقوبة لتلطيف الشر البدائي ، فانه لا يستطيع الا أن يعاقب الخير البدائي ، حتى لو اعترف لجل الفضيلة « الكبتن فير » بأن ما يقوم به هذا الخير من عنف كاف لسلطة الشر النابعة عن الغواية . فالمطلق ، وهو يعنى عند ملفيل ، حقوق الانسان ينتج الموت العتيم لكل انسان اذا ما دخل هذا المطلق ، ملكوت السياسة .

وسبق لنا أن بينا ، أن عاطفة الاشفاق ، كانت مفقودة من عقول صانعي الثورة الأمريكية وقلوبهم ، وهل هناك من يستطيع الشك في صحة قول جون ادامز ، عندما كتب يقول : « يعد الحسد والحقد عند الجماهير على الاغنياء ظاهرة عالمية شاملة . لا يعد منها الا الخوف أو الحاجة . وليس في وسع المتسول أن يفهم السبب الذي يجعل انسانا آخر يمتطي العربة ذات الجياد المظومة ، على حين أنه يعجز عن الوصول الى الخبز ! » ؟ (١) ولا يستطيع أى انسان خير الشقاء وعرفه ، الا أن يتأثر بما في هذا الحكم من تعميم وموضوعية ، ولا ريب في أن صفة ملقيل الأمريكية ، هي التي مكنته من اجادة الحديث عن الافتراضات النظرية التي جاء بها رجال الثورة الفرنسية ، كالقول بخير الانسان الفطري ، بدلا من أن يقيم وزنا ، لما وراء نظرياتهم من اهتمام عاطفي ضخم بالجماهير المتألمة . فالحسد في قصته ، ليس حسد الفقير للغني ، وانما هو حسد « الطبيعة التي غوت » ، للكرامة الطبيعية ، اذ ان كلاجارت هو الذي يحسد « بيلي باد » ، والاشفاق عنده لا يمثل ألم الذي لا يعاني للرجل المصاب في صميمه ، وانما هو اشفاق الضحية « بيلي باد » على « الكبتن فير » ، الرجل الذي قضى عليه .

وقصة « المفتش الاعظم » لدوستوفسكي ، هي القصة الكلاسيكية الأخرى ، التي تتناول الجانب اللاعاطفي من الثورة الفرنسية . فهي قصة الحوافز التي تقبع وراء اقوال أبطالها وأعمالهم ، بل القصة التي يقارن فيها مؤلفها بين اشفاق المسيح الصامت ، واشفاق « المفتش » الفصيح الناطق ، فالاشفاق الذي تسرى عدواه من آلام الآخرين ، يختلف كل الاختلاف ، بل لا يكون مترابطا ، مع الشفقة التي يالم الانسان بنتيجتها دون أن يصاب في صميمه . ولا يمكن للاشفاق أن يثار بطبيعته ، من آلام طبقة بأسرها ، أو آلام شعب أو الانسانية جمعاء . فهو لا يتعدى حدود الشعور من شخص واحد لآلام شخص آخر ، ويكون في هذه الحالة ، اشتراكا في الألم . ويعتمد في قوته على قوة العاطفة نفسها ، وهي خلافا للعقل ، لا تستطيع أن تشمل الا الجوانب الخاصة ، اذ لا فكرة لها عن الجوانب العامة ، ولا قدرة على التعميم اطلاقا .

ولعل خطيئة المفتش الاعظم ، انه كروبسير « سمح للضعفاء من

(١) من كتاب «جون ادامز وانبيااء التقدم» لرولفان هارازمي ، طباعة هارفرد لعام ١٩٥٢

الرجال باجتهاده ، ، لا لأن هذا الاجتهاد لا يمكن تمييزه عن تشهيه السلطان فحسب ، بل ولأنه نزع الصفة الشخصية الفردية عن المتألمين ، وحشرهم جميعا في جماعة معينة هي « الجماهير المتألمة » أو الشعب التعس ، أو ماشابه ذلك من تعابير .

وكان دليل دوستوفسكى على الطابع الالهى للمسيح ، هو قدرته على الاشفاق على الناس جميعا كأفراد ، دون أن يحشرهم معا في وحدة واحدة كوحدة « البشرية المتألمة » . وتقوم عظمة القصة ، بالاضافة الى مفازيها الدينية ، في أننا نحس على الفور بيزيف التعابير المثالية الضخمة عن الشفقة الكاملة ، عندما تقارن بالاشفاق .

ومن الأمور التي تتصل اتصالا وثيقا بهذا العجز عن التعميم ، مقارنة هذا الصمت الغريب أو الغرابة في اللفظ الذي يجسد الحير بالبلاغة المنطلقة في التعبير عن الفضيلة ، تماما كما يقارن صمت الاشفاق ، بثرثرة الشفقة وحذلقها ، فالعاطفة والاشفاق ليسا بالأخرسين ، لكن حديثهما يكون في شكل ايماءات وتعابير في الوجه أكثر منه في شكل كلمات . وسكوت المسيح في قصة « المفتش الاعظم » ناجم عن اصفائه بشيء من الاشفاق الى حديث المفتش لا عن عجزه عن الكلم ؛ فقد أذمله مايكمن من ألم وراء هذا الانطلاق السهل في خطاب خصمه العظيم . وتحول رهبة هذا الاصغاء ، المألقة (الكونولوج) الى مناظرة ثنائية (ديالوج) ، ولكن هذه المناظرة لا يمكن أن تنتهي الا بإيماءة في شكل قبلة ، لا في شكل كلمات .

ولا ريب في ان هذه النعمة من الاشفاق ، ولكنها اشفاق الرجل المقضى عليه هذه المرة ، على ما يحس به الذي قضى عليه من ألم يستثير الاشفاق ، هي التي أنهت حياة « بيلي باد » .

ولا ريب أيضا في أن العبارة التي صدرت بطلب الرحمة « للكبش فير » ، أقرب الى الإيماءة منها الى العبارة .

ولا يختلف الاشفاق على هذا الصعيد ، عن الحب في تجاهله للمسافات التي تقف حائلا دائما في وجودها ، بين العلاقات الانسانية ، وإذا كانت الفضيلة ستكون على استعداد دائم للتأكيد بأن من الأفضل تحمل الأذى على فعله ، فإن الاشفاق سيتخطى هذه الحدود عن طريق الافصاح بكثير من الاخلاص الكامل والساذج ، بأن من الأسهل على المرء أن يتألم من أن يشاهد الآخرين يتألمون .

ولما كان الاشفاق يتجاوز حدود المسافات ، فإن المجال الدينيوى بين الناس ، حيث القضايا السياسية التى تؤلف الملكوت الكامل للشئون الانسانية ، يظل على الصعيد السياسى ، منبت الصلة ، وخاليا من النتائج . وهو يعجز على حد تبير ملفيل عن ايجاد نظم لها صفة الدوام . ولا ريب فى ان صمت المسيح فى قصة « المفتش الأعظم » ، وتلعثم « بيلي باد » ، يشيران الى شىء واحد ، وهو عجزهما ، أو عدم رغبتهما فى جميع أنواع الحديث الذى يحمل طابع الحوار أو الاسناد ، حيث يتحدث انسان الى آخر عن شىء يهم الاثنين معا ، اذ أنه ذو علاقة بهما .

ولا ريب فى أن هذا الاهتمام بالحديث والحوار فى العالم ، غريب كل الغرابة على الاشفاق ، الذى يوجه قبل كل شىء وبكثير من العنف العاطفى الى ألم الانسان نفسه ، اذ أن الاشفاق لا يتحدث الا فى حدود الرد المباشر على الأصوات والايماء التعبيرية الواضحة التى يتحول الألم فيها الى شىء ملموس ومرئى فى هذا العالم .

وليس الاشفاق ، كقاعدة هو الذى يأخذ على عاتقه تبديل الأوضاع الدنيوية للتخفيف من الآلام الانسانية ، ولكنه ان فعل ذلك ، فانما يفعل لهيأ بعمليات الاقناع المجهدة المتعبة ، وليتجنب المفاوضات والحلول الوسط ، التى تدخل ضمن العمليات القانونية والسياسية ، والتى تغير الألم نفسه صوتها ، مطالبة اياه بالعمل السريع المباشر ، أى بالعمل الذى يلجأ الى استخدام العنف .

وعنا تظهر أيضا وبوضوح ، العلاقة بين ظاهرتى الخير أو الطيبة ، والاشفاق . فالخير الذى يتعدى حدود الفضيلة ، ويتعدى من ثم حدود الفؤاية — جاهلا المنطق الجدلى الذى يتقى الانسان به حوافز الاغراء ، وواصلنا عن طريق هذه العملية ، الى معرفة أساليب الشر — يكون فى الوقت نفسه عاجزا عن تعلم فنى الاقناع والتقاش .

ولا ريب فى أن القاعدة العظمى التى تقوم عليها جميع النظم القضائية المتحضرة ، وهى أن عبء البينة يقع على من يدعى ، انما تنبع ، من الرأى العميق القائل : ان الجريمة يجب أن تثبت بثبوتها قاطعا . فالبراءة التى تتعدى حدود القول « بعدم الذنب » لا يمكن اثباتها ، وانما يجب أن تقبل اساسا ، وهو اساس لا يمكن دعمه بالدليل اللفظى ، لأن اللفظ نفسه قد يكون أكذوبة . وكان فى وسع « بيلي باد » أن يتحدث بلغة الملائكة ، ومع ذلك يعجز عن دفع اتهامات « الشر البدائى » التى واجهته ؛

ولذا لم يجد أمامه ما يفعله سوى أن يرفع يده ، ويقتل موجه التهمة اليه .

ومن الواضح أن ملفيل قد عكس الجريمة الأسطورية التي نشأت مع الخليقة ، وهي قتل قابيل لهابيل ، تلك الجريمة التي لعبت دورا عظيما في تاريخ فكرنا السياسي ، لكن عكسه لها ، لم يكن من النوع الالزامي المستبد ، وإنما تبع من عكس رجال الثورة الفرنسية لفرضية الخطيئة الأصلية ، التي استعاضوا عنها بفرضية الخير الأصلي أو الفطري .

ويحدد ملفيل الموضوع الموجه لقصصته في مقدمة كتابه ، فهو يتساءل : كيف أمكن « بعد تقويم الأخطاء الموروثة في العالم القديم ، أن تقوم الثورة نفسها ، وعلى الفور بارتكاب الخطأ ، وأن تتحول الى شيء أكثر استبدادا من الحكم نفسه ؟ » .

وقد عثر على الرد الذي يريده على سسؤاله ، في أن الخير يتميز بالقوة ، بل وأقوى من الشر نفسه ، ولكنه يشترك مع « الشر البدائي » في ذلك العنف الأولى الكامن في كل قوة ، والضار بكل شكل من أشكال التنظيم السياسي . لكن هذا الرد يثير الى حد ما شيئا من الدهشة ، وذلك لأنه يستند الى المعادلات الشائعة بين الخير ، والضعف . وكان في رده هذا ، وكأنه يقول : دعونا نفترض ان الحجر الأساسي في حياتنا السياسية قد بات منذ اليوم هو قتل قابيل لهابيل . أولا ترون معنى ، أن السلسلة نفسها من ارتكاب الخطأ ستنبع من هذا العمل العنيف ، وأن الفرق الوحيد ، هو ان الجنس البشري ، لن يجد عزاءه في ان هذا العنف الذي يتحتم عليه أن يسميه بالجريمة وقف حقا على الأضرار من الناس ليس الا ؟

- ٤ -

من المشكوك فيه كل الشك أن يكون روسو ، قد اكتشف الاشفاق ، من تأله مع الآخرين ، وقد يكون مما يفوق الاحتمال أبض ، أن يكون في هذه الناحية كما في غيرها من النواحي ، موجهها بشورته على المجتمع الرفيع ولاسيما على ما فيه من تنكر للام الآخرين الذين يحيطون به . وقد الب في حملته على هذا التنكر من « الصسالونات » وعلى

« قسوة » العقل ، كل ما يزخر به القلب من عواطف ، وذلك لأن هذه الصالونات وذلك العقل يقولان عند رؤية مصائب الآخرين : « ليبت من يموت ، فانا فى نجوة ، وبعدى الطوفان » (١)

ولكن بالرغم من أن أوضاع الآخرين قد أثارت مشاعره ، فانه شغل بهذه المشاعر عن آلام الآخرين ، فقد استهواه ما فى القلب من نزعات وميول ، تكشف عن نفسها اذا ما دنا الانسان منها ، وكان أول من اكتشفها ، لتغدو بعد ذلك تلعب دورا فى منتهى الاهمية فى صياغة الاحساس العصرى . وقد تحول الاشفاق الى تعبير فى هذا المجال من الصلة الوثيقة ، اذ انه بات يخدم مع المشاعر والآلام ، كحافز فى حيوية الافق الجديد المكتشف من العواطف .

وهكذا اكتشف الاشفاق ، بعبارة اخرى ، وفهم على انه شعور او عاطفة ، واصبحت الرحمة بالطبع هى الشعور الذى يماثل عاطفة الاشفاق .

وقد تكون الرحمة هى عكس الاشفاق أو الانحراف عنه ، لكن التضامن هو بديلها ، فالرحمة هى التى تحفز الناس على . . الانجذاب نحو الرجال الضعفاء ، ولكن التضامن هو الذى يقيم بينهم ، عن عمد وسابق اصرار ، ودون اشفاق ، مجتمعا يهتم بالمظلومين وضحايا الاستغلال . وستكون المصلحة المشتركة التى تغدو موضع الاهتمام ، « عظمة الانسان » أو « كرامة الجنس البشرى » أو كرامة الانسان ، فالتضامن قادر نتيجة اشتراكه مع العقل ، ومع التعميم ، على فهم مفاهيم الجماهير ، لا جماهير الطبقات أو الأمم أو الشعوب فحسب ، بل وجماهير البشر كلهم أيضا .

وبالرغم من أن الألم هو الذى يثير هذا التضامن ، فانه لا يوجهه ، وذلك لأنه يشمل الأقوياء والأغنياء ، كما يشمل الضعفاء والفقراء ، واذا ما قورن بعاطفة الرحمة ، فانه يبدو فى منتهى الاطلاقية ، والبرود ، وذلك لأنه يظل متصلا بالأفكار من عظمة وشرف ومكانة ، لا بآى حب للناس .

ولما كانت الرحمة لا تملك جذورا عميقة فى القلب ، بل تبقى على نايها العاطفى فانها تستطيع أن تحقق النجاح من حيث يفشل الاشفاق . ومن هنا يكون فى قدرتها أن تصل الى الجماهير ، وأن تتوغل كالتضامن

(١) روسو - حوار من أصل اللاتكافؤ ص ٢٢٦ .

عميقا في الأماكن والأسواق العامة . لكن الرحمة على النقيض من التضامن ، لا تتطلع ، الى الطوائع والنحوس أو الى الأقوياء والضعفاء بعين واحدة ، فلو لم يكن الشقاء ما وجدت الرحمة ، ومن هنا يكون لها مصلحة في وجود الشقاء ، كمصلحة التعطش الى السلطان في وجود الضعفاء .

يضاف الى هذا أن في الامكان التمتع بالرحمة لذاتها ، لأنها مجرد عاطفة ، وهذا التمتع يؤدي وبصورة آلية رتيبة الى تمجيد قضيتها وهي الآم الآخرين .

أما التضامن ، فهو من الناحية التعبيرية ، المبدأ الذي يرسم العمل ويوجهه ويلهمه ، فالاشفاق هو أحد العواطف ، والرحمة شعور من المشاعر . وكان تمجيد روبسبير للفقراء على أية حال ، وثناؤه على الآم كمنع للفضيلة ، من الاحاسيس في حدود المعنى الحرفي للكلمة ، وكانا في الوقت نفسه من الخطورة بمكان حتى لو لم يكونا فعلا ، وذلك نتيجة ميلنا الى الشك في كل شيء كمجرد ذريعة لاشتراء السلطان .

وقد برهنت الرحمة اذا أخذت على أنها منبع الفضيلة ، على أنها تملك طاقة أكبر على القسوة من القسوة نفسها . ولقد انطوت إحدى العرائض المقدمة من إحدى قطاعات الشعب في باريس الى الجمعية الوطنية على عبارة تقول : « عن طريق الرحمة » وعن طريق حب الانسانية يتحول القساة الى نعومة الحرير ! » .

وهي عبارة ليست عارضة ولا تحمل معنى التطرف ، وانما هي لغة الرحمة الصحيحة . واذا ما لحقت هذه العبارة بعبارة أخرى تجمع بين الدقة وبين الحشونة ، كالقول بأن « مشرط الجراح البار ، يبتتر بقسوته واحسانه العضو المصاب لانقاذ جسد المريض » (١) ، فان هذه العبارة تكون استعقالا مألوفاً لما في الرحمة من قسوة .

يضاف الى هذا ، أن الاحاسيس عند تمييزها عن العواطف والمبادئ تكون من النوع الذي لا حدود له ، وحتى لو افترضنا أن روبسبير كان متأثرا بعاطفة الشفقة ، فان اشفاقه هذا كان لا بد أن يتحول الى رحمة ، عندما ينطلق به الى العيان ، وعندما يبيت عاجزا عن توجيهه نحو ألم محدد ، وتركيزه على أشخاص معينين .

(١) تضم مجموعة الوثائق المتعلقة بقطاعات باريس والتي نشرت باللغتين الفرنسية والالمانية لأول مرة جميع هذه العبارات . وقد اقتبست هذه العبارات من الوثيقة رقم ٥٧ . ويمكن القول بصورة عامة أنه كلما كان الخطيب أشد قسوة ، كلما أكثر من الحديث عن الرحمة والاشفاق . (المؤلفة)

ولقد تحول ما كان يصح أن يسمى بالعاطفة الاصلية الى ما لا حدود له من الانفعالات ، التي بدت وكأنها لا تتجاوب تجاوبا صحيحا الا مع الآلام الفظيعة للجواهر في أعدادها الكبيرة الطاغية . وقد فقد عن الطريق نفسه القدرة على اقامة التطابقات مع الاشخاص في فرديتهم ، وعلى الاحتفاظ بها ان اقامها ، ولفته محيطات من الآلام ، وبحار هائجة مانحة من الانفعالات الذاتية ، وكانت الاخيرة متجاوبة مع الاولى ومتأثرة بها ، ففرق مم كل ما لديه من اعتبارات معينة في لجتها ، وبينها اعتبارات الصد ١١ : امة السياسية والمبادئ .

وعلينا . . . يبحث عن جذور ما تميز به روبسبير من غدر بالاصدقاء ، يبحث على الذهول ، ويغشى على كل ما تميزت به تقاليد الثورة الفرنسية من غدر فظيع لعب دوره الكبير في سيرها ، ضمن اطار هذه المفاهيم ، دون أن نرجعها الى خطأ معين في شخصيته أو خلقه .

ولقد بات هذا الطغيان الذي لا حدود له من الأحاسيس ، هو الذي جعل الثوريين منذ أيام الثورة الفرنسية لا يحسون بالواقع عامة ، مما يثير الدهشة ، ولا يحسون بواقع الاشخاص المعنيين بصورة خاصة ، وهم الاشخاص الذين لا يحسون بأى ارهاق في تضحياتهم من أجل مبادئهم ، أو من أجل سير التاريخ ، أو سير الثورة .

وبالرغم من أن هذا الافتقار المشحون بالانفعالات الى الاحساس بالواقع ، كان واضح الظهور في سلوك روسو وفي افتقاره الغريب الى المسئولية ، وإلى الركون الى شخصيته ، فإنه لم يعد عاملا سياسيا كبير الأهمية ، الا عند روبسبير الذي أدخله في الصراعات الحزبية ضمن الاطار الثوري (١) .

وقد يكون في وسع المرء أن يقول على الصعيد السياسي ، ان الشر في فضيلة روبسبير ، هو أنه لم يقبل الحدود والقيود . ولم يكن يرى في استشفاف مونتسكيو العظيم ، بأن الفضيلة لا بد أن تكون ذات حدود ، سوى حكمة صادرة عن فؤاد يتسم بالبرود .

ويعود الفضل الى الحكمة المشكوك فيها للاستبصار المتأخر في أننا

(١) طومسون - الكتاب المذكور في هامش سابق ، وهو يروى لنا كيف قال ديمولان لروبسبير في عام ١٧٩٠ ما نصه : « انك مخلص لمبادئك ، لكن هذا الاخلاص يجب ان يكون لاصدقائك أيضا » .

نعرف الآن حكمة مونتسكيو العظيمة في استشفافه ، وذلك اذا تذكرنا أن فضيلة روبسبير النابعة عن الرحمة ، لعبت منذ بداية عهده بالعدالة كما تشاء ، وسخرت من القوانين (١) . واذا ما قسنا حياد العدالة والقانون وتطبيق الأنظمة نفسها على أولئك الذين يعيشون في قصورهم ، وأولئك الذين يجردون المأوى تحت جسور باريس ، على الآلام الهائلة للجماهير الكبيرة من غالبية الشعب ، تبين لنا أن هذا الحياد ليس الا مجرد سخرية .

ولما كانت الثورة قد فتحت أبواب الملكوت السياسي للفقراء فإن هذا الملكوت قد تحول الى الناحية الاجتماعية . وقد شغلت الثورة بالهموم والمتاعب التي تمت في الواقع الى مجالات كل بيت من البيوت ، والتي لو سمح لها أن تدخل النطاق العام ما أمكن حلها بالوسائل السياسية ، وذلك لأنها من قضايا الإدارة ، ولا بد من العهدة بها الى الخبراء ، بدلا من حلها كقضايا عن طريق العملية المزدوجة للقرار والاقناع .

ومن الصحيح أن يقال : ان القضايا الاجتماعية والاقتصادية قد دخلت المجال العام قبل ثورات الجزء الأخير من القرن الثامن عشر وقبل تحول الحكومة الى إدارة ، والاستعاضة عن الحكم الشخصي بالاجراءات البيروقراطية ، وحتى قبل تحويل القوانين الى مراسيم ، وأصبحت جزءا من الخصائص البارزة للاطلاقية . ولكن تهاوى السلطة السياسية والقانونية ونشوء الثورة ، أديا الى تعريض الشعب ، لا المشاكل الاقتصادية والمالية العامة ، للخطر ، اذ لم يكتفيا بالظهور العادى المجرد ، على المسرح السياسي وإنما اندفعوا اليه اندفاعا . وكانت الحاجة المنبثقة عنهما عنيفة ، ومن الطراز الذى يسبق السياسة عادة ، وكان العنف هو الوسيلة الوحيدة التي تملك من السرعة والقوة ، ما يضمن لهما الظهور .

وتحولت المشاكل السياسية على هذا الصعيد الى قضايا خارجية ، وبينها بالطبع ، أخطر المشاكل وأعقدها ، وأعنى بها مشكلة نظام الحكم . وكما أن لويس السادس عشر قد أعدم بتهمة الخيانة العظمى لا بتهمة الطفان ، فإن قضية الملكية المعادية للجمهورية تحولت الى مشكلة عدوان أجنبى مسلح على الأمة الفرنسية .

(١) من خطاب لروبسبير في الجمعية الوطنية عن موضوع الحكم النورى في ٢٦ من يوليو عام ١٧٩٤ . « مجموعة خطب روبسبير وكتابات » اعداد لاو نيرابى . المجلد « الثالث » ص ٧٢٢ . وهناك مصادر أخرى تظهر نفاق روبسبير في محاولاته تبرير بعد العدالة الجماهيرية عن القانون .

ولا ريب في أن هذا التحول ، هو التحول الحاسم الذي يقع عادة في المراحل الحاسمة لتحول الثورات ، والذي سبق لنا أن بيناه على أنه انتقال من أشكال الحكم الى « الخير الطبيعي لطبقة معينة » ، أو من الجمهورية الى الشعب . وقد تحللت الثورة من الناحية التاريخية ، وعند هذه المرحلة الى مجموعة من الحروب الأهلية في الداخل ، والحروب الأجنبية في الخارج ، وتحلل السلطان المتحقق حديثا للشعب والذي لم يكن قد تبلور بعد في شكله الصحيح ، الى عنف فوضوي . وإذا كان لا بد من تقرير شكل الحكم الجديد في ساحات القتال ، فإن العنف لا السلطان هو القادر على قلب الموازين ، وتغليب فريق على آخر . وإذا كان التحرر من الفاقة ، وسعادة الشعب هما الهدفان الصحيحان والوحيدان للثورة ، فإن القول الصادر عن سان جوست و المتميز بالهرطقة وحماسة الشباب من أن الجريمة الكبرى هي التي تماثل الفضيلة ، لم يكن أكثر من مجرد ملاحظة يومية عابرة ، وذلك لأنه سرعان ما أكمله بقوله : « ان كل شيء يجب أن يكون مباحا لأولئك الذين يعملون في الاتجاه الثوري » (١) .

وقد يكون من العسير العثور على عبارة في مجموعة الخطب الثورية كلها ، اشارات بمزيد من الدقة ، الى القضايا التي اختلف الطريق فيها بين رجال الثورتين الأمريكية والفرنسية أى بين المؤسسين والمحررين ، فلقد ظل اتجاه الثورة الأمريكية ملتزما باقامة الحرية ، وبناء النظم الدائمة ، ولم يكن يسمح لأولئك الذين يسرون في هذا الاتجاه . بأن يعملوا شيئا يقع خارج نطاق القانون المدني .

اما اتجاه الثورة الفرنسية ، فقد انحرف عن هذا السبيل منذ البداية ، نتيجة حراجه الآلام وحتميتها ، وكانت مقتضيات التحرر من الحاجة لا من الطغيان هي التي قررت هذا التحول الذي مالبث أن استمد فاعليته من ضخامة الشقاء الذي لاحدود له الذي يعانيه الشعب ومن ضخامة الرحمة اللامحدودة التي اثارها هذا الشقاء . ولا ريب في أن اباحة كل شيء للثوريين وما يحمله من طابع الخروج على القانون انما نبعا من احساسيس القلب ، الذي أعان انطلاقه وراء الحدود والقيود على تفجر تيارات لاحد لها من العنف .

(١) تقع هذه العبارة كبدأ من المبادئ التي تضمنتها «تعليمات للسيطرة الدستورية» التي أمدتها اللجنة المؤقتة التي وكل اليها أمر تنفيذ القوانين الثورية في ليون ونشر هذه التعليمات الى أن الثورة وقعت للدفاع من حقوق الطبقة الهائلة من الفقراء راجع كتاب بالر - ص ١٦٧ .
(المؤلف)

ولم يكن رجال الثورة الامريكية يجهلون ، القوى الضخمة ، التي يستطيع العنف وانتهاك جميع قوانين المجتمعات المدنية اطلاقها من عقابها . ويمكن اقامة الدليل على أن ما أحس به الناس في الولايات المتحدة ، من تفوز ورعب تجاه أنباء سيطرة الارهاب في فرنسا ، يفوق ما أحس به أمثالهم في أوربا ، من الحقيقة الواقعة وهي أن سكان المستعمرات أكثر دراية بالعنف والخروج على القوانين من غيرهم .

وقد تفتحت آنذاك الطرق الأولى في « البيداء التي لاطبقات فيها » في القارة الاوربية ، أمام العناصر الشريرة ، وكان «الخطوات الأولى لا يمكن أن تقطع » ولا الأشجار الأولى يمكن أن تقلم ، دون عمليات انتهاك مرعبة ، للقانون ، ودون عمليات تخريب فجائية » (١) .

ولكن بالرغم من أن أولئك الذين فروا من المجتمع نحو البيداء ، لأي سبب ، أخذوا يتصرفون وكان كل شيء بات مباحا لهم ، بعد أن تحرروا من وطأة القانون النافذ ، فانهم لم يستطيعوا أن يتصوروا كما لم يستطيع أولئك الذين كانوا يرقبونهم ، أو يبديون الإعجاب بهم ، أن يدركوا أن قانونا جديدا وعالمنا جديدا يمكن أن ينبعا من سلوكهم هذا .

ومهما تميزت الاعمال التي عملت على استيطان البيض في القارة الامريكية واستعمارهم لها بالوحشية والاجرام ، فانها ظلت أعمالا فردية . ولو قادت هذه الاعمال الى بعض التعميم والانعكاسات ، فان هذه الانعكاسات ، كانت تستند الى بعض الطاقات المتوحشة الكامنة في طبيعة الانسان ، لا على السلوك السياسي للجماعات المنظمة ، ولا على الحتمية التاريخية ، التي لا يستطيع أن تحقق تقدما الا عن طريق الجريمة (٢) .

ومن الصحيح ، أن الناس الذين كانوا يعيشون على الحدود

(١) كتاب كريفيكير «رسائل من فلاح أمريكي» - طباعة داتون لعام ١٩٥٧ الرسالة الثالثة . .

(٢) تحاول المؤلفة هنا الدفاع دفاعا واهيا عن الاستعمار الأبيض لأمريكا الشمالية وبربر ما اقترفه البيض من جرائم وحشية تجاه سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر أدت الى إبادةهم . فهي تقول : أن هذه الجرائم كانت أعمالا فردية ، مع أنها في الواقع كانت أعمالا جماعية ، تقوم بها جماعات المستعمرين البيض الذين يؤمنون ناحية من النواحي مأهولة بالهنود الحمر . وليس أدل على هذا من القصص والروايات والافلام السينمائية التي صورت استعمار البيض لأراضي العالم الجديد وكان الشعار الذي تبرر به أعمالها ، هو نشر المدنية في القارة الامريكية الجديدة . (العرب)

الامريكية كانوا يمتون ايضا الى الشعب الذى من اجله وضع هذا الجهاز السياسى الجديد وابتكر ، لكنهم لاهم ولا اولئك الذين كانوا ياهلون هذه المناطق ، التى تم الاسكان فيها ، كانوا غرباء بالنسبة الى المؤسسين . وكانت كلمة الشعب تحتفظ بالنسبة اليهم بمعنى الكثرة ، وبمعنى التنوع الذى لا نهاية له من الجماهير التى يستقر جلالها فى مجموعها . وكانت معارضة الرأى العام ، او بالاحرى الاجماع المحتمل لرأى الجميع من الامور الكثيرة التى يتفق عليها رجال الثورة الامريكية تمام الاتفاق ، وكانوا يعرفون أن المجال العام فى أية جمهورية يتألف من تبادل الرأى بين الانداد المتساوين ، وان هذا المجال يختفى ببساطة فى اللحظة التى يفقد تبادل الرأى فيها مصطنعا ، وذلك لأن الانداد يملكون مصادفة . . . الرأى نفسه . ولم يكونوا يشيرون الى الرأى العام فى أحاديثهم كما كان يفعل رجال الثورة الفرنسية بصورة مستمرة لتعزيز آرائهم ، فقد مثل الحكم ، الرأى العام فى رأيهم ، شكلا من أشكال الطغيان .

وهكذا ظل المفهوم الأمريكى للشعب يمثل الى حد كبير ، جمهرة من الأصوات وتعددا فى المصالح ، حتى أن جيفرسون جعل منه مبدأ اذ قال :

« علينا أن نجعل من أنفسنا أمة فى وجه المصالح الاجنبية وان نظل متميزين بعضنا عن بعض فى مسائلنا الداخلية (١) » .

وهذا ما عناه ماديسون Madison (٢) أيضا عندما قال : ان تنظيم هذه المسائل المتعددة « يؤلف الواجب الرئيسى للتشريع ، وينطوى على روح الحزب أو الفئة فى ادارة شئون الحكم » .

ولاريب فى أن التأكيد الإيجابى هنا على الفئة السياسية جدير بالاهتمام ، اذ أنه يقف موقف التعارض الصارخ من التقاليد المألوفة التى كان الآباء المؤسسون يولونها جماع اهتمامهم ، ولاريب فى أن ماديسون كان مدركا لانحرافه فى مثل هذه النقطة الهامة ، وكان واضحا فى سرده لأسبابها ، التى كان فى مقدمتها استشفافه لطبيعة العقل الإنسانى ، أكثر من تفكيره ، بتنوع المصالح المختلفة والمتناقضة فى المجتمع وكان الحزب أو الفئة الحاكمة تمثل عنده ، الأصوات المختلفة ، والتباين

(١) من رسالة الى ماديسون من باريس فى ١٦ من ديسمبر عام ١٧٨٦ .

(٢) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦) - رابع رئيس لجمهورية الولايات المتحدة ويسمى بوالد الدستور الأمريكى . كان من كبار المفكرين السياسيين فى أمريكا .
(العرب)

في الرأي الذي يجب ان يستمر « طالما ان عقل الانسان يظل عرضة للخطا والزلل ، وطالما أنه يظل حرا في ارتكاب هذا الخطا » .

لكن جوهر القضية هنا ، كان بالطبع ، أن الطراز من الجماهير الذي كان مؤسسو الجمهورية الامريكية يمثلونه في البداية ، ثم راحوا يقيمونه من الناحية السياسية ، اذا كان له وجود في أوروبا ، يتوقف عن الوجود عندما يقترب الانسان من الطبقات الدنيا للسكان . ولم تكن جماهير التعساء الذين أخرجتهم الجمهورية الفرنسية من غياهب الشقاء وظلمات البؤس ، الا جماهير بالمعنى الممدى للكلمة . وكانت صورة روسو « للجمهور المتحد في هيئة واحدة » وتدفعه ارادة واحدة ، وصفا دقيقا لحقيقة الوضع الذي كان فيه ، إذ أن ماكان يحركهم ، هو البحث عن الخبز ، ومثل هذا البحث يتطلب الهتاف للخبز الذي لا يكون صادرا دائما الا عن صوت واحد . ولما كنا نحتاج جميعا الى الخبز ، فنحن متشابهون ، ومتساوون في حاجتنا ، ومن هنا يكون احتمال توحدنا في هيئة واحدة ، ولم يكن من قبيل النظرية السيئة التوجيه مطلقا أن يحمل المفهوم الفرنسي عن الشعب ، منذ بدايته ، معنى التين ذى الزيتون الكثيرة ، بل الجمهور الذي يتحرك كجسم واحد ، ويعمل وكأنه يسير بارادة واحدة . واذا كانت هذه الفكرة قد انتشرت لتمام زوايا الارض كلها ، فإن هذا الانتشار لم ينشأ عن تأثير الافكار المطلقة المألوفة ، وانما نشأ عن وضوح الصحة في هذه النظرية في ظل أوضاع الفاقة الوضيعة المنتشرة في كل مكان . ولعل المتاعب السياسية التي يخبئها شقاء الشعب هي أن التعدد قد يحمل في الواقع صورة التفرد ، وأن الالم يولد أمزجة وانفعالات ومواقف تشبه التضامن الى حدود الاضطراب ، وأن الرحمة أخيرا لا أخرا ، بالنسبة الى الكثيرين ، قد تختلط أحيانا مع الإشفاق على شخص واحد ، وذلك عندما يتركز « الحماس المشفق » على شيء ، يبدو تفرد محققا لمطالبات الإشفاق ، بينما تكون شدته في الوقت نفسه مماثلة للأحدودية في الانفعالات الصافية . ولقد شبه روبسبير الأمة ذات يوم بالمحيط ، ولأريب في أنها محيط الشقاء بل ومحيط المشاعر والاحاسيس التي يثيرها هذا الشقاء والتي تتحد في عملها على اغراق قواعد الحرية .

وكانت الحكمة المتفوقة في النظرية والتطبيق لمؤسسي الثورة الامريكية من الوضوح والتأثير على درجة كبيرة ، ومع ذلك ، فإنها لم تحمل قط معها ، قدرا كافيا من الاقناع والقدرة على التصديق بحيث

تصبح مهيمنة على الفكر الثوري . ويبدو وكأن الثورة الأمريكية قد تحققت في برج عاجي ، لا تنفذ اليه مناظر الشقاء الانساني المخيفة ، ولا أصوات الفاقة الوضيعة المذبذبة للضمانر .

ولقد ظلت هذه المناظر والاصوات امدا طويلا تمثل الجنس البشري كله ، لا الانسانية . ولما كان رجال الثورة الأمريكية لم يجدوا حولهم الا ماثير عواطفهم ، ولم يحسوا بحاجات متناهية من طغيانهم تدفعهم الى الادعان للضرورة . ولم يروا رحمة تضلهم عن طريق العقل ، فقد ظلوا رجالا واقعيين منذ البداية حتى النهاية ، اى منذ اعلان الاستقلال حتى صياغة الدستور الأمريكي . ولم تتعرض واقعتهم العاقلة والسليمة قط لمحك الاختبار من جانب الشفقة ، ولم يتعرض منطقهم قط للآمل الغريب في ان الانسان الذي جعلت منه المسيحية خاطئا وفاسدا في طبيعته قد يبدو في الحقيقة والواقع ملاكا ، ولما كانت العاطفة لهم تستهويهم في صورة الاشفاق التي هي ابل صورها ، فقد وجدوا ان من السهل عليهم ان يفكروا في العواطف على صعيد الرغبات ، وان يستبعدوا منها كل المفاهيم التي يتضمنها معناها الاصلى ، اى الالم والاحتمال .

ولا ريب في ان افتقارهم هذا الى التجربة يضيف على نظرياتهم حتى لو كانت صحيحة صورة من صور الخفة والرعونة ، بل صورة من صور الافتقار الى الوزن ، التي تعرض قدرتها على البقاء والاحتمال الى الخطر . فالاحتمال من الناحية الانسانية ، هو الذى يمكن الانسان من خلق القدرة على البقاء والاستمرار . ولم تجعلهم افكارهم الى أبعد من فهم الحكم فى صورة المنطق الفردى ، ومن اقامة هيمنة الحكم على المحكومين ، طبقا للاجراءات القديمة والمعروفة . عن تحكم العقل فى العواطف . وكان اخضاع « اللالعقلانية » التى تتميز بها الرغبات والانفعالات لسيطرة العقلانية فكرة عزيزة بالطبع من افكار الرغبة فى نشر الفكر ، ولذا فانهم سرعان ما احسوا بالافتقار اليها فى مجالات متعددة ، ولا سيما فى مجال التفاوض السهل والمصطنع بين الفكر والمنطق ، وبين المنطق والعقلانية . وهناك جانب آخر على أية حال لهذه القضية : فمهما كانت العواطف

والانفعالات ، ومهما كانت علاقتها بالفكر والعقل ، فانها مركزة بكل تأكيد فى القلب الانسانى . وليس القلب الانسانى مجرد مكان معتم ، لا يستطيع العين الانسانية ان تخترق حجب فحسب ، بل ان خصائصه فى حاجة الى الظلام لحمايتها من الاضواء العامة ، لتستطيع ان تنمو وان تظل كما قصد منها ان تكون ، الحوافز الذاتية التى لا تصلح للعرض العام . ومهما كان الدافع عميقا فى اخلاصه . فانه اذا ظهر وتعرض

للأعين ، يصبح موضعاً للشك ، بدلا من أن يكون موضعاً للاستشفاف وبعد النظر ، وعندما تقع عليه عيون الناس يبدو جليا ويتألق أيضا ، ولكنه يختلف عن الأفعال والأقوال التي لا يقصد منها إلا أن تظهر ، والتي يعتمد وجودها كله على الظهور . فالدوافع التي تقوم وراء هذه الأفعال والأقوال تتحطم في جوهرها فور ظهورها ، وذلك لأنها عندما تظهر تتحول إلى مجرد مظاهر ، قد تختفي وراءها دوافع بعيدة ، كالتفاق والاصطناع والخديعة .

ولا ريب في أن هذا المنطق المحزن للقلب الإنساني الذي سبب بصورة آلية رتيبة تحول البحوث العصرية عن الدوافع إلى شكل مغزى من أشكال خزان الملفات للذائل الإنسانية ، بل إلى علم له مكانته من علوم العدا للأناس - هو الذي دفع روبسبير وأتباعه بعد أن عادوا بين الفضيلة وبين خصائص القلب إلى رؤية الخديعة والنميمة والدسائس والنفاق في كل مكان .

ولا ريب كذلك في أن الحالة المفجعة من الشك التي كانت تتألق في كل مكان في الثورة الفرنسية حتى صدور قانون المشبوهين الذي تضمن كل مافي هذه الحالة من معان مخيفة ، والتي لم توجد في الثورة الأمريكية حتى في حالات عدم الوفاق المريرة بين رجالاتها - قد نشأت عن هذا التأكيد في غير موضعه على كون القلب هو منبع الفضائل السياسية وعلى أن القلب روح سوية ، بل شخصية معنوية .

يضاف إلى هذا أن القلب يحتفظ على حد تعبير الفلاسفة الفرنسيين الأخلاقيين ابتداء من مونتني Montaigne (١) وانتهاء بياسكال (٢) pascal ، وحتى قبل ظهور كبار علماء القرن التاسع عشر النفسيين في أمثال كير كيغارد kienkegard (٣)

-
- (١) ميشيل مونتني (١٥٣٣ - ١٥٩٢) - كاتب فرنسي ولد على مقربة من بوردو . وكان والده رئيسا لبلدية المدينة . درس القانون وأصبح عضوا في البرلمان . استقال بعد وفاة أبيه ، وعاش في غربته مع كلبه . يعد من رواد الأدب الفرنسي الحديث من أشهر ما وضعه كتاب «مقالات» . ترك أثرا على شكسبير وبيكون وباسكال .
- (١) بليز باسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) - من نوابغ الفرنسيين في زمانه في الحساب والفيزياء والفلسفة والأدب . اكتشافاته في الهندسة والفيزياء ، حبه مقاما خالدا بين العلماء . لا يزال تأثيره عميقا في الفكر المصري بفضل كتابه «تأملات» .
- (٣) سورن كييركيغارد (١٨١٣ - ١٨٥٥) فيلسوف ولاهوتي دانماركي ، متشائم .

ودوستويفسكى ، ونيتشه (١) ، بالموارد التى يعيش عليها حية ، عن طريق صراع دائم ، يدور فى ظلامه ، ونتيجة هذا الظلام أيضا .

وعندما نقول انه ليس ثمة الا الله وحده يستطيع ان يرى او يحتمل ان يرى القلب الانسانى عاريا ، فان هذا النفى يشمل الانسان المتكلم ذاته أيضا ، وذلك لان احساسنا بالواقع الجلى الصريح ، يكون مرتبطا بوجود آخرين ، بحيث لانستطيع ان نكون على ثقة من أى شيء نعرفه نحن وحدنا ، ولا يعرفه سوانا . وتكون نتيجة هذا الاختفاء ان حياتنا النفسية كلها ، بل وعملية الامزجة فى أرواحنا ، تصاب بلوثة الشك ، الذى نحس به دائما ، ونحس بضرورة اثارته ضد ذاتنا بل وضد حوافزنا الداخلية أيضا .

وقد نبعت شكوك روبرتسبيرر المجنونة بالآخرين وحتى بأقرب أصدقائه اليه ، من شكوكه العادية بل والعاقلة بذاته . ولما كانت عقيدته نفسها قد أرغمت على أن يؤدى الدور الانسانى الشريف والنزبه فى حياته اليومية العامة ، وان يعرض فضيلته ، ويكشف عن قلبه كما يفهمه ، مرة واحدة فى الاسبوع على الأقل ، فكيف كان فى وسعه أن يتيقن انه ليس ذلك الشخص ، الذى عاش حياته كلها . وهو يخشى أن يكونه ، وهو المنافق المتصنع ؟ .

ويعرف القلب الكثير من الصراعات النفسية ، كما يعرف أيضا ان كل ما كان يبدو مستقيما وهو مخبوء ، لابد أن يظهر معوجا عندما يبدو للعيان . وهو يعرف كذلك كيف يعالج مشاكل الظلام هذه أيضا طبقا لمنطقها ، وان كان لا يملك حلا لها ، طالما ان الحل يتطلب الضوء ، ولاريب فى أن ضوء العالم هو الذى يشوه حياة القلب . والحقيقة فى « الروح المثالة » التى تحدث عنها روسو ، بالاضافة الى عملها فى خلق الارادة العامة ، هى ان القلب يشرع فى الحفقان خفقانا صحيحا ، فى حالة واحدة وهى أن يكون قد تحطم ، أو تمزق فى صراع ، لكن هذه الحقيقة لا يمكن أن تسود خارج نطاق حياة الروح ، وفى اطار الشئون الانسانية .

(١) فريدريك ولهم نيتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠) - فيلسوف المانى يست الى اسرة بولونية عريقة . أصبح أستاذا فى جامعة بال وهو فى الرابعة والعشرين . أصيب بالجنون فى أخريات أيامه . تقوم فلسفته على اعتبار ان الانسانية مؤلفة من طرازين يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا بينا ، هما طراز الاقوياء وطراز الضعفاء أو السادة والعبيد ، أو النبلاء والدمهاء - ويقوم الصراع بينهما على اساس الاخلاق التى يؤيد هو قوتها ولذا فقد حمل على المسيحية ، لانها تدعو كما قال لاخلق العبيد .

(العرب)

وقد نقل روبسبير صراعات الروح أو ما أسماها روسو « بالروح المثالة » الى مجال السياسة ، حيث أضحت من النوع العضال لانها باتت عسيرة على الحل ، فمطاردة المنافقين لحدود لها ولا تنتهى ، ولا يمكن أن تؤدى الى شيء سوى التحلل الاخلاقى « (١) » وإذا كانت الوطنية على حد تعبير روبسبير ، « شيئاً يتصل بالقلب » ، فإن حكم الفضيلة لابد ان يكون فى أسوأ حالاته حكم النفاق ، وفى أحسنها النضال الذى لا ينتهى ابداً فى أخراج المنافقين ، وهو نضال لا يمكن ان ينتهى الا فى الهزيمة ، وذلك لحقيقة بسيطة وهى استحالة التمييز بين الوطنيين الصادقين والزائفين . وعندما تعرض وطنيته الصادقة أو فضيلة الشك الدائم فيه على الملأ ، فإن هذه الوطنية وتلك الفضيلة تتوقفان عن أن تكونا من المبادئ التى تقرر له عمله أو الدوافع التى تلهمه ، وانما تصبحان من مجرد المظاهر ، بل وجزءاً ، من منظر لابد أن يؤدى فيه طرطوف Turtof دوراً رئيسياً . ويكون الوضع وكان الشك « الديكارتي » (٢) ، « أنا أشك فاذن أنا موجود » قد غدا مبدأ الملوك السياسى كله

ولعل السبب فى ذلك هو ان روبسبير قد طبق على اعمال الفعل الانطواء الذى طبقه ديكارت على افصاحات الفكر . ولا ريب فى ان لكل فعل دوافعه كما أن له هدفه ومبدئه ، ولكن العمل نفسه لا يكشف عن الدوافع الداخلية للشيء القائم ، بالرغم من تحديده لهدفه واطهاره لمبدئه . وتظل دوافعه قابعة فى الظلام ، وهى لا تتألق بل تظل مخبوءة لا عن عين الآخرين فحسب ، بل وعنه أيضاً معظم الوقت ، وعن تقصيه لما فى قرارة نفسه ، ومن هنا يكون البحث عن الدوافع أو الطلب الذى يصدر بأن يكشف كل انسان عن حوافزه الباطنية ، بمثابة تحويل جميع المثلين الى منافقين متصنعين اذ ان هذا الطلب يعنى الاستحالة المطلقة ، وفى اللحظة التى يبدأ فيها عرض الدوافع ، يشرع الاصطناع الزائف فى تسميم جميع العلاقات الانسانية ، ولا يمكن الجهد الذى يبذل على أية حال فى محاولة رفع الحجب واخراج ما يلفه الظلام الى حيز النور ، الا أن يؤدى ، الى عرض صريح ومكشوف لتلك الاعمال التى تدفعها طبيعتها نفسها الى البحث عن حماية الظلام .

ومن سوء الحظ ، ان تكون على ضوء هذه الحقائق ، كل محاولة ،

(١) كتاب بالر - المرجع السابق - ص ١٦٢ .

(٢) نسبة الى ديكارت الفيلسوف الفرنسى المعروف .

لحمل المخبر على الظهور علنا منتهية حتما الى ظهور الجريمة ، والروح
الاجرامية على المسرح السياسى ، فليس فى وسعنا فى مجالات السياسة
بوجه خاص ، أن نميز بين الوجود الحقيقى والظاهرى ، أو بين المخبر
والمظهر ، وليس ثمة مكان فى ملكوت الشئون الانسانية يكون فيه المخبر
والمظهر شيئا واحدا أو شيئين متشابهين .

- ٥ -

كان الدور الخطير الذى لعبه النفاق والاصطناع والعواطف بعد
تكشفها فى المراحل الاخيرة من الثورة الفرنسية ، قضية سجل تاريخى،
وان ظلت تدهش المؤرخ وتبعث على حيرته . وكانت الثورة قبل أن تشرع
فى « أكل » ابنائها ، قد أزاحت عنهم الستائر ، وكشفتهم ، وظلت كتابة
التاريخ الفرنسى مدة تزيد على المائة والخمسين عاما تعيد سرد هذه
« التكتشفات » وتدعمها بالوثائق ، الى أن لم يبق من رجال الثورة
الرئيسيين واحد لا يقف فى موقف الاتهام أو الاشتباه على الأقل بالفساد
واللعب على الحبلى والكذب ، وربما لايهمنا ما نحن مدينون به الى
المناقشات العلمية بين المؤرخين ، والى حوارهم العاطفى ، ابتداء من
ميشيليه (١) ولويس بلانك (٢) Louis Blanc و انتهاء بأولارد (٣) Aulard وماتيز Mathiez ، فان ما كتبوه
هذا اذا لم يقع تحت سيطرة الحتمية التاريخية وسحرها ، كان يدل على
أنهم كانوا لا يزالون يتصيدون الادعاء والمنافقين ، فقد ذكر عنهم
ميشيليه ان « لمستهم كانت تؤدى الى تهاوى الاصنام وتكشفها ، كما أدت
الى رفع الاقنعة والافطية عن جيف الملوك التنتة » . (٤) وكانوا لا يزالون

(١) جول ميشليه (١٧٩٨ - ١٨٧٤) - مؤرخ فرنسى . ولد فى باريس ودرس التاريخ ثم
أصبح استاذاً لمادته فى كلية رولان . ركز عمله فى البداية على التاريخ الحديث
أصبح استاذاً للتاريخ فى السوربون . ألف «مقدمة لتاريخ العالم » و « تاريخ
فرنسا » و «مذكرات لوتر» و «جذور القانون الفرنسى» . و «التاريخ الرومانى»
و « تاريخ الثورة الفرنسية » .

(٢) لويس بلانك (١٨١١ - ١٨٨٢) - من كتاب فرنسا المشهورين ومؤرخيها . كتب تاريخ
الثورة الفرنسية وعرف بنظرياته الاشتراكية ومنها أن النافذة أساس الشرور فى
الصناعة .

(٣) أولارد من مؤرخى فرنسا الحديثين .

(٤) مقتبسة من اللورد اکتون - المصدر نفسه - الملحق .

(العرب)

مشتبهين في الحرب التي شنتها فضيلة روبسبير على الادعاء والنفاق ،
تماما كما يذكر الشعب الفرنسى اليوم ، تمام الذكري ، الدسائس الدنيئة
التي حاكها أولئك الذين حكموه ذات يوم ، حتى ان تجاوبه مع كل هزيمة
في حرب او سلام لا يخرج حتى اليوم عن قوله . . . « لقد خدعونا » ،
ذاكرا تلك السلسلة الطويلة من الخدع التي تعرض لها .

لكن حصيلة هذه التجارب لم تظل وقفا على التاريخ القومى للشعب
الفرنسى وحده . وربما لاحتاج الى اكثر من مجرد التذكير بأن كتابة
تاريخ الثورة الامريكية ، ظلت حتى عهد قريب للغاية واقعة تحت تأثير
كتاب « التفسير الاقتصادى لدستور الولايات المتحدة » الذى أصدره
شارلز بيرد Charles beard (١) فى عام ١٩١٣ ، وظلت متأثرة
بالرغبة فى كشف القناع عن « الآباء المؤسسين » والبحث عن الدوافع
البعيدة لوضعهم الدستور .

وقد تزايدت أهمية هذه المحاولة ، نتيجة تفاهة عدد الحقائق التي
تدعم الاستنتاجات السابقة . (٢) وكانت القضية موضوع « تاريخ
صاف للأخطار » ، وكان علماء أمريكا ومثقفوها قد أحسوا عندما انطلقت
من عزلتها فى مستهل هذا القرن ، بالحاجة الى أن يعيدوا بأقلامهم كتابة
ما خطته البلاد الاخرى بدماء ابنائها .

وكانت الحرب على الادعاء والنفاق ، هي التي أحالت ديكتاتورية
روبسبير الى عهد من الارهاب ، وكانت الظاهرة البارزة لهذا التحول هي
عمليات التطهير الذاتية التي قام بها الحكام . ويجب ألا نخلط بين الارهاب
الذى شنه أعداء الفساد وبين الخوف الاعظم الذى نجم عن ثورة الشعب ابتداء
بنسقوط الباستيل وزحف النسوة على فرساي ، وانتهاء بمذابح
سبتمبر بعد ثلاث سنوات . ولا يمكن اعتبار حكم الارهاب ، والخوف
الذى خلفته ثورة الجماهير لدى الطبقات الحاكمة شيئا واحدا . ولا يمكن

(١) شارل بيرد (ولد عام ١٨٧٤ وتوفي فى خمسينات هذا القرن) - مؤرخ امريكى . درس
فى عدة جامعات أمريكية وفي اوكتفورد . درس السياسة فى جامعة كولومبيا . من
اشهر مؤلفاته « مقدمات للمؤرخين الانجليز » و « حكومة أمريكا وسياساتها » و
« التفسير الاقتصادى للدستور » و « تاريخ أمريكا المعاصر » و « تاريخ الشعب
الامريكى » .
(المرب)

(٢) آيت براون مؤرخا فى كتابه « شارل بيرد والدستور » الذى أصدرته جامعة برستون
عام ١٩٥٦ وكتاب « نحن الشعب » لفورست مكدونالد الذى طبع فى شيكاغو عام
١٩٥٨ ، اقتدار نظريات بيرد التاريخية الى الادلة المادية .

إيقاع اللوم في الارهاب على الديكتاتورية الثورية وحدها ، على أية حال لأن هذه الديكتاتورية كانت اجراء طارئا فرضته الظروف على بلاد كانت تخوض الحرب مع جاراتها بصورة عملية .

ولم يكن الارهاب كوسيلة اجرائية ، تستخدم عن وعى وتصميم لدفع العجلة الثورية وحركتها والغد من سرعتها ، معروفا قبل الثورة الروسية .

وربما لا يكون ثمة شك في ان عمليات التطهير في عهد ستالين ، كانت تسير على النمط نفسه وتبرر على الأسس المستقاة من الأحداث التي قررت سير الثورة الفرنسية .

ويبدو أن قادة ثورة أكتوبر ، قد تبينوا ان الثورة لا يمكن ان تتم دون عمليات تطهير داخلية في الحزب الذي وصل الى الحكم . وكانت اللغة التي استخدمها ثوار أكتوبر في تبرير العملية هي اللغة التي استخدمها ثوار باريس ، وكانت تركز دائما على اكتشاف النيات الخبيثة ، والحسر عن الأقنعة الزائفة ، وظهور الازدواجية والكذب .

ومع ذلك فهناك فارق ملحوظ بين الثورتين : فقد كان ارهاب ثورة القرن الثامن عشر ، ساذجا في أهدافه ، واذا كان قد اتسع وتجاوز الحدود ، فلأن عملية تصيد الأعداء والزائفين تكون دائما بطبيعتها متجاوزة لكل حد ، أما عمليات التطهير في الحزب البلشفي فكانت ناتجة قبل وصول الحزب الى الحكم عن التباينات المذهبية ، وبذلك بدا الترابط بين المذهبية والارهاب منذ البداية .

أما بعد وصول الحزب الى الحكم ، فان عمليات التطهير اتخذت شكلا منظما ، حتى منذ أيام لينين ، للحد من اساءات التصرف والعجز في الفئات الفيروقراطية الحاكمة . وبالرغم من الفرق بين هذين الطرازين من التطهير فانهما كانا يشتركان في شيء واحد ، فهما متسائران بتوجيه مفهوم الحتمية التاريخية ، الذي تقرر الحركة والحركة المضادة ، والثورة ، والثورة المضادة سيرة ، بحيث كان لابد من الكشف عن بعض « الجرائم » الموجهة ضد الثورة ، حتى لو لم يعثر على القائمين بها ومرتكبيها .

وكان مفهوم « الأعداء الموضوعيين » الذي طبق كثيرا في عمليات التطهير في الثورة الشيوعية ، مفقودا في الثورة الفرنسية التي لم تعرف كذلك مفهوم الحتمية أو الضرورة التاريخية ، وهو مفهوم لم ينبع من

تجارب وأفكار الذين صنعوا الثورة ، بقدر ما نبع من جهود أولئك الذين رغبوا في فهم سلسلة الأحداث التي راقبوا مناظرها من بعيد وفي التفاهم معها .

وليس ثمة من ينكر على «أرهاب الفضيلة» - الذي شنه روبسبير - قطاعته ، لكنه ظل موجها ضد عدو خفى ورذيلة خفية . فهو لا يوجه الى الشعب الذي ظل بريئا حتى من وجهة نظر الحاكم الثوري ، فالقضسية هناك لا تعدو حسر النقاب عن خائن متنكر ، لا لباس نقاب الخيانة لفئة معينة ، لخلق التجسيد اللازم في التمثيل الدرامي للحركة الجدلية (١) .

وقد يبدو من الغريب أن تتجه الكراهية أكثر ما تتجه الى رذيلة الادعاء والنفاق . مع أنها تعد ثانوية اذا ما قورنت بغيرها من الرذائل التي لم تتعرض في مجموعها ، لحملة من الكراهية تعارض ما تعرض له الادعاء المنافق . اذن ألا يكون هذا هو الادعاء المنافق الذي يصطنع اطراء الفضيلة بأنها الرذيلة التي تهدم الرذائل ، أو تحول بينها وبين الظهور على الأقل مرغمة اياها على الاختفاء خجلا؟ ولم تصبح الرذيلة التي ترغم الرذائل على التستر ، ام الكبائر ؟ ترى هل هذا الادعاء المنافق مرعبا الى هذا الحد تمشيا منا مع ملفيل في تساؤله عن الحسد ؟ .

ولا ريب في ان الردود على هذه الاسئلة ، تقوم من الناحية النظرية ضمن اطار احدى المعضلات الميتافيزيقية (الغيبية) القديمة التي نعرفها وهي معضلة العلاقة بين المظهر والمخبر ، أو الحقيقة والتظاهر ، تلك المعضلة التي ظهرت مغازيها والغاها في المجال السياسي منذ القديم ، وحملت الناس على التفكير منذ أيام سقراط حتى أيام مكيا في . ويمكن ايضا جوهر هذه المعضلة بايجاز ، ولتحقيق هدفنا ، باستعادة موقفين متعارضين تعارضا عموديا ، كثيرا ما نربطهما بهذين المفكرين .

تقول أساطير الفكر اليوناني : ان سقراط ، ابتداء في تفكيره من اعتقاد لا يطرا عليه الشك في حقيقة المظهر ، ثم راح يقول لطلابه : « كونوا كما تريدون أن تظهروا أمام الآخرين » ، وهو يعنى بهذا أن يقول : « اظهروا أمام أنفسكم كما تريدون أن يراكم الآخرون » .

(١) اعتقد أن المؤلفه تتجاوز هنا حدود الموضوعية في رغبتها الواضحة في الحملة على الثورة الشيوعية ، فهي تورد مجرد أحكام عامة ، ولا تحاول إقامة الدليل على صدق هذه الأحكام ، يذكر البراهين أو الاسانيد التي تستند اليها في اصدار هذه الأحكام العامة . ومن هنا يتعمد وجود أي وزن لهذه الأحكام .

(العرب)

أما مكياڤلى فقد اتخذ وجهة نظر معاكسة مستمدة من تقاليد الفكر المسيحى ، اذ تحدث عن وجود كائن متفوق أعظم وراء عالم المظاهرة ، وخلفه حقيقة مسلم بها ثم راح يقول :

« اظهروا كما تريدون أن تكونوا » ، وهو يعنى بهذا أن يقول « ليس المهم ما أنتم عليه ، بالنسبة الى العالم أو الى السياسة » . اذ المهم فيهما هو المظهر لا المخبر الحقيقى ، واذا كان فى استطاعتك أن تظهر أمام الآخرين كما تريد ان تكون ، فهذا هو كل ما يطلب فى هذا العالم ، وأمام قضااته » .

وتبدو لنا نصيحته وكأنها دعوة الى الادعاء المنافق والمصطنع ، وهو ما شن عليه روبسبير حربه التى لاهوادة فيها ، وان لم تؤت ثمرة أو أكلا ، فلقد كان روبسبير من العصرية بمكان دفعه الى تقصى الحقيقة ، وان لم يؤمن كما آمن بعض حواريه المتأخرين أن فى وسعه صنعها . ولم يعد يؤمن كما آمن مكياڤلى بأن الحقيقة تظهر من نفسها فى هذا العالم ، أو العالم الذى يليه . واذا لم يكن ثمة ايمان بالقدرة التشفية للحقيقة ، فان الكذب وخداع النفس يبدلان طبيعتهما مهما كان شكلهما . والجدير بالذكر أنهما لم يكونا يعدان من الجرائم فى العهود الغابرة ، الا اذا انطويا على الخداع المتعمد ، وتقديم شهادة الزور .

ولم يكن سقراط ومكياڤلى متضايقين من الناحية السياسية من الكذب المجرد ، وانما كان ضيقهما من مشكلة الجريمة الخفية ، أى من احتمال وجود عمل اجرامى لا يشهده انسان ويظل خفيا على عيون الناس جميعا ، الا على عيني القائم به ، ونحن نرى فى حوارات سقراط الاولى ، التى نقلها أفلاطون ، هذا الموضوع يتكرر المرة تلو المرة ، ونرى ، ان سقراط يضيف اليه ، فى كل مرة ، وبمنتهى الدقة ، أن المشكلة تقوم فى عمل « مجهول الى الناس والآلهة » وتعد هذه الاضافة فى منتهى الدقة ، اذ أن القضية على نحوها هذا لم تعد تؤلف مشكلة لمكياڤلى ، الذى تفترض تعاليمه الأخلاقية المزعومة وجود اله يعرف الجميع ، ويحكم من ثم على كل انسان ، لكنها على النقيض من ذلك ، كانت تؤلف مشكلة حقيقية لسقراط ، اذ يتساءل : هل يمكن لأى شئ لا يظهر الا لصاحبه أن يكون موجودا ؟ وتضمن الحل الذى توصل اليه سقراط ، اكتشافا فى منتهى الغرابة ، وهو أن الفاعل والناظر ، الذى يشترط أن يرى الفعل ليكون واقعا - الا أن الاخير هو الذى يحكم على المظهر - كثيرا ما يكونان فى شخص واحد . ولم يكن التوحيد أو التفردية هو الذى يؤلف كيان هذا الشخص على النقيض من كيان الفرد العصرى ، وانما يؤلفه التراوح المستمر جيئة

وذهابا لشخصين في شخص واحد . وقد وجدت هذه الحركة المتراوحة اسمى اشكالها ، وانقى وجودها ، في الحوار الفكري الثنائي الذي لم يجعله سقراط معادلا للعمليات المنطقية الأخرى كالاستنتاج والاستنباط والاستدلال ، التي لا يتطلب فيها وجود أكثر من « فاعل » واحد ، وانما جعله معادلا لذلك الطراز من الحديث الذي يدور بين الإنسان وذاته والذي يسمى بالمناجاة .

وكل ما يعنينا هنا هو أن « العامل » السقراطي ، كان يحمل نتيجة قدرته على التفكير في ذاته شاهدا لا يستطيع النجاة منه ، فهو يستمع اليه اني يذهب ومهما عمل ، وهو يجعل من نفسه كأي جمهور آخر من جماهير النظارة ، وبصورة آلية رتيبة ، محكمة قضاء ، تصدر احكامها ، وهي المحكمة التي ألف الناس في العصور اللاحقة تسميتها بالضمير . وهكذا كان حل سقراط لمشكلة الجريمة الخفية ، أن ليس ثمة فرق بين مايفعله الناس وبين مايمكن أن يظل « خافيا على الناس والآلهة » .

وعلىنا قبل الايغال كثيرا في هذا البحث ، أن نلاحظ أنه ليس هناك في الاطار السقراطي للتفكير ، أي احتمال في ان يصبح الانسان واعيا لظاهرة الادعاء النفاقي المصطنع . فلقد كانت المدنية الاغريقية ، بل الملوكوت السياسي كله ، مجالا مظهريا من صنع الانسان تتكشف فيه الأفعال والأقوال أمام الجميع الذين يشهدون بواقعها ويحكمون على قيمتها . ويكون الخداع والكذب ، والغش في مثل هذه المجالات ، أمورا ممكنة . . وكان الناس يخلقون بدلا من « الظهور » وتكشف أنفسهم ، رؤى وخيالات وأطيافا يمدعون بها الآخرين . وتصبح هذه الرؤى التي يصطنعونها حجابا تخفي الظواهر الحقيقة ، أو المظاهر الفعلية ، تماما كما يحجب السراب النظري الشيء عن الرؤية ، مانعا اياه من الظهور ، لكن الادعاء الثقافي ليس خداعا ، والازدواجية في الداعي المنافق ، هي غير الازدواجية في الكاذب أو المخادع ، والدعى المنافق أو المرائي ، كما تعنى الكلمة في أصلها الاغريقي اذا كانت تعنى « الممثل المسرحي » ، يمثل في ادعائه الفضيلة دورا ، لا يختلف عن دور الممثل في المسرحية ، الذي يتحتم عليه أن ينوب في الشخصية التي يؤدي دورها ، متصنعا الظهور في مظهرها ، وليس ثمة من « نفس ثانية » ، يمكنه أن يظهر امامها بمظهره الصحيح ، طالما أنه مازال يؤدي دوره في التمثيل ، ولهذا فان ازدواجيته تترقد على نفسه ، وبهذا يصبح هو بدوره ضحية لحديعته كالآخرين الذين يفتنون ضحايا لها .

وفي وسع الانسان اذا ما تحدث على الصعيد النفسي أن يقول : أن

الندى المرائى انسان طموح بل ومغرق فى الطموح ، فهو لا يريد الظهور فقط بمظهر الفضيلة أمام الآخرين ، وانما يريد اقناع نفسه بذلك أيضا . وهو يزيل على الأساس نفسه من العالم الذى ملأه ، بالخيالات والطيوف الكاذبة ، اللباب الوحيد للكيان الذى يمكن أن تنشأ عنه المظاهر الصادقة ثانية ، وأعنى به ذاته السليمة . اذ بالرغم من عجز أى انسان حى ، بوصفه « عاملا » عن ألا يدعى خلوه من الفساد فحسب ، بل وعدم صلاحه للفساد ايضا ، فان هذا لا ينطبق على تلك الذات الثانية المراقبة والمساعدة والتي يجب ألا تظهر أمامها دوافعنا أو خفايا قلوبنا فحسب ، بل على الأقل ، كل له ونفعله .

وقد نصدق أو نكذب كشهود لا على نياتنا بل على سلوكنا . وليست جريمة الندى المرائى ، الا فى شهادته الزائفة على نفسه ، ولعل ما يحملنا على تصديق الافتراض القائل بأن الادعاء المرائى ، هو شر الشرور أو وذيلة الرذائل ، هو ان الاستقامة ، يمكن أن توجد تحت ستار جميع الرذائل ، الا هذه الرذيلة وحدها . والجريمة وحدها والمجرم وحده ، هما اللذان يواجهاننا فى الواقع بما فى الشر المتطرف من تعقيد ، ولكن الندى المرائى هو وحده الانسان المتعفن فى لبابه وجوهره .

وفى وسعنا الآن ان نفهم لماذا لا تكون لنصيحة مكيا فى « بأن يظهر الانسان كما يجب أن يكون » أية علاقة بمشكلة الادعاء المرائى ؟ فلقد عرف مكيا فى الفساد تمام المعرفة ولا سيما فساد الكنيسة ، التى نسب اليها فساد الشعب فى ايطاليا . ولكن هذا الفساد الذى عرفه ، انما ظهر له فى الدور الذى تمثله فى الشئون العلمانية الدنيوية ، أى فى ملكوت المظاهر ، التى تختلف قواعدها تمام الاختلاف عن تعاليم الكنيسة . فالصورة الحقيقية منفصلة عند مكيا فى الصورة الظاهرية ، وان كان هذا الانفصال ليس فى شكل صورة « الاثنين فى واحد » التى عبر بها سقراط عن الضمير والوعى ، وانما على صعيد أن الصورة الحقيقية يمكن ان تظهر فى وجودها الفعلى أمام الله .

اما اذا أرادت أن تظهر أمام الناس فى مجال المظاهر الدنيوية . فانها تفسد بذلك وجودها . واذا ما ظهرت هذه الصورة فى هذا العالم متكررة بلبوس الفضيلة ، فان صاحبها لا يكون دعيا مرائيا ، كما أنه لا يفسد العالم ، وذلك لأن استقامته ، تظل سليمة ، أمام العين الساهرة للاله المائل فى كل مكان ، على حين لا يكون للفضائل التى يعرضها أى معنى فى الاختفاء ، وانما معناها فى ظهورها أمام الناس . ومهما كان

الحكم الذى يصدره الله عليه ، فان فضائله ، لا بد وأن يحس بها العالم ، على حين تظل رذائله خفية على العيون ولاسيما أنه قد تعمد اخفاءها ، لا بدافع الرغبة فى تظاهر الفضيلة ، بل بدافع الشعور بأنها غير جديرة بالظهور .

فالادعاء المرائى ، هو الرذيلة ، التى يظهر الفساد عن طريقها . وقد اقلت ازدواجيتها الكامنة والفطرية ، عن طريق التالى بشئ لا وجود له ، اضواءها الحادة نة على المجتمع الفرنسى ، منذ الوقت الذى قرر فيه ملوك فرنسا أن يجمعوا حولهم نبلاء المملكة فى البلاط ، لشغلهم واکرامهم وافسادهم ، بمظاهر كاملة من الحماقات والدسائس ، والغرور والاذلال وقلة الاحتشام .

ومهما أردنا أن نعرف عن هذه الجذور فى المجتمع الحديث ، وفى مجتمع الطبقات العالية فى القرن الثامن عشر ، ومجتمع المهذبن فى القرن التاسع عشر ، وأخيرا مجتمع الجماهير فى قرننا الحالى ، فاننا نستطيع أن نقرأه بأسهاب وتفصيل فى تاريخ اللورد اکتون Lord Acton (١) عن البلاط الفرنسى وعن « جلال الادعاء المرائى » فيه ، وكذلك فى مذكرات سان سيمون التى روت كل شئ بأمانة وصدق .

أما الحكمة الجوهرية و « الازلية » لهذا الطراز من الاقبال على الدنيا ، فقد عاشت فى حكم لاروشيفو كو La Rochefoucauld (٢) التى ظلت حتى هذا اليوم فريدة فى نوعها . فالاعتراف بالجليل فيها ، لم يكن يعدو حدود الديون التجارية العادية كما أن الوعود كانت « تعطى وتضان ضمن حدود خشية الناس من النكث بها » (٣) على حين كانت كل قصة لاتخلو من الدسيسة وكل هدف لا يعدو أن يكون « مؤامرة » . ولا ريب فى أن روبسبير كان يعرف مايتحدث عنه ، عندما أشار الى « الرذائل المحاطة بالثروات » ، أو عندما هتف بأسلوب المتعصبين الفرنسيين القدامى

(١) اللورد جون اکتون (١٨٢٤ - ١٩٠٢) - مؤرخ انجليزى . ولد فى نابولى . ودرس على ايدى عدد من الاساتذة . أصبح استاذاً للتاريخ فى جامعة كمبردج . من أشهر كتبه «محاضرات فى دراسة التاريخ » ، و «تاريخ الحرية فى العصور القديمة» .

(٢) فرانسوا لاروشيفوكو (١٦١٣ - ١٦٨٠) - من أشهر كتاب المذكرات فى فرنسا . انضم الى الجيش فى صباه ، اشترك فى الدسائس ضد الكردينال ديشليو وزير الملك لويس الثالث عشر وفى مؤامرات حزب وند . جرح أثناء حصار باريس . أشهر كتبه «الحكم» و «المذكرات» و «الرسائل» يعد من خيرة ادباء فرنسا .

(٣) هذه العبارات مقتبسة من حكم لاروشيفوكو ، ترجمها الى الانجليزى لويس كرويسبيرجر (المحرر) نيويورك ١٩٥٩ .

الذين تحدثوا عن عادات المجتمع وأخلاقه والذين ألفنا تسميتهم بالأخلاقين
قائلا : « ان الدسياسة هي ملكة العالم » .

وكلنا يذكر ولا شك أن عهد الارهاب تلا الفترة التي وقعت فيها
جميع التطورات السياسية تحت تأثير مؤامرات لويس السادس عشر
السيء الحظ ودسائسه . ولم يكن عنف الارهاب الى حد كبير على الاقل ،
الا رد الفعل على سلسلة من الايمان الكاذبة والعهود المنكوبة ، والوعود
المنهارة التي كانت المعادلة السياسية الكاملة للدسائس المألوفة في مجتمع
البلاط ، باستثناء أن تلك الاخلاق الفاسدة عن عمد وتصميم ، ظلت بعيدة
في عهد لويس الرابع عشر عن الاسلوب الذي يدير به شئون الدولة ،
ولكنها وصلت الآن ، وفي عهد لويس السادس عشر الى الملك نفسه . ولم
تعد الايمان والوعود الآن ، الا ستائر جبانة وغريبة ، يحاول أصحابها أن
يغطوا بها الحقيقة أو يكسبوا الوقت ، عاملين في الوقت نفسه على حبك
الدسائس التي لا ترمى الا الى النكت بهذه الوعود ، والرجوع عن تلك
الايمان .

وبالرغم من أن الملك ، كان لا يعد الا نتيجة خوفه ، ولا يرجع عن
عهده الا ثمرة أملة ، فان الانسان لا يستطيع الا أن يطرب لما في هذا
المثل الذي ضربه لاروشيفوكو من تناقض واضح . ويعود الرأي السائد
بأن أكثر طرائق العمل السياسي نجاحا ، هي الدسياسة والغش والائتمار
هذا اذا لم يكن العنف الصريح ، الى تلك التجارب التي تحدثنا عنها ، ولذا
فليس من قبيل المصادفات ، ان نجد هذا الطراز من السياسات الواقعية
منتشرا اليوم ، وبصورة رئيسية ، بين أولئك الذين وصلوا الى الحكم
بالطريق الثوري (١) . ففي المجتمعات التي تسمح للناحية الاجتماعية
فيها بالنمو والانتشار وابتلاع الملوكوت السياسي ، فرضت هذه الناحية
أخلاقها ومعاييرها ممثلة في دسائس الطبقات العالية وخداعها ، ورد
الطبقات الدنيا عليها بالعنف والقسوة .

وكانت الحرب على الادعاء المرائي حربا على المجتمع الذي عرفه
القرن الثامن عشر . وكان هذا يعني قبل كل شيء الحرب على بلاط
فرساي الذي كان يمثل مركز المجتمع الفرنسي . واذا ما نظرنا الى هذا

(١) تحاول المؤلفة هنا أن تشوه صورة الثورة الاصلية ، على اساس الافتراض بأن جميع
الثورات الاجتماعية لابد وان تكون عنيفة أو دموية . لكن التجارب الثورية ، كتجربتنا
العربية هنا أثبتت خطأ هذه النظرية ، وأن في مكتة الثورة ان تكون بيهضة ، وبعيدة
عن العنف والدم .
(المغرب)

المجتمع من الخارج ، ومن زاوية الشقاء والفقر ، فإن الصورة التي تبدو امامنا تحمل طابع القسوة الحالية من كل رحمة .

أما اذا نظرنا اليه من الداخل ، وحكمنا عليه على ضوء معاييره نفسه ، فقد تبين لنا أنه كان مسرحا للفساد والادعاء المرائي . ولاريب في أن القول بأن حياة الفقراء الشقية كانت تواجه بحياة الاثرياء المتعفنة في منتهى الاهمية ، اذا أردنا فهم ما عناء روسو وروبسبير عندما أكدا : أن الناس طبيون « بالطبيعة » ، وأنهم يفتدون متعفين بفعل المجتمع ، وأن أفراد الطبقة الدنيا ، لابد وأن يكونوا « طبيين وعادلين » لمجرد أنهم ليسوا من المجتمع . واذا مانظرنا الى المجتمع من هذه الزاوية تبدو لنا الثورة وكأنها انفجار في اللباب الداخلى غير الفاسد ، وغير القابل للفساد ، عبر قشرة خارجية من الانحلال ، والتداعى العفن .

وعلى هذا الصعيد يكون المجاز الشائع والمعروف الذى يشبهه عنف الارهاب الثورى ، بآلام المخاض الذى يرافق نهاية كيان قديم وبداية كيان جديد طالع الى الحياة ، صحيحا ، وزا معنى سليم وقوى . لكن هذا المجاز لم يكن الاستعارة التى استخدمها رجال الثورة الفرنسية . وكان التشبيه الاثير لديهم أن الثورة تؤمن الفرصة لتمزيق سستار الادعاء الريائى عن وجه المجتمع الفرنسى ، والكشف عما فيه من تعفن ، وأخيرا تمزيق أوجه الفساد ، وهدمها ، وكشف ما وراءها من وجه نبيل غير فاسد ، هو وجه الشعب .

ولعل من الأمور البارزة ، أن الاستعارة العضوية ، قد أصبحت من بين التشبيهين المستعملين المألوفين لوصف الثورات وتفسيرها ، المجاز الاثير لدى المؤرخين ولدى نظريي الثورات ، فقد كان ماركس مغرما جدا بالحديث عن « آلام مخاض الثورات » على حين كان الرجال الذين يتفقدون الثورات ، يؤثرون استخلاص صورهم من لغة المسرح (١) . ولاريب في أن المعانى العميقة الكامنة في كثير من المجازات السياسية المشتقة من المسرح ، يمكن شرحها شرحا أفضل وأوفى ، عن طريق تاريخ كلمة « الشخصى » اللاتينية . وكانت تعنى في البداية

(١) أطلق جى طومسون ذات يوم على المؤتمر الوطنى في أثناء عهد الإرهاب اسم «مجلس المثليين المسرحيين السياسيين» . (الكتاب المشار اليه سابقا ص ٢٢٢) . ولا يشاء الى هذه الملاحظة على ضوء بلاغة الخطباء نحسب وانما على ضوء الاستعارات المسرحية ايضا .

القناع الذى ألف الممثلون القدامى وضعه على وجوههم فى أثناء التمثيل وكانت لهذا القناع كما هو واضح مهمتان ، أولاها : اخفاء وجه الممثل ، أو الاستعاضة عن وجهه ومحياه بوجه آخر ، ولكن بطريقة تجعل من الممكن بالنسبة الى الممثل أن يطلق صوته عبر القناع (١) . وكان هذا المعنى المزدوج للقناع الذى تعبر الأصوات منه ، هو الذى أدى الى تحول كلمة التشخيص الى مجاز ، وإلى انتقالها من تعبيرات المسرح ، الى التعابير القانونية . وكان الفرق بين الفرد العادى فى رومه وبين المواطن الرومانى ، أن الأخير « شاخصا » ، أو شخصية قانونية على حد تعبيرنا اليوم . وكان هذا يعنى ، وكان القانون قد حدد له الدور الذى كان يتوقع منه أن يؤديه على المسرح العام ، مع الاشتراط ، على أية حال ، أن يكون فى قدرته سماع صوته .

والنقطة المهمة هى أن « الذات الطبيعية ليست التى تظهر أمام القانون . وإنما الذى يظهر هو الشخص صاحب الحق والواجب ، والذى يخلقه القانون » (٢) ولو لم تكن لهذا الرجل « شخصيته » ، فانه لا يعدو أن يكون انسانا عاديا بدون حقوق أو واجبات ، بل ربما يكون « رجلا طبيعيا » ، أى مجرد انسان أو رجل فى المعنى الأصلى للكلمة ، مشيرا الى فرد خارج نطاق القانون وخارج نطاق الهيئة السياسية للمواطنين ، وقد يكون عبدا ، ولكنه يكون ، على أية حال ، انسانا لا مكان له فى المجال السياسى .

وعندما نزع الثورة الفرنسية القناع عن دسائس البلاط ، وشرعت فى تمزيق القناع عن وجوه أبنائها ، كانت تهدف بالطبع الى نزع قناع الادعاء الرئائى . وكانت الكلمة الاغريقية ، من الناحية اللغوية ، تعنى فى أصلها ، كما فى استعمالها المجازى المتأخر ، أبراز المثل نفسه ، لا قناعه الذى يرتديه . وكانت كلمة « الشاخص » ، على

(١) بالرغم من أن الاصل اللغوى لكلمة « التشخيص » مشتق من الاغريقية ، ومن لفظة تعنى « التنكر » ، فإن الانسان ليميل الى الاعتقاد بأن الكلمة حملت لاسماع اللاتينيين أهمية خاصة ، إذ تعنى عبور الصوت من القناع . أما عند الرومان فكان هذا الصوت الذى يميز القناع هو صوت الاسلاف لاصوت الممثل الحالى .

(٢) راجع المناقشة الرائسة لايرنست باركر فى مقدمة الترجمة الانجليزية لكتاب أوتوجيبرى « القانون ونظرية المجتمع بين عامى ١٥٠٠ و ١٨٠٠ » طباعة كمبردج ١٩٥٠ ص ٧٠ .

النقيض من ذلك ، تعنى فى معناها المسرحى ، القناع الذى يثبت على وجه الممثل ، تلبية لمقتضيات الرواية وضروراتها ، ولهذا باتت تعنى من الناحية الاستعارية « الشخص » الذى يستطيع قانون البلاد الباسه للفرد أو الجماعة أو المؤسسة ، أو حتى « لهدف مشترك ومستمر » كما هو الوضع بالنسبة الى « الشخص » الذى يملك ممتلكات جامعة أوكسفورد أو كمبردج ، والذى يختلف عن مؤسسى أى منهما قضى نجه منذ امد طويل أو الاحياء من ورثته (١) .

وتقوم الأهمية فى هذا التمييز وما فى المجاز من مطابقة ، فى أن خلع القناع عن « الشخص » ، أو حرمانه من شخصيته القانونية يخلف وراءه الانسان « الطبيعى » ، على حين لا يترك خلع القناع عن الدعى المرائى ، أى شئ وراء القناع ، لأن هذا الدعى هو الممثل نفسه ، من حيث انه لا يرتدى أى قناع . فهو يتظاهر بأنه يمثل « الدور » المفترض ، وعندما يشترك فى لعبة المجتمع ، فانه لا يعتمد فى تمثيله على أى تمثيل مسرحى فعلى . ولا ريب فى أن ما يضى على الدعى ، صفة « الاستقبح » المروج ، هو انه لا يكتفى بادعاء الصدق فحسب ، وانما يدعى الطبيعية ، وعدم الاصطناع أيضا . ولعل ما أضفى عليه صفة الخطورة خارج المجال الاجتماعى الذى يمثل ما فيه من فساد ، ويعمل فى تنفيذه ، هو انه يستطيع غريزيا ، أن يرتدى أى « قناع » على المسرح السياسى ، ويستطيع أن يلعب أى دور بين شخصياته المسرحية ، ولكنه لا يستعمل هذا القناع كما تتطلب قواعد اللعبة السياسية ، كأداة لعكس الحقيقة ونشرها ، بل كأداة لضمان الخديعة والغش .

لكن رجال الثورة الفرنسية لم يكونوا يحملون أى مفهوم عن هذا «الشخص» ولا يحملون الشخصية القانونية التى يقرها الجهاز السياسى ويضمنها . وعندما وضع نظام الفاقة الجماهيرية نفسه معترضا طريق الثورة الفرنسية ، التى كانت قد بدأت كاتفاضة سياسية مجردة تقوم بها الطبقة الثالثة ، وهى العامة ، مطالبة بالدخول فى المكون السياسى بل وبالتحكم فيه ، لم يكن رجال الثورة معنيين بتحرير المواطنين ، أو بالمساواة على أساس أن من حق كل انسان أن يكون مساويا للآخرين فى الحصول على شخصيته القانونية ، وفى حمايتها

(١) المصدر السابق نفسه ص ٧٤ .

له ، بل وفى العمل فى الوقت نفسه حرفيا عن طريقها . وقد اعتقدوا أنهم قد حرروا الطبيعة نفسها ، وحرروا الإنسان الطبيعى عند الجميع وأعطوه « حقوق الإنسان » التى هى من حق كل فرد ، لا نتيجة انتمائه الى جهاز سياسى بل نتيجة وجوده كإنسان . وقد قاموا بعبارة أخرى ، ودون أن يعرفوا عن طريق مطاردتهم للأدعياء المرائين ، ورغبتهم فى رفع الأقنعة عن المجتمع ، بتمزيق قناع « الشاخص » أيضا ، حتى أن حكم الارهاب بات يؤلف فى النهاية ، المناقض الصحيح للتحرر الصادق والمساواة الصادقة . وكان كل ما خلفه من مساواة ناجما عن أنه ساوى بين الناس ، عن طريق انتزاع الأقنعة الواقية للشخصية القانونية منهم .

وتعد تعقيدات حقوق الإنسان متعددة الجوانب ولا ريب فى أن قول بيرك (Burk) (١) المشهور عنها لا يعد منسوخا باطلا ولا « رجعيا » . ويختلف اعلان حقوق الإنسان الفرنسى عن النموذج الممثل فى القانون الأمريكى للحقوق ، الذى صيغ على غراره ، فى أن القصد منه قبل كل شيء ، كان نشر الحقوق الايجابية الفطرية فى طبيعة الإنسان بعد تمييزها عن وضعه السياسى ، ويكون بذلك قد حاول الهبوط بالسياسة الى مستوى الطبيعة . وكان المقصود من القانون الأمريكى على النقيض من ذلك ، اقامة رقابات كابحة دائمة على كل سلطان سياسى ، ولذا فقد افترض وجود جهاز سياسى ، كما افترض قيام السلطان السياسى باداء مهماته .

أما الاعلان الفرنسى لحقوق الإنسان على النحو الذى فهمته الثورة ، فكان يعنى اقامة مصدر لكل سلطان سياسى ، وهذا يعنى الا يقيم أجهزة الرقابة بل أسس الجهاز السياسى كله . وكان المفروض فى الجهاز الجديد ، أن يرتكز الى حقوق الإنسان على اعتبار أن الإنسان لا يمثل شيئا سوى المخلوق الطبيعى ، أى على حقه فى أن يأكل ويلبس ويتناسل أو بعبارة أخرى على حقه فى ضروريات الحياة . ولم تكن هذه الحقوق تفهم على أنها فطرية سبقت نشوء السياسة . وليس من حق أية حكومة أو سلطة سياسية أن تمسها أو أن تنتهكها ، وإنما فهمت على أنها المفهوم بل انفاية النهائية للحكم والسلطان . وكان العهد البائد الذى سبق الثورة فى فرنسا ، يقف متهما فى أنه حرم رعاياه هذه الحقوق الطبيعية فى الحياة ، لا حقوقها فى الحرية ، والمواطنة .

(١) ادmond بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - راجع الهامش السابق .

وعندما ظهر « التمسون » فى شوارع باريس ، بدأ الوضع وكأن انسان روسو « الطبيعى » ، بكل « حاجاته الفعلية » فى « حالاته الفطرية » قد تبلور وتجسّد ، وكأن الثورة لم تكن شبيها سوى « التجربة التى كان لا بد من القيام بها لاكتشافه » (١) . فالشعب الذى ظهر الآن واضحا للعيان ، لم يكن قابعا وراء أى قناع ، اذ أنه كان خارج الجهاز السياسى كما كان خارج المجتمع . ولم يكن ثمة أى ادعاء ريائى يشوه وجه هذا الشعب ! أو يبعده عن طبيعته ، كما لم تكن لديه أية شخصية قانونية تتولى حمايته . وكانت النواحي الاجتماعية والسياسية تبدو من هذه الوجهة أشياء « مصنعة » ، أو مبتكرات زائفة لاختفاء « الفطريين من الناس » اما فى عرى مصالحهم الانانية ، أو فى عرى شقاوتهم الذى لا يطاق .

واخذت « الحاجات الفعلية » للانسان ، تقرر منذ تلك اللحظة سير الثورة مما ادى الى أن تصبح جميع المعاملات ، على حد تعبير اللورد اکتون الرائع ، التى تقرر مصير فرنسا ، بعيدة عن اسهام الجمعية التأسيسية فيها ، والى أن تنتقل السلطة « من هذه الجمعية الى شعب باريس المنظم والمنضبط والممثل بقيادة أولئك الذين يتولون قياد الجماهير » (٢) اذ عندما تبينت الجماهير ان الدستور لم يكن الترياق الشافى من الفقر ، انقلبت على الجمعية التأسيسية كما انقلبت من قبل على بلاط لويس السادس عشر ، ولم ترفى مناقشات أعضائها أكثر من مسرحية تمثيل خداع الذات والنفاق ، والنكت بالعهود بشكل يفوق دسائس الملك السابق ومؤامراته . ولم يبق من رجال الثورة ممن وصل الى الحكم ، الا أولئك الذين تولوا النطق باسم الجماهير ، والذين تخلوا عن تلك القوانين « المصطنعة » التى وضعها الانسان ، والتى تمت الى نظام سياسى لم تتوطلد أقدامه بعد ، ليستمضوا عنها بالقوانين « الطبيعية » التى تطيعها الجماهير ، ولينخضعوا للقوى التى تدفع هذه الجماهير وهى قوى الطبيعة نفسها ، أى قوى الضرورة الأولية أو الفطرية .

(١) مطارحات من جلور الاثناؤف - المقدمة .

(٢) لورد اکتون - المصدر نفسه الفصل التاسع .

وعندما انطلقت هذه القوى من عقالها . وعندما بات كل انسان مقتنعا ، بأن الحاجة والمصلحة العاريتين هما اللتان تخلوان من كل رياء وزيف ، تحول « التعسرون » الى « ساخطين » ، وذلك لان السخط هو الشكل الوحيد الذى يتحول فيه الشقاء الى عمل .

وهكذا عندما أزيل القناع عن الرياء . وتكشف الألم ، ظهر السخط بدلا من الفضيلة ، وكان ممثلا فى شكلين ، السخط على الفساد المتكشف من ناحية ، والسخط على الشقاء من الناحية الأخرى . وكانت الدسائس التى حكمها رجال البلاط الفرنسى ، هى التى ألبت ملوك أوروبا على فرنسا . وكان الخوف والسخط لا السياسة ، هما اللذان أوحيا بالحرب التى وصفها بريك بقوله : « لو قدر لآى أمير أجنبى أن يدخل الى فرنسا ، فانه يرى ان عليه ان يدخلها ، وكأنه يقتحم بلدا يسيطر عليه القتلة . وهو يتجاهل أساليب الحرب المتحضرة (١) التى لا يستطيع الفرنسيون العاملون فى النظام الحالى توقعها » .

وقد يقول بعض الناس ان هذا التهديد بالارهاب فى الحروب التى تلت الثورة ، كان الموحى « باستخدام الارهاب كأداة للثورة نفسها » (٢) . فالشيء الثابت أن أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الساخطين » هم الذين ردوا على ذلك التهديد ، وأقسموا علنا بأن يشاروا وأن يكون الثأر المبدأ الموجه لأعمالهم . ولقد قال اليكزاندر روسيلان Rousselin (٣) وهو عضو عامل فى فئة هيبير Hebert (٤) ، ان الثأر هو المصدر الوحيد للحرية ، بل هو الالهة الوحيدة التى يجب على الانسان ان يتقرب اليها بالقرايين ! .

(١) أنا لا أفهم أن هناك حربا متحضرة ، وأخرى متوحشة : فالحرب حرب مهما اختلفت أساليبها وطرقها ، وهى نابعة من انمكاسات غرائز الانسان الحيوانية . ومادام أن الحرب تبرر عملية قتل الانسان لأخيه الانسان، فان أساليب القتل واحدة فى حقيقتها وان اختلفت فى شكلها . ولعل الحرب الوحيدة التى لها مايبررها ، هى حرب التحرر ، من الاستعمار ومايتبعه من ذل واستغلال لانها حرب دفاعية عن حقوق الانسان الانسانية والغطرية فى الحياة .

(٢) المصدر السابق نفسه الفصل ١٤ .

(٣) من أتباع هيبيرت فى عصر الثورة الفرنسية .

(٤) جاك ديتيه هيبير - (١٧٥٧ - ١٧٩٤) ثورى فرنسى . أصبح من غلاة البماقة .

كان يعلن آراءه فى منشورات أسماها الفانوس السحرى . أصبح عضوا فى الكوميون وكان أحد الذين اشتركوا فى الحكم على ماري أنطوانيت بالاعدام . آمن بعصادة القتل . أعدمه روبسبير . (العرب)

وقد لا يكون هذا القول انعكاسا لصوت الشعب الحقيقي ، ولكنه على أية حال انعكاس فعل لأصوات أولئك الذين جعلهم روبسبير نفسه من الشعب .

ولا ريب في أن من استمع الى هذه الأصوات ، سواء أصوات « العظماء » الذين نزعوا عن وجوههم أقنعة الرياء ، أو « صسوت الطبيعة » ، للانسان في فطرته على حد تعبير روسو ، ممثلا في جماهير باريس الفاضبة الساخطة ، لايد أنه قد وجد من العسير عليه أن يؤمن بطيبة الطبيعة الانسانية التي تكشف القناع عنها ، أو أن ينزه الشعب عن الخطأ .

وكان الصراع اللامتكافي بين هذين الطرازين من السخط ، سخط الشقاء العارى نائرا على سخط الفساد الذي سقط عنه القناع ، هو الذي ولد « رد الفعل المستمر » للعنف المتدرج الذي تحدث عنه روبسبير . وقد جرف هذا الصراع « في غضون بضع سنوات عمل قرون عدة » (١) فالغضب ليس العجز مجسدا فحسب ، وانما هو الطريقة التي يعمل بها « العجز » في المراحل الأخيرة من اليأس النهائي الشامل . ولم يكن « الساخطون » داخل قطاعات المجتمع الباريسي الشعبي أو خارجه ، الا أولئك الذين رفضوا احتمال مايعانونه من آلام مدة أخرى ، دون أن يكونوا قادرين على الخلاص منها ، أو تخفيف وطأتها . وقد برهنوا في صراع التدمير على أنهم العنصر الأقوى . وذلك لأن سخطهم كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بآلامهم التي نبع منها . فالآلم الذي تمثل فضيلته وقوله في الصبر والاحتمال ، يتفجر في شكل سخط ، عندما يصبح الاحتمال مستحيلا . ولايحقق هذا السخط شيئا ، وانما يحمل معه مافي الآلم الأصيل من قوة دافعة ، تتفوق في قدرتها كقوة مخربة ، وفي مدة بقائها ، على الغضب الناتج لحياة الأمل المجردة .

ومن الصحيح أن يقال : ان جماهير الشعب المتألمة ، خرجت الى الشوارع . دون تحريض أو أمر من أولئك الذين تولوا فيما بعد تنظيمها والنطق باسمها . ولكن الآلم الذي عرفته هذه الجماهير ، أحال الشقاء الى سخط ، وذلك عندما بدأ « الحماس المشفق » للشوريين الذين يقف روبسبير في طليعتهم ، بتمجيد هذا الآلم ، مصورا هذا الشقاء المتكشف

(١) من خطاب روبسبير في المؤتمر الوطني في ١٧ من نوفمبر سنة ١٧٩٣ - مجموعة كتابات وخطب روبسبير . المجلد الثالث . ص ٢٢٦ .

على انه الضمانة المثلى بل الوحيدة للفضيلة ، مما جعل رجال الثورة يعملون ودون ادراك منهم على الغالب ، على تحرير أفراد الشعب لا كمواطنين بل كمتعسرين ، واذا كانت القضية موضوع تحرير للجماهير المتألمة ، لا تحرير للشعب ، فان من المؤكد أن سير الثورة اعتمد على اطلاق القوى الكامنة في الالم ، أى على اطلاق قوى الغضب المحموم . وبالرغم من ان الغضب من العجز ، هو الذى قضى فى النهاية على الثورة ، الا انه من الصحيح أن يقال . ان الالم اذا تحول الى غضب جارف ، يستطيع اطلاق قوى هائلة من عقاليها ، وعندما تحولت الثورة من عملية بناء للحرية ، الى عملية تحرير للانسان من الالم ، حطمت أمامها حواجز الصبر والاحتمال ، وحررت بدلا منها ، القوى المدمرة للشقاء والبؤس .

ولقد اصبحت الحياة الانسانية منذ أقدم عصور التاريخ بلوثة الفاقة ، وما زال الجنس البشرى يعمل فى ظل لعنتها فى جميع البلاد التى تقع خارج نطاق نصف الكرة الغربى (١) . ولم تستطع أية ثورة حتى الآن حل « المشكلة الاجتماعية » وتحرير الناس من حالة الفقر (٢) . ولكن جميع الثورات باستثناء ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ (٣) . قد سارت على تقليد الثورة الفرنسية ، واستخدمت القوى الهائلة للشقاء والعدم

(١) اعتقد ان مثل هذا القول الذى يصدر عن المؤلفة فى شكل حقيقة عامة ، يخرج كثيرا من الموضوعية ، اندفاعا منها وراء تعصبها لوطنها الثانى فى امريكا . ففى تؤكد أن الفقر يسود جميع أنحاء العالم باستثناء نصف الكرة الغربى . وهذا القول يخالف الحقيقة لثلاثة أسباب ، أولها أن ماقد يقال عن اخفاء الفقر فى الولايات المتحدة لا يقال عن بقية أجزاء القارة الامريكية بشمالها وجنوبها ووسطها ، وثانيها ان الولايات المتحدة نفسها لا تخلو من الفقر ، وهذا ما عترفت به صحف أمريكا نفسها وكان موضوع تحقيق طويل فى صحيفة النيوزويك الواسعة الانتشار قبل بضعة أشهر اما السبب الثالث ، فهو أن الدول التى تسيطر على النظام الاشتراكى تحارب الفقر وقد تمكنت دول كثيرة منها من الانتصار عليه على حين لا تزال الباقية تكافح لتحقيق النصر .

(٢) انكار لاموضوع حقيقة واضحة ، وهى أن الثورات الاجتماعية فى القرن العشرين قد تمكنت الى حد كبير من حل المشكلة الاجتماعية ، وتحرير الناس من الفقر . واذا كان بعضها لم يحقق النصر مائة فى المائة حتى الآن فانه حقق مرحلة كبيرة أساسية فى طريق الانتصار على الفقر ، ولا بد أن يحقق النصر الكامل باندفاعاته الثورية فى الطريق الاشتراكى .

(٣) اعتقد أن تسمية ما وقع فى المجر فى عام ١٩٥٦ بالثورة ، انتقاص من قدر « الثورة » ومفهومها ، إذ أن ما وقع لا يعدو انتفاضة جماعة على نظام حاكم قائم نتيجة تضاربها مع مصالحها الأساسية .

(المرب)

في نضالها ضد الظلم والظلم . وبالرغم من ان السجل الكامل للثورات الماضية يعرض بصورة لا يتطرق اليها الشك . ان كل محاولة لحل المشكلة الاجتماعية بالوسائل السياسية لا بد وان تؤدي الى الارهاب ، وان هذا الارهاب هو الذي يودي بالثورات الى حتفها ، فان من المستحيل على المرء ان ينكر ان تجنب هذه الخطيئة القاتلة ، أمر مستحيل عندما تتحطم الثورة على صخرة الاوضاع التي يخلقها الفقر الجماهيري . ولا ريب في ان الميل الطاغى للسير في الطريق الذي سارت فيه الثورة الفرنسية وعرضها لحتفها ، لم يكن نتيجة الحقيقة القائلة بأن التحرر من الحاجة يتقدم في نظام الأولوية بسبب حتمية السرعة فيه ، على اقامة صرح الحرية فحسب ، بل ونتيجة الحقيقة الأخرى ، التي تفوق هذه في أهميتها وخطرها وهي ان انتفاضة الفقراء على الاغنياء تحمل معها قوة اندفاع أكبر ومختلفة عن تلك التي تحملها ثورة المضطهدين على ظالمهم . وتكون هذه القوة الفاضبة من النوع الذي لا يقاوم ، لانها تعيش بل وتتغذى على حاجات الحياة العضوية نفسها .

وليس ثمة من شك ، في ان النسوة وهن يزحفن على قصر فرساي « كن يمثلن دور الامهات اللاتي يتضور أطفالهن جوعا في بيوتهن القذرة ، ولهذا فقد أضفين على بعض الدوافع التي لا يشتركن فيها ولا يفهمها ، مساعدة جوهرية لم يكن في وسع أي شيء الوقوف امامها . (1) .

وعندما هتف سان جوست متأثرا بهذه التجارب ان « التعسفين هم سادة الارض كان في وسعنا ان نحمل هذه الكلمات العظيمة التي تحمل طابع « النبوءة » على معناها الحرفي . فقد بدا الوضع في الواقع وكان جميع قوى الارض قد تحالفت في تواطؤ خير مع هذه الثورة ، التي كان العجز نهايتها ، وكان السخط مبدأها ، ولم تكن الحرية بل الحياة والسعادة هدفها الواعي .

وعندما ادى انهيار السلطة التقليدية الى زحف فقراء الارض ، مخلفين وراءهم غموض تعسهم ومنذفين الى الاسواق العسامة ، كان حنقهم من الطراز الطاغى الذي لا يقاوم كحركة الكواكب ، وكانوا أشبه بالعاصفة المندفعة بقوتها البدائية غامرة العالم بأسره .

وكان توكفيل، في فقرته المشهورة التي كتبها قبل عدة حقب من ظهور ماركس ، ودون معرفة بفلسفة هيجل في التاريخ ، كما يبدو ، هو

(1) كتاب اكون - المصدر نفسه الفصل التاسع .

أول من تساءل عن السبب في «استهواء عقيدة الحاجة لأولئك الذين يكتبون التاريخ في العصور الديمقراطية» . وقال : انه يعتقد ان السبب يقوم فيما تتميز به مجتمعات المساواة من غموض واستجهاال ، بحيث «تضيع آثار العمل الفردي في الامم ، وبحيث يحمل الناس على الاعتقاد بأن هناك قوة متفوقة هي المتحكمة فيهم» .

وبالرغم مما في هذه النظرية من ايحاء باد ، فانها اذا مازست درسا دقيقا وعميقا ، تبدو مفتقرة الى الكثير . وقد يوضح افتقار الفرد الى الحلول في مجتمع المساواة ، تجربة القوة المتفوقة التي تقرر مصيره ، ولكنه لا يستطيع ان يفسر عنصر الحركة الكامن في عقيدة الحاجة والذي بدوره تغدو العقيدة نفسها غير مجدية اطلاقا للمؤرخين ، فالحاجة المتحركة هي «السلسلة الهائلة الدقيقة الحلقات التي تطوق الجنس البشري وتشده بعضه الى بعض» ، ويمكن الرجوع بها تاريخيا الى بدء الخليقة وظهور العالم ، (١) ولكنها كانت مختفية في مجال التجارب في الثورة الامريكية ومجتمع المساواة الامريكي .

وقد استقرا توكفيل هذا المجتمع الامريكي شيئا كان قد خبره في الثورة الفرنسية ، حيث كان روبسبير ، قد استبدل بأفعال الناس الحرة والمتعمدة ، تيارا غامضا من العنف لا يقاوم وان كان قد ظل على اعتقاده ، خلافا لتفسير هيجل للثورة الفرنسية ، بان هذا التيار الجامح يمكن ان يوجه بقوة الفضيلة الانسانية . ولكن الصورة التي تقوم وراء ايمان روبسبير ، باستحالة مقاومة العنف ، ووراء ايمان هيجل باستحالة مقاومة الحاجة أو الضرورة ، على اعتبار ان العنف والضرورة حافزان متحركان يجران معهما وفي نطاق حركتهما كل شيء وكل انسان ، كانت تمثل الرأي المألوف في شوارع باريس في عهد الثورة ، بل رأى الفقراء الذين تدفقوا على الشوارع في تيار جارف .

وكان عنصر استحالة المقاومة الذي نجده مرتبطا وثيق الارتباط بالمعنى الاصلي لكلمة «الثورة» ، متجسدا في هذا التيار الجارف للفقراء . وقد ازدادت هذه الاستحالة أيضا ، في استعمال الكلمة المجازي ، نظرا لارتباطها بالضرورة التي تمزوها دائما الى العمليات الطبيعية ، لا لان العلوم الطبيعية قد دأبت على شرح هذه العمليات على صعيد القوانين الضرورية ، بل لأننا نجرب الضرورة الى الحد الذي نجد فيه انفسنا

(١) الديمقراطية في أمريكا - المجلد الثاني - الفصل العشرون .

كأجسام عضوية خاضعين لعمليات ضرورية لا تقاوم . ونجد جميع أنظمة الحكم جذورها ومصادرها المشروعة في رغبة الإنسان في تحرير نفسه من ضرورات الحياة ، وقد تمكن الناس من تحقيق هذا التحرر عن طريق العنف وارغام الآخرين على احتمال أعباء الحياة عنهم . وكان هذا الاجراء هو جوهر الرق، وكان ظهور التقنية لا الأفكار السياسية العصرية هو الذى أدى الى رفض الحقيقة الرهيبة القديمة القائلة بأن العنف والتحكم فى الآخرين ، هو الذى يضمن الحرية للناس . وليس فى اقوالنا اليوم ما هو أكثر سخفاً ، ونسحاً ، من ان نحاول تحرير الجنس البشرى من الفاقة بالوسائل السياسية . اذ لا شيء أكثر بطلاناً وخطراً من مثل هذا القول ، فالعنف الذى يحدث بين الناس المتحررين من الحاجة أو الضرورة ، يختلف ويكون أقل ارباباً ، وان لم يكن أقل قسوة ، من العنف الفطرى الذى يثير به الإنسان نفسه ضد الضرورة والذى وضع تمام الوضوح فى الاحداث السياسية والتاريخية المسجلة لأول مرة فى التاريخ الحديث . وكانت النتيجة ان الحاجة قد غزت الملكوت السياسى ، وهو الملكوت الوحيد الذى يستطيع الإنسان ممارسة الحرية فيه .

وكانت جماهير الفقراء التى ألفت الأغلبية الطاغية للناس والتى أطلقت عليها الثورة الفرنسية اسم « التعسفين » لتحويلهم الى « ساخطين » ثم تتخلى عنهم وتسمح بعودتهم الى مرتبة « البؤساء » كما أسماهم القرن التاسع عشر ، يحملون معهم الحاجة ، التى ظلوا خاضعين لها طيلة المدة التى تعيها ذاكرتهم ، ومعها العنف الذى ظل دائماً المتقلب على الحاجة والضرورة . وكانت الحاجة والعنف هما اللذين جعلاً منهم قوة لا تقاوم وسادة الأرض ..

البحث عن السعادة

الحاجة والعنف ، تعبيران متصلان . فالعنف بات ممجدا ، وله كل ما يبرره ، اذ أنه يعمل دفاعا عن الحاجة ، وهذه لم تعد بدورها ، ثور في محاولة فائقة من محاولات التحرر ، كما أنها لا تقبل التسليم بشيء من الورع والتقوى . وانما تعبد - على النقيض من ذلك - عبادة صادقة ، كالقوة الملزمة كل الالزام ، اذ أنها على حد تعبير روسو : « ترغم الناس على أن يكونوا أحرارا » . وكلنا يعرف أن هاتين الظاهرتين أصبحتا - بما يقوم بينهما من ترابط وتفاعل - الطابع الذي طبع الثورات الناجحة في القرن التاسع عشر ، وقد غدتا الى حد كبير بالنسبة الى المثقفين وغير المثقفين ، سواء بسواء ، الخاصتين اللتين تبرزان في الاحداث الثورية كلها .

وكلنا يعرف أيضا ، ومع الاسف أن الحرية ظلت مصونة في ذلك القرن في البلاد التي لم تقع فيها أية ثورات ، بالرغم من ظلم القوى صاحبة السلطان فيها ، وان هناك مزيدا من الحريات المدنية في البلاد التي فشلت فيها الثورات ، بالنسبة الى البلاد التي انتصرت فيها (١) .

وربما لا نصر على هذا الرأي هنا ، وان تحتّم علينا ، أن نعود اليه

(١) اعتقد ان المؤلفة ، وهي تقيم مفاهيمها عن الحرية ، على النظريات البورجوازية . لا الاشتراكية ، قد أساءت تقويم الثورات هنا بوجه عام ، حتى ولو ركزت في هذه القواعد العامة التي أطلقتها على ثورات القرن التاسع عشر . وهي تضع نصب عينها ، كما يبدو لي ، الثورات وهي في مراحلها الأولى ، التي تتطلب فيها حماية المكاسب الثورية ، وأرساء قواعدا ، أمام اعدائها الأقوياء المستندين الى تقاليد طويلة من الاستغلال والسلطان الاقتصادي - بعض الاجراءات العنيفة ، التي تحتّمها الضرورة التاريخية .

أما القول بأن البلاد التي تميز بظلم حكامها ، تكون أكثر حرصا على الحريات فبراء لا يستحق التعليق ، ويكفى ان نقول : ان ما تمنيه هنا من حرية لا يمدو تلك الناحية للطبقات المسيطرة بفضل سيطرتها الاقتصادية !.

(المرب)

بعد قليل ، ولكن علينا قبل المضي في الحديث ، والاسترسال فيه ، ان نعود باهتمامنا الى أولئك الذين أطلق عليهم اسم رجال الثورات ، لتمييزهم عن الثوريين المحترفين اللاحقين ، وذلك لألقى بعض الأضواء على المبادئ ، التي لابد أن تكون قد أوحى لهم بالادوار التي قدر لهم أن يؤديوها ، وأعدتهم لها . فليس ثمة من ثورة ، مهما كانت الابواب التي فتحتها الجماهير الفقراء واسعة ، هي من خلقهم ، كما أنه ليس ثمة من ثورة ، مهما كانت النعمة ، والتآمر منتشرين في البلاد التي وقعت فيها ، ثمرة الفتنة أو الشغب المنطلق من الجماهير . وفي وسعنا أن نقول اذا تحدثنا حديثا عاما ، انه ليس ثمة من ثورة يمكن أن تقوم في البلاد التي يكون جهازها السياسي قويا متماسكا ، وهذا يعني ، وفي ظل الظروف العصرية الراهنة إن الثورات لا تقوم في البلاد الموثوق بطاعة القوات المسلحة فيها للسلطات المدنية .

وتبدو الثورات ناجحة دائما في مراحلها الأولية ، ولعل السبب في ذلك هو ان الذين يصنعونها ، انما يتسلمون أولا السلطان في نظام أصابه التفسخ والانحلال ، ويمثلون بذلك النتائج لا الأسباب في انهيار السلطة السياسية .

ولكن علينا ألا نستنتج من هذا ان الثورات تقوم دائما في البلاد التي يصبح الحكم فيها عاجزا عن فرض سيطرته واحترامه للذين يسيرون جنبا الى جنب . فالتاريخ يشير على النقيض من ذلك ، الى ظاهرة في منتهى الغرابة ، وهي أن الأنظمة السياسية المنسوخة قد عمرت طويلا ، وأن تعميمها هذا كان واضحا في التاريخ السياسي الغربي ، الذي سبق الحرب الكونية الأولى . ولا يمكن للثورات أن تندلع وتنجح حتى في البلاد التي ضاعت فيها السلطة ، الا اذا كان ثمة عدد كاف من الناس ، على استعداد للعمل على انهيار هذه السلطة ، ولتسلم السلطان في الوقت نفسه مع التوق الى التنظيم والعمل المشترك ، خدمة لهدف مشترك عام . وربما لا يكون عدد هؤلاء الرجال كبيرا ، ففي وسع عشرة رجال اذا عملوا معا - على حد تعبير ميرابو - أن يبعثوا الخوف في صدور مائة ألف من الناس يسودهم التفريق .

وفي وسعنا أن نقول : ان ضياع السلطة من الأجهزة السياسية الحاكمة ، ظاهرة عرفتها أوربا والمستعمرات منذ القرن السابع عشر ، وقبل ظهور الفقراء على المسرح السياسي ، ابان الثورة الفرنسية بوقت طويل للغاية . ولقد عرف مونتسكيو قبل اندلاع الثورة الفرنسية بأربعين

عاما على الأقل . ان عوامل الخراب والتآكل تقرض القواعد التى يقوم عليها البنيان السياسى فى الغرب ، وأعرب عن خشيتى من عودة الطغيان ، اذ أن الشعوب الاوربية ، لم تعد تحس فى أوطانها احساسا داخليا بالرغم من بقاء العادات والأعراف متحكمة فيها ، وانها لم تعد تثق بالقوانين التى تعيش فى ظلها ، أو تؤمن بسلطة أولئك الذين يحكمونها . ولم يعد مونتسكيو هذا ، يتطلع الى عصر جديد من الحرية ، وانما بات يخشى من أن تموت فى المعقل الوحيد الذى وجدته ، وذلك لأنه اقتنع بأن العادات والأعراف وطرائق السلوك التى نطلق عليها جميعا اسم « الاخلاق » والتى نعتبرها مهمة للغاية فى حياة المجتمع ، وان كانت مبتوتة الصلة بجهاز الحكم السياسى ، لابد وأن تنهار على أهلها وبأسرع وقت أمام أى طارئ (١) . ولم تكن مثل هذه الأحاسيس مقتصرة على فرنسا وحدها ، حيث كان فساد « العهد البائد » يؤلف نسيج البنيان الاجتماعى والسياسى ، وانما سيطرت أيضا على بيرك ، بالنسبة الى ما رآه فى أوربا من افتقار الى الطمأنينة ، ومن تواكل واحجام ، مما دفعه الى تحية الثورة الامريكية ، تحية حماسية قال فيها : « لايمكن أن تعود الأمم الاوربية الى الحرية التى كانت المطابع المميز لها فيما مضى ، الا اذا وقعت هناك انتفاضة تهر العالم كله من قواعده . ولقد ظلل العالم الغربى مستقر الحرية ، الى أن تم اكتشاف عالم آخر أكثر غربية ، ولا ريب فى أن هذا العالم الجديد سيصبح ملاذ الحرية ، عندما تنهار فى الأجزاء الأخرى من العالم » (٢) .

ويتبين من هذا ، أن مونتسكيو كان أول من توقع السهولة التى لا تصدق ، والتى يتم فيها قلب الحكومات . وقد اتضحت الصورة التى رآها هو ، عن الضياع المتدرج للسلطة فى جميع البنيانات السياسية المتوارثة الى عدد متزايد من الناس ، فى كل مكان فى القرن الثامن عشر . ولا ريب فى انه اتضح أيضا ، أن هذا التطور السياسى ، يؤلف جزءا لا يتجزأ من التطور العام الأكثر شمولاً ، والذى شهده العصر الحديث . وفى وسع الانسان وعلى صعيد عام شامل ، أن يقول ان هذه العملية قد مثلت انهيار القانون القديم الذى قامت عليه الدولة الرومانية فى الماضى والمثل فى الدين والتقاليد والسلطة ، والذى كانت مبادئه الذاتية قد تمكنت من البقاء ، برغم تحول الجمهورية الرومانية الى

(١) نقلت هذه العبارات فى معناها لا فى معناها من كتاب روح القانون لمونتسكيو (الكتاب الثامن - الفصل الثامن) .

(٢) مقتبس من كتاب اللورد اكنون « محاضرات عن الثورة الفرنسية » المحاضرة الثانية . (المؤلفة)

الامبراطورية الرومانية، وبرغم تحول هذه بدورها الى الامبراطورية الرومانية المقدسة . وهكذا كانت المبادئ الرومانية ، هي التي أخذت في الانهيار ، أمام الهجوم العنيف الذي شنه العصر الحديث . وقد سبق ضياع التقاليد وضعف العقائد الدينية المنتظمة ، انهيار السلطة السياسية ، ولا ريب في أن انحلال السلطة الدينية والتقليدية هو الذي أدى الى تقويض السلطة السياسية ، والى توقع انهيارها . وهكذا كانت السلطة السياسية العنصر الوحيد الذي تأخر اختفاؤه من العناصر الثلاثة ، التي تحكمت معا ، وباتفاق متبادل في الشؤون العلمانية والروحية للناس منذ مستهل التاريخ الروماني . وكانت هذه السلطة تعتمد دائما على التقاليد ، إذ أنها لم تكن تحس بالأمن والسلامة ، إذا لم يكن هناك على حد تعبير « توكفيل » ماضٍ « يلقي أضواءه على المستقبل » ولهذا فقد تعذر عليها البقاء بعد ضياع سلطة الدين . وسنبحث فيما بعد في المتاعب الهائلة ، التي كان اختفاء السلطة الدينية ، يخبئها للنظام الجديد الذي سيقام ، كما سنبحث في التعقيدات التي دفعت كثيرين من الناس من رجال الثورة الى العودة الى بعض المعتقدات ، التي كانوا قد أسقطوها من حساباتهم قبل الثورة .

وإذا كان الرجال الذين هياؤا للثورة على جانبي المحيط الاطلسي قد اشتركوا في شيء قبل الاحداث التي قدر لها أن تقرر مصيرهم ، وأن تصوغ معتقداتهم ، وأن تبعدهم في النهاية عن بعضهم البعض ، فإن هذا الشيء لا يعدو الاهتمام العاطفي المتحمس بالحرية العامة ، على النحو الذي حددها فيه كل من مونتسكيو وبيرك ، ولكن هذا الاهتمام كان حتى في ذلك القرن الذي سيطرت عليه المصالح التجارية ، وسيطرت عليه أيضا نزعات الحكم المطلق التقدمية (١) من الطراز القديم أيضا . يضاف الى هذا أن هؤلاء الرجال لم يكونوا قد عقدوا العزم على الثورة ، وإنما جاءت الثورات على حد تعبير جون ادامز : « دون توقع ، وملزمة دون أي ميل سابق » . وقد سمعنا «توكفيل» يشهد للثورة الفرنسية بقوله : «ولم يكن ثمة مكان في عقول هؤلاء الناس ، لما يسمى بالثورة العنيفة ، ولذا فهم لم يبحثوا

(١) أعتقد أن استعمال المؤلف هنا لعبارة الحكم التقدمي ، نسبة ليس الا ، فهي تصف الحكم الجديد الذي خلف الانقطاع الظالم في أوروبا بالحكم المطلق التقدمي . لكن صفة التقدمية - على أية حال - لا يمكن أن تطلق على أي حكم مطلق ، مهما كان شكله ، إذ أن الاطلاعية في الحكم ، تعني التحكم والظلم اللذين يتعارضان كل التعارض مع التقدمية . ولعل قولها هذا يشبه وصف بعض الناس من ذوي الميول الفاشية لحكم هتلر في ألمانيا ، او حكم موسوليني في إيطاليا ، بالتقدمية وهو قول هراء طبعاً .

فيها لأنهم لم يكونوا يتصورون قيامها (١) . لكن ادامز يناقض نفسه ، اذ يقول: « ان الثورات بدأت قبل الشروع في حرب الاستقلال » (٢) ، وان قيامها لم يكن نتيجة أية روح ثورية معينة ، بل لأن سكان المستعمرات الامريكية ، كانوا قد « ألفوا بموجب القانون اتحادات تجارية أو أجهزة سياسية » وكانوا يملكون « الحق في الاجتماع » ، في قاعاتهم البلدية العامة ، للتشاور في الشؤون العامة » وكانوا « يمثلون في هذه المجتمعات في المدن والمناطق عواطف الشعب قبل أى شيء آخر » (٣) ولكن توكفيل أيضا يناقض نفسه ، فقد تحدث عن « تذوق الحرية » أو « تقشفها » في فرنسا قبل اندلاع الثورة ، وعن سيطرة مفهومها على عقول أولئك الذين لم يكونوا يحلمون بالثورة أو بالدور الذي سيؤدونه فيها .

وبالرغم من تأثير رجال الثورتين الفرنسية والامريكية في أوروبا وأمريكا ، بتقاليد واحدة معينة ، فقد كانت هناك فروق واضحة وفي منتهى الأهمية بينهم . فلقد تحول « التذوق » الفرنسي للحرية ، الى تجربة لها في أمريكا ، ولا ريب في أن ما ألفه الامريكيون حتى في القرن الثامن عشر من حديث عن « السعادة العامة » يختلف كل الاختلاف عن حديث الفرنسيين عن « الحرية العامة » . والنقطة المهمة هنا ، هي أن الامريكيين عرفوا ان الحرية العامة ، تعنى الاشتراك في الأعمال العامة ، وان كل ما ينبثق عن هذا الاشتراك من نشاطات ، لا يؤلف عبئا ، وانما يضيف على القائمين به احساسا بالسعادة لا يستطيعون الحصول عليه في أى مكان آخر ، ولقد عرفوا تمام المعرفة ، وكان جون ادامز من الشجاعة بحيث عبر عن معرفتهم هذه ، أكثر من مرة ، بأن الناس لم يكونوا يذهبون الى الاجتماعات المدنية ، كما ذهب ممثلوهم فيما بعد الى المؤتمرات المشهورة ، مدفوعين باحساس الواجب ، ولا بالرغبة في خدمة مصالحهم ، وانما لأنهم كانوا يتمتعون بما يدور فيها من مشاورات ومناقشات ، وبما يتخذونه فيها من قرارات . وقد ذكر هارينجتون ان « العالم والمصالح العامة للحرية » هما اللذان كانا يدفعانهم الى الاجتماع ، كما ذكر جون ادامز ان « حب البروز كان عاملا أقوى وأكثر جوهرًا ، في هذه الاجتماعات » من أى شيء آخر . ثم يضى فيقول : « وكان الناس يندفعون سواء أكانوا رجالا أم نساء أم أطفالا ، وسواء أكانوا شيوخا أم شبانا ، اغنياء أم فقراء ،

(١) كتاب « العهد البائد والثورة » طبعة باريس ١٩٥٢ ص ١٩٧ .

(٢) رسالة الى نايلز في ١٤ يناير ١٨١٨ .

(٣) رسالة الى الاب مابلى ١٧٨٢ .

من علية القوم أم من أسافلهم ، ومن عقلائهم أو حقاقهم ، ومن مثقفهم أم جهلائهم ، الى هذه الاجتماعات ، وقد استبدت الرغبة بكل منهم في أن يراه الناس وأن يسمعوه ويتحدثوا عنه ، ويقروونه على آرائه ويحترموه على علم منه . • وقد اطلق على هذه العاطفة اسم « المغالبة » أو « الرغبة في التفوق على الآخرين » ، بينما أطلق على نقيضتها التي يعتبرها من الرذائل اسم « الطموح » ، لأنه « يهدف الى السلطان كوسيلة للبروز والتمييز عن الآخرين » (١) . ولا ريب في ان هاتين الخاصتين تؤلفان من الناحية النفسية أكبر فضيلة ورذيلة في الرجل السياسي . فالتعطش الى السلطان ، والرغبة فيه ، لم يعودا اذا كانا خاليتين من اية رغبة في التمييز ، من الرذائل السياسية النموذجية ، وان ظلا طامعي الرجل الطاغى ، وذلك لانهما أصبحا يؤلفان الصفة التي تميل بالانسان الى تحطيم الحياة السياسية كلها ، وبكل مافيه من فضائل ورذائل . ولعل عدم وجود رغبة لدى الطاغية في التفوق ، وافتقاره الى كل عاطفة في التميز ، من الاسباب التي تحمله على الارتياح الى الارتقاء فوق صحبة الآخرين والعزلة عنهم ، في حين تكون الرغبة في التفوق العامل في دفع الناس الى حب العالم ، والتمتع برفقة الأقران والاقبال على الاعمال العامة .

وكان أعداد المثقفين الفرنسيين الذين صنعوا الثورة الفرنسية اذا ما قورن بالتجربة الامريكية ، مغرقا في النظرية (٢) . وليس ثمة من شك في أن « ممثلي » المسرحية في الجمعية الوطنية الفرنسية كانوا يحسون بالمتعة فيما يفعلونه ، وان كانوا لم يقرؤا بذلك ، ولم يتوافر لديهم الوقت للتفكير في هذه الناحية من العمل القاسي الذي تحتم عليهم أدائه . ولم تكن هناك تجارب يستطيعون الرجوع اليها للاستفادة منها ، وكل ما وجدوه لا يعدو أفكارا ومبادئ لم تعرض على محك الاختبار والواقع لارشادهم وهدايتهم وهي أفكار تم وضعها ومناقشتها قبل الثورة . ولذا كان جل اعتمادهم على ذكريات قديمة ، وراحوا ينسبون الى العبارات الرومانية العتيقة اقتراحات نبعت من اللغة والادب أكثر من نبوعها من التجارب والمشاهدات الحسية المحدودة . وأوحت لهم عبارتا « الجمهورية » و « الشيء العام » اللاتينيتان ، بأن ليس ثمة ما يسمى بالاعمال العامة في ظل الملكية . وعندما بدأت هذه الكلمات وما تتضمنه من أحلام في الظهور

(١) احاديث من دوالا - مؤلفات - بوسطن ١٨٥١ المجلد ٦ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) دهنش جون ادامز من الحقيقة الواقعة ، وهي ان فلاسفة الثورة الفرنسية كانوا انبه بالرهبان لا يرفقون شيئا عن العالم (راجع رسائل الى جون تايلور عن الدستور الامريكي (١٨١٤) المجلد السادس ص (٥٣ - ٥٤) .

فى الشهور الاولى من الثورة ، لم يكن ظهورها فى شكل مشاورات أو مناقشات أو قرارات ، وانما كان على النقيض من ذلك ، فى شكل نشوة تؤلف الجماهير « التى أضفى هتافها وجدلها القومى الشامل شيئا من السحر والاشراق » على القسم الذى أدته هذه الجماهير فى ملعب التنس أمام روبسبير ، كان يمثل عنصرها الرئيسى . ولا شك فى أن مؤرخ الثورة كان على حق عندما قال ان « روبسبير مر بتجربة جديدة » . انها تجربة ظهور فلسفة روسو بقضها وقضيضها . فقد استمع الى صوت الشعب ، وظنه صوت الاله . ومنذ تلك اللحظة ، بدأت رسالة روسو (١) . وبالرغم من أن عواطف روبسبير وزملائه قد تأثرت بانغ التأثير بالتجارب التى لم تكن لها أية سابقات قديمة ، الا أن افكارهم الواعية واقتوالهم ، كانت تعود دائما وباصرار الى مخلفات الرومان اللغوية ، واذا أردنا أن نرسم خطا فاصلا على الصعيد اللغوى المجرد ، علينا أن نصر على التاريخ المتأخر نسبيا لعبارة « الديموقراطية » التى تؤكد دور الشعب وسلطانة مقابل عبارة « الجمهورية » بتأكيدها القوى على المنظمات الموضوعية . ولم تستعمل كلمة « الديموقراطية » فى فرنسا حتى عام ١٧٩٤ ، إذ أن هتافات الناس التى رافقت اعدام الملك لم تخرج عن نطاق « فلتحيا الجمهورية » .

وبالرغم من أن نظرية روبسبير عن الديكتاتورية الثورية قد اعتمدت على تجارب الثورة ، الا أنها وجدت صفتها الشرعية فى النظم الجمهورية الرومانية المعروفة ، واذا ما استثنينا هذه النظرية ، لم نجد أن شيئا جديدا قد طرا أو اضيف الى العالم النظرى ، والى مجموعة الفكر السياسى فى غضون هذه السنوات . ومن المعروف تماما أن الآباء المؤسسين للثورة الامريكية ، كانوا يفخرون بالرغم من احساسهم بجدة مشروعهم ، بأنهم لم يعملوا شيئا سوى تطبيق ما اكتشفه الناس من قبل ، بشجاعة ودون هوى أو غرض . وكانوا يعتبرون انفسهم اساتذة فى علم السياسة ، لانهم جروا على تطبيق ما جمعه الأقدمون من حكم ، وعرفوها تمام المعرفة . لكن القول بأن الثورة لم تكن أكثر من تطبيق بعض القواعد والحقائق التى عرفها القرن الثامن عشر فى علم السياسة ، لم يكن أكثر من نصف الحقيقة فى أمريكا ، واقل من نصفها فى فرنسا ، حيث تدخلت الاحداث فى وقت مبكر فى شئون الدستور واقامة النظم التى تحمل صفة الدوام ، وهزتها أيضا . أما الحقيقة الكاملة ، فهى أنه لو لم يتصف الآباء المؤسسون بالحماسة ، وأحيانا بالفراغة التى تثير الضحك فى عالم النظريات السياسية ، بحيث

(١) طومسون فى كتابه « روبسبير » أوكسفورد (١٩٣٩) ص ٥٣ - ٥٤ .

أن المقتطفات المستمدة من الكتاب القدامى والمحدثين ، والتي تملأ صفحات كثيرة من مؤلفات جون أدامز ، كانت تدفع الانسان الى التصور بأنه كان يهوى جمع الدساتير كما يهوى جمع الطوابع ، لما كانت هنالك ثورة على الاطلاق .

وكان أهل القرن الثامن عشر يطلقون على اولئك الذين يمهّدون للحكم ، والذين يتلهفون على أن يطبقوا ما تعلموه في درسههم وتفكيرهم ، على ما حولهم ، اسم «رجال الكلمة» ، ولا ريب في أن هذه التسمية تفضل تسميتنا اياهم اليوم « بالمتقنين » ، شاملين بتسميتنا هذه عادة طبقة من محترفي الكتابة والبحث ، الذين تحتاج الى خدماتهم الاجهزة البيروقراطية الدائمة التوسع في الحكومات الحديثة ، والادارات الاعمالية ، كما تحتاج اليهم أيضا وبصورة متزايدة متطلبات الترفيه العقلي في المجتمعات الجماهيرية . وكان نمو هذه الطبقة في العصور الحديثة أمرا حتميا وآليا ، إذ أن ظهورها كان شيئا لا بد منه مهما كانت الظروف . وإذا ما أخذ المرء بعين اعتباره الأوضاع التي لا مثيل لها ، والتي أدت الى تطورها ، في عهود الطغيان السياسي في الشرق ، فإنه يستطيع القول بأن الفرص المتاحة لهذه الطبقة تحت ظل الطغيان والحكم المطلق ، أكثر منها في ظل الحكم الدستوري في البلاد الحرة . ولا يمثل الفرق بين « رجال الكلمة » وبين المتقنين من ناحية الكيف على الاطلاق . ولعل ما هو أهم على صعيدنا ، هو وجود الفروق الواضحة في الجوهر بين هاتين الفئتين وبين مواقفهما التي ظهرت نحو المجتمع ، وذلك بسبب نمو ذلك المجال الغريب والهجين الذي أدخله العصر الحديث بين مجالين أكثر قدما واصالة وأعني بهما المجال العام أو السياسي من ناحية ، والمجال الخاص من الناحية الأخرى . وليس ثمة من ريب في أن المتقنين كانوا دائما جزءا لا يتجزأ من المجتمع ، إذ أنهم كجماعة مدينون بوجودهم وبروزهم اليه . أما « رجال الكلمة » أو العلماء فقد بدأوا حياتهم بالانسحاب من المجتمع ، سواء كان هذا المجتمع بلاطلا ملكيا كما كان في البداية ، أم مجتمع الصالونات ، كما حدث في الفترة اللاحقة . وكانوا يعلمون أنفسهم ويتعهدون عقولهم في عزلة اختيارية حرة فرضوها على أنفسهم ، تاركين اياها على بعد هم يقدرونه ، في الحياة السياسية والاجتماعية ، التي كانوا مبعدين عنها على أي حال ، لينظروا إليها عن بعد وبمنظار استشفافي . ولكننا نراهم وبعد أواسط القرن الثامن يثرون ثورة مكشوفة على المجتمع ، وأهوائه . وقد جاء هذا التحدي الذي سبق عصر الثورة ، في اتجاه مدروس ومتعمد ، وإن كان أقل نفاذا الى احتقار المجتمع الذي كان النبع الذي استقى منه مونتني (Montagne) حكمته ،

والذى جعل افكار باسكال (Pascal) العميقة أكثر مضاء ، كما ترك آثاره على صفحات كثيرة من مؤلفات مونتسكيو . وهذا لايعنى اننا ننكر الفرق الهائل فى المزاج والأسلوب بين التقزز المزدري للطبقة الارستقراطية وبين الكراهية الناقمة لطبقة العامة ، وان كنا نرى أن هدف هذا التقزز وتلك الكراهية واحد على كل حال .

ومهما كانت الفئة التى ينتمى اليها ، هؤلاء العلماء ، فانهم كانوا فى نجوة من أعباء الفاقة . وما كانوا ليرتضوا أية مكانة مهما كانت بارزة تتيحها لهم دولة «العهد البائد» أو مجتمعه ، اذ كانوا يحسون بأن الترفيه عنهم كان نقمة أكثر منه نعمة، وكانوا يرون فيه نفيا الزاميا لهم من ملكوت الحرية الصحيحة، بدلا من أن يعتبروه تحررا من السياسة التى كان الفلاسفة منذ أقدم عصور التاريخ يدعون حقهم فى العمل فيها ليتابعوا النشاطات التى يعتبرونها أرفع من تلك التى تشغل العاملين فى الشئون العامة . وهكذا كانت الراحة بالنسبة اليهم ، تعطلا الزاميا عن النشاط ، بل « ركونا مضنيا الى حياة التقاعد » ، حيث كان ينتظر من الفلاسفة أن يجدوا فيه « الدواء الشافى من الحزن » (١) ، وهكذا ظلوا ينظرون الى الأمور « بالعين » الرومانية ، عندما شرعوا يستخدمون أوقات الراحة هذه فى خدمة الجمهورية أو الأمور العامة ، كما شاعت أفكار القرن الثانى عشر أن تسمى الشئون العامة معتمدة على الترجمة الحرفية للتعبير اللاتينى . وهكذا نراهم يعودون الى دراسة مؤلفات الاغريق والرومان ، لا لما فيها من حكمة أزلية أو جمال دائم ، بل لتعلم شئ عن النظم السياسية التى يشهدونها . وكان بحثهم عن الحرية السياسية لا عن الحقيقة ، هو الذى عاد بهم الى دراسة اعمال القدماء ، وقد ساعدتهم قراءتهم ، على التزود بالعناصر المحددة التى يرون ضرورتها للتفكير بهذه الحرية . ولقد قال توكفيل « لا شك فى أن كل عاطفة عامة تخفى وراءها فلسفة معينة » . ولو عرفوا بتجاربهم الفعلية ، ما تعنيه الحرية العامة للمواطن الفرد ، لكانوا قد اتفقوا مع زملائهم الأمريكيين فى الحديث عن «السعادة العامة» . ولا يحتاج المرء الا الى استعادة التعريف الأمريكى الشائع للسعادة العامة ، الذى صدر عن جوزيف وارن فى عام ١٧٧٢ ، والذى أكد فيه أن وجودها يعتمد على « التعلق الفاضل والصلب بالذاتيات الحرة » ، ليدرك مدى ما فى النظريات المختلفة شكلا من تقارب موضوعا . وكانت الحرية العامة أو السياسية والسعادة العامة أو السياسية ، المبادئ المهمة التى

(١) شيبرون فى كتابه من الطبيعة (٧٠١) وكتابه اكاديميكا (١١٠١) .

حيات عقول أولئك ،الذين فعلوا آنذاك ما لم يدر بخلدهم قط أن يفعلوه ،
والذين وجدوا أنفسهم مرغمين على القيام بأعمال لم يكونوا فى السابق
ميالين اليها .

ويطلق على رجالات فرنسا الذين هيئوا العقول للثورة وصاغوا مبادئها
قبل أمد قيامها اسم « فلاسفة عصر الاشراق الفكرى » أو « فلاسفة عصر
التنور » . لكن استعمال اسم الفلاسفة لهم ، كان فى حد ذاته شسيئا
مضللا ، وذلك لأن أثرهم فى تاريخ الفلسفة كان تافها ، كما أن اسهامهم
فى تاريخ الفكر السياسى ، ماكان ليقارن على الاطلاق ، بما حققه أسلافهم
العظام فى القرن السابع عشر ، ومستهل القرن الثامن عشر من ابتكار .
ومع ذلك فقد كانت أهميتهم على صعيد الثورة كبيرة للغاية ، فهى تقوم فى
الحقيقة الواقعة ، وهى أنهم استخدموا تعبير الحرية ، بشئ من التأكيد
المستحدث . وغير المعروف سابقا على الحرية العامة ، مما يشير الى أنهم
فهموا من الحرية شيئا يختلف كل الاختلاف عن الارادة الحرة والفكر الحر ،
اللذين عرفهما الفلاسفة وناقشوهما منذ أيام اوغسطين (Augustine) .
ولم تكن الحرية العامة عندهم ، ملكوتا داخليا يستطيع الناس الهروب
اليه عندما يشاءون مما يتعرضون له من ضغط فى العالم ، كما لم يكن
يعنى لهم مجال الحرية فى الاختيار الذى يتيح للارادة أن تختار بين هذا أو
ذاك من الحلول . ولايمكن للحرية عندهم أن توجد الا فى المجالات العامة ،
فهى عندهم واقع دنيوى ملموس ، يخلقه الناس ليتمتع به الآخرون ،
لا مجرد هبة سماوية أو طاقة . فهى المكان العام ، أو الساحة العامة التى
خلقها الانسان ، والتى عرفها الاقدمون ، كالمكان الذى تظهر فيه الحرية
واضحة جليلة لجميع الناس .

ولم يتمثل غياب الحرية السياسية فى ظل حكم الملكية المطلقة
« المتنورة » فى القرن الثامن عشر ، فى انكار الحريات المحددة ولا سيما
بالنسبة الى أفراد الطبقات العليا ، بقدر ما تمثل فى « أن عالم الشئون
العامة كان مجهولا الى هذا الحكم ، وغير مرئى بالنسبة اليه » (١) وكل
ما اشترك فيه العلماء أو « رجال الكلمة » مع الفقراء ، هذا اذا استثنينا
أية مقارنة بين آلامهم ، هو أنهم كانوا معا يعيشون حياة النسيان ،
والغموض ، وأنهم لم يكونوا معا يرون مجال الشئون العامة ، بل ويفتقرون
الى المجال العام الذى يستطيعون فيه الظهور والبروز . وكان كل ما
يميزهم عن الفقراء ، أنهم كانوا يحصلون بحكم ولادتهم وظروفهم على البديل

(١) توكفيل المصدر السابق نفسه ص ١٩٥ حيث يتحدث عن العلماء ورجال الكلمة .
وهو يقول ان افتقارهم الى التجربة جعل نظرياتهم اكثر تطرفا .

الاجتماعى عن البروز السياسى ، وهو الاحترام ، وان تفوقهم الشخصى كان يظهر فى رفضهم الخلود الى « مكان الاحترام » ، وهو التعبير الذى أطلقه هنرى جيمس (١) على المجال الاجتماعى ، مؤثرين عليه حياة العزلة والغموض ، والوحدة ، حيث يستطيعون على الاقل ، التمسك بعواطفهم التواقة الى الاهمية والحرية ، وتغذيتها . ولا ريب فى أن هذا التوق الى الحرية من أجل الحرية وحدها ، ومن أجل « متعة القدرة على الكلام والعمل والتنفس » ، على حد تعبير توكفيل ، لا يمكن ان ينشأ الا حيث يكون الناس أحرارا من التبعية الى أى سيد . ولعل المشكلة فى هذا هو ان هذا التوق الى الحرية العامة والسياسية ، يمكن أن يختلط ، مع كراهية السادة التى تتميز بالعنف والعقم السياسى الاصل والاندفاع العاطفى ، ومع تطلع المضطهدين الى التحرر . ولا ريب فى أن مثل هذه الكراهية قديمة قدم التاريخ نفسه ، بل لعلها أقدم منه ، ولكنها مع ذلك لم تؤد الى الثورة اذ أنها كانت عاجزة عن فهم المحور الرئيسى فى الفكرة الثورية وادراكه ، وهو الاساس فى الحرية ، بل وفى الجهاز السياسى الذى يضمن مجال الظهور للحرية نفسها .

ويكون عمل البناء فى ظل الظروف العصرية ، شبيها بصياغة الدستور ، وقد أصبحت دعوة المجالس الدستورية الى الانعقاد ، الطابع الذى يطبع الثورة منذ صدر اعلان الاستقلال فى أمريكا ومنذ وضع حجر الزاوية فى صياغة دساتير الولايات المختلفة ، وهى عملية كان لها الفضل فى اعداد الدستور الاتحادى ، وقيام الولايات المتحدة الامريكية . ولعل هذه السابقة الامريكية هى التى أوحى بقسم ملعب التنس المشهور (٢) ، وهو القسم الذى تمهدت به الفئة الثالثة ، بالأ تفترق أو تنحل قبل وضع الدستور ، وقبوله بصورة صحيحة من السلطة الملكية . لكن المصير المفجع ، الذى كان ينتظر الدستور الاول فى فرنسا ظل الطابع الرئيسى للثورات ، فالملك لم يقبله ، كما ان الامة لم تقره وتبرمه ، الا اذا اعتبر المرء ان الصغير والهتافات من شرفات المجلس وجوانبه ، من الذين شهدوا

(١) هنرى جيمس (١٨٤٣ - ١٩١٦) - كاتب امريكى . ولد فى نيويورك . درس فى إنجلترا وفرنسا ثم التحق بجامعة هارفرد . درس الادب . وضع عددا من القصص القصيرة والطويلة منها « صورة سيدة » و « الصرخة » و « البرج العاجى » و « منطق الماضي » .

(٢) الاجتماع الذى عقده نواب الشعب فى ملعب التنس فى باريس ، حيث تزعمه «ميرابو» خطيب الثورة ، وحيث انسموا على المضى فى النضال حتى يحققوا للشعب اهدافه .

(العرب)

مناقشات الجمعية الوطنية هي التعبير الصحيح عن ارادة الشعب أو السلطة الشعبية . وهكذا ظل دستور عام ١٧٩١ مجرد قصاصة ورق ، يهتم به العلماء والخبراء أكثر من اهتمام الشعب . وقد تحطمت سلطة الدستور قبل ان يشرع في تنفيذه ، وسرعان ما ألحق بدستور آخر تم اعداده بسرعة ، لتلحق بهذا أيضا سلسلة متلاحقة من الدساتير ، التي ألقت سيلا ضخما استمر حتى هذا القرن ، حيث تحللت فكرة الدساتير بشكل يفوق حدود التصور . وهكذا فإن النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية ، الذين أعلنوا انهم يؤلفون هيئة دائمة ، راحوا يعزلون أنفسهم عن مصدر صلاحياتهم الشعبية بدلا من ان يعودوا بقراراتهم ومناقشاتهم الى الشعب ، ولم يصبحوا كالادباء المؤسسين في أمريكا ، وانما غدوا أسلاف سلسلة متعاقبة من أجيال الخبراء والساسة الذين غدا صانع الدساتير بالنسبة اليهم ملهاة مفضلة ، وذلك لانهم لم يكونوا يملكون القدرة على صياغة الاحداث أو الاشتراك في وضعها . وهكذا فقد اكتسب وضع الدساتير في هذه العملية أهمية ، وأصبحت فكرة الدستور نفسه ، مرتبطة بالافتقار الى الواقع والحقيقة ، ومغرقة في تأكيدها على الشرعية والاجراءات الشكلية .

وما زلنا حتى هذا اليوم أسرى لهذا الاستهواء من التطور التاريخي ، وهكذا قد نجد من الصعوبة بمكان ان نفهم ما بين الثورة من ناحية وما بين التأسيس ووضع الدستور من الناحية الاخرى من ترابط يحمل معنى التشابه . وكان رجال القرن الثامن عشر ، يرون على أى حال ، ان من الامور العادية المألوفة ان يكونوا في حاجة الى دستور ، لوضع حدود الملكوت السياسى الجديد ، ولتحديد قواعده ، مما حتم عليهم ان يخلقوا مجالا سياسيا جديدا وبينونه ، وان ينطوى هذا المجال على «التوق الى الحرية العامة» أو «نشدان السعادة العامة» ، حتى يضمنوا الانطلاق الحر للأجيال القادمة ، ويضمنوا ان تظل روحهم الثورية حية بعد انتهاء الثورة بصورة فعلية . ولكن حتى في أمريكا نفسها ، حيث تحقق بناء جهاز سياسى جديد ، وحيث استطاعت الثورة الى حد ما ان تحقق غاياتها الفعلية ، فإن واجباتها الثانية ، وهي ضمان استمرار الروح الثورية ، التي ينبثق عنها عمل التأسيس ، لتجسيد المبادئ التي أوحى بالثورة ، قد فشلت في الوصول الى بغيتها ، وهي التي اعتبرها جيفرسون كما سنرى من الاهمية بمكان كبير بالنسبة الى بقاء الجهاز السياسى الجديد . ويمكن العثور على ما يوحى بالاسباب التي أدت الى هذا الفشل في تعبير «البحث عن السعادة» الذى وضعه جيفرسون نفسه فى اعلان الاستقلال

مستعيبا به عن تعبير «الملكية» في الشعارات القديمة وهي « الحياة والحرية والملكية » ، التي كانت تحدد الحقوق المدنية دون السياسية .

ولعل ما يضاف على استبدال جيفرسون لهذا التعبير ، أهميته ، هو انه لم يستعمل تعبير «السعادة العامة» الذي كثيرا ما نجده منتشرا في الادب السياسي لذلك العصر ، والذي كان على الغالب ، يمثل شكلا أمريكيا مهما من أشكال الاصطلاح التقليدي للبيانات الملكية التي كانت عبارة « سعادة شعبنا ورفاهيته » تعنى بوضوح السعادة الشخصية لرعايا الملك ، ورفاهيتهم الفردية (١) . وهكذا نرى جيفرسون نفسه في المذكرة التي قدمها الى مؤتمر فرجينيا في عام ١٧٧٤ ، والذي يعتبر من نواح عدة رائدا لاعلان الاستقلال ، قد أعلن ان « أسلافنا » عندما غادروا « الممتلكات البريطانية في أوربا » راحوا يمارسون « حقا منحته الطبيعة لجميع الناس ، وذلك باقامة الجمعيات الجديدة التي تستطيع في ظل الانظمة والقوانين ، ان تنشر السعادة العامة وتعمل على وجودها » (٢) . واذا صح رأى جيفرسون وكان « سكان الممتلكات البريطانية في أوربا » ، قد هاجروا الى أمريكا « بحثا عن السعادة العامة » ، فان المستعمرات البريطانية في العالم الجديد لا بد وان تكون المستنبت الذي يخلق الثورين منذ البداية . ولا بد انهم ، كانوا مدفوعين أيضا وعلى نفس الاساس بشيء من عدم الرضا عن حقوق الانجليز وحررياتهم ، وبشيء من الرغبة في طراز من الحرية لا يتمتع به «السكان الاحرار» في البلاد الأم . وقد أطلقوا على هذه الحرية فيما بعد ، عندما شرعوا يتذوقونها اسم «السعادة العامة» ، وكانت تعنى لهم حق المواطن في الوصول الى المجال العام والاشتراك في السلطة العامة ، و «أداء دور في تسيير الشؤون والتحكم فيها » على

(١) « سعادة رعايا الملك » ، تفترض ان يعنى الملك بمملكته كما يعنى الوالد بأسرته . وكان هذا هو المعنى الذي توصل اليه بلاكستون ، مستعيبا به عن المفهوم القديم بان الملك يستمد سلطته من خالقه . ولهذا بات لزاما على المرء ان يبحث عن سعاده .

مقتبسة من كتاب « نشدان السعادة » لمفورد جونز - مطبعة جامعة هارفرد لعام ١٩٥٢ . ولا ريب في ان مفهوم « الاب » ايضا ، ما كان ليعيش بعد تحول الجهاز السياسي الى جمهورية .

(٢) راجع « نظرة ملخصة من الحقوق في أمريكا البريطانية » لعام ١٧٧٤ (طباعة المكتبة العمومية من ٢٩٢) .

على حد تعبير جيفرسون المعبر، وذلك بالإضافة الى الحقوق المعترف بها بصورة عامة للرعايا في ان يحظوا بحماية حكومتهم في نشدان السعادة الشخصية، حتى من السلطة العامة، أى الى الحقوق التى لا تلغىها الا السلطات الطاغية. ولا ريب في ان اختيار كلمة «السعادة» للتعبير عن ادعاء الحق في الاشتراك في السلطة العامة، يوضح تمام الايضاح، انه كان هناك في البلاد وقبل عهد الثورة، شئ يسمى «بالسعادة العامة» وان الناس كانوا يعرفون انهم لا يستطيعون ان يكونوا سعداء، اذا كانت سعادتهم خاصة ولا يتمتعون بها الا في حياتهم الخاصة (١).

لكن هناك حقيقة تاريخية على أى حال، وهى ان اعلان الاستقلال قد تحدث عن «نشدان السعادة» لا عن السعادة العامة، وان هناك احتمالا وهو ان جيفرسون نفسه لم يكن واثقا كل الثقة مما يعنيه ومن أى طراز من السعادة عنه عندما جعل نشدانها أحد الحقوق الانسانية التى لا يجوز مسها. ولا ريب في ان عبارته عن «نعمة القلم» قد طمست معالم التمييز بين «الحقوق الخاصة والسعادة العامة»، حتى ان معظم أعضاء الكونجرس لم يلاحظوا أثناء المناقشات أهمية التغيير الذى أدخله. ولا ريب في ان أيا من النواب، لم يلاحظ بشئ من الشك، الظهور المفاجئ لعبارة «نشدان السعادة» التى قدر لها ان تسهم أكثر من أى شئ آخر في طراز محدد من المذهبية الأمريكية، أدى الى شئ رهيب من سوء الفهم ظهر في عبارات هوارد مفورد جونز Howard Jones التى قال فيها: ان الناس أصحاب حق في «امتياز رهيب وهو البحث عن طيف، واحتضان صراب» (٢). وكان هذا التعبير معروفا كما رأينا على مسرح القرن الثامن عشر، وكان في وسع كل جيل من الاجيال المتعاقبة ان يفهم منه ما يريد، هذا اذا لم يقرن بصفة خاصة تميزه. لكن هذا الخطر من الخلط بين السعادة العامة، والرفاه الشخصى كان ماثلا آنذاك، بالرغم من انه كان

(١) راجع مقال جيمس ماديسون رقم (١٤) في الاتحادى. ويبدو ان قلم جيفرسون كان مؤثرا بحيث ان تعبير «الحق» الذى اكتشفه حديثا قد ادج في نحو من ثلث دساتير الولايات التى تم وضعها بين عامى ١٧٧٦ و ١٩٠٢، بالرغم من الحقيقة الواضحة وهى ان جيفرسون وأعضاء اللجنة لم يوضحوا ما يمتنونه بعبارة «نشدان السعادة». ولعل من المفردى حقا ان نوافق هوارد مفورد الذى اقتبسنا منه هذه الأقوال على النتيجة التى توصل اليها في ان «حق نشدان السعادة في أمريكا، جاء وليد صدفة عارضة ونزوة فكرية طارئة»

(٢) جونز - نفس المصدر ص ١٦.

في وسع الانسان ان يفترض ان أعضاء البرلمان ، ظلوا مصرين على العقيدة الشائعة للدعاة الاستعماريين والقائلة « بعدم وجود علاقة لا تفصم بين الفضيلة العامة والسعادة العامة ، وان الحرية هي جوهر السعادة ولبابها » (١) . ولم يكن جيفرسون شأنه في ذلك شأن الآخرين جميعا باستثناء جون ادامز مدركا للتناقض الصارخ بين الفكرة الجديدة والثورية للسعادة العامة وبين الافكار التقليدية عن الحكومة الصالحة ، التي كانت تعتبر حتى ذلك الحين وعلى حد تعبير جون ادامز « مبتذلة » ، على اعتبار انها لا تمثل على حد قول جيفرسون أكثر من « منطق الموضوع » . ولم يكن من المفروض طبقا لهذه الاعراف ان يكون « المشتركون في سياسة الامور » سعداء ، بل كان المفروض فيهم ان يعملوا مثقلين بالاعباء ، ولم تكن السعادة محصورة في المجال العام الذي حدده فكر القرن الثامن عشر بمجالات الحكم ، بل كان الحكم نفسه يفهم على انه وسيلة لنشر السعادة في المجتمع . وعلى ان هذا السعادة هي « الهدف الشرعي الوحيد للحكم الصالح » (٢) حتى ان أية تجربة للسعادة عند « الشركاء » أنفسهم ، يمكن ان تعزى الى « تعشق مفروق للسلطان » ، وان المبرر الوحيد لرغبة المحكومين في الاسهام في الحكم يقوم في الحاجة الى كبح هذه الميول التي لا مبرر لها في الطبيعة الانسانية ، والتحكم فيها (٣) . ويعود جيفرسون فيؤكد ان السعادة تقوم خارج المجال العام ، لانها « تمثل في حب عائلتي ، وفي مجتمع جيراني وصحبة كتبي ، وفي الانشغال الكلي في مزارعي وشؤوني » (٤) ، أي في الحياة الخاصة لبيت لا سيطرة للعوامل العامة عليه .

-
- (١) كلينتون روسبر في كتابه « الثورة الأمريكية الاولى » نيويورك (١٩٥٦) ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .
 (٢) يطلق فيرنون بارينجتون على هذا الهدف اسم المبدأ الاولى لفلسفة جيفرسون السياسية ، وهو العناية بالحياة الانسانية وسعادتها لا بتدميرها . وان هذا الهدف هو الهدف الشرعي الاول للحكم الصالح . كتاب « التيارات الرئيسية في الفكر الأمريكي » - طبعة هارفست . المجلد الاول ص ٥٢٤ .
 (٣) هذه هي مبارات جون ديكسون ، وان كان عليها اجماع في الرأي بين جميع رجال الثورة الأمريكية . وكان جوان ادامز نفسه يقول .. « ان غاية الحكم ، سعادة المجتمع ، أما غاية الانسان فهي سعادة الفرد » . (كتاب ديكسون « افكار عن الحكم » - ١٨٥١ - المجلد ٤ ص ١٩٢) . وكان جميع هؤلاء الرجال يوافقون ماديسون على قوله المشهور « لو كان جميع الناس من الملائكة ، لما كانت ثمة حاجة الى الحكم . ولو قدر للملائكة ان يحكموا الناس ، فليس ثمة من داع لفرض قيود خارجية او داخلية على الحكم » - الاتعادي - رقم ٥١ .
 (٤) في رسالة الى ماديسون بتاريخ التاسع من يونيو عام ١٧٩٢ - نفس المصدر ص ٥٢٢ (المؤلفه)

وتكثر الافكار والعظات التى هى من هذا الطراز فى كتابات الادباء المؤسسين ، ومع ذلك فانا لا أرى فيها أية قيمة كبيرة ، اذ ان كتابات جيفرسون لاتحمل الا قيمة ضئيلة ، وأقل منها قيمة كتابات جون ادامز (١) واذا كان لا بد لنا من التعمق فى التجارب الصحيحة ، التى تقوم وراء القول الشائع بأن الاعمال العامة مجرد عبء « بل انها شكل من أشكال الواجب يطلب من كل فرد » تجاه مواطنيه ، فان من واجبتنا ان نعود الى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد فى بلاد الاغريق ، بدلا من ان نعود الى القرن الثامن عشر من عهود حضارتنا الراهنة . أما بالنسبة الى جيفرسون وغيره من رجال الثورة الامريكية ، باستثناء جون ادامز طبعا ، فان حقائق التجارب التى مروا بها ، لم تكن تظهر الا نادرا عندما يتحدثون على صعيد التعليم . ومن الصحيح ان بعضهم قد يشور غضبا على «سخافات أفلاطون» ، ولكن هذا لم يحل بين تفكيرهم وبين الوقوع سلفا تحت تأثير عقل أفلاطون « الملى بالضباب » بدلا من ان يتأثروا بتجاربههم هم ، عندما يحاولون التعبير عن انفسهم فى لغة المفاهيم (٢) . ومع ذلك فهناك عدد من الامثلة ، على قيام عملهم الثورى العميق وتفكيرهم بتحطيم «القوقعة» التى ورثوها ، والتى انحطت الى مرتبة التفاهات ، عندما أصبحت كلماتهم تعادل فى عظمتها وجدتها أعمالهم . ولا ريب فى ان

(١) نرى جون ادامز فى رسالة بعث بها من باريس الى زوجته فى عام ١٧٨٠ ، بداعب تسلسل اللثة الحاكمة القديمة مداعبة قاسية فيقول «... ارى لزاما على ان ادرس شئون السياسة والحرب حتى يستطيع اولادى دراسة الرياضيات والفلسفة . وعلى اولادى ان يدرسوا الرياضيات والفلسفة والجغرافيا والتاريخ الطبيعى والهندسة المبارية البحرية ، والملاحة والتجارة والزراعة ، حتى يصبح لاولادهم الحق فى دراسة الرسم والشعر والموسيقى والمعمار والنحت والتطريز وصناعة الخزف (مؤلفاته المجلد (٢) ص ٦٨) .

ولا ريب فى ان جورج ميسون الواضع الرئيسى لاعلان الحقوق الذى صدر من مؤتمر فرجينيا ، كان اكثر قدرة على الاقتناع . عندما راح يوصي اولاده فى وصيته الاخيرة « بان « يؤثروا سعادة مراكزهم الشخصية على متاعب ومنغصات السعادة العامة » وان كان من العسير على المرء ان يعرف على وجه التاكيد وصفه بالنسبة الى وطأة التقاليد والاعراف الهائلة التى تعارض التدخل فى الشئون والمطامع العامة وحسب المجد والفخار . ولا ريب فى ان جرأة جون ادامز وحده وقوة تفكيره ، هى التى مكنته من الخروج على « تقاليد السعادة الشخصية » ، ليوجه الناس الى جهة اخرى (راجع كتاب « حياة جورج ميسون - لكيت ميسون رولاند ، المجلد الاول ص ١٦٦) .

(٢) رسالة جيفرسون الى جون ادامز بتاريخ ٥ يوليو ١٨١٤ فى «رسالة ادامز وجيفرسون اعداد كابون - طباعة شابييل هيل عام ١٩٥٩ .

« اعلان الاستقلال » يقف بارزا بين هذه الامثلة ، اذ ان عظمته ليست مدينة بأى شيء الى مافيه من فلسفة القوانين الطبيعية ، اذ لو قسناه عليها لأصبح « مفتقرا الى العمق والدهاء » (١) ، بل تمثل في « احترامه لآراء الناس » وذلك في « الاستئناف المقدم الى محكمة العالم ، للحصول على التبرير اللازم » (٢) ، الذى أوحى بكتابة هذه الوثيقة ، والذى يظهر لنا جليا للعيان ، عندما يتطور التفرع المحدود من ملك معين بالذات الى رفض متدرج من ناحية المبدأ للنظام الملكى عامة (٣) . فهذا الرفض اذ ما قورن بالنظريات الاخرى التى تنطوى عليها هذه الوثيقة ، يعتبر شيئا جديدا كل الجدة ، وذلك لان العداء العميق والعنيف بين الملكيين والجمهوريين كما تطور أثناء الثورتين الأمريكية والفرنسية لم يكن معروفا قبل اندلاع هاتين الثورتين بصورة عملية .

وكان من المعروف منذ أقدم عصور التاريخ ، عند أصحاب النظريات السياسية ، وجوب التمييز بين الحكم على أساس القانون ، والحكم على أساس الطغيان ، اذ كان المفهوم من تعبير الطغيان ، انه شكل الحكم الذى يسير الحاكم فيه وفق مشيئته ، باحثا عن مصالحه ، ومسيئا الى السعادة الشخصية للمحكومين والى حقوقهم القانونية والمدنية . ولم يكن هناك ربط ، ولا فى أى ظرف من الظروف بين الملكية أو حكم الفرد وبين الطغيان ، لكن هذا الربط مالم يثبت أن أصبح الشعار الذى رفعته الثورات كلها . وأصبح الطغيان فى مفهوم الثورات ، يمثل شكل الحكم الذى يكون الحاكم فيه بالرغم من حكمه طبقا لقوانين المملكة ، يحتكر لنفسه الحق فى العمل ، وفى ابعاد المواطنين من المجال العام ، الى حياتهم الخاصة فى بيوتهم ، ويطلب من هؤلاء عدم التدخل فى الشئون العامة . وهكذا أصبح الطغيان يخلو بعبارة أخرى من مفهوم السعادة العامة ، وان لم يخل بحكم الضرورة من الحياة الهنيئة الشخصية ، فى حين تتيح الجمهورية لكل مواطن الحق فى ان يصبح « مساهما فى ادارة الشئون العامة والتحكم فيها » ، أو الحق بعبارة أخرى فى ان يظهر فى مجال العمل . ومع ذلك

(١) كارل بيكر فى مقدمته للطبعة الثانية من اعلان الاستقلال - نيويورك ١٩٤٢ .

(٢) راجع رسالة جيفرسون الى هنرى لى بتاريخ ٨ مارس ١٨٢٥ .

(٣) لم يكن من المقرر عند بدء الثورة الأمريكية انها ستنتهى الى النظام الجمهورى . فقد كتب احدهم فى عام ١٧٧٦ يقول : « أصبحت الفرصة الرائعة متاحة لنا الآن لاختار ما يناسبنا من أنظمة الحكم ، وان نتفق مع اية امة على اعطائنا الملك الذى سيحكمنا » (راجع كتاب كارينتر) « تطور الفكر الأمريكى » - برنستون ١٩٣٠ .
ص ٢٥ (المؤلف)

فان تعبير «الجمهورية» لم يكن قد ظهر بعد، ولكن بعد قيام الثورة الفرنسية أصبحت جميع الحكومات الالاجمهورية تعتبر حكومات طاغية . ولكن المبدأ الذى قامت الجمهورية على أساسه فى النهاية ، كان مائلا فى « العهود المتبادلة » والاقسام بالحياة والثروة والشرف المقدس ، وهى عهود لم تكن فى عهد الملكية متبادلة بين الناس ، وانما تعطى للتاج الذى يمثل المملكة كلها . ولا يشك انسان فى ما تضمنه اعلان الاستقلال فى أمريكا من عظمة ، لكن هذه العظمة لم تكن تمثل فيما فيه من فلسفة ، ولا فى انه « المنطق الذى يؤيد العمل ، وانما فى كونه الطريقة المثلى التى يظهر فيها العمل فى مظهر القول » . ولقد رأى جيفرسون نفسه فيه انه لم يكن « يهدف الى ابتكار للمبادئ او الاحاسيس ، كما لم يكن مقتبسا من أية كتابة سابقة أو معينة ، وانما كان يقصد منه ان يكون تعبيراً عن الرأى الأمريكى ، وان يضفى على هذا التعبير اللهجة والروح اللتين أملتتهما الظروف » (١) . ولما كنا نعالج هنا الكلمة المكتوبة لا المقولة ، فاننا نواجه احدى اللحظات النادرة فى التاريخ ، التى تكون قوة العمل فيها من العظمة ، بحيث تقيم هى النصب التذكارى الذى يخلدها .

وهناك حالة أخرى ، تتصل اتصالا مباشرا بقضية السعادة العامة، وهى أقل خطورة ، وان لم تكن أقل أهمية فى طبيعتها . وقد تكون هذه الحالة ماثلة فى الامل الغريب الذى عبر عنه جيفرسون فى أخريات أيامه ، عندما شرع يبحث مع ادامز ، فى نقاش يجمع بين الجد والهزل، فى امكانيات ما بعد الحياة . ومن الواضح ان هذه الصور عن الحياة الثانية ، لا تعرض اذا ما نزعنا عنها سائر مدلولاتها الدينية ، شيئا سوى المثل المختلفة للسعادة الانسانية . وتتضح فكرة جيفرسون الصادقة عن السعادة تمام الانضاح دون أى تشويه من اطارات المفاهيم التقليدية المألوفة التى تعتبر أصعب مراسا من بنيانات الأشكال التقليدية للحكم ، عندما يسمح لنفسه بالانسياق وراء رغبته فى السخرية منها احدى رسائله الى ادامز بالعبرة التالية . . « ترى هل يقدر لنا ان نجتمع ثانية فى تلك الحياة الاخرى ، فى مجلس الكونجرس ، ومعنا زملاؤنا القدماء لنتلقى معهم مهر التقدير الكافى بوصفنا « خداما أمناء وطيبين وناجحين للبلاد » (٢) ونحن نرى وراء هذه السخرية الواضحة ، الاعتراف الصريح بأن الحياة فى الكونجرس ، بما فيها من متع الحوار والتشريع وتصريف الامور ، والاقتناع والاقتناع ، لم تكن بالنسبة الى

(١) رسالة جيفرسون الى هنرى - لى - فى ٨ مارس ١٩٤٢ .

(٢) رسائل ادامز - جيفرسون رسالة ١١ ابريل ١٨٢٢ ص ٥٩٤ .

جيفرسون الا الطعم المذاقي لنعمة خالدة مقبلة ، تماما كما كانت متع
التصور بالنسبة الى الورع الصوفي في القرون الوسطى . فمهر التقدير
ليس المكافاة المألوفة على الفضيلة في الدولة المقبلة ، وانما هو الهتافات
والمظاهرات المنادية بالحياة وتقدير العالم ، التي تحدث عنها جيفرسون
في مكان آخر ، فقال انه كان يرى فيها « شيئا أجمل في عينيه من كل ما فيها
من حقيقة » (١) .

واذا كنا نود حقا ان نرى على صعيد تقاليدنا ، ما تحمله رؤية
السعادة السياسية العامة في شكل نعمة سرمدية من غرابة ، فان علينا
ان نستعيد ما قاله توماس اكويناس Thomas Aquinas (٢) مثلا
من ان الغبطة الكاملة ، تتمثل في رؤية هي رؤية الله ، وان وجود الأصدقاء
لا يعتبر ضروريا لهذه الرؤية ، وهو قول يتفق تمام الاتفاق مع النظرة
الافلاطونية الى حياة الروح الخالدة . لكن جيفرسون ، قد أدخل على
النقيض من ذلك ، شيئا جديداً على هذه النظرة ، فهو يرى ان اسعد
لحظات حياته ، هي تلك التي يوسع فيها حلقة اصدقائه بحيث يجلس في
الكونجرس ، مع ابرز زملائه فيه . واذا اردنا العثور على صورة مماثلة ،
لجوهر السعادة الانسانية المنعكس في التوسع المشرق للحياة الثانية ،
فان علينا ان نعود باذهاننا الى سقراط ، الذي اعترف في فقرة مشهورة
من « اعتذاره » بمنتهى الصراحة والتبسط ، ان كل ما يطلبه وينشده ،
هو من هذا الطراز ، أي انه لا ينشد جزيرة يعيش فيها مع المحظوظين ،
او حياة ازلية للروح تختلف عن حياة الانسان الزائلة ، وانما ينشد حلقة
موسعة من اصدقائه حتى ولو كانت في جهنم ، تضم البارزين من رجال
الاغريق الاقدمين من امثال اورفيوس Orpheus (٣) وموزايوس

-
- (١) راجع الرسالة الى ماديسون في ٩ يونيو ١٧٩٣ ص ٥٢٣
(٢) توماس الاكوينى (١٢٢٦ - ١٢٧٤) من اشهر علماء اللاهوت في القرون الوسطى ،
عاش على مقربة من نابولي في ايطاليا ، ثم ارتحل الى فرنسا ، ويعتبر من اهم
المراجع في اللاهوت الكاثوليكي - حتى يومنا هذا .
(٢) من اشهر شعراء الاساطير الافريقية السابقين لظهور هوميروس . عاش في تراقيا .
كان يمزق على قيثارة ، وتزوج احدى مرائس البحر . هبط الى جهنم لينقل
مروسة التي ماتت من لدغة ثعبان ، وتمكن ببوسيقاه من سحر اله الجحيم فسمح
له باخذ مروسة على الا ينتظر خلفه حتى يصل العالم العلوى . ولكنه خالف
الامر ، فعادت مروسة الى الجحيم وراح يبكيها فتقطعت نساء تراقيا اربا اربا غيرة
وحسدا .
(العرب)

Musaeus (١) وهيسود Hesiod (٢) ، وهوميروس (٣) الذين لم يستطع ان يلقاهم على الارض ، والذين كم تمنى لو اشترك معهم في تلك المناظرات الفكرية التي لا تنتهى والتي غدا فيها من أبرع الاساتذة .

وفى وسعنا ان نكون على ثقة مهما كان الوضع ، من شئ واحد على الاقل وهو ان اعلان الاستقلال ، ما فتىء بالرغم من عدم تمييزه بين السعادة العامة والخاصة ، يحملنا على سماع تعبير « نشدان السعادة » فى معناه المزدوج ، اى السعادة الشخصية والحق فى السعادة العامة ، والبحث عن التمتع فى العيش مع « الاسهام فى الشئون العامة » . لكن السرعة التي اختفى فيها المعنى الثانى ونسى من الذاكرة ، والسرعة التي بات فيها هذا التعبير يستخدم ويفهم دون نعوته الوصفية الاصلية ، قد تكون المعيار الذى يمكن ان نعيش عليه فى امريكا بل وفى فرنسا ايضا ، اهمية ضياع المعنى الاصلى ، وغياب عامل الروح ، الذى الف ظاهرة واضحة فى ثورتيهما .

ونحن نعرف ما وقع فى فرنسا ، فى شكل مأساة من أعظم المآسى . وقد هرع أولئك الذين كانوا يتوقون بل ويحتاجون الى التحرر من سادتهم ، ومن الضرورة التي هى السيد الاكبر ، الى مساعدة أولئك الذين رغبوا فى ايجاد المجال للحريات العامة ، مما أدى وبصورة حتمية الى ايلاء الاولوية الى التحرر ، والى التقليل من اهتمام الثورة بصورة متدرجة بالموضوع الذى كانوا قد اعتبروه فى البداية أهم شاغل لهم ، وأعنى به صياغة الدستور . ولقد كان توكفيل محقا كل الحق عندما قال « ان فكرة « الحرية العامة ومذاقها ، كانا من أول الافكار والمشاعر التي هيات للثورة ، والتي اختفت بعد قيامها تقريبا » (٤) أو لم يكن عزوف روبسبير الكلى عن وضع حد للثورة وانهاؤها ، نتيجة ايمانه العميق بأن « الحرية المدنية هى الشغل الاول للحكومة الدستورية وان الحرية العامة هى الشغل الاول للحكومة الثورية » (٥) أو لايمكن

(١) شاعر اغريقى - عاش فى القرن الخامس للميلاد ووضع قصيدة غنائية عن حب هير وولياندر ، ترجمها الى الانجليزية كريستوفر مارلو .

(٢) شاعر اغريقى قديم عاش فى القرن الثامن قبل الميلاد . من قصائده «أعمال وأيام» و «دع هرتل» .

(٣) توكفيل - المهد البائد الفصل الثالث .

(٤) هوميروس - شاعر الاغريق الكبير ، وصاحب الايلاذة والاديسي .

(٥) خطاب روبسبير للمؤتمر الوطنى - نفس المصدر - المجلد الثالث .

ان يكون قد خاف من ان يؤدي انتهاء الحكم الثورى ، والشروع فى الحكم الدستورى الى نهاية الحرية العامة ؟ او لا يمكن ان يكون قد خشى ايضا ، ان يزول ذلك المجال العام ، بعد ان جاء متفجرا الى الحياة بتلك الصورة المفاجئة ليشملهم جميعا بخمرة العمل ، التى لاتعنى فى الواقع الا خمرة الحرية ؟

ومهما كانت الردود على هذه الاسئلة ، فان مما لا شك فيه ان تمييز رويسير القاطع بين الحريتين العامة والخاصة يشبه الى حد كبير ، ذلك الاستعمال الأمريكى الغامض المفاهيم لتعبير « السعادة » . وكان الاساتذة قبل الثورتين الفرنسية والأمريكية ، على جانبى المحيط الاطلسى يحاولون الرد على ذلك السؤال القديم عن غاية الحكم ، على صعيد الحريات المدنية والحرية العامة أو على صعيد سعادة الشعب والسعادة العامة . أما بعد الثورتين ، فقد تحول التساؤل ، بتأثيرهما ، عن غاية الثورة والحكم الثورى ، وكان هذا طبيعيا ، وان كان لم يشمل الا فرنسا وحدها . ومن المهم اذا أردنا تفهم الردود على هذا السؤال الجديد ، ان لا نتجاهل الحقيقة الواقعة ، وهى ان رجال الثورات ، وقد أشغلتهم ظاهرة الطفيان الجديدة ، التى تحرم رعاياها من حرياتهم المدنية ، وحريتهم العامة ، كما تجرمهم من رفاههم الشخصى وسعادتهم العامة ، وتميل الى الاعفاء على الحط الفاصل بينها ، باتوا قادرين على اكتشاف ما فى هذا التمييز بين الناحيتين العامة والخاصة ، وبين المصالح الشخصية والمصلحة العامة من بروز ، وذلك ابان عهد الثورتين اللتين أظهرتا التضارب بين المبدئين ظهورا جليا . وبالرغم من ان هذا التضارب كان واضحا فى الثورتين الفرنسية والأمريكية ، الا انه اتخذ طابعا مختلفا فى كل منهما . وكانت القضية بالنسبة الى الثورة الأمريكية ما اذا كان الحكم الجديد ، سينشئ ملكوتا خاصا به «للسعادة العامة» بصورة عاطفية اذ انه سيكتفى بأن يضمن للناس متابعة سعادتهم الخاصة بصورة أكثر فاعلية من تلك التى كان يتبعها العهد السابق . أما بالنسبة الى الثورة الفرنسية ، فكانت القضية ما اذا كان قيام « الحكم الدستورى » الذى سينهى حكم الحرية العامة عن طريق ضمان الحريات والحقوق المدنية سيعنى نهاية الحكم الثورى ، أو ان هذا الحكم يجب ان يحمل طابع الاستمرار لمنفعة الحرية العامة نفسها . وكانت ضمانات الحريات المدنية والبحث عن السعادة الشخصية تعتبر من الامور الجوهرية فى جميع الحكومات اللاطفيانية ، حيث يحكم الحكام ضمن حدود القانون . واذا لم تكن الثورة تعنى شيئا آخر غير استمرار هذه الضمانات فان التبدلات الثورية فى الحكم ، والغاء الملكية وقيام الجمهورية ، يجب

الا تعتبر أكثر من أحداث عارضة ، استفرتها أخطاء العهد البائد وتعنته .
ولو صبح هذا ، لما كانت هناك حاجة للثورة . بل لكان فى الإصلاح
الكفاية ، ولتمثل الرد على تلك التساؤلات ، باستبدال الحاكم الطالح
بآخر أكثر صلاحا منه ، دون الحاجة الى أى تبدل فى نظام الحكم .

وليس ثمة من ريب ، على ضوء الاستهلال المتواضع لكل من الثورتين
فى ان الإصلاح ليس الا ، كان فى البداية الغاية منهما ، وهو اصلاح
يتناول الحكم الملكى الدستورى ، وان كانت تجارب الشعب الأمريكى فى
مجال «السعادة العامة» كانت سابقة بزمان بعيد لما وقع من تصادم بينه
وبين انجلترا . والنقطة المهمة هنا ، هى ان الثورتين الفرنسية والأمريكية ،
وجدتا نفسيهما وبسرعة ، مضطرتين الى الاصرار على اقامة الحكم الجمهورى
وقد نبغ هذا الاصرار ، وما لحق به من عداء عنيف وجديد بين الملكيين
والجمهوريين ، بصورة خاصة ومباشرة عن الثورتين نفسيهما ، فلقد تعرف
رجال الثورتين على أى حال على «السعادة العامة» ، وكان اثر هذه التجربة
من العمق فى نفوسهم بحيث دفعهم الى ان يؤثروا ، فى مختلف الظروف
والأوضاع ، حتى ولو كان التفضيل شاقا بالنسبة اليهم ، الحرية العامة
على الحريات المدنية ، والسعادة العامة على الرفاء الشخصى . ولا ريب
فى اننا نجد وراء نظريات روبسبير ، التى اعلنت وجوب استمرار الثورة
بصورة خفية ، ذلك التساؤل المزعج المشير الى القلق والذعر ، والذى قدر
له ان يقض على جميع الثوريين بعده مضاجعهم ، عما اذا كانت نهاية الثورة
وقيام الحكم الدستورى ، يعنىان انتهاء الحرية العامة ، اليس من الاجدى
والأفضل أن لا تنتهى الثورة أبدا ؟

ولو عاش روبسبير حتى يرى بنفسه تطور الحكم الجديد فى الولايات
المتحدة ، حيث لم تقم الثورة بأى عمل جدى يؤدى الى الانتقاص من قدر
الحقوق المدنية ، مما أدى فى الغالب الى نجاح الثورة فى الوقت الذى
فشلت فيه الثورة الفرنسية فى عملية البناء ، وحيث تحسول الآباء
المؤسسون على هذا الصعيد ، وهذا هو الاهم ، الى حكام حتى ان انتهاء
الثورة لم يعن نهاية «السعادة العامة» ، فان شكوكه كانت ستتأكد على
الغالب . فلقد تحول التأكيد على شئ من محتويات الدستور ، أى من
خلق السلطة وتوزيعها ، ومن نشوء المجالات الجديدة حيث «يكبح الطموح
الطموح» (١) على حد تعبير ماديسون ، الى أن يكون من طراز الطموح

(١) لا ريب فى ان التوافق بين قول ماديسون هذا وبين ومى جون آدمز لدور «عاطفة
التفوق» فى الجهاز السياسى ، يشير بوضوح الى التقارب الفكرى بين الآباء
المؤسسين .
(المؤلف)

الهادف الى التفوق والبروز لا الى مجرد بناء الحياة ، الى لائحة حقوق الانسان ، التي تضمنت الكوابح الدستورية اللازمة على الحكم ، وهذا يعنى ان التأكيد قد تحول من الحرية العامة الى الحرية المدنية ، أو من الاسهام فى الشئون العامة لتحقيق السعادة العامة الى مجرد الضمان بأن يلقي البحث عن السعادة الخاصة الحماية والتشجيع من السلطة العامة . وهكذا فقدت الصيغة التي وضعها جيفرسون والتي تميزت بالقموض الواضح منذ البداية ، لتأكيدا على ما كانت الاعلانات الملكية تؤكد من ضمان السعادة الشخصية للناس مما لا يعنى الا حرمانهم من التدخل فى الشئون العامة ، ولتأكيدا أيضا على التعابير الجديدة التي سبقت الثورة عن السعادة الهامة ، الهدف من المعنى المزدوج هذا ، وأصبحت تفهم على أنها التأكيد على حق المواطنين فى البحث عن مصالحهم الشخصية ، وعلى حقهم فى العمل طبقا لما عليهم هذه المصالح الذاتية . ولا ريب فى ان القواعد التي املت هذه المصالح ، لم تجد « التهذيب » الكافى لحمل الناس على تقبلها ، سواء اكانت نابعة عن الرغبات الشريرة للقلب ، أم عن ضرورات الحياة البيتية الفاضلة .

وعلىنا اذا اردنا ان نفهم ما حدث فى امريكا ان نتذكر تلك الموجة العارمة من الغضب التي اجتاحت كريفيكير ، ذلك العاشق الكبير لما شهدته امريكا من رخاء ومساواة قبل الثورة ، عندما قطعت الحرب والثورة عليه سعادته الشخصية كمزارع يعمل فى الارض . فراح يقول : « ان هذه الشخصيات العظيمة التي اشتركت فى الثورة ، والتي يرتفع مستواها عن مستوى العاديين من الناس ، قد اطلقت الشياطين علينا من عقالها ، واذا أخذت تعنى بالاستقلال ، واقامة دعائم الجمهورية ، أكثر من اهتمامها بمصالح المزارعين وارباب الاسر » (١) وقد لعب هذا التناقض بين المصالح الخاصة والشئون العامة دورا كبيرا فى كلتا الثورتين ، وفى وسع الانسان ان يقول بصورة عامة ، ان رجال هاتين الثورتين ، كانوا اولئك الناس الذى فكروا باستمرار وعملوا على صعيد الشئون العامة ، لاثائرا بالمثالية التي تنكر الذات وتضحي بها ، وانما نتيجة حبهم الاصيل للحرية العامة والسعادة العامة ، وفى امريكا حيث تعرض وجود البلاد للخطر من جراء الاصطراع فى المبادئ ، وحيث ثار الشعب احتجاجا على اجراءات لاقية لها من الناحية الاقتصادية ، قام أولئك المدينون للتجار البريطانيين

(١) راجع الرسالة الثانية عشرة بعنوان « شقاء رجل من رجال الحدود » من كتاب « رسائل فلاح امريكى » (١٧٨٢) - طبعة داتون لعام ١٩٥٧ .

والذين اباح لهم الدستور ان يرفعوا قضاياهم الى المحاكم الاتحادية ، بتصديق الدستور ، مع ما فى ذلك من تعريض لمصالحهم الخاصة الى الحسارة ، مبينين بذلك ان غالبية الشعب كانت تقف الى جانبهم طيلة ايام الحرب والثورة . (١) ومع ذلك ففى وسع المرء ان يرى حتى فى هذه الفترة ، بمنتهى الوضوح ، ومنذ بدايتها حتى نهايتها ، كيف ان مساعى جيفرسون لخلق المكان المناسب للسعادة العامة ، وتوق جون ادامز لمباراة الآخرين رافعا شعار « دعوا الناس يروننا ونحن نعمل » ، أو شعار « دعوا لنا مجالا يظهر فيه ونعمل » ، قد تعارضا مع الرغبات الشرسة ، واللاسياسية فى الخلاص من جميع المتاعب العامة وواجباتها ، وفى اقامة جهاز لادارة الحكم يستطيع الناس فيه ان يفرضوا رقابتهم على حكاهم مع التمتع بمزايا الحكم الملكى ، وفى ان يكون الحكم دون وكلاء ، والا يكون ثمة وقت كاف لاختبار هؤلاء الوكلاء او مراقبتهم او لتنفيذ القوانين ، بحيث يستطيعون تركيز جل اهتمامهم على مصالحهم الشخصية » (٢)

ولقد كانت نتيجة الثورة الامريكية التى اختلفت عن الاهداف التى قررت بدايتها ، فى منتهى الغموض دائما ، ولم يتفق ايدا على تقرير ما اذا

(١) كانت متاعب الانتقار الى سيطرة القانون ، والمنف والفوضى ، قوية فى امريكا قوتها فى البلاد المستعمرة الاخرى . وهناك قصة مشهورة يرويها جون ادامز فيسيرة حياته التى كتبها « مؤلفات ادامز المجلد الثانى ص ٤٢٠ - ٤٢١ » ، والتى يقول فيها انه « قابل رجلا يعمل « جوكيا » « عاديا » ، تعرض لكثير من المشاكل القانونية وحكمه امام مختلف المحاكم . وقد حادنى هذا الرجل عندما رآنى ونادرنى قائلا . آه بامستر ادامز ... ما اعظم ماحققتموه انت وزملائك لنا . اننا لن نسي فضلكم ، فلم تعد هناك محاكم فى المنطقة ، وكلى امل ان تختفى من الوجود » .. ورحت افكر طويلا .. هل هذه هى مشاعر مثل هؤلاء الناس ، وهم عدد هؤلاء فى البلاد با ترى ؟ انهم نصف السكان كما اعتقد . ان نصفهم مدينون ، وهذه هى مواطن المدينين فى كل مكان ، ولو وقعت السلطة فى البلاد فى ايدي هؤلاء الناس ، وهناك خطر كبير ، قدما ، فعلا ، نكون قد حققنا هدفا من نضحتنا باوقانتنا وصحتنا وكل شيء ؟ حقا ، علينا ان نحرص على روحنا ومبادئنا ، والا فسنندم على سلوكنا » .

وقد وقع هذا الحادث فى عام ١٧٧٥ ، وكانت النقطة المهمة فى الموضوع هى ان هذه الروم والمبادئ ، اخذت بسب الحرب والثورة . وكان الاختبار الضخم لاختلافنا هو تصدق الدائنين للدستور الجديد .

(٢) راجع فصل «مزايا الملكية» فى كتاب جيمس كوبر «الديمقراطى الامريكى» لصام

١٨٢٨ .

(المؤلفه)

كان الرخاء هو غاية الحكم ، او ان الحرية هي غايته . ولقد كان الى جانب أولئك الذين اموا القارة الامريكية بقصد بناء عالم جديد ، او بقصد بناء هذا العالم الجديد في قاره مكتشفه حديثا كثيرون جاءوا وليس لهم من هدف سوى أن يحققوا لانفسهم « طريقة جديدة في الحياة » . وليس غريبا أن يكون عدد هؤلاء اكبر من عدد أولئك ، إذ أن من العوامل الحاسمة التي سادت القرن الثامن عشر ، ان « هجرة العناصر الانجليزية من ذوى الاصمية الى امريكا قد توقفت بعد الثورة المجيدة » . (١) واذا ما شئنا اقتباس اقوال الاباء المؤسسين فان المشكلة الاساسية التي واجهتهم هي ان يقرروا ما اذا كان « الهدف الاسمى للحكم تامين السعادة الحقيقية للقسم الاكبر من الناس » (٢) ، أى تامين السعادة القصوى لأكبر عدد من الناس ، او ان « الغاية الرئيسية للحكم هي التحكم في توق الناس الى التفوق والبروز ، وهو التوق الذى ينفذ بدوره الوسيلة الرئيسية للحكم » . (٣) ولم يكن هذا الخيار بين الحرية والرخاء كما نراه اليوم ، قضية واضحة المعالم ، فى تفكير المؤسسين الامريكيين او الثوريين الفرنسيين ، وان كان هذا لايعنى على الاطلاق ، انه لم يكن موجودا . فلقد كان هناك دائما عدااء ولا نقول تباين ، بين أولئك الذين يبدون على حد تعبير توكفيل ، « محبين للحرية ولا يكرهون الا سادتهم » وبين أولئك الذين يعرفون « ان من ينشئ فى الحرية شيئا آخر انما هو كمن يعمل جاهدا فى طلب البقاء ليس الا » . (٤)

ولا ريب فى أن عرض مدى الطبيعة الغامضة لهاتين الثورتين وهي الطبيعة المنبثقة عن الغموض فى عقول رجالاتها ، يمثل بوضوح فى تلك القواعد المتناقضة التي وصفها روبسبير واسماها « مبادئ الحكم الثورى » فقد شرع فى تحديد هدف الحكم الدستورى بأنه الحفاظ على الجمهورية التي أقامها الحكم الثورى بقصد اقامة دعائم الحرية العامة ، ولكنه ماكاد ينتهى من تعريف الهدف الرئيسى للحكم الدستورى ، بأنه الحفاظ على « الحرية العامة » حتى عاد يتراجع وكأنه يصحح نفسه فيقول : « يكفي فى ظل الحكم الدستورى ان نحمل الفرد من سوء تصرفات السلطة العامة » .

ولا ريب فى أن هذه العبارة تشير الى أن السلطة مازالت عامة وفى

(١) ادوارد كورين فى مجلة جامعة هارفرد القانونية - المجلد ٤٢ ص ٣٩٥ .

(٢) ماديسون فى « الاتحادى » رقم ٥٠ .

(٣) من كلمات جون آدمز - مؤلفاته المجلد ٦ ص ٢٢٣ .

(٤) توكفيل - العهد البائد .

أيدي الحكومة ، وإلى أن الفرد قد اضحى بلا حول أو قوة ، ومن الواجب حمايته من السلطة العامة ، وكل ما في الأمر أن الحرية قد استبدلت موضعها أو مكانها ، فلم تعد تقيم في المجال العام وإنما أضحت جزءاً من الحياة الخاصة للمواطنين ، ولذا يجب الدفاع عنها ، ضد ذلك المجال وسلطانه ، فقد اقترفت الطرق بين كل من الحرية والسلطان ، وبدأت المعادلة القدرية بين السلطان والعنف ، وبين السياسة والحكومة ، وبين الحكومة والشر الذي لا بد منه .

وقد يكون في وسعنا أن نحصل على استشهادات مماثلة وإن كانت أقل إيجازاً من أقوال الكتاب الأمريكيين ، ونكون بهذا قد عبرنا بطريقة أخرى عن القول بأن المشكلة الاجتماعية قد تدخلت في سير الثورة الأمريكية تدخلاً لا يقل عن تدخلها في الثورة الفرنسية وضوحاً ، وإن قل عنه مسرحية . ومع هذا يظل الفرق كبيراً وفي منتهى العمق ، إذ لما كانت أمريكا قد نجت من طغيان الفاقة واجتياحها للبلاد فإن « التلطف الكبير على الشراء المفاجيء » لا الحاجة ، هو الذي اعترض سبيل مؤسس الجمهورية . وكان في الامكان كبح هذا السعي الحثيث إلى السعادة الذي قال عنه القاضي بيندلتن Pendleton إنه كان دائماً الميل « إلى إخماد كل احساس بالواجب السياسي والأخلاقي » (١) مدة تكفي على الأقل لوضع الاسس واقامة البناء الجديد ، وإن لم تكن كافية لتغيير عقول الناس الذين قدر لهم أن يعيشوا في هذا البناء . وكانت النتيجة ، خلافاً لما حدث في أوروبا ، وهي أن الأفكار الثورية عن السعادة العامة والحرية السياسية ، لم تختف كلية من المسرح الأمريكي ، وإنما أضحت جزءاً لا يتجزأ من الجهاز السياسي للجمهورية .

ولا ريب في أن المستقبل وحده هو الذي سيقدر : هل كانت قوائم هذا البنيان من الصخر الصلب ، بحيث تستطيع الصمود أمام المخلفات البالية واللامجدية لمجتمع جعل همه الوحيد الحصول على الوفرة وضمان الاستهلاك ، أو أنها ستنتهار تحت ضغط الشراء كما انهارت المجتمعات الاوربية تحت وطأة البؤس والشقاء ؟ فبعض الدلائل المتوافرة اليوم تبعت على الأمل ، على حين أن هناك دلائل أكثر ، تستفز الخوف والقلق . (٢)

(١) كتاب «مبادئ الثورة وقوانينها» لناتلز - طباعة بلنيمور عام ١٨٢٢ - ص ٤٠٤ .

(٢) تبين في هذه الفقرة النظرة الرأسمالية الواضحة للمؤلفة ، فهي لا تؤمن كما يبدو ، وكما يؤمن كل مثقف اشتراكي ، أن الرأسمالية ستنتهار ، أما بضغط فوائها الداخلية للدعاية التي تفسخها وانحلالها ، أو بنتيجة الحتمية التاريخية التي تفرض =

ولعل النقطة المهمة على هذا الصعيد هي أن أمريكا كانت دائما .
 • ومهما كانت النتائج مسرح تجارب لمشروعات الجنس البشرى فى اوربا .
 ولم تكن الثورة الامريكية وحدها ، بل كل ما سبقها ولحقها من احداث ،
 « حوادث تقع ضمن اطار الحضارة الأطلسية ككل » (١)

وكما ان التغلب على الفقر فى امريكا قد ترك آثاره العميقة فى اوربا
 فان بقاء الشقاء طابع الطبقات الاوربية الدنيا . قد ترك آثاره العميقة
 فى سير الاحداث الامريكية التى تلت قيام الثورة ، فلقد سبق التحرر من
 العاقبة مرحلة بناء الحرية فى امريكا ، وذلك لأن ما تميزت به أمريكا من
 رخاء مبكر قبل الثورة ، بل وقبل مئات السنين من الهجرة الجماعية التى
 تميزت بها أخريات القرن التاسع عشر ، واستهلاات القرن العشرين ،
 والتى قذفت فى كل عام بمئات الألوف بل بالملايين من افراد افقر الطبقات
 الاوربية على شطآنها ، كان الى حد كبير نتيجة جهد مركز ومتعمد فى
 طريق التحرر من الفقر . لم تكن بلاد العالم القديم قد عرفت مثله على
 الإطلاق . (٢)

ولا ريب فى ان هذا الجهد نفسه ، بل وهذا الاصرار المبكر على
 التغلب على ما يبدو فقرا سرمديا عند الجنس البشرى ، يعدان من اعظم
 المآثر فى التاريخ الغربى ، بل وفى التاريخ البشرى ، ولكن المشكلة برزت
 فى ان هذا النضال للتغلب على الفقر ، بات تحت تأثير هذه الهجرة
 المستمرة من اوربا ، فى حوزة الفقراء أنفسهم ، ولذا فقد أصبح متأثرا
 بتوجيه تلك المثل والآراء التى انبثقت عن العاقبة ، خلافا للمبادئ التى
 كانت قد اوضحت للمؤسسين الامريكيين طريقهم فى بناء صرح الحرية .

فالوفرة والاستهلاك الذى لا حدود له . هما غايتا الفقراء ، وهما

« الرعى الطبقي على الطبقة العاملة بنسبة استغلال الرأسمالية لفائض القيمة فى
 مآلتها ، لكن هذه النظرة الرجعية لم تحل حتى بين المؤلفين وبين الشك فى قدرة
 الرأسمالية على البقاء ، بالرغم من تعلقها بأهداب الامل الذى لا يبدو ان يكون
 سرايا خادما .

(١) راجع كتاب «عصر الثورات الديمقراطية» لروبرت بالمر ، طباعة برنستون لسنة
 ١٩٥٩ ص ٢١٠ .

(٢) تعود المؤلف هنا فتنبج بحالة الرخاء الموجودة فى أمريكا ، مع أن الارقام التى نشرتها
 بعض الصحف الامريكية نفسها ، وهى صحف رأسمالية طبعاً ، تشير بوضوح الى
 وجود نسبة من الفقر فى أمريكا تعد هائلة اذا ما قورنت بنسبته حتى فى بعض البلاد
 الاوربية . وقد أشرنا الى هذا فى هامش سابق .

(المرب)

السراب في بيداؤ الفقر ، فالرخاء والشقاء ، هما جانبا الصورة أو وجهها القطعة النقدية الواحدة ، وربما لا تكون قيود الحاجة من الحديد ، بل من الحرير ، ولقد كانت النظرة الى الحرية والترف دائما ، على أنها أمران متناقضان ومتنافران ، (١) وليس الميل المعاصر الى ايقاع الملامة على الآباء المؤسسين لمتعلقهم بالاقتصاد في الانفاق ودعوتهم على حد تعبير جيفرسون الى « بساطة الحياة » ، على اعتبار أن هذه الدعوة ليست الا زراية متطهرة « بيوريتانية » ، (٢) بمتع الحياة - الا دليلا على العجز عن تفهم الحرية بأنها شيء آخر غير التحرر من الهوى ، فذلك « التوق الكبير الى الثراء المفاجيء » لم يكن رذيلة الذين يعيشون على غرائزهم ، بقدر ما كان الحلم الذي يعيش عليه الفقراء .

ولا ريب في انه مثل النزعة الغالبة في أمريكا منذ بدء استيطانها الاستعماري ، اذ ان بلادهم لم تكن حتى في القرن الثامن عشر « أرض الحرية ومقر الفضيلة وجنة المضطهدين » فحسب ، بل كانت أرض الموعد حتى لأولئك الذين لم تهيئهم أوضاعهم ، لتفهم الحرية أو الفضيلة . ولا شك في أن الفاقة الأوربية هي التي نارت لنفسها من تهديد الرخاء والمجتمعات الجماهيرية في أمريكا ، للأنظمة السياسية في بلادها . وليست الرغبة الخفية عند الفقراء هي « أن يكون لكل انسان قدر حاجته ، بل « أن يكون لكل انسان ما يرغب فيه » - (٣) وبالرغم من أن من

(١) لا ريب في أن الحرية والترف الطبقي ، أمران متناقضان ، لان هذا الترف يعنى السيطرة الاقتصادية والاجتماعية لطبقة معينة ، مما يعنى اختفاء الحرية في جميع صورها السياسية والاجتماعية بالنسبة الى الطبقات الأخرى . أما الكفاية والعدل في المجتمع الاشتراكي ، ولا نقول الترف ، لان الترف يتناقض مع عملية البناء الاشتراكي ، ولا يمكن أن يتحقق الا بعد زوال الطبقة على الصعيد العالي ، وتحقيق الاشتراكية الشاملة على هذا الصعيد ، فهما الكفيلان بإيجاد الحرية كما انها يؤلفان سببا ونتيجتها في آن واحد . ومن هنا لا يقدو بينهما أي تنافر في المفهوم الاشتراكي .

(٢) نسبة الى طائفة « البيوريتان » وهي طائفة بروتستانتية تؤمن بالنقش والتطهر من الشهوات .

(٣) قد تكون المؤلفة حققة في رأيها بالنسبة الى المجتمعات الرأسمالية ، التي تشمل التكالب على استغلال فائض القيمة من جانب الطبقات المتحركة ، اذ أن مثل هذا الاحساس يكون بمثابة رد فعل غريزي ، تولده الأجواء الرأسمالية نفسها . أما اذا تحققت الكفاية والعدل لجموع الجماهير العاملة ، في ظل الاشتراكية . فإن هذه الفرائز لا بد أن تختفي من جراء ارتقاء الفرد في غرائزه ، نتيجة تحرر ارادته . واحساسه بالاطمئنان الى حاضره وغده ويصبح شمس الاكتفاء بالحاجة ، شرطا أساسيا في مراحل بناء الاشتراكية السليمة . (المغرب)

الصحيح القول بأن الحرية لا تتحقق الا في مجتمع الكفاية والعدل . حيث ينال كل انسان حاجته ، فان من الصحيح القول أيضا ، بأن الحرية لن تتحقق لاولئك الذين يعيشون على اشباع رغباتهم . ولم يعد الحلم الأمريكي تحت تأثير الهجرة الجماعية الى امريكا في القرنين التاسع عشر والعشرين حلم « بناء الحرية » الذي تطلعت اليه الثورة الأمريكية ولا حلم « تحرير الانسان » الذي تطلعت اليه الثورة الفرنسية ، وانما بات ولسوء الحظ حلم « أرض الموعد » حيث يسيل اللبن والعسل . ولا ريب في أن تطور التقنية الحديثة ، قد أدى الى تحقيق هذا الحلم بشكل يفوق كل توقع ، مما أدى الى تثبيت الحالمين من أنهم جاءوا حقا للعيش في عالم يفوق العوالم الأخرى (١) .

ولا يستطيع المرء في النهاية أن ينكر أن كريفيكير كان محقا عندما تكهن بأن الانسان «يصبح مواطنا أفضل ، عندما تختفي مثله السياسية» ، وأن أولئك الذين يقولون بمنتهاى الجدل « ان سعادة أسرنا هي الهدف الوحيد لرغباتنا » ، سيلقون التأييد من كل انسان . عندما يصبون تحت ستار الديمقراطية ، جام نقيمتهم على « تلك الشخصيات الكبيرة التي ترتفع بنفسها عن مستوى الانسان العادى » ، والذين يرتقون بأمالهم على مستوى سعادتهم الشخصية ، أو الذين يستنكرون تحت ستار تأييدهم « للرجل العادى » ، وبعض الأفكار « المشوشة » التي يحملونها عن الليبرالية والفضيلة العامة ، التي لاتمثل بأية حال ، طموح الزارعين الذين مثلهم كريفيكير ، والذين ينظرون الى من يدينون بالحرية من أمثال جون ادامز ، كاستقراطيين يسيطر عليهم « احساس رهيب من الغرور » (٢) وكثيرا ما أطلق على تحول المواطن في الثورة الى الفرد الذى يؤمن بمصالحه الخاصة في القرن التاسع عشر ، التعابير التي ابتكرتها الثورة الفرنسية للتفريق بين « ابن المدينة » والبورجوازي .

(١) ان هذا الزهو ، يعد المؤلف من الموضوعية ، اذ لايمكن اعتبار العالم . الذى يمانى من التفرقة المنصرية مايمانيه السود في امريكا ، ومن سيطرة الاحتكارات الكبيرة . خير العوالم على الإطلاق . (المغرب)

(٢) كان هذا هو القرار الذى أصدره بارينجتون . وهناك على أية حال مقال ممتاز كتبه كليفتون روزنر تحت عنوان «وصية جون ادامز» - مجلة جامعة ييل لعام ١٩٥٧ ، وقد أنصف فيه كاتبه مدفوما بحبه ، هذا الرجل الغريب الاطوار من رجال الثورة ، اذ قال عنه : «لامثيل له في دنيا الآراء السياسية . ولاند له كما اعتقد بين الآباء المؤسسين» .

واذا أردنا أن نتفلسف في وصفنا لعملية التحول هذه بات لزاما علينا أن نعد اختفاء « الرغبة في الحرية السياسية » في القرن التاسع عشر ، بمثابة انطواء من الفرد ليعيش في « ملكوته الذاتي من الوعي » حيث يجد الملاذ الوحيد والصالح « لحيته الانسانية » . فلقد راح الفرد بعد هذا الانطواء ، يعمل وكأنه قد انسحب من قلعة متداعية ، بعد أن حصل على خير ما يمكن المواطن أن يحصل عليه ، مدافعا عن نفسه ضد المجتمع الذي استغل بدوره « النزعة الفردية » ، كل الاستغلال (١) .

ولا ريب في أن هذه العملية ، قد قررت بصورة تفوق تقرير الثورتين الفرنسية والامريكية ، الشكل الأخير للقرن التاسع عشر ، وما زالت تقرر هيئة القرن العشرين الى حد ما .

(١) جون ستيوارت ميل «عن الحرية» لعام ١٨٥٩ .

- ٤ -

الأساس الأول

الدساتير الحرة

- ١ -

أدى وجود المتطلعين فى العالم القديم الى الحرية العامة ، ووجود المتطلعين فى العالم الجديد الى السعادة العامة بعد أن تذوقوها الى تطور حركة المطالبة باعادة الحقوق والحريات القديمة على جانبي المحيط الأطلسى ، الى ثورتين عامتين . ومهما كان البون كبيرا بين الثورتين ، ومهما اختلفتا فى مدى النجاح والفشل ، ومهما أدت أحداث كل منهما وظروفهما الى التفريق بينهما ، فان مما لا شك فيه أن الأمريكيين كانوا يتفقون ولا ريب مع روبسبير فى رأيه بأن اقامة الحرية هى الهدف الأخير للثورة ، وأن بناء النظام الجمهورى ، هو العمل الفعلى للحكم الثورى .

ويجوز لنا أن ندور حول الموضوع من الجهة الأخرى ، وأن نقول : ان روبسبير كان متأثرا بسير الثورة الأمريكية عندما وضع مبادئه المشهورة عن الحكم الثورى ؛ اذ ما كادت الثورة المسلحة تنشب فى المستعمرات الأمريكية لتعلن الاستقلال ، حتى انبثقت فى جميع المستعمرات الثلاث عشرة السابقة ، حركة فورية لوضع الدساتير ، وكان ساعة هذا العمل ، قد دقت فى آن واحد ، فيها جميعها ، على حد تعبير جون آدمز ، بحيث لم يكن هناك أى فجوة أو ثغرة ، أو توقف بين حرب التحرير والنضال من أجل الاستقلال الذى يعد شرطا فى قيام الحرية وبين اعداد الدساتير للولايات الجديدة .

وبالرغم من صحة القول بأن « الفصل الأول من المسرحية العظيمة » المتمثل فى « الحرب الأمريكية الكبرى » ، قد انتهى باعلان الثورة ، فان من الصحيح أيضا القول بأن هاتين المرحلتين المختلفتين من مراحل العملية الثورية ، بدأتا فى اللحظة نفسها معا ، واستمرتا فى السير فى خطين متوازيين طيلة سنوات حرب الاستقلال (١) .

(١) ليس ثمة على الغالب ما هو أضر بتفهم أية ثورة من الثورات من تلك الفرضية .

ولا يمكن المرء أن يغالى على الإطلاق فى تقدير أهمية هذا التطور . ولعل المعجزة ، اذا صحت لنا هذه التسمية ، فى انقاذ الثورة الامريكية ، لم تكن فى ان سكان هذه المستعمرات كانوا من القوة والبأس بحيث استطاعوا كسب حريهم ضد انجلترا ، بل فى ان هذا النصر الذى حققوه لم ينته ، كما بان جون ديكنسون (١) يختلئ الى «فوضى من أنظمة الحكم واجرامهم والمصائب ، تنتهى على الغالب باجهد هسهه الولايات ، وتعرضها لاستعباد دولة جديدة فاتحه » (٢) . فهذا هو مصير الانتفاضات التى لا تتحول الى ثورات ، بل هو مصير بعض الانقلابات التى تسمى نفسها « ثورات » ، زيفا وخداعا . واذا ما فكر المرء دائما بان التحرر هو نهاية كل انتفاضة ، وأن بناء صرح الحرية انما هو نهاية كل ثورة ، فان هذا الانسان يستطيع اذا كان من علماء السياسة ، أن يعرف على الأقل ، كيف يتجنب الخطيئة التى يقع فيها المؤرخ من جراء ميله عادة الى التاكيد على المرحلة الأولى والعنيفه من الانتفاضة والتحرر ، وهى مرحلة الانتفاض على الطغيان ، مقللا فى ذلك من أهمية المرحلة الثانية التى هى أكثر هدوءا ، وهى مرحلة الثورة واعداد الدستور ، وذلك لأن جميع النواحي « الدراماتية » من القصة ، تكون عادة فى المرحلة الأولى ، ولأن الفوضى التى يخلقها التحرر فى البداية ، كثيرا ما تؤدى الى احباط الثورة نفسها .

ويرتبط ههنا الميل الذى يتعرض له المؤرخ من جراء نزوعه الى

= الشائعة بأن العملية الثورية تنتهى مع تحقيق التحرر ، وأن العنف والاضطراب اللذين يصحبان كل حرب من حروب الاستقلال ، ينتهيان بانتهاها . وليست هذه الفكرة بالشئ الجديد . ففي عام ١٧٨٧ ، شكك بنيامين راشي «بأنه ليس ثمة من فكرة أكثر شيوعا من الخلط بين الثورة الامريكية وبين الحرب الامريكية التى تلتها . فقد انتهت الحرب . أما الثورة فما زالت بعيدة عن النهاية» ولم ينته من مسرحيتها المظلمة الا فصلها الاول ليس الا . ومازال عليها أن توطد اقدام أشكال الحكم الجديدة فى بلادنا . (من كتاب فاينكر مبادئ وقوانين الثورة - بليتمور - ١٨٢٢ - (ص ٤٠٢) . وفي وسعنا أن نضيف الى هذا أيضا : ان ليس ثمة ما هو أكثر شيوعا من الخلط بين جهد التحرر وبين بناء الحرية .

(١) لويس ديكنسون (١٨٦٢ - ١٩٢٢) - مؤلف انجليزى . درس فى كمبردج حيث أصبح فيها محاضرا فيما بعد . أصبح أستاذا فى جامعة لندن - له مؤلفات عدة بينها «الفوضوية فى أوروبا» و «الخيار أمام أمريكا» و « الحرب ، طبيعتها وأسبابها وعلاجها» و «الفوضوية الدولية» وغيرها .

(٢) أمرب ديكنسون من مخاوفه هذه فى رسالة كتبها . (راجع كتاب أيدموند مورجان) «مولد الجمهورية» - ١٩٥٦ ص ١٢٦ .

القصاص يرويها ، ارتباطا وثيقا بالنظرية التي هي أكثر ايذاء وضرا ، والتي تقول بأن الدساتير وحى صياغتها ووضعها ، ليست تعبيرا صحيحا عن الروح الثورية للبلاد ، وانما هي من خلق القوى الرجعية بقصد احباط الثورة نفسها أو الحيلولة دون تطورها الكامل ، والتي تقول ، بناء على هذه الفرضية ، بأن الدستور الأمريكى الذى يعد ذروة العملية الثورية فى الولايات المتحدة ، ليس الا ثمرة الثورة المضادة .

ويقوم سوء الفهم الأساسى فى العجز عن التمييز بين التحرر والحرية ، اذ ليس أكثر عينا من الانتفاضة والتحرر الا اذا توطدت بعدهما أقدام الحرية الحديثة الاكتساب . ويقول جون آدامز : « انه لا قيمة للأخلاق أو الثروات أو انضباط الجيوش ، اذا لم ينظمها الدستور » .

ولكن حتى لو مال الانسان الى مقاومة هذا الاغراء لمعادلة الثورة بالنضال من أجل التحرر ، بدلا من ربط الثورة باقامة صرح الحرية ، فستظل هناك صعوبة أخرى . هي أكثر خطورة ، على صعيد ما قلناه ، وهي خلو الدساتير الثورية الجديدة فى نصها ومحتواها من الجدة ، بل وحتى من الثورية . ففكرة الحكم الدستورى ليست بالطبع فكرة ثورية لا فى جذورها ولا فى محتواها ، فهي لا تعنى أكثر من حكومة يقيدها القانون ولم تكن الضمانات الدستورية لحماية الحريات المدنية ، التي تضمنتها جميع « اعلانات حقوق الانسان » ، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ بل الجزء الأهم من الدساتير الجديدة ، هادفة قط الى تأكيد السلطات الثورية الجديدة للشعب ، وانما كانت على النقيض من ذلك ، الحتمية التي اقتضتها الحاجة الى تحديد سلطة الحكم ، حتى فى الأجهزة السياسية الجديدة . ولقد قال جيفرسون : ان « اعلان حقوق الانسان حق طبيعى لكل شعب ضد أية حكومة على وجه البسيطة ، عامة كانت او خاصة ، وهو فى الوقت نفسه ، الشيء الذى لا تستطيع أية حكومة عادلة رفضه أو ربطه بمجالات الاستنباط والاستقراء » (١) .

وكانت الحكومة الدستورية ، بعبارة أخرى ، حتى فى تلك الأيام ، كما هي اليوم حكومة مقيدة ، تماما كما كان القرن الثامن عشر يتحدث عن « الملكية المقيدة » ، عانيا بها ، الملكية التي تحدد القوانين سلطاتها . ولا بد للحكومة المقيدة من أن تعنى وجود الحريات المدنية والسعادة الشخصية . ووجودها لا يعتمد بأية حال على شكل الحكم . والطغيان الذى

(١) من رسالة الى جيمس ماديسون في ٢٠ من ديسمبر عام ١٧٨٧ .

تعدده النظريات السياسية ، شكلا لا شرعيا من أشكال الحكم ، هو وحده ، الذي يستبعد الحكم الدستوري أو الشرعي . لكن جميع الحريات التي تضمنتها قوانين الحكومات الدستورية ، ذات طابع سلبي ، بصفا فيها من حق التمثيل بقصد فرض الضرائب ، الذي تحول فيما بعد الى الحق في الاقتراع . فهذه الحريات « لا تعد سلطات في ذاتها » وانما هي استثناءات من المجالات التي يسوء فيها استخدام هذه السلطات (١) وهي لا تطلب حق الاشتراك في الحكم وانما تطلب الضمانات من سوء تصرف الحكم نفسه .

ولا يهنا على هذا الصعيد ، الى حد كبير ، أن نقرر : هل تعود فكرة دستورية الحكم ، في تاريخها الى زمن « العهد الاعظم » أو ما يسمونه Magna charta (٢) أي الى الاتفاقات التي عقدت بين العرش وبين اقطاعيات المملكة لتقرير حقوق نبلاء الاقطاع وامتيازاتهم ، أو أننا على النقيض من ذلك ، نفترض أن « بداية الدستورية العصرية نشأت مع ظهور الحكومات المركزية الى حيز الوجود » (٣) .

ولو صح ان هذا الطراز من الدستورية ، هو أكثر ما تعرض في الثورات للخطر ، فان هذا يعني وكان الثورات قد ظلت مخصصة لبدائياتها المتواضعة ، عندما كان المقصود منها أن تكون مجرد محاولات لاعادة الحريات « القديمة » . لكن من الحق أن نقول : ان هذه الفكرة لم تكن صحيحة على الاطلاق .

(١) ربما لا يعرف الا نادرا ، برغم أهمية هذه المعرفة ، ان السلطة ، على حد تعبير وودرو ويلسون « شيء ايجابي وأن السيطرة شيء سلبي » ، وأن « الخلط بين هاتين الكلمتين افتقار للغة ، بحيث تصبح الكلمة الواحدة ، تستغل لمعان عدة » (كتاب سيد قديم ومقالات سياسية أخرى) . ١٨٩٣ ص ٩١) .

ولارب في ان هذا الخلط بين السلطة أي القدرة على العمل وبين الحق في الاشراف والسيطرة على اجهزة العمل ، الى حد ما شبهه بالخلط الذي سبق لنا ذكره بين التحرر والحرية ، والعبارة في النص مقتبسة من كتاب جيمس كوبر « الديموقراطي الأمريكي » لعام ١٨٣٨ .

(٢) هو الوثيقة الاولى في الدستور البريطاني لضمان الحريات وقد وقمها الملك يوحنا في ١٩ من يونيو عام ١٢١٥ . وتعد حجر الزاوية في الحريات الدستورية .

(٣) هذا هو رأى كارل فريدريشي في كتابه « الحكم الدستوري والديموقراطية » - الطبعة المنقحة لعام ١٩٥٠ . أما بالنسبة الى الفقرة الاولى من « أن مواد الدساتير الامريكية مستمدة من المواد التسع والثلاثين في العهد الاعظم » ، فراجع كتاب شارل شانوك عن « المعنى الحقيقي لتعبير الحرية في الدستور الانحادي ودساتير الولايات » - ١٨٩١ .

(المؤلف)

وهناك سبب قوى آخر ، يجعل من العسير علينا أن نتميز في عملية صياغة الدساتير ، العنصر الثورى حقا ، واذا استندنا في شواهدنا ، لا على ثورات القرن التاسع عشر بل على ما أعقبها من سلاسل الاضطرابات فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، تبين لنا ، وكأننا لا بد ان نواجه الحيار بين الثورات التى تكتسب صفة الدوام ، أى التى لا تصل الى نهايتها ، ولا تظهر لها أية نهاية فى اقامة صرح الحرية ، وبين تلك التى يعقب جيشانها الثورى قيام حكم « دستورى » جديد ، يضمن قسما معيننا من الحريات المدنية ، ولا يستحق سواء أكان ملكيا أم جمهوريا ، أكثر من اسم الحكومة المقيدة .

وتنطبق الحالة الأولى على الثورتين فى روسيا والصين ، حيث يتبجح القائمون على الحكم ، باستمرار الحكم الثورى ، أما الحالة الأخرى فتتنطبق على جميع الجيوشانات الثورية التى اجتاحت جميع بلاد أوربا تقريبا بعد الحرب العالمية الأولى ، أو تلك التى قامت فى كثير من البلاد المستعمرة التى حققت استقلالها فى الحكم الاستعماري الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية . ولم تكن الدساتير فى هذه الحالات ثمرة الثورة، وإنما فرضت فرضا بعد فشلها ، ومثلت بالنسبة الى الذين يعيشون فى ظلها ، علامة هزيمتها لا نصرها . وكانت هذه الدساتير فى الغالب من صنع الخبراء ، وان لم تكن على النحو الذى تصوره جلاستون Gladstone (١) عندما أطلق على الدستور الأمريكى وصفه بأنه « أروع عمل حققه عقل الانسان وارادته فى وقت معين » ، وإنما على النحو الذى ذكره ارثر يونج Arthur Young عندما قال فى عام ١٧٩٢ ، واصفا تعبير الفرنسيين الجديد عن الدستور بأنه « كالحلوى التى صنعت طبقا للتعليمات المحددة » (٢) وكان هدف هؤلاء الخبراء كبح التيار

(١) ويليام ايوارت جلاستون (١٨٠٦ - ١٨٩٨) من اكبر سياسة بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، ولد فى ليفربول ، ودرس فى أوكسفورد ، ودخل البرلمان أول مرة فى عام ١٨٣٢ وظل عضوا فيه الى أن اعتزل عام ١٨٩٥ . اشترك فى الوزارة لأول مرة عام ١٨٣٥ ، تحول فى منتصف حياته من المحافظين الى الاحرار ، وتولى زعامتهم عام ١٨٦٧ وقد ألف الوزارة أكثر من مرة .

(٢) مقتبسة من كتاب شارل هوارد ماكولون «الدستورية قديما وحديثا» ، طباعة ايشاكا لعام ١٩٤٠ . وعلى أولئك الذين يودون رؤية هذه القضية فى المنظار التاريخي أن يستعيدوا الى أذهانهم مصر دستور لوك الذى وضعه لكارولينا ، والذى كان أول دستور من نوعه يعده أحد الخبراء ويقدمه الى الشعب . ولقد قال عنه ويليام مورى : «لقد خلق هذا الدستور من لاشيء» ثم ما لبث أن اختفى اذ انتهى الى =

الثورى ، واذا كانت الدساتير قد عملت على تحديد السلطان وتقييده فان ما حددته لا يعدو سلطان الحكم والسلطان الثورى للشعب ، اللذين سبق ظهورهما ، نشوء هذه الدساتير ووجودها .

ومن المشاكل التى تموق البحث فى هذه القضايا ، بل ولعلها ليست أقلها أهمية ، مشكلة لفظية . فتعبير « الدستور » فى الواقع تعبير غامض ، اذ أنه يعنى من الناحية اللفظية عملية « الانشاء » ، كما يعنى القانون أو قواعد الحكم التى تم وضعها ، سواء أكانت فى شكل وثائق مكتوبة ، أم كانت ، كما هو الوضع بالنسبة الى الدستور البريطانى ، مجموعة من النظم والأعراف والسوابق .

وقد يكون من المستحيل ، كما هو الواضح ، أن نتوقع النتائج نفسها من الدساتير التى تضعها الحكومات اللاتورية ، وأن تطلق عليها الاسم نفسه ، وذلك ، لأن الشعب وثورته ، قد عجزا عن تنظيم حكومتهما وانشائهما ، أو لأن هذه « الدساتير » الأخرى ، قد نشأت على حد تعبير جلاد ستون من التطور التاريخى للأمة ، أو كانت ثمرة المحاولات المدرسية التى قام بها شعب بأسره ، فى إقامة جهاز سياسى جديد . ويبرز الفرق كما يبرز الخلط فى المعنى تمام البروز فى التعريف المشهور لعبارة الدستور الذى جاء به توماس بين Thomas Paine . وهو التعريف الذى لحص فيه ما تعلمه من المحاولات الأمريكية المحمومة لصياغة دسستورها ، وناقشته لها ، اذ قال : « ان الدستور ليس عملا من أعمال الحكومة ، بل هو عمل من أعمال الشعب الذى يقيم حكومته » (١) ومن هنا نشأت الحاجة فى فرنسا كما فى أمريكا لمجلس تأسيسى ، ولؤتمرات خاصة ، يكون ههما الوحيد ، وضع الدستور .

ومن هنا أيضا نشأت الحاجة أيضا ، الى العودة بالدساتير التى تم وضعها الى الشعب ليقول رأيه فيها ويناقش ما فيها من مواد اتحادية ، مادة مادة فى اجتماعاته العامة ، ثم مناقشتها فى مؤتمرات الولايات والاقاليم . وليست النقطة المهمة فى الموضوع ، فى أن المؤتمرات الاقليمية فى المستعمرات الثلاث عشرة السابقة ، لم تكن قادرة

« لاشئ » وينطبق هذا القول على جميع الدساتير المشابهة الأخرى . (مقال بعنوان « خليفة الدستور المكتوب » فى منشورات الجمع الأمريكى للعلوم السياسية والاجتماعية - المجلد الاول أبريل ١٨٩١) .

(١) ويمكن وضع هذا المعنى فى عبارة أخرى : « ان الدستور شيء يسبق الحكم . وليست الحكومة الا ثمرة الدستور » . وقد ورد هذان المعنيان فى القسم الثانى من « حقوق الإنسان » .

على تأسيس حكوماتها الاقليمية بشكل يضمن تقييد الصلاحيات بصورة كافية ، ومناسبة ، وانما في أن مؤسسى الدستور الأمريكى وصانعيه ، اتخذوا مبدأ لهم وهو أن على الشعب أن يكون هو الذى يمنح الحكومة دستورها وليس العكس على الاطلاق » (١) .

ولو القينا نظرة خاطفة على المصائر المختلفة للحكومات الدستورية خارج نطاق البلاد الانجلو - أمريكية ومناطق نفوذها ، لاكتفيينا بها ، لتمكنا من تبين الفرق الهائل فى السلطة والسلطان بين الدستور الذى تفرضه الحكومة على الشعب وبين الدستور الذى يقيم به الشعب حكومته . فلقد صيغت الدساتير التى وضعها الخبراء بعد الحرب العالمية الاولى لتعيش أوربا فى ظلها ، على غرار الدستور الأمريكى ، ولو أخفت هذه الدساتير وحدها ، لكانت كافية لأن تعمل عملا طيبا ، وتنجح فى عملها . ولكن ما أوحى به من شكوك وعدم ثقة فى نفوس الشعوب التى تعيش فى ظلها ، كانت قضية من القضايا التى سجلها التاريخ ، وهذه حقيقة تبينت بوضوح ، اذ لم تنقضى خمس عشرة سنة على سقوط الحكم الملكى فى القارة الأوربية . حتى كان نصف الدول الأوربية على الأقل يعيش فى ظل أنظمة ديكتاتورية ، على حين ظلت الحكومات الدستورية الباقية باستثناء البلاد الاسكندنافية وسويسرا ، تشترك فى الافتقار المؤلم الى السلطة والسلطان ، وكذلك الى الاستقرار الذى كان آن ذاك أيضا الطبيعة البارزة للجمهورية الثالثة فى فرنسا .

(١) يقول مورجان فى كتابه الذى اشرنا اليه سابقا : «سمحت معظم الولايات لمجالسها الاقليمية في أن تقوم بمهمة صياغة الدستور ووضعه موضع التنفيذ . ويبدو أن سكان ماساشوسيتس كانوا أول الناس الذين تبينوا خطر هذا الاجراء ، فقد عقد مؤتمر خاص لهذه الغاية في عام ١٧٨٠ ، وأقر دستور كان الشعب قد أمده مستقلا عن الحكومة . وبالرغم من أن الوقت كان قد انقضى على تمكن الولايات من اتباع أى أسلوب جديد فان مثل هذا الأسلوب قد اتبع على أية حال في خلق حكومة للولايات المتحدة» (ص ٩١) .

ونحن نرى رأى فورست ماكدونالد نفسه الذى كان يرى أن المجالس التشريعية فى الولايات كانت زائلة ، وأن مؤتمرات التصديق على هذه الدساتير ، كان لا بد أن تنتخب ، لان عملية الإبرام كانت شاقة ، وأن على الدساتير أن تتغلب على أساليب المجالس التشريعية وأجراءاتها ، وقد أمر فى أحد هوامشه «وفي نقطة نظرية قانونية على ألا تكون عمليات الإبرام من جانب المجالس التشريعية فى الولايات أكثر ربطا من أية قوانين أخرى ، وأن يكون فى الامكان رفضها من قبل المجالس التشريعية الأخرى » راجع كتاب «نحن الشعب .. الجدول الاقتصادي للدستور» - شيكاغو ١٩٥٨ ص ١١٤ (المؤلف)

ولقد كان الافتقار الى السلطان ، وما يرافقه من افتقار الى السلطة ، اللعنة التي حلت بجميع الحكومات الدستورية في جميع البلاد الأوروبية تقريبا منذ ألغيت الملكيات المطلقة فيها ، ومثلت الدساتير الأربعة عشر ، التي صيغت في فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و ١٨٧٥ ، حتى قبل السيل المنهمر من دساتير ما بعد الحرب في القرن العشرين - كل ما تعنيه كلمة السخرية من معان .

وفي وسعنا ان نتذكر أخيرا ، فترات الحكم الدستوري التي أطلق عليها اسم « النظم » الدستورية ليس الا وذلك في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وفي فرنسا بعد الحرب الثانية ، وهو تعبير عنى به الناس ، حالة ، ذابت فيها الشرعية في نظام نصف فاسد من التواطؤ والموالة ، وكان من حق كل انسان سليم العقل فيها أن يجد المبرر الصالح حتى للثورة ضده .

ولقد سمعنا جون ادامز يقول : ان الدستور معيار بل دعامة او رابطة ، اذا فهمه الناس ووافقوه عليه وأحبوه . أما اذا لم يدرك ويفهم ويحب ، فانه لا يعدو أن يكون طائفة من الورق التي يلهو بها الأطفال ، أو فقاعة تطير في الهواء ! « (١) » .

والفرق واضح بين الدستور الذي تصنعه الحكومة ، وبين الدستور ، الذي يقيم الشعب حكومته على أساسه . ولكن الى جانب هذا الفرق ، هناك فرق آخر ، قد يكون أصعب على الرؤية والتمييز ، بالرغم من مساسه به . ولو كان ثمة شيء يشترك فيه صانعو الدساتير في القرنين التاسع عشر والعشرين مع أسلافهم الأمريكيين في القرن الثامن عشر ، فهو شكهم في السلطان ، كسلطان ، وهو شك كان أقوى على الغالب في العالم الجديد منه في أي مكان في العالم القديم ، وفي أي زمن من الأزمنة .

وكان من الشائع على القول عند رجال القرن الثامن عشر ، كما ظل شائعا عند رجال القرن التاسع عشر ، أن الانسان لا يصلح بطبيعته لأن « يكون ذا سلطان مطلق » ، وان الذين يمارسونه ، يميلون بطبعهم الى « التحول الى حيوانات شرسة » . وان الحكومة شيء لابد منه لكبح الانسان ، والحد من سعيه الى السلطان ، وانها والحالة هذه ، على حد تعبير ماديسون « انعكاس للتفكير في الطبيعة الانسانية » .

(١) مقتبس من زولتان هارازي في كتابه «جون ادامز وأنبياء التقدم» كمبريدج ، مساشوسيتس . ص ٢٢١ .

أجل كانت هذه الشعارات مطبوعة في أذهان الآباء المؤسسين للاستقلال الأمريكي ، ولا ريب في أنها كانت دوافع وراء اعلان حقوق الانسان ، وكانت السبب في الاجماع على الحتمية المطلقة للحكم الدستورى بمعناه المجسد في الحكم المعتدل ، وان لم تكن عاملا حاسما على أية حال في التطور الأمريكى .

وقد كبح وعى هؤلاء المؤسسين للأخطار الهائلة التى تهدد حقوق المواطن وحريته ، والمنبثقة من المجتمع ذاته ، خوفهم من اسناد الكثير من السلطات الى الحكومة . ومن هنا نشأت نظرية ماديسون ، بأنه من الأهمية بمكان فى النظام الجمهورى ، عدم الاكتفاء بحماية المجتمع من طغيان حكامه ، بل العمل على حماية أى جزء من المجتمع ، من ظلم الفئات الأخرى، وحماية حقوق الأفراد أوالأقلية من طغيان مصالح الاكثرية «(١)» .

وقد تطلب هذا قبل كل شيء آخر ، اقامة سلطة حكومية عامة ، لا يمكن لجوهرها ، أن ينبع من شيء لا يعدو حدود السلبية المجردة ، أو بعبارة أخرى ، تطلب حكومة دستورية مقيدة ، وان كان صانعو الدساتير الأوروبية ، ودعاة الدستور لم يروا فيه الا خلاصة ما أتاحه الدستور الأمريكى من نعمة كبيرة . وكان ما أعجبوا به ، وهم على حق فى اعجابهم هذا من زاوية التاريخ القارى الأوروبى ، وهو ما انطوى عليه هذا الدستور من « حكم لين » ، كان نتيجة التطور العضوى للتاريخ البريطانى ولكن لما كانت هذه النعم ، لم توجد فى جميع دساتير العالم الجديد فحسب ، بل وضمنت وبصورة تحمل طابع التأكيد ، الحقوق التى لا تقبل النقاش للناس جميعا أيضا ، فانهم عجزوا عن ان يفهموا من الناحية الأولى ، الأهمية الطاغية والعظيمة لاقامة صرح الجمهورية ، كما لم يفهموا من الناحية الأخرى ، الحقيقة الواقعة ، وهى ان المحتوى الفعلى للدستور ، لم يكن على أية حال ضمانا الحريات المدنية ، بقدر ما كان الوسيلة لاقامة نظام جديد كل الجدة من أنظمة السلطان .

ويتحدث سجل الثورة الأمريكية على هذا الصعيد ، لغة واضحة كل الوضوح ، ولا لبس فيها أو ابهام . ولم تكن الدستورية على صعيد الحكم الشرعى « المقيد » ، هى التى اشغلت أذهان الآباء المؤسسين . فقد اتفقوا فى هذه الناحية تمام الاتفاق بحيث لم يجدوا أية حاجة الى مناقشة أو ايضاح ، وعندما كانت المشاعر فى ذروة نقمتها على ملك

(١) راجع «الاسنادى» رقم ٥١ .

انجلترا وبرلمانها في البلاد ، ظلوا الى حد ما ، واعين للحقيقة الواقعة وهي أنهم كانوا يتعاملون مع « ملكية مقيدة » لا مع « أمير مطلق » . وعندما أعلنوا استقلالهم عن هذه الحكومة ، وبعد أن حثوا بقسم الولاء للتاج ، أصبحت المشكلة الرئيسية التي تواجههم ، لا طريقة تحديد السلطان ، بل طريقة تثبيت دعائمه ، ولم يغد ما يشغلهم تحديد صلاحيات الحكم القائم ، وإنما الاستعاضة عنه بحكم جديد . فقد حالت حمى وضع الدستور التي سيطرت على البلاد فور إعلان الاستقلال ، دون وجود فراغ في السلطان ، ولم يكن في الامكان « اقامة سلطان جديد مرتكز على ما كان يعد دائما تحديدا سلبيا للسلطان وأعني به حقوق الانسان » .

وقد تعرضت هذه القضية كلها ، وبمنتهى السهولة ، مرات عدة للخلط والاضطراب ، وذلك بسبب الدور المهم الذي لعبه اعلان حقوق الانسان والمواطن في سير الثورة الفرنسية ، اذ لم تصبح هذه الحقوق موضحة للقيود المفروضة على الحكم الشرعي ، وإنما باتت أساس هذه القيود نفسها . فبالإضافة الى الحقيقة الواقعة وهي أن النص على « أن جميع الناس قد ولدوا متساوين » والذي كان مشحونا بالمعاني الثورية التي تضمن الحق في بلاد لاتزال اقطاعية في تنظيمها السياسي والاجتماعي ، لم يكن يفرض مثل هذه المعاني في العالم الجديد .

وهناك فرق في منتهى الأهمية في التأكيد ، بالنسبة الى الناحية الجديدة الوحيدة في تعداد الحقوق المدنية ، وهي ان هذه الحقوق قد أصبحت منذ هذه اللحظة ، حقوقا لجميع الناس مهما تكن شخصياتهم أو الأماكن التي يعيشون فيها .

وقد جاء هذا الفرق في التأكيد ، عندما لم يعد الأمريكيون بالرغم من ثقتهم بأن ما يطلبونه من إنجلترا لم يكن الا « حقوق الانجليز » ، قادرين على أن ينظروا الى أنفسهم على أنهم على حد تعبير بيرك « شعب تجرى دماء الحرية في عروقه » ، اذ أن وجود هذا القدر مهما كان ضئيلا من المهاجرين من غير الانجليز أو البريطانيين في صفوفهم ، كان كافيا لتذكيرهم بالقول الذي طالما سمعوه وهو « انكم سواء كنتم من الانجليز أو الأيرلنديين أو الألمان أو السويديين ، فإن من حقكم أن تتمتعوا بجميع الحريات التي يتمتع بها الانجليز ، وبكل ما يحققه هذا الدستور من حرية » (١) وهكذا فإن ما كانوا يقولونه ويعلنونه ، هو أن هذه

(١) صدرت هذه الكلمات من رجل من بشفانيا « وكانت هذه الولاية هي أكثر المستعمرات تنوعا في السكان بالنسبة الى القوميات المختلفة التي كانوا ينتهون اليها » اذ أن

الحقوق التي كانت حتى تلك اللحظة وقفا على الانجليز ، يجب أن تغدو في المستقبل ، مشاعا للجميع (١) ، أو بعبارة أخرى : ان من حق الناس جميعا أن يعيشوا في ظل حكومة دستورية « مقيدة » .

أما اعلان حقوق الانسان في الثورة الفرنسية ، فقد عني على النقيض من ذلك ، بأن مجرد ولادة الانسان تؤهله للتمتع بحقوق معينة . وكانت نتائج هذا التحول في التحديد ضخمة للغاية في النظرية والتطبيق في آن واحد .

ويتبين من هذا ان الصيغة الامريكية كانت تعني ضرورة وجود الحكم المتحضر لجميع الناس ، على حين عنت الصيغة الفرنسية وجود حقوق مستقلة عن النظام السياسي ، كما عنت معادلة هذه الحقوق لكل انسان بالحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن .

ولا نحتاج في بحثنا هذا الى الاصرار على ما يضمنه مفهوم الحقوق الانسانية من تعقيدات أصيلة فيه ، ولا على النقص القائم في جميع الاعلانات والبيانات وتعداد الحقوق الانسانية التي لم تدخل فورا في نطاق القوانين الايجابية والفعلية في البلاد ، لتطبق على جميع المقيمين فيها .

ولعل المشكلة في هذه الحقوق ، كانت في أنها بقيت أقل من حقوق المواطنين ، وأنها ظلت تطلب من أولئك الذين فقدوا حقوقهم الطبيعية كمواطنين ، على اعتبار أنها ملاذهم الأخير (٢) . وكل ما نحتاج اليه هنا ، هو أن نستبعد من اعتباراتنا الاخطاء الفظيعة التي تعرض لها سير الثورة الفرنسية ، عندما أعلنت ان الحقوق الانسانية أو ضمانات الحقوق المدنية ، يمكن أن تغدو هدف الثورة أو مضمونها .

« عدد من يتون الى أصل انجليزي ، كان يضاى عدد الذين يتون الى القوميات الاخرى » راجع كليفتون روزبر « الثورة الامريكية الاولى » - نيويورك ١٩٥٦ - ص ٢٠ وص ٢٢٨ .

(١) تصور جيمس أوتيس حتى في ستينات القرن « ادماج الحقوق التي تنص عليها القوانين الانجليزية العادية في الدستور البريطاني لتصبح حقوقا طبيعية للانسان ، كما رأى في هذه الحقوق الطبيعية قبودا تفرض على سلطة الحكومة » ، ويليام كارينتر في كتابه « تطور الفكر السياسي الامريكي » - برنستون ١٩٣٠ . ص ٢٩ (المؤلف)

(٢) للمزيد من الاطلاع على ما في حقوق الانسان من امور تبعث على الحرية تاريخيا وعلى صعيد المفاهيم راجع مناقشة المؤلف في كتاب « جذور الجماعية » الطبعة المنقحة - نيويورك ١٩٥٨ ص ٢٩٠ - ٣٠٢ .

وكان الهدف من الدساتير التي سبقت الدستور الاتحادي في أمريكا ، سواء أوضعتها المؤتمرات الإقليمية أم الجمعيات التأسيسية كما هي الحالة بالنسبة الى دستور ولاية ماشوسيتس ، أن تخلق مراكز جديدة للسلطة بعد أن أُلغى إعلان الاستقلال كل سلطة وسلطان للعرش والبرلمان البريطانيين .

وقد استنجد مؤسسو الثورة ورجالها ، في عملهم هذا ، بكل ما هو مختزن في عقولهم مما أسموه « بعلمهم السياسي » ، إذ أن علم السياسة على حد تعبيرهم لم يكن إلا محاولة اكتشاف « أشكال السلطة في الجمهوريات وتركيبها » (١) . ولما كانوا قد تبينوا جهلهم في هذا الموضوع ، فقد عادوا الى التاريخ ، يجمعون منه بحرص يبلغ حدود « التعامل » ، جميع الأمثلة من قديمها وحديثها ، وواقعها وأسطورها ، من الدساتير الجمهورية . ولم يكن ما حاولوا تعلمه ، لتبديد ما يحسون به من جهل ، الضمانات اللازمة للحريات المدنية ، وهو موضوع كانوا يعرفون عنه أكثر بكثير مما عرفته أية جمهورية سابقة ، وإنما أرادوا أن يتعلموا طريقة إقامة الحكم . وكان هذا هو السبب في التأثير الطاغى الذى خلفه مونتسكيو فى الثورة الأمريكية ، والذى لم يكن يقل بأية حال عن تأثير روسو على الثورة الفرنسية ؛ فلقد كانت الفكرة الرئيسية فى مؤلف مونتسكيو العظيم ، وهى التى اعتبرت قبل أكثر من حقبة واحدة من نشوب الثورة ، وبعد أن قتلت بحثا ودرسا الحجة الثقة فى أنظمة الحكم - هى إيجاد الشكل الصحيح والأصيل ، « لدستور الحرية السياسية » (٢) .

لكن تعبير الدستور على هذا الصعيد ، فقد كل ما فيه من مضامين السلبية وتقييد السسلطان ، وأصبح يعنى ، على النقيض من ذلك ان « الهيكل الأعظم ، للحرية الفيدرالية » يجب أن يركز الى إقامة السلطان وتوزيع صلاحياته توزيعا صحيحا ودقيقا . ولما كان مونتسكيو ، وهو المصدر الوحيد الذى استمد منه مؤسسو الجمهورية الأمريكية ، حكمتهم

(١) ليس ثمة من فقرة تعرضت للاقتباس من كتابات «مونتسكيو العظيم» ، السامية ، أكثر من عبارته المشهورة من انجلترا التى يقول فيها : «وهناك أيضا أمة أخرى فى العالم جعلت الحرية السياسية الهدف المباشر لدستورها» . (روح القوانين ١١ ٥٠) لمعرفة تأثير مونتسكيو العظيم على الثورة الأمريكية راجع كتاب بول سبيريلى «مونتسكيو فى أمريكا» لوزيانا ١٩٤٠ وكتاب جيلبرت شيفارد «الكتاب الشائع لتوماس جيفرسون» بلتيمور وباريس ١٩٢٦ .

(١) عبارات بنيامين راشي فى كتاب نابلز - المصدر نفسه ص ٤٠٢ .

السياسية ، قد رأى أن السلطان والحرية يمتدان الى مصدر واحد ، وأن الحرية السياسية على صعيد المفاهيم لا تقوم في مجال الرغبة بل في مجال القدرة ، وأن الملكوت السياسي يجب أن يفسر بل وأن يقام بطريقة ، تجتمع فيها الحرية مع السلطان - فإن اسمه ، ورد على الذكر في جميع المناقشات التي دارت عن الدستور تقريبا . (١) وقد أكد مونتسكيو ، ما عرفه الآباء المؤسسون صحيحا من تجاربهم في المستعمرات ، وهو أن الحرية هي « السلطة الطبيعية لفعل ما نريد أو عدم فعله » .

وعندما نقرأ في الوثائق القديمة التي تعود الى العهد الاستعماري في أمريكا أن « النواب المختارين على هذا النحو يملكون السلطة والحرية في تعيين من يريدون » ، فإننا ندرك على الفور انه كان من الطبيعي بالنسبة الى هؤلاء الناس أن يستعملوا كلمتي السلطة والحرية وكأنهما مترادفتان (٢) .

ومن المعروف تماما أن مشكلة فصل السلطات أو خلق التوازن بينها كانت أكثر المشاكل التي لعبت دورا عظيما في هذه المناقشات ، ولكن من الصحيح كل الصحة أيضا ، القول بأن هذه الفكرة لم تكن من اكتشاف مونتسكيو وحده . فهذه الفكرة لم تكن بأية حال ثمرة النظرة النيوتونية (٣) العالمية الآلية ، كما يحاول البعض أن يقولوا مؤخرا ، وإنما هي أقدم من نيوتون بكثير . فهي واردة بصورة ضمنية على الأقل في المناقشات التقليدية القديمة عن طرز الحكم المختلطة ، ولذا يستطيع المرء أن يعود الى عهد أرسطو أو بوليبيوس Polybius (٤) .

(٢) ميز مونتسكيو بين الحرية الفلسفية التي تتمثل في « ممارسة الإرادة » (روح القوانين ١٢ ، ٢) والحرية السياسية (المصدر نفسه ، ٣) ، حيث يركز على عبارة « السلطة » . واللفظ الفرنسي أكثر وضوحا في معنى السلطة من اللفظ الإنجليزي . إذ أن عبارة « السلطة » تعني أيضا القدرة .

(١) راجع روزبر - المصدر نفسه ص ٢٣١ ومجموعة « المراسيم الرئيسية في كوبيكتيكون » لعام ١٦٣٩ في « مجموعة الوثائق في التاريخ الأمريكي - أعداد هنري سنيل كوميجر » نيويورك - ١٩٤٩ - الطبعة الخامسة .

(٢) نسبة الى السير اسحاق نيوتون (١٦٤٢ - ١٧٢٧) - وهو من العلماء والمشتغلين بالرياضيات في إنجلترا . أهم اكتشافاته العلمية ، قانون الجاذبية ، وتحليل الضوء والتكامل التفاضلي في علم الجبر . وقد توصل اليها وهو في الرابعة والعشرين من عمره . وله عدة اكتشافات في الهندسة أيضا . وبعد كتابه « المبادئ من أسس العلوم الطبيعية والرياضية » .

(٣) بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق.م) مؤرخ روماني مشهور . أرخ الحروب مع قرطاجة . يعد تاريخه من أكثر كتب التاريخ القديمة قيمة . (العرب)

على الأقل ، الذى كان على الغالب أول من وعى المزايا الكامنة فى الكوابح
المشتركة وفى توازن السلطات .

ويبدو ان مونتسكيو كان جاهلا لهذه الحقائق والاسس التاريخية ،
اذ أنه اتخذ اتجاهاته ، على ضوء ما اعتقده من تفرد فى تركيب الدستور
الانجليزى ، وسواء أصح تفسيره لهذا الدستور أو لم يصح ، فان هذا
الأمر لا يحتل أية أهمية اليوم كما لم يكن مهما على الاطلاق حتى فى القرن
الثامن عشر . فاكشاف مونتسكيو ، كان ذا علاقة بطبيعة السلطة فعلا ،
ولا ريب فى أن اكتشافه هذا كان يتناقض تناقضا صارخا مع جميع
النظريات التقليدية فى هذا الموضوع ، بحيث بات معرضا للنسيان ،
بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهى أنه كان الملهم الى حد كبير لقيام
الجمهورية فى أمريكا . ولا ريب فى أن تلخيص هذا الاكتشاف فى عبارة
واحدة ، يعرض المبدأ المنسى الذى يقوم وراء التكوين الكامل لفصل
السلطات .

ولا ريب فى أن قولنا بأن « السلطان هو الذى يوقف السلطان عند
حده » ، لايعنى أنه يحطمه أو يحيله الى عجز (١) . فالعنف يستطيع أن

(١) لا ريب فى أن مونتسكيو الذى اورد هذه العبارة فى كتابه روح القوانين (١١ ، ٤٠) يعنى
أن سلطان القوانين يجب أن يكبح سلطان الانسان . ولكن فى هذا المعنى الظاهرى
شيئا من التضليل . فمونتسكيو لا يتحدث عن القوانين كواصر ومعايير مفروضة ،
فالقانون فى رأيه صلة ، اذ أن القوانين الدينية مثلا تربط الانسان بالله ، كما أن
القوانين الانسانية تربط بين الناس . ولو لم تكن هناك قوانين سماوية ، ما وجدت
علاقة بين الانسان والله ، ولولا القوانين الانسانية لاجتبت العلاقات بين الناس
وأقترت . وما وجد مجال من الارتباطات بينهم . ولاتمارس السلطة الا فى هذا المجال
من الارتباط ، ولذا فان عدم فصل السلطان لا يكون نفعاً للوضع القانونى ، وانما
يكون نفعاً للحرية نفسها . وفى وسع الانسان على رأى مونتسكيو أن يسيء استخدام
السلطة ، وأن يظل ضمن حدود القانون . وتنبع الحاجة الى الحدود من طبيعة
السلطة الانسانية لا من المداء بين القانون والسلطة .

ولقد تعرض فصل مونتسكيو بين السلطات وما يربط به من نظرية الكوابح
والموازين للنقد واللوم من حملة روح نيوتون العلمية فى تلك الايام . لكن مونتسكيو
كان بعيدا من روح العصر العلمية بعد الارض عن السماء . ومع ذلك يستطيع المرء
أن يرى أن تعابير مونتسكيو السياسية والبعيدة عن العلم ، هى التى أسهمت فى خلق
ماحققه من نفوذ ، ولا ريب فى أن جيفرسون كان متأثرا بلا علمية مونتسكيو عندما قال:
« ان على الحكومة التى حاربنا من أجلها ألا تقوم على مبادئ الحرية فحسب ،
بل وعلى الفصل بين السلطات والتوازن بينها، بحيث يكون لكل منها حدودها وقيدوها
(ملاحظات عن ولاية فرجينيا - السؤال الثالث عشر)
(المؤلفة)

يحطم السلطان بالطبع ، وهذا ما يقع في أنظمة الحكم الطغيانية ، حيث يحطم عنف الفرد سلطان الكثرين ، وبذلك يتحطم السلطان على حد تعبير مونتسكيو من ذاته ، أى أنه ينتهى لأنه يولد العجز بدلا من السلطان . فالقوانين لا تستطيع أن تكبح جماح السلطان بصورة مؤكدة ، خلافا لما كنا نظن ، وذلك لأن ما يسمى بسلطان الحاكم الذى يكبح في أنظمة الحكم الدستورى المقيد والشرعى ، لا يعد سسلطانا بالفعل ، وإنما هو العنف ، أو القوة المتضاعفة للفرد الذى احتكر سلطان الكثرين . وتتعرض القوانين دائما من الناحية الأخرى لخطر الالغاء نتيجة سلطان الكثرة .

وعندما يصطدم القانون بالسلطان ، فإن القانون لا يخرج منتصرا ظافرا الا فيما ندر . ومع ذلك ، لو فرضنا أن فى وسع القانون أن يكبح جماح السلطان ، وهى فرضية لابد أن تركز اليها جميع أنظمة الحكم الديموقراطى ، اذا أريد لها أن تجتنب خطر الانحطاط الى درك أكثر طغيان فى العالم استبدادا واسوئة صورة ، فإن ما تفرضه القوانين من قيود على السلطان لا يمكن أن تؤدى الا الى تدهور فى قدرتها وقوتها . فلا يمكن للسلطان أن يقف عند حده مع احتفاظه بكيانه الا بالسلطان ، ولذا فإن مبدأ فصل السلطات لا يؤمن الضمان اللازم من احتكار جهة معينة فى الحكم للسلطان ، وإنما يخلق طرازا معيناً من الأجهزة . يغدو من صميم الحكم نفسه . ويتولد السلطان منه باستمرار ، دون أن يتمكن من الإفراط فى النمو والتوسع بحيث يؤثر على مصادر السلطان الأخرى ومنابعه .

ولا ريب فى أن استشفاف مونتسكيو المشهور للواقع وقوله بأن الفضيلة نفسها تحتاج الى ما يحددها ، وأن الغلوفى التعقل شيء كره ، إنما جاء فى أثناء مناقشته لطبيعة السلطان . (١) فلقد رأى فى الفضيلة والتعقل سلطتين لا مجرد عمليتين من أعمال الانسان ؛ ولذا فإن الحفاظ عليهما وتنميتهما ، لا بد أن يخضعا فى رأيه للأوضاع التى تتحكم فى الحفاظ على السلطان ونموه . ولم تكن دعوته الى تحديدهما نابعة حتما عن رغبته فى التقليل منهما .

وكثيرا ما تتعرض هذه الناحية من الموضوع للتغافل والتفاضى ، إذ أننا لا نفكر فى تجزئة السيلطة الا على ضوء وجودها فى الفروع

(١) روح القوانين ١١ . ٤٠ . ٦٠ .

الثلاثة المعروفة للحكم . وكانت المشكلة الرئيسية التي واجهها الآباء المؤسسون على أية حال ، هي كيفية اقامة الاتحاد بين ثلاث عشرة جمهورية « ذات سيادة » وتم تأسيس كل منها بالطريق الصحيح . وكانت مهمتهم اقامة « جمهورية اتحادية ائتلافية » كونفيدرالية - تقوم ، على حد التعابير الشائعة آن ذاك والمقتبسة من مونتسكيو ، بالتوفيق بين مزايا الحكم الملكي في الشئون الخارجية ، وبين مزايا النظام الجمهوري في السياسة الداخلية (١) . ولم تعد هناك بالنسبة الى الدستور أية قضية تتعلق بدستورية الحكم بالنسبة الى الحقوق المدنية ، حتى لو كان قانون حقوق الانسان قد بات جزءا من الدستور كتعديلات أو ملاحق مضافة اليه ، وانما غدت القضية ، خلق نظام للسلطات ، يضمن التوازن بين السلطة الاتحادية وسلطات الجمهوريات الصحيحة النشوء ، كما يضمن التوازن بينهما ، بحيث لا يؤدي الى تفوق احدهما على الأخرى ، أو تحطيمه لها .

تري الى اى حد كان هذا الشطر من تعاليم مونتسكيو مفهوما في أيام اقامة الجمهورية ؟

كلنا يعرف أن جون آدمز كان المدافع عن هذه التعاليم على الصعيد النظري ، وذلك لان فكره السياسي كله ، كان قائما على الموازنة بين السلطات . ولاريب في أنه كان يؤمن ، عندما كتب بأن «السلطان يكبح السلطان ، والقوة تكبح القوة ، والقدرة تكبح القدرة ، والمصلحة توقف المصلحة ، والعقل يقاوم العقل ، والبلاغة تحد من البلاغة ، والعاطفة تصمد امام العاطفة » - قد عثر في هذا التعارض على وسيلة لتوليد المزيد من السلطان والقوة والتعقل ، لاطريقة لالغائها (٢) . أما اذا اردنا البحث على صعيد التطبيق ، واقامة النظم ، فان من الخير أن نعود الى

(١) راي جيمس ويلسون على هذا الاساس ، أن «الجمهورية الاتحادية ، كشكل من اشكال الحكم ، تضمن جميع مزايا الجمهورية ، في الوقت الذي تحتفظ فيه بكل مالمالجمهورية من مكانة خارجية وقوة» (سبرلين - المصدر نفسه ص ٢٠٦) .

ونافش هاملتون في العدد التاسع من «الاتحادى» اعداء الدستور الجديد مقتبعا ماقاله مونتسكيو عن «ضرورة وجود المصاهدات بين الاراضي التى تؤلف الحكم الجمهورى» مؤكدا ان مونتسكيو ، راي في الجمهورية الاتحادية الايتلافية (الكونفيدرالية) الوسيلة لتوسيع الحكم الشعبى ، والتوفيق بين مزايا الملكية ومزايا الحكم الجمهورى .

(المؤلفة)

(٢) من هارازنى - المصدر نفسه ص ٢١٩ .

مقاله ماديسون عن التوازن في السلطة بين حكومات الولايات ، والحكومة الاتحادية .

ولو كان ماديسون قد آمن بالنظريات التي كانت شائعة في تلك الايام ، عن عدم الفصل بين الصلاحيات ، وأن السلطان المجرى يعنى اضعاف السلطان (١) ، لتوصل الى الاستنتاج بأن سلطان الحكومة الاتحادية الجديد ، يجب ان يستند الى السلطات التي تتخلى الولايات له عنها ، بحيث تزداد هذه الولايات التي يتألف منها الاتحاد ضعفا ، كلما ازداد سلطان الاتحاد وقوته .

وكان تفكيره ينحصر على أية حال ، في ان اقامة الحكم الاتحادى قد خلقت مصدرا جديدا للسلطان لا يستمد قوته بأى شكل من سلطات الولايات ، لانه لم يقم على حساب اضعافها . وراح بعد ذلك يصر على الا تتخلى الولايات عن سلطاتها الى الحكومة المركزية ، وانما من الواجب توسيع سلطات الحكومة المركزية توسيعا كبيرا ويجب أن تكون هذه السلطة الجديدة كايضا لممارسة حكومات الولايات للسلطات الضخمة التي يجب أن تظل في متناولها (٢) .

وفي ضوء هذا ، رأى « انه لو حدث والفيت حكومات الولايات نفسها ، فان من واجب الحكومة المركزية ، استنادا الى مبدأ الدفاع عن النفس ، أن تعمل على اعادتها الى الوجود ضمن المجال الصحيح لصلاحياتها ، (٣) » .

(١) كانت مثل هذه الآراء منتشرة في أمريكا بالطبع ايضا . ولقد راينا جون تايلور وهو من فرجينيا يناقش جون ادامز قائلا : « يمد السيد ادامز أن تجزئتنا للسلطة ، هو عين المبدأ الذي وصفه لتوازن القوى . ولكننا نمد هذين المبدأين متعارضين ومختلفين وقد استخدم ميدونا للحد من السلطة الى الحد الذي يجعل منها نعمة لا نقمة . ، لكن السيد ادامز يطالب بحكومة أجهزة مختلفة ، وكان السلطة ستكون الحارس الأمين على السلطة ، تماما كما يكون الشيطان الحارس الأمين للشيطان (راجع ويليام كارنتر . المصدر نفسه) .

وقد اطلق على تايلور بسبب شكوكه المستمرة في السلطة ، اسم فيلسوف الديموقراطية الجيفرسونية . لكن بيت القصيد هو أن جيفرسون لم يكن أقل ايمانا من ادامز أو ماديسون بأن توازن السلطات لا تجربتها هو العلاج الناجح للظفياح .

(٢) راجع مقال ادوارد كوروين من «تقدم النظرية الدستورية بين اعلان الاستقلال ومؤتمر فيلادلفيا في المجلة التاريخية الأمريكية - المجلد ٣٠ لعام ١٩٢٥ .

(المؤلفة)

(٣) «الاتحادى» رقم ١٤ .

وكان الابتكار الأمريكي العظيم في عالم السياسة في هذا المجال ، بل لعله اعظم ابتكار في علم السياسة كعلم ، هو الاصرار على الفناء السيادة من الاطار السياسى للجمهورية ، والاستشفاف الصائب بأن السيادة والعطفيان يؤلفان شيئا واحدا في مجال الشؤون الانسانية .

وكان العيب في النظام الاتحادى الائتلافى (الكونفيدرالى) . انه لم تكن هناك تجزئة للسلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، وان هذا النظام كان اشبه مايكون بالتحالف لا بالحكم ، كما ان التجارب اثبتت ان هذا التحالف بين السلطات يؤلف ميلا خطيرا لدى السلطات المتحالفة لتعمل كل منها على اضعاف الاخرى بدلا من ان تعمل على كبحها ، مما يؤدى الى توليد العجز (١) .

ولم يكن الآباء المؤسسون يخشون السلطة بقدر ما كانوا يخشون العجز ، وكانت مخاوفهم تتضاعف من جراء آراء مونتسكيو التى نقلناها في هذه المناقشات والتى تقول بأن الحكم الجمهورى ، لا يكون فعالا الا في البلاد الصغيرة نسبيا .

وهكذا تحول النقاش الى مدى قدرة النظام الجمهورى للحكم على الحياة ، وراح كل من هاملتون Hamilton وماديسون يسترعيان الانظار الى راي آخر لمونتسكيو يقول : ان ايجاد اتحاد ائتلافى بين الجمهوريات يمكن ان يحل مشاكل الدول الكبيرة ، بشرط ان تكون الكيانات التى تؤلفها ، وهى الجمهوريات الصغيرة ، قادرة على اقامة جهاز سياسى جديد ، هو الجمهورية الاتحادية الائتلافية (الكونفيدرالية) ، بدلا من ان تنتهى بالتحالف المجرد (٢) .

ويتضح من كل هذا ان الهدف الفعلى للدستور الأمريكى ، لم يكن تحديد السلطة بقدر ما كان خلق سلطة جديدة . وكانت الغاية الفعلية اقامة مركز جديد كل الجدة للسلطة ، يتم انشاؤه بالطرق السليمة ، ويعمل على تمويش الجمهورية الاتحادية التى تمتد صلاحياتها لتشمل اراضى واسعة كل السعة ، عن السلطات التى فقدت من جراء انفصال المستعمرات الامريكية عن التاج البريطانى . وكان هذا النظام الدقيق المعقد ، الهادف بصورة متعمدة الى الإبقاء على السلطات المتوقعة للحكم

(١) من رسالة لماديسون الى جيفرسون في ٢٤ من أكتوبر ١٧٨٧ في كتاب ماكس فاراند «سجلات المؤتمر الاتحادى لعام ١٧٨٧» نيوهانن ١٩٣٧ . المجلد الثالث من ١٣٧ .

(٢) للمزيد من المعرفة عن ماديسون راجع «الاتحادى» رقم ٢٣ .

الجمهورى سليمة وكاملة ، والحيلولة دون نضوب المصادر المتعددة للسلطة
فى حالة المزيد من التوسع ، وذلك « نتيجة ما يطرأ عليها من زيادة كثرة
لانضمام أعضاء جدد » ، الثمرة الكلية للثورة (١) .

ولقد تمكن الدستور الأمريكى أخيرا من تثبيت سلطة الدولة ، ولما
كانت الحرية هى هدف الثورة فإن هذا الدستور أصبح ما يسمى على
حد تعبير براكتون (Bracton) بالدستور الحر .

ولا ريب فى أن الإيمان بأن الدساتير الأوروبية التى ظهرت بعد
الحرب ، وعاشت فترة قصيرة ، أو حتى بأن الدساتير التى سبقتها فى
القرن التاسع عشر ، والتى استمدت مبادئها الموجهة من الشك فى السلطة
بصورة عامة ، والخوف من السلطان الثورى للشعب بوجه خاص ، يمكن
أن تقف ، فى طرازها وشكل الحكم فيها على قدم المساواة مع الدستور
الامريكى الذى نبع من الثقة فى اكتشاف مبدأ للسلطة قادر على
خلق اتحاد دائم . ولا ريب فى أن هذا الإيمان إنما هو إيمان يقوم على
مجرد التلاعب بالالفاظ .

- ٢ -

ولكن ، مهما كان سوء الفهم هذا كريها ومموجا ، فإنه لا يعد
من الطراز الاكراهى الذى لا يجوز تجاهله . وما كان سوء الفهم هذا
ليتشأ لو لم تكن هناك الحقيقة التاريخية ، وهى أن الثورات بدأت
كعمليات « إعادة » لأنظمة سابقة ، وأن الممثلين الذين اشتركوا فيها
وجدوا من العسير عليهم حقا . أن يبينوا كيف ومتى تحولت محاولات
الإعادة هذه الى أحداث ثورية لانقاوم . وكان من الطبيعى بالنسبة الى
رجال الثورات أنفسهم ، عندما واجهوا أخيرا فى مشكلة إقامة الحكم
الثورى : إيجاد الحكم الجمهورى ، أن يميلوا الى الحديث عن الحريات
الجديدة التى خلقت إبان الثورات نفسها على صعيد الحريات القديمة

(١) يقول نجيمس ويلسون فى تعليقه الواضح على الجمهورية الاتحادية التى اقترحتها
مونتسكيو : أن هذه الجمهورية « تقوم على أساس تجميع المجتمعات المنفصلة فى جسم
جديد واحد متماسك ، قادر على الزيادة بإضافة أعضاء جدد ، وهى عملية ضخمة ،
تناسب الأوضاع الأمريكية ليس الا . » (سبرلين - المصدر نفسه ص ٢٠٦) .

طالما أن هدفهم الاصلى كان استعادة حقوق الحكم المقيّد وحرّياته ،
لا إقامة حريات جديدة .

ويصدق هذا القول أيضا على التعابير المهمة الأخرى للثورة ، وفي
طليعتها التعبيران المترابطان عن السلطة والصلاحيّة .

ولقد سبق لنا أن ذكرنا ، أن الثورات ما كانت لتقوم ، وإنها إذا
قامت ما كانت لتنجح ، طالما أن سلطات الجهاز السياسى القائم ، كانت
قوية ومتماسكة .

وهكذا كانت استعادة الحريات القديمة مرتبطة منذ البداية بل
ومضاجبة لإعادة فرض الصلاحيات الضائعة ، والسلطة المفقودة .

ولما كان المفهوم القديم للحرية قد شرع عن طريق محاولة «الإعادة»
هذه فى فرض نفوذه القوى على تفسير التجربة الجديدة للحرية وتعليلها ،
فإن التفهم القديم للسلطة والصلاحيات ، كان يؤدى وبصورة آليّة ،
برغم الكراهية العنيفة المنصبة على ممثليها ، الى تحول التجربة
الجديدة للسلطة لتصاغ فى مفاهيم لم تنسخ ويبطل العمل فيها الا
منذ أمد قصير للغاية .

ولا ريب فى أن هذه الظاهرة من التأثيرات الآليّة الرتيبة هى التى
تجعل من حق المؤرخ أن يقول كما قال ميتلاند (Maitland) (١)
إن الأمة قد حلت محل الأمير (٢) ، ولكن بعد أن كان الأمير نفسه « قد حل
محل البابا والأسقف » وأن يصل من ذلك الى الاستنتاج بأن الوضع
يفسر « قدرة الحكومة المطلقة العصرية على المطالبة بالرغم من عدم وجود
الأمير فيها ، بحقوق الكنيسة السابقة » (٣) .

والفرق الكبير الواضح والحاسم على الصعيد التاريخى بين
الثورتين الأمريكية والفرنسية ، هو أن الميراث التاريخى لاولاهما كان
« ملكية مقيدة » على حين ورثت الأخرى عن العهد الذى سبقها الحكم

(١) روفى ميتلاند (١٧٩٢ - ١٨٦٦) - مؤرخ انجليزى . ولد فى لندن . درس فى كمبردج .
من مؤلفاته «عصور الظلام» و «الإصلاح الدينى فى إنجلترا» .

(٢) يعنى «الأمير» هنا ، الحاكم المطلق ، سواء أكان ملكا أم اميرا ، أم طاغية وذلك على
ضوء استعمال «مكيافلى» لهذا التعبير فى كتابه «الأمير» .

(٣) إيرنست كانتربروتز فى مقاله «أسرار الدولة - المفهوم المطلق ، وجدوره المتأخرة ،
فى العصور الوسطى» مجلة جامعة هارفرد الدينية لعام ١٩٥٥ . (المرب)

المطلق الذى كان يعود فى جذوره الى القرون الاولى من العصر الحديث ، بل والى القرون الاخيرة فى عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة (١) .

وليس ثمة أكثر منطقاً من أن تتأثر الثورة بطراز الحكم الذى تهدمه ولذا فإن من المنطق أيضاً أن نعلل أية ثورة تميل الى الاستبداد ، بأن العهد الملكى الذى ثارت عليه كان مستبدًا . وأن نصل من ذلك الى الاستنتاج القائل بأنه كلما كان الحاكم مستبدًا ، فإن الثورة التى تحل محله ، تكون أكثر استبداداً من غيرها من الثورات (٢) . وفى مكنة الانسان أن يرى فى تاريخ الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، وتاريخ الثورة الروسية التى سارت على غرارها فى قرننا هذا ، ظاهرة متلاحقة ، تؤيد هذا المنطق . وهل فعل سيميسى (Sisy) أكثر من استبداله سيادة الملك بسيادة الأمة ؟ وهل كان هناك ما هو أكثر منطقاً بالنسبة اليه من أن يضع الأمة فوق القانون ، تماماً . كما كان الامر بالنسبة الى سيادة الملك فى فرنسا ، إذ لم تعد منذ أمد طويل ، تعنى استقلال الملك عن الالتزامات والمواثيق الاقطاعية ، وانما أصبحت تعنى ، ومن أيام بودين (Bodin) على الأقل اطلاقية الحكم الملكى ، وسلطانه المتحرر من القوانين ؟ ولما كان الملك لا يمثل فى شخصه منبع كل سلطان دنيوى فحسب ، وانما كانت ارادته أيضاً هى المصدر لكل قانون دنيوى ، فإن ارادة الأمة ، أصبحت منذ أيام الثورة ، التجسيد الفعلى للقانون أيضاً .

ولم يكن اتفاق رجالات الثورة الفرنسية فى هذه القضية بالذات ، أقل اجماعاً من الاتفاق الكامل بين رجالات الثورة الامريكية على ضرورة تحديد الحكم . وكما غدت نظرية مونتسكيو فى الفصل بين السلطات المحور الذى يدور حوله الفكر السياسى الأمريكى نظراً لاعتماده فى منابعه

(١) نسبة الى الامبراطورية التى اقامها شارلمان ملك الفرنجة فى عام ٨٠٠ ميلادية عندما توجه البابا ، امبراطورا للامبراطورية الرومانية المقدسة (نسبة الى تنويع البابا) . وكانت هذه الامبراطورية التى عاشت حتى عهد الامبراطور شارل الخامس (شارلكان) وقد توج عام ١٥١٧ ، تحكم معظم أنحاء أوروبا الوسطى والغربية . وقد عرفت فى القرون الوسطى بصراعها مع البابوية .

(٢) قد تصح هذه النظرية بالنسبة الى بعض الحالات ، ولاسيما اذا تحولت الثورة الى انقلاب ، ولكنها لاتصح كقاعدة عامة على الاطلاق . فهناك ثورات قامت على مبادئ استبدادية ، ولكنها مضت فى طريقها الثورى ، لتبنى غالباً جديداً تسوده الحرية الصحيحة . وليس اصدق تمثيلاً لهذا من ثورة يوليو المجيدة فى مصر التى خلفت هذا من أكثر المبادئ استبداداً . (المغرب)

على الدستور الإنجليزي ، فان نظرية روسو عن « الإرادة العامة » التي تتولى توجيه الأمة وإدارة شئونها ، وكان هذه الأمة لم تعد تؤلف مجموعة من الناس ، بل تؤلف شخصا واحدا - غدت محور الفكر الثوري في فرنسا بالنسبة الى مختلف الأحزاب والفئات ، وذلك لأنها ، اى هذه النظرية ، أصبحت البديل المذهبي « للإرادة السيدة » التي يمارسها ملك مطلق .

ولعل النقطة المهمة في هذا الموضوع . هي ان الملك المطلق ، لم يكن يمثل ، على النقيض من الملك الدستوري المقيد ، الحياة المحتملة لدوام الأمة ، والمعبر عنها بتعبير « مات الملك وليحيى الملك » فحسب ، وانما بات يمثل بالفعل أن الملك هو « التجسيد الحقيقي لمؤسسة اتحادية دائمة الحياة » (1) ، بالإضافة الى أنه يجسد على الارض ارادة الالهة ينسجم فيها القانون مع السلطة تمام الانسجام . وكانت ارادته بوصفها الممثلة المفترضة لإرادة الله على الارض مصدر كل سلطة وقانون .

ولا ريب في أن هذا الارتباط في الجذور هو الذي أضفى على القانون صفة السلطة وعلى السلطة صفة الشرعية ، ولذا فعندما وضع رجالات الثورة الفرنسية الشعب في موضع الملك ، كان من الطبيعي ، بالنسبة اليهم ، الا ينظروا الى الشعب على ضوء النظرية الرومانية القديمة المتفقة تمام الاتفاق في مبادئها مع مبادئ الثورة الامريكية ، بأنه مصدر كل سلطة ومستقرها فحسب بل كمصدر القوانين كلها أيضا .

وليس ثمة من شك في أن الثورة الامريكية كانت محظوظة الى حد ما ، اذ أنها وقعت في بلاد لم تكن تعرف شيئا عن الفاقة الجماعية للجماهير ، وكان شعبها قد خبر خبرة واسعة ، تجارب الحكم الذاتي . وكان من حسن طالعتها أيضا ، أنها قد نشأت عن الصراع مع الملكية المقيدة . فلم يكن هناك في حكومة الملك والبرلمان التي انفصلت عنها هذه المستعمرات اية سلطة متحررة من القوانين ، ولهذا فان الذين صاغوا الدساتير الامريكية لم يكونوا - بالرغم من ادراكهم ضرورة ايجاد مصدر جديد للقوانين ، وابتكار نظام جديد للسلطة - مدفوعين الى استنباط القانون والسلطة من مصدر واحد .

وبالرغم من أنهم رأوا في الشعب مصدر السلطة ومستقرها ، فانهم

(1) راجع كتاب «هينان مع الملك - دراسة في لاهوت القرون الوسطى» لايرنست كاثورويتز . برنستون ١٩٥٧ . ص ٢٤ .

تبيينوا ان الدستور يجب ان يكون منبع القوانين ومصدرها ، وهو كوثيقة مكتوبة ، شيء موضوعى باقى يستطيع المرء ان يتناوله بالمعالجة من زوايا مختلفة ، وان يفرض عليه شتى التفسيرات المتباينة ، وأن يحدث فيه ما يراه من تبدلات وتعديلات تقتضيها الظروف ، لكنه لا يؤلف بأية حال كالارادة مثلا مزاجا عقليا ذاتيا .

ولقد ظل ككيان دنيوى ملموس ، أكثر رواجاً واستقراراً من الانتخاب او من عملية استفتاء الراى العام . وعندما تعرضت نظرية تفوق الدستور ، فى وقت لاحق ، وتحت تأثير النظريات الدستورية الاوربية على الغالب ، للشك ولاسيما من ناحية علاقاتها الجذرية بالارادة الشعبية ، ظلت الفكرة الغالبة ، أن القرار اذا ما اتخذ يظل سارى المفعول وملزماً للكيان السياسى الذى يتخذه (١) . ولذا فقد ظل عدد الذين يقولون بضرورة احتفاظ الشعب فى أنظمة الحكم الحرة بالسلطة « فى كل وقت ، ولأى سبب أو بدون سبب الا رغبات هذا الشعب فى ممارسة سيادته ، وفى تغيير شكل الحكم ولبابه أو ازالته ، وخلق حكم جديد يحل محله » (٢) ، محدوداً للغاية فى جميع المجالس التمثيلية . ويظهر من هذا ، كما يظهر من غيره من الأوضاع ، أن ما ادعته فرنسا فى عهد ثورتها ، مشاكل سياسية أصيلة أو مشاكل فلسفية أيضاً قد برز الى المقدمة ابان الثورة الأمريكية بشكل مألوف وسخيف بحيث أسقط من الحساب حتى قبل أن يكلف أى انسان نفسه عناء صياغته فى نظريات سياسية .

ولا يعنى هذا على الإطلاق ، أنه لم يكن ثمة اناس يتوقعون من « اعلان الاستقلال » أن يؤدى الى قيام « شكل للحكم يتحرر فيه الناس من حكم الأثرياء » ، ويتمكن فيه كل فرد من أن يعمل كمها يهوى

(١) مقال لادوارد كورين «أسس القانون الدستورى الأمريكى» فى مجلة هارفرد القانونية المجلد ٤٢ لعام ١٩٢٨ ص ١٥٢ وقد جاء فيه : «يمثل القول بتفوق الدستور على أساس جلدوره فى الإرادة الشعبية ليس الا ، نموا نسبياً لاحقاً للنظرية الدستورية الأمريكية وكان هذا التفوق الدستورى يعزى فى السابق الى شهرة مصادرة أكثر من نسبته الى محتواه ، والى تجسيده للعدالة الاساسية واللامتبدلة» .

(٢) يماثل مقاله بنيامين هيتشورن ومناقله عنه نايلز فى الصفحة ٢٧ من المصدر الذى سبق لنا ان اشرنا اليه ، مقاله الفرنسيون تماماً . ولعل من الغريب أن نلاحظ على أية حال ، أنه شرع فى قوله بالمباراة التالية : «أنا لاعبى بالحرية المدنية - الحكم من طريق القانون ، وأنا اعنى به سلطة تتمثل فى الشعب بجموعه» فهو والحالة هذه يميز تمييزاً واضحاً بين القانون والسلطة ، ويدرك أن الحكم الذى يركز الى سلطة الشعب وحده لا يمكن أن يسمى حكم القانون .

ويشاء» (١) . لكن هؤلاء لم يمثلوا الا فئة ظلت تفتقر الى كل تأثير في نظريات الثورة الامريكية وتطبيقها . ولكن بالرغم من كل ماحبيت به الثورة الامريكية من حسن الطالع ، فانها لم تتحرر على الاطلاق ، من أكثر مشكلة في الحكم الثورى ازعاجا وتعقيدا وهى مشكلة الاطلاق في الحكم .

ولو لم تقع الثورة الامريكية ما استطعنا قط ان نعرف حتمية ظهور مشكلة الحكم المطلق في كل ثورة ، ووجودها متصلة في الحدث الثورى نفسه . ولو كنا مرغمين على أن نستمد أدلتنا من الثورات الاوروبية الكبرى وحدها ، كالحرب الاهلية الانجليزية في القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر ، وثورة اكتوبر الروسية في القرن العشرين ، لوجدنا انفسنا مفرقين بالادلة التاريخية التى تجمع فى دلالاتها على الترابط القائم بين الملكية المطلقة وبين ما يخلفها من دكتاتورية مستبدة، بحيث نستنتج ان مشكلة الحكم المطلق فى أى مجال سياسى تنبع من الارث التاريخى السيئ الحظ ، ومن سخافة الملكية المطلقة التى أدخلت فى البنيان السياسى شخص «المطلق» وهو الامر لتحاول الثورات عن طريق الخطأ محاولات عقيمة العثور على بديل له . ومن المفرد حقا ايقاع المسئولية على الاطلاق الاستبدادى فى أنه باكورة جميع الثورات باستثناء الثورة الامريكية ، وذلك لان سقوط الحكم المطلق فى أوروبا أدى الى انهيار جميع اجهزة الحكم فيها ، وانهيار ذلك النظام الذى كان يجمع الدول الاوروبية ، اذ ان نيران الحريق الثورى التى أشعلتها مساوى العهود البائسة ، ما لبثت أن ألهمت النيران فى العالم كله .

ولا يهنا القول اليوم بأن فكرة سيبس هى التى أوحى بذلك منذ استهلال الثورة الفرنسية باستبدالها بالملك المطلق القديم ، الحاكم المطلق الجديد أو أنها فكرة روبسبير بعد انقضاء أربع سنوات من التاريخ الثورى نفسه على قيام الثورة .

ولقد كان مزيج هاتين الفكرتين هو الذى أدى فى النهاية الى اشعال النيران فى العالم أى فكرة الثورة الوطنية وفكرة الوطنية الثورية ، وبصورة أخرى فكرة الوطنية التى تتحدث بلغة الثورة أو فكرة الثورات التى تثير مشاعر الجماهير بالشعارات الوطنية .

على أية حال لم تسر الثورات الاوروبية سواء التى اتبعت تلك الفكرة أو هذه على منوال الثورة الامريكية ، ولم تعد اية ثورة تؤمن بأن وضع الدستور هو العمل الاول والأنبيل من أعمال الثورة ، وأن الحكومة

(١) راجع مقال «الديمقراطية ، والثورة الامريكية» لميريل جينسين فى مجلة مكتبة «هانتنجتون» المجلد (٢٠) . رقم ٤ لعام ١٩٥٧ .
(المؤلفة)

الدستورية تميل اذا وجدت ، الى ان تنجرف مع الحركة الثورية التي جاءت بها الى الحكم والسلطة . ولم تعد الدساتير هي الغاية النهائية للثورات أو ثمرتها الاخيرة ، وانما أصبحت الدكتاتورية الثورية هي الثمرة ، على اعتبار أنها القادرة على تحريك المد الثوري ودفعه ، هذا اذا لم تفشل الثورة منذ بدايتها ، لكي تخلفها عودة الى النظم القديمة .

ومهما كانت شرعية هذه المغالطة في الافكار التاريخية ، فانها تعد من الامور المسلم بها اشياء لا تعد طبيعية عند عرضها على محك البحث الدقيق . وكانت الملكية المطلقة في أوروبا ، مثلة في ملك مطلق تعد ارادته منبع كل سلطة وقانون - ظاهرة غريبة الى حد ما في نظريتها وتطبيقها . وكانت الثمرة الاولى والتي هي أكثر بروزا في نتائجها لما نسميه بالحركة العلمانية ، وهي حركة تحرير السلطة العلمية من سيطرة الكنيسة وتسليطها . وكانت هذه الملكية المطلقة التي ينسب اليها الفضل في الاعداد لنشوء الحكومات القومية وقيامها بالفعل ، مسئولة أيضا وعلى الصعيد نفسه عن نشوء المجال العلماني بكل ما فيه من روعة وكرامة . وكان في مكتة التاريخ القصير الملىء بالاضطراب للدول المدنية في ايطاليا ، التي تعد صلتها بالتاريخ اللاحق للثورات ، عودة بهذه الثورات الى القدم ، والى أمجاد الملوكوت السياسي العريق - أن تنبئ بما ينتظر العصر الحديث في المجال السياسي من تعقيدات وفرص ، الا اذا اعتبرنا أن التاريخ كان خاليا من مثل هذه « النبوءات » والتوقعات . وكان نشوء الملكية المطلقة أيضا ، هو الذي حجب هذه التعقيدات عدة قرون ، اذ يبدو أنها قد عثرت في المجال السياسي نفسه ، على بديل كاف كل الكفاية، عن التبرير الديني الضائع للسلطة العلمانية في شخص الملك ، أو في اقامة نظام الملكية نفسه . لكن هذا الحل الذي سرعان ما حسرت الثورات النقاب عنه وكشفتة على حقيقته كنصف حل ، لم يؤد الا الى اخفاء أكثر التوقعات بدايته في جميع النظم السياسية قرونا عدة ، والا الى افتقار عميق الى الاستقرار - نتيجة الافتقار - الاولى الى السلطة .

ولم يكن في امكان الملكية المطلقة أن تحل محل ذلك الاعتماد الذي اخفاه الدين أو السلطة الدينية على المجال العلماني ، اذ أن هذه الملكية افتقارا منها الى المصدر السامي والشامل للسلطة ، لم تكن قادرة الا على الانحطاط والتحول الى الطغيان والاستبداد .

ولاريب في أن الأمير بعد حلوله محل البابا أو الاسقف لم يكن يمارس لهذا السبب عمل البابا أو الاسقف أو يتلقى الاعتماد منهما . ولم يكن

على صعيد العلم السياسى خليفة لهما ، بل كان مفتصبا للحكم منهما ، بالرغم من جميع مرافق ظهوره من نظريات جديدة عن الحقوق والسيادة المقدسة للامراء .

وقد أدى ظهور العلمانية الى تحرر المجال العلمانى من وصاية الكنيسة ، الى بروز مشكلة جديدة ، وهى ايجاد سلطة جديدة يكون فيها المجال العلمانى اى بالاضافة الى تعذر حصوله على مكانة جديدة له ، قد اضاع الاهمية المستمدة التى كان يملكها عن طريق وقوعه تحت اشراف الكنيسة .

واذا ما ناقشنا الموضوع على الصعيد النظرى ، قلنا ان الحكم المطلق كان يحاول حل مشكلة السلطة هذه دون الرجوع الى الاساليب الثورية فى خلق اى شىء جديد ، وانه حلها بعبارة أخرى ، ضمن اطار الصلاحيات السابقة التى كان تبرير شرعية الحكم عامة ، وسلطة القوانين العلمانية خاصة . يعتمد على ربطها بالمصدر المطلق الذى لم يكن يمت فى حقيقته الى هذا العالم .

وكانت الثورات حتى اذا لم تكن متعلقة كالثورة الامريكية مثلا بتراث الاطلاقية ، تحدث ضمن اطار من التقاليد ، تستند الى حد ما الى عملية تحويل الاقوال الى واقع ، اى الى المطلق الذى ظهر فى الازمنة الغابرة كواقع دينوى . ولقد كان الطابع الدينوى لهذا المطلق هو الذى جعل السلطة تصبح لا معقولة كسلطة دون تكريس او اعتماد دينى ، ولما كانت مهمة الثورات ان تقيم سلطة جديدة لا تلقى فى اقامتها اى عون من الاعراف والسوابق وهالات التاريخ العريقة ، فانها لا تستطيع الا ان تلقى بشىء من الارتياح المصحوب بمضاء لا مثيل له ، المشكلة القديمة لامشكلة القانون والسلطة ، بل مشكلة مصدر القانون الذى يضىfy الشرعية على القوانين الايجابية المثبتة ومصدر السلطة التى تضىfy الشرعية على السلطات القائمة .

ويهمل البحث فى التحول العصرى الى العلمانية الاهمية الكبرى للمجال السياسى للاعتماد الدينى المفقود ، وذلك لان قيام المجال العلمانى الذى يمثل النتيجة الحتمية لفصل الكنيسة عن الدولة ، وتحرر السياسة عن الدين ، قد وقع فى الغالب على حساب الدين نفسه . فقد فقدت الكنيسة عن طريق العلمانية الكثير من ممتلكاتها الدينوية ، كما فقدت - ولعل هذا هو الاهم - حمايتها للسلطة العلمانية لكن هذا الفصل

كان في الواقع سلاحا ذا حدين ، اذ كما يتحدث الانسان عن تحرير السلطات الدنيوية من السلطة الدينية ، يستطيع المرء أن يتحدث وبشيء كثير من الصحة . عن تحرير الدين من متطلبات العلمانية وأعبائها ، وهي الأعباء ، التي ظلت تثقل كاهل المسيحية منذ تحللت الامبراطورية الرومانية ، ومنذ أرغم هذا التحلل الكنيسة الكاثوليكية على احتمال المسئوليات السياسية .

ولقد اشار وليسام ليفينجستون (William Livingston) (١) ذات يوم الى أن الديانة الصحيحة لم تكن تطلب من أمراء هذه الدنيا تأييدها ، لان هؤلاء كانوا اما يتقاعسون عن هذا التأييد أو يغشونه (٢) .

ولا ريب في أن المتاعب الكثيرة والتعقيدات النظرية والعلمية ، التي أزعجت الملكوت السياسي العام منذ نشأت العلمانية ، وأن التحول الى العلمانية كان دائما مصحوبا بنشوء الاطلاق في الحكم ، وان انهيار هذا الاطلاق كان يؤدي دائما الى الثورات التي يمثل أهم ماتواجهه من تعقيدات في العثور على « مطلق » جديد تستمد منه صلاحياتها القانونية « والسلطوية » ، كلها أمور تشير الى أن السياسات والدول كانت تحتاج الى اعتماد الدين المالح والسريع ، أكثر من حاجة الدين والكنائس في أي وقت مضى الى تأييد الأمراء .

وقد تجسدت الحاجة الى « المطلق » في عدد مختلف من الطرق ، وانحدرت صوراً متباينة كما وجدت حلولاً متعددة . وكان عملها في المجال السياسي على أية حال واحدا دائما ، اذ أن الحاجة كانت ماسة لديها لتحطيم حلقتين شريرتين ، اولاهما ، كامنة في صناعة الانسان للقوانين والاخرى متصلة في البحث عن المبادئ الاصلية وهو البحث الذي يرافق كل بداية جديدة ، والذي يكون على حد التعبير السياسي ماثلا في كل عملية بناء .

وكانت الحلقة الاولى ، وهي الحاجة الى جميع القوانين الايجابية التي صاغها الانسان للعثور على مصدر خارجي يضيف الشرعية عليها ،

(١) ليفينجستون (١٨٨٠ -) مؤرخ انجليزي ومصلح تربوي . درس في أوكسفورد . تعمق في دراسة الآداب الكلاسيكية . من أهم كتبه «مبقرة الاغريق ومعناها لأمريكا» و «صورة سقراط» و «منتخبات من افلاطون» .

(المغرب)

(٢) نابيلز - المصدر نفسه ص ٢٠٧ .

ويستشرف عليها مشرعا لها بوصفه القانون الأعلى ، معروفة عند الناس كما كانت عاملا قويا في صياغة الملكية المطلقة .

ولا ريب في أن ما قاله سيس من الأمة ، وما ذكره من « أن من السخف الافتراض بأن الأمة مقيدة بحكم الدستور والشكليات التي تفرضها على أوصيائها » (١) صحيح كل الصحة ، وينطبق على الأمر المطلق ، الذي يشابه « أمة » سيس في أنه « مصدر الشرعية كلها » بل وأنه منبع العدالة ، ولذا فلا يمكن أن يخضع لأي قوانين إيجابية .

ولعل هذا هو السبب الذي دعا حتى بلاكستون (Blackstone) (٢) إلى القول بوجود وجود « سلطة مطلقة مستبدة في كل حكومة » (٣) ، مع أن من الواضح أن هذه السلطة لا تغدو مستبدة إلا عندما تفقد صلتها بالسلطة التي تعلوها .

ولا ريب في أن صفة الاستبداد التي يطلقها بلاكستون على هذه السلطة تعد دليلا واضحا على المدى الذي وصل إليه الملك المستبد في استبداده ، وانعزاله لا عن النظام السياسي الذي يحكمه فحسب بل وعن النظام السماوي أو القانون الطبيعي الذي ظل خاضعا له ، طيلة القرون التي سبقت مجيء العصور الحديثة .

ومع ذلك اذ صبح أن الثورات لم « تخرج » التعقيدات التي يتميز بها الملكوت السياسي ، فإن من الصحيح القول بأن الحلول القديمة التي تتمثل في تقدير بيجهوت Bagehot (٤) المشهور للملكية البريطانية والذي كثيرا ما نسمعه على ألسنة الكتاب والخطباء عندما قال « بأن الملكية الإنجليزية تقوى حكومتنا وتعززها بقوة الدين » ، قد أصبحت الآن ظاهرة كل الظهور . كأسلوب مصلحي واضح لتبرير الغايات ، وذلك بعد قيام هذه الثورات ، وما قضت به من حتمية وضع القوانين الجديدة

(١) سيس - المصدر نفسه ص ٨١ .

(٢) السير ويليام بلاكستون (١٧٢٣ - ١٧٨٠) مشرع انجليزي . ولد في لندن ودرس في أوكسفورد . أصبح أستاذا فيها . من أشهر كتبه «تعليقات على قوانين إنجلترا» .

(٣) وولتر بيجهوت (١٨٢٦ - ١٨٧٧) - صحفي واقتصادي وكتاب سياسي انجليزي ولد في لانجورث ودرس في جامعة لندن . درس القانون ثم تحول إلى الأدب . من أشهر كتبه «الدستور الإنجليزي» و «شارع لومبارد» و «دراسات اقتصادية» و «الفيزياء والسياسة» .

(المغرب)

(٤) كوروين - المصدر نفسه ص ٤٠٧ .

واقامة الاجهزة السياسية الحديثة . ومن بين هذه الحلول بالطبع ،
الامل بأن تعمل الاعراف والعادات « كمصدر أعلى للقوانين » بفضل
ما يمثل فيها من « مزايا سامية مستشرقة » ، تعزى في الغالب الى
اغراقها في القدم « (١) » ، وكذلك الاعتقاد بأن المركز السامى للملك ،
يحيط البنيان الحكومى كله بهالات من القداسة . ولم تتكشف الطبيعة
المفسوشة والفاوضة للحكم في العصر الحديث تكشفا واضحا الا في
الاماكن التى تفجرت فيها الثورات . ولكنها على صعيد الفكر والمذهبية
أصبحت مهيمنة على النقاش السياسى فى كل مكان ، وعملت على تقسيم
المتناقشين الى متطرفين يتبنون حقيقة الثورة دون تفهم مشاكلها ،
والى محافظين يتمسكون بالتقاليد وبالماضى ، كما يتمسك الناس بالسحر
ليدلهم على المستقبل ولكن دون أن يفهموا أن ظهور الثورة على المسرح
السياسى كحدث أو كتهديد ، قد بين أن هذه التقاليد التى يتمسكون
بها قد فقدت المكان الذى ترسو فيه كما فقدت مبادئها وأسسها ،
وأصبحت تائهة تتخبط فى عرض المحيط ! .

ولقد حطم سبيس الذى لا يضاويه انسان فى مجال النظريات
بين رجالات الثورة الفرنسية تلك الحلقة الشريرة ، وذلك البحث عن
المبادئ الاصلية الذى تحدث عنه بمنتهى الوضوح والبلاغة ، عن طريق
التمييز بين القوة المؤسسة ، والقوة القائمة أولا ، وعن طريق الباس القوة
الاولى التى عنى بها « الأمة » لبوسا طبيعيا دائما ثانيا .

وهكذا تمكن كما يبدو من حل المشكلتين معا ، اى مشكلة شرعية
السلطة الجديدة ، وهى القوة الثانية القائمة التى لا يمكن للقوة الاولى
وهى الأمة الممثلة بجمعيتها التأسيسية ، ضمانها ، لان قوتها هى نفسها
لم تكن دستورية ، اذا انها وجدت قبل أن يوجد الدستور نفسه ، ومشكلة
شرعية القوانين الجديدة التى كانت فى حاجة الى مصدر أعلى أو « قانون
أعلى » ، تستمد منه شرعيتها وقوتها .

وهكذا تم تركيز السلطة والقانون فى الأمة ، أى فى ارادتها ، وهى الارادة
التي ظلت فوق متناول جميع الحكومات والقوانين ، بل وفوقها (٢)
ويمكن للمرء أن يتابع قراءة التاريخ الدستورى لفرنسا حيث تتابع
الدساتير واحدا اثر آخر ، على حين عجز القائمون على الحكم ، عن انقاذ

(١) كوروين - المصدر نفسه ص ١٧٠ .

(٢) سبيس - المصدر نفسه ص ٨٢ .

اي من القوانين والمراسيم الثورية ، كسلسلة رتيبة متصلة الحلقات ، تشرح المرة تلو المرة ، ما كان يجب أن يكون واضحا منذ البداية ، وهو ان ما يسمى بإرادة الجماهير ، اذا صحت هذه التسمية ، يتبدل تعريفها باستمرار ، وان البناء الذي يقوم على اساسها ، يجد ان هذا الأساس اوهى من الرمال . (١) ولم ينقذ الدول القومية من الانهيار السريع والدمار الا السهولة الفرية التي كانت تبدو في عمليات تعبئة الإرادة القومية أو استخدامها في جميع الحالات التي يكون فيها هناك من يريد احتمال اعباء الديكتاتورية أو امجادها على منكبها . ولم يكن نابوليون بونابرت الا الأول بين سلسلة طويلة من الساسة القوميين الذين كان في وسعهم أن يعلنوا امام الأمة كلها لينالوا تأييدها ، ويسمعوا هتافاتهما « أما مصدر الدستور أو القوة التي تؤلفه » ، وبينما كانت املاءات الإرادة الواحدة ، قادرة على ان تحقق لفترات قصيرة ، مبدأ الاجماع الاسطوري للدولة القومية الا أن المصلحة لا الإرادة ، هي التي كانت تؤمن لذلك المجتمع الطبقي للدولة القومية استقرارها لفترات أطول من تاريخها . ولا ريب في ان هذه المصلحة التي أطلق عليها سيبس اسم « مصلحة الفريق » والتي قال عنها أنها تمثل التحالف بين الافراد لا بين المواطنين ، لم تكن في أي وقت تعبرا عن الإرادة ، وانما كانت على النقيض من ذلك تجسيدا لذلك العالم ، أو لأجزاء منه تشترك فيها بعض الجماعات أو الفرق أو الطبقات ، لوجودها منتشرة فيها (٢) .

ومن الواضح أن الحل الذي وضعه سيبس من الناحية النظرية ، لما في عملية البناء من تعقيدات ، بما فيها وضع القوانين الجديدة ، وارساء قواعد البنين السياسى الجديد ، لم يشر عن اقامة صرح الجمهورية كإمبراطورية للقوانين لا للناس ، على حد تعبير هارنجنون ، وانما استعاض عن الملكية أو حكم الرجل الواحد بالديمقراطية أو حكم الاغلبية ، وقد نجد من العسر

(١) ليس قريبا أن يصدر هذا القول من المؤلفة ، لأنها كما يبدو بوضوح ، تفكر أحيانا في القضايا تفكيرا بورجوازيا يستمد نظرياته من الفكر الليبرالى . واذا ما اخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار ، تبين لنا أنها كانت ، ومن جهة نظرها هي ، محقة في قولها هذا ، إذ ان إرادة الجماهير في المجتمعات البورجوازية تسخر أحيانا اما عن طريق الفرض أو الاكراه ، أو من طريق الاستشارة والاغواء ، في خدمة الارادات الفردية . اما في المجتمعات الاشتراكية حيث تكون إرادة الشعب العامل هي المسيطرة ، فان الإرادة الجماهيرية ، هي القوة اللازمة لحماية المجتمع الاشتراكي من الردات البورجوازية ومن الانانية والبيروقراطية .

(٢) سيبس - راجع كتاب « الجماعة الثانية » - الطبعة الرابعة - ١٧٨٩ ، ص ٧ .
(المعرب)

علينا أن ندرك مدى الاخطار التي عناها هذا التحول المبكر من الشكل الجمهوري الى الشكل الديمقراطي للحكم ، وذلك لاننا دأبنا عادة على المعادلة أو الخلط على الأصح بين حكم الأغلبية ، وقراراتها . فقرارات الأغلبية مبتكر اصطلاحى يطبق عادة وبصورة آلية رتيبة ، فى جميع أشكال المجالس والجمعيات التى تدور فيها المناقشات ، سواء أكانت هذه المجالس منتخبة من جمهرة الناخبين ، أم كانت اجتماعات عامة تعقد فى قاعات المدن الكبرى ، أم مجالس صغيرة يحضرها لفيف من مستشارى الحاكمين ، فمبدأ الأغلبية مائل فى عمليات اتخاذ القرارات كلها ، ولذا فهو قائم فى جميع صور الحكم وأشكاله حتى ولو كان هذا الحكم مستبدا باستثناء حكم الطغاة على الغالب . ولا تتحول قرارات الأغلبية الى حكمها الا عند ما تشرع هذه الأغلبية بعد اتخاذ القرارات فى عملية تصفية سياسية أو تصفية عضوية فى بعض الأحيان للأقلية التى تعارضها (١) . ويمكن تفسير هذه القرارات على أنها تعبير عن الإرادة ، وليس ثمة من يشك فى أنها تمثل فى الأوضاع الحالية للتكافؤ السياسى الحياة السياسية الدائمة التبدل للأمة ، والمهم هنا ، هو أن هذه القرارات تتخذ فى طراز الحكم الجمهورى ، وإن الحياة تسير ، ضمن اطار من النظم التى يقررها دستور هو فى حد ذاته أيضا لا يكون تعبرا عن الإرادة القومية ، أو خاضعا لإرادة الأغلبية أكثر من تعبير أى بناء عن إرادة المهندس الذى خطه . أو خضوعه لإرادة ساكنيه . ولا ريب فى أن الأهلية الكبرى التى أضفتها البلاد الواقعة على جانبي المحيط الأطلسى على الدساتير كوثائق مكتوبة ، تقيم الدليل على ما فى هذه الدساتير من أهداف أولية أو طبيعية دنيوية ، لكن هذه الدساتير صنعت فى أمريكا على أية حال ، بشكل يصور التصميم الواضح والواعى ، على الحيلولة ، قدر الامكان البشرى ، دون تحول اجراءات قرارات الاكثرية الى « الطفيان الانتخابى » لحكم الاكثرية (٢) .

(١) هناك أمثلة كثيرة من التاريخ الحديث لتمدد الحالات المتصلة بهذا الطراز من الديمقراطية الذى يعنى حكم الأغلبية . ولعل هذا هو التبرير لاستعمال تعبير « الديمقراطية الشعبية » فى بعض الدول الاشتراكية . ولا ريب فى أن حكم الحزب الواحد ، يعنى حكم «الأغلبية» لأن هذا الحزب تمكن من تحقيقها فى وقت ما ، ثم راح يعمل على تصفية كل معارضة يواجهها .

(٢) كان جيفرسون ، المعروف بأنه أكثر الامام المؤسسين ديمقراطية ، يكثر من الحديث بيلافة من اخطار «الطفيان الانتخابى» عندما يصبح «مائة وثلاثة وسبعون مستبدا لا يقتلون فى استيادهم عن المستبد الواحد» (راجع نفس المصدر) . وكان هاملتون قد لاحظ بأن «الأعضاء المتعلقين بالنظام الجمهورى ، كانوا أكثر الناس حملة على فروود الديمقراطية » . راجع ويليام مارينتر . نفس المصدر . ص ٧٧ (المؤلفة)

لعل من أسوأ الطوابع التي منيت بها الثورة الفرنسية ، وأكبرها خطرا ، أن أيا من المجالس التأسيسية التي أقامتها ، لم يكن قادرا على فرض سيطرة تمكنه من وضع الدستور وصياغة قوانين البلاد ، وكان التبرير الدائم لهذا العجز واحدا في جميع الحالات ، وهو أن هذه المجالس كانت تفتقر إلى السلطان الذي يمكنها من « وضع الدستور » ، لأنها لم تكن دستورية ، وكانت الخطيئة الكبرى التي وقع فيها رجال الثورة من الناحية النظرية ، إيمانهم الساذج والرتيب بأن السلطة والقانون ينبعان من مصدر واحد ، وكان من حسن طالع الثورة الأمريكية على سبيل المفارقة ، أن أفراد شعب المستعمرات الأمريكية كانوا ينتظمون قبل صدامهم مع انجلترا ، في هيئات الحكم الذاتي ، وإن الثورة ، على حد تعبير القرن الثامن عشر ، لم تعد بهم إلى الحالة الطبيعية البدائية (١) . وإن أحدا لم ينكر على أولئك الذين وضعوا دساتير الولايات وبالتالي الدستور الاتحادي ، قدرتهم على الوضع ، ولم يكن ما اقترحه ماديسون عند صياغة الدستور الاتحادي ، من وجوب انبثاق «سلطته العامة بصورة مستقلة تمام الاستقلال ، عن السلطات التي تولفه » (٢) إلا تكرارا على الصعيد القومي ، لما قامت به كل مستعمرة من هذه المستعمرات عندما وضعت دستورها الخاص بها . وكان الممثلون المنتدبون لحضور المؤتمرات الإقليمية والشعبية الذين صاغوا دساتير حكومات الولايات ، قد استمدوا سلطتهم من عدد من الهيئات الفرعية المخولة بهذا التمثيل ، وهي هيئات المدن والأقاليم والمناطق ، ولذا كان الإبقاء على هذه الهيئات سليمة قوية ، يعنى الإبقاء على مصادر سلطة أولئك الممثلين ، ولو قام المؤتمر الاتحادي الذي تولى عملية خلق السلطة الاتحادية وصاغ لها دستورها بالغناء السلطات في الولايات نفسها ، لوجد الآباء المؤسسون أنفسهم يواجهون نفس المشاكل التي واجهها زملاؤهم الفرنسيون بعد أن فقدوا قدرتهم على التأسيس ، ولعل هذا كان أحد الأسباب التي دعت أكثر أنصار

-
- (١) لا يمكن اعتبار الحالات القليلة المعزولة ، التي قيل فيها أن «إجراءات الكونجرس كلها ليست دستورية» أو «أن الولايات كانت في الوضع الطبيعي عندما أصدرت إعلان الاستقلال» ، دليلا على عدم صحة هذا الرأي . للاطلاع على قرارات بعض مدن ولاية نيويورك مباشرة في هذا الصدد - راجع كتاب جينسين .
 (٢) من رسالة إلى جيفرسون بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٧٨٧ . في كتاب فاراند « سجلات المؤتمر الاتحادي » . المجلد ٣ . ص ١٢٧ .

الحكم المركزي تطرفا الى عدم التفكير بالغاء سلطات الحكم المحلية في الولايات نفسها (١) . ولم يكن النظام الاتحادى البديل الوحيد عن مبدأ الحكم القومى فحسب ، وانما كان أيضا الوسيلة الوحيدة للخلاص من الدائرة الشريرة التى لا تميز فيها بين القدرة على البناء والقدرة على الحكم .

ولا ريب فى أن انشغال الولايات الثلاث عشرة فى وضع دساتيرها قبل صدور «اعلان الاستقلال» ، وعند صدوره وبعده يشير بوضوح الى المدى الذى تطورت اليه المفاهيم الجديدة للسلطان والسلطة ، والأفكار الحديثة المتعلقة بكل ما له أهمية فى الملكوت السياسى فى العالم الجديد ، بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهى ان سكان هذا العالم كانوا يفكرون نفس تفكير أهل العالم القديم ، ويقولون نفس أقوالهم ، مشتركين معهم فى نفس مصادر الإيحاء ، وفى تأكيد عين النظريات ، وكان كل مايفتقده العالم القديم ، بالنسبة الى هذا العالم الجديد، التنظيمات المدنية التى وصفها أحد المراقبين الأوربيين بأنها كانت تتبع العقيدة القائلة بسيادة الشعب ، والتى سيطرت على الدولة بعد قيام الثورة الأمريكية (٢) وكان أولئك الذين منحوا الحق فى وضع الدساتير وصياغتها ، مندوبين منتخبين من الهيئات التى تؤلف الولاية . ولذا فهم يستمدون سلطتهم من القاعدة ، وعندما اعتنق هؤلاء المبدأ الرومانى العريق بأن الشعب هو مقر السلطة ، لم يكونوا يفكرون على صعيد الأسطورية ، أو الإطلاعية ، وانما على ضوء واقع عملى ، يتجسد فى الجماهير المنظمة التى تمارس سلطتها على ضوء القوانين التى تحدد هذه السلطة ، ولا ريب فى أن اصرار الثورة الأمريكية على التمييز بين الجمهورية وبين الديمقراطية أو حكم الأغلبية ، انما يركز الى التمييز بين القانون والسلطة ، على ضوء اختلافهما فى المصدر والشرعية والتطبيق .

وكل ما فعلته الثورة الأمريكية حقا ، هو أنها خرجت بالتجربة

(١) ويتون سولبرج فى مقدمته لكتاب «المؤتمر الاتحادى وتشكيل اتحاد الولايات الأمريكية» نيويورك ١٩٥٨ . فهو يؤكد أن الاتحاديين أرادوا على وجه التأكيد ، تسمية الولايات للحكومة الاتحادية وان لم يرغبوا الا فى حالتين فقط ، فى تدمير استقلالها . وكان ماديسون يقول انه يريد الاحتفاظ بحقوق الولايات بنفس الحرص الذى يحافظ به على حقوق المحلفين فى الحاكم .

(٢) تركفيل فى كتابه «الديموقراطية فى أمريكا» نيويورك ١٩٤٥ . المجلد الاول . ص ٥٦ .
وعلىنا أن نلاحظ أن نحو من ٥٥٠ بلدة كانت موجودة فى «نيوانجلند» وحدها فى عام ١٧٧٦ .
(المؤلفة)

الأمريكية وبالمفاهيم الأمريكية الجديدة عن السلطة الى عالم الصراحة والعلن . وكان هذا المفهوم الجديد عن السلطة ، شأنه في ذلك شأن الرخاء وتكافؤ الفرص ، أقدم عهدا من الثورة نفسها ، ولكنه على النقيض من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي في العالم الجديد ، وهو رخاء كان لابد له من العيش والبقاء في ظل أى شكل من أشكال الحكم (١) . ما كان ليبقى . لو لم يقم هناك بناء سياسى جديد ، غايته الأولى الإبقاء على هذا الرخاء ، فلو لم تقم الثورة لظل المبدأ الجديد للسلطة خفيا ، أو لانتوى في زوايا النسيان كشيء غريب لا يثير الا اهتمام المؤرخين المحليين وعلماء الاجناس البشرية ، ولا شأن له في بناء الدول والفكر السياسى .

ولم تكن السلطة على النحو الذى فهمها فيه رجال الثورة الأمريكية نتيجة وجودها وتجسدها في جميع أنظمة الحكم الذاتى في طول البلاد وعرضها ، شيئا سابقا للثورة فحسب، وانما كانت سابقة أيضا لاستعمار القارة الأمريكية واستيطانها . فلقد تم الوصول الى «اتفاق ميغلاور» (٢) على ظهر السفينة التى أقلت المستوطنين الى أمريكا ، كما تم التوقيع عليه عند نزولهم الى الشاطئ ، وقد لايهمنا في موضوع هذا الكتاب ، بالرغم من عامل الطرافة ، ان نعرف ما اذا كان الحافز «للمهاجرين» على التعاقد هو رداة الطقس التى حالت بينهم وبين النزول الى الجنوب فى المنطقة التى تسيطر عليها شركة فيرجينيا التى منحتهم حق الهجرة ، أو شعورهم بالحاجة الى التجمع لأن مهاجرين لندن هؤلاء كانوا من العناصر غير المرغوب فيها ، وأرادوا أن يتحدوا مصالحات شركة فرجينيا مهددين بحريتهم فى أن يعملوا ما يشاؤون (٣) .

(١) قد يكون رأى المؤلفه صحيحا ، اذا كان المقصود من هذا الرخاء ، ان يكون وقفا على فئة معينة من الناس . اما الرخاء بالنسبة الى مجموع الشعب ، فلا يمكن أن يتحقق في ظل أى نظام كما تدمى ، ولابد له من أن يتحقق في ظل النظام الاشتراكى . ومن هنا نقول أن مايتبجح به بعض الكتاب الأمريكيين من وجود الرخاء الشامل ، مغالطة مفضوحة يقصد منها الدفاع عن النظرية الرأسمالية في الحكم .

(٢) اسم يطلق على الاتفاق الذى عقده المهاجرون وهم على ظهر الباخرة ميغلاور التى ابحرت من بلايموث عام ١٦٢٠ الى أمريكا ، لضمان حرية صيادتهم ، وتنظيم علاقاتهم .

(٣) يضم المقال من مساسوشيتش في الطبعة الحادية عشرة من «دائرة المعارف البريطانية» المجلد السابع عشر ، نظرية الطقس السيء هذه . للمزيد من المعلومات ، راجع مقدا «اتفاق ميغلاور في كتاب كومانجر . (المغرب)

وسواء أكان هذا هو السبب أو ذاك ، فانهم خافوا كما هو واضح ، ما يسمى «بالوضع الطبيعي» في هذه البداية غير المطروقة ، والتي لاحدود لها ، كما خافوا اغراق الانسان في متابعة غرائزه اذا لم يجد قانونا يحد منها ، ومثل هذا الخوف لا يستغرب أبدا ، فهو خوف المتحضرين من الناس الذين قرروا ، مهما اختلفت الاسباب ، أن يهجروا الحضارة ، وأن يقيموا حضارة جديدة خاصة بهم ، وليس المدهش في الموضوع كله ، ان الواحد منهم كان يخاف من رفيقه ، وانما هو انهم كانوا على ثقة من السلطة التي اعتبروها من حقهم ، دون أن يمنحهم اياها ، مصدر أو انسان آخر ، ودون أن يلجأوا الى أية وسيلة من وسائل العنف والاكراه ، وان هذه السلطة هي التي دفعتهم الى أن يؤلفوا معا «سلطة سياسية مدنية» لا يحفظ بقاءها وتماسكها الا تعاهدتهم «باسم الله» ، وأمام بعضهم البعض على أن «يصوغوا» جميع القوانين وأنظمة الحكم، وان يستوها وأن ينفذوها وسرعان ما تحول هذا العمل الى سابقة ، فعندما هاجر عدد من المستوطنين بعد نحو من عشرين عاما من مساشوسيتس الى كونيكيتيكت ، راحوا يضعون لأنفسهم «أنظمتهم الأساسية» وميثاقهم للعمل الزراعي في أرض قفر لاصاحب لها (١) ، بحيث عند ما وصلهم أخيرا المرسوم الملكي ، الذي يوحد بين المستعمرات الجديدة في كونيكيتيكت ، جاء هذا المرسوم تكريسا وتأكيدا لنظام قائم من الحكم ، ولما كان هذا المرسوم الملكي الذي صدر في عام ١٦٦٢ تكريسا «لنظم الأساسية» التي كانوا قد وضعوها في عام ١٦٣٩ ، فان هذا المرسوم سرعان ما أصبح عام ١٧٧٦ ، ودون أي تبدل جوهرى ، «الدستور المدنى لهذه الولاية والمعمول به فى ظل سلطة الشعب» ، مع الاستقلال عن أى ملك أو أمير .

ولما كانت الموائيق فى المستعمرات ، قد صيغت فى البداية دون أية إشارة الى أى ملك أو أمير ، فان ما قامت به الثورة لم يعد تحرير سلطة التوثيق وصياغة الدساتير ، التى كانت قد وضعت منذ أيام الاستعمار الأولى ، ولعل الفرق الحاسم الوحيد ، بين المستعمرات الاستيطانية فى أمريكا الشمالية وبين غيرها من مشاريع الاستيطان الاستعماري ، هو أن المهاجرين البريطانيين أصروا منذ البداية على أن يؤلفوا فيما بينهم «كيانات سياسية مدنية» لكنهم لم يعنوا بهذه الكيانات ، اذا شئنا الدقة

(١) هناك ظاهرة غريبة فى جميع كتابات الكتاب الأمريكيين ، وهى انهم يتحدثون عن قارتهم ، وكأنها كانت خالية من الناس ، ولم يكن فيها أولئك الهنود الحمر ، الذين كاد المستوطنون البيض يفلحون فى إبادتهم من بكرة ابيهم .

فى التعبير أن تكون حكومات قائمة بنفسها ، ولم يقسموا أنفسهم عن طريقها الى حكام ومحكومين ، ولعل خير دليل على مانقول ، هو أن هؤلاء الناس الذين نظموا أنفسهم على هذا النحو ، ظلوا أكثر من مائة وخمسين عاما ، الرعايا الأوفياء لحكومة انجلترا الملكية ، وهكذا لم تكن هذه الكيانات السياسية الجديدة الا مجرد « جمعيات سياسية » ، وكانت أهميتها العظمى بالنسبة الى المستقبل تمثل فى تشكيل ملكوت سياسى يتمتع بالسلطة ، وبالحقوق التى يدعيها ، دون أن تكون له السيادة أو يطالب بها (١) . أما الابتكار الثورى العظيم الذى اكتشفه ماديسون عن المبدأ الاتحادى فى اقامة جمهوريات كبيرة ، فقد ارتكز الى حد ما على التجربة ، وعلى المعرفة الوثيقة بالكيانات السياسية التى يقرر تركيبها الداخلى شكلها ، كما يكيف أعضائها ، فى اتجاه توسعى مستمر ، لايهدف الى الفتح أو التمدد وانما الى تجميع السلطات وضمها الى بعضها البعض . ويتبين فى هذا ، أن ما اكتشفه المستوطنون منذ الأيام الاولى للتاريخ الاستعمارى فى أمريكا ، لم يكن المبدأ الاتحادى الأساسى فى توحيد الكيانات التى تم انشاؤها بصورة تحمل طابع الاستقلال والتجزئة ، وانما كان شيئا آخر ، اذ أن اسم «الاتحاد الائتلافى أو تعبير التجميع» أو «الترايط المشترك» ، قد عرف منذ أقدم أيام التاريخ الاستعمارى ، حتى ان التنظيم الجديد الذى أطلق عليه اسم «الولايات المتحدة الامريكية» سُمى فى البداية وفى عهد «الاتحاد الائتلافى لانجلترا الجديدة» القصير العمر ، باسم «المستعمرات المتحدة فى انجلترا الجديدة» (٢) ولا ريب فى أن هذه التجربة ، لا أية نظرية أخرى ، هى التى شجعت ماديسون ، على تعيين احدى الملاحظات العارضة التى جاء بها مونتسكيو ، والتوسع فيها ، وهى القائلة بأن الشكل الجمهورى للحكم ، يصلح للبلاد الكبيرة والمتوسطة اذا ارتكز الى المبدأ الاتحادى (٣) .

(١) حدد ماديسون فى خطاب القاء فى المؤتمر الاتحادى الفروق المهمة بين الولايات ذات السيادة ، وتلك التى لاندو أن تكون «مجتمعات سياسية مجردة» . راجع كتاب سولبيرج - نفس المصدر ص ١٨٩ .

(٢) راجع «الاورام الأساسية لكونيكتيكوت» لعام ١٦٣٩ و «الاتحاد الائتلافى لنيوانجلند» لعام ١٦٤٣ لكوميجر . نفس المصدر .

(٣) يقول بنيامين رابت فى مقاله المهم عن «جلور فصل السلطات فى أمريكا» المنشور فى عدد المجلة الاقتصادية «اىكونوميكا» فى شهر مايو ١٩٣٣ ان «واضعى الدساتير الامريكية لم يتأثروا بتجاربيهم وحدها فى فصل السلطات ، وانما لتأكد من حكمتها» وقد تابعه فى قوله هذا عدد من الكتاب . وكانت القضية المسلم بها عند البحانة الأمريكيتين قبل سنين عاما أو سبعين ، الإصرار على الاستمرار الدائى وغير المنقطع

ولا ريب في أن جون ديكنسون (١) الذي قال ذات يوم بأن «التجارب يجب أن تكون وحدها الهادية لنا ، وإن العقل والمنطق قد يضللانا» (٢) . كان يعي هذه الجذور الفريدة في نوعها ، والتماسكة في نظريتها ، في التجربة الأمريكية وكثيرا ما قيل بأن أمريكا مدينة دينا كبيرا للفكرة القائلة بأن العقد الاجتماعي هو من الضخامة بحيث يتحدى جميع المعايير (٣) . لكن الحقيقة المهمة في الموضوع هي أن المستوطنين الأول ، - لرجال الثورة - هم الذين حولوا النظرية الى تطبيق ، وانهم

التاريخ الأمريكي الذي وصل ذروته في الثورة وفي قيام الولايات المتحدة . ولا كان برايس قد ربط بين صياغة الدستور الأمريكي وبين المراسيم الاستعمارية الملكية التي حددت وجود المستعمرات الانجليزية الاولى ، فقد كان المؤلف ، تفسر أصول الدستور المكتوب ، مع التأكيد الفريد على التشريع الاساسي ، على ضوء الحقيقة القائلة بأن المستعمرات هيئات سياسية تابعة ، حصلت عليها الحكومة من الشركات التجارية ، ولا قدرة لها على تولي السلطات الا ما يولكل اليها به بموجب المراسيم الخاصة ، والنوع الملكية (راجع مقال ويليام موري عن «المدساتير الاولى للولايات» في منشورات الاكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية لشهر سبتمبر عام ١٨٩٣ المجلد ٤ ومقالاته عن الدستور المكتوب) . أما اليوم فقد أصبحت هذه الفكرة أقل شيوعا ، وأصبح التأكيد واضحا على التأثيرات الاوروبية من بريطانية وفرنسية . وهناك أسباب عدة لهذا التحول في التأكيد في البحوث التاريخية الأمريكية ، وبينها بالطبع ، التأثير الحديث لتاريخ الفكر ، الذي يوجه اهتمامه في الظاهر الى السوابق الفكرية أكثر منه الى الأحداث السياسية ، وكذلك المدول الى حد ما عن المواقف الانمالية . وبالرغم من طرافة هذه القضايا كلها ، الا أنها لانها كثيرا . وكل ما ريد التأكيد عليه هنا ، هو أن مراسيم الشركة او الحكم الملكي تفوقت على الاتفاقات والمواثيق التي كان المستعمرون الاولون قد عقدوها بينهم . ويخيل الى أن ميريل جينسين ، كان على حق في مقاله الذي سبق لي أن اشرت اليه عندما قال «ان القضية الاساسية لنيوانجلند كانت في القرن السابع عشر ، العنود على مصدر للسلطة لاقامة نظام الحكم . وكان الرأي الانجليزي ، ان ليس ثمة من حكومة تستطيع أن تقوم في أية مستعمرة دون سلطة من العرش . اما الرأي الماكس ، وقد حمله المنشقون في نيوانجلند ، فيقول ان في وسع الشعب أن يخلق حكومة على ضوء هذا الافتراض الذي وجدت بعض عباراته في اعلان الاستقلال أيضا» .

(المؤلف)

- (١) ديكنسون (١٨٦٢ - ١٩٢٢) - كاتب انجليزي . درس في كمبريدج حيث أصبح أستاذا فيما بعد . ومن أشهر كتبه «النظرة الاغريقية الى الحياة» ، و «العذالة والحرية» ، و «الفوضوية الأوروبية» و «الحرب طبيعتها وأسبابها وعلاجها» .
- (٢) مقتبس من سولبرج - نفس المصدر .
- (٣) داونير - نفس المصدر ص ١٢٢ .

لم يكونوا يعرفون شيئا عن تلك النظرية ، واذا كان لوك Lock (١) قد ذكر في فقرة مشهورة ان ما يقيم أى مجتمع سياسى ويحدد له دستوره هو موافقة أى عدد من الأحرار قادرين على تأليف الاغلبية ، على التوحد والانضمام الى أى مجتمع ، ثم مضى يسمى هذا العمل بداية أى حكم شرعى فى العالم ، فانه يبدو وكأنه كان أكثر تأثيرا بالأحداث التى وقعت فى امريكا وحققها من تأثير الآباء المؤسسين «برسالته عن الحكم المدنى» (٢) وذلك لان هذه الأحداث لعبت دورا هاما فى اتجاهاته الفكرية ، ويعتبر الدليل فى هذه القضية ، اذا كان يسمح بوجود أدلة فيها على الاطلاق فى منتهى الغرابة ، وفى منتهى البراءة أيضا ، اذ أن لوك حاول أن يقيم هذا «التعاقد الاصلى» على شكل يتفق مع نظرية العقد الاجتماعى الشائعة ، عن طريق التخلي عن الحقوق والسلطات اما الى الحكومة أو المجتمع ، لا على شكل عقد «متبادل» بل على شكل اتفاق يتخلى فيه الفرد عن سلطته الى سلطة أعلى ، ويوافق فيها على أن يحكم مقابل الحصول على الحماية المعقولة لحياته وممتلكاته (٣) .

وعلىنا قبل المضى فى حديثنا هذا ، أن نعيد الى الحواطر الحقيقة الواقعة ، وهى أن القرن السابع عشر ، كان يميز من الناحية النظرية بين شكلين من اشكال «العقد الاجتماعى» . وكان أحد هذين الشكلين يعقد بين الأفراد ، وهو الذى يفترض فيه انه أدى الى مولد المجتمع ، بينما كان الثانى يعقد بين الشعب وحاكمه ، وقد أدى كما هو مفروض أيضا الى قيام الحكم الشرعى ، لكن الفروق الحاسمة بين هذين الشكلين اللذين لا يشتركان فى أكثر من اسم واحد مضلل ، تعرضت للاهمال فى الماضى ، لان النظريين أنفسهم كانوا مهتمين بالعثور على نظرية عالمية الشمول ،

-
- (١) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) - فيلسوف انجليزى . آمن بالفلسفة الاختبارية ودرس الطب فى اوكسفورد ، عاش امدا فى فرنسا ، ووضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح . ألف كتاب «منطق المسيحية» الذى حاول فيه الفصل بين الحقيقة والعقيدة المتزمنة . يعتبر من اول المؤمنين بالنظرية المادية .
- (٢) تأكدت الطبيعة الفردية لاتفاق ميفلاور المرة لثو المرة ، فى هذه الفترة من التاريخ الأمريكى . وفد راينا جيمس ويلسون ، يشير اليها فى محاضرة ألقاها فى عام ١٧٦٠ ، مدكرا ساميه بأنه يمرض عليهم ، شيئا حاوله سكان الجانب الآخر من الاطلنبيثا ، وهو ميثاق أصلى عقده مجتمع جديد ، عند وصول أفرادها الى هذا الطرف من الكرة الارضية . وكانت الصورة الشائعة هى مجتمع فى طور التكوين على حد تعبير المؤرخ الاسكوتلندى بروربتسون . (راجع كتاب اسطورة الآباء المؤسسين) لكرالين - نيويورك ١٩٥٦ ص ٥٧ وص ٦٤ .
- (٣) راجع نفس المصدر ص ١٢١ .

تتناول جميع أشكال العلاقات العامة من اجتماعية وسياسية ، وجميع صور الالتزامات ، وهكذا أصبحت النظرة الى هذين الشكلين المحتملين من أشكال العقد الاجتماعي ، واللذين يتناقضان تناقضا متبادلا ، تتسم بشيء من الوضوح المفهومي ، اذ تعتبرهما جانبين من عقد مزدوج واحد . لكن العقدين ظلا من الناحية النظرية أسطوريين ، اذ أنهما مثلا الايضاحات الأسطورية للعلاقات القائمة بين أعضاء الجماعة البشرية التي تسمى المجتمع ، أو بين هذا المجتمع وحكومته ، وبينما يستطيع المرء أن يتابع تاريخ هذه الأساطير النظرية عميقا في غياهب الماضي البعيد ، لانجد قبل المشاريع الاستعمارية التي خاضها الشعب البريطاني أى حادث يشير الى أى اختبار لصحتها على محك الحقائق الفعلية قد جرى في أى وقت من الأوقات .

وفي وسعنا تعداد الفروق الرئيسية بين هذين الشكلين من أشكال التعاقد الاجتماعي من الناحية المنهجية على النحو التالي : يستند الاتفاق المتبادل الذي يربط الناس به بعضهم بعضا لتأليف المجتمع أو الجماعة ، الى التبادل في المصالح ويفترض وجود التكافؤ بين المتعاقدين ، ويكون محتواه الفعلي مجرد وعد بينهما يكون المجتمع أو الترابط المشترك على حد التعبير الروماني الذي يعنى التحالف ثمرته ، ويجمع مثل هذا التحالف بين القوى الفردية المعزولة للشركاء المتحالفين ويربطهم عن طريق «الوعود الحرة والصادقة» (١) الى بنيان جديد للسلطة ، أما في العقود الاجتماعية المزعومة بين أى مجتمع وحاكمه من الناحية الأخرى ، فنحن تواجه عملا أسطوريا وأصليا من جانب كل طرف فيه ، يتنازل فيه هذا الطرف عن قوته الفردية المعزولة ، وقدرته على تأسيس الحكومة ، وهو بهذا لا يكتسب سلطة جديدة قد تفوق سلطته القديمة ، بل يتخلى عن سلطته القائمة ، وبدلا من أن يربط نفسه بالوعود ، نراه يعرب عن «موافقته» على الوقوع تحت سيطرة الحكومة التي تتألف سلطتها من مجموع القوى التي صلبها الأعضاء الأفراد فيها والتي تحتكرها الحكومة تحت ستار خدمتها المزعومة لجميع رعاياها . ومن الواضح انه بالنسبة الى الانسان كفرد ، يكسب الانسان كثيرا من السلطة من نظام الوعود المتبادلة بينما يخسر الكثير من جراء موافقته على احتكار الحاكم للسلطة ، ويخسر الذين يتعاقدون وينضمون الى عقد واحد من الناحية الأخرى عزلتهم من جراء التبادل الذي يقوم بينهم ، بينما يؤدي الشكل الآخر الى تثبيت هذه العزلة والإبقاء عليها .

(١) راجع اتفاق كمبريدج لعام ١٦٢٩ في كتاب كوماجر . نفس المصدر .

وبينما يكون عمل الموافقة الذى يقوم به كل فرد فى عزلته ولوحده «مرئيا من الله وحده» ، يكون الوعد المتبادل ، عملا من الاعمال التى تتم فى حضور الآخرين ، ويكون بذلك مستقلا من الناحية المبدئية عن اقرار الدين واعتماده . يضاف الى هذا أن الجهاز السياسى الذى ينتج عن التعاقد والاشتراك ، يصبح مصدر السلطة لكل فرد ، اذ يظل هذا الفرد البعيد عن المجال السياسى القائم ، عاجزا ، بينما تكتسب الحكومة التى تقوم ثمرة الموافقة ، احتكار السلطة بحيث يقدو المحكومون عاجزين من الناحية السياسية طالما انهم لا يقررون استعادة سلطتهم الأصلية ليبدلوا الحكم القائم وليعهدوا بسلطتهم الى حاكم جديد .

ويضم العقد المتبادل ، الذى تقوم فيه السلطة على أساس الوعد فى جوهره بعبارة أخرى ، المبدأ الجمهورى والمبدأ الاتحادى ، فالمبدأ الأول مائل فيه من حيث أن السلطة مستقرة فى الشعب ، ومن حيث أن التبادل فى التبعية يجعل من الحكم نفسه شيئا فى منتهى السخف (١) اذ من يصبح المحكوم اذا بات الشعب هو الحاكم ؟ (٢) .

اما المبدأ الثانى وهو الذى يعنى ، كما قال هارنجتون فى كتابه

(١) مفهوم آخر من مفاهيم المؤلفه الرجعية فى موضوع الديمقراطية . فهى تستنكر على الشعب أن يكون هو الحاكم ، لأنها تريد منه أن يظل محكوما . مع أن المعنى الحقيقى للديمقراطية هو أن يصبح الشعب بفئاته العاملة التى تمثل الغالبية هو الحاكم عن طريق ممثليه المنتخبين فى ظل نظام متحرر من السيطرة الطبقة الاجتماعية او عن طريق طلائفة الثورية فى المراحل الانتقالية (العرب)

(١) حمل جون كوتون الاسقف البيوريتانى فى «نيوانجلند» فى النصف الاول من القرن السابع عشر على الديمقراطية ووصفها بأنها حكم «لا يصلح لا للكنيسة ولا للجمهورية» . وساحاول هنا وفيما بعد أيضا أن أتجنب بقدر الامكان مناقشة العلاقة بين مذهب المتطهرين والمنظمات السياسية الأمريكية . وانى لأومن بصحة تمييز كليفتون روزنر بين «المتطهرين والبيوريتانية» وبين الحكام الاوتوقراطيين فى بوسطن وسالم وبين طريقتهم الثورية الكامنة فى الحياة والفكر» وهؤلاء الاخرون هم الذين يؤمنون بأن الله حتى فى الانظمة الملكية يحتفظ بحق السيادة لنفسه . وان وجودهم واقع تحت سيطرة ميثاق تعاقدى أو عقد . ولكن المشكلة أن هاتين النوعتين متناقضتان الى حد ما ، ففكرة التعاقد تفترض عدم وجود السيادة أو عدم وجود السلطة على الحكم بينما الايمان بأن الله يحتفظ بسيادته ويرفض أن يسلمها الى أبة سلطة أرضية يقيم شكلا من أشكال الحكم الدينى على اعتبار انه خير أنواع الحكم . ولعل النقطة المهمة فى الموضوع هى أن هذه التأثيرات الدينية والحركات وبينها بالطبع حركة «البعث الاكبر» لم تترك انرا من أى نوع على ما فعله رجال الثورة او فكروا فيه .

(المؤلفة)

الطوبائي «أوقيانوسيا» ، حكما جماعيا لمجموعة من الدول الصغيرة .
تتحد وتشترك وتدخل في أحلاف دائمة دون أن تفقد شخصيتها المستقلة
ومن الواضح أيضا كل الوضوح أن العقد الاجتماعي الذي يتطلب التخلي
عن السلطات الى الحكومة والموافقة على حكمها ، ينطوي في جوهره أيضا
على مبدأ الحكم المطلق الذي يستأثر بالسلطة المطلقة « لفرض الرهبة »
على حد تعبير هوبس Hobbes (١) على الجميع ، وهو ما يتصل عادة
بالحكم الالهي على اعتبار أن الله هو مصدر القوة كلها ، وعلى المبدأ القومي
الذي يتطلب أن يكون ثمة ممثل واحد للأمة كلها ، وان تكون الحكومة
ممثلة لارادة جميع المواطنين .

وكان لوك قد لاحظ ذات يوم بأن «العالم كله ، كان يمثل للآباء
المؤسسين أمريكا وحدها» ، وكان لابد أن تمثل أمريكا ، لأغراض عملية
واقعية متعلقة بنظريات العقد الاجتماعي ، تلك البداية للمجتمع والحكم ،
التي كانت تمثل الأوضاع الأسطورية التي بدونها لا يمكن توضيح الحقائق
السياسية الراهنة ولا تبريرها ، ولا ريب في أن الظهور الفجائي لهذا
العدد الضخم من نظريات العقد الاجتماعي المتنوعة في القرون الأولى من
العصور الحديثة ، جاء في أعقاب تلك التعاقدات والترابطات والمشاركات
والاتحادات التعاونية المبكرة بين مستعمرات أمريكا ، ان لم يكن مصحوبا
بها ، ولا ريب في أن هذا الظهور يوحى بالكثير لو لم تكن هناك حقيقة
أخرى لا يمكن انكارها ، هي أن هذه النظريات مضت في طريقها في العالم
القديم دون أية اشارة أو ذكر للوقائع الفعلية في العالم الحديث ، وليس
من حقنا أيضا أن نؤكد بأن المستعمرين حملوا معهم عند مغادرتهم العالم
القديم ، كل ما في النظريات الحديثة من حكمة ، متلهفين للوصول الى
أرض جديدة ، يختبرونها فيها ويطبقونها على طراز جديد من المجتمعات -
فهذا التلهف على الاختبار ، وما يرافقه من ايمان بالجدّة المطلقة وبقيام
نظام علماني جديد ، لم يكن موجودا في عقول المستعمرين بتلك الصورة
الواضحة التي برز فيها في عقول أولئك الذين قدر لهم بعد نحو من
مائة وخمسين عاما أن يصنعوا الثورة الأمريكية ولو كان هناك أي تأثير
نظري أسهم في العقود والاتفاقات التي ظهرت في المراحل الأولى من

(١) توماس هوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) - فيلسوف بريطاني . درس في أوكسفورد . تلخص
فلسفته السياسية في كتابه «العلاق» بأن الشهوات والرغبات هي التي تحرك الناس
ولما كان جميع الناس يندفعون في سبيل تحقيق رغباتهم ، تغدو الايثارية مفقودة ، ويكون
الصراع هو أساس الحياة . ولذا على الانسان أن يجد العلاج بالاتفاق مع رفاقه على
الاذعان لسلطة أقوى وهي الحكومة . وقام بترجمة الالبازة والاوديسي . -المعرب-

التاريخ الأمريكي ، فإن هذا التأثير تمثل في اعتماد طائفة المتطهرين (البيوريتان) على العهد القديم (التوراة) ، وعلى استكشافهم من جديد للتعاقد بين «بنى اسرائيل» الذى أصبح يمثل الأداة فى ايضاح كل علاقة بين الانسان وأخيه والانسان وربّه ، وبالرغم من صحة القول بأن النظرية المتطهرة عن أن موافقة المؤمنين هي الأصل في قيام الكنيسة ، قد أدت بصورة مباشرة الى ظهور النظرية الشائعة بأن موافقة المحكومين هي الأصل في قيام الحكومة (١) . فإن هذه النظرية ما كانت لتؤدى بأى حال من الاحوال الى بروز النظرية الأقل شيوعا والقاتلة بأن الوعود المتبادلة وما تنطوى عليه من تعاقد بين أصحابها ، هي الأصل في قيام «الحكم السياسى المدنى» . اذ بالرغم من أن العهد الاسرائيلى على النحو الذى فهمه فيه المتطهرون كان تعاقدًا بين الله وبين بنى اسرائيل ، أدى الى منحهم شريعته والى موافقتهم على الاحتفاظ بها ، وبالرغم من أن هذا العهد عنى الحكم عن طريق الموافقة ، الا انه لم يعن على الاطلاق ، قيام جهاز سياسى يتكافأ فيه الحاكمون والمحكومون ، ولا يعود فيه أى تطبيق للمبدأ الفعلى فى الحكم (٢) .

وعندما نتنقل من هذه النظريات والتخيلات عن التأثيرات الى الوثائق نفسها ، والى مافيهما من لغة مبسطة وغريبة أحيانا ، نرى اننا لا نواجه نظرية أو تقليدا ، وانما نواجه حادثا من أضخم الحوادث وأكثرها أهمية بالنسبة الى المستقبل ، وان هذا الحادث قد أملاه ضغط الظروف والأوقات ، ولكنه مع ذلك ، درس درسا عميقا ، وبمنتهى العناية والشمول فلقد جاء فى ميثاق ميفلور ، ان ما دعا المستوطنين الى التعاقد والتعاهد والاشتراك «أمام الله وأمام بعضنا البعض فى هيئة سياسية مدنية . . . وأن نقوم بنتيجة هذا التعاقد بوضع القوانين المتكافئة والمراسيم ، والنظم والدساتير ، والأعمال ، وصياغتها وتنفيذها من وقت الى آخر ، بحيث

(١) روزنير - نفس المصدر .

(٢) هنا كمثال رائع على الفكرة البيوريتانية عن التعاقد فى موعظة كتبها جون وينشروب وهو على ظهر الباخرة اربيللا ، وهو في طريقه الى أمريكا وقد جاء فيها وهكذا تقوم القضية بيننا وبين الله ، فقد تعاقدنا معه على هذا العمل ، وهو الذى انتدبنا لادائه ، وسمح لنا بأن نضع المواد التى نريدها . وأن نحدد أعمالنا على ضوءها وعلى ضوء ما نستهدفه من غايات ، ناشدين منه العون والبركات . واذا شاء الرب أن يسمعنا ، وأن يوصلنا بأمن وسلام الى المكان الذى نرغب فيه فانه يكون قد صدق على عهدنا وأجاز مهمتنا . (مقتبسة من كتاب بى ميلر بعنوان «مقل نيوانجلند فى القرن السابع عشر» مطبعة كمبريدج - مسانوسيتس ١٩٥٤ ص ٤٧٧)

(المؤلف)

تكون مواتية لخير المستعمرة كلها . وانا نتعاهد هنا على الخضوع لها واطاعتها . وجاء هذا التعاقد نتيجة الصعوبات ومشبطات العزائم التي يجب توقعها عند تنفيذ هذه الأمور ، ومن الواضح أن المستوطنين رأوا قبل الشروع في هذا التعاقد ، ان هذه المغامرة كلها تقوم على الثقة التي تقوم بينهم بالنسبة الى اخلاصهم وتصميمهم ، بحيث ان أيا منهم ، ما كان ليفامر بهذا العمل لو لم يكن مطمئنا الى الباقيين ، ولا ريب في أن بعد نظرهم الواضح في الأسس الأولية للمشساريح المشتركة والحاجة الى تشجيع أنفسهم والآخرين الذين سينضمون اليها في هذا العمل ، قد حملهم على أن يقوموا تحت سيطرة فكرة التعاقد ، ودعاهم المرة تلو المرة الى أن يعدوا ويربطوا أنفسهم ببعضهم (١) ، ولم تكن النظريات الدينية أو السياسية أو الفلسفية ، بل الرغبة في أن يخلقوا العالم القديم ورائهم وأن يفامروا في مشروع خاص بهم ، هي التي أدت الى سلسلة من الأعمال والاحداث كان في وسعها أن تؤدي الى فنائهم لولا أنهم فكروا في القضية طويلا وبامعان ليكتشفوا بطريق الصدفة العارضة ان القواعد المصرفية الأولية للعمل السياسي وما يضاف اليها من الاعراب المعقد ، هي التي قررت طلوع السلطة الانسانية وأقولها . ولم تكن القواعد المصرفية أو النقوية شيئا جديدا في تاريخ الحضارة الغربية ، اذ لو أراد الانسان أن يعثر على تجارب لها أهميتها في المجال السياسي ، وأن يقرأ لغة تتميز بالصحة والابتكار ، متحررة من الاصطلاحات التقليدية والصيغ المقررة ، في تلك المجموعات الضخمة من الوثائق التاريخية ، لوجد نفسه مضطرا للعودة الى الماضي السحيق الذي يجهل عنه المستوطنون كل شيء ، ولم يكن ما اكتشفوه في بحوثهم نظريات في العقد الاجتماعي في أي من الشكليات اللذين أوردها ، وانما بعض الحقائق الأولية التي تستند اليها هذه النظريات .

ويحسن بنا تحقيقا لغرضنا عامة وتلبية لمحاولتنا في أن نقرر ، بشيء من اليقين ، الطبيعة الجوهرية للروح الثورية خاصة ، أن نتوقف طويلا ، ونترجم ولو بشيء من الاختيار والتجربة ، زبدة هذه التجارب قبل الثورية وقبل الاستعمارية الى لغة مباشرة وأكثر افصاحا في الفكر السياسي ، وفي وسعنا أن نقول آنذاك أن التجارب الامريكية الخاصة قد علمت رجال الثورة ، أن العمل وان بدأ بشكل انعزالي وفردى ، وقرره

(١) هذه نبذة من اتفاق كمبردج لعام ١٦٢٩ ، الذي توصل اليه عدد من الاعضاء البارزين في شركة « خليج مساشوسيتس » ، قبل أن يبحروا الى أمريكا - كوماجر - نفس المصنوع .

أفراد متأثرون بحوافز مختلفة ، لا يمكن أن يتحقق إلا بشيء من الجهد المشترك الذى تغدو فيه حوافز الأفراد مثلا ، سواء كانت من الحوافز المرغوبة أو المحجوبة ، شيئا لا قيمة له ، بحيث تصبح وحدة التاريخ أو الأصل العرقى التى تعتبر مبدءا حاسما فى الدولة القومية ، لضرورة لها على الإطلاق . ويتكافأ الجهد المشترك هنا وبصورة فعالة مع التباينات فى الأصول العرقية ، وفى المزايا الكيفية ، وهنا نجد الواقعية المدهشة للآباء المؤسسين فى ادراك الطبيعة الانسانية ، ولقد بات فى وسعهم تجاهل الفرضية الثورية الفرنسية القائلة بصلاح الانسان خارج مجتمعه وبوجوده فى حالة بدائية أسطورية ، وهى الفرضية التى جاء بها عصر «التنوير الفكرى» ، وكان فى وسعهم أن يكونوا واقعيين أيضا ، وأن يكونوا متشائمين فى هذه القضية ، إذ أنهم عرفوا أنه مهما كان الناس فى فرديتهم ، فإن فى وسعهم أن يوحّدوا أنفسهم فى جماعة لا تحتاج بالرغم من تألفها من «الحطاة» ، الى أن تعكس الجانب «الحايط» من الطبيعة الانسانية ، ومن هنا كانت الحالة الاجتماعية التى مثلت لأقرانهم فى الثورة الفرنسية أصل الشرور الانسانية كلها ، تمثل لهم الأمل الوحيد المعقول فى الخلاص من الشر والوحشية ، وهو الأمل الذى يستطيع الانسان الوصول اليه بمفرده فى هذا العالم ، ودون أية مساعدة الهية ، وهنا نستطيع أن نجد أيضا المصدر الصادق للصورة الأمريكية التى أسس فهمها عن العقيدة التى كانت سائدة تلك الأيام فى كمال الانسان ، وقبل أن تصبح الفلسفة الأمريكية العادية فريسة لأفكار روسو فى هذه القضية وهو ما لم يحدث قبل القرن التاسع عشر ، لم تكن العقيدة الأمريكية مرتكزة الى ثقة شبه دينية فى الطبيعة الانسانية ، وانما كانت مرتكزة على النقيض من ذلك ، الى احتمال كبح الطبيعة الانسانية فى تفردتها عن طريق روابط مشتركة ، ووعود متبادلة ، وكان أمل الانسان فى فرديته يقوم فى الحقيقة الواقعة ، وهى أن الناس يأهلون الأرض ويؤلفون عالما يضمهم . والعالمية الانسانية هى التى ستنتقد الناس من اشراك الطبيعة البشرية ، ومن هنا كانت الحجة القوية التى استند اليها جون ادامز فى حملته على البنيان السياسى الذى يسيطر عليه مجلس واحد ، فى أن هذا البنيان يتعرض لكل مافى الفرد من شرور وحماقات وأوجه ضعف (١) .

ولا ريب فى أن الاستشفاف العميق فى طبيعة السلطة الانسانية يتصل اتصالا وثيقا بهذه الناحية . فالسلطة الانسانية تختلف كل

(١) راجع كتاب «آراء فى الحكم» (١٧٧٠) بوسطن - D.A.C. 10 D.A.C.

الاختلاف عن القوة البشرية العضوية التي تكون الهبة التي يمنحها كل انسان لتكون درعه في عزله ضد الآخرين ، اذ انها أى السلطة لا توجد الا اذا اجتمع الناس على عمل مشترك ، وتختفى عندما يتفرقون ويهجر بعضهم بعضا لسبب أو لآخر، ومن هنا يكون الترابط والتعاهد والالتفاف والتعاقد هي السبل التي تحفظ وجود السلطة . وعندما يفلح الناس في الابقاء على السلطة التي تتولد بينهم ابان القيام بأى عمل معين ، فانهم يكونون قد شرعوا في اقامة وتنظيم بنیان دنيوى مستقر ، يضم سلطتهم المشتركة على العمل . ففي حفاظ الانسان على الوعود التي يقطعها ، يتمثل عنصر من عناصر طاقة الانسان على بناء عالمه ، وكما تتناول العهود والاتفاقات المستقبل ، وتؤمن الاستقرار في محيط الشكوك بالمستقبل حيث يمكن أن تحدث المفاجآت في كل لحظة ، فان الطاقات البشرية في بناء العالم وتأسيسه واقامته ، لاتهمنا وحدنا وتهم عصرنا الذي نعيش فيه ، بقدر ما تهم أجيالنا القادمة وخلفاءها . فالقاعدة الصرفية الأولى للعمل ، وهي أنه الملكة الانسانية الوحيدة التي تتطلب جماعية الناس ، والقاعدة النحوية المركبة للسلطة ، وهي انها الخاصة الانسانية الوحيدة ، التي تنطبق على المجال الدنيوى الوحيد الذى يربط بين الناس ويوحدهم في العمل الانشائى ، عن طريق قطع الوعود والوفاء بها ، هما ابراز المواهب الانسانية واسماها في الملكوت السياسى .

وفي وسعنا أن نقول بعبارة أخرى : ان ما وقع في المستعمرات الامريكية قبل الثورة ، وهو ما لم يحدث في أى مكان آخر في العالم ، سواء اكان من العالم القديم أو العالم الجديد، لم يكن من الناحية النظرية، العمل الذى أدى الى قيام السلطة والى أن السلطة لم تستطع البقاء الا بفضل الوسائل المكتشفة حديثا ، من الوعود والتعاهد . ولقد ظهرت قوة هذه السلطة التي خلقها العمل ، وابتقت الوعود عليها، الى حيز الوجود، عندما تمكنت المستعمرات بشكل ادهش الدول العظمى كلها ، بالرغم مما يقوم هناك من خلافات بين مدنها ومقاطعاتها وأقاليمها وبلدانها، من كسب الحرب التي أثارها ضد انجلترا . لكن هذا النصر لم يدهش الا العالم القديم وحده ، وذلك لان المستوطنين كانوا يعرفون هذه النتيجة منذ البداية ، اذ أنهم اعتمدوا الى تاريخ طويل يمتد مائة وخمسين عاما من التعاهد والتعاقد ، في بلاد مجزأة من أقصاها الى أقصاها الى مناطق وأقاليم ومدن وولايات وقرى وبلديات ، تقوم في كل منها مجالس انشئت على أسس سليمة ، بحيث تؤلف كل منها حكومة شعبية قائمة بذاتها يشترك فيها ممثلون . . . انتخبوا بطريقة حرة « وبموافقة احبائهم من

الاصدقاء والجيران « (١) . وكانت كل من هذه المستعمرات تسعى الى المزيد من الرخاء الذى يعتمد على الوفاء بالعهود المتبادلة التى قطعها هؤلاء الذين « يتعايشون » ويشتركون فى اقامة دولة شعبية ، لم يخططوا لها لانفسهم أو لحلفائهم فحسب ، بل ولألك الذين يمكن لهم أن ينضموا اليهم فى كل وقت لاحق (٢) ، ولا سيما من أولئك الذين صمموا على الافتراق عن بريطانيا . وكانوا جميعا يعرفون خير معرفة السلطان الهائل والكامن الذى يظهر عندما يتعاهد الناس للعمل فى سبيل ارواحهم وطوالهم وشرفهم المقدس » . (٣)

(١) اُنتسبت هذه الفقرات من اتفاقية المزارع فى بروفيدانس ، التى أدت الى تأسيس مدينة بروفيدانس فى عام ١٦٤٠ (كوماجر نفس المصدر) . وهذه الفقرات ذات أهمية خاصة اذ انها تتضمن مبدأ التمثيل لأول مرة ، ولان الذين « وضعت الثقة فيهم » اتفقوا بعد عدد من الاعتبارات والاستشارات « مع ولايتنا ومع الولايات الأخرى فى الخارج فى موضوع الحكم » اذ ليس ثمة أى شكل من أشكال الحكم ، يمكن أن يكون « صالحا لوضمهم كحكومة عن طريق التحكيم » .

(٢) مقتبسة من الأوامر الأساسية لكونيكتيكوت لعام ١٦٣٩ (كوماجر - نفس المصدر) وهى الأوامر التى أطلق عليها برايس فى كتابه « الحكم الجمهورى فى أمريكا » الجزء الأول ص ٤١٤ ، اسم « الدستور السياسى الأقدم والاصدق فى أمريكا » .

(٣) تقع هذه « التحية الوداعية الأخيرة لبريطانيا » فى تعليمات مدينة مولدن ، ماساشوسيتس ، الموجهة الى مثيلها فى وضع اعلان الاستقلال . (كوماجر نفس المصدر) . ولا ريب فى ان اللغة المثيفة التى تتميز بها هذه التعليمات والتى تملن فيها المدينة تخليها « بنىء من الإزدراء عن علاقتنا مع مملكة الصبيد » ، تظهر أن توكفيل كان على حق عندما راح يرجع بأصول الثورة الأمريكية الى روح المدن القديمة . ولا ريب فى ان ما قاله جيفرسون من المشاعر الثورية فى الولايات كلها . مؤلفات جيفرسون الكاملة من اعداد بادوفر (طباعة نيويورك ١٩٤٦ ، ص ١٢٠٦) ، يظهر بصورة فيها كل الانواع بانه (اذا كانت صراعات ذلك اليوم هى صراعات ميدلية بين دعاة الحكم الجمهورى ودعاة الحكم الملكى » ، فان آراء الناس الجمهورية ، هى التى وضعت حدا فى النهاية لاختلافات الرأى بين الساسة . وتظهر فى كتابات جون ادامز الاول أيضا ، قوة المشاعر الجمهورية حتى قبل الثورة بسبب هذه التجربة الأمريكية الفريدة من نوعها . فى سلسلة من الرسائل التى بعث بها فى عام ١٧٧٤ الى « البرسطن جازيت » ، كتب يقول : « كان المزارعون الاول فى بلاموث هم أسلافنا بمعنى الكلمة . ولم يكن لديهم مرسوم يضمن لهم ملكية الاراضى التى وضموها ايديهم عليها ، كما أنهم لم يكونوا يستمدون سلطتهم من البرلمان الانجليزى أو من العرش ، وذلك فى اقامتهم لحكومتهم . وقد اشتروا الاراضى من الهنود ، وأقاموا حكومة لهم ، على أساس المبدأ البسيط للطبيعة ، كما وصلوا ممارسة جميع صلاحيات الحكم ، من تشريعية وتنفيذية وقضائية على أساس بسيط جدا من التقاعد الاصلى الذى لم بين افراد مستقلين (راجع مؤلفات توفانجلوس . المجلد الرابع ص ١١٠) .

وكانت هذه هي التجربة التي وجهت رجال الثورة الوجهة الصحيحة ولم يقتصر نفعها على تعليمهم هم فحسب ، وانما على تعليم الآخرين الذين وثقوا بهم ، واختاروهم لتمثيلهم . الطريقة المثلى في اقامة الهيئات العامة التي لم يكن لها نظير في العالم بأسره . لكن هذه الحقيقة لم تكن تنطبق على منطقهم او تفكيرهم ، وهو التفكير الذي اعرب ديكينسون عن خشيته من تضليله لهم . فلقد قام هذا التفكير في اسلوبه ومحتواه على نتاج « عصر التنور » ، الذي عم البلاد الواقعة على طرفي الأطلسي ، اذ كانوا يناقشون على نفس الاسس التي يستخدما اقرانهم من الانجليز والفرنسيين في مناقشاتهم ، كما ان الخلافات الفكرية التي كانت تقوم بينهم ، ظلت تعتمد في اطاراتها ومفاهيمها ، على عصر التنور . وهكذا رأينا جيفرسون يتحدث عن موافقة الشعب الذي تستمد الحكومات منها سلطاتها المشروعة ، ، وذلك في نفس الفصل من اعلان الحقوق الذي تحدث فيه عن مبدأ العهود المتبادلة ، دون ان يدري هو أو سواه ، الفرق الادبي البسيط بين « الموافقة » و « العهد المتبادل » أو بين الشكلين اللذين تحدثنا عنهما من اشكال نظرية العقد الاجتماعي . ولقد كان هذا الافتقار الى الوضوح والدقة في المفاهيم بالنسبة الى التجارب والوقائع القائمة ، اللعنة التي حلت بالتاريخ الغربي منذ ذلك اليوم الذي افترق فيه رجال العمل عن رجال الفكر في اعقاب عصر بركليس . (١) والذي بدأ التفكير فيه يتحرر تحررا كاملا من الواقعية ولا سيما من واقع التجارب السياسية . وكان الامل العظيم للعصر الحديث وثوراته ، متركزا منذ البداية ، في امكان راب هذا الصدع ، ولكن من اهم الاسباب التي حالت دون تحقيق هذا الامل ، بل ودون تمكن العالم الجديد ، على حد تعبير توكفيل من خلق علم جديد للسياسة ، تمسكنا القوى بالفكر التقليدي القديم ، الذي استطاع الصمود امام كل ما طرأ على القيم من تحولات وانتكاسات . نشأت عن المحاولات العقيمة المتكررة التي بذلها مفكرو القرن التاسع عشر ، لتحطيم هذا الفكر وتقويضه .

ولعل النقطة المهمة هنا بالنسبة الى الثورة الامريكية ، هي ان التجربة قد علمت المستوطنين ان المراسيم التي كانت الشركة

(١) بركليس (٢٩٠ - ٢٤٩ ق م) - سياسي اتياني مشهور . لقب عهد حكمه في اثينا بالعصر الذهبي . انتصر على كثيرين من اعداء اثينا ، وفي مقدمتهم الاسبارطيون . كان من الذين عملوا على منح الاثينيين الحكم الذاتي . اعتبر من اشهر الخطباء الجماهيريين . وامتاز بالشجاعة والشرف .

الانجليزية . (١) أو الحكومة البريطانية الملكية قد أصدرتها أولا ، لم تكن الا تأكيدا وتقينا لأنظمة الحكم الجماعية التي أقاموها هم ، وانهم لا يخضعون الا للقوانين التي كانوا قد سنوها وبنوها في الايام الاولى من استيطانهم لأمريكا ، أو تلك التي قامت هيئاتهم التشريعية لسنها فيما بعد ، ، وإن الحريات التي يتمتعون بها ، قد أكدتها الدساتير السياسية التي وضعوها هم والتي أيدتها المراسيم المتعددة التي تعهد التاج البريطاني فيها باحترامها . (٢) ومن الصحيح ان النظريين في المستعمرات ، قد أكثروا من الكتابة عن الدستور البريطاني ، وعن حقوق الانجليز ، وكذلك عن قوانين الطبيعة ، ولكنهم ارتضوا على أي حال الفرضية البريطانية بأن حكومات المستعمرات تستمد سلطانها من المراسيم البريطانية ومن اللجان الملكية . (٣) ومع ذلك فان النقطة الرئيسية في هذه النظريات ، هي التفسير الغريب ، أو على الاصح سوء التفسير القائل بأن الدستور البريطاني . قانون اساسي ، يحدد الصلاحيات التشريعية للبرلمان . وكان هذا يعنى بوضوح تفهم الدستور البريطاني ضمن التعاهدات والاتفاقات الامريكية ، التي تمثل في واقعها « القانون الاساسي » الذي يحدد الصلاحيات المحدودة والمقيدة التي لا تستطيع الهيئة التشريعية العليا « تحطيمها دون تحطيم الاسس التي ترتكز اليها » . ولعل هذا الايمان القومي من جانب الامريكيين باتفاقاتهم وعهودهم ، هو الذي دفعهم الى اللجوء الى الدستور البريطاني والى « حقوقهم الدستورية » ، دون اللجوء الى « المراسيم » ودون أي اعتبار لما فيها من حقوق ، وقد لا يكون من المهم ان نقول : انهم ساروا على غرار العصر الذي عاشوا فيه ، وكانوا

- (١) بدأ الاستعمار الانجليزي اول ما بدا عن طريق الشركات التجارية كشركة الهند الشرقية التي استعمرت الهند ، وشركة الهند الغربية التي استعمرت القارة الامريكية . والمقصود بالشركة الانجليزية هنا ، الشركة الاخيرة التي تسلمت منها الحكومة البريطانية فيما بعد . مهلة ادارة المستعمرات . (المغرب)
- (٢) اقتبس هذا القول من قرار اتخذته المالكون في مقاطعة الپير مارل في ولاية فرجينيا في السادس والعشرين من يوليو عام ١٧٧٣ ، وكان من صياغة جيفرسون . ولم تذكر المراسيم الملكية الا كافتكار لاحقة ، ولعل اصطلاح « مرسوم التعاهد » الذي يبدو متناقضا في ظاهره يدل على ان جيفرسون كان يفكر بالتعاقد لا بالمرسوم (كوماجر) . ولم يكن هذا الامر على التعاقد على حساب المراسيم الملكية او الصادرة من الشركة نتيجة الثورة على الاطلاق . وكان بنيامين فرانكلين قبل عشر سنوات من اعلان الاستقلال قد ذكر بان البرلمان لا يتدخل في عمل التسويات الاصلية ، وأنه لم يكثرث بها الا بعد سنوات عديدة من وقوعها » (كرافن - نفس المصدر . ص ٤٤) .
- (المؤلف)

(٣) كتاب ميريل جينسين - نفس المصدر .

يتحدثون عن حقوقهم على انها طبيعية واصلية ولا يمكن ان تمس ، وان هذه الحقوق لم تصبح قوانين الا انها لم تكن « جزءا من الدستور البريطاني أو من القانون الاساسى » . (١)

ولقد علمت التجارب المستوطنين الامريكيين الكثير عن طبيعة السلطان الانسانى واستنتجوا مما تعلموه ، ومن المساوىء التى لا تفتقر فى مزاوله أى ملك للسلطان ، بأن الملكية شكل من اشكال الحكم لا يصلح الا للعبيد ، وان « الجمهورية هى الطراز الوحيد للحكم الذى نرغب فى قيامه » . اذ أننا لن نكون بمحض ارادتنا راغبين فى التبعية الا الملك ، يتصف بالحكمة المطلقة والطيبة وحب الخير ، ويكون بذلك صالحا للسلطان غير المحدود » . (٢) ولكن النظريين الاستعماريين ظلوا يناقشون بشيء من الاسهاب والتفصيل مافى اشكال الحكم المختلفة من مزايا وعيوب ، وكان الخيار لا يزال قائما للتفضيل . ولقد كانت التجربة اخيرا ، مثلة فى « الحكمة الموحدة لمثل امريكا الشمالية المجتمعين فى مؤتمر وطنى » . هى التى علمت رجال الثورة ، لا النظريات ولا المعرفة ، المعنى الحقيقى للقول الرومانى بأن الشعب هو مقر السلطة ، وقد عرفوا ان هذا المبدأ لا يوحى بقيام شكل من اشكال الحكم ، الا اذا اضافوا اليه كما اضاف الرومان مبدأ وضع الصلاحيات فى مجلس للشيوخ . بحيث يصبح الحكم جامعا بين السلطة والصلاحيات وكان كل ما خلفته المراسيم الملكية فى العهد الاستعماري وتعلق المستعمرات بملك انجلترا وبرلمانها ، عند الشعب الامريكى ، هو أن ينظروا اليهسا أى الى الملك والبرلمان ، على أنهما التجسيد الفعلى للسلطة والصلاحيات . ولذا فان المشكلة الرئيسية التى واجهت الثورة الامريكية بعد انقصاص هذه الروابط واختفائها كمصدر للسلطة من جهاز الحكم فى العالم الجديد ، هى العثور على مصدر جديد لا للسلطة بل للصلاحيات فى البلاد وتثبيت أقدامه (٣) .

(١) وردت هذه العبارة فى المنشور الدورى لولاية ماساشوسيتس الذى احتجت فيه على قوانين الحادى عشر من فبراير عام ١٧٦٨ . التى أعدها صمويل ادامز . ويقول كومبجر : أن هذه الخطابات التى وجهت الى الوزارة البريطانية مثلت « الصيغ الاولى لمذهب القانون الاساسى فى الدستور البريطانى » .

(المؤلف)

(٢) من تعليمات مدينة مولدن .

الاساس الثانى

النظام العلمانى الجديد

-١-

تختلف السلطة عن الصلاحيات كاختلاف السلطة عن العنف . وقد سبق لنا أن أشرنا اشارة عابرة الى هذا التمييز الأخير ، وبات لزاما علينا الآن ان نعيده الى الذاكرة ، وتغدو اهمية هذا التمييز كبيرة جدا عندما ندرس النتائج الفعلية المختلفة اختلافا كبيرا ومفجعا للنزعة الوحيدة التى اشترك فيها رجال الثورتين الامريكية والفرنسية ، واعنى بها الاعتقاد بأن الشعب هو منبع السلطان السياسى الشرعى ومصدره ، فلم يكن الاتفاق الا فى الظاهر ليس الا ، اذ ان شعب فرنسا ، على صعيد المعنى الثورى ، لم يكن منظما ، ولا « مؤسسا » ، اذ ان « الهيئات التأسيسية » التى وجدت فى العالم القديم ، كمجالس « الداييت » والبرلمانات . والرهينات والاقطاعيات كانت تركز الى الامتياز فى المولد والمنزلة والمهنة . وكانت تمثل المصالح الشخصية لطبقة معينة ، أما الشئون العامة فكانت متروكة الى الملك ، الذى كان يفترض فى حكمه الاستبدادى « المتنور » ان يعمل « كشخص واحد متنور ضد مجموعة من المصالح الخاصة » . (٢) بينما كان من المعروف أن من حق هذه الهيئات فى « النظم الملكية المقيدة » ان تقدم مظالمها . وان تحتفظ بقبولها وهوافتها اذا شامت . ولم يكن أى من البرلمانات الاوروبية يحمل صفة التشريع . وكان افضل وضع لها هو ان تقول « نعم » أو « لا » . لكن حق

(١) نسبية حرية . اذ لا يمكن الجمع بين الاستبداد والنور . مهما ظاهرا الحاكم المستبد يجب النور والحير . فالاستبداد والنور ضدان لا يجتمعان . لان الاول يعنى الظلام وهو مكرس النور . اماما ينظاها به المستبد احيانا من العمل فى سبيل المصلحة العامة فليس الا اصطفاها .

(٢) اقتبست هذه العبارات من بيترو فيرى وفيها يشير الى الصورة النموسية «للاطلاق المتنور» فى ظل ماريا تريزا وجوزيف الثانى ، وقد نقلها روبرت بالمر فى كتابه « عصر الثورة الديمقراطية » - برنستون ١٩٥٩ . ص ١٥٠ .

« الحرب »

المبادرة الى العمل لم يكن موجودا لديها ، وليس ثمة من شك في ان الشعاع الاول الذى رفعته الثورة الامريكية ، « بأن لاضرائب بلا تمثيل » ، كاد يمت الى هذا الميدان المتعلق « بالملكية المقيدة » وهو الميدان الذى كان يعتمد فى مبادئه الاساسية على موافقة الرعايا ، ونجد من الصعب علينا كل الصعوبة فى هذه الايام ، ان نرى ما فى هذا المبدأ من قوة ضخمة ، اذ ان العلاقة الوثيقة بين الملكية والحرية ، لم تعد شيئا يعقل كحقيقة مسلم بها . ولم يكن عمل القوانين الاول فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر . ضمان الحريات وانما كان حماية الملكية . وكانت هذه الملكية لا القانون الذى يحميها ، هى ضمان الحرية . ولم يسبق للأفراد قبل حلول القرن العشرين ، ان تعرضوا تعرضا مباشرا ، ودون اية حماية من القانون ، لضغوط الدولة او المجتمع ، ولم تعد القوانين لازمة لحماية الافراد والحرية الشخصية حماية مباشرة ، بدلا من حماية ممتلكاتهم ، الا عندما ظهرت حرية الشعب فى ان يحمى حرياته حتى دون ان تكون له ممتلكاته ، ومع هذا فقد ظلت الملكية والحرية متلازمتين بشكل خاص فى البلاد الناطقة بالانجليزية فى القرن الثامن عشر ، وكان مجرد ذكر الملكية فيها يعنى الحرية ، كما ان الدفاع عن حقوق الملكية فيها كان يعنى الدفاع عن الحرية ، ولا ريب فى ان التشابه الكبير يقوم بين الثورتين الامريكية والفرنسية ، فى محاولتهما المشتركة ، استعادة تلك « الحريات القديمة » .

ولا ريب فى ان السبب فى اختلاف النتائج التى تمخضت عن انصراف بين الملك والبرلمان فى فرنسا ، وبين « الهيئات الامريكية التمثيلية المؤسسة » ، والحكومات الانجليزية يعزى بصورة شاملة الى الطبيعة المتباينة كل التباين عند هذه الهيئات نفسها . فالقطيعة التى وقعت بين الملك والبرلمان فى فرنسا ، أعادت الأمة الفرنسية كلها الى « الحالة الطبيعية » اذ حلت بصورة آلية (اوتوماتيكية) ، البنيان السياسى كله فى البلاد كما حلت المواثيق والروابط القائمة بين السكان ، اذ انها لم تكن مرتكزة الى العهود المتبادلة بين الناس ، بل الى الامتيازات المختلفة المعلقة لـ كل نظام من أنظمة الرهينة ولكل اقطاعية من اقطاعات المجتمع . ولو شئنا الدقة فى التعبير انه لم تكن هناك هيئات تمثيلية مؤسسة فى أى جزء من العالم القديم . ولم تكن الهيئة التمثيلية المؤسسة نفسها الا ابتكارا جديدا ، خلقت الضرورات وعبرقيات اولئك الاوربيين الذين قرروا الرحيل عن العالم القديم ، لا بقصد استعمار قارة جديدة فحسب ، بل وبقصد اقامة نظام عالمى جديد ايضا . ولم يؤد الصراع بين المستعمرات من جهة

وبين الملك والبرلمان الانجليزيين من الناحية الاخرى الى اكثر من انهيار المراسيم التي كان المستوطنون قد حصلوا عليها ، وتلك الامتيازات التي تمتعوا بها بوصفهم من الانجليز . وقد حرم الصراع البلاد من حكامها ، ولكنه لم يحرمها من مجالسها التشريعية . وبالرغم من ان الشعب قد تنكر لولائه الى الملك ، الا انه لم يشعر قط بالتححرر من موثيقه المتعددة واتفاقاته ، وعهوده المتبادلة ، وتراطاته . (١)

ولذا فعندما قال رجال الثورة الفرنسية ان السلطة كلها تتركز في الشعب ، كانوا يعنون بالسلطة « القوة الطبيعية » التي اطلقتها الثورة من عقائلا لتمثل العنف وكأنها عاصفة هوجاء جرفت امامها كل ما كان « للعهد البائد » من نظم . وقد الف الناس النظر الى هذه القوة على انها شيء خارق للطبيعة ، وكانوا يرون فيها الثمرة الطبيعية لهذا العنف المتجمع عند جماهير لم تعد خاضعة لأية حدود او تنظيم سياسي . ولم تترك تجارب الثورة الفرنسية في اندفاع الشعب وراء نزعاته الطبيعية ، أى شك في القوة الجماهيرية التي يستطيع الجمهور تفجيرها تحت وطأة الشقاء والتعاسة ، ويعنف لا تستطيع اية قوة مقاومته مهما كانت منظمة او موجهة . لكن هذه التجارب ايضا علمت الناس انه على النقيض من جميع النظريات ، فان الاندفاعات الجماهيرية لا تخلق السلطة بأى حال من الاحوال ، وان القوة والعنف اذا ما وجدا في اوضاع لا سياسية ، كانا فاشلين . ولما كان رجال الثورة الفرنسية قد عجزوا عن التمييز بين العنف والسلطة ، واقتنعوا بأن السلطة كلها ، يجب ان تنبع من الشعب ، فانهم

(١) انا أعرف اننى لا أتفق مع كتاب روبرت بالمراهيم الذي اقتبست منه هذه الكلمات . وانا أحس بالتزامات الكبيرة تجاه مؤلف المستر بالمر ، كما ان ميلى الى فكرته الرئيسية من الحضارة الاطلسية « وهو الاصطلاح الذي كان اقرب الى الحقيقة في القرن الثامن عشر منه في القرن العشرين » ، اكبر واعظم . ومع ذلك يبدو لى انه لا يرى ان أحد الأسباب لهذا الوضع هو اختلاف الثورة في اوروبا عنها في أمريكا . ولعل السبب في اختلاف هذه النتيجة يعود قبل كل شيء الى الخلاف البارز في موضوع « الهيئات التأسيسية » في القارتين . ومهما كان شكل هذه الهيئات في اوروبا قبل الثورة ، سواء اكانت اقطاعات ام برلمانات ام أنظمة مميزة من كل نوع وطراز ، فانها كانت جزءا لا يتجزأ من النظام القديم ، وقد جرفت الثورة معه . أما في أمريكا فقد جاءت الثورة وحررت الهيئات المؤسسة القديمة منذ ايام الفترة الاستعمارية . ويبدو لى هذا الفرق حاسما الى الحد الذي أخشى معه من الوقوع في الخطأ حتى في استعمال التعبير ، وهو الهيئات التأسيسية لمجالس المدن ومجالس الولايات من ناحية والنظم الاقطاعية الاوربية من الناحية الاخرى ، مع ما فيها من امتيازات وحرريات .

(المؤلف)

اباحوا الملكوت السياسى لهذه القوة الطبيعية اللاسياسية النابعة من الجماهير ، وسرعان ماجرفتهم امامها ، كما كانت قد جرفت الملك واصحاب السلطة السابقين من قبل . أما رجال الثورة الامريكية فقد فهموا من السلطة شيئا يخالف العنف الطبيعى واللاسياسى . وكانت السلطة تظهر الى حيز الوجود عندهم ، عندما يجتمع الناس ، ويتربطون عن طريق العهود والمواثيق والتعاقدات المتبادلة . وكانت هذه السلطة المرتكزة على التبادل تمثل لديهم وحدها السلطة الشرعية والفعلية ، بينما ظلت سلطات الملوك أو الامراء أو الارستقراطيين ، لانها لا تنبع من التبادل وانما تعتمد فى وجودها على الرضى ، سلطات استبدادية ولا شرعية . وقد عرفوا قبل غيرهم الاسباب التى أدت الى نجاحهم . فى الوقت الذى فشل فيه غيرهم من الناس ، وقد حدها جون ادامز بقوله « . . . انها الثقة المتبادلة ، وبالناس العاديين التى مكنت شعب الولايات المتحدة من تحقيق الثورة » . (١) ولم تنبع هذه الثقة من عقيدة مشتركة بل من عهود ومواثيق متبادلة ، غدت اساسا فى الترابط وتجمع الشعب لتحقيق غرض سياسى معين . ولعل من المحزن ان يقول الانسان وان كان فى قوله الكثير من الحق ، ان فكرة « الثقة المتبادلة » كاساس للعمل المنظم وجدت فى اجزاء اخرى من العالم ، ولكن فى اطار التأمر وجماعات المتأمرين .

وبينما كانت السلطة المتأصلة لدى شعب ، يربط نفسه بالوعود المتبادلة ، ويعيش فى هينات ، تؤلفها المواثيق والالتزامات كافية «للمرور بتجربة الثورة » دون اطلاق عنف الجماهير الذى لا حدود له من عقالة ، لم يكن يكفى على أى حال ، اقامة « اتحاد دائم » ، أى خلق صلاحيات جديدة ، فلا تكفى الوعود او المواثيق التى تركز الى الوعود لضمان الديمومة والاستمرار ، أى لاضفاء ذلك الاستقرار على مصالح الناس وشئونهم ، الذى بدونه لا يستطيعون ان يقيموا عالما لذرائعهم ، يستطيع البقاء والصمود بعد موتهم . وكانت المشكلة التى واجهت رجال الثورة الذين زهوا بانشاء الجمهوريات أو « حكومات القوانين لا حكومات الناس » هي الصلاحيات التى نشأت فى صورة مايسمى « بالقانون الاسمى » الذى لابد ان يضمن اعتماده على القوانين الايجابية الموثقة . وليس ثمة من شك فى ان القوانين كانت مدينة بوجودها الفعلى الى سلطة الشعب وممثليه فى المجالس التشريعية ، لكن هؤلاء الممثلين كانوا عاجزين عن ان يمثلوا فى الوقت نفسه ذلك « المصدر الاسمى » الذى تستمد منه القوانين

قدرتها على فرض السلطة ، وعلى الصلاح للجميع ، من اغلبيات واقليات ومن اجيال راهنة ولاحقة . وهكذا ، اظهرت ضرورة وضع قانون جديد للبلاد كلها ، يجسد للاجيال اللاحقة « قانونها الاسمى » الذى يضمن الصلاح لجميع القوانين التى يصوغها الانسان ، الحاجة الملحة ، فى امريكا كما فى فرنسا ، الى وجود « المطلق » . ولعل السبب الوحيد فى ان هذه الحاجة لم تطوح برجال الثورة الامريكية الى نفس الغرائب التى طوحت برجال الثورة الفرنسية اليها ، هى ان الاولين ، تبينوا بمنتهى الوضوح والجلالة وجوب التمييز بين اهل السلطة النابعة من القاعدة أى من جذور الشعب ، وبين مصدر القانون القائم فى « العلى » فى مكان عال ومستشرف .

وكان تأليه الشعب فى مفهوم الثورة الفرنسية من الناحية النظرية النتيجة الحتمية للمحاولة الرامية الى اشتقاق القانون والسلطة من مصدر واحد ، وكان ادعاء الملكية المطلقة باستمداد سلطاتها من « الحق الالهى » قد جسّد الحكم العلمانى فى صورة اله ، يتصف بالقدرة المتفوقة ، والطاقة على التشريع للعالم ، أى فى صورة اله ، اوضحت ارادته قانونا ، ولم تكن « الارادة العامة » التى نادى بها روسو وروبسبير الا هذه الارادة السماوية التى لا تحتاج الا للارادة لتصبح ارادتها قانونا ، وليس ثمة من فروق كبيرة من الناحية التاريخية ، فى المبدأ بين الثورتين الفرنسية والامريكية ، باستثناء ان الاولى كانت تعتبر وبصورة جماعية ان « القانون هو التعبير عن الارادة العامة » كما نصت المادة السادسة من اعلان حقوق الانسان والمواطن لعام ١٧٨٩ ، بينما لم تتضمن الثانية هذه الصيغة أبدا لا فى اعلان الاستقلال ولا فى دستور الولايات المتحدة . ولقد سبق لنا ان رأينا ، ان هذا الوضع قد تحول من الناحية العلمية ، الى ألا يكون الشعب أو الارادة العامة هما مصدر القانون ، وانما اصبحت العملية الثورية نفسها هى مصدر القوانين كلها . سواء أكانت مراسيم أم اوامر ، وهى قوانين كانت تغدو من الناحية العامة ، منسوخة من لحظة صدورها . اذ ان القانون الاسمى للثورة الذى خلقها ، هو الذى يتولى ابطالها ، ولقد لحص كوندورسيه اربع سنوات من التجربة الثورية بقوله « ان القانون الثورى ، هو القانون الذى يهدف الى الحفاظ على الثورة والغد من سيرها وتنظيمه » . ولعل من الصحيح ايضا أن كوندورسيه قد اعرب عن الامل فى ان يؤدى القانون الثورى عن طريق اسراعه فى غد العملية الثورية ، الى ظهور اليوم الذى تبلغ فيه الثورة مرحلة الكمال ، لتقف عندها ، لكن هذا الامل ، كان عابثا ولم يتحقق ، اذ ان الثورة المضادة هى القوة

الوحيدة من ناحيتي النظرية والتطبيق ، القادرة على وقف العملية الثورية التي أصبحت قانونا في حد ذاتها .

ولقد سمعنا روسو يقول « . ان المشكلة الوحيدة في السياسة والتي تضاهي مشكلة توزيع الدائرة في الهندسة ، هي العثور على شكل من اشكال الحكم يضمن بقاء الانسان فوق القانون » . (١) ولا ريب في ان معضلة روسو ، تشبه من الناحية النظرية دائرة العسرة التي وضعها سبيس (الحلقة الشريرة) اذ ان هؤلاء الذين يجتمعون لاقامة حكومة جديدة هم في حد ذاتهم لا دستوريين ، أى ان الدستور نفسه لم يعطهم الحق في ان ينفذوا ما اخذوا على انفسهم الحق في القيام به (٢) ولا تمثل دائرة العسرة في التشريع في التقنين الاعتيادى ، بل في سن القانون الاساسى ، او الدستور ، الذى يفترض فيه بعد سنه ان يجسد « القانون الاسمى » ، الذى تستمد منه جميع القوانين صلاحياتها . ولا ريب في ان هذه المشكلة التي بدت كالحاجة الملحة الى ما يسمى « بالمطلق » ، واجهت رجال الثورة الامريكية كما واجهت زملاءهم من رجال الثورة الفرنسية . وكانت الصعوبة على حد تعبير روسو من جديد ، وضع القانون فوق الانسان لاقامة « الصحة » في القوانين التي يصوغها الانسان ، أى « خلق آلهة من جديد » .

وقد ظهرت الحاجة الى الآلهة في الجهاز السياسى للجمهورية في عهد الثورة الفرنسية في المحاولة اليائسة التي قام بها روبسبير لاقامة عبادة جديدة كل الجدة ، وهي عبادة « الانسان الاسمى » . وبدا الهدف الرئيسى لهذه العبادة عندما اقترحها روبسبير ، وكأنه وقف الثورة التي كانت قد انطلقت انطلاقا لاراعيا . ولكن هذا المهرجان العظيم الذى ارادت منه الثورة رغم تعاسته ورغم الحكم عليه مسبقا بالزوال ، ان يكون البديل عن

(١) راجع رسالة روسو الى الماركيز دى ميرابو بتاريخ ٢٦ يوليو ١٧٦٧ .

(٢) هذا التمسك المتزمت بالدستورية حجة يراى بها الحفاظ دائما على الاوضاع القائمة ضد الاندفاعات الثورية . وبطل هذه الحجة اذا عرضت على المحك ، على الاسس التاريخية او الاسس العقلانية . فإى نظام دستورى قائم ، لابد وان يكون قد استمد وجوده من اوضاع لا دستورية على صعيد هذه الحجة نفسها ، اذ انه قام اما نتيجة ثورة او انقلاب . او فتح ، او ماشابه ذلك . يضاف الى هذا ان الشعب ، كما تجمع معظم الدساتير القائمة ، هو مصدر السلطة ، وفي وسع هذا الشعب ان يبدل دستوره القائم بطريقة دستورية أيضا ، اما اذا وقع التغيير نتيجة الثورة ، فان مجرد استفتاء الشعب على إلغاء الدستور القديم كفيل باضفاء صفة الدستورية على الحكم الثورى الجديد ، الذى لابد وان يضع دستوراً جديداً .

الدستور ، قد فشل تمام الفشل ، اذ انها لم تحقق رغبتها ولم يتمكن الاله الجديد كما يتبين ، من تأمين القوة اللازمة للايحاء باعلان العفو العام ، واطهار حد ادنى من الرأفة ولا نقول الرحمة . وكان هذا المشروع السخف ، بحيث اتضح سخفه للذين شهدوا الاحتفالات الدولية كما اتضح للاجيال اللاحقة ايضا . وبدا وكأن « اله الفلاسفة » الذى صب لوثر (١) وباسكال جام غضبهما ، وزرايتهما عليه ، قد قرر أخيرا أن يكشف عن نفسه فى صورة مهرج من مهرجى الملاعب . واذا كان لابد من التأكيد بان ثورات القرون الحديثة ، لا تفترض اذا شئنا تجاهل العبارات الالحادية التى تصدر احيانا عنها ، انهيار المعتقدات الدينية كمعتقدات ، بل تفترض ضياع ما كانت تلقاه هذه المعتقدات فى الملكوت السياسى من توقيير واحترام ، فان ما ابتكره روبسبير من عبادة للمخلوق الاعظم يعتبر كافيا . ولا ريب فى ان روبسبير الذى ما عرف الهزء قط ، كان سيسخر من هذه الاقوال ، لولا ان حاجته كانت ماسة ويائسة ، ولم يكن فى حاجة على أى حال الى « مخلوق اعظم » ، اذ ان ما احتاج اليه بالعقل ما اسماء « بالمشروع الخالد » وما اطلق عليه فى مرات اخرى اسم « التطبيق الدائم للمعدالة » . (٢)

وكان ما احتاج اليه ، على صعيد تعابير الثورة الفرنسية نفسها ، مصدرا ساميا ودائم الوجود للصلاحيات ، لا يمكن ان يكون بأى حال « ارادة الامة العامة » أو ارادة الثورة نفسها ، وانما كان فى شكل « سيادة مطلقة » ، أو « قوة مستبدة » على حد تعبير بلاكستون ، تضىي السيادة على الامة ، أو فى شكل « خلود مطلق » يضمن شيئا من الاستمرار والاستقرار للجمهورية ان لم يضمن لها الخلود ، أو فى شكل « صلاحيات مطلقة » تؤدى دور المنبع للمعدالة ، بحيث تستمد منها جميع قوانين الجهاز السياسى الجديد شرعيتها .

وكانت الثورة الامريكية هى التى بينت ان شكل « المشروع الخالد » هو أكثر هذه الحاجات الثلاث الخافا ، وان هذا الشكل هو اقل الاشكال تقريرا منذ البداية كما اثبتت الظروف التاريخية المعنية للامة الفرنسية . وقد نفقد كل رغبة فى الضحك على ذلك المهرج فى « السيرك » ،

(١) مارتين لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) - أول من دعا الى اصلاح الدينى . وهو المانى . ويعتبر مؤسس المذهب البروتستانتى . أهم مؤلفاته ، « حرية الرجل المسيحى » و « خطاب الى نبلاء الشعب الالمانى » و « الاسر البابل لكنيسة الله » . حرمة البسابة من العبادة المسيحية .

(٢) راجع طومسون - فى كتابه « روبسبير » - طباعة أوكسفورد ١٩٣٩ ص ٤٨٩ . (العرب)

عندما نجد ان افكار روبسبير هذه ، قد وجدت عند جون ادامز ، بعد ان عراها من كل ما يعرضها للسخرية ، عندما طالب بعبادة « مخلوق اعظم » آخر ، اطلق عليه ايضا اسم « المشرع الاعظم للكون » . (١) أو عندما تذكر تلك الجدية التي نادى بها جيفرسون في اعلان الاستقلال الأمريكى بالعودة الى « قوانين الطبيعة ، وطبيعة الله » ، يضاف الى هذا ، ان جميع الرواد النظريين للثورات ، باستثناء مونتسكيو على الغالب ، كانوا قد توقعوا بمنتهى الوضوح الحاجة الى مبدأ سماوى ، او الى اقرار سام ومستشرق فى المجال السياسى ، وبينوا ان هذه الحاجة تغدو اكثر مساسا فى الاوضاع السياسية ، اى فى الحالات التي تبرر فيها الحاجة الى اقامة نظام سياسى جديد ، وهكذا نرى ان لوك نفسه بالرغم من ايمانه الشديد بأن « الله زرع فى الانسان مبدأ العمل » ، وان على الانسان ان يستمع الى صوت ضميره الذى اعطاه الله اياه ليس الا ، دون أن يرجع الى الشارع السامى ، اعتقد بأن « الرجوع الى الله وحده فى السماء » ، يستطيع مساعدة اولئك الذين خلصوا من « الحالة الطبيعية » وكانوا على وشك أن يضعوا القوانين الاساسية لمجتمع متحضر (٢) . وعلى هذا لا نستطيع لامن الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ان نتجنب الحقيقة المعقدة ، والمتناقضة ، وهى ان الثورات بما فيها من ازمات وظهور هى التي دفعت اكثر الناس «تنورا» فى القرن الثامن عشر ، الى المطالبة بشئ من الاقرار الدينى ، فى نفس اللحظة التي كانوا يوشكون فيها على تحرير الملكوت السياسى ، تحريرا كاملا من تأثيرات الكنائس ، وعلى الفصل بين السياسة والدين مرة وإلى الابد .

وقد يكون من المجدى لنحصل على تفهم اكثر دقة لطبيعة المشكلة التي تنطوى عليها هذه الحاجة الى مطلق ، ان نذكر انفسنا بأن قدامى الاغريق والرومان لم يجدوا انفسهم فى حيرة منها ، ولعل من المهم كل الاهمية ايضا ان يكون جون ادامز ، الذى كان قد اصر حتى قبل نشوب الثورة على « الحقوق التي سبقت فى ظهورها حكومات الارض كلها ، والمستمدة من الشارع الاعظم للكون » ، ثم ما لبث أن لعب دورا بارزا

(١) اقتبست هذه الفقرة من مقدمة «التقرير عن دستور جمهورية ماساشوستيس اوشكل الحكم فيها » ١٧٧٩ - مؤلفاته . بوسطن ١٨٥٩ . المجلد الرابع . وهذا ما عايد القاضى دوجلاكى اذ قال « نحن شعب متدين نفترض نظمنا وجود خالق اعظم » من كتاب كوردين « الدستور وما يعنيه اليوم » برنستون ١٩٥٨ . ص ١٩٣

(الملاحظة)

(٢) الحكم المدنى - الرسالة الاولى - الفصل (٨٦) والرسالة الثانية الفصل (٢٠) .

في « الاصرار على قانون الطبيعة ، كملجأ قد نجد انفسنا مضطرين تحت ضغط البرلمان الى اللواذ به بأسرع مما كنا نتوقع » . (١) هو نفسه الذي اعتقد بأن « الرأي العام في الامم القديمة كان يرى ان « الربوبية وحدها هي الصالحة للمهمة العظمى في منح القوانين للناس » . (٢) والنقطة المهمة هنا ، هي ان ادامز كان مخطئا ، وان القانون عند الاغريق والرومان لم يكن نابعا عن مصدر سماوى ، وان مفهومى الاغريق والرومان عن التشريع لم يكونا في حاجة الى أى وحى سماوى . (٣) وترمز فكرة التشريع السماوى الى ان المشرع يكون فوق القوانين التى يسنها ، اذ لا تسرى عليه ، ولكن الاقدمين لم يكونوا يرون ان الذات الالهية هي التى تسمو فوق القوانين ، وانما طبيعة الطاغية الذى يفرض على شعبه قوانين لايربط نفسه بها هي التى كانت الغالبة . (٤) ومع هذا فان من الصحيح القول بأن الاغريق كانوا يرون وجوب مجيء المشرع من خارج المجتمع ، فقد يكون غريبا عنه ، اذ يستدعى من الخارج ، لكن هذا لم يعن اكثر من ان وضع القوانين كان سباقا للسياسة نفسها بل ولوجود المدينة الاغريقية والدولة المدنية ، تماما كما تبني الاسوار التى يراد منها ان تحيط بمدينة قبل ظهور هذه المدينة نفسها الى حيز الوجود ، فلقد كان المشرع الاغريقى خارج نطاق الجهاز السياسى . ولكنه لم يكن اسمى منه ، ولم يكن ذا طبيعة الهيئة . ولا ريب في أن الكلمة الاغريقية القديمة للقانون ، هذا اذ تجاهلنا اهميتها الاشتقاقية ، كانت تعنى بحكم لفظها ، على اعتبار انها عكس التعبير الذى يعنى الاشياء الطبيعية ، ان القوانين مصطنعة وتقليدية . ومن خلق الانسان نفسه ، وبالرغم من ان هذه الكلمة اصبحت تعنى معانى مختلفة عبر القرون الطويلة من الحضارة الاغريقية ، الا انها لم تفقد قط اهميتها المكانية كلية ، أى بعبارة اخرى « فكرة وجود مجال ، يمكن للسلطة المحددة ان تمارس فيه عملها بصورة مشروعة » . (٥) ومن الواضح

(١) بحث في قوانين الاقطاع والقوانين الأساسية .

(٢) دفاع عن دساتير حكومة الولايات المتحدة ١٧٧٨ - مؤلفان المجلد الرابع . ص ٢٩١

(٣) كان خير اطراء لاية قوانين قديمة ان يقال عنها بأنها وضعت بشكل دقيق وكأنه الله هو الذى صاغها . وقد قيل هذا من قوانين ليكرجوس الاسبارطى . وقد ذكر بلوتارك ان هرافة دلفى ابلغته ان القوانين التى يوشك على وضعها ستكون خير مافي العالم من قوانين . ويقول بلوتارك : ان صولون ايضا تلقى مثل هذا التشجيع من أبولو . ويبدو ان جون ادامز ، قد قرأ أقوال بلوتارك بعينه المسيحية .

(٤) يقول . ششرون بوضوح عن المشرع : انه «لايفرض قوانين على الشعب لايريد هو اطاعتها»

في كتاب « الجمهورية » . ١ . ٥٢ .

(٥) من كلمات كومفورد في كتابه « من الدين الى الفلسفة » . طبعة تورشيوك . الفصل

الاول ص ١٢ .

ان الاغريق باستعمالهم هذه الكلمة لم يكونوا يعنون بها أى « قانون اسمى » ، كما ان قوانين افلاطون نفسه لم تكن نابعة عن « قانون اسمى » ، يكتفى بتقرير نصها فحسب بل ويضمن لها الشرعية والصحة أيضا . (١) ولعل الاثر الوحيد الذى نجده لهذه الفكرة عن دور « المشرع الاعظم » ، ومكانته بالنسبة الى الجهاز السياسى فى تاريخ الثورات ، وبنائه الحديث هو ما نراه فى اقتراح روبسيير المشهور بأن « يشغل اعضاء الجمعية التأسيسية انفسهم وبصورة رسمية ، فى ان يخلوا للآخرين مجال الاهتمام فى بناء معبد الحرية الذى وضعوا هم اساساته ، وان يعلنوا بصراحة وبشئ من النبيل عدم صلاحهم للانتخابات المغلقة » . ولم يكن يعرف الا القليل فى العصور الحديثة عن المصدر الفعلى الذى استوحى منه روبسيير اقتراحه ، لا سيما وان « المؤرخين » قد جاءوا بشتى انواع الحوافز البعيدة لتبرير عمله . (٢) .

وبالرغم من ان القانون الرومانى كان يختلف اختلافا كليا عن القانون الاغريقى ، الا انه لم يكن فى حاجة ايضا الى أى مصدر سام للسلطة ، واذا كان عمل التشريع فى حاجة الى عون الالهة ، كتأكيد الالهة بهز الرأس ، موافقتهم على القرارات التى يتخذها الناس طبقا للديانة الرومانية ، فان هذا العمل لم يكن بحاجة اكثر من أى عمل سياسى آخر لمثل هذا التأكيد . ولم يكن القانون الرومانى ، خلافا لقوانين الاغريق ، معاصرا لانشاء المدنية ، كما لم يكن التشريع الرومانى عملا سابقا للفكر السياسى . وكانت الكلمة اللاتينية للقانون تعنى فى الاصل « العلاقة الوثيقة » او الارتباط ، او بعبارة أخرى شيئا يربط بين شيئين أو شريكتين ، عملت الظروف على الجمع بينها . ومن هنا يكون وجود الشعب على صعيد الوحدة العرقية أو العقلية أو العضوية مستقلا كل الاستقلال

(١) قد يطرح بى بحث المسألة بصورة مفصلة الى مكان بعيد ، ويحتمل أن يكون قول افلاطون بأن « الله هو مقياس كل شئ » ، وجود « قانون اسمى » وراء القوانين التى وضعها الانسان . ولكن هذا خطأ لان « المقياس » غير القانون . ولا ريب فى ان ميلاد صلاح القوانين او طلائها ، نعى وذرائع ، فكل ما يحسن اوضاع الشعب قانون صالح ، والعكس بالعكس .

(المؤلفه)

(٢) تضمن كتاب « دفاع عن الدستور » فكرة روبسيير الرائعة . راجع مؤلفاته الكاملة . اعداد لوران ١٩٣٩ المجلد الرابع ص ٢٢٣ . التطبيق مقتبس من طومسون - نقد المصدر - ص ١٢٤ .

عن جميع القوانين ، ويقول لنا فرجيل Virgil (١) ان أهل إيطاليا الاصليين « كانوا شعب الشيطان » ، اذ لم تكن هناك قوانين تشدهم الى العدالة ، وانما كانوا يتصرفون طبقا لارادتهم الحرة ، ويسيروا على طقوس الالهة القديمة . (٢) ولم يشعر الناس بالحاجة الى القوانين الا بعد ان عاد اينياس ومحاربوه من طرواده ، وبعد ان اندلعت نيران الحرب بين الغزاة والاهليين . وكانت هذه « القوانين » تعنى اكثر من مجرد وسائل لاقرار السلام ، اذ انها كانت بمثابة معاهدات او اتفاقات ، اوجدت احلافا ووحدة جديدة ، وهى الوحدة التى جمعت بين كيانيين مختلفين تمام الاختلاف ، كانت ظروف الحرب قد وحدث بينهما ، فأصبحا يؤلفان شراكة جديدة . اما نهاية الحرب عند الرومان فلم تكن تعنى مجرد هزيمة العدو أو ايجاد السلام ، وانما كانوا يرضون عن نهايتها ، عندما يتحول الاعداء فيها الى اصدقاء لرومة وحلفاء لها ، ولم يكن الرومان يطمحون الى اخضاع العالم بأسره للسيطرة الرومانية وامبراطوريتها ، وانما كان هدفهم نشر نظام احلافهم فى جميع بلاد الارض . ولم يكن هذا مجرد خيال من الشعاع . فقد كان شعب رومة مدينا بوجوده الى مثل هذه الشراكات التى تخلفها الحروب ، أى الى ذلك الحلف الذى يقوم بين نبلاء رومة وعامتها ، الذين انتهى صراعهم الداخلى الى ما يسمى بقوانين الرائد الاثنى عشرة المشهورة . ولم يفكر الرومان حتى بالنسبة الى هذه الوثيقة التى تعتبر اقدم الوثائق فى تاريخهم واكثرها مدعاة الى الاعتزاز ، بأنها مستوحاة من الآلهة ، وقد آثروا الاعتقاد بأن رومة قد بعثت ببلجنة الى بلاد اليونان لتقوم بدراسة مختلف نظم التشريع فيها . (٣) وهكذا فان الجمهورية الرومانية بعد ان استندت الى الحلف الدائم بين النبلاء والعامه ، استخدمت ادواتها القانونية لعقد المعاهدات مع المقاطعات والجماعات التى تمت الى نظام الاحلاف الرومانى وحكمها ، وراحت توسع نطاق الجماعات التى تؤلف المجتمع الرومانى .

وقد سبق لى ان ذكرت ، ان مونتسكيو كان الوحيد بين النظرين الذين سبقوا الثورة ، والذى لم يفكر قط بضرورة ادخال سلطة مطلقة

(١) فرجيل فرجيليوس (٧٠ - ١٩ ق م) - شاعر الرومان الكبير ، ولقد قرب مانترا ، ودرس فى كريمونا (ميلان) ونابولي . طاف اوجاء الامبراطورية الرومانية . اهم روايته الابنياده (التاسوعات) . وهى ملحمة شعرية قصصية ، تقف فى صف واحد مع الباذة هومر .

(العرب)

(٢) الابنياده . الكتاب السابع - المكتبة المصرية - ص ٦ - ب .

(٣) ليفى : ٣ - ٨٠٣١

سواء اكانت سماوية أم مستبدة فى المجال السياسى . وترتبط هذه الحقيقة ارتباطا وثيقا مع القول بأن مونتسكيو كان الوحيد على حد معرفتى فى استخدام تعبير « القانون » فى معناه الرومانى القديم ، معرفا اياه فى الفصل الاول من كتابه « روح القوانين » بأنه العلاقة التى تقوم بين الوحدات المختلفة فى المجتمع . ولقد افترض هو ايضا وجسود « خالق وحافظ » للكون وتحدث عن « الوضع الطبيعى » وعن « القوانين الطبيعية » ولكن العلاقات التى تقوم بين الخالق وما يخلقه ، أو بين الناس وهم فى الوضع الطبيعى ، ليست اكثر من « قواعد » تقرر شكل الحكم فى العالم وبدونها لا يمكن للحكم ان يوجد فيه . (١) ومن هنا لم تكن القوانين الدينية او الطبيعية ، تؤلف عند مونتسكيو « قانونا اسمى » بمعنى الكلمة ، اذ انها لم تعد عنده اكثر من مجرد علاقات تقوم بين المجالات المختلفة للوجود وتحافظ عليها . ولما كان القانون لا يمثل عند مونتسكيو ، كما عند الرومان ، الا شيئا يربط بين شيئين . ويكون نسبيا فى حد ذاته ، فانه لا يحتاج الى مصدر مطلق للصلاحيات وفى وسعه ان يصف « روح القوانين » ، دون ان يعرض المشكلة المعقدة لصلاحيها المطلق .

وتوحى هذه الذكريات والانطباعات التاريخية ، بان مشكلة « الاطلاق » التى تضيف الصلاح على القوانين الايجابية التى يضعها الانسان لم تكن الى حد ما الا جزءا من « الفكرة الاطلاقية » التى كانت فى حد ذاتها الوريثة الشرعية لقرون طويلة لم يشهد الغرب ابانها ملكوتا علمانيا لم تكن جذوره قائمة فى موافقة الكنيسة ورضائها ، ولم يكن يعتبر قوانينه العلمانية الا التعبير السماوى عن قانون جاءت به السماء . ولكن هذا كله ، لا يؤلف اكثر من جزء من القصة . فقد كان من الاهم والاكثر انطبعا ان عبارة « القانون » قد اكتسبت فى هذه القرون كلها ، معنى يختلف كل الاختلاف عن معناها الاصلى . والمهم هنا هو التأثير الهائل لفقهاء القانون والتشريع الرومانيين على تطور الانظمة القضائية فى العصور الوسطى والحديثة ، دون النظر الى ان القوانين نفسها كانت تعتبر اوامر

(١) روح القوانين - الكتاب الاول - الفصول من ١ الى ٣ .

صيفت طبقا لتعاليم الله ، الذى يقول لعباده ، « لا تعملوا كذا ، او كذا »
ومن الطبيعى ان مثل هذه الاوامر لا يمكن ان تكون ملزمة الا اذا وجدت
اعتمادا دينيا ساميا ، ولا يتطلب القانون أى مصدر عال لضمان صحة
ملاحياته ، أو أى اصل يفوق سلطة الانسان ، الا اذا فهمنا القانون على
انه امر يتطلب من الناس اطاعتهم دون النظر الى ما اذا كانوا يوافقون
عليه أو يقرونه .

ولا يعنى هذا بالطبع أن نقول : ان قانون البلاد الذى بتنا نسميه
بالدستور ، او القانون الشخصى الذى اصبحنا نسميه بالقانون المدنى
يتضمنان خصائص الاوامر السماوية . ولكن النموذج ، الذى صاغ
الجنس البشرى فى الغرب لباب قوانينه على صورته حتى تلك التى لا يشك
فى صحة اصلها الرومانى ، أو التى استخدم فى تفاسيرها القانونية جميع
تعايير الفقه الرومانى ، لم يكن رومانيا على الاطلاق ، وانما كان عبرانيا
فى اصله اذ انه مستمد من الوصايا العشر التى وردت فى التوراة . ولم
يتغير هذا النموذج فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، عندما حل
القانون الطبيعى محل القانون السماوى ، أى محل اله العبرانيين الذى
كان مشرعا لانه هو الذى خلق الكون ، ثم جاء المسيح فحل محله ، بوصفه
التجسيد المنظور لله على الارض ، وراح رسله وبابوات رومة والأساقفة
وجميع الملوك يستمدون منه صلاحياتهم ، الى ان جاءت الثورة
البروتستانتية فعادت من جديد الى قوانين التوراة ومواثيقها الى شخصية
المسيح نفسه . ولعل المشكلة فى القانون الطبيعى انه يفتقر الى مؤلف ،
وانه لا يمكن ان يفهم كقانون للطبيعة ، الا على صعيد الثورة اللاشخصية
المتفوقة على الانسان . والقادرة على ان تفرض عليه ارادتها مهما عمل
أو اراد أن يعمل أو نسى أن يعمل ، وكان على القوانين التى صاغها الانسان
اذا اراد منها ان تكون مصدرا للصلاحية ، وصحيحة كل الصحة ان يضيف
اليها كما اضاف جيفرسون « قانون الطبيعة والهاء » . وقد لا يكون من
المهم أبدا اذا كان هذا الاله ، طبقا لروح العصر ، قد تحدث الى مخلوقاته
عن طريق الضمير ، او انار اذهانهم بنور العقل بدلا من وحي التوراة .
ولقد كانت النقطة المهمة فى الموضوع دائما ان القانون الطبيعى نفسه ،
كان فى حاجة دائمة الى الاقرار الالهى ليصبح ملزما للناس .

وكان الاقرار الدينى للقوانين التى يصفها الانسان ، قد تطلب
اكثر من مجرد بيان نظرى لقانون اسمى ، بل وأكثر من الايمان بمشرع
خالد ، وعبارة مخلوق اسمى . لقد تطلب الايمان الراسخ « بحالة مقبلة

من الثواب والعقاب ، على انها «الاساس الصادق للسنن الاخلاقية » (١) ولعل النقطة المهمة هنا ، هي ان هذا القول لا يصح على الثورة الفرنسية وحدها ، حيث كان على الشعب ان يحل محل الأمير المطلق ، وحيث كان روبسبير قد قلب «أعلى النظام القديم سافلها » (٢) . وكانت فكرة الروح الخالدة التي تعمل كتذكرة دائمة بالعدالة (٣) ، فكرة لا غنى عنها على الاطلاق وذلك لأنها كانت الكابح الممكن والمعقول الوحيد الذي يستطيع منع السيد الجديد المتمثل في هذا الحاكم المطلق ، الذي يتمتع بالحصانة من القوانين التي وضعها ، من اقتراف أية أعمال إجرامية . وكان الشعب في تعبير هذا القانون الجديد ، منزها عن الخطأ ، كما كان الأمير المطلق فيما مضى ، وذلك لأنه خليفة الله وممثليه في أرضه ، ولكن لما كان الشعب كالأمير ، معرضا في الواقع لارتكاب الخطأ . فانه كان لابد وان يتعرض للعقاب أيضا من «الله المنتقم » . ويصح هذا القول بصورة أوضح على الثورة الأمريكية حيث يكثر الحديث الصريح عن «الحالة المقبلة للثواب والعقاب » في جميع دساتير الولايات ، وان لم نجد اثرا له في اعلان الاستقلال أو دستور الولايات المتحدة الاتحادي . ولكن علينا ألا نستنتج من هذا ان واضعي دساتير الولايات كانوا أقل «تنورا » من جيفرسون وماديسون . فمهما كان تأثير المذهب المتطهر (البيوريتانية) على تطور الشخصية الأمريكية ، فان مؤسسى الجمهورية ، ورجال الثورة ، كانوا يمتون الى عصر التنوير ، فقد كانوا جميعا من المؤمنين بالله ، وكان اصرارهم على الايمان «بولايات الغد » متعارضاً الى حد غريب مع معتقداتهم الدينية . ولا ريب في أن أى حماس دينى ، لم يدفعهم الى التحول الى العنصر الوحيد للديانة التقليدية . الذى كان نفعه السياسى كاداة للحكم فوق كل شئ ، وانما الذى دفعهم اليه ، هو شكوكهم السياسية المجردة فى المخاطر الهائلة التى ينطوى عليها الملوك العلماني للشئون الانسانية .

وليس من حقنا نحن الذين اتبحت لنا الفرصة ، لمشاهدة الجريمة السياسية . ترتكب على نطاق لم يسبق له نظير ، من أناس تحرروا من كل ايمان «بالملوك المقبل » ، وفقدوا كل خوف من «الاله المنتقم » ، أن نشك فى حكمة الآباء المؤسسين السياسية . ولا ريب فى أن الحنكة

(١) راجع مسودة ادمز لدستور - ماثوسينس - نفس المصدر .

(٢) طومسون - نفس المصدر ص ٩٧ .

(٣) راجع خطاب روبسبير فى المؤتمر الوطنى فى السابع من مايو عام ١٧٩٤ - مؤلفات

روبسبير وخطبه - لابونيرايى ١٨٤٠ - المجلد الثالث . ص ٦٢٢ .

السياسية لا الايمان الدينى و هى التى حملت جون ادامز على أن يكتب العبارات الآتية التى تنطوى على الكثير من طابع التكهّن بالغيّب اذ قال «... هناك احتمال ، فى أن يقع حكم الأمم فى أيدي أناس يبشرون بعقيدة هى من أكثر العقائد ياسا وقنوطا ، كالقول بأن الناس لم يعدوا أن يكونوا كالغراشات التى تحوم حول النار لتحترق فيها ، وانهم جميعا بدون جذور ؟ او هذه هى الطريقة لجعل الانسان موضع التجلّة والاحترام ؟ او يمكن أن يصبح القتل مجرد عمل تافه لا يزيد عن تصيد طائر الزقزاق ، وان تكون إبادة شعب الروهيلا (١) ، عملا بريئا كابتلاع العفونة على قطعة من الجبن ؟ » (٢) وها نحن نجد أنفسنا ميالين لنفس الأسباب التى أعنى بها تجاربنا ، الى إعادة النظر فى الفكرة الشائعة التى تقول ان روبسبير قد عارض الاتحاد لأنه كان فكرة شائعة عند الارستقراطيين . وليس ثمة من سبب يحول بيننا وبين تصديقه عندما قال انه وجد من المستحيل بالنسبة اليه ، أن يفهم كيف يمكن لآى مشروع أن يكون ملحدا ، طالما أنه مرغم على الاعتماد على « احساس دينى يؤثر على روحه ، ويطبع فيها فكرة الاعتماد الذى يمنح من سلطة أكبر من الانسان للمفاهيم الخلقية » (٣) .

وأخيرا ، تضمنت مقدمة اعلان الاستقلال ، وهذه نقطة مهمة بالنسبة الى مستقبل الجمهورية الأمريكية ، بالإضافة الى ذكر « طبيعة الله » ، عبارة أخرى تتعلق بمصدر سام للصلاحيات التى يجب منحها لقوانين النظام السياسى الجديد ، ولم تكن هذه العبارة « نشازا ، بالنسبة الى معتقدات المؤسسين الدينية أو الى روح « التنور » التى سادت القرن الثامن عشر . وتجمع عبارة جيفرسون المشهورة «... نحن نشهد بالوضوح الذاتى لصحة هذه الحقائق » ، بطريقة تاريخية فريدة بين أساس الاتفاق بين أولئك الذين اندفعوا الى الثورة وهو الاتفاق المتصل بالموضوع كل الاتصال ، لترابطه مع الذين اشتركوا فيه ، وبين المطلق ، أى الحقيقة التى لا تتطلب اتفاقا ، اذ انها بحكم وضوحها الذاتى تفرض نفسها دون أية مظاهرات جدلية أو اقتناع سياسى . وتكون هذه الحقائق بحكم وضوحها الذاتى سبابة للعقلانية ، اذ انها تفهم العقل ولا تكون ثمرته . ولما كان وضوحها هذا يجعلها فوق مستوى الجدل والنقاش ، فانها لا تكون الى حد ما أقل

(١) قبائل الروهيلا . من قبائل الهنـد فى أمريكا الشمالية .

(٢) أحاديث عن دوالا - كتاباته - المجلد السادس . ص ٢٨١ .

(٣) روبسبير - نفس المصدر - .

تأثيراً من « السلطة المستبدة » ، ولا أقل اطلاقية من حقائق الدين المتكشفة ، أو قوانين الرياضة المهمة . وتكون هذه الحقائق ، على حد تعبير جفرسون « الآراء والمعتقدات التي لا تعتمد عند الناس على ارادتهم ، وإنما تسير وبصورة الزامية ، على هدى الأدلة التي تقسم كاتراحات الى عقولهم » (١) .

وقد لا يكون من المستغرب ، القول بأن عصر التنوير قد أصبح واعياً تمام الوعي للطبيعة الملحة للحقيقة المحورية أو الذاتية الواضوح ، وهي الحقيقة التي أصبح مثالها النموذجي منذ أيام افلاطون تلك الحقائق التي نواجهها في عالم الرياضيات . ولا ريب في أن لي ميرسيير دي لارييفير (Le Mercier de la Rivière) كان محققاً كل الحق عندما كتب يقول « لا ريب في أن يوقليديس (Euclide) » (١) كان مستبداً حقيقياً ، إذ أن الحقائق الهندسية التي نقلها إلينا تمثل قوانين مستبدة في حقيقتها . وتستمد هذه الحقائق استبدادها الشرعي والشخصي من قوة ما فيها من دليل لا يقاوم . وكان جروتوس (Grotius) (٢) قبل نحو من مائة عام ، قد أصر على « أن الله نفسه لا يستطيع أن يمنع أن يكون حاصل ضرب اثنين في اثنين أربعة » . ومهما كانت المرامي الدينية والفلسفية في قول جروتوس هذا ، فإن هدفه السياسي كان ولا ريب أن يقيد الإرادة السيادية للأمير المطلق الذي يدعى تجسيده للإرادة الإلهية على الأرض ، وأن يحددها بالقول ، بأن إرادة الله نفسه لا تخلو من القيود والحدود . ولا ريب في أن هذا القول كان ذا أهمية نظرية وعملية لجميع المفكرين السياسيين في القرن السابع عشر ، لسبب بسيط واحد ، وهو أن السلطة الإلهية ، تستطيع لكونها سلطة « واحد أحد » ، أن تظهر على سطح الأرض على شكل قوة تفوق سلطة الإنسان ، أي قوة متضاعفة

(١) في مسودة مقدمته لقانون فرجينيا لقرار الحريات الدينية .

(٢) يوقليديس (٣٠٠ : م رياضي افريقي عاش في أيام بطليموس الاول ملك مصر . يلف الفوضى حياته . ولكن الكثير من كتاباته وصل إلينا وبينها « العناصر » وهي مجموعة من خمسة كتب من الهندسة ، وكتاب عن النسبة وثلاثة عن خصائص الأرقام ، وواحد عن الاحجام وثلاثة عن الهندسة المجسمة . ويتضمن كتابه « الحقائق » خمساً وتسعين نظرية هندسية .

(٣) هوجو جروتوس (١٥٨٣ - ١٦٤٥) - مشرع هولندي مشهور . درس في لندن . كان مصيره السجن لمقبدته الحرة . قرأ الى باريس . له عدة كتب في القانون الدولي واللاهوت والتاريخ والقانون .

وبالغة حدود العجز عن المقاومة عن طريق العنف . ولعل من المهم هنا أن نقول أن القوانين الرياضية وحدها كانت تعتبر قوية الى الحد الذي يضمن كبحها لسلطة الطغاة . ولم يكن الخطأ في هذا الرأي ، ما يقوم من معادلة بين الدليل الطاغى والعقل السليم واملااته ، وانما الخطأ فيه ، الاعتقاد بأن هذه « القوانين » الرياضية كانت من نفس جيلة قوانين المجتمع ، أو قادرة على الأقل على توجيهها . ولسنا نشك في أن جيفرسون كان واعيا لهذه الحقيقة ، إذ لو أنه لم يكن واعيا لها ، لما أقحم نفسه في تلك العبارة التي استشهدنا بها قبل قليل ، والمشيرة الى العجز عندما قال « نحن نشهد بالوضوح الذاتي لصحة هذه الحقائق » ولاستبدالها بعبارة أخرى يقول فيها « أن هذه الحقائق ذاتية الوضوح » ، أى أنها تملك القوة على أن تفرض نفسها ، وهي قوة لا تقل في ضخامتها عن « السلطة المستتبدية » فهي التي ترانا لا نحن الذين نراها ، ولذا فهي لا تحتاج الى موافقتنا وشهادتنا ، أجل أنه كان يعرف تمام المعرفة أن تعبير « يخلق جميع الناس متساوين » ، لا يملك من القوة على فرض نفسه ما يوازي قوة القول بأن « حاصل اثنين في اثنين » أربعة ، وذلك لأن العبارة الأولى حقيقة عقلية ، بل حقيقة يفكر العقل فيها وتحتاج الى الموافقة والشهادة ، الا اذا افترض المرء أن العقل الانساني يوحى له من السماء بادراك بعض الحقائق على أنها ذاتية الوضوح . أما العبارة الثانية ، فمتأصلة في التركيب العضوي للعقل البشرى ، ولذا فهي من النوع الذي لا يقاوم .

وإذا كنا نود أن نفهم الجهاز السياسي للجمهورية الأمريكية على ضوء وثيقتها العظيمة وهما اعلان الاستقلال ودستور الولايات المتحدة، فإن مقدمة الوثيقة الأولى ، تؤمن المصدر الوحيد للصلاحيات التي يستمد منها الدستور ، لا كالقانون الذي ينظم الحكم ، بل كقانون البلاد ، شرعيته ، وذلك لأن الدستور نفسه في مقدمته وفي التعديلات التي أدخلت عليه والتي تؤلف قانون الحقوق ، لا يتحدث بشيء على الاطلاق عن موضوع هذه الصلاحيات . وقد تكون سلطة الحقيقة الذاتية الوضوح أقل قوة من سلطة « الاله المنتقم » ، ولكنها تحمل على أى حال آثارا تمت الى أصلها السماوى ، فهذه الحقائق كما كتب جيفرسون في المسودة الاصلية لاعلان الاستقلال « مقدسة ولا يمكن انكارها » . ولم يكن العقل وحده ، هو الذي حاول جيفرسون أن يرتقى به الى مرتبة « القانون الاسمى » الذى يضمن الصحة الشرعية على كل من قانون البلاد وقوانين الأخلاق القديمة ، وانما كان العقل المطلع بفضل السماء ، أو « نور العقل » ، كما كان رجال ذلك العصر

يؤثرون تسميته . وقد أنارت حقائقه ضمامر الناس ، بحيث باتت قادرة على تقبل صوت داخل هو صوت الله أيضا ، وأصبح فى وسعها أن ترد بعبارة « سأفعل » ، عندما يقول لها صوت الضمير « افعل » ، أو « لا تفعل » .

- ٢ -

لا ريب فى أن ثمة طرقا عدة لقراءة الصور التاريخية التى ظهرت فيها مشكلة « المطلق » عبر العصور . ولقد سبق لنا بالنسبة الى العالم القديم أن تحدثنا عن استمرار التقاليد التى تعود بنا القهقرى الى القرون الأخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية والقرون الأولى من ظهور المسيحية ، عندما مثل خلفاء المسيح نفسه من بابوات واساقفه تجسيد فكرة الاطلاق الالهى على الارض ، ليخلفهم فيها الملوك الذين ادعوا لانفسهم الملكية بفضل حق الملوك الالهى . لتأتى السيادة المطلقة للشعب فتخلف فى ملكيتها المطلقة ، ذلك التسلسل التاريخى . وقد نجا المستوطنون فى العالم الجديد من اعباء هذا التقليد ، لاعدت اجتيازهم للمحيط الاطلسى ، بل عندما نظموا أنفسهم تحت ضغط الظروف وخوفا من فيافى القارة الجديدة ومجاهلها ، وظلمات القلب الانسانى ونوازع الشريرة ، فى « هيئات سياسية مدنية » ، تبادلو فيها الترابط للعمل فى مشاريع مشتركة لا تشدهم اليها أية روابط أخرى ، وليفتحوا بذلك صفحة جديدة فى تاريخ الانسان الغربى . واذا ما القينا الآن نظرة الى الورا عبر التاريخ ، فاننا ندرك ما مثلته هذه الخطوة من خير وشر ، ونفهم كيف عملت على تجنيد امريكا التطور الذى شهدته أوروبا فى طريق قيام الدول القومية ، وعلى فصح الحضارة الاطلسية الأصلية المتحدة على ساحلى المحيط ، مدة تربو على المائة عام ، قاذفة بهذه البلاد الى المجهل الجديدة ، وحارمة اياها من امجاد أوروبا الحضارية . وقد نجت امريكا بنفس الطريقة على أى حال ، وكانت نجاتها هذه المرة كبيرة الاهمية ، على صعيدنا من اسوأ مظهر للمطلق وأخطر فى تاريخه فى الملكوت السياسى ، وهو مظهر الحكم المطلق للامة . وقد لا يكون الثمن الذى دفعته امريكا لهذا التحرر من « العزلة » والانضمام عن جذور الشعب واهواله فى العالم القديم كبيرا للغاية ، اذا كان هذا التحرر قد صاحبه تحرر آخر من مفاهيم الاطارات الإدراكية للتقاليد الغربية ، وهو تحرر يجب ألا يعتبر على أى حال ، تحللا من الماضى وتجاهلا له . ومن الواضح أن الوضع لم يكن على هذا النحو ابدا ، اذ لم يكن ما وقع فى التطور السياسى للعالم الجديد من جده ، مصحوبا بتطور مماثل فى الفكر الجديد . ولهذا

لم يكن ثمة تجنب في الواقع لمشكلة المطلق ، وان لم يكن في وسعنا ان نعود بأى من نظم البلاد وهيئاتها التأسيسية الى جذور فعلية في عملية التطور التاريخي للحكم المطلق ، ولك لان هذه النظم والهيئات كانت متأصلة في المفهوم التقليدى للقانون . واذا كان الامر ومن ثم القدسية هما جوهر القانونى العلمانى الجديد وكانت طبيعة الله لا الطبيعة المجردة ، والمنطق الذى تقر به السماء لا المنطق المجرد ، هما ميزتاه ، فان هذه القداسة هى التى اضفت على القانون ما فيه من صحة .

لكن هذا لم يكن صحيحا بالنسبة الى العالم الجديد الا من الناحية النظرية ليس الا . ومن الصحيح ان رجال الثورة الامريكية ظلوا ملزمين بمفاهيم الاطارات الفكرية للتقاليد الاوربية ومرتبطين بها ، وانهم عجزوا عن وضع التجارب التى مرت بهم في الفترة الاستعمارية في قوالب نظرية ، تفلسف القوة الهائلة الكامنة في تلك العهود والمواثيق المتبادلة ، بشكل يفوق ما كانوا يرتضون به من ناحية المبدأ . ولعل جون ادامز كان محقا في نظريته عن العلاقة بين العمل والسعادة ، وان العمل لا الراحة ، هو الذى يخلق المتعة . ولو كانت هذه التبعية للتقاليد هى التى قررت المصائر الفعلية للجمهورية الامريكية ، كما سبق لها واثرت على عقول النظرين ، فان ما في هذا الجهاز السياسى الجديد من صلاحيات ، كان لابد وان ينهار تحت ضغط « العصرية » وتحت ثقل الفكرة التى تقول بان ضياع الاقرار الدينى فى الملوك السياسى حقيقة مقررّة عامة كما حدث فى جميع الثورات السابقة . لكن الوضع لم يكن على هذا النحو ، ولعل ما انقذ الثورة الامريكية من هذا المصير ، لم يكن طبيعة الله ، ولا الحقبة الذاتية الوضوح ، بل عمل التأسيس نفسه .

ولقد لوحظ دائما بان ما قام به رجال الثورات من اعمال ، كان دائما يسير بوحى وتوجيه ناذرين من سوابق التاريخ الرومانى القديم . ولا ينطبق هذا على الثورة الفرنسية التى كان رجالها يميلون الى التمثيل المسرحى ميلا شديدا ، وحدها ، وانما ينطبق ايضا على الثورة الامريكية وان كان على نطاق اضيق بالنسبة الى تمجيد عظمة الاقدمين ، بالرغم من أن توماس بين (Thomas Paine) كان يقول ان ما فعلته اثينا مصغرا ، تفعله مكبرا ، ومن هنا كان وعيهم كبيرا فى تقاليد الفضائل القديمة . وعندما قال سان جوست ان العالم قد خلا منذ زال عهد الرومان ، وان ما يملؤه الآن هو ذكراهم التى هى نعاؤنا عن الحرية ، كان يردد ما قاله جون ادامز من « أن الدستور الرومانى مثل أنبسل ماعرفه العالم من شعوب وأعظمها سلطانا . ولعل هذا يتعارض مع ما

قاله بين وما قاله سلفه جيمس ويلسون (James Wilson) .
من أن « أمجاد أمريكا ستنافس بل وستبزي أمجاد الاغريق » (١) ولقد
ذكرت هذا الحماس الغريب للقدماء لتعارضه في اللحن مع العصر
الحديث ، إذ لم يكن من المنتظر من رجال الثورتين الفرنسية والامريكية
أن يعودوا الى الماضي السحيق الذي كان علماء القرن السابع عشر
وفلاسفته قد حملوا عليه حملة شعواء . وعندما تعود بنا الذاكرة الى
الحماس الذي أبداه حتى رجال من أمثال هارينجتون (Harrington) (٢)
وميلتون (Milton) (٣) في القرن السابع عشر لديكتاتورية
كرومويل (٤) القصيرة الأجل ، واصفيناها « بالروية القديمة » وكذلك
الى الدقة التي أبداها مونتسكيو في النصف الأول من القرن الثامن
عشر في العودة باهتمامه الى الرومان ، نصل الى النتيجة القائلة ،
بأنه لولا هذه الدروس التي حملتها القرون الطويلة من أيام الماضي
لما تميز أى من رجال الثورتين بتلك الشجاعة التي سرعان ما أثبتت انها
لم يكن لها نظير في الماضي . وبدأ من الناحية التاريخية وكان عصر النهضة
الذي أعاد بعث الحضارات القديمة ، والذي انتهى نهاية مفاجئة بحلول
العصور الحديثة ، قد عاد من جديد الى الحياة ، وكان الحماس الجمهوري
لدى الدول المدنية الايطالية القصيرة العمر ، والتي كان مكيافلي قد

(١) توجد ملاحظة توماس بين في حقوق الانسان القسم الثاني . وتوجد ملاحظة جون
ادامز في « دفاع عن دساتير حكومة الولايات المتحدة » (١٧٧٨ - مؤلفاته - المجلد
الرابع ص ٤٩٢) . ويوجد قول جيمس ويلسون في كتاب كرافين « أسطورة الآباء
المؤسسين » - نيويورك ١٩٥٦ ص ٦٤ .

(٢) السير جون هارينجتون (١٥٦١ - ١٦١٢) - كاتب انجليزي - كان مقربا من الملك
هنري الثامن ثم من الملكة اليبسات واشتهر في بلاطها بالذكاء . ترجم بأمر الملكة
كتاب « اورلاندو فوريوز » لاريوستو . كتب عن حملة ارلنده . من كتبه « صورة
موجزة من دولة الكنيسة » و « طبيب الرجل الانجليزي » .

(٣) جون ميلتون (١٦٠٨ - ١٦٧٤) . من أعظم شعراء الانجليز . درس الموسيقى في صباه
وتعلم العزف على الارجن . درس اللاتينية والاغريقية والايطالية والفرنسية والعبرية .
وفسح الكثير من القصائد . لعل أشهر مؤلفاته « الفردوس المفقود » و « استمادة
الفردوس » له بعض الكتابات السياسية والدينية التي طوحت به الى السجن .
وحملت معاصره على الهامه بالانحداد .

(٤) أوليفر كرومويل (١٥٩٩ - ١٦٥٩) - حامي انجلترا . وهو اللقب الذي أطلقه عا
نفسه بعد نجاحه في ثورته على شارل الاول من عائلة استيوارت ، والتي انتهت ا
إعدام الملك ، وقيام جمهورية كروميل التي عمرت عشر سنوات .

(العرب)

تكنهن لها بالزوال لتحل محلها الدول القومية ، كان قد خدم مؤقتا ،
ليتيح للامم الاوربية الوقت للنمو ، في ظل وصاية الامراء المطلقين
والمستبدين المتورين .

على اى حال ، لم يكن السبب الذى دعا رجال الثورات الى
العودة الى التراث القديم طلبا للتوجيه والالهام ، مجرد حنين عاطفى
(رومانىيقى) الى الماضى والى التقاليد القديمة . فلقد كانت المحافظة
الرومانطيقية ، التى لولا ناحيتها العاطفية ، لما سادت قلامة ظفر ، نتيجة
للثورات ، بل وبصورة محددة لفشل الثورة فى اوربا . وقد عادت هذه
المحافظة الى القرون الوسطى فى وحيها لا الى القرون الماضية ، وراحت
تمجد تلك القرون التى كان الملكوت العلمانى للسياسات الدنيوية ، يتلقى
ضوءه ونوره فيها من النى الكنيسة ، اى عندما كان الملكوت العام يعيش على
ضوء مفترض لا اصيل . وكان رجال الثورتين يزهون بتنورهم ، ويتحررهم
الفكرى عن التقاليد ، ولما لم يكونوا قد اكتشفوا بعد ، ما فى الوضع من
تعقيدات روحية تثير الدهشة ، فانهم كانوا لايزالون غير متأثرين
بالشفغ العاطفى بالماضى وبالتقاليد ، بصورة عامة ، وهو الشغف الذى
قدر له أن يصبح الطابع المميز للاجواء العقلية فى مستهل القرن التاسع
عشر . وعندما عاد هؤلاء الى الاقدمين يستوحونهم توجيههم ، كانت
عودتهم هذه ، ناشئة عن اكتشافهم لدى الاقدمين ، ابعادا ، لم تتناقلها
الاجيال عن طريق الثورات ، سواء اكان توارث الاعراف والنظم ، ام
توارث الفكر والمفاهيم الغربية . ولهذا لم يكن التوارث هذا هو الذى
اعادهم الى بدايات التاريخ الغربى واستهلالاته ، وانما الذى اعادهم ، هو
على النقيض من ذلك ، تجاربهم ، التى احتاجوا فيها الى السوابق
والنماذج . ولقد مثلت الجمهورية الرومانية بما لتاريخها من عظمة
لهم ، كما مثلت لمكيافىلى من قبل ، السابقة العظيمة والنموذج الرائع
متجاهلين ما يسمعونه احيانا من بلاغة القول عن امجاد ائينا والاغريق .

وعلىنا اذا اردنا المزيد من الوضوح فى تفهم الدروس والسوابق
المحددة التى عاد اليها رجال الثورة فى النموذج الرومانى ، أن نتذكر
حقيقة اخرى ، كانت دائما موضع الملاحظة ، ولعبت دورا بارزا فى الثورة
الامريكية وحدها . فلقد وجد كثيرون من المؤرخين ، ولا سيما فى القرن
المشرين حيرة فى تحليل الحقيقة الواقعة ، وهى أن الدستور الذى
وصفه جون كونيلى ادامز بأنه « انبثق عن الحاجات الملحة لشعب

متردد « قد تحول بين عشية وضحاها الى « هدف للعبادة العمياء » (١) على حد تعبير وودرو ويلسون Woodrow wilson (٢) . وقد يكون في وسع المرء أن يخالف ما قاله بيجهوت عن الحكومة الانجليزية وان يؤكد بأن الدستور قد عزز الحكومة الأمريكية « بقوة الدين » . وإذا ما استثنينا هذا القول يتبين لنا أن القوة التي ربطت بأحكامها الشعب الأمريكي الى دستوره لم تكن قوة الإيمان المسيحي برب متكشف للناس ، أو قوة الطاعة العبرانية للخالق الذي يقوم بدور المشرع للكون . وإذا كان موقف هذا الشعب من ثورته ودستوره ، يمكن أن يسمى بالموقف الدينى ، فان عبارة الدين يجب أن تفهم هنا في معناها الرومانى الأصلى ، ويكون ورع أفرادها في هذه الحالة ممثلاً في ربط أنفسهم الى بداية معينة تماماً كما كانت الطيبة تعنى عند الرومان الارتباط ببداية التاريخ الرومانى عندما أقيمت أسس المدينة الخالدة .

ولقد كان رجال الثورة الأمريكية على الصعيد التاريخى على خطأ كرملائهم على الطرف الثانى من المحيط الأطلسى ، عندما تصوروا أن ما قاموا به لا يعدو العودة الى أوضاع « فترة سابقة » واستعادة حقوقهم وحررياتهم القديمة . ولكنهم كانوا على صواب من الناحية السياسية ، عندما اشتقوا استقرارهم وصلاحياتهم بالنسبة الى الجهاز السياسى الذى أرادوا اقامته ، من استهلالاته ، وكانت الصعوبة التى واجهتهم ، متمثلة في عجزهم عن تبين أية بداية الا من طراز وقع في عهد سحيق من القدم . ولقد اطلق وودرو ويلسون دون تعمد على عبادة الأمريكيين للدستور ، صفة العمى وعدم التمييز ، وذلك لأن جذور هذه العبادة لم تكن مدفونة في مجاهل الزمن . ولعل عبقرية الشعب الأمريكى السياسية ، أو الطالع الحسن الذى اطل مبتسماً على الجمهورية الأمريكية يتمثلان في هذا العمى ، أو بعبارة أخرى في الطاقة غير العادية عند هذا الشعب للتطلع الى الأمس القريب بنظرات المستقبل البعيد .

وكان النصر الكبير الذى حققه الآباء المؤسسون في نجاح ثورتهم في الوقت الذى قدر فيه للثورات الأخرى أن تفشل في إقامة جهاز

(١) اقتبست ملاحظتى ادامز وويلسون في ادوارد كوروين في مقاله « القانون الاسمى - جدول الدستور الأمريكى » - المجلة القانونية لجامعة هارفرد المجلد ٤٢ - ١٩٢٧

(٢) وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤ - رئيس الولايات المتحدة - دعا في بنوده الاربعه عشر الشهيرة في مؤتمر الصلح في فرساي الى إلغاء الاستعمار واستبداله بالانتداب .

سياسى جديد يتمتع بالاستقرار الكافى للبقاء ومقاومة هجمات القرون القادمة ، قد تحقق ، كما يميل الانسان الى التصور ، فى اللحظة التى أصبح فيها الدستور موضع العبادة ، حتى ولو لم يكن قد أصبح سارى المفعول الا منذ فترة قريبة . ولما كانت الثورة الامريكيسية لا تختلف اختلافا بارزا عن بقية الثورات الا فى هذه الناحية ليس الا ، فان الانسان يميل الى الاستنتاج ، بأن الصلاحيات التى أنطوى عليها العمل التأسيسى نفسه ، هى التى ضمنت الاستقرار للجمهورية الجديدة ولم يضمنها الاعتقاد بوجود « المشرع الخالد » ، أو الايمان بالثواب والعقاب فى الملكوت الآخر . أو الوضوح الذاتى المشكوك فى صحته للحقائق التى عددها مقدمة وثيقة اعلان الاستقلال . ولا ريب فى ان هذه الصلاحيات تختلف كل الاختلاف عن « المطلق » الذى جهد رجال الثورات غاية الجهد فى ادخاله كأساس لصحة القوانين ومنبع لشرعية الحكومة الجديدة . ولقد كان النموذج الرومانى العظيم هنا أيضا هو الذى أكد وجوده بصورة آلية ، وبصورة تحمل طابع اللاتمييز فى عقول الذين عادوا عن وعى وتصميم الى التاريخ الرومانى والنظم السياسية الرومانية يستقرونها استعدادا لاداء مهمتهم .

ولم تكن الصلاحيات الرومانية مجسدة فى القوانين ، كما لم تكن صحتها مستمدة من سلطة أعلى منها ، وانما كانت ممثلة فى منظمة سياسية هى مجلس الشيوخ الرومانى ، ولا ريب فى أن تسمية المجلس الأعلى فى امريكا بالتسمية الرومانية القديمة وهى مجلس الشيوخ ، هى خير دليل على العودة الى الماضى ، وان كان هذا المجلس الأمريكى لا يشترك فى أية ناحية من النواحي مع المجلس الرومانى أو حتى مجلس الشيوخ فى البندقية . لكن التسمية تظهر على أى حال وبمنتهى الوضوح مدى استعداد العقول فى تلك الأيام لتقبل روح « البصيرة الرومانية القديمة » ويقول ماديسون أن من أهم « الابتكارات الجديدة التى ظهرت على المسرح الأمريكى » ، ولعل أكثرها بروزا أيضا ، هو تحول مركز السلطة والصلاحيات من مجلس الشيوخ (الرومانى) ، الى الفرع التشريعى فى الحكومة . لكن ما ظل قريبا من الروح الرومانية هو انشاء منظمة محددة وضرورية ، كان الهدف منها خلافا لسلطات الفرعين التشريعى والتنفيذى للحكومة ، ايجاد مركز للصلاحيات . ولا ريب فى أن الآباء المؤسسين باستخدامهم الخاطيء لعبارة « مجلس الشيوخ » أو بعزوفهم عن أن يمنحوا أحد فروع التشريع الصلاحيات اللازمة ، أظهروا تفهمهم الكامل لتمييز الرومان بين السلطة والصلاحيات

ولعل هذا هو السبب الذى دعا هاملتون الى الاصرار على « ظهور جلال السلطة القومية عن طريق محاكم العدل » (١) ، مما عنى على صعيد السلطة ، الا يكون الفرع القضائى للحكم « مالكا للقوة او الارادة » (٢) بل ل مجرد صلاحية الحكم ، بحيث يعدو عن طريق المقارنة اضعف واحد في الفروع الثلاثة للسلطة وهكذا كانت صلاحيات هذا الفرع بعبارة أخرى ، غير جذيرة بتولى السلطة ، كما كانت سلطات الهيئة التشريعية من الناحية الأخرى ، سببا في عجز مجلس الشيوخ من ممارسة الصلاحيات . ومع هذا فقد كانت الرقابة القضائية التى وصفها ماديسون بأنها الاسهام الفريد من نوعه لأمريكا فى عالم الحكم ، تقليدا آخر للإجراءات القديمة اذ تشبه دائرة المراقبة الرومانية ، ولعل هذا التقليد هو الذى دعا ولاية بنسلفانيا الى تأسيس « مجلس للرقباء » فى عامى ١٧٨٣ و ١٧٨٤ ، للتحرى عما اذا كانت هناك مخالفات دستورية ، وما اذا كانت السلطانان التشريعية والتنفيذية تتبادلان الاعتداء على الصلاحيات (٣) . والنقطة المهمة هنا هي أنه عندما أصبحت هذه التجربة المهمة والجديدة فى عالم السياسة ، جزءا من الدستور الأمريكى ، فقدت مع اسمها خصائصها القديمة واعنى بها قوة المراقبين من ناحية وتناوبهم فى المنصب من الناحية الأخرى . ولا ريب فى أن الافتقار الى السلطة مع الديمومة فى المنصب ، هي التى تشير من الناحية التنظيمية ، الى أن المحكمة الاتحادية العليا هي المركز الحقيقى للصلاحية فى الجمهورية الأمريكية . ولا ريب فى أن هذه المحكمة تمارس صلاحياتها على شكل صياغة مستمرة للدستور ، اذ أنها على حد تعبير وودرو ويلسون « شكل من اشكال المجالس التأسيسية التى تعقد جلساتها بصورة مستمرة » (٤) .

وبالرغم من أن التمييز التنظيمى الأمريكى بين السلطة والصلاحيات يحمل طابع السمات الرومانية المميزة ، الا أن مفهومه عن الصلاحيات يختلف كل الاختلاف عن المفهوم الرومانى . فلقد كان عمل الصلاحية فى رومة سياسيا ، وكان يقتصر على تقديم المشورة ، أما فى الجمهورية الأمريكية ، فقد كان عمل الصلاحيات قانونيا ، وكان

(١) الاتحادى رقم ١٦ .

(٢) الاتحادى رقم ٧٨ .

(٣) الاتحادى رقم ٥٠ .

(٤) من كتاب كوروين . المصدر نفسه ص ٣ .

يتألف من تفسير القوانين . وتستمد المحكمة العليا صلاحياتها من الدستور كوثيقة مكتوبة ، بينما كان مجلس الشيوخ الروماني الذي يضم آباء الجمهورية الرومانية وكبراءها يستمد من سلطته لأن هؤلاء الشيوخ ، يمثلون أو يجسدون الأسلاف ، الذين كانت مبررات صلاحياتهم الوحيدة في الجمهورية ، انهم هم الذين أقاموها ، أو كانوا يمثلون لها ما مثله الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية . وكان شيوخ رومة يجسدون مؤسسيها ، وتتجسد معهم أيضا روح التأسيس ، أو روح البداية ، بحيث يمثلون تاريخ الشعب الروماني . وكانت روح التوسع والتقوية ، تعتمد في حيويتها على روح التأسيس ، التي كان في الامكان عن طريقها توسيع الأسس التي وضعها الأسلاف وتقويتها وتعزيزها . ولا يمكن دوام الاستمرار اللامنتقطع ، لهذا التعزيز ، وما ينطوي عليه من صلاحيات كامنة ، الا عن طريق الثورات، أي عن طريق التناقل عبر سلسلة متصلة الحلقات من الخلف للمبدأ الذي تم اقراره في البداية . وكان البقاء في هذا الخط المستمر من التوارث يعني في رومة ، الحفاظ على الصلاحيات . وكان البقاء بالنسبة الى الانسان مشدودا الى البداية التي وضعها الأسلاف ، مع اجلال هذه البداية واحترامها ، يعني في اللاتينية ان يكون الانسان « متدينا » ، أو مرتبطا تمام الارتباط ببدايته . ولم يكن التشريع في رومة والحالة هذه ، بالرغم من اهميته ، ولا الحكم ، كحكم ، هو الذي يضمن للانسان الاتصاف بالفضيلة الانسانية السامية ، وانما يضمنها له ، اشتراكه في اقامة الدول الجديدة ، أو الحفاظ على تلك القائمة وتعزيزها . (١) وهكذا كان التلاحم بين الصلاحيات والتوارث والدين ، وكلها تنبع في وقت واحد من العمل التأسيسي ، حجر الزاوية في التاريخ الروماني من بدايته حتى نهايته . ولعل الحقيقة القائلة بأن الصلاحيات كانت تعني تعزيز الأسس هي التي دفعت كاتو (Cato) (٢) الى القول بأن الدستور « لم يكن من عمل انسان واحد ، أو من صنع عصر واحد . ويرجع الفضل الى الصلاحيات في الربط بين الدوام والتغير ، اذ لولاها لعنى التغير ، طيلة التاريخ الروماني ، ان خيرا وان

(١) شيشرون - المصدر نفسه ١ - ٧ - ٢١

(٢) كاتو ماركوس بريسكوس (٢٣٤ - ١٤٩ ق م) - من ساسة روما القديمة . من أسرة من العامة . لعب دورا بارزا في سياسات رومة وفتوحاتها . كان من أشد المكافحين عن افكاره السياسية .

شرا ، تعزيز التلبد الموروث وزفادته . وكان احتلال ايطاليا واقامة
صرح الامبراطورية يعنى للرومان على الاقل ، الشرعية الى الحد الذى
حمل الاراضى المحتلة ، على توسيع اسس مدينة رومة ، وعلى
الاستمرار فى الارتباط اليها .

ولا ريب فى أن هذه النقطة الأخيرة عن ترابط التأسيس والتعزيز
والحفاظ ترابطا وثيقا ، مثل الفكرة المهمة السائدة على رجال الثورة
الامريكية ، لا عن طريق التفكير الواعى ، بل عن طريق تعلقهم بمراث
رومة القديمة وبالارث الكلاسيكى الذى تلقوه عنها . وقد نبعت عن
هذه المدرسة نفسها آراء هارينجتون فى « توسع حكم الشعب » ،
اذ ان هذا التوسع كان الطابع المميز للجمهورية الرومانية دائما . وهو
ما كان مكافى قد رده قبل بضعة قرون ، مقتبسا اياه من تعابير
شيشرون التى لم يكلف نفسه عناء نسبتها الى صاحبها عندما قال :
« لا يمكن لآى انسان ان ترتقى به أعماله الى مرتبة أولئك الذين تولوا
اصلاح الجمهوريات والممالك وتعزيزها بالقوانين والنظم الجديدة ...
فمثل هؤلاء يأتون فى المنزلة الثانية من ناحية التقدير بعد الآلهة
فورا » (١) . ويبدو بالنسبة الى القرن الثامن عشر ، ان رجال الثورة
قد تبينوا ، ان مشكلتهم الرئيسية والملحة التى سببت ذلك الاختلاط
النظري والقانونى للمطلق اختلاطا خلقى الزعجات فى السياسات
العملية ، تقوم فى ضمان « الديمومة » (٢) للاتحاد ، واضفاء الاستمرار
على شىء اقاموه ، وتحقيق اعتماد الشرعية لنظام سياسى لا يستطيع
اعتمادها من موارث الأقدمين ، مما يجعلها على حد تعبير هيوم (٣)
عرضة للتشكك . ولكنهم يبدون من الناحية الأخرى وقد وجدوا الحل
البسيط ، والآلى فى رومة القديمة . ويوحى مفهوم الصلاحية عند
الرومان ، ان العمل التأسيسى نفسه ينمى الاستقرار والدوام لوجوده ،

(١) « مطارحات عن اصلاح حكومة فلورنسة » و « الأمير » والمؤلفات الأخرى .

(٢) كان اهتمام كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر باستقرار الحكم الجمهورى السبب
فى حماسهم الشديدة لاسباطة . وكان الشائع فى تلك الأيام ان اسباطه عمرت
امدا أطول من رومة .

(٣) دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) - فيلسوف ومؤرخ اسكتلندى . درس القانون فى
البداية ثم عدل عنه لسوء حالته الصحية . أهم كتبه « اطروحة عن الطبيعة البشرية »
و « مقالات فى السياسة والأخلاق » و « مقالات فى الفلسفة من الفهم البشرى »
و « التحرر من مبادئ الأخلاق » و « مطارحات سياسية » وتعتبر آراؤه فى الفلسفة
من النوع الشكى بالنسبة الى المتزمتين فى الدين .

وتكون على هذا الصعيد شيئا لا يبدو عملا من أعمال « التعزيز » اللازمة التي تربط بين الابتكارات والتبدلات ، وتشدهما الى « التأسيس » الذي تتوليان تقويته وتعزيزه . ويجوز لنا القول على ضوء هذا كله ، ان التعديلات التي أدخلت على الدستور الأمريكى ، قد قوت الأسس الأصلية للجمهورية الأمريكية وعززتها . كما لا حاجة بنا الى القول ان سلطة هذا الدستور وصلاحياته تمثل في قدرته الكامنة على تقبل التعديل والتعزيز . ولا ريب في ان فكرة التوافق بين التأسيس والحفاظ عن طريق التعزيز ، أو بمباراة أخرى ، التوافق بين عمل البداية الثورى وبين الحرص على الحفاظ عليه عبر القرون كانت عميقة الجذور عند الرومان ، ويمكن العثور عليها في كل صفحة من صفحات التاريخ الرومانى . ولا ريب في ان التعبير اللاتينى لمعنى التأسيس Condere يفسر نظرية التوافق هذه تمام التفسير . اذ انها مشتقة من اسم اله رومانى قديم هو Conditor ، كانت مهمته الرئيسية الاشراف على نمو المحصولات وحصادها ، ولعله كان يمثل عند قدامى الرومان المؤسس والحافظ في وقت واحد .

وتبدو صحة هذا التفسير لنجاح الثورة الأمريكية على صعيد الروح الرومانية في الحقيقة الواقعة ، وهى اننا لسنا الوحيدين ، الذين اطلقنا على رجال الثورة اسم « الآباء المؤسسين » ، وانما جاء اطلاق هذا الاسم عليهم منهم هم قبل غيرهم . وقد أدت هذه الحقيقة الى نشوء فكرة مزعجة تقول ان هؤلاء المؤسسين كانوا يظنون انهم يملكون من الفضيلة والحكمة ما يربو بكثير على ما كان متوقعا من خلفائهم (١) . لكن اية نظرة سطحية الى تفكير ذلك العصر وأسلوبه تكفى ليرى الانسان ان مثل هذا الضرور كان غريبا على عقولهم . ولعل حقيقة القضية أبسط بكثير من هذا ، فلقد ظنوا انفسهم مؤسسين ، لأنهم وضعوا نصب أعينهم منذ البداية تقليد النموذج الرومانى ، ومحاكاة الروح الرومانية . وعندما يتحدث ماديسون عن « الخلفاء » الذين تقع على عاتقهم « مهمة التحسين وضمان الديمومة » لما حققه الأسلاف كان يتوقع أن يكون هناك « ذلك الاجلال الذى يضيفه الزمن على كل شيء والذى بدونه ، لا تملك أية حكومة مهما كانت رشيدة وحررة . الاستقرار اللازم » (٢)

(١) راجع ماديسون وباموند « الديمقراطية والاتحادى . نظرة جديدة الى نوايا واضعى الدستور » فى المجلة الأمريكية للعلوم السياسية عدد مارس ١٩٥٩ .

(٢) الاتحادى . رقم ١٤ ورقم ٤٩

ولا ريب في أن المؤسسين الأمريكيين قد ارتدوا زى المؤسسين الرومان، أولئك الأسلاف الذين كانوا يمثلون « العظام من الناس » ، حتى قبل أن يعرفهم الشعب ويتميزهم . لكن الروح التي صاحبت هذا الادعاء لم تكن تنطوي على القصور . وإنما كانت تنبع من الإدراك البسيط ، للحقيقة الواقعة ، وهي أنهم إما أن يكونوا مؤسسين فيصبحوا والحالة هذه أسلافا ، أو يفشلوا في تحقيق مهمتهم . ولم تكن الحكمة أو الفضيلة ما يهمهم ، وإنما همهم العمل نفسه ، وهو عمل لا يناقش على الإطلاق، وكانوا يعرفون ما فعلوه أو حققوه تمام المعرفة ، وكانوا يعرفون من التاريخ ما يكفي للتأكيد لهم بأنهم « جاءوا الى الحياة في عصر ، كان المشرعون العظام القدامى يودون لو عاشوا فيه » (١)

وقد سبق لنا أن لاحظنا أن لتعبير « الدستور » معنيين ، ففي الوقت الذي نفهم منه ما قاله توماس بين بأنه العمل التأسيسي الذي « يسبق الحكم » والذي يؤسس الشعب نفسه عن طريقه ضمن إطار سياسي ، نستطيع أيضا أن نمنى به ثمرة هذا العمل ، أي الوثيقة الخطية المسماة بالدستور . وإذا عدنا بانتباهنا الآن من جديد الى فكرة « العبادة العمياء والتي لا تميز فيها » التي نظر الشعب الأمريكي في إطارها الى دستوره نظرة التجلة والاحترام منذ ذلك الحين ، تبين لنا ما يحيط بهذه العبادة من غموض ، إذ أن المعبود كان يمثل العمل التأسيسي والوثيقة المكتوبة في وقت واحد . ولما كانت عبادة الدستور في أمريكا قد عاشت أكثر من مائة عام من التدقيق المحص ومن النقد العنيف للوثيقة ولجميع الحقائق التي حملت للآباء المؤسسين وضوحها الذاتي ، فإن الانسان يميل الى الاستنتاج بأن تذكر الحادثة نفسها ، وهي قيام شعب بتأسيس جهاز سياسي جديد عن درس وتقصد وعمد ، قد غطى على النتيجة الفعلية للعمل ذاته ، وهي الوثيقة نفسها في جو من الإجلال والمهابة ، لف الحادث والوثيقة وحماهما من هجمات الزمن والظروف المتغيرة . وقد يميل الانسان الى التكهن بأن صلاحيات الجمهورية وسلطاتها ستظل سليمة ومتماسكة ، طالما أن العمل نفسه ، أو بدايته ، محط الذكرى ، عندما تثار القضايا الدستورية في معناها الضيق ، وتبرز الى العيان .

وتوضح الحقيقة الواقعة وهي أن رجال الثورة الأمريكية اعتبروا انفسهم من المؤسسين ، المدى الذي آمنوا به وهو أن عمل التأسيس نفسه

(١) جون ادامز في « أفكار في الحكم » مؤلفاته - المجلد الرابع ص ٢٠٠

لا عمل المشرع الخالد ، او الحقيقة الذاتية الوضوح او أى مصدر مستشرف أو لا دنيوى ، هو الذى سيغدو فى النهاية منبع السلطة فى الجهاز السياسى الجديد . وينتج عن هذا ، ان من غير المجدى البحث عن « مطلق » لكسر نطاق حلقة « العسرة » الشريرة ، التى تقع جميع الاستهلالات فى شبكها ، اذ ان هذا « المطلق » يقوم فى عمل الاستهلال نفسه . ولقد عرف هذا الأمر الى حد ما بصورة دائمة ، وان لم يجر تفصيله فى المفاهيم الفكرية لسبب واحد ، وهو ان البداية نفسها قبل بدء حقبة الثورة ، كانت محجوبة دائما بحجب من القموض ، ولذا ظلت موضع التكهّن ، والخيال . وهكذا فان هذا التأسيس الذى وقع الآن ولأول مرة فى وضوح النهار بحيث شاعده الجميع ، كان ألوف السنين موضوع الأساطير التى لعب الخيال فيها دوره ، محاولا الوصول الى ماض بعيد أو حادث سحيق لا تصل اليه قوة الذاكرة . ومهما كانت الحقيقة الفعلية لهذه الأساطير ، فان أهميتها التاريخية تمثل فى الطريقة التى حاول فيها العقل الانسانى ان يحل مشكلة البداية ، بالنسبة الى حادث جديد لا ترابط له مع السير المستمر للخط التاريخى .

ولم تكن هناك الا أسطورتان تتعلقان بموضوع التأسيس بالنسبة الى رجال الثورة الأمريكية ، اذ يعرفونهما تمام المعرفة ، وهما القصة التى وردت فى التوراة عن خروج القبائل العبرانية من مصر وقصة فرجيل عن طواف اينياس وجولاته بعد نجاته من حريق طرواده . وتتعلق الأولى بتحرر بنى اسرائيل من العبودية بينما تتعلق الثانية بالنجاة من الإبادة ، كما تدور الاسطورتان حول وعد مقبل بالحرية ، يؤلف المحور الذى تدور حوله وقائع الأسطورة . وانطوت قصة اينياس بوجه خاص على إقامة مدينة جديدة ، كانت المحسور الذى دارت حوله الأسطورة .

ويبدو ان هاتين القصتين تضمنتا بالنسبة الى الثورة عبرة فى منتهى الأهمية ، فهما تصران بمحض التصادف العارض ، على وجود فجوة بين انتهاء نظام قديم وقيام نظام جديد آخر ، وان لم يكن من المهم على هذا الصعيد نفسه ما اذا كان تيه بنى اسرائيل فى الصحراء او مغامرات اينياس والأخطار التى تعرض لها قبل وصوله الى شواطئ ايطاليا قد أشغلا هذه الفجوة . واذا كان لهاتين الاسطورتين من عبرة ، فانها تمثل فى ان الحرية ليست النتيجة الآلية الرتيبة للتحرر ، كما أن الاستهلال الجديد ليس النتيجة الآلية الرتيبة للنهاية السابقة . ويبدو أن الثورة قد مثلت لهؤلاء الرجال الفجوة الأسطورية بين النهاية

والبداية أو بين ما انتهى وبين ما سيبدأ . وليس غريبا أن تجتذب هذه الأوقات الانتقالية من الأسر الى الحرية اهتمامهم وخيالهم ، وذلك لأن هاتين الأسطورتين تجمعان على الحديث عن القادة العظام الذين يظهرون على مسرح التاريخ إبان هذه الفجوات في السير التاريخي (١) .

يضاف الى هذا أن هذه الفجوة تتسلل بوضوح الى جميع التخيلات في مختلف العصور والأزمنة ، التي تنحرف عن الفكرة المقبولة السائدة من أن الزمن ليس الا انسيابا مستمرا . ولذا كان من الطبيعي أن يتعلق الخيال الانساني ، بمشكلة البداية هذه ، وأن تبدو أهداف الفكر التخيلي والقصص الأسطورية لأول مرة بمظهر الواقع الفعلي . وإذا جاز لانسان أن يؤرخ الثورات ، فإنه يبدو وكأنه قد فعل المستحيل ، لأنه أرخ الفراغ القسائم من ناحية الزمن على ضسوء التسلسل التاريخي (٢) .

ومن طبيعة البدايات كلها أن تحمل معها حدا من حدود الالتزام الكامل فهي من الناحية الاولى ليست مرتبطة بسلسلة صحيحة من

(١) وهكذا .. آمن ملثون بالقادة العظام الذين توفدهم السماء ليخلصوا الناس من الأسر والعبودية ، من أمثال شمشون ، أو الذين ينظمون للناس حرياتهم من أمثال بروتوس ، أو الذين يعتبرون من المصلحين العظام من أمثاله هو . ويرى ملثون أن هؤلاء القادة العظام يظهرون على مسرح التاريخ ويؤدون أدوارهم المناسبة في أوقات الانتقال من الأسر الى الحرية .. (مستمدة من زبرا فينك في كتابها « الجمهوريون التقليديون » - ايفانستون ١٩٤٥ - ١٠٥)

ويصح هذا القول بالطبع أيضا على المستوطنين انفسهم ، على حد قول بورستين في كتابه « الامريكان » بوسطن ١٩٥٨ . ص ١٩ .

(٢) قد يجد المرء نفسا ميالا الى استخدام المثل الامريكي كعرض تاريخي للحقيقة الأسطورية القديمة ، والى تفسير الفترة الاستعمارية بأنها مرحلة التحول من الأسر الى الحرية والفجوة بين مفادرة انجلترا والعالم القديم ، واقامة بناء الحرية في العالم الجديد . ويشهد هذا الانجذاب ، كلما اقتربت المسافة بين هذه القصص الأسطورية ، اذ ان الحادث الجديد ، وعملية البناء الجديدة ، جاء نتيجة ابعاد خارقة . ولقد راينا فرجيل يتحدث في تاسوعاته (الانياد ٢ ، ١ - ١٢) عن هذه الناحية فيقول : « وعندما وجدت آلهة السماء أن مما يفرحها أن تهوى ايلبوم ، وأن يتقلب الوضع بشعب بريام البريء ... راحت النذر السماوية تدفع بنا الى أماكن نائية تعيش فيها حياة النفي والابعاد ، في أراض قفراء » . لكن الأسباب التي تدعوني الى القول بخطأ تفسير التاريخ الامريكي في هذا الضوء واضحة كل الوضوح ولا تعتبر الفترة الاستعمارية فجوة في التاريخ الامريكي ، ومهما كانت الأسباب التي دعت المستوطنين البريطانيين الى مفادرة وطنهم ، فإنهم لم يجدوا صعوبة بعد الوصول الى أمريكا في تبين وجود الحكم الانجليزى فيها وسلطاته ولذا لم يكونوا مبشرين أبدا ، وإنما ظلوا يفتخرون بأنهم من رعايا بريطانيا حتى اللحظة الأخيرة .

(المولفة)

المسببات والنتائج ، تتحول فيها كل نتيجة بدورها الى سبب بالنسبة الى التطورات المقبلة ، وهى من الناحية الثانية مفتقرة الى كل اسناد سابق أو لاحق ، وكأنها جاءت من المجهول زمانا ومكانا . فلحظة البداية ، هى اشبه ما تكون وكأن البادئ قد ألغى التسلسل الزمنى نفسه ، أو كأن الممثلين فى المسرحية قد أبتوا على السياق الزمنى والاستمرار . ولقد بدأت مشكلة البداية أول ما بدأت بالطبع . فى الفكر والخيال بالنسبة الى جذور الكون وأصوله ، ونحن نعرف الطريقة التى حل بها العبرانيون القدامى مشكلتها ، اذ افترضوا وجود اله خالق ، يكون خارج خلقه تماما كما يكون الصانع خارج نطاق ما يصنعه . وبعبارة أخرى ، حل العبرانيون مشكلة البداية عن طريق ايجاد بادئ لا تتعرض بدايته هو للتساؤل لانه قديم قدم الأزل ، ودائم دوام الأبد . وهذه الأبدية التى نسميها بالخلود هى الاطلاقية الزمنية ، ومادامت بداية الكون تعود الى نطاق المطلق ، فانها تفقد عنصر الافحام ، وتصبح متصلة الجذور فى شئ بالرغم من وقوعه خارج الطاقات التفكيرية للانسان الذى يملك فكرا واسبابا عقلانية تخصه . أما الحقيقة الغريبة وهى ان رجال الثورة دفعوا دفعا الى البحث اليأس عن مطلق فى اللحظة التى أرغموا فيها على العمل فانها تتأثر الى حد ما . بالأعراف الفكرية القديمة لأبناء الغرب الذين كانوا يرون البدايات الجديدة تتطلب مطلقا تنبسط منه ، وتفسر على ضوءه .

وبالرغم من تأثير الانعكاسات الفكرية الالزامية لرجال الثورات بالتقاليد المسيحية - العبرانية القديمة ، فليس شئ من شك فى أن ما بدلوه من جهود واعية لحل العقيدة الدينية « بأن الله خلق السموات والأرض » انما كانت من حكمة الأقدمين السياسية وعلى الأصح من تاريخ الرومان القدامى . ولم يكن من قبيل المصادفة العارضة أن الجهود التى بذلت لبعث الفكر القديم ، واستعادت عناصر الحياة السياسية القديمة قد تجاهلت أو أساءت فهم الاغريق ، واستمدت نظائرها من النماذج الرومانية ليس الا . فلقد تركز التساؤل الرومانى حول فكرة التأسيس ، ولا يمكن فهم المفاهيم السياسية الرومانية العظيمة كالسلطة والتقاليد والديانة والقانون وغيرها دون استشفاف الاعمال العظيمة التى تقف فى مستهل التاريخ الرومانى والاساطير الرومانية ، ابتداء بتأسيس المدينة الخالدة . ولا ريب فى أن الحل الرومانى الشائع لهذه المشكلة المتصلة فى موضوع البداية تظهر بوضوح تام فى النداء المشهور الذى وجهه شيشرون الى شيبويو ، ليصبح ديكتاتورا ، فى تلك اللحظات

القدرية من إعادة تأسيس الملكوت العام أو الجمهورية في معناها الأصلي (١) . وكان هذا الحل الروماني ، المصدر الفعلي للإلهام بالنسبة الى فكرة روبسبير عن « طغيان الحرية » . ولو أن روبسبير أراد أن يبرر ديكتاتوريته برغبته في إقامة صرح الحرية ، لعاد الى مكيافل مستعينا بقوله : « يجب أن تكون إقامة الجمهورية الجديدة ، أو اصلاح النظم القديمة لجمهورية قائمة بالفعل ، من عمل رجل واحد ليس الا » (٢) ، أو لتأييد قضيته مستشهدا بجيمس هارينجتون الذي أشار الى القدماء والى حوارهم المثقف مكيافل بوصفه السياسي الوحيد في القرون الأخيرة (٣) . ولاكده أن المشرع الذي مثل لهارينجتون أيضا المؤسس ، « يجب أن يكون رجلا واحدا ، وأن الحكومة يجب تأليفها مرة واحدة وبسرعة ، ولا سيما أن المشرع الحكيم قد يحاول لتحقيق ذلك جميع السلطات السيادية في يديه . فلا يمكن لأى انسان عاقل مسيطر على تفكيره أن ينزل اللوم بمثل هذه الوسائل الشاذة التى قد تبدو ضرورية والتي لا تعدو أن تكون تأسيس حكومة شعبية حسنة التنظيم » (٤)

ومهما كان دنو رجال الثورات من الروح الرومانية ، ومهما كان اتباعهم دقيقا لنصيحة هارينجتون في أن « يفترفوا من معين الحكمة القديمة » (٥) . وقد بزهم في اتباعها جون ادامز نفسه ، وذلك في اداء عملهم الرئيسى وهو تأسيس جهاز سياسى جديد ولا ملتزم بأى شئ من قبل ، فان المحفوظات القديمة ، ظلت صامته لا تحرير حراكا . ونحن نجد في المفهوم الروماني عن « التأسيس » فكرة غريبة كامنة ، وهى أن

(١) كتاب « الجمهورية » لشيشرون ٦ ، ١٢ .

(٢) مطارحات عن الحقة الاولى لتيتوس ليفى ٩٠١ .

(٣) جمهورية أوقياتوسيا (١٦٥٦) طبعة الفنون الحرة ص ٤٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ١١٠ .

(٥) نفس المصدر أيضا ص ١١١ . لم يكن التبصر يعنى فى الادب السياسى للقرنين السابع عشر والثامن عشر ، الحرص والحذر بل بعد النظر وكثيرا ما عنى العلم والحكمة والاعتدال لمعرفة تأثير مكيافل على هارينجتون وأثر القدماء على الفكر الانجليزى فى القرن السابع عشر ، راجع الدراسة التى أعدها زيرا فينك . ولعل من المؤسف عدم وجود دراسة مماثلة عن أثر الفلاسفة القدامى والمؤرخين فى صياغة شكل الحكومة الامريكية ، ولعل السبب فى هذا انه لم يعد هناك من يهتم بموضوع تشكيل الحكم الذى كان الشغل الشاغل للآباء المؤسسين . لكن فى وسع مثل هذه الدراسة ، ان تظهر أن للتجربة الامريكية أكثر من مجرد قيمة محلية وعرضية ، وأن جميع أشكال الحكم المعاصرة ليست منفصلة عن الفكر السياسى والتجارب السياسية للأقدمين .

التبدلات السياسية الجذرية التي وقعت في التاريخ الروماني لم تكن وحدها ، اصلاحات لتنظيمات قديمة أو اعادة لعمل التأسيس الاصلى ، بل ان العمل الاول نفسه ، كان اعادة ايضا ، أو بعثا وعودة لشيء قديم . فلقد سمعنا فرجيل يقول ان انشاء رومة كان بعثا لطروادة ، وان رومة كانت طروادة ثانية .

ورائنا مكيافلى نفسه ، ولعل هذا راجع الى ايطاليته من ناحية ، والى شدة صلته بالتاريخ الروماني من الناحية الاخرى ، يعتقد ايضا ، ان اقامة ملكوت علماني وسياسي جديد ، من الطراز الذى فكر هو فيه لم يكن الا مجرد اصلاح جذرى « للنظم القديمة » ، وان ملتون ايضا بعد سنوات طويلة ، كان لا يزال يحلم لا باقامة رومة جديدة ، بل باعادة بناء رومة من جديد . لكن هذا القول لا يصح على هارينجتون اطلاقا . ولا ريب فى أن خير دليل على ما نقول ، يقوم فى الحقيقة الواقعة وهى أنه شرع يقحم فى هذا الموضوع صورا مختلفة لكل الاختلاف ومجازات غريبة على الروح الرومانية كل الضاربة . وبينما كان يدافع عن « الاساليب اللاعادية » اللازمة لاقامة جمهورية كرومويل ، نراه يقول ، وبصورة مفاجئة . . . « وبينما لا يمكن للكتاب أو البناء أن يصل حدود الكمال ، الا اذا كان لهما كاتب واحد أو مهندس واحد ، فان الجمهورية بحسب طراز تكوينها ، تحمل نفس الطبيعة ايضا (١) . فهو يدخل هنا وبعبارة اخرى ، اساليب العنف العادية والطبيعية لاداء مختلف الاهداف المتعلقة بالخلق والصناعة ، وذلك لأن شيئا يخلق لا من لا شيء ، بل من مواد مفروضة لابد من المساس بها لتدفع لعملية التشكيل نفسها ، التى ينبثق منها الخلق الجديد . لكن الديكتاتور الروماني لم يكن على اى حال ، خلافا ، ولم يكن المواطنون ، الذين يملك بالنسبة اليهم صلاحيات استثنائية لفترة الطوارئ ، الا اعادة الانسانية التى اراد أن يخلق منها شيئا . ويبدو أن هارينجتون ، لم يكن بعد فى وضع يمكنه من معرفة الاخطار الهائلة المتأصلة فى المشروع الأوقيانوسى (٢) ، كما لم يكن يستطيع التكهّن بما كان روبسبير سيفعله بوسائل العنف اللاعادية ، عندما اعتقد أنه يمثل دور « المهندس » الذى اقام بيتا جديدا صنعه من المادة الانسانية ، هو الجمهورية الجديدة لبنى الانسان . وكان كل ما حدث هو أن البداية الجديدة قد أعادت الى الوجود جريمة الانسان

(١) هارينجتون - اوقيانوسيا - نفس المصدر ص ١١٠

(٢) اشارة الى الصورة الطبائية التى رسمها هارينجتون لدولة مثالية فى المحيط الهادى

الأولى ، لتظهر على مسرح السياسات الأوروبية ، وكان قتل قابيل لهايل سيكون سببا في الأخوة الإنسانية الجديدة ، وأن القسوة العنيفة ، ستكون منبع الإنسانية الجديدة ، ولكن الآية انعكست بالنسبة الى احلام الانسان الفريية الأولى ، والى مفاهيمه اللاحقة ، وان العنف لم يختف ليحل محله شيء جديد ومستقر ، وانما غرق على النقيض من ذلك في « زوايع ثورية » اغرقت معه البداية نفسها والقائمين بها .

ولعل العلاقة الوثيقة الذاتية بين اللامعقولية الكامنة في جميع البدايات وبين الطاقات الإنسانية على الجريمة هي التي دفعت الرومان الى استثناء تسلسلهم لا من روملوس الذي قتل أخاه ريموس بل من اينياس (١) ، ينبوع الشعب الروماني ، الذي جاء الى ايطاليا يحمل معه « ايليوم وجميع آلهتها » ، (٢) . لكن هذه المغامرة كانت مصحوبة ايضا بالعنف ، المتمثل في الحرب بين اينياس والاطالين الاصليين . لكن فرجيل آمن بضرورة هذه الحرب لتبطل مفعول حرب طروادة . وذلك لأن بعث هذه المدينة على الأرض الايطالية كان سيؤدي الى انقاذ «ماتبقى بعد غضب الاغريق وأخيل » . وبعث ذرية هكتور (٣) التي كانت على حد تعبير هوميروس قد اختفت من الأرض . وهكذا كان ثمة ضرورة لتكرار حروب طروادة لعكس التسلسل الذي وصفه هوميروس لأحداثها ولقد تعمد فرجيل ، أن يقلب قصة هوميروس رأسا على عقب في قصيدته الرائعة ، فلقد أعاد بعث شخصية أخيل ذي الفضية التي لا تقاوم في شخصية تيرنوس الذي يقدم نفسه قائلا: «وسترون هنا من جديد أن بريام قد عثر على أخيل » (٤) ، كما بعث شخصية باريس الذي يشعل النيران في ابراج طروادة (٥) . أما اينياس نفسه فيمثل شخصية « هيكتور » ، على حين تقوم في قلب القصة كلها امرأة هي منبع كل اجلال ، وقد حلت فيها لافينيا محل هيلانة . وهكذا بعد أن حشد فرجيل في قصته جميع هذه الشخصيات القديمة نراه يقلب قصة هوميروس رأسا على عقب ، فتيرنوس (صاحب شخصية أخيل) هو الذي يفر امام اينياس (صاحب

(١) راجع كتاب بول ديسوا عن اسطورة اينياس .

(٢) فرجيل التاسوعات ١٢ . ١٦٦ و ١ . ٦٨ . واونيد ٤ . ٢٥١ . ففي هذه الاماكن حديث عن الاصل الطروادي لرومة .

(٣) التاسوعات ٩ - ٧٤٢ .

(٤) التاسوعات ٩ - ٧٤٢ .

(٥) المصدر نفسه ٧ - ٣٢١ - ٣٢٢ .

شخصية هكتور) ، ولا فينيا عروس وليست آبهة ، ونهاية الحرب ليست نصرا لفريق يغادر أرض المعركة ، مخلفا الفريق الثاني يعاني الإبادة والعبودية والدمار ، وانما «لأغالب ولا مغلوب» ، ومعاهدة أبدية توقع في ظل قوانين متكافئة (١) بين الشعبين ليعيشا معا طبقا لما أعلنه اينياس حتى قبل أن تبدأ المعركة .

ولا يهنا هنا ما يصوره فرجيل عن رحمة الرومان المشهورة ، ولا عن مفاهيم في الحرب ، التي تتلخص في تلك الفكرة العظيمة والفريدة عن حرب يتقرر الصلح فيها لا بطريق النصر والهزيمة ، بل بطريق التحالف بين الفريقين المتحاربين اللذين يتحولان الآن شريكين أو حليفين ضمن إطار القوانين الرومانية . ولما كانت رومة قد أقيمت على أساس هذه التعاقدات القانونية والتعاقدات بين شعبين مختلفين ومتعاضدين ، فإن رسالة رومة النهائية باتت «اخضاع العالم كله لقوانينها» . ولا ريب في أن عمق رومة السياسية تتمثل ليس طبقا لما قاله فرجيل وحده ، وانما لما ذكره الرومان أنفسهم من مبررات ، في المبادئ التي وافقت عملية الانشاء الاسطورية للمدينة .

ولعل من المهم ، في هذا الصدد أن نلاحظ ، في ان انشاء رومة لم يفهم على أساس انه بداية جديدة كل الجدة ، حتى في المفهوم الروماني نفسه . فليست رومة الاطروادة وقد بعثت من جديد ، والا بعث تلك الدولة المدنية التي وجدت منذ زمن بعيد ، والتي لم ينقطع حبل اتصالها المستمر ابدا . وقد لاحتاج هنا الى أكثر من أن نتذكر ، قصيدة فرجيل السياسية العظيمة الأخرى ، وهي الانشودة الرابعة ، لثري ، كيف كان من المهم بالنسبة الى هذا التفسير الذاتي عند الرومان ، أن يروا في عمليتي التأسيس والبناء ، عمليتي إعادة وبناء من جديد . واذا كانت « الحلقة العظمى للآزمنة قد ولدت من جديد في عهد أوغسطس كما

(١) نفس المصدر ١٢٠ - ١٨٩ . لعل من المهم أن نبين المدى الذي وصل اليه فرجيل في قلب قصة هوميروس . ففي الكتاب الثاني من تاسوعاته مثلا تكرر المنظر في الأوديسي ، كان فيه يوليسيز (هوليس) . يستمع وهو متشكر الى قصة حياته وما رافقها من الأم ، فينفجر فجأة باكيا لأول مرة . ففي التاسوعات ، يروي اينياس نفسه قصته ، ولكنه لا يبكي وانما ينتظر من سامعيه أن يبكون عطفا عليه ، وقد لا تكون ثمة حاجة الى القول بأن هذه التفسيرات لم تكن ذات معنى ، إذ انها حطمت المعنى السابق دون أن تأتي بشديد جديد يحل محل الأول ، وبفلسفة وزنه .
(المؤلف)

يقول فرجيل ، فان ولادتها الحديثة لم تكن فى شكل النظام العلماني الجديد فى امريكا على اعتبار انه يمثل بداية جديدة كل الجدة» (١) .

ويبدو ان فرجيل كان يتحدث هنا ضمن الاطار السياسى وكأنه يتحدث على صعيد آخر فى قصيدته جوزجيكاً عن «الفرق الاول للعالم الصاعد» . وتقوم أهمية الأنشودة الرابعة وعظمتها فى أنها تمثل العودة الى بداية قديمة اذ يقول فرجيل فيها . . . «لقد عادت العذراء، وعاد حكم الشيطان» ويبدو بعد هذا بالطبع ، ان الطفل الذى كتبت القصيدة لتمثيل ولادته ، لا يمثل «مخلصاً ربانياً» هبط من سماء عالية مستشفرة . فالطفل هنا انساني كل الانسانية ، وقد ولد فى اطار من الاستمرار التاريخي ، وعليه أن «يتعلم أمجاد الإبطال ، وفعال آباءه العظيمة» ليستطيع أن يفعل كل ما يفعله فتیان رومة عندما يكبرون أى أن «يحكم العالم الذى أضفت عليه فضائل أجداده أجنحة السلام» . ولا ريب فى أن هذه القصيدة ، أنشودة من أناشيد الحليقة ، اذ انها اطراء لولادة طفل ، وعلان لميلاد جيل جديد . لكنها ليست على أى حال كهانة بمجىء طفل سماوى خلاص العالم ، وانما هى تأكيد لقداسة الميلاد ، أى ميلاد ، والى ان انقاذ العالم لا يكون الا فى تجدد الجنس البشرى بصورة مستمرة وابدية .

ولقد أسهبت فى الحديث عن قصيدة فرجيل ، لاننى تصورت أن شاعر الرومان فى القرن الاول قبل الميلاد ، كان يصور مارسمه الفيلسوف المسيحى «أوغسطين» فى القرن الخامس بعد الميلاد ، ضمن اطار المفاهيم المسيحية ، من أن خلق الانسان يمثل البداية ، وكان يتحدث عما جاء به رجال الثورات فى العصر الحديث . ولا تهمنا هنا الفكرة الرومانية العميقة بأن جميع التأسيسات وأعمال البناء هى اعادات وبعث لأشياء قديمة ، بقدر ما تهمنا الفكرة الأخرى المرتبطة بها برغم اختلافها عنها ، وهى أن الناس أهل للمهمة المتناقضة منطقياً فى خلق بدايات جديدة لأنهم انفسهم يمثلون بدايات جديدة ، وإن القدرة على البدء متأصلة فى عملية الميلاد نفسها بل فى الحقيقة الواقعة وهى ان جميع الناس يظهرون فى العالم بفضل ولادتهم . ولم يكن انتشار العبادات القديمة الغريبة كعبادة ايزيس أو العقيدة المسيحية ، فى أيام انحلال الامبراطورية الرومانية هى

(١) كان التفسير الشائع للأنشودة الرابعة دائماً ، أنها التعبير عن حنين دينى طالع للخلاص . وقد أدرج نوردين هذا فى كتابه «كريوس كريستوس» .

التي دفعت الرومان الى تقبل عقيدة «الطفل» أكثر من تقبلهم لآية ناحية ثقافية أخرى من العالم الذي احتلوه (١) ، وانما كان العكس هو الصحيح . فلقد أدت العلاقة الوثيقة والفريدة من نوعها بين حضارة الرومان وسياساتهم وبين فكرة البداية في عملية تأسيس مدينتهم ، الى انتشار الديانات الآسيوية التي تتركز حول ميلاد الطفل المنقذ بينهم والى انجذابهم القوي نحوها . ولا ريب في أن الصلة بين الميلاد والتأسيس ، وظهور فكرتها في ثوب غريب ، هي التي اسست لرجال الثقافة الرومانية .

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن الأمريكيين عندما قرروا الاختلاف مع فرجيل في آرائه ، اعترفوا أن القضية لم تعد « بعث رومة القديمة » وانما أصبحت بناء رومة جديدة ، وأن خيط الاستمرار - الذي ربط بين الثقافات الغربية وبين تأسيس المدينة الخالدة ، ليعود فيربط هذا التأسيس بالذكريات السابقة للتاريخ عن الاغريق - قد انقطع الآن ولم يعد في الامكان ربطه أو تجديده . وكان هذا الاعتراف أمراً حتمياً . فالثورة الأمريكية التي ظلت فريدة في نوعها حتى انهيار النظام الاستعماري الأوروبي في القرن الحالى ، وقيام دول جديدة ، لم تكن الى حد كبير مجرد اقامة نظام سياسى جديد ، وانما مثلت بداية تاريخ قومي محدد . ومهما كان أثر التجارب الاستعمارية أو التاريخ قبل الاستعماري على سير الثورة الأمريكية وظهور النظم العامة في هذه البلاد ، فان قصتها ككيان مستقل لا تبدأ الا مع الثورة ومع قيام الجمهورية . ويبدو من هذا أن رجال الثورة الذين أفرطوا في الوعي بما في مشروعاتهم من جدة مطلقة الى الحد الذي جعل احساسهم بها أشبه ما يكون بالكابوس ، وجدوا أنفسهم متورطين حتمياً في شيء ، لم يستطيعوا العثور على ما يعنيههم بالنسبة اليه لا في سوابقهم التاريخية ولا في تقاليدهم الأسطورية . ومع ذلك فقد رأوا وهم يقرءون أنشودة فرجيل الرابعة ، ولو بشيء من عدم الوضوح ، ان هناك حلاً لمعضلة البداية وتعقيدها ، وان هذا الحل لا يحتاج الى « الاطلاق » لتحطيم حلقة العسر « الشريرة » التي تلف جميع البدايات في حبالها . ولعل ما يتقذ عمل البداية من لا معقوليته ، هو ان هذا العمل نفسه ينطوى على المبدأ الخاص به ، أى ان البداية والمبدأ ، لا يكونان فيه مترابطين فحسب وانما متزامنين ومتصاحبين أيضاً . ولعل المطلق الذي تستمد منه البداية صحتها

(١) نفس المصدر ص ٧٢ .

وشرعيتها ، والذي تعتمد عليه في خلاصها مما فيها من لامعقولية ، هو المبدأ ، الذي يتعاون معها في اظهارها الى حيز الوجود . وتضع الطريقة التي يتبعها الرائد او البادى قانون العمل بالنسبة الى اولئك الذين تبعوه او انضموا اليه للاستشراك معه في مشروعه ، ولتحقيق آرائه . وهكذا يكون المبدأ هو الموحى بالأعمال اللاحقة ، ويظل بارزا فيها تمام البروز طيلة بقاء هذه الأعمال . وليست لفتنا الانجليزية ، هي التي تستمد « المبدأ » من التعبير اللاتيني وحده ، وتوحى بهذا الحل ، للمعضلة التي لا يمكن حلها بدونها والتي تتعلق بالمطلق في مجالات الشئون الانسانية ، وانما اللغة الاغريقية ، تحكى لنا ايضا القصة نفسها فالكلمة الاغريقية للبداية ، تعنى البداية نفسها والمبدأ الذي يصاحبها . ولم يستطع أى شاعر او فيلسوف لاحق ، ان يعرض المعنى الحقيقي لهذا التوافق بصورة أجمل أو أوضح من أفلاطون الذي قال في اخريات أيامه ان « البداية نظرا لانطوائها على المبدأ ، تعتبر في حد ذاتها من الآلهة ، اذ انها طالما تقيم مع الناس ، فهي التي توحى لهم بما يفعلون ، وهي التي تنقذهم من كل ما يتعرضون له » (١) . ولعل هذه التجربة نفسها هي التي دفعت بوليبيوس Polybios (٢) بعد عدة قرون الى القول بأن « البداية لا تمثل نصف العمل فحسب ، وانما تصل الى نهايته أيضا » (٣) ولا ريب في ان هذه النظرة البعيدة نفسها الى تركيب البداية والمبدأ ، هي التي اقنعت المجتمع الامريكى في النهاية بأن يعود بنظره « الى اصوله محاولا عن طريقها تفسير خصائصه المميزة ، وتبين ما يخبئه له المستقبل أيضا » (٤) . ولعل هذه النظرة عينها هي التي دفعت هارينجتون من قبل ، دون أن يعرف ما قاله أوغسطين حتما ، ودون أن يطلع على الغالب على ما قاله أفلاطون ، الى القول . . « لما كنت اعتقد ان ليس فى استطاعة انسان أن يدلنى على حكم جمهورى ولد مستقيما ثم اعوج فيما بعد ، فاننى أعتقد أيضا ان

(١) في كتاب القوانين المجلد ٦ . ص ٧٧٥ .

(٢) يوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق م) مؤرخ روماني . شمله شيبير بحمايته ورافقه في حملته على طروادة . يشمل التاريخ الذي وضعه فترة من التاريخ الروماني لبدأ من الحرب الاولى مع قرطاجنة حتى دمار كورنث . ويعتبر كتابه من احسن كتب التاريخ القديمة واصدقها .

(٣) تاريخ يوليبيوس - الكتاب الخامس ١٠٣٢ . وقد تضمن المثل القديم الذى اوردته اوسطو من أن البداية هي نصف العمل .

(٤) كرافين - نفس المصدر الصفحة الاولى .

ليس في مكتبة أي انسان أن يدلني على حكم جمهوري ولد معوجا ثم
استقام بعد ذلك ، (١) .

وبالإضافة الى ما في هذه الاستشفافات من عظمة وأهمية ، فإن
قيمتها السياسية تبدو واضحة للعيان عندما ندرك أنها تقف موقف
التعارض الواضح مع الأفكار التي مازالت سائدة برغم قدمها ، من أن
العنف الملزم ، ضروري في جميع أعمال الانشاء ، وأنه والحالة هذه حتمي
في جميع الثورات . فالدرس الذي تعلمناه من الثورة الأمريكية في هذا
الصدد لا ينسى ، كما أنه فريد في نوعه . فهي لم تندلع فجأة وإنما جاءت
نتيجة تخطيط مشترك ودراسة عميقة ، وعهود متبادلة ، قام بها رجالها .
ولاريب في أن المبدأ الذي اتضح في هذه السنوات القدرية عندما تسم
وضع الاسس ، لا بقوة مهندس مخطط واحد ، وإنما بالقسوة المشتركة
لكثيرين ، كان المبدأ المترابط للعهود المتبادلة والتدارس المشترك ، وقد
قررت الثورة نفسها كما قال هاملتون بالفعل ، ان الناس «قادرون حقا
على اقامة الحكم الصالح على ضوء التفكير والاختيار» ، وانهم «لايعتمدون
لى الأبد في دساتيرهم السياسية على المصادفة العارضة والقوة (٢)» .

(١) أوقيانوسيا - طبعة هايدلبرج من ١٦٨ ، وكتاب فيثك - نفس المصدر ص ٦٣ .

(٢) الاتحادي رقم (١) .

التقليد الثورى وكنزه الضائع

كانت الثورة الفرنسية الحادث الوحيد الذى هز الروابط القائمة بين العالم الجديد وبين بلدان القارة القديمة ، وهى الثورة التى قال عنها معاصروها ، انها ما كانت لتقع لولا النموذج الرائع الذى حققته الثورة فى الجانب الآخر من المحيط الأطلسى . ولم تكن الثورة نفسها هى التى فصمت فى النهاية الروابط الروحية والسياسية الوثيقة التى ظلت قائمة بين أوروبا وأمريكا طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وانما فصمها السير المفجع الذى سلكته الثورة وما تبعه من انهيار الجمهورية الفرنسية . وهكذا مثل كتاب كوندورسيه « أثر الثورة الامريكية على أوروبا » ، والذى نشر قبل ثلاث سنوات من اقتحام الباستيل ، مؤقتا على الاقل ، نهاية الحضارة الأطلسية لا بدايتها . ويميل المرء الى الاعتقاد بان التصدع الذى وقع فى نهاية القرن الثامن عشر ، أوشك على الرأب فى أواسط القرن العشرين ، عندما اتضح ان الفرصة الوحيدة لبقاء الحضارة الغربية تتمثل فى بقاء الترابط بين مجتمع الأطلسى . ولعل بين الدلائل التى توحي بهذا الامل ، ان المؤرخين دأبوا منذ الحرب الكونية الثانية على اعتبار العالم القريب . كلا واحدا ، وان هذا الميل أصبح اليوم أقوى من أى يوم مضى منذ بداية القرن التاسع عشر .

ومهما كان شكل المستقبل الذى يخبئه لنا الغد فى طياته ، فان التباعد بين القارتين بعد ثورتى القرن الثامن عشر ، ظل حقيقة ذات نتائج كبيرة وضخمة . ففى هذه الفترة بالذات ، فقد العالم الجديد أهميته السياسية فى عيون الطبقة الحاكمة فى أوروبا ، ولم تعد أمريكا تمثل لهم ارض الاحرار ، وانما باتت فقط الجنة الموعودة للفقراء . لكن هناك حقيقة يجب ألا تغفلها ، وهى ان موقف الطبقات الأوروبية العليا من مادية العالم الجديد المزعومة ، ورخصه ، كان الثمرة الطبيعية والآلية لذلك التعالى الاجتماعى والثقافى عند الطبقات الوسطى الصاعدة ، ولذا يجب ألا نولى

أية أهمية . والنقطة المهمة ، هي أن التقليد الثورى الاوروبى فى القرن التاسع عشر ، لم يبد أكثر من اهتمام عارض بالثورة الامريكية أو بتطور الجمهورية الامريكية . ولعل من المفارقات العجيبة ، انه بالرغم من أن الفكر السياسى للفلاسفة الاوروبيين فى القرن الثامن عشر ، وقبل تفجر الثورة الامريكية كان يرقب أحداث العالم الجديد وتنظيماته ، فان الفكر السياسى الثورى فى القرنين التاسع عشر والعشرين سار فى طريقه ، وكان أية ثورة لم تقع على الاطلاق فى العالم الجديد ، وكأنه لم تكن هناك أية تجارب أو أفكار أمريكية تستحق التفكير فى مجالات السياسة والحكم .

وعندما باتت الثورة فى الايام الاخيرة من أهم الأحداث الشائعة فى الحياة السياسية لجميع البلاد والقارات ، ارتد العجز عن ادماج الثورة الامريكية فى التقليد الثورى العالمى على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مؤثرا عليها ، ودافعا اياها الى أداء ثمن باهظ خلقه التجاهل على الصعيد العالمى ، والتناسى على الصعيد المحلى . وكثيرا ما تزداد الاهانة حدة ، عندما تتحدث الثورات التى تقع فى القارة الامريكية نفسها وتعمل، وكأنها قد حفظت عن ظهر قلب دروس الثورات فى فرنسا وروسيا والصين ، دون أن تسمع بشئ يسمى بالثورة الامريكية . ولعل الصورة المقابلة لهذا الجهل العالمى بالثورة الامريكية ، عند الامريكيين أنفسهم لاتقل واقعا وان قلت بروزا فى نتائجها ، نظرا لعجز هؤلاء عن أن يتذكروا ، ان الثورة هى التى ولدت الولايات المتحدة الامريكية ، وأن جمهوريتها قد ظهرت الى حيز الوجود لا بفعل الحتمية التاريخية ، أو التطور العضوى ، وانما بفعل عمل مدروس هدفه اقامة الحرية . ولعل العجز عن تذكر هذه الحقيقة هو المسئول الى حد كبير عن هذا التخوف الضخم من الثورة فى هذه البلاد ، إذ ان هذا التخوف هو الذى يقيم الدليل للعالم على صحة رأيه فى النظر الى الثورة ، ضمن اطار الثورة الفرنسية ليس الا . ولاريب فى أن التخوف من الثورة هو المحور الخفى فى السياسة الخارجية الامريكية التى تلت الحرب ، والتى تميزت بمحاولاتها اليائسة لفرض الاستقرار عن طريق الاحتفاظ بالاوضاع الراهنة ، مما أدى الى استخدام سلطان أمريكا ومكانتها فى تأييد عهود سياسية فاسدة ، وبالية ، أضحت منذ أمد طويل، محط الكراهية والزراية عند شعوبها .

وكان هذا العجز عن التذكر وما يصاحبه من عجز عن التفهم ، يظهران بوضوح كلى فى الحالات القليلة النادرة ، التى يلمس فيها الحوا العدائى بين أمريكا وروسيا السوفياتية موضوعات تتصل بالمبادئ

وعندما كان الروس يقولون لنا اننا نعنى بالحرية ، حرية المشروعات الاقتصادية والاحتكار ، لم نحاول أبدا ، تفنيد هذا الاتهام الباطل ، وكنا نتصرف في الغالب ، وكأننا نؤمن حقا أيضا ، بأن الثراء الوفرة هما اللذان يتعرضان في صراعات ما بعد الحرب للخطر ، بين البلاد الثورية في الشرق والغرب . وكنا نؤكد ان الثراء والرخاء الاقتصادي ، هما ثمرة الحرية ، في الوقت الذي كان علينا فيه أن نكون أول من يعرف أن هذا الطراز من « السعادة » كان من نصيب هذه البلاد قبل ثورتها ، وإن السبب فيها هو الوفرة في المصادر الطبيعية للثروة في ظل « حكم وديع » ، وأنه لا يرجع أبدا إلى الحرية السياسية أو إلى المشروعات الفردية المنطلقة للرأسمالية ، اللتين كانتا في بعض البلاد التي تفتقر إلى الوفرة الطبيعية مصدرا للشقاء والفاقة الجماهيرية الشاملة . ولقد كانت المشروعات الفردية الحرة نعمة في هذه البلاد وحدها ، ولكنها تؤول في وزنها وأهميتها إذا ما قورنت بالحرية السياسية كحرية الكلام والفكر والاجتماع والتنظيم ، حتى في ظل أحسن الاوضاع . فالنمو الاقتصادي قد ينقلب في يوم ما إلى لعنة بدلا من أن يكون نعمة ، وليس في وسعه في ظل أية ظروف أن يؤدي إلى الحرية أو يقيم الدليل على وجودها . فقد تصل المنافسة بين أمريكا وروسيا على الانتاج ومستويات الحياة شاوها وذروتها . وقد تكون الاكتشافات العلمية في منتهى الأهمية من نواح عدة ، لكن نتيجتها يمكن أن تفهم وتعتبر كمظهر لقوة هاتين الدولتين ومواجهتهما ، وكمقيار لقيمة نظاميهما الاجتماعيين المختلفين وعاداتهما . لكن هذه المنافسة ، بنتائجها المتعددة لا تستطيع تقرير قضية واحدة ليس إلا ، وهي البت في أيهما أفضل ، الحكم الجمهوري أو الحكم الاستبدادي . وكان على أمريكا على ضوء معاييرها الثورية أن ترد على التحدي الشيوعي لها بتكافؤ انتاج السلع الاستهلاكية والنمو الاقتصادي أو تفوقه ، بالفرح لهذه الآفاق الجديدة الطيبة التي تفتحت لشعب الاتحاد السوفياتي ، وشعوب الدول التابعة ، وأن تعرب عن ارتياحها لان النصر على الفاقة على الصعيد العالمي أمر يهم الجميع ، وإن تتحول بعد ذلك ، إلى تذكير خصومها بأن الصراعات الخطيرة لا يمكن أن تنشأ عن عدم التكافؤ بين نظامين اقتصاديين مختلفين ، وإنما تنشأ عن الصراع بين الحرية والظلم ، وبين نظم الحرية التي تصدر عن النصر المؤزر لثورة ، وبين أشكال السيطرة المختلفة المثلة في

ديكتاتورية الحزب الواحد أيام لينين وجماعية حكم ستالين ومحاولات
خروشوف في خلق الحكم المنتور ، في أعقاب فشل الثورة (١) .

ومن الصحيح أخيرا ، ولعله من المؤسى أيضا ، ان معظم ما يسمى
بالثورات ، قد فشل في تحقيق ما يسمى بالدساتير الحرة ، ولم يستطع
أن يخلق ضمانات دستورية للحقوق والحريات ونعم «الحكم المقيد» . وليس
ثمة من شك أيضا في اننا في تعاملنا مع الدول الأخرى وحكوماتها، يجب
أن نذكر دائما بأن الفجوة بين الطرفين والحكم الدستوري المقيد ، هي أكبر
الى حد ما من الفجوة بين الحكم المقيد والحرية . ولكن مهما كانت أهمية
هذه الاعتبارات من الناحية العملية . فعلينا ألا ندعها تحملنا على أن
نخطئ فنحسب الحقوق المدنية حريات سياسية ، أو نبادل بين هذه
المبادئ الأولية للحكم المتحضر وبين لبس الجمهورية الحرة . فالحرية
السياسية في وجه عام تعنى « الحق في الاسهام في الحكم » ، والا فلا
معنى لها على الاطلاق .

وبالرغم مما تميز به نتائج الجهل والنسيان والعجز عن التذكر من
وضوح وبساطة في طبيعتها الأولية ، فإن هذه الصفات لا تنطبق على
العمليات التاريخية التي أدت الى هذه الدوافع . فلقد قيسل مؤخرا ،
وبطريقة تتميز بقوة الحجة ، بأن الثورة الأمريكية تمت الى المظاهر المميزة
« للعقلية الأمريكية » التي لا تهتم بالفلسفة ، وان هذه الثورة لم تكن بوجه
خاص ثمرة تعلم من الكتب ، أو ثمرة عصر التنوير ، وانما كانت ثمرة
التجارب « العملية » للحقبة الاستعمارية التي أدت بالفعل الى مولد
الجمهورية . وبالرغم من ان دانيال بورستين Daniel Borstein ، قد أوضح
هذه النظرية ايضا قويا ورائعا ، مؤكدا على الدور العظيم للتجربة
الاستعمارية في التمهيد للثورة ، وفي اقامة الجمهورية ، فانها لا تصمد

(١) اعتقد ان المؤلف قد اخطأ هنا خطأ كبيرا في ناحيتين ، اولاهما الفصل بين الحرية
الاقتصادية والحرية السياسية ، وأخرهما الخروج على الموضوعية في الاستنتاج الذي
توصلت اليه في فشل الثورة في الاتحاد السوفياتي . فلا يمكن ضمان الحرية
السياسية للأفراد في أى شعب ، اذا كانت السيطرة الاقتصادية قائمة في يد طبقة
معينة تستطيع من طريق سلطانها الاقتصادي ان تفرض سلطانها السياسى وان تستغل
الحكم لصالحها . اما بالنسبة الى فشل الثورة في الاتحاد السوفيتى ، فهمة ترد
عليها ما حققته هذه الثورة في جميع الميادين من انجازات جعلت من الاتحاد
السوفياتى ما هو عليه الآن من مكانة في الميدان العالمى .

(العرب)

للتقاش على ضوء البحث الدقيق (١) . وليس ثمة من شك فى ان الآباء المؤسسين كانوا يشكون الى حد ما فى التعميمات الفلسفية كجزء من ترانهم الانجليزى ، لكن أى اطلاع سطحي على ما كتبوه ، يثبت بصورة لا تقبل النقاش لوضوحها ، انهم كانوا أكثر اطلاعا « على حكمة الاقدمين والمحدثين » من زملائهم فى العالم القديم ، وكانوا أكثر رجوعا من أولئك الى الكتب يسألونها التوجيه والارشاد . يضاف الى هذا أن الكتب التى كانوا يرجعون اليها ، هى غين الكتب التى أثرت فى ذلك الحين على الاتجاهات الفكرية السائدة فى أوروبا . وبالرغم من صحة القول ، من ان تجربة « الاسهام فى الحكم » كانت معروفة الى حد ما فى أمريكا قبل الثورة ، فى الوقت الذى كان فيه مفكرو أوروبا ، لا يزالون يبحثون عن معنى التجربة عن طريق بناء الاحلام الطوبائية فى عقولهم او « السطو على التاريخ القديم » يستقرئونه ، فان من الصحيح أيضا ، أن المحتوى فى واقع أولئك واحلام هؤلاء ، كان واحدا تقريبا . وليس ثمة مجال لانكار الحقيقة السياسية الهامة ، وهى ان الشكل الملكى للحكم الذى كان موضع التجلة والاحترام حتى ذلك الحين ، قد انهيار فى وقت واحد على جانبي المحيط الاطلسي ، ليقوم محله النظام الجمهورى فى الحكم .

ولكن اذا كان من الصحيح ان التعلم من الكتب وبناء الافكار على أساس مفاهيمها ، قد أقام الى حد كبير صرح الجمهورية الأمريكية فان من الحقائق التى لا تقبل الطعن أيضا أن هذا الاهتمام بالفكر السياسى والنظريات

(١) يظهر ابرز مثل على كراهية رجال الثورة الأمريكية للمجال النظرى ، وأصدفه ، من الصلوات المتكررة التى كانوا يشنونها على الفلسفة وفلسفة الماضى . فبالإضافة الى جيفرسون الذى استنكر « سخافات افلاطون » هناك جون ادامز الذى شكك من جميع الفلاسفة الذين جاءوا بعد افلاطون ، لان ايا منهم « لا يجعل من الطبيعة الانسانية القاعدة التى يرتكز اليها » . (راجع زولتان هرازنى فى كتابه . . جون ادامز وأنبياء التقدم - صحيفة كمبريدج - للشوسيتس لعام ١٩٥٢ ص ٢٥٨) . ولكن هذه الكراهية لم تكن فى الواقع معادية للنظرية لانها شئون نظرية ، كما لم تكن اتجاها فكريا ثانيا ، ولقد ظل العداء بين الفلسفة والسياسة ، اللعنة التى حلت بفن الحكم الغربى ، وبثقاليد الفلسفة ، منذ أن افترق رجل العمل عن رجل الفكر ، أى منذ موت سقراط . ولكن الصراع القديم ظل قائما فى المجال العلمى ، ولم يلعب الا دورا ثانويا طيلة القرون التى سيطر فيها الدين والموضوعات الدينية فى المجال السياسى . ولكن كان الطبقي ان ترداد اهميته بعد ولادة المجتمع السياسى الجديد أى فى ظل الثورات المصرية .

راجع كتاب « عبقرية الثورة السياسية » طباعة شيكاغو لعام ١٩٥٣ لبورشتاين .

(الملاحظة)

السياسية قد اختفى فور انتهاء المهمة وقيام الجمهورية (١) . ولقد سبق لي ان اوضحت ان هذا التراجع عن الاهتمام النظرى بالقضايا السياسية لم يكن يمثل « عبقرية » التاريخ الأمريكى ، وانما كان على النقيض من ذلك ، سببا رئيسيا من الاسباب التى أدت الى عقم الثورة الأمريكية على صعيد السياسات العالمية . ولا ريب أيضا فى أن ذلك الاهتمام النظرى العظيم والمفاهيم الفكرية الكثيرة التى أغدقها مفكرو أوروبا وفلاسفتها على الثورة الفرنسية قد أسهموا اسهاما فعالا فى النجاح الكبير الذى حققته على الصعيد العالمى ، بالرغم من النهاية المفجعة التى انتهت إليها . ولا ريب كذلك فى ان عجز أمريكا نفسها عن تذكر ثورتها يمكن أن يرجع الى هذا العجز المفجع فى فكر ما بعد الثورة (٢) . اذ لو صح ان الفكر يبدأ بالتذكرة ، فان من الصحيح أيضا ، أن الذكريات لا تظل قائمة وسليمة ، الا اذا كشفت وتم تقطيرها فى اطار من النظريات المفهومية التى تستطيع ممارسة وجودها عن طريقها . وتغيب التجارب والقصص التى تنشأ عما يفعلها الناس ويمرون به من وقائع واحداث ، فى ثقافات الكلمة الحية ، والعمل المائل ، الا اذا أكثر الناس من الحديث عنها المرة تلو المرة . ولا ينقذ شئون الناس من هذه التفاهة الكامنة فى أقوالهم وأفعالهم، الا الحديث المستمر والمتواصل عن هذه الشئون ، وهو حديث سينتهى الى مرحلة التفاهة أيضا الا اذا وضعت هناك مفاهيم وبعض « اللوحات المرشدة » لحمل

-
- (١) ويليام كارينتر فى كتابه « تطور الفكر السياسى الأمريكى » برنستون ١٩٣٠ . وقد قال .. « ليس ثمة من نظرية سياسية أمريكية واضحة . وقد حاول القائلون على امر تطوير نظمنا منذ البداية أن يستعينوا بالنظرية السياسية منذ البداية » ص ١٦٤ .
- (٢) لعل أبسط الطرق وأكثرها منطقا لمتابعة هذا الفشل فى التذكر ، هى الاقبال على تحليل التخطيط التاريخى فى فترة ما بعد الثورة الأمريكية . ويقول كرافين فى كتابه « اسطورة الآباء المؤسسين » طبعة نيويورك لعام ١٩٥٦ ص ٨٢ . ان « كل ما حدث هو تحول التركيز من المتطهرين الى الحجاج . مع كل ما فى ذلك من تحول فى الفضائل أيضا . لكن هذا التحول لم يكن دائما ، ويميل التخطيط التاديبى الأمريكى - الا اذا كان متأثرا بالقواعد الأوروبية ولا سيما الماركسية منها ، التى تنفى أن ثورة توقعت فى أمريكا - الى التركيز على أن البيوريتانية التى عرفتها أمريكا قبل الثورة تركت أثرا ضخما بل وحاسما على السياسة والأخلاق فى أمريكا . والنقطة المهمة هنا هى ان المتطهرين ما كانوا ينسون أبدا . ويقول ما جناليا فى الكتاب الثانى ص ٩٦ ما نعه : « سأمير بلادى ضائعة اذا ضاعت منها مبادئها الاصلية واجراءاتها المقررة . لكن ثمة طريقة واحدة للحيلولة دون هذا الضياع ، وهى ان يعمل المرء شيئا ، وبذلك وحده ، نتجنب من ان نسلم الى ذريتنا قصة الظروف التى احاطت بانحسار هذه البلاد وتأسيسها والحفاظ عليها » .

الناس على التذكر في المستقبل ، بل والرجوع الى تلك الشئون أيضا (١) . وقد أدى هذا العزوف «الأمريكي» عن المفاهيم الفكرية على أى حال ، الى سقوط التفسير الأمريكي للتاريخ منذ أيام توكفيل الى مرتبة النظريات التي تقوم جذورها التاريخية في مكان آخر غير أمريكا . وظل هذا الوضع سائدا ، الى ان أظهرت هذه البلاد في القرن الحالى ميلا كريها للتسليم بكل تفاهة وكل تضليل ، كان ثمرة انحلال التركيب السياسى والاجتماعى بعد الحرب العالمية الأولى وتمجيدها بعد أن أصبحنا تحتلان مكانا بارزا في الحياة الفكرية . ولا ريب فى ان هذا التهويل الغريب فى تمجيد بعض السخافات العلمية الزائفة ، وهو تهويل يصل حدود التضليل أحيانا ولا سيما فى العلوم الاجتماعية والنفسية يرجع الى حد كبير الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان هذه النظريات بعد أن تعبر المحيط الاطلسى ، تفقد جنور واقعيتها ، وكل ما يفرضه عليها المنطق من حدود . ولعل السبب فيما أظهرته أمريكا من استعداد لتقبل هذه الافكار المصطنعة والنظريات الفجة ، هو ان العقل الانسانى يحتاج اذا أريد له أن يعمل الى أى طراز من المفاهيم ، ويفقد استعدادا لتقبل أى منها ، اذا وجد ان مهمته الأولى وهى التفهم الشامل للواقع ، والتفاهم معه ، معرضة للخطر .

ويتضح من هذا أن أمريكا فقدت روحها الثورية نتيجة عجزها عن الفكر والذكرى . ولو نحينا جانبا الدوافع الشخصية والاهداف الفعلية ، وربطنا بين هذه الروح وبين المبادئ التى أوحى فى البداية للثوريين على جانبي المحيط الاطلسى بشوريتهما ، فان علينا أن نعتز بان تقليد الثورة الفرنسية ، وهو التقليد الثورى الوحيد ذو الاهمية ، لم يحفظ هذه المبادئ بصورة تفوق حفظ الاتجاهات الليبرالية والديموقراطية والمناهضة للثورية فى الفكر السياسى الأمريكى لها (٢) . ولقد سبق لنا ان عددنا هذه المبادئ من قبل ، واطلقنا عليها ، أسماء مستمدة من التعبير

(١) تعرض قصص ويليام فولكنر ، بصورة لانتقبل الشك ، فى استعماراتها المكثفه وجملها العنصرية الرغبة فى التذكر ، والعودة الى الماضى . ولقد ظل فولكنر بالإضافة الى مزايه الادبية رجلا سياسيا فى الغالب .

(٢) كان الفكر السياسى الأمريكى ، عندما يجد نفسه مضطرا الى اقتباس الافكار والنمط للثورية ، يلوذ اما بالاتجاهات الثورية والأوربية التابعة من تجارب الثورة الفرنسية ومفازها او بالبول الفوضوية التى كانت واضحة فى رفض الرواد الاول للقانون . وكانت هذه البول كما سبق لى وبيت مناهضة للثورية وموجهة ضد رجال الثورة انفسهم . ولكن فى وسع المرء على أى حال أن يتجاهل هذه النزعات الثورية المزعومة .

السياسى فى القرن الثامن عشر ، كالحريات العامة والسعادة العامة والروح العامة . وكان كل ما تبقى فى هذه البلاد من هذه التعابير بعد أن نسيت الروح الثورية هو الحريات المدنية ليس الا مع السعادة الفردية لأكبر عدد من الناس ، والرأى العام الذى يعتبر القوة الكبرى التى تتحكم فى مجتمع ديمقراطى يقوم على التكافؤ (١) . ويمثل هذا التحول الى حد كبير من الدقة غزو المجتمع لما كان يسمى بالمجال العام ، اذ انه يبدو وكأن المبادئ التى كانت سياسية فى الاصل فى هذه البلاد قد تحولت الى قيم اجتماعية . لكن هذا التحول لم يكن ممكنا فى تلك البلاد التى تأثرت بالثورة الفرنسية ، فقد تعلم الثوريون فى مدرستها ، أن القوى العادية للعوز والحاجة قد اجتاحت المبادئ الملهمة الاولى ، ثم أنهم دراستهم وقد حملوا الاعتقاد الصلب بأن الثورة هى التى حسرت النقاب عن هذه المبادئ ، وأظهرتها على حقيقتها ، كمجموعة من التوافه . وسهل عليهم أن ينسبوا هذه التوافه الى نوازع الطبقة الوسطى الحفيضة ، وذلك لأن المجتمع قد احتكر بالفعل هذه المبادئ وانحرف بها ليحولها الى « قيم » . وقد وقع هؤلاء الطلاب الثوريون تحت سيطرة ما فى المشكلة الاجتماعية من الحاف ، يتمثل فى الجماهير الضخمة من الفقراء الذين يتحتم على كل ثورة أن تحررهم ، وراحوا يتمسكون وبلا استثناء بالاحداث العنيفة التى وقعت فى عهد الثورة الفرنسية آملين فى أن يكون العنف وسيلة السيطرة على الفاقة . ولا ريب فى أن هذا الدرس الذى تعلموه كان نصيحة يائسة ، اذ لو اعترفوا بأن أكثر عبر الثورة الفرنسية رضوحا وهو الارهاب ، الذى استخدم لتحقيق السعادة ، يطوح بالثورات الى دمارها ، لأدركوا أيضا أن الثورة واقامة جهاز سياسى جديد مستحيلان فى الاماكن التى تنوء فيها الجماهير تحت أثقال الفاقة .

وكان ثوريو القرنين التاسع عشر والعشرين على النقيض من أسلافهم فى القرن الثامن عشر ، من اليائسين ، ولذا فإن قضية الثورة اجتذبت المزيد من هؤلاء اليائسين الذين يمثلون على حد قول ماديسون « فئسات

(١) لاتخفى المؤلفة هنا تحيزها الواضح للمجتمع الأمريكى ، وإن أبدعها كثيرا عن الموضوعية اذ انها فى تحيزها هذا تتناسى حقيقتين واضحتين ، اولاهما أن هذه المساواة التى تتحدث عنها لا تنطبق على الشعب الأمريكى ، الا اذا أناسات وراء أهواء انصار التفرة العنصرية ولم تعتبر السود جزءا من هذا الشعب . اما الحقيقة الأخرى فهى : أن الحكم فى أمريكا واقع بفضل التركيب الاقتصادى لنظامها الرأسمالى تحت سيطرة طبقة مميته من كبار ارباب المال ورجال المؤسسات الاحتكارية .

شقية من السكان ، يكونون في الايام الهائلة من الحكم المنظم دون مستوى الناس ، ولا يلبثون في الاوقات العاصفة للعنف المدني أن يزيفوا ليظهروا بمظهر الناس ، وليضفوا شيئا من القوة اسفوقة على أى فريق أو حزب قد يشيرون أنفسهم اليه (١) . • ولاريب في أن أقوال ماديسون هذه في منتهى الصحة ، شريطة أن نضيف اليها ، اذا أردنا تطبيقها على قضايا الثورات الاوروبية ، ان هذا المزيج من الشقاء والسوء ، يجد فرصة في الظهور ثانية في « المرتبة الانسانية » ، في ياس الآخرين من الطيبين ، الذين وجدوا بعد كوارث الثورة الفرنسية ان جميع العناصر تقف ضدهم ، ومع ذلك فلم يستطيعوا التخلي عن المبدأ الثورى اما بدافع العطف والاحساس العميق والدائم بخيبة الأمل من العدالة ، واما لانهم عرفوا أيضا ان « العمل لا الراحة » هو مصدر السعادة • وينطبق قول توكفيل على هذه الحقيقة اذ قال •• يحمل الناس في أمريكا مختلف الآراء عن الديمقراطية والمشاعر بها ، أما في أوروبا فما زال الناس يحملون آراء الثورة واحاسيسها (٢) • لكن هذه العواطف والآراء فشلت أيضا في الحفاظ على الروح الثورية لسبب بسيط واحد ، وهو انها لم تمثل هذه الروح أبدا ، وذلك لان هذه العواطف والآراء نفسها ، هي التي أدت بعد انطلاقها من عقالتها في الثورة الفرنسية ، الى خنق الروح الأصلية المتمثلة في المبادئ التي أوحى بالثورة وهي السعادة العامة والحرية العامة ، والروح العامة أيضا •

وفي مكنة المرء على صعيد الاطلاق والثورية ، أن يتغلب على ما يلقيه من صعوبة في الوصول الى تعريف معقول للروح الثورية ، دون أن يعتمد كلية ، كما اعتمدنا من قبل على تعبيرات تمت صياغتها قبل وقوع الثورات نفسها • واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، ان العمل التأسيسي هو الحادث الاكبر في كل ثورة ، نجد ان الروح الثورية تنطوى على عنصرين يبدوان لنا متناقضين وعسيرين على التوفيق • وينطوى العمل على اقامة جهاز سياسى جديد ، وابتكار شكل جديد من أشكال الحكم ، على الاهتمام الكبير بضمان الاستقرار والدوام للبنيان الجديد ، لكن التجربة التي لا بد للمشتغلين في هذا العمل الهام من المرور بها ، هي الوعي المفرح من الناحية الاخرى لقدرة الانسان على البدء بأى شيء ، وهو الذى تمثل في تلك الروح المرحية التي صاحبت مولد كل شيء جديد على سطح هذه

(١) الاتحادي رقم ٤٢ •

(٢) الديمقراطية في أمريكا الجزء الثانى ص ٢٥٦ •

البسيطة . وقد نجد أنفسنا مرغمين على الاعتراف بأن حقيقة كون هذين العنصرين ، المتمثلين في الاهتمام بالاستقرار وروح الجدة ، قد أصبحا متناقضين في التعريف السياسي والفكر السياسي على اعتبار أن الأول يمثل المحافظة وأن الثاني يمثل احتسار الليبرالية التقدمية ، هي من الاسباب التي أدت الى خسارتنا ، بل ومن علائقها أيضا ، وليس أضر على أى حال بتفهم القضايا السياسية وما يدور حولها من مناقشات ذات معنى اليوم من الانعكاسات الفكرية الرتيبة التي تخلفها تلك العقائديات التي ولدت كلها في أعقاب الثورة . وليس من نافلة القبول على الاطلاق ، التأكيد على أن مصطلحاتنا السياسية ترجع اما الى المصطلحات الكلاسيكية من رومانية واغريقية ، أو الى ثورات القرن الثامن عشر . ومن هنا يجوز القول ، بأن الحديث عن مصطلحاتنا السياسية ، ثورى فى أصله وجذوره . ولعل الظاهرة الرئيسية في هذه المصطلحات الثورية الحديثة انها توضع دائما في أزواج من التعابير المتعاكسة ، كاليمين واليسار ، والرجعية والتقدمية ، والمحافظة والليبرالية ، وهلم جرا . وقد أصبحت هذه العادة مطبوعة في عقولنا وأفكارنا بعد ظهور الثورات . ولعل خير ما يوضح هذه الحقيقة هو ما بتنا نضفيه من معان جديدة على المصطلحات القديمة ، كاصطلاحى الديمقراطية والارستقراطية ، اذ ان التعارض بين هذين التعبيرين لم يكن معروفا قبل الثورات . وليس ثمة من شك فى أن هذه التعابير المتعاكسة ، تجد أصولها وبالتالي مبرراتها فى التجربة الثورية بصورة عامة . لكن النقطة المهمة فى الموضوع هي انها ، أى التعابير المتعاكسة لم تكن تعتبر كذلك ابان عملية التأسيس نفسها ، وانما اعتبرت جانبين لحادث واحد ، وظل هذان الجانبان متلازمين الى أن وصلت الثورات الى نهايتها الظاهرة أو المنهزمة ، فافترقا ، ليتحوالا الى عقائديات متعارضة .

وتعنى محاولة استعادة الروح الثورية الضائعة من الناحية التعبيرية الاصطلاحية ، السعى الى حد ما لضمان التفكير المشترك ، والجمع من ناحية المعنى بين ما تعرضه مصطلحاتنا الحالية من معانى التعارض والتناقض . وقد يكون من النافع لتحقيق هذا الغرض أن نعود بانتباهنا من جديد الى موضوع الروح العامة ، التي سبقت الثورات ، كما بينا من قبل ، والتي حملت أول ثمارها النظرية فى كتابات هارينجتون ومونتسكيو لا فى كتابات لوك وروسو . ومن المحتمل أن تكون الروح الثورية ثمرة الثورة نفسها ولم تخلق قبلها ، لكن هذا لا يهمنا هنا ، ولن يحملنا على التعمق فى الاستقصاء عبثا عن هذه المسائل الضخمة فى الفكر السياسى التي ولدت

مع العصور الحديثة ، والتي اخذ الناس عن طريقها يعدون أنفسهم لمواجهة حادث لم يكونوا قادرين على التكهن بضمخامته الفعلية . وقد انشغلت روح القرون الحديثة هذه بشكل لا يخلو من الطرافة بالرغم من أهميته ، ومنذ البداية ، بضمان الاستقرار والدوام للملكوت دنيوى علمى خالص ، يعنى أول ما يعنى ، وقوف تعبيره السياسى موقف التعارض الصارخ مع شعارات العصر العلمية والفلسفية والفنية ، التى كانت أكثر اهتماما بالجدة فى الموضوع منها بأى شىء آخر . ويعنى هذا بعبارة أخرى ان روح العصر السياسية الجديدة ولدت عندما لم يعد الناس قانعين بأن الامبراطوريات تقوم وتسقط وفق عملية دائمة من التغير . وبدا وكان الناس يرغبون فى اقامة عالم يثقون فى قدرته على البقاء أبدا ، وذلك لانهم عرفوا ما فى كل ما حاول عصرهم عمله من جدّة .

ونصل من هذا الى الاستنتاج بأن الشكل الجمهورى للحكم ، لم يشهد المفكرين السياسيين قبل عصر الثورة بسبب ما فى طبيعته من تكافؤ ، اذ ان هذا الخلط فى المعادلة بين الحكّمين الجمهورى والديموقراطى ، لم يعرف الا فى القرن التاسع عشر ، وانما بما فى هذا الحكم ، من أمل فى الدوام المستمر . ويفسر لنا هذا ايضا ما كان يبذله رجال القرنين السابع عشر والثامن عشر من اجلال مدهش للحكم فى اسباطة القرون القديمة وبندقية القرون الوسطى ، لا سيما وان ما كان يعرفه الناس من معلومات تاريخية محدّدة عن هاتين الجمهوريتين ، لا يشير الى انهما كانتا تمثّلان أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكم المستقر والطويل فى التاريخ المعروف . ومن هنا ايضا كان نزوع رجال الثورات القريب « لمجالس الشيوخ » ، وهو تعبير غريب أطلقوه على منظمات لا تشترك فى شىء من الخصائص مع مجلس شيوخ روم ، أو حتى مع مجلس شيوخ البندقية ، ولكنهم أحبوه بالرغم من ذلك ، لانه كان يمثّل لعقولهم شيئا لامثيل له من الاستقرار المرتكز على السلطة (١) . ومع ذلك فلا تذكر الحجج المشهورة والمنسوبة الى الآباء المؤسسين ضد الحكم الديموقراطى أى شىء عن طبيعة التكافؤ فيه ، وكان الاعتراض الوحيد عليه ان التاريخ القديم ونظرياته قد أثبتا الطبيعة المضطربة للديموقراطية وما فيها من افتقار الى الاستقرار ، اذ ان الحكومات

(١) كان للبندقية منذ عصر النهضة شرف اثبات النظرية القديمة فى قيام شكل مختلط للحكم ، قادر على وقف حلقة التبدل . ويبدو أن الحاجة كانت ماسة الى الامتداد بوجود مدينة خالدة ، بحيث ان الناس أصبحوا ينظرون الى البندقية ، حتى فى أيام انحطاطها ، ومزا للدوام ، مع ما فى هذه النظرة من سخرية واضحة .

الديمقراطية « كانت في الغالب قصيرة في عمرها ، عنيقة في موتها (١) ، كما أثبت مواطنوها ضعفا شديدا وافتقارا الى الروح العسامة وميلا الى الوقوع تحت سيطرة الرأي العام والمشاعر الجماهيرية . ومن هنا أصبح « من الضروري العثور على هيئة دائمة لكبح ما في الديموقراطيات من افتقار الى الحكمة والتبصرة (٢) » .

وظلت الديموقراطية التي لم تتعد أن تكون حتى القرن الثامن عشر، شكلا من أشكال الحكم ، لا يحمل طابع العقيدة أو التمييز الطبقي ، شيئا مكروها ، لان الرأي العام ، كان لا بد وأن يحكم حيث تكون الروح العامة مهيمنة وغالبة ، وكان اجماع المواطنين خير دليل على هذه الكراهية ، اذ « ان الناس عندما يعرضون منطقهم بحرية وبرود في عدد متنوع من المواضيع المختلفة ، لا بد وأن يختلفوا وتتقسم آراءهم بالنسبة الى عدد من هذه المواضيع ، أما عندما تسيطر عليهم عاطفة مشتركة ، فان آراءهم ، ستكون واحدة اذا صحت هذه التسمية (٣) » . ولهذا القول أهميته القصوى من عدة نواح . فبساطته على وجه التأكيد خادعة الى حد ما ، من حيث انها راجعة الى معارضة متنورة وآلية من العقل والعاطفة معا ، لاسيما وان هذه المعارضة لا تلقى أمامنا ضوعا على الموضوع العظيم المتعلق بالطاقات الانسانية ، وان كانت تتمتع بميزة عملية ضخمة من تجاوز ملكة الارادة ، التي تعتبر أكثر المفاهيم والمفالات العصرية خطورة وخداعا (٤) . لكننا لسنا في هذا الصدد هنا . اذ ما يهمنا أكثر وأكثر هو أن تلمح هذه الجمل

(١) الاتحادي رقم ١٠ .

(٢) هاملتون في كتاب « يوناتان ايليوت » مناقشات مؤتمرات الولايات لاقراء الدستور الاتحادي - ١٨٦١ . المجلد الاول . ص ٤٢٢ .

(٣) الاتحادي رقم ٥٠ .

(٤) لا يعني هذا اننا ننكر وجود الارادة في خطب الآباء المؤسسين وكتاباتهم . ولكن هذه الارادة ، اذا ما قورنت بالعقل والعاطفة والسلطة . تلعب دورا ثانويا في تفكيرهم وفي تعبيراتهم . ويبدو ان هاملتون كان اكثرهم استعمالا لتعبير الارادة ، وكان يتحدث دائما عن وجود « ارادة عامة » ، مع ما في هذا التعبير من تناقض . يعني بها وجود نظام « قادر على وقف التيارات الجماهيرية » . (راجع مؤلفاته المجلد الثاني ص ٤١٥) . ومن الواضح انه كان ينشد الدوام ، وان استعماله لتعبير « الارادة » كان خاطئا اذ لا شيء أبعد عن فرض الدوام من الارادة . وأذا ما قارن المرء بين هذه التعابير ، وبين ما استعمله المعاصرون من رجال الثورة الفرنسية ، تبين له ان هؤلاء كانوا يتحدثون عن « الارادة الاجماعية » لا عن « الارادة الدائمة » . لكن الأمريكيين كانوا ينشدون تجنب هذا الاجماع .

على الأقل الى التناقض القائم بين حكم « الرأى العام » الممثل للاجماع وبين حرية الرأى . فالصحيح كل الصحة ، هو ان ليس فى الامكان تكوين أى رأى عام ، عندما تكون الآراء متشابهة . ولما كان كل انسان يعجز عن تكوين رأيه الخاص به ، ان لم تكن هناك آراء مختلفة ومتباينة لدى الآخرين ، فان دور الرأى العام يعرض للخطر حتى آراء تلك القلة التى تجد فى نفسها الجرأة لمعارضة الرأى العام . ولعل هذه الحقيقة هى أحد الأسباب التى تؤدى الى وقوف جميع الآراء التى تعارض حكما طغانيايا بتمتع بشعبية ضخمة ، موقف السلبية العقيمة الى حد كبير . وليست القضية هنا ان السلطان الطاغى للكثرة ، يؤدى الى اخفات صوت القلة فحسب ، وحرمانه من كل تأييد فى مثل هذه الظروف ، بل ان الرأى العام أيضا ، بفضل ما فيه من اجماع يستفز المعارضة الاجماعية ويقضى على الارادة الصحيحة فى كل مكان . ولعل هذا هو السبب الذى دعا الآباء المؤسسين الى معادلة الحكم القائم على الرأى العام بالطغيان ، اذ ان الديموقراطية على هذا الصعيد لم تكن الا شكلا مستجدا من اشكال الطغيان . ومن هنا لم تكن كراهيتهم للديموقراطية نابعة من الخوف القديم من الحرية أو من احتمال وجود الصراع الحزبى بقدر ما كانت صادرة عن قلقهم من الافتقار الجوهرى للاستقرار فى الحكم الذى يخلو من الروح العامة وتتحكم فيه العواطف الاجماعية (١) .

وكان مجلس الشيوخ هو التنظيم الذى قصد منه أن يحمى المجتمع من حكم الرأى العام أو الديموقراطية . ويختلف هذا المجلس عن الرقابة القضائية التى كثيرا ما اعتبرت بانها الاسهام الفريد والعظيم من جانب أمريكا فى علم الحكم (٢) ، فى انه شئ جديد وفريد ومن الصعب تحديد مهامه ، اما لان الناس لم يتبينوا ان اطلاق هذا الاسم القديم على هذه الهيئة الحديثة كان خطأ ، او لان هذا المجلس الاعلى ، كان يعتبر وبصورة آلية مضاهيا لمجلس اللوردات فى الحكم الانجليزى . ولا ريب فى أن التدهور السياسى لمجلس اللوردات فى انجلترا ابان القرن الاخير ، كان

(١) لا أدري السبب فى اصرار المؤلف على معارضة سلطان الشعب أو الجماهير التى تمثل الاغلبية ، ووصفها هذا السلطان بالطغيان . ولا ريب فى أنها تخطئه كل الخطأ عندما تصف الحكم الذى يقوم على ارادة الجماهير ، بالافتقار الى الاستقرار . . اذ ليس ادعى الى استقرار أى حكم من أن يكون منشقا من الشعب وللشعب .

(٢) ينسب كارينتر فى كتابه الذى تحدثنا عنه فيما مضى وفي الصفحة (٨٤) هذا الاستشفاف الى ماديسون .

نتيجة حتمية لظهور العدالة الاجتماعية ، ويجب أن يعتبر دليلا كافيا على أن مثل هذه المنظمة ماكانت لتصلح في بلاد لا ارستقراطية ورائية فيها ، أو في جمهورية تصر « على الالفاء المطلق لالقب النبالة (١) » . ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى ، لم يكن تقليدا فعليا لمجلس اللوردات فى الحكم الانجليزى ، وانما كان نتيجة بعد نظر أصيل فى دور الرأى العام فى العام ، أوحى للآباء المؤسسين بأن يضيفوا الى المجلس الأدنى حيث تتعدد المصالح ، مجلسا أعلى يكرس نفسه لتمثيل الآراء التى « تركز عليها كل الحكومات (٢) » . وكان تعدد المصالح وتنوع الآراء يعتبران من خصائص « الحكم الحر » وكان تمثيلهما العالم يؤلف الحكم الجمهورى الذى يختلف عن الحكم الديموقراطى « فى ان مجموعة صغيرة من المواطنين ، يجتمعون ويتولون ادارة الحكم شخصيا » . لكن الحكم التمثيل ، كان بالنسبة الى رجال الثورة أكثر من مجرد طريقة ، فنية للحكم فى المجتمعات الكبيرة ، وذلك لان تحديده فى مجموعة صغيرة ومختارة من المواطنين ، يعمل كمظهر ضخم ، للمصالح والآراء وحارس « ضد مايسود الجماهير من اضطراب » .

والمصلحة والرأى ظاهرتان سياسيتان مختلفتان كل الاختلاف . وتكون المصالح معتبرة من الناحية السياسية ، عندما تمت الى مجموعة ، ويكفى لتنقية مصالح المجموعات أن تمثل بطريقة تصان فيها طبائعها الجزئية فى جميع الظروف والاحتمالات ، حتى فى ظل الاوضاع التى تكون فيها مصلحة مجموعة ما هى مصلحة الاكثرية بالفعل . أما الآراء فلا تمت الى المجموعات أبدا ، وانما تمت الى الافراد ليس الا الذين يمارسون « سلطانهم العقلى بحرية وبرود » ، وليس فى امكان أية جمهرة حتى ولو مثلت المجتمع كله أو بعضا منه أن تشكل أى رأى . وتظهر الآراء عندما يستطيع الناس الاتصال بحرية بعضهم مع بعض ، وعندما يتمكنون من الجهر بوجهات نظرهم . لكن هذه الآراء فى تنوعها الذى لا حدود له ، تظل فى حاجة الى التنقية والتمثيل ، وكانت مهمة مجلس الشيوخ المعنية

(١) لعل مجلس الملك فى انجلترا هو السابقة الوحيدة لمجلس الشيوخ الأمريكى وإن كان عمله يقتصر على تقديم المشورة لاعرض الرأى . ولكن الحكم الأمريكى يفتقر من الناحية الأخرى الى مجلس للمشورة ، رغم النص على وجوده فى الدستور . ولعل خير دليل على ضرورة المشورة فى الحكم ، بلاضافة الى رأى هو اقدم كل من الرئيسين روزفلت وكينيدى على تأليف هيئة لتقديم النصح والمشورة .

(٢) لمعرفة تعدد المصالح ، راجع الاتحادى رقم ٥١ ، لمعرفة أهمية الرأى - راجع نفس المصدر رقم ٤٩ .

فى البداية ، أن يكون « الوسيط » الذى تمر منه جميع الآراء العامة (١) . وبالرغم من أن الافراد هم الذين يضعون الآراء ، وبالرغم من أن هذه الآراء تظل ملكا لهم ، فليس فى امكان أى فرد ، سواء أكان من حكماء الفلاسفة ، أم كان من أصحاب العقول النيرة نورا سماويا ، من الذين عرفهم عصر التنور ، أن يتولى غربة هذه الآراء ونقلها عن طريق الغربال الفكرى الذى يتولى فصل الآراء الاختيارية عن الالزامية ، وأن يقوم بتنقيتها لتصبح آراء عامة . « فعقل الانسان كالانسان نفسه خوار وحذر عندما يظل وحيدا ، ويكتسب من الصلابة والثقة ما يتناسب مع عدد العقول التى تترايط معه وتتشرك (٢) » . ولما كانت الآراء تتولد ويجرى اختبارها فى عملية من التبادل والتقارع فى الآراء ، فإن ما بينها من خلاقات لا يطف الا اذا مرت عبر مجموعة من الناس يختارون لهذه الغاية ، ولا يكون هؤلاء الناس ، اذا أخذوا وحدهم من الحكماء ، وإن كانت الحكمة هى هدفهم المشترك ، على أن تكون حكمة من التى تنشأ فى ظل ما يميز به العقل الانسانى من ضعف ولين .

ويمكن القول على الصعيد التاريخى ، أن الراى قد اكتشف بالنسبة الى ارتباطه بالملكوت السياسى عامة ، وبدوره فى الحكم بصورة خاصة ، إبان الثورة ونتيجة وقوعها . وعلى المرء ألا يدهش من هذا القول على الإطلاق . فالسلطة تعتمد فى النهاية وعلى ضوء التحليل الاخير على الراى ، ولا تظهر هذه الحقيقة بصورة أقوى ، من تلك التى يتحول فيها الرفض الاجماعى لاطاعة الاوامر ، بصورة مفاجئة وغير متوقعة الى الثورة . وتمهد هذه اللحظة التى تعتبر من أعظم ساعات التاريخ جلالاتها ومسرحية ، الطريق لفتح جميع الابواب امام مختلف اشكال الفوغائيين والوانهم ليبرزوا منها ، ولكن الفوغائية الثورية ، لاتشير الى أى شىء بقدر اشارتها الى حاجة جميع اليهود ، قديمها وحديثها الى الاستناد الى الراى . فالسلطة الانسانية بخلاف العقل الانسانى ، لا تكون مجرد خوارة وحلدة عندما تكون وحدها ، وإنما تصبح معدومة تماما الا اذا اذا وجدت ما تعتمد عليه . فأكثر الملوك قوة ، وأقل الطفلة ترددا ، يصبحان عاجزين تماما ، اذا لم يجدا من يطيعهما ، أى من يسندهما عن طريق الاطاعة ، وذلك لان الاطاعة والتأييد فى السياسة شىء واحد . وقد اكتشفت الثورتان الفرنسوية والامريكية حقيقة الراى ، ولكن الاخيرة منهما وحدها ، هى التى عرفت كيفية اقامة نظام دائم لتكون الآراء العامة ودمجها فى بنیان الجمهورية ، ولعل هذه الحقيقة تظهر للدرجة الكبرى

لقوتها السياسية الخلاقة . أما الحل البديل ، فلا نعرفه الا عن طريق الثورة الفرنسية والثورات التى تلتها . ففى جميع هذه الحالات ، ظلت فوضى الآراء غير المثلة وغير المطهرة ، نظرا لعدم وجود جهاز وسيط ، تمر الآراء عبره ، وراحت تتبلور فى نوعيات مختلفة من الاحاسيس الجماهيرية المتعارضة تحت ضغط الاحداث الطارئة منتظرة «الرجل القوى» الذى يستطيع صياغتها فى «راى عام» اجماعى ، يفرض الموت على جميع الآراء الاخرى . وكان الاستفتاء هو فى الواقع هذا الحل البديل ، وهو النظام الوحيد الذى يماثل الحكم الطليق للراى العام ، ولما كان الراى العام يعنى موت الآراء الاخرى ، فان الاستفتاء يضع بدوره نهاية لحق المواطنين فى الاقتراع واختيار من يتولون الرقابة على الحكم (١) .

وكانت اقامة مجلس الشيوخ من ناحية الجدة والتفرد مماثلة لاكتشاف الرقابة القضائية التى تمثلها اقامة المحاكم العليا . ويكفى أن نلاحظ هنا من الناحية النظرية ، ان هذين المكسبين من المكاسب الثورية واعنى بهما التنظيم الدائم للراى والمنظمة الدائمة للحكم ، كانا من المفاهيم التى تفوق فيها الآباء المؤسسون على الاطارات المفهومية الاخرى التى سبقت عهد الثورة ، وتجاوبوا فيها مع الافاق المتسعة للتجارب الثورية التى مهدت الثورة نفسها السبيل لظهورها . فلقد كانت هناك ثلاثة مفاهيم محورية ، التف حولها الفكر الذى سبق الثورة ، وظلت مسيطرة من الناحية النظرية على المناقشات الثورية ، واعنى بها السلطة والعواطف والعقل ، فسلطة الحكومة هى التى تسيطر على عواطف المصالح الاجتماعية كما تكون واقعة بدورها تحت سيطرة العقول الفردية . ويمت الراى والحكم ضمن هذا الاطار الى ملكات العقل ، لكن النقطة المهمة هنا هى ان هاتين الملكتين العقلانيتين ، رغم اهميتهما من الناحية السياسية ، كانتا دائما موضع التجاهل من جانب الفكر السياسى والفلسفى . ومن الواضح أن اهتمام رجال الثورة بأهمية هاتين الملكتين لم يكن ناجما عن الناحيتين النظرية والفلسفية . ولا بد أن يكونوا قد تذكروا بشئ من الوضوح تلك الضربات القاصمة التى وجهها بارمينيديس

(١) لا أدري معنى هذه الحملة من المؤلفة على الاستفتاء الجماهيرى الحر ، الذى يعتبر الوسيلة الديمقراطية الصحيحة لمعرفة راى غالبية الشعب . ولا أرى تفسيراً له سوى رغبة المؤلفة فى أن يظل الحكم ، من طريق الانتخاب الذى يسيطر عليه لواء السلطان الاقتصادى - السياسى وفقاً على طبقة معينة من هؤلاء التحكيمين . ولعل هذا التفسير يشرح لنا بدوره استخدام المؤلفة لتعبير فوغائية الجماهير .

(Barmenides) (١) ومن بعده افلاطون الى مكانة الراى ، الذى بات يفهم منذ تلك الايام على انه النقيض للحقيقة ، وان لم يحاولا بشئ من الوعى والتعمد ، أن يعيدا وضع الراى من ناحية المرتبة والمكانة فى صفوف الطاقات العقلانية الانسانية وتسلسلها وينطبق القول نفسه ايضا على الحكم ، اذ يتحتم علينا بالنسبة اليه أن نعود الى فلسفة كانت (Kant) (٢) لا الى آراء رجال الثورة ، هذا اذا أردنا أن نتعلم شيئا عن طبيعته الاساسية ومرتبته المدهشة فى ملكوت الشئون العامة . ولا ريب فى أن مامكن الابهاء المؤسسين من السمو على الاطار الضيق والتقليدى لمفاهيمهم العامة ، كان رغبتهم الماسة والمالحة ، فى أن يضمنوا الاستقرار لخلقهم الجديد ، وأن يقيموا من كل عنصر من عناصر الحياة السياسية كيانا يجمعها فى «تنظيم دائم» .

وقد لا يكون ثمة ما يوضح أن الثورات قد القت الاضواء على الحنين الدينى والعلمانى الجديد فى العصر الحديث من ذلك الانشغال الشمولى بمشكلة الديمومة و « الدولة المستمرة » وهى المشكلة التى لم يمل المستعمرون الامريكيون من تكرارها لضمان مستقبل ذرائعهم . وقد يكون من الخطأ القاضح الخلط بين هذه الادعاءات ، وبين الرغبة البورجوازية اللاحقة فى ضمان المستقبل للابناء والاحفاد . وكان ما يستندون اليه ، الرغبة العميقة فى خلق « مدينة خالدة » فى العالم ، بالاضافة الى الاعتقاد بأن الجمهورية « ان اقيمت على اسس سليمة تستطيع أن تعيش مدة بقاء العالم بسبب دوافعها الداخلية » (٣) وكان هذا الايمان لامسيحيا وغريبا كل الغرابة على الروح الدينية التى سادت الفترة التى تفصل نهاية العصور القديمة عن العصر الحديث . بحيث بات لزاما علينا أن نعود فى تقصى جذوره الى شيشرون لنجد فى نظراته

(١) بارمينيديس (ولد حوالى ٥٤٠ ق.م) . فيلسوف اغريقى قديم من اهل مدينة ايليا الايطالية . زار اثينا حيث تعرف الى سقراط واحبه كل من افلاطون وارسطو . ضمن آراءه الفلسفية فصيحة « حوار » . اسماها « من الطبيعة » وتلخص فى ان الاحساس كثيرا ما يخطئ ، وان الاطلاق الفكرى هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة الحقيقة .

(٢) عمانوئيل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤) . من اعظم فلاسفة العصر الحديث واعظم مفكر فى شئون ماوراء الطبيعة . درس الفيزياء والنظريات الطبيعية وحاول التوفيق بين ديكارت وليبنيتز فى رسالة عن « معرفة الطبيعة » وبين نيوتون وليبنيتز فى كتابه « تاريخ الطبيعة العام ونظرية السماء » . كتب رسالة عن وجود الله . ودرس العقل الانسانى وحلله . واشهر كتبه « احلام انسان ذى خيال » و « العقل العملى » .

(العرب)

(٣) هارينجتون فى « اوقيانوسيا » ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وتأكيداته مايمثلها ، ولم تكن فكرة بولس الرسول القائلة بان «الموت أجر الخطايا» بالنسبة الى الافراد الا ترديدا لما قاله شيشرون بالنسبة الى الجماعات عندما قال ... « لما كانت الكيانات السياسية تقوم على اساس بقائها الى الابد ، فان الموت يمثل للجماعات العقوبة على اخطائها تماما كما يمثل العقاب بالنسبة الى الافراد » (١) . وقد انعكست هذه الخاصية البارزة للحقبة المسيحية من الناحية السياسية ، وهى الخاصية التى تعرض تلك النظرة القديمة عن العالم والانسان ، وعن البشر الفانين الذين يعيشون فى عالم أزلى خالد ، واصبح الناس الذى يعيشون حيواتهم الخالدة ، ينتقلون فى عالم دائم التغير والتقلب ، يمثل الموت مصيره الحتمى ، واصبحت الخاصية البارزة للعصر الحديث ، العودة الى الماضى البعيد بحثا عن سابقة لما يشغله من نظرة الى مستقبل العالم الذى صنعه الانسان على الارض . ولاريب فى أن علمانية العالم ودنيوية الناس فى أى عصر ، يمكن تعييرهما على أساس المدى الذى يصل اليه الانشغال بمستقبل العالم ، فى التفوق فى عقول الناس ، على انشغالهم بمصيرهم الحتمى بعد موتهم . ولذا فقد كان من دلائل علمانية العصر الحديث ، ان الناس لم يعودوا يرغبون فى حكومة تؤمن لهم الحرية للحصول على خلاصهم فحسب ، بل باتوا يرغبون فى « اقامة حكومة أكثر موافقة لكرامة الطبيعة الانسانية ... وان ينقلوا مثل هذه الحكومة الى ذريتهم عن طريق الحفاظ عليها الى الابد » (٢) وكانت هذه الناحية هى أعمق الدوافع التى عزاها جون ادامز الى «المتطهرين» ، ولاريب فى أن صحة رأيه هذا تتمثل فى أن «المتطهرين» لم يعودوا مجرد حجاج فى هذا العالم ، بل باتوا «الآباء الحجاج» الذين يقيمون المستعمرات معتمدين على شعاراتهم وادعاءاتهم ، لا بالنسبة الى العالم الثانى بل الى عالم الاحياء الذين يعيشون فيه .

ولا ريب فى ان ما كان صحيحا بالنسبة الى الفكر السياسى الحديث وقبل الثورى والى مؤسسى المستعمرات الأمريكية ، بات أكثر صحة وصدقا بالنسبة الى الثورة والى الآباء المؤسسين . ولا ريب فى ان الانشغال العصرى فى اقامة « الدولة الدائمة » الذى ظهر بوضوح فى

(١) الجمهورية القسم الثالث ٢٣٠ .

(٢) جون ادامز فى كتابه عن قانون الاقطاع .

كتابات هارينجتون (١) ، هو الذى حفز ادامز على تسمية علم السياسة الحديث الذى يعالج موضوع « التنظيمات التى تعيش أجيالا عدة » ، بالشئ السماوى ، وحفز روبسبير على القول بأن « الموت هو بداية الخلود » ، بحيث أصبح التأكيد الحديث المحدد على السياسة الذى شهدته الثورات معرفا أوجز تعريف واضخمه . ونحن نجد الانشغال بالديمومة والاستقرار ، وان كان على نطاق أقل تمجيدا لا أقل أهمية ، يمتد كخيوط أحمر بارز عبر المناقشات الدستورية كلها ، حيث وقف هاملتون وجيفرسون فى طرفين متعارضين رغم ترابطهما ، بحيث كان الأول ينادى « بأن من واجب الدساتير أن تكون دائمة وان لا تقيم حساباتها على التغيرات المحتملة » (٢) ، بينما ظل الثانى رغم اهتمامه الشديد بايجاد « أساس ثابت لجمهورية حرة حسنة الادارة وقادرة على العيش » ، مقتنعا كل الاقتناع بأن « ليس ثمة ما لا يقبل التغير الا حقوق الانسان الأصلية والثابتة » ، لأنها ليست من صنع الانسان وانما هى من صنع خالقه (٣) . وهكذا رأينا ان جميع المناقشات التى دارت حول توزيع السلطة وتوازنها ، وهو محور المناقشات الدستورية كلها ، قد تركزت حول فكرة قديمة عن قيام شكل مختلط من أشكال الحكم ، يجمع فى جهازه السياسى بين العناصر الملكية والارستقراطية والديموقراطية ، ويكون قادرا على وقف دورة التغيرات السرمدية التى تتناول قيام الامبراطوريات وانهارها ، واقامة المدينة الخالدة .

ويجمع الرأى الشعبى المثقف على ان الابتكارين التنظيميين الجديدين كل الجدة للجمهورية الامريكية ، وأعنى بهما مجلس الشيوخ والمحكمة العليا ، يمثلان أكثر العناصر محافظة فى الجهاز السياسى ، ولا ريب فى انه محق فى اجماعه هذا . ولم تعد القضية هنا سوى ما اذا كانت ضمانات الاستقرار والحلول التى عثر عليها الانشغال العصرى المبكر بموضوع الديمومة كافية للحفاظ على الروح التى تجلت فى الثورة الامريكية ام لا . ولا ريب فى انها لم تكن كافية على الاطلاق .

(١) أنا مدينة لزيرافينك فى دراستها الهامة عن « الجمهوريين التقليديين » للدور الذى لعبه الانشغال فى دوام الجهاز السياسى فى الفكر السياسى فى القرن السابع عشر . وتقوم أهمية هذه الدراسة ، فى اظهارها أن هذا الانشغال ، فاق العناية بالاستقرار المجرد الذى يمكن ايضا بهما وقع فى القرن من صراع دينى وحروب أهلية .

(٢) ايليويت . المصدر نفسه المجلد الثانى ص ٣٦٤ .

(٣) كتابات جيفرسون الكاملة - اعداد بادوفر . طبعة المطبعة العصرية . ص ٢٩٥ .
(المُلَفَّة)

وكان عجز الفكر بعد - الثورى عن استذكار الروح الثورية وتفهمها على صعيد المفاهيم ، ثمرة عجز الثورة نفسها عن تأمين التنظيم الدائم لوجودها . فما لم تنته الثورة بفاجعة الارهاب ، كما وقع فى الثورة الفرنسية ، كانت تنتهى باقامة الجمهورية ، التى رأى فيها رجال الثورات أنفسهم « الشكل الوحيد للحكم الذى لا يقف موقف الصراع الحقى أو العلنى مع حقوق الانسان » (١) . ولكن الجمهورية الأمريكية لم تترك كما أثبتت الاحداث ، مجالا لممارسة تلك الخصائص والمزايا التى لعبت دورا بارزا فى قيامها . ولم يكن هذا الوضع نتيجة الاهمال أبدا ، وكان أولئك الذين عرفوا خير معرفة كيفية تزويد الجمهورية بسلطاتها ، وضمان حريات المواطنين فيها . لتأمين سلامة الحكم والرأى وللحفاظ على المصالح والحقوق ، قد نسوا ما كانوا يتعلقون به فعلا قبل أى شىء آخر ، ونسوا كل ما فى العمل من احتمالات وطاقات ، وكل ما فى البدايات من امتيازات الجدة . ولا ريب فى انهم لم يكونوا راغبين فى حرمان خلفائهم من هذه المزية ، ولكنهم فى الوقت نفسه لم يكونوا راغبين أيضا فى التنكر لعملهم ، وإن كان جيفر سون الذى اشغلته هذه المشكلة أكثر من غيره ، قد مضى الى هذا الحد . وبالرغم من بساطة المشكلة اذا ما عرضت فى عبارات منطقية ، الا انها ظلت عسيرة على الحل . فلو كان التأسيس هو الهدف وهو الغاية النهائية للثورة ، فإن الروح الثورية لم تكن تعنى روح بداية شىء جديد فحسب ، بل روح استهلال شىء يحمل طابع الدوام والاستمرار . لكن إيجاد تنظيم دائم يجسد هذه الروح ويحفظها على تحقيق مآثر جديدة ، يحمل فى ذاته معنى الفشل والهزيمة . ويعنى هذا ان لا شىء هناك يهدد ما تحققه الثورة بالخطر الشديد من الروح التى تحقق وتنشئ . فهل تكون الحرية فى معانيها المجيدة كحرية العمل هى الثمن الذى يجب أن يدفع لعمل التأسيس ؟ ولا ريب فى أن هذه المعضلة عما اذا كانت الحرية العامة والسعادة العامة اللتان تعتبران الأساس لكل ثورة ، واللتان بدونهما لا يمكن للثورة أن تقوم ، ستظلان وقفا على جيل المؤسسين ليس الا ،

(١) رسالة من جيفرسون الى ويليام هنتر بتاريخ ١١ مارس ١٧٩٠ .

هي التي دفعت روبسبير الى الخروج بتلك النظريات اليائسة والحائرة عن الفرق بين الحكم الثوري والحكم الدستوري ، التي سبق لنا الحديث عنها ، وهي التي سيطرت على الفكر الثوري اللاحق كله .

ويبدو ان جيفرسون كان على المسرح الامريكي أكثر الناس وضوحا وانشغالا عاطفيا بادراك هذا الضعف الحتمي في البناء الجمهوري . ولا ريب في ان عداؤه العارض والعنيف أحيانا للدستور وحملاته الشديدة ، على « أولئك الذين ينظرون الى الدستور باجلال يكاد يشبه القداسة ، معتبرينه « تابوت العهد » (١) ، الذي لا يجوز مسه لعداسته » (٢) ، كانا ناتجين عن شعوره بالغضب لما في القول بأن جيله وحده هو « القادر على بناء العالم من جديد » من احجاف . وكان هذا التقديس يمثل له كما مثل لبين (paine) أيضا « الغرور والرغبة في الحكم حتى بعد الموت » كما « مثل أكثر أشكال الطغيان هزأ وحماقة » (٣) . ولذا فنحن نراه بعد أن قال « لم نصل بعد الى مرحلة الكمال في اعداد دساتيرنا بحيث تستطيع تقرير عدم جواز تغييرها » ، يضيف على الفور ، خوفا من ان يعتقد أحد ، بأنه يؤمن باحتمال الكمال . . . « ولكن ترى هل يمكن للدساتير أن تصبح كاملة لا تقبل التعديل ؟ انا لا أظن ذلك » . وتوصل بعد ذلك الى القول بأن « حقوق الانسان الأصلية والثابتة هي وحدها التي لا تقبل التبدل » ، وقد أدرج بينها حق الانسان في الثورة والعصيان (٤) . وعندما نيمت الى مسامعه وهو في باريس أنباء العصيان الذي قام به شاي (Shay) في ولاية مساشوسيتس ، لم يفزع ولم يتأثر . وان كان قد أكد بأن « الجهل » هو الذي دفع شاي الى هذا العصيان مضيئا الى ذلك قوله . . . « ولكن ابتهل الى الله ، ألا يحرمنا كل عشرين عاما من عصيان كهذا » . وكان يكتفي بأن يرى الناس يهبون الى الثورة ويثورون ، دون أن يبحث في صحة القضية التي ناروا من أجلها أو بطلانها . وهو يقول . . . « ويجب ان تروى شجرة الحرية من وقت الى آخر ، بدماء الاحرار والطفافة . فهذه الدماء هي سبيلها الطبيعي » (٥) .

(١) تعبير مستمد من العهد القديم (التوراة) . ويعني التابوت الخشبي الذي حفظت فيه وصايا العهد .

(٢) رسالة الى صمويل كيرشيفال بتاريخ ١٢ يوليو ١٨١٦ .

(٣) الفقرتان من بين أولاهما من « المنطق » والثانية من « حقوق الانسان » .

(٤) من رسالته المشهورة الى الرائد (اليجور) جون كارترابت ٥ يونيو ١٨٢٤ .

(٥) من رسالة بحث بها من باريس الى العقيد ويليام ستيفنز سميث في ١٢ من نوفمبر

١٧٨٧ .

ولما كان جيفرسون قد كتب هذه العبارات قبل سنتين ليس الا من اندلاع الثورة الفرنسية . ولما كنا لا نجد لها مثيلا في كتاباته اللاحقة (١) ، فانها يمكن أن تعتبر دليلا كافيا على الخطأ الذي وقع فيه تفكير رجال الثورة بالنسبة الى العمل الثوري . فلقد أوحى لهم تجاربهم في أن يروا ظاهرة العمل في صورة الهدم والبناء . وبالرغم من أنهم عرفوا معنى الحرية العامة والسعادة العامة ، بعين الواقع أو عين الخيال قبل الثورة ، فإن انطباعات التجارب الثورية ، سيطرت على جميع ما ساورهم من أفكار عن الحرية التي لا يسبقها التحرر ، والتي لا تستمد انفصالها النفسية من عمل التحرير ذاته . ولما كانت لديهم فكرة ايجابية عن الحرية ، تسمو على فكرة التحرر الناجم من الطغاة ومن الحاجة ، فإن هذه الفكرة ارتبطت عندهم بعمل التأسيس نفسه ، أى بصياغة الدستور . ولهذا نرى جيفرسون ، بعد أن تعلم العبر من كوارث الثورة الفرنسية حيث احبط العنف التحررى كل المحاولات لاقامة مجال أمين للحرية ، يتحول عن أفكاره السابقة عن الثورة والعصيان ، ويشد نفسه الى العمل الانشائي البناء لاقامة شيء جديد . ولهذا نراه يقترح ان ينص الدستور نفسه على ضرورة « اعادة النظر فيه في اوقات معينة » ، مما يشير الى انه عني بهذه الاوقات ، الأجيال المتعاقبة . ولا ريب في ان تبريره لهذا الرأي بأن « من حق كل جيل جديد ، أن يختار لنفسه شكل الحكم الذي يعتقد انه أضمن لتحقيق سعادته » ، يعتبر غريبا ومذهلا ولا يحمل على محمل الجد ، ولا سيما اذا عرفنا ان الأفكار الشائعة في تلك الأيام ، كانت تقول بتبدل الأغلبية مرة كل تسعة عشر عاما . يضاف الى هذا ان الانسان لا يستطيع أن يصدق ان جيفرسون دون غيره هو الذى أتاح للأجيال اللاحقة الحق في اقامة أشكال لا جمهورية للحكم . ولعل ما سيطر على تفكيره وهو يقول هذا ، لم يكن الرغبة في احداث تبدل فعلى في شكل الحكم ، ولا حتى النص في الدستور على وجوب « تعرضه جيلا بعد جيل ، الى أبد الأبدين للاصلاحات والتعديلات المرحلية » ، وانما كان ايجاد وسيلة تضمن لكل جيل من الأجيال الحق « في اختيار مثليه الى مؤتمر قومى عام » ، حيث تؤمن

(١) اكثر جيفرسون في سنواته الأخيرة وبعد ان تبنى نظرية « نظام التواحي » مبينا انه أقرب شيء الى فؤاده ، في الحديث عن الحاجة المخيفة الى المصيان (راجع رسالته الى صمويل كرشيفال في ٥ من سبتمبر ١٨٢٦) . وبعبء أن لا توجه أية ملامة لهذا التحول في تفكير الرجل الشيخ ، إذ أنه وجد في هذا النظام الوسيلة الوحيدة للوقاية من الفوضى والمصيان .

السبيل والوسائل ليعبر الناس جميعا عن آرائهم « بمنتهى الحرية والنزاهة والاطمئنان ، وان يبحثوا ويقرروا طبقا لمنطق المجتمع العام » (١) . وكان كل ما أراد أن يضمه بعبارة أخرى ، تكرار اجراء العمل الذى رافق سير الثورة كله . وبينما كان فى كتاباته الأولى ينظر الى هذا على صعيد التحرر والعنف الذى سبق اعلان الاستقلال وتلاه ، نراه فى كتاباته اللاحقة أكثر اهتماما بوضع الدستور واقامة حكم جديد ، أى بالنشاطات التى تؤلف فى حد ذاتها مجال الحرية .

ولا ريب فى ان مما يثير الحيرة والأسى أن يكون جيفرسون المعروف بسلامة منطقته والمشهور بعملية تفكيره ، قد اقترح هذا المخطط من تكرار الثورات . فمثل هذا المخطط ، حتى ولو ظل ضمن أقل الحدود تطرفا ، التى تجعل من الثورات العلاج ضد « الحلقة المستمرة من الاضطهاد والعصيان والاصلاح » ، كان يعنى اما اضاعة السيطرة على الجهاز السياسى فترة بعد أخرى ، أو الهبوط بعمل التأسيس الى مرتبة الأداء الروتينية المجرد ، وهما شران كانا لا بد وان يفسدا عليه ما أراد متحمسا انقاذه للابقاء عليه حتى آخر حدود الزمن الذى تستطيع الانسانية البقاء فيه . لكن السبب فى جرى جيفرسون طيلة حياته وراء هذه اللامعقولات واللاعمليات ، انه عرف وان كان بشئ من الغموض ، ان الثورة رغم تحقيقها الحرية للناس قد فشلت فى ايجاد المجال ليمارس الناس فيه حريتهم هذه . فمثلو الشعب لا الشعب نفسه ، هم الوحيدون الذين تتاح لهم الفرصة ، للاشتراك فى هذه النشاطات المتمثلة فى « التعبير والمناقشة والتقرير » ، التى تعتبر النشاطات الايجابية للحرية . ولما كانت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، التى تعتبر أعظم ما حققته الثورة قد كسفت من ناحية أهميتها السياسية وبحكم الأعمال التى تتولى تصريفها الادارات البلدية فى المدن وقاعات اجتماعها العامة . الى أن اختفت هذه الاجراءات التى كان ايمرسون (٢) قد اعتبرها المثل « لوحدة الجمهورية » والمدرسة السياسية للشعب ، اختفاء كاملا (٣) ، فان المرء يميل الى الاستنتاج ،

(١) من رسالة جيفرسون الى كيرشيفال أيضا بتاريخ ١٢ يوليو ١٨١٦ .

(٢) راقب ايمرسون (١٨٠٣ - ١٨٨٢) - محاضر وكاتب وشاعر . ولد فى بوسطن فى الولايات المتحدة . عمل محاضرا وباحثا . من أشهر كتبه « فلسفة التاريخ » ، و « المثلون » و « النزعات الانجليزية » وغيرها .

(٣) يوميات ايمرسون ١٨٥٣ .

بأن فرص الناس في جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الحرية السياسية ، والتمتع بالسعادة العامة ، كانت أقل من فرصهم في عهد المستعمرات البريطانية في أمريكا . وقد أشار لويس مفورد (Lewis Mumford) مؤخرا الى الطريقة التي عجز فيها الآباء المؤسسون عن تفهم الأهمية السياسية للحكم البلدى في المدن ، وبين ان عدم ادماجه في الدستور الاتحادى أو دساتير الولايات كان من أهم « حوادث الازمة في التطور السياسى بعد الثورة » . وكان جيفرسون الوحيد بين الآباء المؤسسين الذى أدرك أهمية هذه المسألة وحذر منها ، اذ ان خوفه العظيم كان صادرا حقا عن « افتقار النظام السياسى المطلق للديموقراطية الى الأجهزة المحددة » (١) .

لكن في مكنة المرء أن يفهم السبب في عجز الآباء المؤسسين عن ادماج الحكم المحلى الممثل في الاجتماعات التي تعقد في قاعات المدن في الدستور، أو بكلمة أخرى في عجزهم عن ايجاد السبل والوسائل لتحويلها ضمن اطار الظروف المتبدلة تبديلا جذريا الى شكل عملى . فلقد كانت مشكلة التمثيل هي أهم المشاكل التي واجهتهم وأعقدها ، ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعتهم الى تعريف الجمهوريات تعريفا يخالف تعريفهم للديموقراطيات على صعيد الحكم التمثيلى . وجدير بنا أن نذكر هنا أن جون سيلدين (John Selden) (٢) كان قد قال قبيل نحو من مائة عام في وصفه الأسباب الرئيسية التي أدت الى قيام البرلمان ، ان الديمقراطية المباشرة ، لا تستطيع النجاح « لسبب واحد على الأقل ، وهو عدم وجود المجال الذى يتسع للجميع » . ولا ريب في أن هذه هي العبارات نفسها التي استخدمت عند مناقشة موضوع التمثيل في مؤتمر فيلادلفيا . فقد كان القصد من التمثيل أن يكون البديل عن العمل السياسى المباشر من جانب الشعب نفسه ، وكان المفروض في الممثلين الذين يختارهم الشعب أن يعملوا طبقا للتعليمات التي تصدر اليهم أثناء العملية الدائرة (٣) . لكن الآباء المؤسسين الذين يتميزون عن

(١) كتاب لويس مفورد « المدينة في التاريخ » نيويورك . ١٩٦١ ص ٣٢٨ .

(٢) جون سيلدين (١٨٤ - ١٦٥٤) - مشرع ومؤلف انجليزى . درس في أوكسفورد . عمل في المحاماة . أصبح نائبا في البرلمان . وضع عددا من الكتب القانونية وبينها كتاب معروف من العربية .

(العرب)

(٣) ويليام كارينتر (المصدر نفسه . ص ٤٢ - ص ٤٧) . وقد لاحظ التباين بين نظريتي أهل المستعمرات والانجليز عن مشكلة التمثيل . وكان الجيرنون سيدنى وادموند بيرك

الممثلين المنتخبين في العهد الاستعماري ، كانوا ولا ريب أول من عرف بعد هذه النظرية عن الواقع . ولقد سمعنا جيمس ويلسون (James Wilson) يقول أثناء انعقاد مؤتمر فيلادلفيا : « اننى أرى من الصعب أن يحدد المرء تماما وبمنتهى الدقة ، حقيقة عواطف الشعب » ، وكان ماديسون يعرف تمام المعرفة ايضا ، أن ليس باستطاعة أى عضو من أعضاء المؤتمر أن يعرف حقيقة رأى ناخبه فى كل وقت ، كما أن ليس باستطاعته أن يقرر ما سيكون عليه رأيهم هذا ، اذا ما اطلعوا على جميع المعلومات والحقائق التى نطلع عليها هنا (١) . ولهذا فقد استمع أعضاء المؤتمر بشئ من الموافقة التى لم تخل على أى حال من الشكوك الى بنيامين راش (Benjamin Rush) وهو يقترح عقيدة جديدة فى منتهى الخطورة ، وهى أنه بالرغم من « أن جميع السلطات تستمد من الشعب ، الا أن الشعب لا يملكها الا وقت الانتخابات ، اذ أنها تصبح بعدها ملكا لحكامه » (٢) .

وقد تظهر هذه الأقوال التى اقتبسناها بمنتهى الاختصار ، ان قضية التمثيل كلها ، وهى من أكثر القضايا تعقيدا وازعاجا فى السياسات العصرية منذ عهد الثورة ، لا تعنى أكثر من اتخاذ قرار يتعلق بكرامة الملكوت السياسى نفسه . ولا ريب فى ان الخيار التقليدى بين التمثيل كمجرد بديل عن عمل الشعب المباشر ، وبينه كتحكم ذى رقابة شعبية من جانب ممثلى الشعب فى الشعب نفسه ، يؤلف احدى المعضلات التى لا يمكن حلها . فاذا كان الممثلون المنتخبون مقيدون بالتعليمات التى يصدرها

= يريان فى إنجلترا ، أن النواب بعد انتخابهم ، ووصولهم الى البرلمان ، لا تعود لهم علاقة بمن يمثلونهم . اما فى أمريكا فكانوا يرون رأيا معاكسا ، ويقولون : ان من حق الشعب أن يصدر تعليماته الى ممثليه فى البرلمان . وقد استند كاربنتر فى ايضاح وجهة النظر الأمريكية الى قول لاحد رجالات بنسلفانيا فى تلك الأيام جاء فيه : « ان حق اصدار التوجيه وقف على الناخبين وحدهم ، وعلى النواب أن يطيعوا اوامر سادتهم ، وليست لهم أية حرية فى الخيار ابدا » .

(١) مقتبس من كاربنتر . المصدر نفسه . ص ٩٣ - ص ٩٤ . لا يجد ممثلو اليوم من السهل عليهم أن يعرفوا ما فى عقول ناخبهم . وهو يقول : « لا يعرف السياسى ابدا ما يريد ناخبه منه ، وان كان بأمل عن طريق ما يصدره من وعود فى كسب أصواتهم » . راجع كتاب كاسينيللى . « سياسات الحرية ، تحليل للدولة الديمقراطية الماصرة » . سيثل ١٩٦١ . ص ٤١ و ص ٤٥ - و ص ٤٦ .

(المؤلف)

(٢) كاربنتر - المصدر نفسه من ١٠٣ .

سادتهم اليهم ، ولا يجتمعون الا لتنفيذها ، فانهم مع ذلك يحتفظون بحق اعتبار أنفسهم ، اما مجرد « أذنة مبجلين » أو خبراء مستأجرين كالمحامين مثلا ، يعتبرون اخصائيين في تمثيل مصالح موكلهم . لكن الفرض قائم في الحالتين على أى حال ، في ان أعمال ناخبهم أكثر أهمية والحافا من أعمالهم ، وانهم وكلاء مأجورون للشعب الذى لا يستطيع أو لا يرغب لسبب أو لآخر ، في أن يتولى تصريف أموره بنفسه . أما اذا اعتبرنا هؤلاء الممثلين على النقيض من ذلك ، الحكام المعينين من الشعب الذى اختارهم لفترة زمنية محددة ، دون أن يكون له حق استبدالهم فى هذه الفترة ذاتها ، مما ينفى عن الحكم صفة التمثيل الفعلى ، فان هذا التمثيل يعنى ان الناخبين قد تنازلوا عن سلطاتهم طوعية ، وان الحكمة القديمة بأن « الشعب مصدر السلطات » لا تصح الا فى يوم الانتخاب ليس الا . وتكون النتيجة فى هذه الحالة ، أول ما تكون تدهور مكانة الحكم ليتحول الى ادارة واختفاء المجال العام من الوجود ، وعدم رؤية ما عناء جون ادامز بحكم الشعب ، أو اعتزاز جيفرسون بالاسهام فى الحكم عن طريق المناقشة والقرار . وتصبح القضايا السياسية هى تلك التى تملئها الحاجة ، ليقررها الخبراء ، دون أن تكون مفتوحة لتبادل الآراء وحرية الخيار ، وبذلك تزول الحاجة الى وسيط ماديسون الممثل فى « هيئة مختارة من المواطنين تمر عن طريقها الآراء لتتظهر وتتحول الى آراء عامة . وتكون النتيجة الثانية قريبة من الواقع ، اذ يعود التمييز القديم بين الحاكم والمحكوم ، وهو الذى ألقته الثورة عن طريق اقامتها للجمهورية الى فرض نفسه من جديد ، اذ يمنع الشعب ثانية من دخول المجال العام ، ويفقد عمل الحكومة وقفا على القلة التى يستطيع أفرادها وحدهم « ممارسة ميولهم الفاضلة » ، على حد تصوير جيفرسون مكنيا بهذه الميول عن المواهب السياسية للناس . وتكون النتيجة الاخيرة ، ان الشعب يجد نفسه مضطرا اما الى الوقوع فى حالة من « السبات الذى يسبق موت الحرية العامة » أو الى الاحتفاظ بروح المقاومة للحكومة التى اختارها طالما ان السلطة الوحيدة التى ظلت له هى « السلطة الاحتياطية للثورة » (١) .

ولم يكن ثمة علاج لهذه الشرور ، وذلك لان التناوب على الحكم ، وهى

(١) كانت هذه هى الفكرة الرئيسية التى سيطرت على جيفرسون وأمرّب عنها في رسائله . راجع - رسائله المذكورة السابقة الى سميث بتاريخ ١٣ من نوفمبر ١٧٨٧ وكان قد تحدث عن « المشاعر الأخلاقية » في رسالة سابقة الى روبرت سكيبوت في الثالث من أغسطس عام ١٧٧١ . وفي هذه الرسالة تحدث عن الشعر والشعراء ، وفي مقدمتهم شكسبير . وما تعلمه منهم عن الحياة الصلبة والواقعية .

الظاهرة التي قدرها الآباء المؤسسون كل التقدير ، والتي توسعوا فيها ، لم تستطع أن تعمل أكثر من الحيلولة بين القلة الحاكمة وبين أن يقيموا لأنفسهم وضعا خاصا كمجموعة مستقلة ، ذات مصالح خاصة مستثمرة في الوضع القائم . فالتناوب لا يستطيع أن يؤمن لكل انسان - ولا حتى لجزء كبير منهم - الفرصة ليصبحوا « مسهمين مؤقتين في الحكم » . ولو ظل هذا الشر وقفا على الشعب في مجموعه ، لكان من السوء الى حد كبير وذلك بالنظر الى الحقيقة الواقعة ، وهي ان وضع الحكم الجمهوري في موضع المعاكسة للحكم الملكي أو الحكم الديمقراطي ، قد أدى الى اتاحة حق التكافؤ في دخول المجالات السياسية العامة للجميع . ومع ذلك يميل الانسان الى الشك بأن الآباء المؤسسين وجدوا من السهل عليهم تعزية أنفسهم بالفكرة القائلة بأن الثورة قد فتحت المجال السياسي على الأقل لأولئك الذين تميزت اتجاهاتهم « للميول الفاضلة » بالقوة ، والذين كان توقعهم الى البروز عنيقا الى الحد الذي دفعهم الى ركوب المراكب الوعرة في العمل السياسي . لكن جيفرسون رفض تعزية نفسه على أى حال . وكان يخشى أن يصبح « الاستبداد الانتخابي » معادلا في السوء ان لم يكن متفوقا للطغيان الذي ثار عليه ، ولذا نراه يقول : « واذا ما فقد الشعب ذات يوم اهتمامه بالشئون العامة ، فسنتحول أنا و انت بل وجميع اعضاء الكونجرس ومجالس الولايات والقضاة والحكام الى قطيع من الذئاب (١) » . وبالرغم من ان التطورات التاريخية التي وقعت في الولايات المتحدة ، لم تحقق مخاوفه ، فان من الصحيح كل الصحة أيضا القول بأن الفضل في ذلك يرجع الى ما تميز به الآباء المؤسسون من علم بالسياسة ، دفعهم أثناء اقامتهم الحكم ، الى تجزئة السلطات ، التي مكنتهم عن طريق الكوابح والتوازنات من الاحتفاظ بالسلطة . ولاريب في ان جهاز الحكم نفسه هو الذي أنقذ الولايات المتحدة أخيرا من الاخطار التي خاف جيفرسون وقوعها . لكن هذا الجهاز لم يستطع انقاذ الشعب من السبات وعدم الاهتمام بالشئون العامة ، طالما ان الدستور نفسه أتاح مجال العمل في الشئون العامة ، لمثل الشعب ، لا للشعب نفسه .

وقد يبدو من الغرابة بمكان ان جيفرسون كان الوحيد بين رجال الثورة الأمريكية الذي تساءل عن طريقة الحفاظ على الروح الثورية بعد انتهاء الثورة . لكن تفسير هذا الافتقار الى الوعي لا يقوم في علم اعتبار هؤلاء الرجال من زمرة الثوريين . وكانت المشكلة على النقيض من ذلك ،

(١) من رسالة الى العقيد ادوارد كارينجتون في ١٦ من يناير ١٧٨٧ .

ان هؤلاء الرجال اعتبروا وجود هذه الروح أمراً فرغ منه ، وذلك لانها بدأت ونمت ابان الحقبة الاستعمارية . ولما كان الشعب أيضاً ، قد ظل محتفظاً ، ودون أى ازعاج بتلك التنظيمات التي كانت تمثل مستنبت الثورة ، فانه لم يدرك مافى عجز الدستور عن ضم هذه التنظيمات الى بعضها لتؤلف مصادر جديدة وأصلية للسلطة والسعادة العامة ، من خطر قاتل . ولاريب فى ان ما اكتسبه الدستور من أهمية ووزن عظيمين وما حققته التجارب فى اقامة الجهاز السياسى الجديد ، هو الذى أدى الى أن يصبح الفشل فى ضم أنظمة الحكم المحلى واجتماعات القاعات الدينية التي كانت الينبوع الاصلى الذى غرف منه النشاط السياسى منهله فى البلاد ، بمثابة حكم بالاعدام على تلك الانظمة والاجتماعات . ولعل من المفارقات أيضاً ان الروح الثورية فى أمريكا بدأت فى الذبول ، تحت تأثير الثورة نفسها ، وان الدستور الأمريكى نفسه ، والذى يعتبر أعظم ما حققه الشعب الأمريكى ، هو الذى أدى فى النهاية الى حرمان هذا الشعب من أعظم ما يملكه .

واذا أردنا أن نصل الى تفهم أوفى وأدق لهذه القضايا وان نسبر اغوار حكمة جيفرسون فى اقتراحاته المنسية، فان علينا أن نتجّه باهتمامنا من جديد الى سير الثورة الفرنسية حيث وقع عكس ما حدث فى أمريكا تماماً . فما كان يمثل للشعب الأمريكى التجربة السابقة للثورة ، وهو مالا يحتاج الى اعتراف رسمى أو أساسى ، كان يمثل لفرنسا النتيجة اللامتوقعة والذاتية الى حد ما لثورتها . لكن هذه القطاعات سرعان ما فرضت نفسها كهيئات حكم ذاتى ، ولم تنتحب من أعضائها أى ممثلين فى الجمعية الوطنية ، وان الفت منهم المجالس البلدية الثورية وكوميون باريس الذى قدر له أن يلعب دوراً بارزاً وحاسماً فى سير الثورة . يضاف الى هذا اننا نجد الى جانب هذه الهيئات البلدية عدداً كبيراً من النوادي والجمعيات التي أطلق عليها اسم الجمعيات الشعبية ، والتي لا تتأثر بتلك البلديات . ولا يمكن الربط بين هذه الجمعيات وبين مهمة التمثيل ، أي ارسال المندوبين المعتمدين الى الجمعية الوطنية ، ولكن الهدف الأوحد لها ، كان على حد تعبير روبسبير ، « تثقيف المواطنين وتنوير أذهانهم فى المبادئ الصحيحة للدستور ، ونشر النور الذى بدونه لا يستطيع الدستور أن يعيش » ، وذلك لان بقاء الدستور كان يعتمد « الروح العامة » التي لا توجد بدورها الا فى الجمعيات التي يستطيع المواطنون أن يشغلوا أنفسهم فيها بالقضايا العامة ، وبأغلى مصالح الوطن وأهمها . وقد ربط روبسبير فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية الوطنية فى سبتمبر عام ١٧٩١

والذى أراد أن يحول فيه بين الأعضاء وبين الاضعاف من سلطان هذه الجمعيات والنوادي فى مجالات السياسة ، بين هذه الروح العامة والروح الثورية . وكانت الجمعية الوطنية (البرلمان) ، وقد افترضت ان الثورة قد وصلت الى نهايتها ، وان هذه الجمعيات التى انشأتها الثورة ، لم تعد لازمة وان « الوقت قد حان لتحطيم هذا الجهاز الذى أدى خدمات طيبة » . ولم ينكر روبسبير هذا الافتراض ، وان كان قد أضاف اليه قوله انه لا يستطيع أن يفهم ما يرمى اليه المجلس من ورائه ، اذ لو افترض المجلس ، كما افترض هو ، ان نهاية الثورة تعنى « سيطرة الحرية والحفاظ عليها » ، فان هذه النوادي والجمعيات تفقد والحالة هذه ، الاماكن الوحيدة فى البلاد ، التى يستطيع المواطنون أن يمارسوا فيها حرياتهم ممارسة فعلية . وراح يقول ان هذه الجمعيات تمثل « الاعمدة الصاعدة للدمستور » ، لا لأن من صفوفها ظهر « عدد كبير من الرجال الذين سيخلفوننا فى الحكم فحسب » ، بل ولأنها تمثل أيضا « قواعد الحرية » ، ولا ريب فى ان كل من يتدخل فى اجتماعاتها يعتبر متهما « بمهاجمة الحرية » ومذنبا فى حق الثورة اذ ان « اضطهاد هذه الجمعيات يمثل أعظم الجرائم فى حق الثورة (١) » ، ولكن ما كاد روبسبير يصل الى الحكم ، ويصيح الرأس السياسى للحكومة الثورية الجديدة فى صيف عام ١٧٩٣ ، أى بعد أسابيع لم تصل حدود الشهور ، من تلك التصريحات التى نقلناها قبل قليل ، حتى كان يعكس موقفه كلية . فلقد كان هو نفسه الذى شن حربا لا هراة فيها ولا اشفاق على هذه الجمعيات التى أسماها الآن « بالجمعيات الشعبية المزعومة » ، وراح يطبق عليها ، مبدأ وحدة المجتمع الشعبى للشعب الفرنسى كله ، التى لا تقبل التجزئة . ولكن هذا المجتمع لا يستطيع مع الاسف ، اذا قورن بالجمعيات الشعبية الصغيرة لنوى الحرف أو الجيران أن يجتمع فى مكان واحد ، اذ يتعذر « إيجاد مجال يتسع له كله » ، ولا يمكن أن يوجد الا على شكل تمثيل فى مجلس للنواب ، الذين يقبضون بأيديهم على ناصية السلطة المركزية التى لا تجزأ للشعب الفرنسى (٢) . وكان الاستثناء لوحيد الذى استعد لقبوله الآن متعلقا بنادى اليعاقبة ، لا لأن ناديهم يمتن الحزب الذى ينتمى اليه فحسب ، بل لانه ، وهنا تبرز النقطة المهمة ،

(١) مقتبسة من تقرير روبسبير الى الجمعية الوطنية عن حقوق الجمعيات والنوادي فى

٢٩ سبتمبر ١٧٩١ (اقوال روبسبير وكتاباتة . المجلد السابع رقم ٣٦١) . أما من

عام ١٧٩٣ ، فالاقوال مقتبسة من كتاب « روبسبير والشعب » لسوبول . طباعة

جيبيوستاج . برلين ١٩٥٨ .

(٢) سوبول . المصدر نفسه .

لم يكن في يوم ما ، ناديا شعبيا ، أو جمعية شعبية ، وانما نشأ منذ عام ١٧٨٩ ، عن الاجتماع الأول لنواب البلاد ، وبات منذ تلك الأيام ناديا لهم .

ولم يكن هذا الصراع الجديد بين الحكومة والشعب ، أو بين هؤلاء الذين يحكمون وبين أولئك الذين أوصلوهم الى الحكم ، أو بين الممثلين والذين يمثلونهم ، الا نفس الصراع القديم بين الحكام والمحكومين ، ولذا فهو صراع على السلطة ، ولا نقاش في ذلك ولا جدال ، ولا يحتاج الى أي ايضاح . وكان روبسبير نفسه قبل وصوله الى رئاسة الحكم ، يحمل على « تأمر النواب على الشعب » وعلى « استقلال ممثلي الشعب » عن الشعب الذي يمثلونه ، ويقرن ذلك كله بالظلم والظلم (١) . وكانت مثل هذه الاتهامات تنهال بصورة طبيعية على تلامذه روسو وحوارييه ، اذ انهم لا يؤمنون بالتمثيل وذلك لانه كان يقول دائما « ان الشعب الممثل لا يكون حرا ، اذ لا يمكن تمثيل الارادة أبدا (٢) » . ولكن لما كانت تعاليم روسو ، تطالب أيضا بوحدة الشعب المقدسة ، وهذه تعني ازالة كافة الفروق والخلافات وبينها الخلافات بين الشعب والحكومة ، فان هذه الحاجة يمكن أن تستخدم من الناحية النظرية من الجهة المعاكسة . وعندما عكس روسو موقفه وأصبح مناهضا للجمعيات ، بات في وسعه أن يعتمد على روسيو أيضا وأن يقول ما قاله كوثون Couthon (٣) ان « وحدة الرأي لا تتحقق مع وجود الجمعيات (٤) » ولم يكن روبسبير بالفعل في حاجة الى عدد كبير من النظريات ليتبين ان الجمعية الوطنية (البرلمان) لا تشترك في أحداث الثورة ومعاملاتها ، وكان كل ما يحتاج اليه هو التقييم العملي للوضع الذي يتمثل في تعرض الحكم الثوري للضغط من جانب قطاعات باريس وجمعياتها الى الحد الذي لا تستطيع أن تفعله أية حكومة أو أي شكل من أشكال الحكم . وتكفي نظرة واحدة الى العرائض التي قدمت في تلك الأيام الى الخطب التي القيت فيها والتي نشرت اليوم لأول مرة (٥) ، ليدرك

(١) مقتبسة من دفاع عن الدستور - كتابات روبسبير واقواله المجلد الرابع ص ٣٢٨ .

(٢) مقتبسة من سوبول - المصدر نفسه .

(٣) جورج كوثون (١٧٥٥ - ١٧٩٤) - سياسي فرنسي وزعيم ثوري . أصبح رئيس محكمة كلفيمونت في عام ١٧٨٩ . وافق على اعدام لويس السادس عشر . تحول الى جانب الجيرونديين . انضم الى روبسبير . ولكنه ما لبث أن أعدم أيضا .

(٤) (العرب)

(٤) سوبول - المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

المرء ، مدى الحرج الذى وجدت الحكومة الثورية نفسها فيه . فلقد كانت هذه العرائض تذكر رجال هذه الحكومة بأن الفقراء « وحدهم هم الذين ساعدوهم على الوصول الى الحكم » ، وان هؤلاء الفقراء يريدون الآن أن « يشرعوا فى جنى ثمار » تعبهم وكدهم ، وان « بقاء الفقراء على حالهم من العوز والشقاء » ناتج عن « خطأ المشرعين » ، كما ان « سير أرواحهم دون نشاط أو فضيلة » هو من عمل هؤلاء المشرعين ، وان الوقت قد حان ليظهروا للشعب كيف ان « فى وسع الدستور أن يجعلهم سعداء حقا » اذ لا يكفى على الاطلاق أن نقول لهم ان السعادة تدنو منهم . وهكذا فان الشعب المنظم خارج اطار الجمعية الوطنية فى جمعياته السياسية أبلغ ممثليه ان على « الجمهورية أن تؤمن لكل فرد وسائل معاشه » ، وان المهمة الاولى للمشرعين أن يضعوا التشريعات التى تزيل الشقاء من الوجود .

وهناك على أية حال ، ناحية أخرى للموضوع . ولم يكن روبسبير مخطئا ، عندما مجد فى هذه الجمعيات المظاهر الاولى للحرية والروح العامة . ونحن نجد الى جانب هذه المطالبة العنيفة والملحة بالسعادة ، التى تعتبر مطلبا أوليا لوجود الحرية ، والتى لا يمكن لآى عمل سياسى أن يحققها لسوء الحظ ، روحا مختلفة تمام الاختلاف وتعاريف مختلفة أيضا لمهام هذه الجمعيات وواجباتها . فنحن نسمع من الانظمة التى أقرها أحد قطاعات باريس مثلا ، ان الناس نظموا أنفسهم فى جمعية لها رئيس ونائب رئيس وأربعة أمناء سر ، وثمانية مراقبين وأمين صندوق وأمين محفوظات ، وان هذه الجمعية تعقد اجتماعاتها المنتظمة ثلاث مرات فى كل عشرة أيام ، مع التناوب فى مناصبها بحيث يظل الرئيس لمدة شهر . وقد عرفوا مهمة الجمعية الاساسية على النحو التالى : « تعالج الجمعية جميع المواضع التى تتعلق بالحرية والمساواة والوحدة وعدم تجزئة الجمهورية . ويقوم أعضاؤها بطريق المبادلة ، بتنوير أنفسهم وتثقيفها ، وهم يعون أنفسهم بصورة خاصة ، بالاحترام الذى يجب عليهم تقديمه للقوانين والمراسيم المشرعة والمنشورة » . أما بصدد المحافظة على النظام ، فتنص لوائح الجمعية على ان من حق المستمعين أن يقفوا على أقدامهم اذا أخطأ الخطيب أو تعب . ونسمع من قطاع آخر من قطاعات باريس عن خطيب ألقى عن « تطور المبادئ الجمهورية التى يجب أن تنشط الجمعيات الشعبية » ، وقد ألقاه أحد المواطنين ، وأمر الأعضاء بطباعته . وكانت هناك جمعيات نصت فى لوائحها على أن يتمتع أعضاؤها تمام الامتناع عن « التدخل فى شئون الجمعية الوطنية أو التأثير عليها » . وكان هؤلاء الأعضاء قد جعلوا مهمتهم الاولى بل الوحيدة بحث جميع القضايا المتعلقة بالشئون العامة والتحدث

عنها وتبادل الآراء بصدد هذا دون حتمية التوصل الى اقتراحات أو عرائض أو خطاب أو ما شابه ذلك . وقد لا يكون من قبيل الصدفة مطلقا ، اننا نسمع من احدى هذه الجمعيات التي أخذت على عاتقها مهمة الضغط المباشر على الجمعية الوطنية ، الكثير من الاطراء البليغ والمؤثر لهذه التنظيمات اذ جاء في أحد منشوراتها ٠٠٠ « أيها المواطنون ٠٠٠ لقد أصبحت كلمة الجمعية الشعبية «كلمة مقدسة» ٠٠٠ ولو ألقى حق الاجتماع في أى مجتمع أو عدل ، فإن الحرية لا بد وأن تصبح اسما بلا مسمى ، وتغدو المساواة مجرد خرافة أو أسطورة ، وتفقد الجمهورية مناعتها وقلاعها الثابتة ٠٠٠ فالدستور الخالد الذي ارتضيناه قبل عهد قريب ، يمنح جميع الفرنسيين حق الانتظام في جمعيات شعبية (١) » .

ولاريب فى ان سان جوست الذى كتب فى نفس الوقت الذى كان فيه روبسبير لايزال يدافع عن حقوق هذه الجمعيات أمام الجمعية الوطنية كان يفكر ، فى هذه الاجهزة الجديدة الناجحة للجمهورية لا فى تلك الجماعات الضاغطة من «العراة» عندما قال : «لقد كان فى مكنة مناطق باريس أن تقيم الحكم الديموقراطى الذى يبذل كل شيء ، بدلا من أن يصبح فريسة الانقسامات ، لو انها ساست أمورها بشكل يتفق مع روحها العامة . أما اقليم كورديليه ، الذى غدا أكثر الأقاليم استقلالا ، فقد كان أكثرها تعرضا للاضطهاد » ، وذلك لوقوفه موقف المعارضة والمقاومة لمشاريع أولئك القائمين على الحكم (٢) . ولكن سان جوست شأنه فى ذلك شأن روبسبير ما لبث ان انقلب على هذه الجمعيات بعد أن وصل الى الحكم . وراح تطبيقا لسياسة حكومة اليقصابة التى نجحت فى تحويل هذه القطاعات الى أجهزة للحكم ، وأدوات للارهاب ، يطلب من الجمعية الشعبية فى سنترا ميبورج فى رسالة بعث بها إليها ، ان تقدم له رأيا فى «وطنية كل من أعضاء الادارة فى الولاية وفضائله الجمهورية » . ولما كان لم يتلق ردا على رسالته ، فقد شرع يعتقل جميع أعضاء الادارة ، واذا به يفاجأ برسالة احتجاج عنيف من الجمعية الشعبية التى كانت لاتزال قائمة . وعندما رد على هذا الاحتجاج ، لجأ الى التبرير المألوف من عشوره على « مؤامرة » . ويبدو من هذا انه لم يعد يشعر بجدوى الجمعيات الشعبية الا اذا تولت له أعمال التجسس فى خدمة الحكومة (٣) . وكانت النتيجة

(١) نفس المصدر .

(٢) روح الثورة ودستور فرنسا - من كتابات روبسبير وأقواله . طبعة باريس ١٩٠٨ .
المجلد الاول ص ٢٦٢ .

(٣) يبدو انه أثناء عمله فى الحرب ، وجه رسالة واحدة الى جمعية ستراسبورج الشعبية - نفس المصدر - المجلد الثانى ص ١٢١ .

الفورية لهذا التحول كافية حتما الى الحد الذى دفعه الى القول ٠٠٠ « تكون حرية الشعب فى حياته الخاصة فلا تزعجوها ، وعلى الحكومة أن تكون قوة فقط لحماية هذه الحالة من البسطة ضد القوة نفسها (١) ، ولا ريب فى أن هذه الكلمات ، كانت بمثابة حكم الاعداء على جميع أجهزة الشعب ، كما انها عبرت فى منتهى الوضوح عن نهاية جميع الآمال فى الثورة .

ولاريب فى ان كوميون باريس ، بجميع قطاعاته ، والجمعيات التعاونية التى انتشرت فى جميع أرجاء فرنسا طيلة عهد الثورة ، كانت تؤلف جماعات الضغط القوية من الفقراء ، أو الآلة القاطعة ، على حد تعبير اللورد اكترون ، التى « لا يستطيع مقاومتها أى شىء » . لكنها انطوت فى الوقت نفسه على الجرائم الضعيفة التى تمثل بداية طراز جديد من التنظيم السياسى ، يجسده نظام يسمح للشعب بأن يغدو أفراد « المسهمين فى الحكم » على حد تعبير جيفرسون . وبالنظر الى وجود هاتين الناحيتين ، وبالرغم من ان الأولى منهما قد فاقت الثانية بكثير فان الصراع بين الحركة الشعبية (الكوميونية) وبين الحكومة الثورية يدلنا على وجود تفسير مزدوج . فهو من الناحية الاولى الصراع بين الشارع وبين الجهاز السياسى ، أو بين أولئك « الذين لا يعملون للنهوض بأحد وانما يعملون للهبوط بالجميع (٢) » ، وبين هؤلاء الذين رفعتهم أمواج الثورة عاليا فى آمالهم وتطلعاتهم حتى بات فى وسعهم أن يرددوا مع سان جوست قوله ٠٠ « لقد ظل العالم خاليا بعد الرومان ، وعادت ذكراهم تمثل لنسا النبوءة الوحيدة عن الحرية أو مع روبسبير قوله ٠٠٠ « ان الموت يمثل بداية الخلود » . انه بعبارة أخرى صراع بين الشعب وبين جهاز مركزى للسلطة لا يعرف الاشفاق ، راح يحرم الشعب تحت ستار تمثيله لسيادة الامة من سلطته ، وعمل على اضهاد جميع تلك الاجهزة الضعيفة والمتفرقة للسلطة التى كانت الثورة قد ولدتها .

ولا يهمنا على صعيد بحثنا هذا الا الناحية الاخيرة من الصراع ، وقد لا يكون من نافلة القول أن نلاحظ بان الجمعيات خلافا للنوادى ولا سيما لنادى اليقاعية ، لم تكن جمعيات حزبية من ناحية المبدأ ، وانها كانت تهدف « بصراحة الى اقامة حكم اتحادى جديد (٣) » . ولما كان روبسبير وحكومة اليقاعية يكرهان كل فكرة تتعلق بالانفصال ، وتجزئة السلطة ،

(١) مقتطفات عن التنظيمات الجمهورية - نفس المصدر - المجلد الثانى ص ٥٠٧ .

(٢) من أقوال سان جوست - المجلد الاول ص ٢٥٨ .

(٣) مقتبس من سوبول - المصدر نفسه على لسان كولون ديريواز .

فانهما اضطرا الى اضعاف الجمعيات وقطاعات كوميون باريس ، ففي ظل
أوضاع مركزية للسلطة ، كانت الجمعيات ، وكل واحدة منها تمثل كيانا
سلطويا قائما بذاته ، وكانت الحكومات الذاتية للكوميونات تمثل خطرا
على الدولة ذات السلطة المركزية .

وقد دار الصراع من الناحية المنهجية بين حكومة اليعاقبة وبين
الجمعيات الثورية حول ثلاث قضايا متفرقة ، أولاها قضية نضال الجمهورية
في سبيل بقائها ضد ضغط «العراة» ، أى نضال الحرية العامة ضد قوى
الفاقة والشماء الطاغية والكبيرة العدد . وكانت القضية الثانية تمثل
الصراع بين حزب اليعاقبة في سبيل السلطة المطلقة وبين الروح العامة
للجمهوريات ، وهو يمثل من الناحية النظرية ، الصراع من أجل خلق الرأى
العام الموحد والارادة العامة ، ضد الروح العامة التى يمثلها التنوع المتأصل
فى حرية الفكر والكلام ، كما يمثل من الناحية العملية صراع السلطة بين
الحزب ومصالحه الحزبية وبين المصلحة العامة . أما القضية الثالثة فتتمثل
الصراع بين احتكار الحكومة للسلطة وبين المبدأ الاتحادى مع ما يعنيه من
فصل للسلطات وتجزئة لها ، أى الصراع بين الدولة القومية وبين البداية
الأولى للجمهورية الصحيحة ، وحسر الصدام حول هذه القضايا الثلاث
النقاب عن وجود تصدع عميق بين الرجال الذين صنعوا الثورة وارتفعوا الى
المجال العام عن طريقها ، وبين أفكار الشعب نفسه عما يجب أن تكون عليه
الثورة وما تستطيع أن تفعله . وكانت السعادة التى وصفها سان جوست
محقا بأنها كلمة جديدة على أوربا ، من الأفكار الثورية التى احتلت المنزلة
الأولى عند الشعب . وأرى لزاما علينا أن نقر فى هذا الصدد بأن الشعب
تمكن بسرعة هائلة من هزيمة الدوافع القديمة السابقة للثورة ، عند
قاداته ، لأنه لم يشترك معهم فيها ولم يفهمها . ولقد سبق لنا ان بينا على
ضوء ما قاله توكفيل « ان فكرة الحرية العامة ومذاقها ، كانت من أوائل
الافكار والعواطف التى مهدت السبيل للثورة ثم اختفت بعد قيامها » .
وذلك لان هذه الافكار استطاعت الصمود أمام هجوم التعاسة الذى حسرت
الثورة عنه النقاب . والذي ما لبث ان خمد ، على الصعيد النفسى تحت
وطاة الاحساس بالشماء الانسانى . ولكن فى الوقت الذى علمت فيه
الثورة الرجال البارزين أول درس عن السعادة ، راحت تعلم الشعب فى
الظاهر أول درس عن «فكرة الحرية العامة ومذاقها» . وقد نشأ تذوق هائل
للمناقش والتعلم والتنوير المتبادل ، وتناقل الرأى فى القطاعات والجمعيات
الشعبية وان لم يؤثر على أولئك الذين يحتلون السلطان . ولكن عندما
أرغم الشعب فى القطاعات الشعبية بأمر من القيادة على الاصغاء للخطابات

الحزبية ليس الا ، واطاعتها ، توقف هذا التدوق عن الظهور . واخيرا برز المبدأ الاتحادي الذي لم تكن أوروبا تعرفه من قبل ، وان عرفته فترفضه بما يكاد يشبه الاجماع ، وذلك في الجهود التنظيمية المتفرقة التي قام بها الشعب نفسه ، والذي اكتشفه دون أن يعرف حتى اسمه الحقيقي . واذا صح ان القطاعات الباريسية قد شكلت في الاصل من القمة لاهداف تتعلق بانتخابات البرلمان ، فان من الصحيح أيضا ان هذه المجالس الانتخابية تبدلت طوعيا الى هيئات بلدية قام من وسطها المجلس البلدي العظيم لكوميون باريس . ولاريب في ان هذا النظام المجلس الكوميوني لا المجالس الانتخابية هي التي انتشرت على شكل جمعيات ثورية في طول فرنسا وعرضها

وقد لا نحتاج الى مزيد من القول للحديث عن هذه النهاية المحزنة ، لهذه الأجهزة الأولى ، لجمهورية لم تظهر الى حيز الوجود مطلقا . وقد قامت الحكومة المركزية التي جمعت السلطات في يدها ، بسحق هذه الأجهزة ، لا لانها هددتها فعلا ، بل لانها كانت تنافسها بحكم وجودها على السلطة العامة . ولم يكن في وسع أحد في فرنسا أن ينسى كلمات ميرابو عندما قال بأن « عشرة رجال يعملون معا ، يستطيعون القاء الذعر في مائة ألف متفرقين » . وكانت الاساليب التي استخدمت في تصفيتهم بسيطة وعبقرية ، حتى ان أية ثورة من الثورات اللاحقة التي جعلت من الثورة الفرنسية نموذجا ، لم تجد حاجة الى اكتشاف اساليب جديدة . ولعل من أهم نقاط الصراع بين هذه الجمعيات والحكومة ، هي ان الجمعيات قد أقامت الدليل في النهاية على لاهزبيتها . فالأحزاب أو التحزبات التي لعبت دورا مفاجئا في الثورة الفرنسية ثم أصبحت تمثل جذور النظام الحزبي في القارة كلها ، ظهرت اول ما ظهرت في الجمعية الوطنية ، وكانت المطامح والتعصبات التي نمت بينها بشكل يفوق في حدته حدة الحوافز التي دفعت الى الثورة نفسها ، من الامور التي لم يستطع الشعب في مجموعه أن يفهمها أو يشترك فيها . ولما لم يكن ثمة مجال للاتفاق بين هذه الاحزاب البرلمانية ، فقد أصبحت سيطرة الواحد منها على الاحزاب الباقية تمثل قضية وجود أو لا وجود بالنسبة اليه ، ولم يجد سبيلا امامه لضمان هذه السيطرة الا تنظيم الجماهير خارج الندوة البرلمانية وفرض الارهاب على البرلمان بالضغط عليه من خارج صفوفه . وهكذا باتت الطريقة لضمان السيطرة على البرلمان ، التسلسل الى الجمعيات الشعبية والسيطرة عليها ، والاعلان بأن هناك حزبا برلمانيا واحدا ، هو حزب اليماقة ، يحمل الروح الثورية ، وان الجمعيات التي تنضم اليه وحدها

تصبح موثوقة ، بينما يجب أن تنزل اللعنة على الجمعيات التي ترفض هذا الانضمام . وفي وسعنا أن نرى هنا ، وفي هذه المرحلة من بداية ظهور الأحزاب السياسية كيف نشأت ديكتاتورية الحزب الواحد من نظام الأحزاب المتعددة . فلم يكن حكم الارهاب الذي فرضه روبسبير الا محاولة منه لتنظيم الشعب الفرنسي كله في جهاز حزبي هائل واحد ، هو « المجتمع الشعبي العظيم الذي يمثل الشعب الفرنسي » والذي يستطيع نادى اليقاقة عن طريقه ، نشر شبكته من الخلايا الحزبية في طول فرنسا وعرضها . ولم تعد مهمة هذه الجمعيات النقاش وتبادل الراى والتعليم والمعلومات في الشئون العامة بل التجسس لحساب الحزب الحاكم على بعضها البعض ، والصاق التهم بالاعضاء وغير الاعضاء أيضا (١) .

وقد خبرت الثورة الروسية هذه الأمور أيضا ، اذ أضعف الحزب الشيوعى نظام مجالس « السوفييات الثورية » بنفس الاسلوب . لكن هذه المقارنة المحزنة يجب ألا تحول بيننا على أية حال ، وبين تبين الحقيقة وهي اننا نواجه فى وسط الثورة الفرنسية - صراعا بين النظام الحزبى الجديد وبين الاجهزة الثورية الجديدة للحكم الذاتى . فقد ولد هذان النظامان رغم اختلافهما وتناقضهما فى نفس الوقت . ويعزى السبب فى النجاح المدهش الذى حققه النظام الحزبى ، وفى الفشل الذى لا يقل عنه اثارا للدهشة والذى أصيب به نظام المجالس ، الى نشوء الدول القومية ، التى رفعت من شأن الاول ، وسحقت الثانى ، فى الوقت الذى أظهرت الأحزاب اليسارية والثورية نفسها لا تقل فى عدائها لنظام المجالس من اليمين الرجعى أو المحافظ . ولقد ألفنا التفكير فى سياساتنا المحلية على صعيد السياسات الحزبية ، الى الحد الذى بتنا معه ميالين الى أن ننسى أن الصراع بين النظامين كان دائما ، صراعا بين البرلمان الذى يعتبر مصدر السلطة ومقرها فى النظام الحزبى ، وبين الشعب الذى تنازل عن سلطته الى ممثليه . اذ مهما حقق أى حزب من النجاح . فانه عندما يقرر الاستيلاء على السلطة واقامة ديكتاتورية الحزب الواحد بتأييد من الجماهير فى الشارع ، ليطيع بالنظام البرلمانى ، فانه لا يستطيع أن ينكر ان جنوره تقوم فى الصراع التحزبى فى البرلمان ، وانه يظل والحالة هذه هيئة تتبع أسلوب الوصول الى الشعب من القمة ومن خارجه .

وعندما فرض روبسبير القوة الطفيانية لحزب اليقاقة على سلطة

(١) نفس المصدر ويقول : « كان اليقاقة والجمعيات التى انضمت اليهم ، هم الذين نشروا الارهاب بين الطغاة والارستقراطيين » .

الجمعيات الشعبية التي تتميز باللاعنف ، كان في الوقت نفسه يؤكد سلطة الجمعية الفرنسية وقيمها من جديد ، رغم ما في داخلها من صراعات وخلافات حزبية . وهكذا كان مركز السلطة ، سواء أعرف هو ذلك أم لم يعرفه ، قد عاد الى الجمعية الوطنية ، لا الى الشعب رغم كل بلاغته الثورية . وهكذا فقد حطم كل طموح سياسى عند الشعب كان يعرب عنه عن طريق هذه الجمعيات ، سواء أعلق هذا الطموح بالمساواة ، أم بحق كل انسان في أن يوقع على ما يوجهه من عرائض أم بيانات الى النواب أو الى الجمعية كلها ، بثوقيع « المواطن اللند » . وبالرغم من أن ارباب اليعاقبة كان واعيا بل مغاليا في الوعي للاخوة الاجتماعية ، الا انه ألغى هذه المساواة حتما ، مما أدى الى بقاء الشعب على موقف الحياد واللاهتمام عندما دارت الدائرة على الحزب نفسه في الصراع الحزبي المستمر داخل الجمعية الوطنية ، والى تقاعس قطاعات باريس عن تقديم العون اليه . وهكذا تبين ان الاخوة لم تكن بديلا عن المساواة .

- ٣ -

« كان كاتو ينهى كل خطاب من خطبه بالعبارة التالية . . . احذروا قرطاجنة ، واني لاود أن انهى كل فكرة من افكارى بعبارة . . . قسموا المقاطعات الى أنحاء . . . (١) » ، هذه هي العبارة التي استعملها جيفرسون ذات يوم ، ملخصا فيها زبدة افكاره السياسية التي يهواها ، ولكن الاجيال اللاحقة لم تفهمها تماما كما لم يفهمها معاصروه . ولم تكن الاشارة الى كاتو مجرد زلة لسان ألف استعمال العبارات اللاتينية ، وانما كان القصد منها أن يؤكد جيفرسون فكرته في ان عدم تقسيم البلاد الى اقسام فرعية يؤلف خطرا كبيرا على وجود الجمهورية نفسها . وكما ان كاتو كان يرى ان رومة لا يمكن أن تسلم وتصبح آمنة مطمئنة ، طالما ظلت هناك قرطاجنة ، فان جيفرسون رأى أيضا ، ان الجمهورية لا يمكن أن تسلم في اسمها اذا لم تقسم الى أنحاء . « ولو أتيج لي أن أرى ان هذا التقسيم قد وقع ، فسأعرف ان فجر الخلاص قد تبلج على الجمهورية (٢) » .

(١) من رسالة الى جون كاررايت في ٥ يونيو ١٨٢٤ .

(٢) مقتبسة من رسالة كتبت في فترة سابقة : عندما كان جيفرسون يقترح تقسيم المقاطعات « الى مئات » راجع رسالته الى جون قابيل في ٢٦ مايو ١٨١٠ . ويبدو انه كان يفرح بأن تضم كل ناحية من هذه النواحي ، مائة رجل .
(الملاحظة)

ولو نفذ مشروع جيفرسون في قيام « جمهوريات أولية » لفاق في عظمته تلك النواة الضعيفة لشكل الحكم الجديد التي استطعنا رؤيتها في قطاعات كوميون باريس وجمعياتها الشعبية ابان عهد الثورة الفرنسية . ومع ذلك فان صح ان خيال جيفرسون السياسي قد تفوق على تنظيمات باريس في المجال وبعد النظر ، لكن أفكاره كانت تسير في نفس الاتجاه أيضا . ولاريب في ان مشروع جيفرسون والجمعيات الثورية الفرنسية ، كانا بمثابة تكهات غريبة أو سابقات للمجالس و « السوفيئات » التي ظهرت الى حيز الوجود في كل ثورة من الثورات الاصلية التي شهدتها القرنان التاسع عشر والعشرين . وكانت هذه الهيئات في كل مرة تظهر فيها ، تبدو وكأنها أجهزة ذاتية للشعب ، لا خارج نطاق أحزابه الثورية كلها فحسب ، وانما بصورة غير متوقعة أيضا منه ومن قادته . وكان الساسة والمؤرخون والنظريون السياسيون ، بل وحتى رجال التقليد الثوري نفسه ، يهملون هذه المجالس تماما كما أهملوا اقتراحات جيفرسون ، وكان حتى أولئك المؤرخين الذين تقف عواطفهم بوضوح الى جانب الثورة ، والذين لم يستطيعوا اغفال ظهور المجالس الشعبية في سردهم التاريخي ، يعتبرونها مجرد أجهزة مؤقتة في النضال الثوري من أجل التحرر ، أي أنهم فشلوا في أن يفهموا الى أي مدى كان نظام المجالس يمثل لهم شكلا جديدا كل الجدة من أشكال الحكم ، يحمل في طياته مجالا عاما للحرية تم انشاؤه وتنظيمه ابان العهد الثوري نفسه .

واني لأرى ان هذه العبارة في حاجة الى مزيد من الايضاح . فهناك استثناءان يتعلقان بهذا الموضوع ، وأعني بهما ، بعض الملاحظات التي أبدتها ماركس بمناسبة عودة الكوميون الباريسي الى الحياة اثناء ثورة عام ١٨٧١ القصيرة العمر ، وبعض الافكار التي طلع بها لينين دون أن يستند فيها الى ما قاله ماركس بل الى السير الفعلي لثورة عام ١٩٠٥ في روسيا . ولكن قبل أن نركز اهتمامنا على هذه القضايا ، أرى من الأفضل أن نحاول فهم ماكان يعنيه جيفرسون عندما قال بشيء من الجزم والثقة بالنفس . . . « ولا يمكن لعبقرية الانسان أن تبتكر أساسا أقوى من هذا للجمهورية الحرة ، الحسنة الادارة والقادرة على الحياة (١) »

ولعل مما تجدر ملاحظته اننا لا نجد أي ذكر لنظام «النواحي» في أي من كتابات جيفرسون الرسمية ، بل ولعل من الأهم ان معظم الرسائل التي تحدث فيها بشيء من الاصرار الجازم عن هذا النظام ، كانت مؤرخة

(١) رسالة الى كارترابث - اقتبست سابقا .

فى الفترة الأخيرة من حياته . ومن الصحيح ان آماله تركزت فى يوم ما على أن تكون فرجينيا ، التى كانت « أول بلد فى العالم يجمع حكماء بسلام ليضعوا معا دستورا أساسيا ، الولاية الأولى » التى ستتبنى اقتراحه بتقسيم المقاطعات الى نواح (١) . ولكن النقطة المهمة هنا ، هى ان الفكرة كلها لم تطرأ على عقله الا بعد أن كان قد انسحب من الحياة العامة ولم يعد يتدخل فى شئون الولاية . وليس ثمة من شك فى ان ذلك الانسان الذى كان واضحا كل الوضوح فى نقده للدستور ، لأنه لم يتضمن اعلانا بحقوق الانسان ، لم يحس لا من قريب ولا من بعيد بفشل ذلك الدستور فى النص على مجالس المدن التى كانت النماذج الأصلية «للجمهوريات الأولية» التى اقترحها والتى قال عنها ان «صوت الشعب كله سيسمع عن طريقها بحرية ونزاهة وسلام ، وان الآراء ستبحث وتقرّر فيها على ضوء المنطق المشترك لجميع المواطنين (٢) » ولا ريب فى ان فكرة نظام «النواحي» كانت من الافكار المتأخرة على ضوء دوره فى شئون بلاده وفى ثمرات ثورتها . ولا ريب فى انها كانت على صعيد تطوره الحياتى تمثل نظرا لاصراره المتكرر على الطبيعة «السلمية» لهذه النواحي ، السبيل الوحيد الممكن من أساليب اللاعنف ، الذى يمكن أن يكون بديلا عن أفكاره السابقة ورغبته فى تكرار الثورات . ونحن نجد على أية حال ، النص التفصيلى الوحيد لكل ما جال فى فكره ، فى الرسائل التى كتبها فى عام ١٨١٦ ، والتى كانت فى حد ذاتها تكرارا للأفكار لا استمرارا واكمالا لها .

وكان جيفرسون يدرك تمام الإدراك ان ما اقترحه كطريق « الانقاذ للجمهورية » ، لم يكن فى الواقع الا انقاذا للروح الثورية فى الجمهورية . وكانت كتاباته عن نظام النواحي تبدأ عادة بتذكير قارئه كيف «ان الحماسة التى رافقت ثورتنا فى بدايتها» كانت راجعة الى «الجمهوريات الصغيرة» التى دفعت « بالبلاد كلها الى العمل المتحمس » ، وكيف انه أحس فى وقت لاحق «بان قواعد الحكم قد اهتزت تحت أقدامه من جراء المجالس الدينية فى ولايات نيوانجلند » ، وان «نشاط هذه المنظمات كان كبيرا جدا الى الحد الذى لم يستطع فيه أى فرد فى هذه الولايات أن يتقاعس عن ان يقذف بنفسه الى العمل بكل قوة وفاعلية » . ومن هنا كان يتوقع من هذه النواحي أن تسمح للمواطنين بأن تواصل عمل ما استطاعت أداءه فى سنوات الثورة ، وهو التصرف وفق ارادتها والاسهام بذلك فى الشئون

(١) المصدر نفسه .

(٢) رسالة الى صوبل كيرشيفال فى ١٢ يوليو ١٨١٦ .

العامة عند تصريفها من يوم الى يوم . وكانت الشئون العامة للبلاد ، قد انتقلت بفضل الدستور الى واشنطن ، حيث تتولى حكومة الاتحاد تصريفها ، وهى الحكومة التى كان جيفرسون يرى فيها انها تمثل الفرع الخارجى للجمهورية ، بينما ظلت حكومات الولايات تصرف الشئون الداخلية (١) . لكن حكومة الولاية نفسها ، والجهاز الادارى فى المقاطعات التى تضمها الولاية ، كانا من الكبر والشخصامة بحيث لا يسمحان بآى اسهام سريع ومباشر . وكان ممثلو الشعب لا الشعب نفسه فى جميع هذه التنظيمات ، هم الذين يؤلفون المجال العام ، بينما ظل أولئك الذين انتدبهم والذين كانوا من الناحية النظرية منبع كل سلطة ومقرها ، خارج أبواب هذا المجال . ولو كان جيفرسون قد اعتقد حقا كما كان يتظاهر أحيانا ، بأن سعادة الشعب تقوم فى سعادة أفرادها ، لكان هذا التنسيق للامور كافيا له ، وذلك لان الطريقة التى تم تنظيم الحكم فى الاتحاد على أساسها ، بكل ما فيها من تجزئة وفصل للسلطات . ومن رقابة ، وكوابح وموازنات دخلت فى صميمها ، كانت ستؤدى الى عدم تمكين حكم طغيانى من الظهور وان لم يكن مستحيلا . وكان ما سيحدث ، وقد حدث بالفعل ، المرة تلو المرة منذ تلك الايام ، أن تصبح الاجهزة التمثيلية فاسدة ومرتشية ومنحرفة (٢) وان كان هذا الفساد لا يرجع الى التآمر بين الاجهزة التمثيلية على الشعب الذى تمثله . فالفساد فى مثل هذا الطراز من الحكم ، ينبع فى الغالب من وسط المجتمع ، أى من الناس أنفسهم .

ويكون الفساد والانحراف أكثر ضررا ، وأكثر تكررا فى الجمهوريات التى تقوم على المساواة ، أكثر منهما فى أى شكل آخر من أشكال الحكم . وهما يحدثان على الصعيد المنهاجى من القول عندما تغزو المصالح الخاصة المجال العام ، أى انها تنبع من القاعدة ولا تخرج عن القمة . ولما كانت الجمهورية تستبعد من ناحية المبدأ التقسيم الثنائى للمجتمع بين حاكمين ومحكومين ، فان فساد الجهاز السياسى لا يوفر الشعب من أضراره ، كما يحدث عادة فى أشكال الحكم الأخرى ، حيث يكون الحاكمون وحدهم أو الطبقات الحاكمة على الاصح ، هم المصابون بالعدوى ، وحيث يستطيع الشعب «البريء» بعد أن يتحمل الفصص والآلام فى البداية ، أن يقوم

(١) من نفس الرسائل السابقة .

(٢) رسالة الى صمويل كيرشيفال فى ٥ سبتمبر ١٨١٦ .

ذات يوم بانتفاضته المخيفة والحتمية . ولا يمكن أن يسود الفساد الشعب نفسه لا ممثليه أو حكامه ، الا في ظل الحكومات التي تمنحه حصّة في السلطة العامة ، والتي تعلمه كيفية التصرف بها . ففي الانظمة التي تختفي الفجوة فيها بين الحكام والمحكومين ، يكون من الممكن أن يفسد الخط الفاصل بين « العام ، والخاص » ، مطموسا وغير واضح ، لكي يختفي في النهاية . وكان هذا الخطر المتأصل في أنظمة الحكم الجمهوري، قبل مجيء العصر الحديث ونشوء المجتمعات العصرية ، يظهر عادة في المجال العام ، نتيجة النزوع عند السلطة العامة الى التوسع والاعتداء على المصالح الخاصة . وكان العلاج القديم لهذا الخطر ، احترام الملكية الخاصة ، أى صياغة مجموعة من القوانين تضمن بصورة عامة الحقوق الخاصة ، وحماية الخط الفاصل بين « العام والخاص » عن طريق القوانين نفسها . ويؤلف قانون الحقوق في الدستور الامريكى ، الدعاية القانونية القوية والأخيرة لحماية القطاع الخاص من السلطة العامة . ولا ريب فى أن انشغال جيفرسون باخطار هذه السلطة وبأيجاد العلاج لها ، أمر معروف لنا . أما فى أوضاع التنمية الاقتصادية السريعة والمستمرة ، حيث يمتد القطاع الخاص بصورة مستمرة طبقا لأوضاع العصر الحديث ، فإن اخطار الفساد والانحراف تنشأ فى الغالب من المصالح الخاصة لا من السلطة العامة . ولا ريب فى أن قراة جيفرسون السياسية كرجل دولة ، هى التى مكنته من رؤية هذا الخطر ، بالرغم من انشغاله باخطار الفساد المألوفة والمعروفة فى الجهاز السياسى .

وتكون العلاجات الوحيدة من اساءة استخدام السلطة العامة ، على أيدى الافراد ، فى القطاع العام نفسه ، أى فى الضوء الذى يعرض كل عمل يقع ضمن حدوده ومجالاته ، وفى الرؤية الواضحة من الأضواء السلطة والتي يتعرض لها كل من يدخل هذا القطاع . وبالرغم من أن نظام الاقتراع السرى لم يكن قد عرف بعد ، فإن جيفرسون تخوف من الاخطار التى قد تنشأ من السماح للشعب بتصنيبه فى السلطة العامة بالإضافة الى أيام الوقت نفسه بمجال عام أكبر فى صندوق الاقتراع ، مع اعطاء أفراد فرصة أكبر ، لاسماع أصواتهم فى المجالات العامة بالإضافة الى أيام الاقتراع . وقد رأى أن الخطر المميت الذى يهدد الجمهورية يتمثل فى أن الدستور قد نص على اعطاء جميع السلطات للمواطنين دون أن يتيح لهم الفرصة لأن يكونوا جمهوريين حقا ولأن يتصرفوا كمواطنين . وهكذا كان الخطر بمباراة أخرى ، فى اعطاء الصلاحيات للشعب كأفراد وانهم لم يعطوا المجال ، ليمارسوا طاقاتهم كمواطنين . وعندما راح فى أخريات أيامه ،

يلخص ما مثل له زبدة الاخلاق العامة والخاصة بقوله « أحب جارك كما تحب نفسك ، وأحب وطنك أكثر مما تحب نفسك (١) » ، كان يعرف ان هذا الشعار سيظل فارغا ، الا اذا أصبحت البلاد «موضعا» لحب مواطنيها تماما كما يكون « الجار » موضعا لحب جيرانه . فكما ان حب الجار للجار لا يكون ملموسا أو واضحا ، اذا كان هذا الجار لا يظهر لجاره الا مرة كل عامين ، فكذلك لا يكون حب المرء لوطنه أكثر من نفسه ملموسا أو معقولا ، الا اذا مثل الوطن وجودا حيا وقائما لجميع أهله وسكانه .

ويبدو لنا من هذا ان جيفرسون رأى ان مبدأ الحكم الجمهوري يتطلب «تقسيم المقاطعات الى نواح» أى خلق «جمهوريات صغيرة» يستطيع كل «انسان من أبناء الولاية» عن طريقها أن يصبح «عضوا عاملا في الحكومة المشتركة يصرف بنفسه جزءا كبيرا من الحقوق والواجبات ، ويحس بأهميته رغم تبعيته ، ضمن اطار إمكانياته (٢) » . ومثل هذه الجمهوريات الصغيرة « تؤلف القوة الرئيسية للجمهورية الكبيرة (٣) » . وطالما ان الحكومة الجمهورية للاتحاد تركز على الافتراض بان الشعب هو مقر السلطة ، فان الشرط الاول لعملها عملا صحيحا يتمثل في الحطة الرامية الى تقسيم الحكم بين الكثرة ، واعطاء كل انسان المهام التى يصلح لأدائها . وما لم يتحقق هذا الشرط فان مبدأ الحكم الجمهوري لا يتحقق أبدا ، وتظل حكومة الولايات المتحدة ، جمهورية اسما ليس الا .

واتجه تفكير جيفرسون بعد ذلك الى تأمين سلامة الجمهورية ، وكان السؤال الذى واجهه ، العثور على الطريقة التى يحول فيها دون « تدهور الحكم » ، لا سيما وانه يطلق اسم « الحكومة المنحلة » على كل حكومة تتركز فيها السلطات « فى يدى شخص واحد ، أو فى أيدي القلة أو الكرام المولد أو الكثرة » . ومن هنا لم يكن قصده من نظام النواحي تقوية سلطة الكثرة ، بل سلطة كل انسان « ضمن اطار طاقاته وكفاياته ، ولذا كان رأيه فى ان تقسيم « الكثرة » على مجالس يستطيع كل انسان فيها أن يصبح ذا وزن هو « السبيل الوحيد لتحويل مجتمعنا الكبير الى مجتمع جمهوري » . وأشار الى سلامة مواطني الجمهورية ، فقال ان المشكلة هى فى أن يصبح كل انسان شاعرا « بانه يسهم فى الحكم وتصريف الشئون ، لا فى يوم الانتخاب الذى يجرى مرة فى كل عام فحسب ، بل وفى كل

(١) رسالة الى توماس جيفرسون ميمث فى ٢١ فبراير ١٨٢٥ .

(٢) رسالة الى كارترائت .

(٣) رسالة الى جون تايلر .

يوم ، وانذاك لن يبقى رجل واحد في الولاية ، لا يكون عضوا في أحد مجالسها ، سواء أكان مجلسا كبيرا أو صغيرا ، فيصبح ضئيفا على سلطته ، يؤثر أن تخرج روحه من جسده على أن ينتزع قيصر أو نابليون سلطته منه ، • وتناول أخيرا موضوع ادماج هذه الأجهزة الصغيرة المفتوحة لكل انسان في البنيان الحكومي للاتحاد الذي يمثل الكل فقال : « ستمثل الجمهوريات الأولية للنواحي وجمهوريات المقاطعات وجمهوريات الولايات والجمهورية الاتحادية تدرجا في السلطات ، بحيث تتركز كل منها على القانون ، الذي يحدد لها حصتها في السلطة ، وبحيث تؤلف بصورة صحيحة نظاما من الموازنات الجوهرية والكوابح في الحكم ، • لكنه ظل صامتا بالنسبة الى نقطة واحدة على الأقل ، وهي تحديد أعمال الجمهوريات الأولية • وكثيرا ما ذكر بصورة عارضة ان « من مزايا نظام النواحي الذي اقترحه » ، ان تؤلف طريقة أفضل لتجميع أصوات الناس من أساليب الحكم التمثيلي وطرائقه • ولكنه ظل مقتنعا الى حد كبير بأنه « لو شرع في اقامتها لهدف معين فرد ، فانها لا بد وان تظهر فورا ، صلاحها لاداء مهام أخرى » (١) •

ويظهر غموض الهدف ، بالرغم من عدم كونه نتيجة الافتقار الى الموضوع أكثر من أية ناحية مفردة أخرى من نواحي اقتراحات جيفرسون ، ان الافكار المتأخرة التي جاءت بعد فوات الفرصة ، والتي أوضح فيها أعز ذكرياته عن الثورة ملخصا ايها ، كانت تتعلق بشكل جديد من أشكال الحكم ، أكثر من تعلقها باصلاح الحكم القائم ، أو باستكمال ما في مؤسساته وتنظيماته القائمة من نواقص • واذا كانت الحرية وخلق المجال العام لممارستها هما هدفا الثورة النهائيان ، فان الجمهوريات الأولية في النواحي ، التي اقترحها جيفرسون ، وهي المكان المعقول ، الذي يستطيع كل انسان أن يمارس حريته فيه ، تغدو بالفعل ، غاية الجمهورية العظمى التي تستهدف أول ماتستهدف في الشئون الداخلية تزويد الشعب بمثل هذه المجالات الحرة وحمايتها • وكانت الفرضية الاساسية في نظام النواحي ، سواء أدرك جيفرسون ذلك أو لم يدركه ، ان أي انسان لا يستطيع أن يعتبر نفسه سعيدا الا اذا كان صاحب سهم في السعادة العامة ، وان أي انسان لا يمكن أن يكون حرا ، الا اذا مارس الحرية العامة ، وان ليس ثمة من انسان يستطيع أن يكون حرا وسعيدا في آن واحد ، الا اذا أسهم ، وكان له نصيب في السلطة العامة •

(١) من رسالة الى جوديف كابيل في ٢ فبراير ١٨١٦ ، ومن رسالتين الى صوبل كيرشيفال •

ولم يبق أمامنا إلا أن نروى قصة محزنة وفي منتهى الغرابة ، يجب على كل انسان أن يذكرها • ولا تروى هذه القصة تاريخ الثورة التي يحاول المؤرخ أن ينسج من خيوطها تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا (١) ، والتي يمكن الرجوع في جذورها الى العصور الوسطى ، التي ذكر توكفيل ان تقدمها كان «لعدة قرون وبالرغم من كل عقبة ، حتميا ولا يقاوم» ، والتي أطلق عليها ماركس في تعميم له عن تجارب أجيال عدة اسم « قاطرة التاريخ» (٢) • وأنا لا أشك في ان الثورة كانت العامل المحرك الدفين في القرن الذي سبق القرن الذي نعيش فيه ، وان كنت أشك في تعميمي توكفيل وماركس ، وفي اعتقادهما بأن الثورة كانت نتيجة قوة حتمية لا نتيجة أفعال وحوادث محددة ، ولعل الشيء الذي يتطرق اليه الشك هو ان أى مؤرخ لن يتمكن من سرد قصة قرننا الحالى ، دون أن ينسج خيوط قصته حول موضوع الثورات ، وان كانت هذه القصة ، نظرا لوجود نهايتها حتى الآن في ضباب الغيب ، لم تصبح بعد صالحة للرواية والسرد •

وينطبق هذا القول أيضا على ناحية من النواحي المعينة للثورة التي يجب علينا أن نعالجها الآن • وتتعلق هذه الناحية بظهور شكل جديد من أشكال الحكم، وبصورة منتظمة ابان كل ثورة ، تشبه الى حد مدهش، نظام جيفرسون عن « النواحي » ويكاد يكرر ، مهما كانت الظروف ، ظهور تلك الجمعيات الثورية والمجالس البلدية التي انتشرت في جميع أرجاء فرنسا في عام ١٧٨٩ • ولعل من الاسباب التي تحملنا على الاهتمام بهذه الناحية الثورية ، أننا نعالج هنا الظاهرة التي أثرت أكثر من غيرها على أعظم رجلين ثوريين في الحقبة كلها وهما ماركس ولينين ، عندما كانا يشهدان ظهورها التلقائى ابان كوميون باريس في عام ١٨٧١ بالنسبة الى ماركس وابان ثورة روسيا في عام ١٩٠٥ بالنسبة الى لينين • ولم يكن تأثيرهما ناتجا عن الحقيقة الواقعة وهي أنهما لم يكونا على استعداد مطلقا لهذه الاحداث التي

(١) جورج سول في كتابه « مجيء الثورة الأمريكية » نيويورك ١٩٢٤ ص ٥٢ •

(٢) من توكفيل ... راجع مقدمة كتاب المؤلف « الديمقراطية في أمريكا » •

داهمتها فحسب ، بل ولأنهما عرف أنهما يواجهان تكرارا لم يكونا يتوقعانه من جراء تقليدهما الواعي بل وتذكرهما للماضي .

وإذا أردنا التحديد ، قلنا انهما لم يكونا يعرفان شيئا عن « نظام النواحي » الذي اقترحه جيفرسون ، وإن كانا قد عرفا تمام المعرفة الدور الثوري لقطاعات باريس في عهد الكوميون الأول ، إبان الثورة الفرنسية ، بالرغم من أنهما لم يفكرا قط في أن تكون هذه القطاعات النواة المحتملة لشكل جديد من أشكال الحكم ، وإنما عداها مجرد أدوات يجب التصرف فيها عندما تصل الثورة إلى نهايتها . وقد واجها الآن على أية حال ، الأجهزة الشعبية من كومونات ومجالس ، وسوفيات ، إذ قصد منها أن تعيش بعد انتهاء الثورة ، لكن هذه الأجهزة ناقضت جميع نظرياتها ، كما تعارضت تعارضا صارخا مع تلك الافتراضات عن طبيعة السلطة والعنف التي اشتركا فيها دون وعي مع حكام العهود البائدة أو العاجزة . فقد تترسا بثبات وراء تقليد الدولة القومية . ووجدا في الثورة وسيلة للوصول إلى السلطة ، كما ربطا بين هذه وبين احتكار وسائل العنف . لكن ما حدث بالفعل على أية حال ، هو التفسخ الفجائي للسلطة القديمة ، وضياع السيطرة على وسائل العنف بصورة مفاجئة مع قيام الشكل الجديد المدهش للسلطة ، المدين بوجوده إلى الحوافز التنظيمية للشعب وحده ، دون أي شيء آخر . فعندما جاءت الثورة ، بعبارة أخرى ، تبين أنه لم تعد هناك سلطة تمسك بالزمام ، ووجد الثوريون أنفسهم يواجهون ضرورة الخيار بين بديلين كلاهما مر فاما العودة إلى نظام سلطة ماقبل الثورة ، أي تنظيم الأجهزة الحزبية لتسد الفراغ في مركز السلطة الذي خلا في قلب الحكم القديم العاجز ، وأما السير في ركاب المراكز الثورية الجديدة للسلطة التي نشأت دون أن يكون لهم نصيب في قيامها .

وتصور ماركس ، للحظة قصيرة وهو يشهد شيئا لم يكن يتوقعه قط ، أن تنظيم كوميون باريس في عام ١٨٧١ قد يصلح ، نظرا للافتراض بأنه سيفقد « الشكل السياسي في أصغر قرية في البلاد » ، لأن يكون « الشكل السياسي المكتشف أخيرا للتحرر الاقتصادي للطبقة العاملة » ، ولكن سرعان ما تبين له أن هذا الشكل السياسي يتعارض إلى حد كبير مع جميع نظرياته عن « ديكتاتورية الطلائع العمالية (البروليتارية) » عن طريق حزب اشتراكي أو شيوعي ، يكون احتكاره للسلطة أو العنف على غرار حكومات الدول القومية المفارقة في مركزيتها .

وأدرك ، أن هذه المجالس الشعبية (الكوميونية) هي على أية حال

أجهزة مؤقتة للثورة (١) . ولا ريب في أن موقف لينين بعد نحو من جيل من هذا التاريخ ، يشبه الى حد كبير هذه المواقف التي قررتها النتائج للماركس ، اذ نراه يواجه مرتين في حياته أى في عامى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، التأثير المباشر نفسه بالأحداث نفسها ، متحررا وبصورة مؤقتة من التأثير الطاغى للمذهبية الثورية . وهكذا نراه يمجّد بكل اخلاص فى عام ١٩٠٥ « القوة الثورية الأخلاق للشعب » الذى شرع تلقائيا فى اقامة بنيان جديد كل الجدة للسلطة ، فى خضم الثورة (٢) كما نراه بعد اثنتى عشر عاما ، يطلق لثورة أكتوبر العنان ويكسبها تحت شعار « جميع السلطات لمجالس السوفيات » . لكننا لا نراه فى الفترة التى انقضت بين الثورتين يعمل شيئا ، لاعادة توجيه فكره ، ليدمج الأجهزة الجديدة فى البرامج الحزبية الكثيرة ، مما أدى الى أن تفاجئته التطورات التلقائية نفسها فى عام ١٩١٧ ، دون أن يكون هو وحزبه أكثر استعدادا مما كانا عليه فى عام ١٩٠٥ .

وأخيرا عندما ثارت مجالس السوفيات فى ثورة كرونستادت على ديكتاتورية الحزب ، وتبينت استحالة التوفيق بين المجالس الجديدة والنظام الحزبى ، راح يقرر فوراً سحق هذه المجالس لأنها تهدد احتكار الحزب للسلطة . وقد يكون اطلاق اسم « الاتحاد السوفياتى » على روسيا فى أعقاب الثورة ، أكذوبة فى ذلك الحين ، لكن هذه الأكذوبة نفسها كانت اعترافا بالشعبية الطاغية لدى الجماهير الروسية لنظام مجالس السوفيات لا للحزب ، بالرغم من أن الحزب قد أضعف هذه المجالس اضعافا كليا (٣) لكن الحزب تردد وهو يواجه الاختيار الشاق بين التكييف فى أفكاره وأفعاله مع هذه التطورات الجديدة وغير المتوقعة وبين المضى الى أقصى حدود الطغيان ، فى اتخاذ قراره ، وكان سلوك الحزب على أية حال منذ البداية حتى النهاية ، باستثناء لحظات قصيرة وقليلة ، لم تترك أثرا ، نتيجة أملتها اعتبارات الصراع الحزبى الذى لم يلعب دورا فى مجالس السوفيات ، وان كان على جانب كبير من الأهمية فى البرلمانات التى سبقت عهد الثورة .

وعندما قرر الشيوعيون فى عام ١٩١٩ « تبنى قضية الجمهورية

(١) اطلق ماركس فى عام ١٨٧١ على الكومبون اسم « السر الحقيقى » . لكنه عاد ففسر رايه فيه بعد نحو من عامين .

(٢) أوسكار أنويلر - عن نظام المجالس . ص ١٠١ .

(٣) لاريب فى مآلكه المجالس من شعبية فى ثورات القرن العشرين أمر معروف تماما . وقد اضطر الحزب المحافظ الالمانى ابان ثورة عامى ١٩١٨ و ١٩١٩ فى ألمانيا الى التفاهم مع المجالس Diets فى الحملات الانتخابية .

السوفياتية التي تكون الأغلبية في سوفياتاتها للشيوعيين ، كانوا يسلكون فعلا الطريق الذي يسلكه ساسة الاحزاب العادية (١) فالناس حتى لو كانوا من أشد المتطرفين وأقلهم تزمنا ، يخشون كل الخشية الاشياء التي لم يروها قط ، والأفكار التي لم يعرفوها ، والنظم التي لم يجربوها ولم يختبروها .

ولا ريب في أن عجز التقليد الثوري عن إيلاء الشكل الجديد والوحيد من أشكال الحكم التي خلقتها الثورة ، أي تفكير جدى ، يعود الى حد ما الى اشتغال ماركس الى حد الهوس بالمشكلة الاجتماعية وحدها ، مما صرفه عن الاهتمام جديا بقضايا الدولة والحكم . ولكن هذا التبرير يفتقر الى القوة ، ويثير من ناحية أخرى بعض التساؤلات الأخرى ، اذ أنه يفترض كشيء لا يتطلب النقاش ، وجود تأثير طاغ لماركس على الحركة والتقليد الثوريين ، مع أن هذا التأثير مازال في حاجة الى الثبوت والايضاح .

ولم يكن الماركسيون وحدهم بين الثوريين على أية حال ، هم الذين ظهروا غير مستعدين كليا لمواجهة الواقع في الأحداث الثورية . وتزداد أهمية هذه الظاهرة عندما نستنتج منها أن هذا الافتقار الى الاستعداد لم يكن نتيجة افتقار في الفكر الثوري أو في الاهتمام بالثورة ، فنحن نعرف أن الثورة الفرنسية أطلعت شخصيات جديدة كل الجدة على المسرح السياسى وهى شخصيات المحترفين الثوريين ، التي لا تعنى أن الواحد منها كان يقضى حياته في التحريض الثوري ، برغم وجود عدد قليل من الانتهازيين المحرضين ، وانما كان يقضيها في الدراسة والتفكير عن طريق النظريات والنقاش ، وهدفه الوحيد ، هو الثورة .

ومن الحق أن أى تاريخ للطبقات العاطلة عن العمل فى أوربا ، لا يمكن أن يكون كاملا دون البحث فى تاريخ المحترفين الثوريين فى القرنين التاسع عشر والعشرين الذين أصبحوا مع الفنانين والكتاب المعاصرين الوارثين الحقيقيين لرجال العلم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد انضم الكتاب والفنانون الى طبقة الثوريين لأن كلمة البورجوازية أصبحت تحتل أهمية كبرى فى عالم الجمالية والسياسة (٢) وراحوا يقيمون جميعا « مملكتهم البوهيمية الفكرية » ممثلة تلك الجزيرة من « الفراغ السعيد » فى خضم ذلك القرن المائج بالثورة الصناعية .

(١) راجع كتاب « مونيخ وموسكو » - لويلموت نيوباون -

(٢) راجع الدراسة التى أعدها فرانك جيلينسك عن « كوميون باريس » طباعة لندن .

وكان المحترف الثورى يحمل حتى بين أعضاء هذه الطبقة العاطلة عن العمل ، امتيازات خاصة اذ أن طريقته فى الحياة لم تكن تحتاج الى عمل محدود مهما كان نوعه . ولم يكن هذا الرجل يشكو من أى شيء سوى الافتقار الى الوقت الكافى للتفكير ، سواء أمضى حياته النظرية هذه فى مكاتب لندن وباريس الشهيرة أم فى مقاهى فيينا وزوريخ أم فى سجون العهود البائدة المريحة الى حد ما .

وكان دور المحترف الثورى فى جميع الثورات العصرية كبيرا ومهما ، وإن لم يكن ذا علاقة بالاعداد للثورات نفسها . فلقد دأب المحترفون الثوريون على مراقبة التحلل المستمر فى الدول والمجتمعات وتحليله دون أن يقوموا بأى عمل لدفع عجلة هذا التحلل وتوجيهه . وكانت موجة الاضرابات التى انتشرت فى روسيا فى عام ١٩٠٥ والتى أدت الى الثورة الأولى تلقائية تماما ، اذ لم يقم حتى بدعمها أى تنظيم سياسى أو منظمة نقابية . وكان جل مافعلته هذه المنظمات انها انبثقت الى الوجود أبان سير الثورة (١) .

وكان اندلاع معظم الثورات فى الغالب مفاجأة للجماعات والاحزاب الثورية ، التى لا يقل فى مباغتته لها عن مباغتة للعناصر الأخرى ، وليس ثمة من ثورة يمكن أن يقال ، ان الفضل فى اندلاعها راجع الى هذه الجماعات والاحزاب . وكان ما يحدث عادة هو العكس تماما ، فالثورة تقع ، وتحرر بوقوعها الثوريين المحترفين حيثما كانوا سواء فى السجون أو فى المقاهى أو المكتبات ، ولم يكن حتى فى وسع حزب لينين من الثوريين المحترفين أن يصنع ثورة . وكان جل ما يستطيعون عمله ، هو أن يكونوا قريبا منها ، وأن يسرعوا اليها فى اللحظة المناسبة ، أى عند بدء انهيارها . ولا ريب فى أن ملاحظة توكفيل فى عام ١٨٤٨ ، عن سقوط الملكية « قبل أن يوجه المنتصرون ضرباتهم لا من جرائها ، فقد أذهل الانتصار المنتصرين كما أذهل المهزومين » كانت صحيحة دائما .

ويكون دور الثوريين المحترفين فى الوصول الى السلطة بعد اندلاع الثورة لا فى اشغالها ، وتكون مزيتهم الكبرى فى الصراع الذى يتلو الثورة على السلطة ، لا فى نظرياتهم أو استعداداتهم العقلية والتنظيمية ، بل فى الحقيقة البسيطة المجردة وهى أن أسماءهم هى المعسوفة

(١) انوبلر - المصدر نفسه .

والمشهورة على الصعيد الثوري (١) ، وليست المؤامرات أو الجمعيات السرية هي التي تخلق الثورات ، وإن كانت قد تنجح في اقتراح بعض الجرائم الكبيرة بمعونة الشرطة السرية أحيانا (٢) ، وذلك ، لأن هذه الجمعيات والمؤامرات تكون مفرقة في السرية عادة بحيث لا يسمع أحد صوتها ، فضياع السلطة في الصراعات التي تسبق الثورة عادة ، لا يكون سرا ، إذ أن الناس جميعا يرون مظاهره ويلمسونها بالرغم من عدم بروزها أحيانا . لكن علائمه ومايصحبها من سخط عام ، وانهايار منتشر، واحتقار للقائمين على الحكم ، لايمكن اخفاؤها ، ولا سيما أن معانيها لا تتسم بالغموض اطلاقا (٣) ، ومع هذا فإن الاحتقار الذي لا يكون بين الدوافع للاحتراف الثوري النموذجي ، يفسد أقوى ينابيع الثورة ومصادرها . وليس ثمة من ثورة لا ينطبق عليها قول لامارتين (Lamartine) (٤) المشهورة عن ثورة عام ١٨٤٨ ، بأنها « ثورة الاحتقار »

وبالرغم من أن الثوري المحترف لا يلعب في العادة دورا بارزا في تفجير الثورة بل يكاد يكون معدوما فيه ، فإن تأثيره على السير الفعلي للثورة بعد وقوعها يغدو كبيرا للغاية . ولما كان هذا المحترف قد قضى

(١) راجع كتاب موريس دوفرجر من « الأحزاب السياسية - تنظيمها وعملها في الدولة الحديثة (الطبعة الفرنسية ١٩٥١ -) » ويعد هذا الكتاب متفوقا كل التفوق على جميع الدراسات السابقة في الموضوع . وهو يقدم لنا مثلا : ففي انتخابات عام ١٨٧١ للجمعية الوطنية ، وكان حق الاقتراع العام للجميع قد تقرر في فرنسا ، لم تكن هناك أحزاب سياسية ، ومال الناخبون الى اعطاء أصواتهم الى الذين يعرفونهم من المرشحين ، مما أدى الى أن يكون معظم النواب في الجمهورية الجديدة من أصحاب الألقاب .

(٢) يعد سجل الشرطة السرية في خلق النشاط الثوري بدلا من اخماده من الأمور البارزة في عهد الامبراطورية الثانية في فرنسا والحكم القيصري في روسيا بعد عام ١٨٨٠ . ويبدو أنه لم يكن ثمة أي عمل معاد للحكومة في عهد لويس نابوليون لم يكن من وحي الشرطة السرية . ويبدو أن معظم الأعمال الإرهابية المهمة التي وقعت في روسيا قبل الحرب والثورة كان من عمل الشرطة .

(٣) كانت نتائج الاستفتاءات التي جرت في عهد الامبراطورية الثانية في فرنسا مناقضة لما كان يسود البلاد من قلق وسخط . فقد حقق استفتاء عام ١٨٦٩ نصرا كبيرا للامبراطور من جديد . ولم يقترح ضده من رجال القوات المسلحة الا خمسة عشر في المائة ليس الا . (المؤلف)

(٤) الفرنسي دي لامارتين (١٧٩٠ - ١٨٦٩) - من مشاهير شعراء فرنسا ومن كبار رجال المدرسة الرومانطيقية في الشعر . من مؤلفاته الشعرية « التاملات » ومن مؤلفاته النثرية « السفر الى الشرق » .

(المغرب)

مرحلة تدريبيه في مدرسة الثورات الماضية فان تأثيره في الثورة الجديدة لن يكون في صالح الجديد واللامتوقع ، وانما في صالح العمل الذي يظل منسجما مع الماضي كل الانسجام . ولما كانت مهمته التيقن من استمرار الثورة ، فانه سيكون ميالا الى النقاش على صعيد السوابق التاريخية والى التقليد الواعى والضار للأحداث الماضية التى سبق لنا الحديث عنها . مما يتفق الى حد ما على الأقل مع طبيعة المهنة التى يزاولها . وكان توكفيل قد ذكر فى عام ١٨٤٨ ، أى قبل أمد طويل من عثور الثوريين المحترفين عند الماركسية على توجيههم الرسمى فى تفسير التاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله : « لأن تقليد الثورة الجديدة لثورة عام ١٧٨٩ بايجاد الجمعية الثورية ، كان ضحما الى الحد الذى أخفى مافى الحقائق من اصالة مخيفة . ووجدت نفسى أحمل الانطباع دائما بأن ثورى اليوم مغروقون فى تمثيل الثورة الفرنسية بدلا من مواصلتها والسير فيها » (١) وعندما ظهر كوميون باريس فى عام ١٨٧١ ، دون أن يكون لماركس أو الماركسيين شأن فى قيامه راحت إحدى المجالات الجديدة وأظنها « لايردوشين » ، تستعمل أسماء التقويم الثورى للشهور والسنوات . ولعل من الغريب أنه فى هذا الجو من استعادة أحداث الثورات الماضية وذاكراتها وكأنها جزء من التاريخ المقدس ، نرى ان التنظيمات التلقائية الوحيدة فى التاريخ الثورى تغدو محط الاهمال الى الدرجة التى تقرب من النسيان الكامل .

ويميل الانسان بعد أن يتسلح بهذه الحكمة المستبصرة ، الى تحديد مايقوله : فهناك بعض الفقرات فى كتابات الاشتراكيين الطوبائيين من أمثال برودون (Proudhon) وباكونين (Batkunin) يرى فيها الانسان احساسا الى حد ما بأهمية نظام المجالس ، لكن هؤلاء المفكرين السياسيين انفوضويين الى حد ما ، ليسوا أهلا لمعالجة هذه الظاهرة التى تعرض بوضوح ، كيف أن الثورة لا تنتهى بالغاء الدولة والحكم القائمين وانما تهدف على النقيض من ذلك الى اقامة دولة جديدة وتأسيس طراز جديد للحكم .

ولقد أشار المؤرخون أخيرا الى أوجه التشابه الواضحة بين هذه المجالس وبين الادارات المدنية فى القرون الوسطى وكانتونات سويسرا، وهيئات التسوية الانجليزية فى القرن السابع عشر ، والمجلس العام

(١) جيلينيك - المصدر نفسه ص ١٩٤ .

لجيش كرومويل ، ولكن النقطة المهمة هنا ، هي أن ايا من هذه المنظمات باستثناء المجالس المدنية في القرون الوسطى (١) ، لم يترك أى أثر على عقول الناس الذين ينظمون أنفسهم تلقائيا ابان الثورات فى مجالس من أى شكل .

ونستطيع القول على ضوء هذه الحقائق أنه ليس فى التقليد الثورى او تقليد ما قبل الثورة ، ما يمكن أن يؤلف السبب فى الظهور المستمر ، لنظام المجالس فى كل ثورة من الثورات التى أعقبت الثورة الفرنسية ، واذا مانحينا جانبا ثورة فبراير من عام ١٨٤٨ فى باريس ، حيث أقامت الحكومة « لجنة العمال » لتعنى بقضايا التشريع الاجتماعى ليس الا ، فان التواريخ الرئيسية التى ظهرت فيها هذه الاجهزة العملية التى تؤلف نواة الدولة الجديدة هى على التوالى : عام ١٨٧٠ ، عندما قامت العاصمة الفرنسية التى يحاصرها الجيش البروسى « تلقائيا بتنظيم نفسها على شكل هيئة اتحادية مصفرة » كانت النواة فى حكومة كوميون باريس فى ربيع عام ١٨٧١ (٢) ، وعام ١٩٠٥ ، عندما تطورت موجة الاضرابات التلقائية فى روسيا ، بصورة مفاجئة الى حركة سياسية قيادية اثبتت عنها ، خارج اطارات جميع الاحزاب والجماعات الثورية ، وعندما قام عمال المصانع بتنظيم أنفسهم فى مجالس (سوفيات) ، بقصد اقامة حكم ذاتى تمثيلى ، وثورة فبراير من عام ١٩١٧ فى روسيا « عندما لم يكن تنظيم مجالس السوفييت ، بالرغم من الاتجاهات السياسية المختلفة للعمال الروس موضع أى نقاش » (٣) ، وثورات عامى ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، فى المانيا عندما قام الجنود والعمال بعد هزيمة الجيش ، بثورة علنية ، وألفوا مجالس وضعوا لها لوائح طالبوا فى برلين بأن تغدو أماس الدستور الألمانى الجديد ، وأقاموا بالتصاوت مع بوهيمى المقاهى فى مونيخ فى ربيع عام ١٩١٩ ، الجمهورية الشعبية البافارية القصيرة العمر (٤) .

وأخيرا فى خريف عام ١٩٥٦ ، عندما قامت ثورة المجر منذ البداية

(١) هذه الفكرة مستوحاة من بيان رسمى صدر من كوميسون باريس فى ١٨ من مارس ١٨٧١ .

(٢) جيلنيك - المصدر نفسه ص ٦٦ .

(٣) انويلر - المصدر نفسه ص ١٢٧ .

(٤) راجع هملوت نيوباور - المصدر نفسه .

بإعادة نظام المجالس الى بودابست « التي انتشر منها بسرعة كبيرة الى
أنحاء البلاد الأخرى » (١) .

ويوحى مجرد تعداد هذه التواريخ ، وجود استمرار لم يكن له
وجود قط ، ولا ريب في أن الافتقار الى الاستمرار والتقليد والنفوذ
المنظم ، هو الذي يجعل الشبه مع هذه الظاهرة بارزا كل البروز . ولعل
من أبرز الخصائص المشتركة لهذه المجالس ، التلقائية التي تبدو في
ظهورها الى حيز الوجود ، وذلك لأن هذه التلقائية تتعارض تعارضا
واضحا وصارخا مع « النموذج النظري للثورة في القرن العشرين الذي
توضح له الخطط ، ويهيئ وينفذ طبقا للدقة العلمية الهادئة على أيدي
الثوريين المحترفين (٢) » .

ومن الصحيح ، أنه حيثما لم تهزم الثورات ، ولم تلحق بشكل من
أشكال الاعادة ، سادت ديكتاتورية الحزب الواحد . أي النموذج الذي
اختاره المحترفون الثوريون ، لكن سيادته لم تتم الا بعد كفاح عنيف مع
أجهزة الثورة وتنظيماتها .

يضاف الى هذا ان المجالس كانت دائما أجهزة للنظام بقدر ما هي
أجهزة للعمل ، وكان هدفها دائما ، وضع أسس النظام الجديد الذي
جعلها تتصارع مع جماعات الثوريين المحترفين الذين أرادوا الحط من
قدرها لتصبح مجرد أجهزة تنفيذية للنشاط الثوري . ومن الصحيح
أن أعضاء المجالس لم يكونوا قائمين بالنقاش حول الاجراءات التي
تتخذها الأحزاب أو المجالس ، « وتؤير أنفسهم » عنها . فقد أرادوا
عن وعي وبوضوح ، اسهام كل مواطن اسهاما مباشرا في الشؤون العامة
للبلاد (٣) . وطالما أن هذه المجالس موجودة ، فليس ثمة من شك في أن
« كل فرد كان يجد فيها مجاله للعمل ، وكان يستطيع أن يرى بعينه
مدى اسهامه في أحداث الساعة » (٤) .

وكثيرا ما اتفق الذين يشاهدونها وهي تعمل ، على المدى الذي
قامت به الثورة في خلق « تجديد مباشر للديموقراطية » ، على حين

(١) اوسكار انويلر - « المجالس في الثورات » المجلد الثامن ١٩٥٨ .

(٢) سيجموند نيومان في مقاله « تركيب ثورتى ١٨٤٨ و ١٩٤٨ وخطتهما » في مجلة
السياسة ، أغسطس عام ١٩٤٩ .

(٣) انويلر - في المصدر نفسه يذكر خصائص المجالس .

(٤) منشور للاشتراكى النمساوى ماكس ادلر في عام ١٩١٩ . كرر نظريات ماركس
نفسها .

كان المعنى المستمد من هذا القول أن جميع أعمال التجديد ، مقضى عليها بالفشل طالما كان من المستحيل في ظل الاوضاع العصرية التصرف بصورة مباشرة في الشؤون العامة عن طريق الشعب . وكانوا ينظرون الى المجالس وكأنها حلم رومانطيقى . أو صورة طوبائية وهمية تحققت للحظة واحدة من لحظات الخيال وشطحاته ، لتعرض ، الحنان الرومانطيقى اليأس للشعب ، الذي لم يعرف في الظاهر بعد ، حقائق الحياة .

وقد استمد هؤلاء الواقعيون صورهم من النظام الحزبي ، مفترضين كحقيقة مقررة ، عدم وجود أى بديل آخر عن الحكم التمثيلي وناسين أن سقوط العهد القديم ، كان راجعا الى حد ما ، وبين أسباب عدة الى هذا النظام .

فالشئ البارز بالطبع حول هذه المجالس ، هو انها لا تعبر جميع الخطوط الحزبية فحسب وتتجاوزها ، اذ يجلس أعضاء مختلف الاحزاب فيها معا ، بل وان عضوية هذه الاحزاب ايضا ، لم تلعب فيها اى دور على الاطلاق . فقد مثلت الاجهزة السياسية الوحيدة للناس الذين لا يمتون الى اى حزب . ومن هنا كان لابد من تصادمهم مع جميع المجالس ، سواء آكانت من البرلمانات القديمة أم من المجالس التأسيسية الجديدة لسبب بسيط واحد وهو ان هذه المجالس ، كانت حتى في يسارية اجنحتها ، وليدة النظام الحزبي . وكانت البرامج الحزبية حتى في هذه المرحلة من الاحداث ، اى في خضم الثورة ، هي التى عملت اكثر من غيرها على فصل المجالس عن الاحزاب ، وذلك لأن هذه البرامج برغم ثورتها كانت نماذج معدة ، لا تتطلب اجراءات بل تنفيذا ، وأن تنفذ كما قالت روزا لوكسمبورج (١) « عمليا » وبكل نشاط معربة في قولها هذا عن استشفاف وبعد نظر كبيرين (٢) . ونحن نعرف اليوم كيف اختفت الصيغ النظرية من التنفيذ العملى ، ولكن لو قدر

(١) زعيمة شيوعية المانية ، قُتلت في اضطرابات ١٩١٩ .

(٢) مقتبسة من منشور لروزا لوكسمبورج من « الثورة الروسية » . ويبدو أن روزا لم تكن تتصور ارباب ستالين وحكمه الجماعى ، ولكن عباراتها البعيدة النظر التى حذرت فيها من كت الحريات السياسية والحياة العامة أصبحت وصفا واقعا لوضع الاتحاد السوفياتى في عهد خروشوف . فلقد بينت أن البيروقراطية تظل المنصر الفعّال حيث تنعدم الانتخابات العامة وتندم حرية الصحافة والاصطراع في الراى . وفي ظل اوضاع كهذه تميل الحياة العامة الى النوم !

لهذه الصبغ أن تعيش بعد التنفيذ ، ولو قدر لها أن تقيم الدليل على أنها الترياق الشافي من جميع الشرور ، اجتماعية كانت أو سياسية ، فإن المجالس كان لابد أن تنور على أية سياسة من هذا النوع ، طالما أن الانشقاق بين خبراء الحزب الذين « يعلمون » وبين جماهير الشعب التي كان ينتظر منها أن تطبق هذه المعرفة ، أسقط من الحساب قدرة المواطن العادي على العمل ، وعلى أن يكون لنفسه الرأي الذي يراه . وكان لابد للمجالس والحالة هذه من أن تتحول إلى هيئات مصطنعة ، وذلك في حالة تغلب الروح الثورية للحزب . فحيثما تفرق المعرفة عن العمل ، يضيع مجال الحرية ويختفى .

ولا ريب في أن المجالس كانت مجالات للحرية . وقد رفضت هذه المجالس وهي في وضعها هذا ، أن تعد نفسها أجهزة مؤقتة للثورة ، بل بذلت كل محاولة ممكنة على النقيض من ذلك ، لفرض نفسها كأجهزة دائمة للحكم . ولم يكن هدفها ديمومة الثورة ، بل كانت غايتها التي عبرت عنها بوضوح « وضع القواعد لجمهورية تلقى الاطراء في كل ما تعمله ، وتمثل الحكومة الوحيدة التي تستطيع أن تنهى إلى الأبد ، حقبة الفزوات والحروب الأهلية » . وليست غايتها إقامة فردوس على الأرض أو مجتمع لا طبقي فيه ، ولا تحقيق الحلم في الأخوة الشيوعية والاشتراكية ، وإنما إيجاد « الجمهورية الصحيحة » كالثواب الذي يرجى في نهاية الصراع (١) .

وما كان صحيحا بالنسبة إلى باريس في عام ١٨٧١ ، ظل صحيحا بالنسبة إلى روسيا في عام ١٩٠٥ ، عندما اتضحت نيات مجالس السوفييات « البناء لا الهدامة » . بحيث بات في قدرة شهود العيان من المعاصرين « أن يحسوا بظهور قوة تستطيع في يوم ما أن تحقق التحول في الدولة بعد تأليفها » (٢) .

ولا ريب في أن كوارث الثورات الأخيرة هي التي وادت هذا الأمل في تحول الدولة ، وفي قيام شكل جديد من أشكال الحكم ، يضمن لكل عضو في مجتمعات المساواة العصرية « الاسهام » في الشؤون العامة . وكانت الأسباب متعددة ، ومختلفة بين بلاد وبلاد ، لكن القوى التي تسمى عادة بالرجعية والمضادة للثورة ، ليست بارزة بين هذه الأسباب

(١) راجع جيلنيك ، المصدر نفسه ص ١٢٩ .

(٢) انويلر ، المصدر نفسه ص ١١٠ .

واذا ما عدنا بذاكرتنا الى سجل الثورات التي وقعت في قرننا الحالي، يتبين لنا أن ضعف هذه القوى لا قوتها ، هو الشيء الغالب ، وإن تكرار هزائمها والسهولة التي وقعت فيها الثورات ، وعدم الاستقرار غير الطبيعي والافتقار الى السلطة في معظم الحكومات الاوربية التي أعيدت الى الحكم بعد سقوط أوربة هتلر ، هو الشيء المميز لها . لكن الدور الذي لعبه الثوريون المحترفون والأحزاب الثورية في هذه الأحداث كان مهما للغاية بل كان الحاسم على صعيد بحثنا . ولو لم يطلق لينين شعاره « ستكون السلطة كلها في مجالس السوفييت » ، ما وقعت ثورة أكتوبر في روسيا ، ولكن سواء أكان لينين مخلصا في اعلان الجمهورية السوفياتية أم لم يكن ، فإن حقيقة القضية ان هذا الشعار الذي اطلقه كان متناقضا تناقضا صريحا مع الأهداف الثورية المعلنة للحزب الشيوعي في « تسلم الحكم » ، أى في الاستعاضة عن جهاز الدولة بجهاز الحكم . ولو كان لينين قد أراد فعلا اعطاء السلطات كلها لمجالس السوفييات لفرض العجز الذي يعد الآن من خصائص البرلمان السوفييتي على الحزب نفسه . فأعضاء البرلمان الآن من حزيين ولا حزيين ، يتم ترشيحهم من الحزب ، وهم ينتخبون من المقتربين بما يكاد يشبه الاجماع لعدم وجود قوائم تنافسهم . ولما كان الصراع بين الحزب والمجالس قائما بسبب التضارب في ادعاء تمثيل الثورة والشعب تمثيلا صحيحا ، فإن القضية المعرضة للخطر الآن تحتل أهمية بالغة .

وكانت المجالس تعترض على النظام الحزبي نفسه ، وفي جميع أشكاله ، وقد تأكد هذا الصراع ، عندما كانت المجالس التي تخلقها الثورة ، تتحول ضد الحزب أو الأحزاب التي كانت الثورة غايتها الوحيدة دائما . ولو نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر جمهورية سوفيياتية حقة ، فإن الحزب الشيوعي لا يكون بالنسبة اليها أقل خطرا أو أقل رجعية من الأحزاب الاخرى في العهد البائد (١) .

اما بالنسبة الى شكل الحكم ، وهنا لابد من القول بأن المجالس خلافا للأحزاب الثورية كانت أكثر اهتماما دائما بالجانب السياسي

(١) يبدو ان المؤلفه تنسى وهي تتابع هذا الموضوع بصورة تغلو من الموضوعية ان الذهنية الماركسية اللينينية تنظر الى دكتاتورية الحزب الواحد ، نظرتها الى ضرورة ملحة في مرحلة الانتقال التي يجتازها عملية البناء الاشتراكي .

للثورة ، منها بالجانب الاجتماعى (١) ، فان ديكتاتورية الحزب الواحد ليست الا المرحلة الاخيرة فى تطور الدولة القومية عامة وفى نظام تعدد الاحزاب بوجه خاص .

وقد تبدو هذه الحقيقة من البدهيات فى أواسط القرن العشرين ، عندما تدهورت الديمقراطيات المتعددة الاحزاب فى أوروبا ، الى الحد الذى أصبحت فيه « قواعد الدولة وطبيعة العهد » تتعرض الى الخطر فى كل انتخابات تجرى فى فرنسا أو إيطاليا (٢) .

ولعل مما يلقي الكثير من الضوء والحالة هذه أن نرى أن هذا الصراع نفسه كان قائما من ناحية المبدأ فى عهد كوميون باريس فى عام ١٨٧١ ، عندما لخص أوديسى باردت بدقة متناهية الفرق الرئيسى على صعيد التاريخ الفرنسى ، بين الشكل الجديد للحكم ، الذى يهدف اليه الكوميون ، وبين العهد البائد الذى قدر له أن يعود سريعا ، ولكن فى صورة أخرى لا ملكية اذ قال :

« لما كانت الثورة الاجتماعية لعام ١٨٧١ ناتجة وبصورة مباشرة عن ثورة عام ١٧٩٣ ، اذ تعد استمرارا لها وتكملة ، ولما كانت الثورة السياسية خلافا لثورة عام ١٨٧١ ، وتراجعا عن ثورة عام ١٧٩٣ ، وعودة لأوضاع عام ١٧٨٩ ، فانها قد صرفت النظر عن برنامج وحدة الثورة وعدم تجزئتها ، ورفضت الفكرة القائلة بأن السلطة فكرة ملكية ليس الا ، فى الوقت الذى تبنت فيه الفكرة الاتحادية التى تعد فكرة ليبرالية وجمهورية » (٣) .

ولا ريب فى أن الانسان يدهش من هذه العبارات ، لأنها كتبت فى وقت لم يقم فيه أى دليل ، بالنسبة الى الناس الذين لا يعرفون شيئا عن الثورة الامريكية على الأقل ، على وجود علاقة وثيقة بين روح الثورة والمبدأ الاتحادى . ولكى نقيم الدليل على صحة ما آمن به باردت ، علينا أن نعود الى ثورة فبراير فى روسيا فى عام ١٩١٧ ، والى ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ (٤) ، اذ أن كليهما قد استمرت فترة كافية

(١) مقال لاسكار انويلر من حل مجالس العمال فى المجر فى ديسمبر عام ١٩٥٦ ، بحجة رغبة العمال فى الانصراف الى العمل السياسى .

(٢) دفيرجر ، المصدر نفسه ص ٤١٩ .

(٣) هنريش كويشليين - المصدر نفسه ص ٢٢٤ .

(٤) يصر المؤلف على تسمية ما حدث فى المجر فى عام ١٩٥٦ ، بالثورة ، مع أن تلك الأحداث ، تخلق من معنى الثورة الاصلبة تماما ، وان صح عليها أى شيء ، فلا تجوز =

لتظهر في خطوط عريضة ما تستطيع أية حكومة أن تبدو فيه من مظهر، وما تقوم به أية جمهورية ، إذ قامت هذه الحكومة وتلك الجمهورية على أسس ومبادئ نظام المجالس ، ففي كلتا الحالتين ، ظهرت المجالس أو « السوفيات » الى حيز الوجود في كل مكان ، بالرغم من استقلال كل واحد منها عن الاخرى، كمجالس العمال والجنود والفلاحين في روسيا، والمجالس المتعددة في المجر ، من أمثال مجالس الأحياء المأهولة ، والمجالس الثورية التي تضم المقاتلين ومجالس الكتاب والفنانين التي نشأت في مقاهي بودابست ومجالس الطلاب والشباب في الجامعات ومجالس العمال في المصانع ، والجنود في الجيش ، والموظفين المدنيين .

وكان تشكيل هذه المجالس بين هذه الجماعات المتفرقة ، يكاد يكون متشابها مما جعلها أقرب ما تكون من فروع في منظمة سياسية . ولعل الشيء البارز في هذه التطورات التلقائية في الحادثين ، أن هذه الأجهزة المستقلة والمتفرقة سرعان ما شرعت في عملية تنسيق وادماج عن طريق اقامة مجالس عالية ذات طابع اقليمي أو محلي يمكن عن طريقها أخيرا اختيار المندوبين الى مجلس يمثل البلاد كلها (١) .

ولم تستغرق عملية الادماج هذه في روسيا أكثر من بضعة أسابيع على حين تمت في المجر في غضون أيام .

ونحن نرى هنا ، كما رأينا في التعاهدات المبكرة في التاريخ الاستعماري لأمريكا الشمالية التي تحولت الى موثيق وارتباطات واتحادات ائتلافية ، أن البدا الاتحادى ، أو مبدا الأحلاف والعصبات بين الوحدات المتفرقة ، قد نشأ من ظروف العمل الأولية نفسها ، دون أن يكون متأثرا بالخيلالات النظرية عن احتمالات الحكم الجمهورى في البلاد الواسعة ، حيث لا يقوم ثمة عدو مشترك ، يفرض عليها هذا التماسك والالتحام . وكان الهدف المشترك اقامة جهاز سياسى جديد أو طراز جديد في الحكم الجمهورى يستند الى « الجمهوريات الأولية » بطريقة لا تحرم فيها سلطاتها المركزية هيئاتها التأسيسية حقها الاصلى في التأسيس ، فالمجالس ، وهى غيرى بعبارة أخرى على قدرتها على العمل وتكوين الراى العام ، تجد نفسها ملزمة على اكتشاف التجزئة في

= تسميتها الا بالثورة المضادة . لكن أيامها كانت ممدودة ، ولا تكفى هذه الأيام التي لا تتجاوز عدد أصابع اليدين لجل تجاربها ، دروسا في الثورات على الإطلاق .

(العرب)

(١) راجع كتاب انويلر ص ١٥٥ - ص ١٥٨ .

السلطة ، واكتشاف نتيجهتها المهمة الأخرى وهى ضرورة الفصل بين السلطات فى الحكم .

وكثيرا ما قيل : ان الولايات المتحدة وبريطانيا من الدول القليلة التى سار فيها النظام الحزبى سيرا ناجحا الى الحد الذى ضمن الاستقرار ووجود السلطة . ولعل من قبيل المصادفة أن نظام الحزبين يتفق مع الدستور الذى يركز الى تجزئة السلطة وتوزيعها على فروع الحكم المختلفة ، كما ان من اسباب استقراره الاعتراف بالمعارضة كمؤسسة من مؤسسات الحكم . لكن مثل هذا الاعتراف لا يكون ممكنا الا اذا افترضنا أن الأمة لا تؤلف « وحدة لا تمكن تجزئتها » ، وان فصل السلطات ، لا يولد العجز بل يخلق السلطة ويضمن استقرارها .

ولا شك فى أن هذا المبدأ هو الذى مكن بريطانيا من أن تنظم ممتلكاتها ومستعمراتها المنتشرة فى كل مكان فى جامعة للشعوب البريطانية ، ومكن المستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية من الاتحاد فى نظام فيدرالى للحكم (١) . ولا ريب فى أن ما يميز نظامى الحزبين فى هذين البلدين برغم ما بينهما من اختلافات كثيرة ، عن أنظمة الأحزاب المتعددة فى الدول الأوروبية القومية ، ليس فنيا على الإطلاق ، وإنما هو خلاف جذرى فى المفاهيم حول السلطة ، يتناول الجهاز السياسى كله (٢) . وإذا كان لابد لنا من تصنيف العهود القائمة طبقا لمبدأ السلطة الذى يستند إليه كل عهد منها ، فإن الفسوق بين ديكتاتورية

(١) لا يمكن تطبيق هذا المبدأ على جامعة الشعوب البريطانية على الإطلاق . إذ أن هذه الجامعة لم تعد تمثل دولة تتجزأ فيها السلطات ، كما تحاول المؤلفة أن تقول ، وإنما هى ارتباط واه ، فرغته بعض الظروف الاقتصادية التى خلفتها القرون الطويلة من التبعية الاستعمارية على بلاد ، كل واحدة منها مستقلة عن الأخريات ومن بريطانيا نفسها تمام الاستقلال . ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة أن بعض دول هذه الجامعة كالهند والباكستان وغانا وغيرها قد آثر الانفصال حتى من التبعية الاسمية للتاج البريطانى .

(الحرب)

(٢) دوفيجر - المصدر نفسه ص ٣٩٣ - وهو يقول : ان بريطانيا العظمى وممتلكاتها المستقلة بنظام الحزبين فيها تختلف كل الاختلاف عن البلاد الأوروبية القسارية التى يسودها نظام الاحزاب المتعددة . وتصبح أقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية برغم نظامها الرئاسى .

ويدور أن التمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام الأحزاب المتعددة ، أصبح الأساس فى التفريق بين العهود الراهنة وتصنيفها . ولا يمكن اعتبار الدول التى يسودها نظام الحزبين دون اعتبار المعارضة ، مستقرة تماما كالوضع فى ألمانيا مثلا ، وذلك لأنها تصبح شبيهة بنظام الأحزاب المتعددة .

الحزب الواحد وبين نظام الأحزاب المتعددة ، لا يبدو كبيراً كالفرق الذي يفصلهما معا عن نظام الحزبين .

وبعد أن حلت الأمة في القرن التاسع عشر محل الملك المطلق ، جاء دور الحزب في القرن العشرين ليحل محل الأمة . ومن هنا كانت الخصائص البارزة للأحزاب العصرية ، كالتركيب الاوتوقراطي والاوليجاركي (سيطرة الفرد وسيطرة القلة) ، والافتقار الى الديمقراطية الداخلية والحرية فيه ، والميل الى جماعية الحكم ، وادعاء التنزه عن الخطأ ، مفقودة في الولايات المتحدة ، والى حد كبير من بريطانيا (١) .

وبالرغم من صحة القول بأن نظام الحزبين قد اثبت كوسيلة للحكم ، قدرته على الحياة ، وقدرته على ضمان الحريات الدستورية ، فان من الصحيح تماما القول أيضا ، بأن جل ما استطاع هذا النظام تحقيقه هو ضمان حد من رقابة المحكومين على الحاكمين ، دون أن يمكن المواطن بأية صورة ، من الاسهام في الشؤون العامة ولعل أقصى ما يمكن أن يطمح اليه المواطن في ظل هذا النظام هو أن « يمثل » ، وأن كان في الواضح أن التمثيل لا يكون الا « لمصالح » الناهخين وسعادتهم ، أما أفعالهم وآراؤهم ، فلا يمكن تمثيلها على الإطلاق . ولا يمكن التيقن في ظل هذا النظام من حقيقة رأى الشعب ، لسبب بسيط واحد ، وهو أن هذا الرأى معدوم وغير موجود . ويتم تشكيل الآراء فى عملية من المناقشة الحرة ، والحوار الواضح .

أما عندما تنعدم الفرصة لتشكيل هذه الآراء ، فقد تكون هناك ، حالات نفسية عند الجماهير ، وعند الافراد ، وهى عند الآخرين أكثر ضعفا وأقل ثباتا منها عند الأولين ، لكن الآراء غير موجودة . وعلى هذا الأساس فان خير ما يستطيع « الممثل » أن يفعله ، هو أن يعمل كما كان ناخبوه سيعملون لو أتيحت لهم فرصة العمل .

ولا يصح هذا القول على قضايا المصلحة والسعادة ، إذ يمكن

(١) اعتقد أن دوفرجر ، الذى يبين هذا الفرق بين البلدين الانجلو - سكسونيين ، وبين الدول القومية القارية ، مخطئ كل الخطأ ، فى عدة حرب الاحرار منسوخا ، لجعل من بريطانيا بلد الحزبين ايضا .

لكن الخطيئة الكبرى التى وقعت فيها المؤلفة ، هى قولها أولا : ان الحزبين الأمريكيين يخلوان من الاوتوقراطية والاوليجاركية ، وثانيا أن أمريكا تبرز بريطانيا في اختفاء هذه المظاهر منها .
(العرب)

التثبت منها بصورة موضوعية ، ولا سيما حيث تقوم الحاجة الى العمل والقرار ، نابعة من الصراعات بين الجماعات ذات المصالح المختلفة .

وفي مكنة الناخبين أن يؤثروا على أعمال ممثلهم بالنسبة الى المصالح ، عن طريق جماعات الضغط ، والعمل وراء الكواليس وغير ذلك من الأساليب ، أى أنهم يستطيعون أن يرغبوا ممثلهم ، على تنفيذ رغباتهم على حساب رغبات الجماعات الأخرى من الناخبين ومصالحهم .

ويستطيع الناخب في جميع هذه الحالات ، أن يعمل مدفوعا باهتمامه بحياته الخاصة وسعادته . وتكون البقية الباقية من السلطة في يديه ماثلة للأكراه المتهور الذى يفرضه « المشهد » على شخصيته طالبا اليه الطاعة مخافة التشهير به ، وليست ماثلة للسلطة التى تنبع من العمل المشترك والتشاور المتبادل .

ومهما كان الوضع ، فإن الناس عموما ، وعلماء السياسة بوجه خاص ، لا يشكون فى أن الأحزاب وهى المحتكرة لترشيح الممثلين ، لا يمكن أن تعد أجهزة شعبية ، بل انها على النقيض من ذلك ، الأدوات الفعالة لوقف سلطة الشعب والسيطرة عليها ، وليس ثمة من شك فى أن الحكم التمثيلي قد تحول الى حكم القلة فى الواقع ، وإن لم يكن فى المعنى التقليدى لهذا الحكم ، أى أن تحكم القلة لمصلحتها . ومانسميه اليوم بالحكم الديموقراطى لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال الحكم تسيطر فيه القلة ، لمصلحة الكتلة افتراضا (١) . وتكون هذه الحكومة ديموقراطية من حيث انها تجعل رخاء الشعب وسعادة الافراد ، هدفها الاساسيين ، ولكنها تكون حكم القلة من حيث ان السعادة العامة والحرية العامة ، قد أصبحتا من جديد وقفا على القلة ليس الا .

وعلى المدافعين عن هذا النظام الذى هو نظام « دولة الرفاه » . ان ينكروا اذا كانوا حقا من ذوى العقائد الديموقراطية والليبرالية ، وجود

(١) ما دامت المؤلفة تعترف هنا مثل هذا الاعتراف الواضح ، بأن الحكم فى نظام الحزبين ، يكون فى ايدى القلة ، وأنه لا يعمل لمصلحة الكتلة الا افتراضا ، وهذه حقيقة لا تناقضها فيها بل تؤيدها كل التأييد ، فإن ما يثير الدهشة حقا هو افتراضها على الحكم الثورى الذى تمارسه الطلائع الثورية التى يمثلها اما التنظيم السياسى لجموع الشعب العامل ، او نظام الحزب الواحد ، إذ ان هذه القلة ، اذا فرضنا جدلا وجودها ، وهى لم موجودة فى حالات كثيرة ، تكون أكثر عددا من قلة الحكم الذى تشير اليه ، ومن ثم أصبح تمثيلا للشعب .

السعادة العامة والحرية العامة ، أصلا وموضوعا . وعليهم أن يصروا على أن السياسة عبء ، وأن غايتها ليست سياسية . وعليهم أن يتفقوا مع سان جوست في قوله : « تكون حرية الشعب في حرية حياة أفرادها . ولكن ليست هذه هي النقطة المهمة . إذ أن الحكومة لا تملك القوة لحماية هذا الوضع البسيط من القوة نفسها » . أما إذا كانوا من الناحية الأخرى ، قد تعلموا ما شهدته هذا القرن من غليان واضطراب ، فانهم لابد أن يكونوا قد فقدوا تصورهم الليبرالي بوجود طيبة أصيلة عند الشعب ، وأن يصلوا بعد ذلك إلى الاستنتاج بأن « ليس ثمة شعب قد حكم نفسه » وأن « إرادة الشعب فوضوية كل الفوضوية » ، إذ أنها تريد أن تفعل ما تشاء ، وأنه يقف موقف العداء من جميع الحكومات لأن الحكم والقيد صنوان لا يفترقان ، وأن القيد من ناحية التعريف « خارجي بالنسبة للمقيد نفسه » (١) .

وبالرغم من صعوبة البرهنة على هذه الأقوال ، فإن إنكارها ونفيها أكثر صعوبة ومشقة . وإن لم يكن من الصعوبة إبراز الافتراضات التي تركز إليها . ولعل أكثر الفرضيات اتصالا بها ، وضررا من الناحية النظرية ، هو القول بأن الشعب والجمهير شيء واحد ، إذ أنه يتردد كثيرا في مسامع الذين يعيشون في المجتمعات الجماهيرية ، والذين يتعرضون إلى ما فيه من استغزازات عدة . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة إلينا جميعا ، لكن المؤلف الذي اقتبست منه هذه الأقوال السابقة يعيش في بلاد تحولت فيها الأحزاب منذ أن قاله ، إلى حركات جماهيرية تعمل خارج إطار البرلمان وتغزو جميع الآفاق الاجتماعية والخاصة للحياة العائلية والتعليم والمشروعات الثقافية والاقتصادية (٢) . ويكون استصواب هذه المعادلات في مثل هذه الحالة واضحا كل الوضوح .

ومن الصحيح أن المبدأ التنظيمي لهذه الحركات يماثل وجود الجماهير العصرية ، لكن ما فيها من استهواء ضخم ، يقوم في شك الشعب وعدائه لنظام الأحزاب القائمة ، ولتمثيله الراهن في البرلمان .

(١) دوفيرجر - المصدر نفسه ص ٤٢٣ .

(٢) لعل الخطأ الكبير في كتاب دوفيرجر ، رفضه التمييز بين الحزب والحركة ، وهو رفض لا يمكن تفسيره . ولأرب في أنه يعجز عن رواية تاريخ الحزب الشيوعي إذ لم يشر إلى المرحلة التي يتحول فيها إلى حركة جماهيرية . ولا شك أيضا أنه كان لغة فرق كبير بين الحركتين النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا ، وبين الأحزاب الديمقراطية .

(المؤلف)

أما إذا كان هذا الشك معدوما كما هي الحال مثلا في الولايات المتحدة ، فإن أوضاع المجتمع الجماهيرية ، تكون في البلاد التي لم تتطور فيها المجتمعات الجماهيرية بعد كفرنسا مثلا ، معرضة للوقوع فريسة لهذه الحركات الجماهيرية إذ كان ثمة من عداة كاف للنظام الحزبي والبرلماني فيها .

وفي وسع الانسان اصطلاحا أن يقول ، انه كلما كان فشل النظام الحزبي أكثر وضوحا وبروزا ، كان من الأسهل على الحركات الجماهيرية ، لا أن تستهوى الشعب وأن تنظمه فحسب ، بل وأن تحوله الى جماهير أيضا . ولا ريب في أن الواقعية الراهنة المتمثلة في اليأس من طاقات الشعب السياسية ، تختلف من الناحية العملية عن واقعية سان جوست في أنها تركز ارتكازا قويا على التصميم الواعي أو اللاواعي على انكار واقع المجالس ، وعلى التسليم بأن ليس ثمة ولن يكون أى نظام بديل عن النظام الراهن .

والحقيقة التاريخية في الموضوع أن نظامي الأحزاب و المجالس متزامنان ، إذ أن كليهما لم يكن معروفا قبل عهد الثورات ، بل كان نتيجة للنزوع الثوري العصري ، بأن من حق السكان في أى بلاد أن يشتركوا في مجالها السياسي العام .

وقد انبثقت المجالس خلافا للأحزاب دائما في أثناء الثورات نفسها ، ونبعث من الشعب كأجهزة ذاتية للعمل والنظام . والنقطة الأخيرة جديرة بالتأكيد ، فليس ثمة من شيء يتناقض تناقضا كبيرا مع القاعدة القديمة من الميول الطبيعية الفوضوية والخارجة عن القانون للشعب الذي يكون بلا كوابح من حكومته من ظهور هذه المجالس ، إذ انها كانت حيث ظهرت - ولا سيما أبان الثورة المجرية - معنية بإعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ، وإقامة نظام جديد (١) .

ولم يسبق للأحزاب التي تختلف عن الكتلة التي تنشأ عادة في البرلمانات والمجالس سواء أكانت وراثية أم تمثيلية ، أن انبثقت أبان الثورات ، فهي إما أن تسبقها في العادة كما حدث في القرن العشرين أو تنمو مع توسع قاعدة حق الاقتراع .

وهكذا كان الحزب سواء أكان امتدادا لكتلة برلماني، أم خلقا جديدا

(١) مقتبس من تقرير الأمم المتحدة عن مشكلة المجر لعام ١٩٥٦ .

خارج الاطار البرلماني ، منظمة قصد منها تزويد الحكم البرلماني بالتأييد اللازم من الشعب على حين كان من المفهوم دائما أن الشعب ، يضمن هذا التأييد عن طريق الاقتراع - في الوقت الذي يظل فيه العمل - امتيازاً خاصاً بالحكومة .

وإذا قدر للأحزاب أن تصبح نضالية ، وأن تدخل في مجال العمل السياسي دخولا قويا فانها تخالف بذلك مبدأها الخاص بها ومهمتها في الحكم البرلماني ، أي أنها تصبح هدامة ، دون النظر الى عقيدتها أو مذهبها .

ولقد حصر تفسخ الحكم البرلماني وانحلاله في ايطاليا والمانيا بعد الحرب العالمية الأولى مثلا وفي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عن الصورة التي قامت فيها الاحزاب التي تؤيد الوضع القائم ، بالمساعدة الفعلية على تقويض العهد القائم ، في اللحظة التي تجاوزت فيها هذه الاحزاب حدودها التنظيمية . ولا ريب في أن العمل والاسهام في الشئون العامة ، وهما مطمحان من مطامح المجالس ، ليسا دليلين على القوة والحيوية بل على الضعف والهدم في نظام كان التمثيل مهمته الأولى دائما .

فمن الصحيح حقا أن يقال : ان الحاصية الاساسية لجميع النظم الحزبية بالرغم من اختلافاتها الواسعة هو أنها « تسمى المرشحين للوظائف الانتخابية في الحكم التمثيلي » ، وان من الصحيح أن يقال أيضا : ان «عمل الترشيح نفسه كاف لخلق الحزب السياسي» (١) ، وكان وجسود الحزب كتنظيم ، يفترض منذ البداية أن يكون اشراك المواطن في الشئون العامة مضمونا عن طريق أجهزة أخرى ، أو أن هذا الاشراك غير ضروري ، وأن على هذه الطبقة الجديدة التي قبلت في المجتمع من السكان أن تقنع بتمثيلنا - أو أن تكون أخيرا جملع القضايا السياسية في دولة الرفاه - مشاكل ادارية يصرفها الخبراء ويقررونها ، فيكون ممثلو الشعب أنفسهم في هذه الحالة مفتقرين الى المجال الصحيح للعمل ، ولا يعدو دورهم ، أن يكونوا موظفين اداريين لا يختلف عملهم ، بالرغم من حصره في المجال العام عن عمل المديرين في المصالح الخاصة . وإذا ثبت ان الافتراض الاخير هو الصحيح ، وليس ثمة من ينكر ذلك الحد من الضعف الذي وصل اليه المجال السياسي في مجتمعاتنا الجماهيرية ، اذ تحول الى مجرد ادارة من

(١) راجع كتاب كاسيليني الرائع من « دواسة النظام الحزبي » ص ٢١ . وبعد هذا الكتاب صحيحا تماما بالنسبة الى السياسات الامريكية . أما بالنسبة الى النظم الحزبية الاوربية فهو مفرق في التقيد الفني والاصطناع .

النوع الذي توقعه أينجلز في المجتمعات التي لا طبقات فيها ، فان المجالس تكون في هذه الحالة منظمات موروثية من الاسلاف لا تمت بأية صلة الى ملكوت الشئون الانسانية .

ويجوز أن ينطبق هذا الوضع أيضا أو ما يشابهه على النظام الحزبي ، وذلك لان الادارة وتصريف الامور ، تكون في هذه الاعمال التي تملئها الحاجة الكامنة وراء جميع العمليات الاقتصادية ، لا مجرد أمور لاحزبية ، بل ومتحررة من التكتلات أيضا . ولا تحتاج المصالح المتضاربة للجماعات في المجتمعات التي تتحكم فيها الوفرة ، الى أن تسوى بعضها على حساب البعض ، ولا يصح مبدأ التعارض ، الا حيث مجالات الاختيار التي تتخطى الآراء الموضوعية والواضحة للخبراء .

وعندما يتحول الحكم الى مجرد ادارة ، فان النتيجة الطبيعية للنظام الحزبي هي العجز والتبديد . ولعل العمل الوحيد غير المنسوخ الذي يستطيع النظام الحزبي أن يؤديه في مثل هذا العهد ، هو حمايته من فساد الموظفين العاملين ، وان ظل في مكنة رجال الشرطة أدائه بشكل أفضل وأكمل (١) .

وقد برز الصراع بين النظامين ، أي نظام الاحزاب ونظام المجالس الى المقدمة في ثورات القرن العشرين . وكان موضوع الصراع التقرير بين التمثيل من ناحية وبين العمل والاسهام فيه من الناحية الاخرى . وكانت المجالس أجهزة للعمل على حين كانت الاحزاب الثورية أجهزة للتمثيل . وبالرغم من أن هذه الاحزاب كانت مترددة في الاعتراف بالمجالس كأدوات « للصراع الثوري » ، فانها حاولت حتى في خضم الثورة ، ان تحكمها عن طريق السيطرة عليها من الداخل . وكانت تدرك كل الادراك ، أن ليس ثمة من حزب مهما كانت ثورته يستطيع أن يعيش بعد تحول الحكم الى جمهورية سوفياتية صحيحة . وكانت الحاجة الى العمل عند الاحزاب مرحلية ، وكانت ترى ولا شك أن المزيد من العمل بعد نصر الثورة ، يصبح أمرا لا ضرورة له بل وهداما . ولم يكن سوء النية والسعي وراء السلطة هما العساقلين الحاسمين اللذين دفعا الثوريين المحترفين الى

(١) كاسيليني - المصدر نفسه ص ٧٧ - ويبين المؤلف ببعض الأمثلة الطريفة ، قلة عدد المقترعين الذين يهتمون اهتماما فعليا في الشئون العامة . ويصل من هذه الأمثلة الى استنتاج يقول : ان الناصحين لا يستطيعون اكتشاف الفساد في الحكم ، وان اكتشفوه فانهم لا يستطيعون اخراج الفاسدين منه .

الانتقاص على الأجهزة الثورية للشعب ، وإنما كان حافزهم اليه هو
المعتقدات الأولية التي اشتركت فيها الأحزاب الثورية مع غيرها من
الأحزاب . وكانت هذه الأحزاب كلها تتفق على أن سعادة الشعب هي غاية
الحكم ، وأن الإدارة لا العمل هي جوهر السياسة ولبابها .

ولعل من الحق أن نقول في هذا الصدد : أن جميع الأحزاب من
أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تشترك في أمور تفوق في كثرتها تلك التي
اشتركت فيها الجماعات الثورية في أي يوم مع المجالس . يضاف إلى هذا ،
أن السلطة الكبرى أو التصميم على سحق المجالس عن طريق الاستعمال
القاسي لوسائل العنف ، لم يكونا العامل الذي بت في القضية أخيرا
لمصلحة الأحزاب أو ديكتاتورية الحزب الواحد .

وإذا صح أن الأحزاب الثورية لم تفهم في أي يوم المدى الذي كان
نظام المجالس مرتبطا فيه مع ظهور الشكل الجديد للحكم ، فإن من
الصحيح أيضا أن هذه المجالس عجزت عن تفهم المدى الهائل الذي يتحتم
على أجهزة الحكم في المجتمعات العصرية أن تؤدي في إطاره مهام الإدارة .
ولعل الخطيئة القاتلة التي وقعت هذه المجالس فيها دائما ، أنها لم تميز
تمييزا واضحا بين الاسهام في الشؤون العامة والإدارة أو تصريف الأمور
طبقا للمصلحة العامة . ولقد حاولت المجالس العمالية المرة تلو المرة ،
تسلم الإدارة في المصانع ، فانتهت محاولاتها كلها إلى الفشل الذريع .
ولقد سمعنا من يقول ٠٠٠ « أن إرادة الطبقة العاملة قد تحققت ، إذ
ستقوم مجالس العمال بإدارة المصانع (١) » . ويبدو أن هذه الإرادة
العمالية لم تكن أكثر من مجرد محاولة من الحزب الثوري لوقف مطامع
المجالس السياسية وإقصاء أعضائها عن المجال السياسي وإعادة تفهم إلى
المصانع . ويستند شكنا هذا إلى حقيقتين أولاهما أن المجالس كانت
سياسية من الناحية الأولى وإن مطالبها الاجتماعية والاقتصادية كانت تلعب
دورا ثانويا ، وكان هذا الافتقار إلى العناية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية
في رأى الحزب الثوري دليلا واضحا على سيطرة عقلية « الطبقة الوسطى
— الخفيضة ، المتصنعة لليبرالية والجمادة عليها » (٢) . لكن هذا الافتقار
كان يعنى في الواقع نضجها السياسي ، على حين كانت رغبة العمال في

(١) وقعت هذه الظاهرة في كثير من البلاد التي تألفت المجالس فيها إبان ثوراتها .

(٢) هذه هي التهم التي وجهها الحزب الشيوعي اليوجوسلافي إلى الثورة الجرية —
راجع مقال أنويلر . ولا تعد هذه جديدة ، فقد وجهت المرة تلو المرة في الثورة
الروسية .

أن يتولوا إدارة مصانعهم دليلا على الرغبة المتوقعة برغم بعدها عن السياسة عند الأفراد ، للارتقاء بمراكزهم التي كانت وفقا حتى تلك اللحظة على الطبقات الوسطى .

وليس ثمة من شك في أن الناس الذين يمتنون الى الطبقات العاملة ، لا يفتقرون الى المواهب الادارية . لكن المشكلة هي أن مجالس العمال كانت أسوأ الأجهزة قدرة على اكتشاف هذه المواهب . فالمعروف أن من تختارهم هذه المجالس على ضوء ثقتها بهم من أوساطها ، يختارون على أساس قيمتهم السياسية ، وأمانتهم ، ومكانتهم الشخصية وكرامتهم وقدرتهم على الحكم ، وأحيانا شجاعتهم البدئية ، ومثل هؤلاء الناس ، القادرين كل القدرة على العمل في المجال السياسي ، لابد أن يفشلوا اذا ما أوكلت اليهم ادارات المصانع أو غيرها من المهام الادارية . فالمزايا التي يجب توافرها في رجل الدولة أو السياسي هي غير المزايا التي يجب توافرها في مدير المصنع أو اداريه ، ومن النادر أن تجتمع هذه المزايا كلها في شخص واحد ، إذ أن على الاول أن يعرف طريقة التعامل مع الناس في حقل العلاقات الانسانية التي تمثل الحرية مبدأها ، على حين أن على الآخر أن يعرف كيفية التصرف بالامور والناس في مجال حيوي تكون الحاجة مبدأه . ولقد أدخلت مجالس المصانع عنصرا جديدا للعمل في إدارة الامور وسياستها ، ولم يكن في وسع هذا العنصر الا أن يخلق الفوضى في ادارتها (١) . ولا ريب في أن هذه المحاولات المقضى عليها بالفشل سابقا هي التي أضفت على نظام المجالس سمعته السيئة .

وقد يكون صحيحا ان هذه المجالس كانت عاجزة عن تنظيم الجهاز الاقتصادي للبلاد أو إعادة بنائه ، ولكن من الصحيح أيضا أن السبب الرئيسي في فشلها لم يكن تعود أعضائها الخروج على القوانين وانما كان مزاياهم السياسية الخاصة . ولعل السبب الرئيسي من الناحية الاخرى في نجاح أجهزة الحزب ، بالرغم من عيوبها الكثيرة المتمثلة في التبديد والفساد والنقص في الكفاية أحيانا ، في الوقت الذي فشلت فيه هذه

(١) حكم عام تصدره المؤلف وتطلعه دون أن تقيم الدليل على صحته على أساس علمية أو موضوعية . ولنا في حاجة الى ايراد الأمثلة من التجارب المختلفة لاثبات بطلان هذا الحكم ، ويكفي أن نورد فقط على سبيل المثال ، رجلين ، هما خروشوف في الاتحاد السوفياتي وارنست بيغن وزير خارجية بريطانيا في حكومة العمال الاخيرة .

المجالس ، يقوم فى طبيعة تركيبها الاوتوقراطى والاوليجاركى التى أفقدتها الثقة على الصعيد السياسى .

وكانت الحرية دائما حيث وجدت كحقيقة ملموسة ، محدودة فى مجالاتها . وتتضح هذه الحقيقة بصورة واضحة فى أكثر الحريات السلبية بداية وأهمية وأعنى بها حرية الحركة . فلقد كانت حدود البلاد القومية أو أسوار الدولة المدنية تضم المجال الذى يستطيع فيه الناس التحرك بحرية وحمايتهم . أما المعاهدات والضمانات الدولية فتؤمن امتداد هذه الحرية المحددة مكانيا لتشمل المواطنين فى أثناء وجودهم خارج بلادهم . ومع ذلك ، فقد ظل هذا التوافق الاول بين الحرية والمجال المحدد ظاهرا بالرغم من الاوضاع العصرية .

وما ينطبق على حرية الحركة ينطبق أيضا على الحرية بوجه عام : فالحرية فى معناها الايجابى ممكنة فقط عندما تكون بين أنداد ، أما المساواة نفسها فليست مبدأ عالمى الشمول بأية حال ، وانما تطبق فقط ضمن قيود معينة ، ومجالات محدودة . واذا جاز لنا - على ضوء ما قاله جون ادامز فى معناه لا فى مبناه - ان نعاذل بين مجالات الحرية وبين الملكوت السياسى نفسه ، فاننا نميل ، طبقا لما ذكره عن مجالات المظاهر ، الى الظن بأن هذه المجالات تؤلف جزرا نائية فى المحيط ، أو واحات فى صميم الصحراء . وانى لأعتقد أن هذه الصورة لا تتكون لدينا من هذا المجاز وحده ، وانما من سجل التاريخ نفسه .

ولعل الظاهرة التى تهمنى هنا هى ما دأب الناس على تسميته بالصفوة المختارة . ولعل مشكلتى مع هذا التعبير لا تنجم عن شكى فى ان الطريقة السياسية للحياة لم تكن فى يوم ما ولن تكون طريقة حياة الكثيرين ، وان كان العمل السياسى من ناحية التعريف بهم ، ما يزيد على الكثرة ، أى بعبارة أخرى ، مجموع المواطنين .

ولا تكون العواطف السياسية كالشجاعة والبحث عن السعادة العامة ، وتذوق الحرية العامة ، والطموح الرامى الى التفوق لا فى المركز الاجتماعى والمنصب والادارة فحسب ، بل وفى الانجاز ونيل التقدير أيضا - نادرة الى الحد الذى نميل الى تصوره ، ولا سيما أننا نعيش فى مجتمع قلب القيم كلها الى قيم اجتماعية ، وانما هى أكثر من المعتاد غالبا وفى جميع الظروف .

أما خصومتى لتعبير الصفوة المختارة فنابعة من ان هذا التعبير يعنى طرازا أوليجاركيًا من الحكم تحكم فيه القلة وتسيطر

على الكثرة . وفى وسع الانسان أن يستنتج من هذا ، كما استنتج جماع تفكيرنا السياسى ، ان الحكم هو جوهر السياسة ، وأن الشعور السياسى الغالب ، هو شعور الرغبة فى الحكم والسيطرة . لكن هذا الاستنتاج فى رأى خاطئ كل الخطأ . وتوضح الحقيقة الواقعة ، وهى أن « الصفوات » السياسية كانت تقرر دائما المصائر السياسية للكثرة ، وكانت تفرض فى معظم الحالات سيطرتها عليها ، الحاجة الماسة من الناحية الأولى لدى القلة لحماية انفسها من الكثرة ، أو حماية جزيرة الحرية التى أصبحت هذه القلة تستوطنها من بحر الحاجة المحيط بها ، كما توضح من الناحية الأخرى ، المسئولية الملقاة بصورة آلية رتيبة على عواقب أولئك الذين يهتمون بمصائر الذين لا يهتمون بمصيرهم . لكن هذه الحاجة والمسئولية لا تسمان لباب الجوهر الحقيقى لحياتهم وهو الحرية ، اذ انهما عارضتان وفرعيتان بالنسبة الى ما يدور فعلا داخل المجال المحدود لهذه الجزيرة نفسها .

واذا ما صغنا هذا رأى فى ضوء تعابير النظم الراهنة ، تبين لنا أن الحياة السياسية للعضو فى الحكومات التمثيلية تتحول الى واقع حى ، اما فى البرلمان أو فى الكونجرس حيث يجلس هذا العضو مع أنداده ، مهما كانت المدة التى يقضيها من وقته فى حملته الانتخابية وفى محاولة الوصول الى أصوات الناخبين والإصغاء الى ما يقولونه . وليست النقطة المهمة فى هذا الموضوع هى زيف هذا الحوار واصطناعه فى الحكومات الحزبية العصرية حيث لا يستطيع المقترح ، باستثناء أوضاع الانتخابات التمهيدية فى أمريكا ، أن يؤيد أو يرفض الاختيار الذى قام به سواء ودون إشراكه ، كما انها لا تعنى المساواة الظاهرة ، كتطبيق الأساليب التجارية المستعملة فى شارع مديسون (١) . على العلاقات بين الممثل والناخب بحيث تغدو كعلاقة البائع بالشارى . وحتى لو كان هناك اتصال بين الممثل والمقترح ، أو بين الأمة والبرلمان ، وهو الاتصال الذى يمثل وجوده الفرق البارز بين حكومتى بريطانيا وأمريكا من ناحية وبين حكومات أوروبا الغربية من الناحية الأخرى ، فان هذا الاتصال لا يكون بين أنداد متساوين ، وانما بين الطامعين فى الحكم وبين الراضين بأن يحكموا . ولعل مما يتفق مع طبيعة النظام الحزبى أن تستعيز عن قاعدة « حكومة من الشعب وللشعب » بقاعدة أخرى ، وهى « حكومة من الصفوة النابعة من الشعب ، للشعب » (٢) .

(١) من شوارع مدينة نيويورك الرئيسية المعروفة بمحالتها التجارية الكبيرة .

(٢) دوفيجر - المصدر نفسه ص ٤٢٥ .

وكثيرا ما قيل : ان « الأهمية الكبرى للأحزاب السياسية » يجب ان تظهر في تأمين « الاطار اللازم لتمكين الجماهير من أن تجند من صفوفها ، صفواتها المختارة » (١) ، ولعل من الصحيح أيضا أن يقال : ان الأحزاب هي التي أتاحت المجال بصورة رئيسية أمام الأعضاء الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا للعمل السياسي . وليس ثمة من شك في أن الحزب بوصفه المؤسسة البارزة للحكم الديمقراطي يعاثل أحد الاتجاهات الرئيسية في الصعر الحديث ، وأعني به المزيد المستمر والشامل للمساواة في المجتمع ، لكن هذا القول لا يعنى بأية حال ، أنه يعاثل الأهمية البارزة للثورة في العصر الحديث أيضا .

ولقد حلت « الصفوة النابعة من الشعب » محل الصفوات القديمة القائمة على أساس النسب والثراء ، لكنها لم تمكن الناس في أى مكان من الدخول الى الحياة السياسية ليشاركوا في الشؤون العامة . وظلت العلاقة بين الصفوة الحاكمة وبين الشعب ، أو بين القلة التي يؤلف أفرادها وحدهم المجال العام وبين الكثرة التي يقضى أفرادها حياتهم خارج هذا المجال - في زوايا النسيان ، على حالها لم تتبدل .

ولا تقوم المشكلة من وجهة نظر الثورة ، واستمرار الروح الثورية في الظهور الفعلي للصفوة الجديدة . فالعقيدة الديمقراطية لا الروح الثورية في مجتمعات المساواة هي التي تميل الى انكار العجز والافتقار الفاضح الى اهتمام اقسام كبيرة من السكان بالقضايا السياسية . وتقوم المشكلة في الافتقار الى المجالات العامة ، التي لا بد للشعب كله من ولوجها ، والتي يمكن اختيار الصفوات منها ، أو يمكن لهذه الصفوات أن تختار نفسها منها . فالمشكلة والحالة هذه ، هي أن السياسة قد غدت حرفة وعملا ، وأن الصفوة والحالة هذه تختار طبقا للمقاييس والقواعد التي لا تعد سياسية في ذاتها . ومن طبيعة نظام الأحزاب المتعددة نفسه ، أن تتمكن المواهب السياسية الصحيحة من تأكيد نفسها في حالات نادرة ، ولعل ما هو أكثر ندرة منها ، ان تظل المزايا السياسية المعنية حية ، برغم المناورات الوضيعة للسياسات الحزبية ، بطوابعها التي لا تخرج عن حدود الصفقات التجارية البسيطة .

وكان المشتركون في المجالس بالطبع من هذه الصفوة ، بل لعلمهم كانوا يؤلفون الصفوة السياسية الوحيدة للشعب والتي تنبع من

(١) دوفريجو - المصدر ص ٤٢٦ .

الشعب في هذا العالم المعاصر ، وان كان أعضاؤها لا يشرحون من القمة ولا يلقون الدعم من القاعدة .

ويميل المرء بالنسبة الى هذه المجالس الاولى التي نبعت في الأماكن التي يعيش فيها أفراد الشعب أو يشتغلون ، الى القول بأنهم هم الذين اختاروا أنفسهم فالذين قاموا بتنظيم أنفسهم هم أولئك الذين يعنون بالشئون العامة ويبادرون الى العمل فيها ، اذ أنهم الصفوة السياسية للشعب التي دفعت بها الثورة الى العراء . وراح أعضاء المجالس في هذه الجمهوريات الاولى « يختارون ممثلهم للمجالس التي هي أعلى رتبة . ولما كان هؤلاء الممثلون يختارهم أقرانهم . فانهم ما كانوا ليتعرضوا الى أى ضغط لا من أعلى ولا من أسفل . وكانت مكانتهم لا تتركز الا على ثقة أقرانهم ، ولم تكن هذه المساواة أمرا فطريا بل نتيجة سياسية ، اذ أنها لم تولد معهم ، وانما كانت المساواة التي فرضها التزامهم أولا بعمل مشترك ثم مبادرتهم الى تنفيذ هذا العمل . وكان النائب بعد اختياره للمجلس الأعلى رتبة يجد نفسه ثانية بين أقرانه ، اذ ان النواب على أى مستوى في هذا النظام هم أولئك الذين وكل اليهم القيام بعمل معين . وليس ثمة من شك في أن هذا الشكل من الحكم ، اذا مضى في تطوره كان لا بد ان يتخذ شكل الهرم ، وهو بالطبع ، الشكل الصحيح للحكم « السلطوى » الاصيل . ولكن في الوقت الذى تكون فيه السلطة في جميع أشكال الحكم السلطوى التي نعرفها ، متسلسلة من القمة الى القاعدة ، نجد أنها في هذه الحالة ، لاتنبع من هذه ولا من تلك ، وانما تنبع من كل طبقة من طبقات هذا الهرم السلطوى . وتؤلف هذه الحقيقة بدورها الحل لاحدى المشاكل الخطيرة للغاية في السياسات العصرية ، وهى كيفية التوفيق بين المساواة والسلطة لا بين الحرية والمساواة !

ولتجنب أى سوء فهم أقول : ان مبادئ اختيار الأفضل كما يقترحها نظام المجالس ، أو مبدأ الاختيار التى فى الأجهزة السياسية العميقة الجذور أو مبدأ الثقة الشخصية فى تطورها الى نظام اتحادى للحكم ، ليست شاملة الصلاح . بل انها لا تطبق الا ضمن اطار المجال السياسى وحده .

وتتعرض الصفوات الثقافية والفنية والعلمية والمهنية والاجتماعية فى أى بلاد لقواعد مختلفة كل الاختلاف تكون قاعدة المساواة فيها واضحة الغياب . لكن هذا القول ينطبق أيضا على مبدأ السلطة . فلا

تقرر منزلة الشاعر مثلا باقتراح على الثقة يقوم به أقرانه من الشعراء ، ولا بأمر يصدر من السيد المعترف بسيادته ، وإنما يقررها على النقيض من ذلك أولئك الذين يحبون الشعر ، ولا يستطيعون نظم بيت واحد منه .

أما منزلة العالم ، فيقررها على النقيض من ذلك أنداده من العلماء ، وذلك لأن القاعدة هنا موضوعية وتسمو على كل خلاف أو نقاش أو اقناع . فالصفوات الاجتماعية في مجتمعات المساواة على الأقل ، حيث لا شأن للنسب أو الثراء ، إنما تظهر الى حيز الوجود عن طريق عمليات التمييز .

وقد يكون من المفرد أن يمضى المرء في بحث احتمالات هذه المجالس وقدرتها ، ولكن من الخطأ أن نقول مع جيفرسون : « لنبدأ بها لهدف واحد أولا ، وسرعان ما تثبت أنها أفضل السبل بالنسبة الى الأهداف الأخرى » . أجل إنها أفضل السبل مثلا ، لتمزيق المجتمعات العصرية الجماهيرية ، بما تحمله من ميسول خطرة لتسليف الحركات الجماهيرية نصف السياسية ، أو أنها قد تكون على أحسن وجه ، أكثر السبل طبيعية في بعثرة هذه الحركات عند جذورها ، عن طريق « صفوة » هي التي تختار نفسها وتفرض وجودها . وستصبح مسرات السعادة العامة ومسئوليات الأعمال العامة في مثل هذه الحالة ، نصيب تلك القلة التي تمثل جميع طرائق الحياة ، والتي يتميز أفرادها بتذوقهم للحرية العامة وعجزهم عن السعادة بدونها .

ولا ريب في أن هذه المجالس هي أفضل السبل من الناحية السياسية ، وتكون مهمة الحكم الصالح ، والدليل على نظام الجمهورية ، التأكيد لها بمكانها المشروع في المجال العام .

ولا ريب أيضا في أن هذا الطراز الارستقراطي من الحكم يعنى نهاية حق الاقتراح العام كما نفهمه اليوم ، إذ أن أولئك الأعضاء المتطوعين في « الجمهوريات البدائية » الذين أظهروا أنهم يعنون بأكثر من سعادتهم الخاصة ، ويهتمون بشئون العالم ، هم وحدهم ، أصحاب الحق في أن تسمع أقوالهم في إدارة الأمور في الجمهورية . لكن هذا الاقصاء عن السياسة يجب ألا يعد أمرا يحمل طابع المهانة أو الانتقاص من القدر ، إذ أن الصفوة السياسية لا يمكن أن تكون بأية حال هي عين الصفوة الاجتماعية أو الثقافية أو المهنية .

يضاف الى هذا ، أن هذا الأبعاد لن يعتمد على هيئة خارجية .

فاذا كان المنتمون قد اختاروا أنفسهم ، فان المستبعدين هم الذين اختاروا البعد أيضا ، ومثل هذه العزلة الشخصية بالاضافة الى أنها عمل يحمل طابع الالتزام ، تضيء واقعا وجوهرا على واحدة من أكثر الحريات السلبية التي تمتعنا بها أهمية منذ نهاية العصور القديمة ، وأعني بها التحرر من السياسة الذي عرفته رومة واثينا القديمتان والذي كان من الناحية السياسية أهم جزء من تراثنا المسيحي أيضا .

وقد ضاعت هذه الحرية وغيرها من الحريات ، عند ما فشلت روح الثورة ، وهي روح جديدة تحمل معنى البداية في شيء جديد ، في العثور على المنظمة الصالحة لها . وليس ثمة من شيء يستطيع التعويض على هذا الفشل أو منعه من ان يغدو مزما في المذاكرة والتذكرة .

ولما كان الشعراء هم الذين يختزنون هذه الذكريات ويسمرون عليها ، وكان عملهم أن يعثروا على الكلمات التي تعيش ما عاش الانسان ، فان من الحكمة أن نعود ونجن ننهى موضوعنا الى شاعرين منهم : أحدهما معاصر والآخر قديم ، لنجد التفصيل التقريبي للمحتوى الفعلي لتراثنا الضائع :

أما الشاعر المعاصر فهو رينيه شار ، الذي يعد من أكثر كتّاب فرنسا وفنانيها الذين انضموا الى حركة المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية فصاحة قول ووضوح معنى . وقد وضع كتابه المليء بالحكم الماثورة في السنة الأخيرة من الحرب ، متوقعا بكل صراحة تحرير بلاده . وكان يعرف تمام المعرفة أن الناس لن يفرحوا بالتحرر من الاحتلال الألماني فحسب ، بل ومن أعباء الشئون العامة أيضا . وسيجد الناس أنفسهم مضطرين الى العودة الى الحد المتبذل لحياتهم ومتابعاتهم الخاصة ، بل والى « الغم العقيم » الذي ألفوه في السنوات التي سبقت الحرب عندما بدا وكأن لعنة قد تسلطت على كل ما كانوا يفعلونه ، وأن يقولوا مع الشاعر : لو قدر لي أن أبقى ، لتحتم على أن أبذل ذلك العبير الذي كان يفوح من تلك السنوات المهمة وأن أرفض بصمت ذلك الكنز الذي عثرت عليه . وكان هذا الكنز الذي تصوره هو « عثوره على نفسه » ، وأنه لم يعد يشك في نفسه بعدم اخلاصها ، وأنه لا يحتاج الى قناع أو خداع للنفس ، وإن يظهر حيثما ذهب ، لنفسه ولغيره ، بأن في وسعه أن يسير عاريا (١) .

(١) رينيه شار في كتابه « النائم يستيقظ - مجموعة من القصائد والنثر » طباعة نيويورك عام ١٩٥٦ .

ولا ريب في أن هذه الحواطر في منتهى الأهمية ، إذ أنها تقيس
الدليل على التكيف الذاتي اللاطوعى ، لمسات الظهور قولا وفعلًا دون
أى أفكار ذاتية تكون كامنة في العمل ذاته .

ومع ذلك فإن هذه المسرات قد تكون مفرقة في عصريتها وفي
تركزها في الذات ، بحيث لا تستطيع أن تصيب بمنتهى الدقة محور
« ذلك التراث الذى لم تخلفه لنا أية وصايا » .

أما الشاعر الآخر فهو سوفوكليس ، وقد ضمن مسرحيته التى
كتبها في أخريات أيامه « أوديب فى كولونس » ، الأبيات المشهورة
والمرعية التالية :

« ان يتمنى الانسان الا يكون قد ولد ، معنى يتفوق على كل معنى
لآية عبارة أخرى . ولعل خير ما يفضل الحياة نفسها بعد أن تظهر ، هو
أن تمضى بسرعة من حيث أتت » .

ولا ريب في أن الشاعر قد أبلغنا بلسان ثينريوس ، المؤسس
الأسطورى لمدينة أثينا ، والناطق باسمها ، السبب الذى مكن العاديين
من الناس ، شبيبا كانوا أم شبانا من احتمال متاعب حياة أنه المدنية ،
مجال الحرية لأفعال الانسان وأقواله ، بل انها ينبوع الذى يضى على
الحياة جمالها ورونقها .

الموضوع	الصفحة
تقدمة العرب	٥
مقدمة	١١
معنى الثورة	٢٣
المشكلة الاجتماعية	٧٥
البحث عن السعادة	١٤١
الاساس الاول ، الدساتير الحرة	١٧١
الاساس الثانى ، النظام العلمانى الجديد	٢٢١
التقليد الثورى وكنزه الضائع	٢٦١

صدر مؤخرًا في سلسلة
الأصوات الخاصة

- 77- تربية الأبناء في الزمن الصعب د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 78- حديث إلى الأمهات..... د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 79- مشكلات الآباء في تربية الأبناء... د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 80- فلسفة الموسيقى د. آيات ريان
- 81- مسرح بلا أصداء محمد الشربيني
- 82- ازدهار وسقوط المسرح المصري فاروق عبدالقادر
- 83- يهود مصر عرفه عبده على
- 84- دليل أمن نظم وتكنولوجيا المعلومات أحمد محمد السبكي
- 85- الوحي المحمدي الشيخ: محمد رشيد رضا
- 86- كائنات وترية أحمد عنتر مصطفى
- 87- التنمية والجريمة المعولة د. صلاح هاشم
- 88- الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها د. محمود متولى
- 89- النص والسلطة والمجتمع د. عمار على حسن
- 90- تطور مصر الحديثة د. أحمد زكريا الشلق
- 91- حكايات الحرية محمود الورداني
- 92- الحالة دايت سيد الوكيل
- 93- تاريخ الإصلاح في الأزهر الشيخ/ عبدالمتعال الصعيدي
- 94- فرسان الثقافتين د. محمد فتحى فرج



الطائف، الفنان أحمد الحارثي
الوحدة الفنية، جمال السبيعي

إصدارات طاعة

شركة الأمل للطباعة والنشر

التمن: خمسة جنيهات ونصف

تمثل الثورات الشعبية ظاهرة مهمة وسارزة في
مسار البشرية، لا سيما في العصر الحديث.
ومن هذا المنطلق يسعى هذا الكتاب لتقديم
رؤية علمية محكمة حول الفكر الثوري وكيفية
تغير المجتمعات بفعل الثورة.
ولقد ارتكزت هذه الرؤية على تجربتين مهمتين
في تاريخ الثورات، وهما الثورة الفرنسية
١٧٨٩ والثورة الأمريكية ١٧٧٩، في رصد
دقيق لدورهما في تشكيل تيارات فكرية ثورية
أثرت - وماتزال - في تاريخ الفكر الإنساني.